

۵۰۸۷ کتاب تصفیہ سکا ران حمید آباد کن
۲۰

نمبر اول ۵۳۳۵

تاریخ دہند

نام کتاب شرح الملک المنقط

فہرست کتاب رقم مخفی

برکت آبادی فہرست مذکور

581 51A

فهرسة تشرح المسالك المتقسط على المنسك المتوسط

صفحة	صفحة
٤٩ فصل في محرمات الاحرام	٦ باب شرائط الحج
٥١ فصل في مكروهاته	١٩ فصل في موانع وجوب الحج الخ
٥٢ فصل في مباحاته	٢١ فصل فيمن تجب عليه الوصية بالحج
٥٥ باب دخول مكة	٢١ فصل واداو جدت الشروط الخ
٥٧ فصل يستحب ان يدخل المسجد الخ	٢٢ باب فرائض الحج
٥٧ فصل في صفة الشروع في الطواف	٢٢ فصل في واجباته
٦٤ باب أنواع الاطوفة	٢٥ فصل في سنته
٦٦ فصل في شرائط صحة الطواف	٢٥ فصل في مستحباته
٦٧ فصل في تحقيق النية	٢٦ فصل في مكروهاته
٦٩ فصل في طواف المعمر عليه والنائم	٢٦ باب الموايد
٧٠ فصل في مكان الطواف	٢٧ فصل في مواقيت الصنف الاول
٧٠ فصل في واجبات الطواف	٢٩ فصل في الصنف الثاني
٧٣ فصل في ركعتي الطواف	٢٩ فصل في الصنف الثالث
٧٥ فصل في سنن الطواف	٣٠ فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال
٧٦ فصل في مستحباته	٣٠ فصل في مجاوزة الميقات بغير احرام
٧٧ فصل في مباحاته	٣٢ باب الاحرام
٧٨ فصل في محرماته	٢٣ فصل في محرماته
٧٨ فصل في مكروهاته	٢٤ فصل وحكم الاحرام لزوم المضى الخ
٧٩ فصل في مسائل شتى	٣٥ فصل الاحرام في حق الاماكن الخ
٨٢ باب السعي بين الصعا والمروة	٣٥ فصل في وجوه الاحرام
٨٥ فصل في شرائط صحة السعي	٣٦ فصل في صفة الاحرام
٨٨ فصل في واجباته	٣٧ فصل ثم يتقدم عن الملبوس المحرم الخ
٨٩ فصل في سنته	٣٨ فصل ثم يصلي ركعتين بعد اللبس الخ
٨٩ فصل في مستحباته	٣٩ فصل وشرط النية ان تكون بالقلب
٩٠ فصل في مباحاته	٤٠ فصل وشرط التلبية ان تكون باللسان
٩٠ فصل في مكروهاته	٤٣ فصل في اهم البنية واطلاقها الخ
٩٠ فصل فاذا فرغ من السعي الخ	٤٤ فصل ولو احرم بالحج الخ
٩٢ باب الخطيئة	٤٤ فصل في نسيان ما احرم به
٩٣ فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة	٤٥ فصل في احرام المعمر عليه
٩٤ فصل في الراح من منى الى عرفات	٤٦ فصل في احرام العبي
٩٥ باب الوقوف بعرفات واحكامه	٤٨ فصل في احرام المرأة
٩٦ فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة	٤٨ فصل في احرام العبد والامة

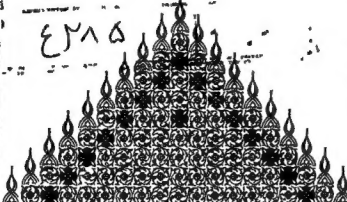
حقيقة	حقيقة
٩٨ فصل في شرائط جواز الجمع	١٣٠ فصل في النفرة
١٠٠ فصل في صفة لوقوف	١٣٠ باب طواف الصدر
١٠٣ فصل في شرائط صحة الوقوف	١٣١ فصل ومن خرج ولم يطفه الخ
١٠٦ فصل في حدود عرفة	١٣٢ فصل في صفة طواف الوداع
١٠٧ فصل في الدفع قبل الغروب	١٣٣ باب القران
١٠٧ فصل في اشتباه يوم عرفة	١٣٤ فصل في شرائط صحة القران
١٠٨ فصل في الاقامة من عرفة	١٣٦ فصل ولا يشترط لصحة القران عدم
١٠٩ باب أحكام المزدلفة	الاسلام
١٠٩ فصل في الجمع بين الصلاتين بها	١٣٧ فصل في بيان اداء القران
١١١ فصل في البيوتية بغير دلفة	١٣٨ فصل في هدى القران
١١٢ فصل في الوقوف بها	١٣٩ فصل في بدل الهدى
١١٣ فصل في آداب الوقوف بغير دلفة	١٤٣ فصل في قران المكي
١١٣ فصل في آداب التوجه الى منى	١٤٣ باب التمتع
١١٤ فصل في رفع المصى	١٤٣ فصل في شرائطه
١١٤ باب مناسك منى	١٤٦ فصل في تمتع المكي
١١٥ فصل في قطع التلبية	١٤٨ فصل ولا يشترط لصحة التمتع الخ
١١٦ فصل في الذبح	١٤٩ فصل التمتع على نوعين الخ
١١٦ فصل في الحلق والتقصير	١٥١ باب الجمع بين لتسكين المتصددين
١١٩ فصل في زمان الحلق الخ	١٥١ فصل في الجمع بين التختين أو أكثر
١١٩ فصل في حكم الحلق	١٥٣ فصل في الجمع بين العمرتين
١٢٠ باب طواف الزيارة	١٥٤ باب اضافة أحد التسكين
١٢٠ فصل أول وقت طواف الزيارة الخ	١٥٥ فصل كل من لزمه رفض الحج الخ
١٢٠ فصل في شرائط صحة الطواف	١٥٦ باب في فسخ اسرار الحج والعمرة
١٢١ فصل فاذا فرغ من الطواف	١٥٦ باب الجنائيات
١٢٢ باب رمي الجمار وأحكامه	١٦٢ فصل في تقطيع الرأس والوجه
١٢٢ فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر	١٦٢ فصل في لبس الخفين
١٢٣ فصل في وقت الرمي في اليومين	١٦٤ فصل في الكحل المطيب
١٢٤ فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ	١٦٥ فصل في أكل الطيب وشربه
١٢٣ فصل في صفة الرمي في هذه الايام	١٦٦ فصل في التداوى بالطيب
١٢٥ فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ	١٦٦ فصل لا يشترط بقاء لطيب في البدن
١٢٥ فصل في رمي اليوم الرابع	١٦٧ فصل في تطيب الثوب
١٢٦ فصل في أحكام الرمي الخ	١٦٨ فصل في ربط الطيب
١٣٠ فصل في مكروهاته	١٦٨ فصل في الحناء

صفحة	صفحة
١٨٨ فصل في الجنابة في رمي الجرات	١٦٨ فصل في الوضوء
١٨٩ فصل في ترك الواجبات بعذر	١٦٨ فصل في الحطمي
١٩١ فصل اذا قتل المحرم صيدا الخ	١٦٩ فصل في الدهن
١٩١ فصل في الجرح الخ	١٦٩ فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ
١٩٢ فصل ولو نثر صيدا الخ	١٧٠ فصل في الشارب والرقبة الخ
١٩٣ فصل في صيد يميني عليه وجلان	١٧١ فصل في حكم التقصير
١٩٤ فصل في تغير الصيد بعد الجرح	١٧١ فصل في سقوط الشعر
١٩٤ فصل في حكم البيض	١٧٢ فصل في حلق المحرم رأس غيره الخ
١٩٤ فصل في أخذ الصيد وارساله	١٧٣ فصل في قلم الانظار
١٩٥ فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك	١٧٣ فصل وما ذكرنا من لزوم الدم الخ
١٩٧ فصل في البيع والشراء والهبة	١٧٤ فصل واذا لبس المحرم محرما الخ
والغصب	١٧٦ فصل فاذا جامع في أحد السبيلين الخ
١٩٨ فصل في صيد المحرم	١٧٦ فصل وان كان المفسد قارنا
٢٠١ فصل في قتل الجراد	١٧٦ فصل ولو جامع مع ارافيل الوقوف الخ
٢٠٢ فصل في قتل القمل	١٧٧ فصل وان جامع بعد الوقوف برفقة
٢٠٢ فصل فيما لا يجب تسمي بقتله في الاحرام الخ	١٧٧ فصل ولو جامع أول مره بعد الحلق
٢٠٢ فصل في ذبيحة المحرم	١٧٨ فصل وشرايط وجوب البدنة بالجامع الخ
٢٠٣ فصل يجوز للعهرم الخ	١٧٨ فصل ولو طاف للزيارة جنب الخ
٢٠٥ باب في جزاء الجنابات وكفاراتها	١٧٩ فصل في حكم دواعي الجماع
٢٠٦ فصل في شرائط وجوب الكفارة	١٨٠ فصل في حكم الجنابات في طواف الزيارة
٢٠٧ فصل في جزاء تصار المحرم ونياته	١٨٦ فصل ولو طاف للزيارة جنب الخ
٢٠٧ فصل في جزاء صيد المحرم	١٨٣ فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر الخ
٢٠٨ فصل في جزاء الصيد مطلقا	١٨٤ فصل في الجنابة في طواف الصدر
٢٠٩ فصل ثم لا يتناول صيدا الخ	١٨٤ فصل في الجنابة في طواف القدوم
٢١٠ فصل ولو قتل صيدا لم يملكه الخ	١٨٥ فصل في الجنابة في طواف العمرة
٢١٠ فصل في جزاء اللبس والتغطية	١٨٦ فصل ولو طاف فرضا أو واجبا ارتقا الخ
٢١١ فصل في أحكام الدماء الخ	١٨٦ فصل ولو ترك ركعتي الطواف
٢١٤ فصل في أحكام الصدقة	١٨٦ فصل في الجنابة في السجى
٢١٧ فصل كل صدقة تصب في الطواف	١٨٧ فصل أما جنابات الوقوف بعرفة الخ
٢١٧ فصل في أحكام الصيام باب الاحرام	١٨٧ فصل في الجنابات في الوقوف بالمزدلفة
٢١٩ فصل اعلم ان الكفارات الخ	١٨٨ فصل في الذبح والحلق
٢٢٠ فصل ولا يجوز للكفر الخ	١٨٨ فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج
٢٢٠ فصل في جنابة المأكول	

صحيفة	صحيفة
٢٢٠ فصل في جنابة القارن ومن عمناء	٢٦٧ فصل في حدود الحرم
٢٢٣ فصل في جنابة المكروه والمكروه	٢٦٧ فصل من جن في غير الحرم الخ
٢٢٣ فصل في ارتكاب الحرم المحظور	٢٦٨ فصل ولا بأس بالخروج تراب الحرم الخ
٢٢٤ باب الاحصار	٢٦٩ فصل ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم
٢٢٨ فصل في بعث الهدى	٢٦٩ فصل أمر كسوة الكعبة الخ
٢٢٢ فصل في التصلل	٢٧٠ فصل يستحب دخول البيت الخ
٢٢٣ فصل في زوال الاحصار	٢٧٠ فصل في أماكن الاجابة
٢٣٤ فصل في بعض فروع الاحصار	٢٧١ فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٣٥ فصل في قضاء ما أحرم به	٢٧١ فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة رضي الله عنها
٢٣٦ باب الغوات	٢٧٢ فصل يستحب زيارة أهل المعلى
٢٣٧ فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج الخ	٢٧٣ باب زيارة سيد المرسلين الخ
٢٣٨ باب الحج عن العبر	٢٧٤ فصل وإذا توجه إلى الزيارة الخ
٢٣٩ فصل في شرائط جواز الاحتجاج الخ	٢٨٢ فصل وليقتنم أيام مقامه بالمدينة المشرفة الخ
٢٤٨ فصل ولو أوصى أن يحج عنه الخ	٢٨٥ فصل في زيارة أهل البقيع
٢٥٠ فصل في النفقة	٢٨٧ فصل في المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم
٢٥٢ فصل ولو وصى الميت أو وارثه الخ	٢٨٦ فصل في زيارة جبل أحد وأهله
٢٥٣ فصل ولو قال المأمور صنت من الحج الخ	٢٩١ فصل في الأبار المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم
٢٥٣ فصل جميع الدماء المتعاقبة بالحج	٢٩٢ فصل في المساجد التي تعرى إليه صلى الله عليه وسلم
٢٥٣ فصل اعلم أنه إذا حج المأمور بالحج	٢٩٤ فصل أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة
٢٥٤ باب العمرة	٢٩٦ فصل ويستحب أن يصوم الحج
٢٥٦ فصل في وقتها	٢٩٧ فصل في آداب الرجوع
٢٥٧ باب النذر بالحج والعمرة	
٢٥٨ فصل إذا قل على المشي إلى بيت الله الخ	
٢٦٠ باب الهدايا	
٢٦٢ فصل ومن ساق بئدة واجب الحج	
٢٦٣ فصل لا يجوز قطع الأذن الخ	
٢٦٣ فصل في السن	
٢٦٤ فصل ولو نذر هدنيا الحج	
٢٦٥ باب التشرقات	

شرح الامام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة وحيد دهره
 وفريد عصره ملا علي قاري المسمى المسلك المتقسط
 في المسلك المتوسط على لباب المناسك للشيخ
 الامام راحة الله السندى نفعا
 اللهم ما واعد علينا
 من بركاتهما
 آمين





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح الحجية بأوضح الحجية وأوجب أركان الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج وأفضل الصلوات وأكمل التسليمات على من بين مسالكنا وعين مناسكنا لثلاثتهم في الحجية وعلى آله الكرام وأصحابه النخام وأنباعه العظام المنورين للإذاعة على الأمة حذرام الدجبة والظلمة (أما بعد) فيقول الملتجئ إلى حرم كرمه الباري على بن سلطان محمد القاري أفي ما رأيت لباب المناسك مختصر نفع الناسك للعالم العلامة والفاضل القهامة مرشد السالكين ومفيد الناسكين الشيخ فخرية الله السندى رحمه الله درجة الأبدى أجمع المناسك وأخصر المسالك مسخري إلى أن أشرح شرحا يبين أعراب مبادئه وبين أغراب معانيه ويوضح مشكلات ما فيه وهو اسمي في المسلك المتقسط في المنسك المتوسط فقوله بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالمحدث الكريم والكلام على متعلقات البسلة وجزئيات التسمية يخرجنا عن المقصود إلى حدة الملالة لكن من القوائد البديعية لأن القيم الجوزية أن الحذف العامل في هذا المقام حكما عديدة دالة على تحقيق المرام منها أنه موطن لا ينسب أن يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك مناقضا للمقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حذفه مشاكلة للمنى للخي ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله أكبر ومعناه من كل شيء ولكن لا تذكر هذا المقدور ليكون اللفظ في اللسان مطابقا لقصود الخلق وهو أن لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرّد ذكره في قلب المصلي تجرّد ذكره في لسانه ومنها أن الفعل إذا حذف صح الابتداء به في كل قول وعمل وليس فعل أوليها من فعل فكان الحذف أعم من الذكر فإن أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه ومنها أن الحذف أبلغ لأن المتكلم بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة إلى النطق به لأن المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل وكل فعل فاعله هو باسمه تبارك وتعالى والحوالة على شاهد الحال أبلغ من الحوالة على شاهد النطق والقال كاتيل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وكفى وسلام على
عباده الذين اصطفى وأما
بعد في فان نعم الله تعالى أكثر
من أن تحصى وأوسع دائرة
من أن تعد وأن تستقصى
وان من أعظم النعم
وأكلها وأجلها وأفضلها
على أهل الحرمين الشريفين
وخدام هذين الحرمين
المتين نعمة الحج عليهم في كل
عام وتيسير ذلك لهم لزيم
الطوبى والأنعام (وكنتم)
من نعمته هذه العناية
الربانية وحصلته هذه
السعادة العلية وكنتم
في ذلك منسكاً مافلا وكتاباً
لا أكثر ما يحتاج إليه من

ومن عجب قول المواذل من به * وهل غير من أهوى يحب ويشوق
 (الجليلة كل الجمل) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك
 أن أكله هو ما جده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير إليه حديث لأحصى ثناء
 عليك أنت كما أنشئت على نفسك فضيه ليعلم إلى أن اللام في الحمد انما هي المهدى ويؤيده تعيينه
 المفيد لتعيين شكره بقوله (على ما هدا ناللا سلام) أي اللامان وما يتعلق به من الأحكام فانه
 لولا هداية الله ما هتدنا ولا تصدقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله
 تعالى حكايه عن أهل الجنة الجليلة الذي هدا نالها وما كنا لتهدى لولا أن هدا الله ثم لامرية
 أن الهداية الموصلة ليس امرها اليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لا تهدي من أحببت
 ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو سبب الهداية وباعت حفظ الامنة عن الغواية لقوله تعالى
 وانك لتهدى إلى صراط مستقيم فصار معنى الاتيين باعتبار اشارات الدلائل في كونه تعالى
 وما رمت أي حقيقة افرومت أي صورته ولكن الله يرى أي خلقا وقوة (وخضنا) أي معشر
 أهل الاسلام (وجوب بيته الحرام) أي المحترم العظيم في كل زمان ومقام وكان المصنف
 في هذا الكلام تتبع الامام محب الدين الطبري في قوله الصحيح أن الحج ليس واجب الا على هذه الامة
 لكن نظريه العزيز جماعة ورده أيضا جماعة بما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام له امر أن
 يؤذن في الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فأجيبوا بكم فهذه
 صبغة أمر والاصل فيها الوجوب أقول على تقدير حجة وثبوت روايته وتحقيق دلالة
 يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الامة بعد الهجرة على
 خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه السلام لكان فرضا
 من أول ظهورهم نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصاً على قول من قال شرع من قبلنا شرع لنا اذا
 لم يثبت نسخه عندنا لا سيما وهو صلى الله عليه وسلم أمور بمناجاة ابراهيم عليه السلام ومثله فصل
 بهذا ان الامر أولا كان للامتنع والاحتجاب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيخ ابن حجر المكي في
 استدلاله للرد على محب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس حج البيت دليل ظاهر في
 ذلك انتهى وغرابته لا تخفى فان الآية تزلزل بالدنية بعد الهجرة ولا مزية لها لانتمل الناس
 السابقين الا اذا أرببها الاخبار لا الانشاء وأجمع العلماء على ان فرض الحج انما هو بامثال
 هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في خمسة ست أو سبع أو ثمان أو تسع نعم قد يصحح بأنه كان
 واجبا على الانبياء دون أممهم من الاوليه كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق أنه لم يبعث الله نبياً بعد
 ابراهيم الا وقد حج البيت أي بطريق الوجوب والافتدح آدم عليه السلام وقاله الملائكة بر
 حجك وقد حجنا قبلك وج كثير من الانبياء أيضا بعد آدم قبل ابراهيم عليهم السلام وقد حج
 صلى الله عليه وسلم قبل النبوة بعد هاقبل الهجرة حججاً لا يعرف عدد هاقلى ما ذكره ابن خزيمة
 قال ابن حجر والناس يشعلى الانس والجن بناء على أنهم من نوس كما في القاموس وصرح به قبله
 صاحب عباب اللغة وعليه فرض الحج يشمل الجن أيضا وصرح به السبكي في فتاواه انتهى وفيه
 بحث فان الآيات القرآنية تدل على المغايرة بينهما كقوله تعالى من الجنة والناس وما معشر
 الجن والانس وأمثالهما وكذا الاطلاقات العرفية ناطقة بعيانتهما في بعد اثبات عموم الحكم
 الشرعي لمجرد اعتبار مادة الاشتقاق القوي المختلف مع أنه غير القوي (وأفضل الصلاة والسلام

الحج شاملا فألى بعض
 من يمين موافقه ولا
 يسوغ مخالفته أن أفرد
 أدلة الحج والعمرة برسالة
 مستقلة ينفع بها الحاج
 والعمرور من أهل مكة
 وأهل الآفاق يصفحوا
 ويكرهه فاجبته الى
 سؤاله (وجعت) في هذه
 الاوراق ما ورد في الحج
 والعمرة ومقتضاها من
 الادعية المأثورة والآثار
 المشهورة اتقنتها من
 كتب المناسك وغيرها
 ورجل زدت ادعية مجزية
 القبول وضراعات مع فيها
 النقول واستطردت الى
 ما ورد في الحج الاكبر وقضله

على رسوله سيد الانام) أى على أفضل المخلوقات وأكمل الموجودات (الذى أوضع لنا سبل السلام) أى أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة والملازمة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لساائر الذات أو لكثرة سلام بعضهم على بعض في جميع الحالات أو لسلام الملائكة عليهم سلام تعظيم وتكريم أو لسلام قولاً من رب رحيم أو بين لنا السبل الموصلة إلى الله بالقرب والوصول فإن السلام من أسماءه إطلاقاً للعدل والوصف للبالغة فانه تعالى منزوع عن صفات النقصان ومقدس عن سمات الحدوث (وعلمنا الناس) أى بارأه الله تعالى له كافي دعاء إبراهيم عليه السلام وأرنا ناسكاً (وساير الأحكام) أى وعرفنا باقي أحكام شرائع الاسلام لقوله تعالى وأرنا الباك الذي كرّتين للناس ما نزل اليهم (وعلى آله) أى أهل بيته وأطاريه وعترته (وحجبه) أى كل من رآه مؤمناته ومات عليه ولو من أمانته وفيه ان المستغفر افاض مذهب الغلو راجع والرافض وأنه على المنزلة الحق العدل الذي هو الجمع بين محبة جميع أهل الفضل (الفرق) بضم فتشديد جمع الاغتر وهو معنى الانور (الكرام) بكسر جمع الكريم بمعنى حسن السيرة والوصفان لكل منهما أو موزع بينهما فهو بعده أى بعد البسطة والجدلة والتعليق والتقية (فهذا) إشارة إلى ما في الحاضر أو إلى ما في الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام أى خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه من المسائل (وعباب المسالك) بضم العين أى ومعلم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من الوسائل (لنصته) أى اقتصرته أو اختصرته (من كتابي جمع الناسك) أراد به المنسك الكبير الجامع الحاوي لمسائل الحج من التقدير والتقدير (عنوان المسالك) أى اعانة للسالك المارض تلك المسالك (وتسهيلاً للناسك) أى وتيسيراً للمار بالمحج وما يتعلق به هنالك (سائلاً) أى حال كونه طالباً (من فضل المسالك) أى الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو ملك لكل ملك ومالك في جميع المسالك (ان ينفع به كل آتم) بقدر تشديدهم أى قاصد (لذلك) أى لذلك الكتاب المعبر عنه بالباب أو الإشارة إلى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا آمن البيت الحرام والله أعلم بحقيقة المرام ثم تقول دعوت الملك المعبود قبل الشروع في المقصود ان ملخص الاخبار والالام نار على ما ذكره أخبار الاحبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من الكعبة العظيمة بعد اصطفاة الله لها من الافراد الانسانية والحيوانية والاصناف النباتية والجمادية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة الزمنية والهيولى والبليلة هو ان الله سبحانه لما خلق عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بألفي عام على ما نقله مجاهد من الانباء فظفر الله إلى الماء وتجبلى على الهواء فتقوج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء وترتد فوق الماء قطعة بل لمة مقدار البقعة فجعلت الارض منها ودحيت من جوانبها وأطرافها ولذا سميت أم القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحه غيد وتعمل مراراً ولم تستقر قراراً خلق الله الجبال أوتاداً ومداراً وأولها جبل أبي قيس ولداً سمى بأم الجبال استمرارا ثم وقع البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الوقعة كما قوى إليه قوله سبحانه ان أول بيت وضع للناس أى لمبادتهم وجعل متعدياً لاطاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه انه قرئ بصيغة الفاعل للذي بيكه أى للبيت الذي بيكه فانهم ألقوه فيها وسميت بالانها تملك وتنفق أمقاق الجبابرة وأولها يزدحم عليها الكرام البررة وقد روى انه كان في موضعه قبل آدم بنه عليه ثم رفع فقال له الضريح

ومذهب العلماء في ذلك على وجه الاختصار راجياً بذلك حسن القبول لينتفع بها الحاج والمساغرون وعباد الله المتخلصون رجاء لثواب من الله الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من لا ينفع له ما عمل وعلى الله اتوكل وبه استعين انه خير ميسر وخير معين (مقدمة في دعاء الاستخارة) رويان عن الامام الحافظ أبي عبد الله محمد بن اسمعيل البزارى رحمه الله تعالى بسنده إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال كان رسول الله يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن

لا يضر حرم الأرض وأبمدوه المشهور بالبيت الممور المحاذي للبيت المذكور وبطوف
 به الملائكة فلما هبط آدم عليه السلام أمر بان يحجوه بطوف حوله ثم رفع في الطوفان الى
 السماء الزاوية يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لتصل لهم نوبة الامادة وهو لا ينافي ظاهر
 الآية فان موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهي لا يمكن رفضها
 وانغرض البناء الموضوع في محلها المتشرف وضع في مكانها العلى شأنها ثم بنى به ابراهيم عليه
 السلام ثم هدم فيها قوم من جرهم وهم حتى من اليمن اصهارا سمعيل عليه السلام ثم العنافة
 من ملوك مصر والشام ثم فرش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين القبائل
 الاربعة المتعلق بكل منهم جدار من بناء ذلك المقام في وضع الحجر الاسود والركن الاسعد حيث
 أراد كل رئيس قبيلة ان يضعه هو استقلالا ومنعه قبيلة الرؤساء لاداءة كل منهم اجلالا الى أن
 اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية الى القتال انه أن كل من دخل من باب السلام في
 صباح تلك الايام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال وضع فدخل صلى الله عليه وسلم
 بتوفيق رب العالمين فقالوا فرأى خدومه هذا احمد الامين فذكروا له القضية وما جرى لهم من
 القصة والفصحة فسقط ردها له المكرم ووضع عليه الحجر المعظم وأشار لكل رئيس أن يأخذ
 طرا من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الاوسط من ورائه ووضعوه جلة في محله
 ثم بناءه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقدمته حديث عن عائشة رضي الله
 عنها في يومها أنه لما حدث عهد قومك الاسلام لبنيت البيت على قواعد ابراهيم عليه السلام
 وأدخلت الحجر المعلى بالطريق في الكعبة وقضت الباب الغربي من البقعة وألصقت القبة
 العلمية بالأرض السنية تسير الداخلين وتسبيل الخارجين فيها عبد الله على طبق ما تناه
 صلى الله عليه وسلم فقبضه الجبل وسد الباب الثاني وأخرج الحطيم من المباني ورد الجدار الذي
 يليه الى ما كان عليه ولعل الحكمة الالهية ان كل أحد يتمكن من دخول البيت هنا لثقل
 بالدليل القلبي كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وان يتميزا ثبت من البيت بالدليل القلبي
 عن غيره من اعادة الاحتياط اليقين في استقبال الصلاة التي هي الركن الديني والحاصل انه بنى
 سبع مرات على طبق سبع سموت ووقف سبع شواطئ ثم ان الله سبحانه جعل هذا البيت
 مباركا كثيرا غير الذي يروى بالانوار وبنى حجره واقمره واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا
 وهدى أي مرشد العالمين هوما لانه قبله لهم ومينهم وسبب هداية الى جهة عبادتهم وأدب
 جلسهم في طاعتهم وقد قال الامام أبو القاسم القشيري قدس الله سره الجلى البيت حجرة
 والمبعدة فربط المدرة بالبحر فالمدرة مع الحجر وتقدس وتغزمن لم يزل عن الغير فالبيت
 مطافة النفوس والحق سبحانه مقصود القلوب البيت اطلال وأثار ورسوم وأخبار ولكن
 ان آثارنا تدل علينا • فانظروا بعدنا الى الآثار

يقول اذا هم أحكم بالامر
 فليركع ركعتين من غير
 الفريضة ثم ليقل (اللهم
 اني استغفرك بعلمك
 واستقدرك بقدرتك
 وأما لك من فضلك العظيم
 فانك تقدر ولا أندرك تعلم
 ولا أعلم وانت علام الغيوب
 (اللهم) ان كنت تعلم ان
 هذا الامر خير لي في ديني
 ودنياي ومماتي وعاقبة
 أمري أو قال في عاجل
 أمري وآجله فأقدره لي
 ويسر لي ثم بارك لي فيه
 وان كنت تعلم ان هذا الامر
 شر لي في ديني ودنياي
 ومماتي وعاقبة أمري
 أو قال في عاجل أمري
 وآجله فأصرفه عني
 وأصرقني عنه وأقدر لي

ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر والقلب بيت الحق سبحانه في السر قال قائمهم
 لسن من جلة المحبين ان لم • أجعل القلب بينه والمقام
 وطوافي آلاءة السرفه • وهو ركني اذا أردت استلاما
 وذكر في الاحياء عن مجنون بن حاصر من الاحياء
 أمر على الدليل ديار ليلى • أجعل ذا الجدار وذا الجدارا

وماحب الديار شفق علي • ولكن حب من سكن الديار
فهو بيت ظاهره الاجار والاسرار وباطنه الاوار والاسرار أبحاره مغناطيس القلوب
القدسية والنفوس الانسية واستاره أسباب لكشوف الصلوات الرحانية والتزلات
الصعدانية ومن أبحاره التضعة لاناوار سراره ماسي بين الله المتور بلاده يصافح بها
عباده ثم اعلم أن هذا الكتاب المسمى بالباب مشتمل على أبواب وفصول كثيرة مهمة عند
أرباب الالباب منها قوله

﴿باب شرائط الحج﴾

وسأني انما أنواع لكن المصنف أن يجعله معترضة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على كل
من استجمعت فيه الشرائط) أي الاتية بكاملها وجوبه على التراخي في الصحيح خلافا للكرخي
حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيرها وانما الخلاف في تأنيب من أخره
بغير عذر من أول زمان امكانه فاعلم أولاً أن الحج يقع الملهو بكسر لفة المقصد المطلق أو بقصد
التكرار أو قصد المعظم وهو المختار وشرفا قصد البيت المكرم لادامرك من أركان الدين
الاقوم فالعنى الاصطلاحي أخص من عموم المعنى القوي قال الامام ابن الممام الظاهر انه
عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرمانية الحج سابقا أي على الافعال
لكن قوله بنية الحج مستندرك لانه لا يمتنع الاحرام بدون التنية والتلبية الا أن يتكلف ويجعل على
التأكيد أو يؤثّر بالتجريد ويقال أراد عمر ما يليه قال فليقل لقوله الظاهر لا ناقول أركانه
اثنتان الطواف والوقوف بعرفة انتهى ولاشك أن تعريف القوم يستفاد منه ذلك غاية انهم
أجازوا في القضية والتحقيق فصله في الجلة وأما على ما ذكر في القاموس من أن الحج هو المقصد
والتردد قصد مكة للنسك فيطابق المعنى القوي للمصطلح الشرعي ثم قول المصنف فرض
مصدر مجنى المفعول أو ما ض بمسيفة المجهول وأصل الفرض القطع فيطلق على ما ثبت بالدليل
القطعي دون التلخي خلافا للشافعي وحكمه الثواب بالنسك والعباد بالترك وكفر باحده وهو
فرض عين بلا خلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضا بعد أدائه مرة وهو غير
ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من المخرج العظيم على الأمة نعم قد فرض لعارض كمنذر
أو قضاء بعد فساد أو احصاء أو لشروع فيه بآثار الاحرام كابد عليه صبر بمقاوئه تعالى وأتموا
الحج والعمرة لله وضمنا قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ثم اختصاره على قوله بالا جاع مع ثبوته أيضا
بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة أما الكتاب فقوله تعالى والله على الناس حج البيت من
استطاع اليسيرا الآية وقوله سبحانه وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين
من كل فج حقيق إلى أن قال وليطوفوا بالبيت الشيق وقوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم
وأتممت عليكم نعمتي الآية وأما السنة فخرها ما يدل على فرضيته وقضيلته ومنها ما يشير إلى عدم تاركه
واستحقاق عقوبته فمن القسم الأول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم بأنهم الناس قد فرض عليكم
الحج فحبوا فقال رجل أكل عايل رسول الله فسكت حتى قالها لانا فقال لو قلت نعم لوجبت ولما
استطعتم رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زاد قطوع وعنه صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم
يرف ولم ينسق رجع كيوم مولده أمره واه البضارى ومسلم وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور ليس

انما يجب سكن ثم رضى
يعرف مدابة ثم أرضى به
ويسمى حاجته صدقوله
هذا الامر فان كانت
الاستخارة السجدة واجبة
الى الوقت والحال لا الى
نفس الحج فانه مستبرك
وكذلك كل عمل يرجع فيه
الاستخارة الى الوقت
والحالة وتعود ذلك فيقول
في الحج اللهم ان كنت تعلم
أن ذهابي الى الحج في هذا
الحال (روينا) عن الحاكم
بإسناد صحيح أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
سعد ابن آدم استخارة
الله تعالى ومن شقوته ترك
استخارة الله (روينا) أن
يعرف الركنة الأولى بعد

له جزء الا الجنز رواه الشيخان والمعروف الذي لا يخالفه ثم وقبل المتقبل وقبل الذي لا يراه فيه ولا صحة ولا رفق ولا فسوق وقبل الذي لا مصبة بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغباً في الآخرة ومعنى ليس له جزء الا الجنة انه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد ان يبلغ به الى الجنة وعنه صلى الله عليه وسلم الحاج والعمار وفد الله ان دعوه ابا جهنم وان استغفروه غفر لهم رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجاً او معتمراً او غازياً ثم مات في طريقه كتب الله له اجر الغازی والحاج والمعتمر رواه البيهقي في شعب الایمان وعنه صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله ان محمداً رسول الله انما قام الصلاة وابتهان الزكاة والحج وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لان عمر أبا عتبة ان الاسلام يهدم ما قبله وأن الحمير تهدم ما قبلها وان الحمير يهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه وسلم تابوا بين الحج والمعرة فظنهم بائنيان الغزو والذنوب كائني الكبر حيث الحديب والذهب والنفضه رواه الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وصاحبه في التي صلى الله عليه وسلم فقال اني اريد الجهاد في سبيل الله فقال ألا اذلك على جهاد لا شوكة فيه قال بلى قال الحج رواه عبد الرزاق في مصنفه ورواه أيضاً فرعا وسجوا واستغفروا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمره رواه النسائي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولن استغفره الحاج رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوه الحاج لا ترسخي يرجع رواه ابن الجوزي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما أعرج حاج رواه الفاكهي وغيره والمعنى ما انتقروا وما بقي زاده او ما قطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال سائل عن خروجه من بينه يوم البيت الحرام ان له بكل وطأة تطوهر احواله حسنة ونعمى عنهما سبعة رواه عبد الرزاق وابن حبان بجماده ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ذلك زاد ا وراحلة بقلعه الى بيت الله الحرام ولم يجمع فاعلم ان دعوتهم يودوا أو نصرانيا وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غيبي عن العالمين رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم من لم يمتعه من الحج حاجته ظاهرة أو سلطان جائر أو مرض جالس غلبت ولم يجمع فليتب ان شامه وديوان شاه نصرانيا رواه الدارمي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان عبداً احبته جسمه ووسعت عليه في المعيشة غنى عليه خمسة اعوام لا يغدا في الحرم رواه ابن أبي شبة وابن حبان في صحيحه ومضاهه محرم عن الخبر الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستسقاء خلافاً لمن جعله على الإيجاب والله أعلم بالصواب وقد تقدم ان ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاولة معنهما ساقاه لا يغوث الحج الا بغوته واذا ورد الحج عرفه وسببه ان وقت معنيت بخلاف الطواف فان وقت معنيت الى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت والعلم بوجوده وتحقق محله وأما شرائطه فثلاثة الصنف يقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء وشرط وقوعه عن الغرض وسيأتي بيان أحكامها في تعداد أنواعها (النوع الأول) أي من أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها واذا اقتصد واحد منها لا يجب أصلاً بالنيابة ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى الغرض وهي سبعة (الأول منها

الفتنة قل يا أيها الكافرون
ثم يقرأ وربك خلق ما يشاء
وتختار ما كان لهم الخيرة
سبحان الله وتعالى عما
يشركون وربك يعلم ما تكن
صدورهم وما يعلنون وهو
الله لا اله الا هو اله الجبار
الاولى والاخر وله الحكم
والبهر جمعون ويقرأ في
الثانية بعد الفاتحة قل هو
الله احد ثم يقرأ وما كان
لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى
الله ورسوله امر ان يكون
لهم الخيرة من امرهم ومن
يعص الله ورسوله فقد
ضل سبيلهم ولا يفتقر الى
في وقت الكراهة ويستحب
ان يفتخ دعاء الاستسقاء
وكل دعاء بالتصميم لله

الاسلام) أى الشرط الأول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام لا مجرد اظهاره أى بغير
الانام (فلا يجب) أى الخ (على كافر) سواء كان ذميا أو حريا ككفره ظاهر بالباطن وبالملمز
من عدم وجوب التوبة عدم حصته كإتيان حق الفقير فإنه لا يجب عليه ابتداء لكن أن آذاه صغره
وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنيا به لا يجب عليه ثانيا قال (ولا يصح منه) أى من الكافر
(أداؤه) أى مباشره للنجس (بنفسه) لعدم صلاحيته له لفقد أهليته لمطلق العبادة (ولا من مسلم
له) أى لكافر ثانياً عنه (ولو بأمره) أى بأمر الكافر إياه لأفرضه ولا نفلا لأذليس له - احتشاق
المثوبة بل تمنع عليه العقوبة فلو نجح ثم أسلم لا يعتد بغير حال الكفر لعدم حصته ولا يصير مسلما
بمجرد مباشرته على خلاف سياقي في قضيته وأما ما وقع في المكبر من قوله والاسلام شرط
الوجوب والصحة والوقوع عن الفرض فقوله الوقوع غير واقع في محله لا مستغنى عنه بعد
قوله الصحة إذ الخ إذا لم يكن صحيحا لا يتصور وقوعه عن الفرض ولا عن النفل وانما ذكره لتوضيح
ما قبله (ولو أحرم مسلم ثم ارتد) أى فى أثناء إحرامه (بطل إحرامه) أى لشبهه بالركن والافادة
لأن بطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا بطل الأولى كل ما صل من أفعال الخ (ولو ج)
أى صوم مرة أو مرات (ثم ارتد) أى بعد تعلمه (فصله الاعادة) أى اعادته صحة الاسلام (صحا)
أى وجوبا (إذا استطاع) أى استطاعة ثانية لا على ملك الكافر ما به الاستطاعة حال كفره ثم
أسلم بعدما انقضى لا يجب عليه شئ بذلك الاستطاعة فكذلك الحكم المرتد يختلف ما لو ملكه مسلم فلم ينجح
حتى صار قديرا فإنه يفرق في ذمته ديناً وقد صرح بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب
الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة وذلك لأنه فرضه العمر وقد بطل ما قبله
حال الاسلام بارتداده فيكون عترة المسلم الجديد وهذا لا يجب على المرتد إذا أسلم قضاء الساعات
السابقة نعم لو صلى الظهر مثلا ثم ارتد ثم أسلم ووقت الظهر باق يجب عليه أدائه ثانيا ومن فروع
هذه المسئلة أن المحض لو ارتد بطلت حصته فلما أسلم ولفيه صلى الله عليه وسلم ثانيا صار محضيا وألا
فيكون تابيا وهذا كله عند ثبوت ثبانه على أن مجرد الكفر يحيط للأعمال لقوله تعالى ومن كفر
بالإيمان فقد حبط عمله خلافاً لما فى فان البطلان عنده مقيد بدعوى على كفره لقوله سبحانه
ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ولأن قيد
الموت في هذه الآية إنما هو لشمول البطلان حال الدنيا والآخرة ولحصول خلوه في النار
وألمن آمن وعمل صالحا بعد ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله التاني مقبول
في الدنيا والعقب وهو مختلف الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الإحرام) أى قبل الوقوف
بعرفة (كافر) أى أصلي (أو مرتد) أى بأمر عارض (أن جدد الإحرام) أى للنجس (صع عن
الفرض والافلا) أى وإن لم يجد الإحرام فلا يصح عن الفرض كذلك البصر وهو موهم أنه يصح
عن النفل لكن سبق اليه من أحرم وهو مسلم ثم ارتد بطل إحرامه وظاهره الإطلاق على ما بيناه
وهو فيسقط بطلان إحرام الكافر قبل الاسلام بالأولى وقد قال المصنف في الكبير وأما قول
صاحب البصر فإن مضى على إحرامه يكون تطوعا فقيهه نظر لما قال صاحب البدائع من أن إحرام
الكافر والمجنون لا يعتد أصلا لعدم أهليته وأنت تعلم أن إحرام المرتد انشأ موقع حال اسلامه فلا
يرد عليه هذا التعليل بل يتعين ما قلنا من التفصيل ولعل صاحب البحر المال الجانب شرعية
الأحرام ينصوح وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما

والصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وإن
يكبر هذه الصلاة ثلاث
مرات وقيل سبع مرات
وإن يقرأ خلف كل ركعتين
منها دعاء الاستخارة ثلاث
مرات ليكون أقرب إلى
القبول وأصح ثم يقول
(اللهم) خذني واختر لي
ثلاث مرات ثم ينظر إلى
ما يسبق إلى قلبه فان
التبر فيه أن شاء الله تعالى
(وجاء) على وأوصاني به
النبي المار في لى الله
تعالى عولا على التمسنى
أفاض الله علينا من بركاته
دعاه الاستخارة المسماة
وذكر أنه قبل ذلك من كتاب
الأوراد الشيخ شهاب الدين
السهروردي رحمه الله تعالى

قيدته بالتطوع لتوسع أمره ولشبهه شبهة بالركن وهو لا يسامح به في الفرض بخلاف النفل فإنه
 مباح بترك القيام فيه مع وجود الفطرة عليه وكان صاحب الينابيع نظراً إلى أن الأحرام شرط
 وهو عبارة عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا ينفذ إحرامه لا فرضاً ولا نفلاً
 وكذا المجنون ليس له أهلية النية لكن قد قيل ابن أمير حاج أن مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون
 وسألت الجمع بين القولين في محله بقي الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الإسلام كالصلاة
 بالجماعة أم لا فذهب إلى الأول صاحب الينابيع والبدائع حيث قالوا لشهد الشهود وأنتم هم أوله
 فخرج أو تم بالاحرام ولبي وشهد المناسك كلها فهو مسلم فإن امتنع بعد ذلك عن الإسلام فهو
 مرتد وخالفهما آخرون بقولهم أن حج الكافر لا يعتد به فعيده لو أسلم وهو دليل على أنه لا يحكم
 بالإسلام على ما في البحر وغيره وصححه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يعمل عدم الاعتداد
 فحين يكون ظاهر الكفر والاعتداف في خلافه ومثل الحكم في إسلامه يكون الحكم في إحرامه قال
 في الكبير وعلى القول بالإسلام هل يسقط عنه فرض الحج أو لا ذكر بعضهم أنه يسقط وهذا في حكم
 الظاهر ظاهر وأما فيما بينه وبين الله تعالى أن كان مسلماً قبل الإحرام يسقط عنه ولا فلا انتهى
 وقوله قبل الإحرام أي قبل تحققه فإنه إذا وجد منه الإسلام عند قصد الإحرام يسقط عنه الفرض
 بلا كلام ثم اعلم أن الكافر مؤاخذ في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع بخلاف واختلوا في
 حق المؤاخذة بترك الفعل فالجمهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا إلى المؤاخذة في الآخرة
 بترك الفعل أيضاً كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم المؤاخذة في حق أحكام الدنيا
 (الثاني) أي الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العلم) يكون الحج فرضاً لمن في دار الحرب أي
 نشأ بها بالإسلام أو سكن بها ثم أسلم قبل (يخبر عدل) متعلق بالعلم وهذا عند أي حليفة وأما عندنا
 فلا تشترط العدة والمبايع والبالغ والحزبة في هذا الإخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا)
 أي ويجب العلم أيضاً بخبر عدل (ولو تحول) أي المسلم الساكن في دار الحرب (الدار الإسلام) يعني
 ولم ينشأ فيها قديماً يشترط فيها شرائع الإسلام وقواعد الأحكام كما يدل عليه قوله (لأن في دارنا)
 أي لا يشترط العلمين وحدث في دارنا أو أسلم فيها (ولو لم ينشأ على الإسلام) أي في بدو أمره وأبداه
 عمره فإنه لا بعدد في جهله حيثما تعرفه الأحكام لتقصيره لكن ذكر في منسك الفارسي والبحر
 أنه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر فكتبت سنتين ثم تحول إلى دار الإسلام قبل مسلم وجوب
 الحج إلا بعد مضي سنتين فيها أيضاً لا يجب عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل وامرأتين انتهى
 وفي نظر من وجهين (الثالث) البالغ وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لأن الجواز
 والعصية (فلا يجب على صبي) أي بمنزلة غيره بمنزلة (فلو حج) أي بمنزلة نفسه أو غيره بمنزلة (فهر)
 نفل (أي فحجه نفل لا فرض لكونه غير مكلف) ولو أسلم ثم بلغ فلو حجه دأبوا به بقعه عن فرضه ولا
 فلا وأما جوزه للتبديل لكونه شروعه غير ملزم به بخلاف العبد البالغ إذا اعتق فله عليه أن
 يجدد إحرامه بالفرض للزوم الأحرام الأول في حقه بشر وعه فليس له أن يخرج عنه إلا بإدائه
 وبقتله لا فساد (الرابع) العقل وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض واختلف هل هو
 شرط الجواز أم لا ففي البدائع لا يجوز أداءه إلّا لمن المجنون والعصبي الذي لا بعدل كما لا يجب
 عليه وما قال ابن أمير حاج قال مشايخنا وغيرهم بصحة حج الصبي ولو كان غير مميز وكذا بصحة حج
 المجنون قلت فينبغي أن يصح منهم لم يحصل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية

فقال بشر كل يوم ضده
 الإسراع بعد صلاة ركعتين
 هذا الدعاء معلوماً على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في
 أوله وآخره اللهم أني
 أستخيرك بعلمك وأستقدرك
 بقدرتك وأسألك من فضلك
 العظيم فانك تقدر ولا أقدر
 وتعلم ولا أعلم وأنت علام
 الغيوب اللهم أني لا أمك
 لنفسي ضراً ولا نفعا ولا
 موتاً ولا حياة ولا نشوراً
 ولا أستطيع أن آخذ إلا
 ما أعطيتي ولأن أنفي إلا
 ما وقيتي اللهم وقيتي لما
 تحب ورضي من القول
 والعمل في سر وعافية اللهم
 خول واستخرك ولا تسكني
 إلى اختياري اللهم أجعل
 انجيله في كل قول وعمل

النية في الاحرام كالصبي الذي لا يعقل وكلام غيره على الجنون الذي له بعض الادراكات
 الشرعية وعلى جهة حج الصبي الغير المميز اذا تاب عنه وله في النية وثوبه مما في الحائض والغاية
 والمتنق عن محقق رجل احرم بالجم وهو صحيح ثم اصابه هاهنا فتقضى به افعال المناسك فلبس على
 ذلك سنتين ثم افاق قال يجوز بذلك عن حجة الاسلام واماعند الشافعي فيشترط أن يكون مغيبا في
 كل من الاركان (فلا يلزم الجنون والموت) والتمتع من فتنون الجنون في الشئ هو محتاط
 الكلام فساد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم للجنون وقيل الماقل من يستقيم كلامه وافسأله
 الا نادرا والجنون ضد الموت ومن يستوى ذلك منه وقيل الجنون من يفعل لاعن قصد مع ظهور
 الفساد الموت ومن يفعل فعل الجنون عن قصد مع ظهور الفساد (فلو ج فهو نفل) الظاهر انه
 مقيد بما اذا فعل النية وتلقظ بالتسمية كافتدائه والا فيكون كفساده بلا طهارة حيث لا يصح
 عن فرض ولا نفل (وان افاق) أي عقل وارفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجدد الاحرام) أي
 كالصبي اذا لم (سقط عنه الفرض والا فلا وج) أي عاقل (ثم جن بني المؤدي فرضا) أي ان نواه
 فيها اذاه او اطلقه (فلو افاق لا يقضى) لان الاقامة بعد الجنون ليست كالاسلام بعد الارتداد
 (ولو احرم صحيح) أي عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فادى المناسك) أي عاقل لم يها أو
 ببناء عنه في بعضها (ثم افاق ولو بعد سنتين يجوز عن الفرض) الا انه يلزمه الطواف فانه يشترط
 فيه أصل النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أي حكم البذر المحجور عليه كالماعول الخمار
 الخرية) أي الاصلية والعارضية وهي شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لا الجواز اتعاقا
 (فلا ج على ملوك) أي سواء كان قنا أو مكانا أو مدرا أو أم ولد (فان جج ولو باذن المولى فهو نفل
 لا يسقط به الفرض) أي لمدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك
 انه يملك العبدان ملكه ماله كفلوج جاله مع فرضه (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب
 لا شرط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وجب ونوى ج الفرض او اطلق جازه
 وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) أي النقص في المأق والمعاد (واله كمن من الراحة) أي
 الاقتدار على ركوب المركوب حيث شام من بعير أو خيل أو بغل الا أنه كره وكوب الحارفي
 المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة (عكك أو اجارة في حق الا فاق) أي ومن في
 معناه من يئنه وبين عرفه مسافة سفر كاسياقي بابه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن في
 حكمه ممن ليس بوجدي حقه تلك المسافة (ان قدر على المشي) أي بلا كلفة ومشقة (والا
 فكلا فاق) أي وان لم يقدر المكي على المشي فحكمه كالا فاق في اشتراط الرحلة له أيضا
 وانما جعلنا الا فاق على ما ذكرنا لان وجوب المشي على أهل الخلف والعقراء ونحوهما فيه
 حرج عظيم لكن المصنف حمل الا فاق على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الا فاق اذا وصل
 الى سبقات هو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه الا الزاد دون الرحلة ان لم يكن عاجزا عن
 المشي ويبقى أن يكون الفنى الا فاق كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله الى أحد المواقيت
 فالتمتع بالفقير لظهوره عن المركب وليفداه بعتن عليه أن ينوى ج الفرض ليقع عن حجة
 الاسلام لا ينوي تنفلا على زعمه فقير لا يجب عليه الحج لانه ما كان واجبا عليه وهو افاق فلما
 صار كالمكي وجب عليه فلو ج فلا يجب عليه أن يحج حجا تابا لو اطلق يصرف الى الفرض وعند
 الشافعي لو نوى تنفلا ليقع عن فرضه فلهذا ان قولنا الحج لا يجب على الفقير اغا المراد به الا فاق

أريد في هذا اليوم والليلة
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم ومنذ
 علمي رضى الله عنه هنا
 الدماء ما رأت الا خيرا ولم
 أرسوا قط وقله الجدة والمنة
 ورأيت بخط العلامة قاضي
 القضاة أبي البقاء بن الضياء
 رحمه الله نصا في الشيخ
 الصالح أبي الحسن علي بن
 يقوب اليماني قال وجدت
 منقولاً عن بعض الصالحين
 أنه قال اذا اشكل عليك
 وجه الخيرية في أمر فاطر
 ليلة الجمعة فاذا هدت
 العيون فقم ونوا وافرش
 فراشك مستقبلاً القبلة
 وصل ركعتين واقرأ في الاولى
 فاتحة الكتاب وقل يا أيها
 الكافرون وفي الثانية

قبل وصوله الى المقات فانه حينئذ اذا اراد دخول الحرم يجب احرام أحد النسكين ويدخله الى مكة ووصله الى الكعبة تمين عليه فرضية الحج سواء احرم به أم لا وسبأ في زيادة تحقيق ذلك (ونصاب الوجوب) أي مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الغنى وليس له حد من نصاب بشرى على ما في الزكاة هو (ملك مال ينفقه) بالتشديد والتخفيف أي وصوله (الى مكة) بل الى عرفه (ذاها) أي اليها (وجائيا) أي راجعا منها الى وطنه (واكتفى بجمع السفر لا مشاء) أي في جميعه ولا في بعضه الابتناء فلا يلزم ركوب القبة والنوبة فهو لما ركوب زاملة أو شق محمل وأما المحقة فمن مستعدات المترفع ليس لها صفة (بنفقة متوسطة) متعلق بملكه أي يصحله وأصلا بانفاق وسط معتدل لا بأسراف ولا بتقتير لقوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كون ملك المال أو ما ذكر من الزاد والارحلة زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسر هاء أي منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه سكنه (وخادمه) أي من عبده وجاربه الحاج الى خدمتهما (وفرسه) أي القمطر الذي يركوبه ولو أحملا وفي معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عذبه ان كان من أهله (وآلات حرفة) بكسر فتح جمع حرفة أي وعدة صناعته التي يستعين بها على معيشته (وبئابه) التي يكسبها (وأنائه) أي متاع بيته من فراشه وأوعيته (ومرمة مسكنه) أي اصلاح مكانه ولو في بعض ضروراته شأنه (وتنقعه من عليه تنقعه وكسوته) أي وتنقعه من يجب عليه من عياله كنسائه وأولاده العسة والبنات البالغة اذا كانوا من أهل الافتقار وأقارب الفقراء من ذوى أرحام محارمه (وقضادينه) أي المجلة والمزجلة (وأصدقته نسائه) أي ومهورهن (ولو مزجلة) أي فضلا عن المجلة وقيل لا يشترط كونه فضلا عن أصدقته نسائه يعني المزجلة دون المجلة (الى حين عوده) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره الى وقت رجوعه (ولا يشترط نفقة) أي بقائه نفقة (لما بعد إيلابه) أي لاسنة ولا شهرا ولا يوما كما ورد فيه روايات عن بعضهم قال ابن الهمام والمسطور عندئذ لا يعتبر نفقة لما بعد إيلابه في ظاهره لا رواية (ومن له مال ينفقه) أي الى مكة ذهابا وإيابا (ولامسكنه) ولا خادم أي والحال انه ليس له سكن يأوي اليه ولا عبد يخدمه ويكون حوالبه وهو محتاج الى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه اليه) أي صرف المال الى ما ذكر من المسكن والخادم (ان حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بلده للحج فانه تغير أداء النسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه اليه (بجلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعة) والفرق بينهما ما في البدائع وغيره عن أبي يوسف أنه قال اذا لم يكن له مسكن ولا خادم وماله يكفي لقوت عياله من وقت ذهابه الى حين إيلابه وعنده دراهم تبقيه الى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك في غير الحج فان فعل أتم لانه مستطيع بملك الدراهم فلا يسن في الترك ولا يتضرر تركه شره المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر ببيعهما (وان كان له) أي لشخص (مسكن فاضل) أي عن سكنائه وعن بيع عليه مسكنه وانما يجره أو يبره (أو عبد) أي لا يستقدمه (أو متاع) أي لا يمتنه (أو كتب) أي لا يحتاج اليها أو الى بعضها وهي من العلوم الشرعية وما يتبهم من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والهيئة وأمثالها من الكتب الرياضية أو الادبية فيثبتها الاستطاعة سواء يحتاج الى استعمالها أم لا كما في التاتارخانية (أو ثياب) أي لا يحتاج الى لبسها (أو أرض) أي لا يزرعها أو زيادة على قدر حاجته من غلتها (أو كرم) أي بستان غنبد ونحوه من أشجار غار زائدة

الفاتحة والاختصاص فاذا
فرغت من الصلاة فاضلع
على جنبك الايمن وارفع
يديك وقول اللهم اكنا قبل
الكون أنت كنت ولا
كون نلت العيون وزهرت
النجوم يا حي يا قيوم اللهم
ان كان لي في هذا الامر
خير فارني في ليالي هذه
بسانخضرة وان لم يكن
في هذا الامر خير فلفني
بليلى هذه سودا بحمرة وما
كان الله لي بجزء من شيء
السموات ولا في الارض
انه كان عليا قد مرا قال
فان الله تعالى يري به أحد
الامر ان كان أحدهما
متعين للخبرة وان كانا
منساوين فانه لا يرى شيأ
وفي منسك ابن العجي

على مقدار التفكه بها (أو حواشيت) أي من دكاكين وحمامات وسائر مستغلات فاضلة عن مقدار الحاجات (أو تحذرك) أي من ابل وقر وغم زعي (على الاحتياج إليها) أي إلى لبنا وشعرها ولحما (يجب معها) أي على صاحبها (ان كان به) أي بنهار (وقام بالبح) أي بنفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ مال كذا إذا بلغ نصابا ولو لم يحل عليه الحول وينطبق به وجوب الاضحية وصدقة الفطر وبنفقة ذري الرحم المحرم (وان كان له منزل واسع يكفيه بيضة أو منزل) أي يكفيه منزل آخر (دونه) أي أقل منه موسمة أو طائفة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي من تركي أو حبشي ويكفيه الخدمة عبدهندي أو فوي (فليس عليه بيعه) أي بيع ما ذكر من الواسع والثقل والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بعباده لكنه لو فصل فهو أفضل يمكن لا يجب عليه لانه لا يستبرئ في الحاجة قدر ما لا يمتنع كالا يجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى بالاجارة أو الاجارة اتفاقا في شرح الكرخي هشام عن محمد فحين كان في مسكنه أوفى كسوته أوفى خدمه فضل عن الكفاف بيلغة زادا وراحلة فطليه الحج والمذهب عندنا ما تقدم قاله في الجرد ذكره المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب جل كلام محمد على ما إذا كان له مسكن ونياب بخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته لثلاثين في المذهب (وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أي بيع بعضه وصرفه في طريقه (وان كان) أي الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج ان كان في بيع الزائد وقوله لا داهيه (ولا تثبت الاستطاعة ببذل الثمن) أي باعطائه بغيره (مالا) أي قدر زاد وراحلة (أو طائفة) أي خدمة من يحتاج إليها الطريق كالزمن (ملكنا) أي من جهة التملك في المال والخدام (أو اباحة) أي بالاجارة في الخدام والراحلة أو بالاجارة في استعمال الزاد من المال فان ثقل الثمن تدفع حصول الاستطاعة في الخرافة انه لو تبرع وله زاد وراحلة لا تثبت بذلك الاستطاعة وان كان للتبرع أجنبيا فنه قولان أحدهما انها لا تثبت انتهى والتظاهر ان القضية تكون متعكسة فان منه الاجنبي أثقل من عطية القريب لاسيما وقد وردت ومالك لا يسئل وثبت ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو صدق به عليه أو وبه انسان مالا يبيع به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للتييم اهـ ولعل الفرق أن أمر الماء سهل مبذول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والتيمم طهارة ضرورية على وجه البديهة بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال وجب) أي عليه الحج لاجتماعه (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد احرام المبدول) أي بأمر الباذل على ما هو الظاهر أو زل التزامه منزلة الاخره (يجبر) أي الباذل (على البذل) كذا في المحط وقه بحث لان الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يفيد التملك خلافا لما لك في المستثنين قلل امتناعه بحول على قصد رجوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد احواله لانه أوقعه في أمر لازم الاتمام بغيره فانه لو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه صار في حكم المستهلك لتعلق حق التعلق بالخلق به وانه سبحانه أعلم (والاعتبر) أي شرعا (في حق كل) أي كل أحد من مريد الحج (ما يليق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق بحمل) بكسر الميم الاولى وفتح الثانية أو بالنكس أي نصفه أو طرفه والمراد بالحمل المخرج وفي معناه الشدق المتعارف (أو رأس زاملة) أي بغير مفرد عليه أمانته ومناعه وزاده أو الحبل لغيره والكوبه (أو حجارة) أي عما يوثق من جهة الشام فتركب فيه واحد أو اثنين (أو رحل) أي بغير مقبب (أو راحلة)

ولا ياخصه الفال
من المصنف فان العلماء
اختلفوا في ذلك فكرهه
بعضهم وأجازه بعضهم
ونص أبو بكر الطرطوشي
من متأخري المالكية
على تحريمه (فصل في
الوداع) يستحب إذا
أراد الخروج من منزله ان
يصل في بيته ركعتين يقرأ
في الاولى بعد الفاتحة قل
يا أيها الكافرون وفي
الثانية بعد الفاتحة قل
هو الله أحد فقد روى
الطبراني عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال ما خلف
أحد عند أهله أفضل من
ركعتين ركعهما عندهم
بريسرا ذكره النووي
رضي الله عنه في الايضاح

والمقصود من الكل كل ما يمكنه الر كوبي في جميع أجزائه سفره وانسابه فلا يجب عليه اذا قدر
على قدر ما يركب عبقة بان يستأجر اثنان معاً أو يشتر كامل كافيه فيعاقب في الر كوبي فربما
فرساً أو يوافيها أو منزلاً فخرلاً ومن تعبر ركب أو نزل أو وضو ذلك والحاصل انه يعتبر التمكن
على الر كوبي في جميع السفر إلا أن المعتبر في حق كل أحد ما لا يلحقه مشقة شديدة فمن كان
يستطيع على الرحلة لم يستبر في حقه إلا وجدنا من اعتمد الاربعه والاعتبر وجدنا من حمل ونحوه
مع الرحلة قال ابن الهمام وهذا حال الناس يختلفون في قوة وجداد ورغبة فالمره لا يجب
عليه اذا قدر على رأس زامله وهو الذي يقال في عرف قراكم مقرب لا يستطيع السفر كذلك
بل قديم لك هذا الر كوبي فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شق حمل ومثل هذا انما في الزاد
فليس كل من قدر على ما يكفي من خبز وجبن أو لحم وطبخ قادر على الزاد بل يحتاج إلى مرضا
بداومته ثلاثة أيام اذا كان مترقها معتمد اللحم والغذية المرتفعة بل لا يجب على مثل هذا الا اذا
قدر على ما يصلح منه به ولا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر كل في حق الرحلة ما يليق
بجاءه ونشر (في الزاد من خبز وجبن أو لحم) عطف على جبن (وطبخ) عطف على لحمه أو الواجب
أولهم أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه (الاختلاف الناس في مقدار قوة) على المحسوسين
السابقين من تفاوت الرحلة والزاد ونصب مضاعفة على التمييز وهذا الذي ذكره المصنف كله
في حق الاطلاق ولذا قال (ومن كان داخل المواقيت فهو كالذي في عدم اشتراط الرحلة) أي
اذا قدر على المشي وقيل الرحلة شرط مطلقاً لا بين مكة وعرفة أربع فراسخ وكل أحد لا يقدر
على مشي أربع فراسخ رجلاً أي ماشياً كذا في المحيط وهو الظاهر للتبادر من اطلاق تفسيره
صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والرحلة من غير تفرق بين الافراد الا فاقية والمكبة قال
المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج مما يقدر على اوله والاول أصح انتهى وفيه نظر فظاهر
الحكم السابق مقيد بقدر وهو القليل النادر والاكثر الاغلب ان كل أحد لا يقدر على المشي
ومعنى الاحكام الفقهية على الامور الغالبة فذا أطلق صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد من في
أيام اشتغالهم بنسلك الحج كما صرح به غير واحد في النيساب لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفيهم
وعياهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج الى عودهم لكن قال في فتاوى قاضيخان والنهاية ان
كان ممكناً أو ما كثر قرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيراً ما يبلغ الزاد والرحلة قال ابن الهمام
وفيه نظر الا ان يرد اذا كان يمكنه تكسبه في الطريق وقال ابن القيم هو محمول على ما اذا لم
يلحقه مشقة أقول هذا بعيد جداً ولا يرد وقوعه أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما امر
التوسك فخرج عن حكم العادة وعن قوى العامة بل هو من أحوال الخاصة نعم انما قال
الكرام في وحدته مكة عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم وهو بعيد جداً ولذا قال ابن
القيم وهذا فيه نظر فانما أوجبنا الحج ماشياً على من كان داخل ذي الحليفة لضعفه مشقة زائدة
فالمعتبر ما ذكره بعض الاحباب ان حدى من كان حول مكة هذا ان يكون ينسوي بين مكة أقل من
ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للذة الحنفية المدفوع عنها الحرج في القضاء الشرعي وهو النقول
عن جماعة من كبار الحنفية في السراج الوهاج ناقلاً عن النيساب يجب الحج على أهل مكة ومن
حولها يعني من كان ينسوي بين مكة أقل من ثلاثة أيام اذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر
الراخر واشترط الرحلة في حق من ينسوي بين مكة ثلاثة أيام فاعداً اما دون ذلك فلا يشترط

وفي بعض نسخ مصنفه
ويقروا بعد السلام آية
الكرسى ولا يلاف قرش
وبسأل الله تعالى الاية
والتوفيق وقرأ هذا
الدعاء اللهم أنت صاحب
في السفر والخليفة في
الاهل والمال اللهم انا
نسألك في مسيرنا هذا
البر والتقوى ومن العمل
ما تحب ورضى اللهم انا
نسألك ان تطوى لنا الأرض
ونتمون علينا السفر ونزقنا
في سفرنا هذا السلامة في
القتل والدين والبدن
والمال والولد وتبلغنا
بينك الحرم وزيارته فيك
عليه أفضل الصلاة
والسلام اللهم اني لم أخرج
أشراً ولا بطراً ولا بطلاً ولا

على أن الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أي الإيصاء به على أن الوقت انما هو شرط
للإداء لا للوجوب وقد وجب بالإيسار (فإن أوصاه فعلي الأول) أي على القول بأن الوقت من
شروط الوجوب (لا يصح) أي الإيصاء (وصح) أي الإيصاء (على الثاني) أي القول بأن الوقت
من شرائط الإداء وفيه أنه لا يلزم من عدم وجوب الإيصاء عدم صحته كما سيأتي بيان تحقيقه
(والخلاف) أي المذكور (مبنى على أن الوقت شرط الوجوب أو الإداء) كإتيائه (قولان) أي
هما وإتيان من أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر ورجح ابن الهمام القول بأنه شرط الوجوب
ونسب صاحب المجمع صحة الإيصاء إلى الإمام وصاحبيه وخلافه الذي فرقه على ما هم كانوا أهلاً
لوجوب وقت الوصية فيصح إيصاؤهم بأن يجمع عنهم في وقته لغيرهم عنه وبأن يده مافي فتاوى
فاضلان فلو بلغ العصى خضرته الوفاة وأوصى بأن يجمع عنه صحة الاسلام جازت وصيته عندنا
ويصح جعل المذهب الجواز وهو لا ينافي جعل شرائط الوجوب على المشهور والمرج
خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره في الكبير ونحو عليه مافي المتوسط من صحة الإيصاء
وعندهما تعامل فانه موضع زلل وموقع خلل (النوع الثاني) من أنواع شرائط الحج (شرائط
الإداء) وحكمها أنه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائه عليها فإن وجدت
هذه الشرائط وما قبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الإداء بنفسه وإن فقدوا أحدهم هذه
مع تحقق جميع ما سبق لا يجب عليه الإداء بنفسه بل إما الاجتهاد في الحال أو الإيصاء به في
المآل ثم هذه الشرائط كلها تختلف فيها اختلاف الشرائط السابقة فانها متفق عليها إلا الوقت
منها لكن اختلافه فيه ضعيف جداً وإذا أدرجه المصنف فيها ثم شرائط هذا النوع خمسة (الأول
هنا) أي من شرائط الإداء (سلامة البدن عن الأمراض والعقل قهيل العصب) (أنه) أي هذا
الشرط الأول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من النوع الأول) وهو شرط الوجوب
نحسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح (وقيل الصحيح أنه من الثاني) أي من
النوع الثاني وهو شرط الإداء على ما صححه فاضلان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ
ونهم ابن الهمام (فعلي الأول) وهو القول بأنه شرط الوجوب (لا يجب) أي الحج ولا الاجتهاد
ولا الإيصاء به (على الأعمى والمقعّد) بصيغة المجهول أي الذي ألزم القعود ولم يقدر على القيام
(والمفلوج) وهو الذي لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو ببعضه (والزمن) بفتح فكسر أي
صاحب المرض المزمن الذي لا يرجو برؤه (ومقطوع الرجلين) والظاهر أنه مقطوع الرجل
الواحدة ومقطوع اليدين كذلك لظهور المخرج عليهما أن وقع التكليف الحج بانفسهما ثم
رأيت الكرمانى نص على مقطوع اليدين أيضاً فمقطوع الرجل الواحدة الأولى (والمرضى)
أي حال مرضه (والمعصوب) أي الضعيف على مافي القاموس والمراد به هنا الشيخ الكبير الذي
لا يثبت على الراحة ولا يقدر على الاستسلاك والتبوت عليها لا بمشقة وكلفة عظيمة ولو كان لهم
مال وقوله في الكبير سواء كان لهم مال أو لا لوجهه أصلاً قال ابن الهمام في المشهور عن أبي
حنيفة أنه لا يلزمهم الحج في البحر وهذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وهو رواية عنهما وقال
في ظاهر الرواية وبها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه يجب على هؤلاء إذا لم يكو الأزد
والراحة وموتة من رفقهم وبضعهم ويقودهم إلى التمسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى
الثاني يجب) أي على القول بأنه من شرائط الإداء يجب الحج أو الاجتهاد أو الإيصاء (ثم قيل) أي

بعض من جلوسه اللهم
بك انتشرت والبسك
توجهت بك اعتصمت
أنت تقى وربانى اللهم
اكتفى ما أحنى وما أهتم
به وما أنت أعلم به منى عز
جارك وجل تناولك ولا اله
غيرك اللهم زدنى التقوى
واغفر لى ذنبى ووجهى
الى الخير إنما كنت
وحيداً توجهت فأخرج
من بينه قال بسم الله أمنت
بأنه توكلت على الله لا
حول ولا قوة الا بالله
التكلى على الله اللهم
أنى أعوذ بك من أن أضل
أو أضل أو أزل أو أزل أو أضل
أو أظم أو أظم أو أجهل أو يجهل
على ذلك مستحب لكل
خارج من بيته وقد جمع
من عدة أحاديث صح

على هذه الرواية المبررة بالقول الثاني (يجب عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر اذا خلاص من حرج
 باهر (وقيل في أموالهم) أي يجب في أموالهم بالايجاج في الحال أو الاصل في المال (وهو المختار
 عند جماعة) وهو راية الأصل عن أي خيفة على مافي البدائع من ان الامعي لاج عليه بنفسه
 وان وجد اذ او راحلة وقائد او انما يجب في ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أي خيفة
 انه يجب عليه أي يجب بنفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أي خيفة وفي الذخيرة
 والاهي اذا وجد اذ او راحلة ولم يجد من يقوده لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاجاج
 بالمال فهو على الخلاف بين أي خيفة وصاحبه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرماني الاهي
 ان وجد قائد او الزم والمقعد ان وجد اما لا يجب الج على هؤلاء عند أي خيفة في أموالهم
 دون ابدانهم ان كان لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم في أموالهم وهو قولنا
 ورواية الحسن من أي خيفة قال ابن الهمام انها الوجه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء
 وصاحب البدائع انتهى قتيبن ان الحسن رواه ابن ابي عمير احد اعماله هذه وهي انه يجب على هؤلاء
 الاجاج والاخرى انه يجب الج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام والله
 اعلم بحقيقة المرام (والخلاف) أي المذكور (فمن وجد الاستطاعة وهو معذور) أي بالنوع
 المذكور (امان وجدها وهو صحيح) أي سالم ثم طرأ عليه العذر فالإتفاق أي اتفاق الروايات
 أو اتفاق العلماء (على الوجوب) أي وجوب الج (عليه) أي في ماله (فيجب عليه الاجاج) أي في
 الحال أو الاصل في المال (الثاني) أي من شرائط الاداء على الاصح (أمن الطريق للنفس
 والمال) وقد اختلف فيه فذهب من قال انه شرط الوجوب وهو راية ابن شجاع عن أي خيفة
 ومنهم من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كصاحب البدائع والجمع
 والكرماني وصاحب الهداية وغيرهم (في خاف من ظالم او عدواً واسع أو غير ذلك) أي
 غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكس أو مناع (لم يلزمه ادا الج) أي بنفسه بل بجاله (والعبارة
 بالغالب) أي في الامن وغيره (برأويحراف ان كان الغالب السلامة يجب) أي عليه أن يؤدي
 بنفسه (والا) أي بان كان الغالب القتل والملاك (فلا) أي فلا يجب كذا قاله أبو الليث وعليه
 الفتوى وفي القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه أن يؤدي بنفسه بل اماناً بغيره
 أو بوصيه (ويستبر وجود الامن وقت خروج أهل بلده) أي الى زمان عوده (لما قبله وبعبده)
 على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم انه قال الكرماني ولولم يتمكن من المضي وسلك الطريق لا يدفع
 شيء من ماله ونفقة كالمكس ونحوه قال بعض أصحابنا هو عذر ولا يجب الج حتى انتهوا فإياهم
 يدفع ذلك الى التلطف ويجوز له أن يرجع من المكان الذي يؤخذ منه المكس والخسارة أي قبل
 الاخذ منه وفي القنية والمجتبي قال أبو بري القادر على الج أن يمنع منه بسبب المكس الذي
 يؤخذ منه التلطف وكذا لو كان في الطريق خطرة وقال غير أبي بري يجب الج وان علم انه يؤخذ
 منه المكس قال صاحب القنية والمجتبي وعليه الاعتماد وفي التلطف وعليه الفتوى وقال ابن الهمام
 ما حاصله ان الاثم في مثله على الاخذ لا على المعطى فلا يترك الفرض لمصيبة عاص ثم على هذا
 يحتسب في الفاضل عن الموانع الاصلية القدرة على ما يؤخذ منه من المكس والخسارة كما نص
 عليه الكرماني (الثالث) أي من شرائط الاداء على الصبح كذا ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أي
 بالفعل (والمنع) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من السلطان) أي الذي يمنع الناس من

عن النبي صلى الله عليه
 وسلم (ويستحب) أن يودع
 أهله وأقاربه وجيرانه
 وأصدقائه ويغفل عنهم
 ويسألهم الدعاء ويسأل
 كل واحد في كل وقت
 الدعاء فانه لا يدرى لسان
 من يستجاب له وان الغير
 اذا دعاه لسان لم يسمع
 الله تعالى المبعوث بذلك
 اللسان فهو اقرب الى
 القبول واذا ودع احداً
 يقول كل منهما لا آخر
 استودع الله دينك
 وامانتك ونحو ذلك
 وغفر ذنبك وبسرك الخبير
 حيثما كنت زدك الله
 التقوى وجنبك الردى

الخروج الى الحج في الكفاية وانما حلف من السلطان كل ربع لوجود المانع وقيل عن تمس
الاسلام ان السلطان ومن بجناؤه من الامر اذى الشان ملحق بالحجوس في هذا الحكم فيجب الحج
في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق لحقوق الناس في ذمته دون نفسه لا يمتنع خرج من ملكه
يغرب البلاد وتقع الفتنة بين المبادور وما يقتل في تلك الحالة ولو عالجكم ملك آخر من الدخول
في حدة ملكه فتقع فتنة عظيمة تنضى الى مضرة يليفة لعامة المسلمين في امر الدنيا والدين انتهى
والظاهر ان هذا بالنسبة الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية والا فيجب عليه خلع
نفسه واقامة من يستحق الخلافة مقامه في امره ان لم يتفرع عليه فساد عسكره (الرابع) أي
من شرائط الاداء في خصوص حق النساء (المحرم الامين) وهو كل رجل مأمون عاقل بالغ
مناحتهم حرام عليه بالتأديسواء كان بالقرابة أو الرضاة أو الصهرية يتكاح أو سفاح في الاصح
كذا ذكره الكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر توام الدين شرح الهداية انه اذا
كان محرما بالزنا لا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبناخذ انتهى وهو الا حوط
في الدين وابتعد عن التهمة لا سيما وفي المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت المحرمية ثم يستوفى
هذا ان يكون المحرم حرا أو عبدا مسلما أو كافرا الا ان يعتقد حمل مناكتها كالجوسي أو يكون
فاسقا ما جنى ما لا يبالي أو صبيبا أو مجنونا لا يقوى النساء الصالحات فلا يجوز لمن المسافرة مع
هؤلاء وقال حنابلة لا بأس للمرأة ان تسافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر
لمالك والشافعي تفرج مع نساء حقات وفي آخره ما أن تفرج وحدها اذا أمنت على نفسها قال
السروحي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوها من غير محرم
قال ابن أمير الحاج والامر ما قاله والامة والمكانة والمدة وأم الولد ومعتقة البعض يجوز لمن
السفر بغير محرم والغتوى على أنه يكره في زمانا وبعد المرأة ليس بمحرم ولو خصيا وكذا الجيوب
الذي جف ماؤه في الاصح (أو الزوج للمرأة اذا كانت على حافة السفرة من مكة) أي وانما
بشرط المحرم أو الزوج اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما لو كان أقل من ذلك فلها
أن تفرج بغير محرم أو زوج الا ان تكون معتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة
الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبى أن يكون الغتوى عليه لشهاد الزمان (ولا يجبر) لا يكره
(المحرم ولا الزوج على الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافا لابي يوسف في رواية عنه أنه
يجب الزوج بالخروج معها وينفق عليها (ولا يجب عليها) أي على المرأة اذا لم يكن لها محرم (أن
تتزوج من غيرها) كذا في البدائع وقاضيان وغيرهما عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة ان من
لا محرم لها يجب عليها أن تتزوج من غيرها اذا كانت موسرة (وهل يجب عليها نفقة المحرم
أو الزوج) أي ان امتنع من الخروج معها الا بان تنفق عليه (قيل نعم) أي يجب عليها ذلك ان
كان لها نفق كذا في القدر وروى وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) أي لا يلزمها
ولا يجب عليها ما لم تفرج المحرم بنفقة على ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حنيفة البضاري وفي
منسك ابن أمير الحاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام برأسته اختلافه وهي مجموعا عدم
الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من وجب عليها نفقة المحرم وبين قول من
لا وجب ان المحرم اذا قل لا أخرج الا بالنفقة وجب عليها النفقة بالايجاب وادخل من غير
اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تفصيل حسن وأما اذا حج الزوج معها فلها نفقة المحضرون

فإذا قل ذلك فهو جدير
بأن يحفظ الله تعالى ودينه
ورده سالوا ويحسد من
استنوده أيضا سالوا
يكرم الله تعالى ويزيل
أخطائه وجبيل عوانده
ويتصفى بشي من ماله
قبل خروجه ويعدده على
الفقره قال الكرماني
واقفه سبع فان ذلك سبب
السلامة ورأيت في كتاب
آلات السفر والغربة
الحافظ أبي اسمعيل بن علي
المتني القمي رحمه الله
نعاي بنعي للسافران
بشترى سلامته من
الله تعالى بما تبسر من
الصدقة بأخذها سيده
ويقول اللهم اني اشتريت
سلامتي وسلامتي من مكي

السفر ولا يجب الكراهة ثم اختلفوا في ان المحرم والزواج شرط الواجب أو الاداء كما اختلفوا في
 أمن الطريق فقصم طائفتان وغيره انهم شرطوا الاداء وصح صاحب البدائع والمروحي انه
 من شرائط الوجوب وغرة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه من شرائط الاداء على
 الارواح (والنقطة) أي الشكل (كالاتي) أي في الاحكام المختصة بالنساء فبشرط في حقها
 ما بشرط في حق المرأة احتياطاً (انها من) أي من شرائط الاداء وقيل من شرائط الوجوب في
 حق النساء (عدم العدة) أي من طلاق ما تزوج أو وفاة أو فسخ (فلا كانت معتدة عند
 خروج أهل بلد ها لا يجب عليها) أي الخ تقي شرح المجمع لابن فرشته وهو مشعر بأنه
 شرط الوجوب وذكرا بن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر في حكم القضاء ثم ان سافر
 بها فطلقها فبقيته تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا
 الزوج) أي النوع الثاني (كلها تختلف فيها) أي كما يبيناه في محالها (فجميع بعضهم انها شرائط
 الوجوب وصح آخرون انها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضها من القسم الاول
 وبعضها من القسم الثاني وغرة الخلاف تظهر في الوصية اذا اشار في الموت) أي قار به بغيره أو
 بضعف بنية لمرض (قبل حصول هذه الشرائط) فن جعلها شرائط الوجوب لا لوجوب عليه) أي
 على من وجدته فيه (الوصية بالايجاج ومن جعلها شرائط الاداء وجب عليه الوصية) أي
 بالايجاج وهذا كذا ظاهر وجهه بآهر ثم اعلم انه قيل بشرط أيضاً ان يكون الحاج متمكناً من
 اداء المكتوبات على الوجه المفروض في الاوقات قال الكرماني لا يلبق بالحكمة ايجاج
 فرض على وجه يفوتنه فرض آخر قلت ولذا لو وصل محرم الى عرفات وبقي من وقت الوقوف
 زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فقبيل يصلي
 العشاء ويصير في حق الخ قائماً للاداء وعاملاً للقضاء وهو الظاهر وقيل يدرك الوقوف بقضى
 العشاء فان في فوت الوقوف حرجاً عظيماً وتكايفاً جسيماً ويؤيد الاول أيضاً ما قال ابن الحاج
 المالكي لوضوح صلاة وأخرجها عن وقتها لاجل فريضة الخ لا يجوز اجساماً قال وقد قال
 علماء نوافي المكاف ادعاء انه تفوت صلاة واحدة اذا خرج الى الخ فسد سقط الخ عنه انتهى وقد قال
 أبو القاسم المحكي من أحبابنا من غزاني هذا الزمان غزوة واحدة ففاته صلاة من وقتها
 يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة
 الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز في غيرها حال الامن بها ولما فاته صلى
 الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لاجل اشتغاله بالمر الكفار قال شغلوا عن صلاة الوسطى
 صلاة العصر ملائكة سيوتهم وقبورهم ناراً وعن أبي بكر الوراق انه خرج حاجاً الى بيت الله
 الحرام فلما سار مر حلة قال لا يحايل دوني فاني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مر حلة واحدة
 فردوه قلت ولعله عد الخواطر الذميمة ومدانحل الى بلوا النعمة والاحوال الدينية والقنات
 الدينية كباثر معنوية صوفية فان حسنات الارباب سيات المقربين الاحرار والا فارتكاب
 سبع مائة في مر حلة واحدة من المحالات العادية من آساق الزمان فكيف يتصور من افراد
 المشايخ الاعيان ثم رأيت في حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما في الحديث
 من ترك اداء الصلاة بجماعة فكذلك ارتكب سبع مائة كبيرة وقال عليه السلام في ترك الصلاة
 عن وقتها مثل هذا انتهى والمعهد في رواية الحديثين على ناظرهما ولا شك ان تأخير الصلاة عن
 آخر وقتها اعظم وزمان ترك الصلاة بجماعة بلا شهة ثم كثير من الرجال والنساء يصابون فوق

وبعدهم وسلامة ماضي
 وبعده شيئاً شيئاً منك
 يا مولاي هذه الصدقة فيعينه
 وسأني ثم يصدق به على أول
 من يستقبله من الفقراء
 ويقول خر جث بجل الله
 وقوبه بغير حول في ولا قوة
 اللهم اى أسألك بركة بوى
 هذا وبركة أهله
 في فصل في الركوب
 يتقاربه قوة ولا يبعدها
 فوق طاقتها ولا يبعدها
 يعطشها واذا وصل الى
 مكان مباح كتب العشب
 أرخى ضامته الترمي وكان
 أهل الورع لا ينامون على
 الدواب الاغصنة من قوم
 وينزل عنها الحيان خصوصاً
 في القنات فاذا ركبا قال
 الحمد لله الذي هدانا لهذا السلام

الذي يمتنع غير الاعذار المعروفة تخوف اللص أو السبع أو كون الدابة جوحا لا يقدر على زولها
وركوبها إلا بعين وليس يحضره معين وأما ما وجه العامة من أن الجاهل لم يرضوا بذلك فهذا
من حاجتهم وجه التهم وغفلتهم عن أمر الدين فإنه يجب عليهم أن يشرطوا معهم مع أنه يمتنع
أضربا لشرط لهم فإنه من الأمور الضرورية في الأحوال الأخرى فلا عذر لا حد في ترك شيء
منها ولا إتمامها

وهو فصل في موانع وجوب الحج وأعداء سقوطه أي عن الإزالة بنفسه (خبا) أي من الموانع
(الصبا) أي كونه صبيا أو صبيغة من أهل التمييز وغيره (والإرق) أي ولو بنوع منه (والجنون) أي
المطبق (والعته) بفتحين أي نوع من الجنون (والموت) أي قبل ادراك الوقت (والكسر) أي
بأنواعه وكذا الفقر على ما صرح به في الكبير وهذه الأشياء كلها من موانع وجوب الحج بنفسه
اتفاقا ولهذا غير الصلوة قوله (وفي عدم أمن الطريق) ومنه البصر (وسلامة البدن) أي وعدم
صحته (والحرم) أي وعدم الحرم أو الزوج للزنا (والحبس) أي المنع بأنواعه (وأخذ انفراد)
بفتح انفراد المجبة وبثلاث أي أجرا من الطريق (والكس) أي الظلم والعشور الغير المشروع
(اختلاف) أي أن وجود هذه الأشياء يهل هومن شرائط الوجوب أو شرائط الإزالة وهو
الاربع (ولا يسقط) أي وجوب الحج (بهلاك المال) أي بضايعة كذا بالاشتراك إذا انقلب به
الوجوب (وفوت القدرة) أي بصدفها (اتفاقا) أي بين علمائنا فيجب عليه حينئذ أن يبيع
بنفسه أو يبيع غيره أو يوصي به (النوع الثالث شرائط حجة الإزالة) وهي تسعة (وهي
الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والأحرام) لأنه من شروط حجة الحج كالمطهر من شروط
الصلوة ولا يصح المشروط بدون الشرط (والزمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسعي ونحو
ذلك وكذلك وقوع الوقوف والطواف وإتمامهما في وقتها (والمكان) أي باعتبار الوقوف
والزى والحلق والذبح ونحوها (والتمييز) أي بين ماله وعليه ويصح عن غير التمييز بآية (والفعل)
لكن يصح عن غير العاقل بآية (والإضافة) أي من شرائط الأركان (ومباشرة الأفعال) أي من شرائط الأركان
والواجبات بنفسه من غير نيابة (الألغس) أي في بعض الأفعال (وعدم الجناح) أي بعد الأحرام
قبل الوقوف (والإزالة) أي إزاد الحج عام الأحرام أي من غير تأخير إلى سنة آتية (فلا يصح)
أي الحج (من كافر) أي لا فرضا ولا نقلا (ولا بالأحرام) أي أصلا (ولا يجوز إضاله) أي شيء منها
(نحو الطواف) أي طواف القدوم (والسعي) أي سعي الحج (قبل أشهره) يعني بخلاف الأحرام
فانه يصح فعلها لكنه يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة ولا في يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أي
بعدم عرفة وهو المأثر بعد زوال منه (الأضرورة الاشتباه) كما سيأتي في بيانها وهو استئذنه
من الحج الثاني (ولا يصح طواف الزبارة) وكذا طواف الوداع (قبل يوم النحر ويصح بعده) أي
ويصح طواف الزبارة بعد أيام النحر لكن يجب إتيانها بعد أن يحنيف خيلا لغيره (والمكان
المسجد) أي بولوسطه للطواف والسعي السعي (وعرفة) أي الوقوف (ومزدانة) أي الجميع
والمبيت والوقوف (ومنى) أي إلى الجبل (والحرم) أي للذبح (فلا يصح شيء من أفعالها) أي من
أعمال الحج كذا وأجبا أو سنة (في غير ما اختص به) أي من أما كذا (ولا يصح من جامع
قبل الوقوف) أي ولو كان يجب عليه تمامه وقضاه (ولا دأوه) أي لا يصح أداء الحج (بأحرام
الغائب) أي للمحج بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة الثانية قبل يجب عليه أن يأتي بأفعال
العمر فلذلك الأحرام ويقتل منه ثم في العام المقبل يأتي بأحرام مجدده (وأمّا غير المبيت) أي من

ومن علينا محمد عليه
أفضل الصلاة والسلام
سبحان الذي حضر لنا هذا
وما كنا له مقرين وإنما
ربنا لنقلون اللهم أنا
نعوذ بك من وعشاء السفر
وصحابة المنظر وسوء
التقلب في الأهل والمال
والولد اللهم أطولنا
الأرض وسيرنا فيها بطاعتك
اللهم اني أعوذ بك من
غلبة الدين وقهر الرجال
الحمد لله الحمد لله أكرمه
أكرمه الله أكبر سبحانك اني
طلبت نفسي فاعف عني فانه
لا يغفر الذنوب الا انت (ثم)
يذكر الله تعالى في جميع
أحواله ولا يغفل ساعة من
ذكر الله تعالى فانه مجلس
من ذكره وادع اسرا ف

المصار (فلا تصح منه المباشرة) أي مباشرة الاحرام والطواف مما يحتاج الى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق بالنية كالوقوفين (وكذا المحنونة تصح) أي المباشرة (من ولهما) أي بأن ينوي عنهما وينوب عنهما فيما يجزأ عن مباشرة كالسعي والرمي وكذا انما يصح لهما مباشرة كالطواف ثم انهما لا يؤخذان بترك الواجبات وارتكاب المحظورات (وقيل تصح) أي المباشرة (من المحنونة) وقيل سبق مستوفى (النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض) * سواء يصح النقل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام) فهو شرط للصحة وقوعه عن الفرض والنقل أيضا كما سبق (وجاؤه) أي بقاء الاسلام (الى الموت) أي الى أن يموت عليه من غير أن يداينها (والعقل) فان المحنونة وان صح مباشرة وليه عنه فله يصح نقلها لفرضان لم تكن حال الاحرام مضيقا بعقل النية والتليفوا فيهما ثم أوقفه وليه مباشرة عنه سائر أموره صح فحرمه فإلا أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يضيّق فيؤدي بنفسه (والحريّة والبالغ) فان الملوّك والصغير اذا حبس يقع حجهم مطلقا (والاداء بنفسه ان قدر) أي على الاداء بنفسه بأن يكون مهيأ ولو أمر غيره بأن يجمع عنه لا يجزئ عن الفرض وأما اذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مرضا أو مجبوسا وشعوا فانه اذا جمع غيره صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما اذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالعمي عليه لكن أحرم عنه وقاؤه وقف فانه يصح حج فرضا كالعمي والمقدم والمفوض ونحو ذلك فانه اذا تكلف وجب قضاء عن فرضه (وعدم نية النقل) أي في احرام حجه فانه اذا نوى نقله سواء كان غنيا أو فقيرا فانه يقع نقله خلافا للشافعي وأما نية الفرض فليست بشرط حتى يقع عن الفرض بطلت نية الحج (والانقضاء) أي وعدم افساده بالجامع قبل الوقوف (وعدم النية عن الغير) أي بالنسبة الى المأمور والافوض يقع عن فرض الآخر بشرطه (فلا يقع حج الكافر عن الفرض) ولا عن النقل (اذا أسلم) اذا حصل له ثواب العادة حال أدائه في الكفر (ولا المسلم) أي ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النقل لبطان كل منهما اذا ارتد بعد الحج وان تاب (أي عن الكفر وأسلم) ولا المحنونة والصبي والعبد أي ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض بخلاف النقل لما تقدم (وان أفارق) أي المحنونة (وبلغ) أي الصبي (وعتق) أي العبد (بعده) أي بعد أدائه (ولا ياداه الغير) أي كالمقرب مأمورا ولا للعمي عليه (قبل العذر) أي قبل حصول الاغما والمائة والعلمي وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حينئذ عن الفرض بل يقع نقله اذا جمع عنهما بل ولو تحقق بعد العذر لان العذر ما استمر وارتفع فانه يتقلب نقله (ولا بنية النقل) أي ولا يقع الفرض بنية النقل بل لا بد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض (أو عن الغير) أي ولا يقع الفرض بنية عن الغير فانه اذا جمع عن الغير بأمر منه أو بدونه فهو عنه نقله وأقربا سواء قلنا بان الحج عن الغير يقع عن الآخر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع عن فرض المأمور وفيه إجماع الى أن المأمور يجوز أن يجمع عن الغير مع أنه لا يجمع عن نفسه الا أنه مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعي بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابته عن غيره (أو مع الفساد) أي لا يقع الحج عن الفرض اذا باشر أعمال الجمع تحقق فساد بالجامع قبل الوقوف (فهؤلاء) أي المحنونة والصبي والعبد ومن بعدهم (لو حجوا ولو بعد الاستطاعة) أي في الصورة لان العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة في حق المحنونة والصبي حيث لا يجب عليهما (لا يسقط عنهم الفرض) أي بل يقع لهم النقل (ويجب عليهم ثانيا) أي أن يحجوا فرضا (اذا استطاعوا) أي ان استمرت

من الارض كبير واذا هبط
سمي (فصل في التزول)
اذا هبط وحله فليقل بسم
الله توكلت على الله أعوذ
بكلمات الله التامات كلهم
شر ما خلق وذرا وراسلام
على فوح في المالمين (اللهم)
اعطنا نصيب هذا التزول
وخبر ما فيه وما كفا شره
وشرا ما فيه رب أنزلني منزلا
مباركا وأنت خير المتزلين
فلذا أشرف على بلدة أو
قرية فليقل (اللهم) رب
السموات السبع وما اظلال
ورب الارضين السبع وما
أظلال ورب السماطين وما
أظلال ورب الارياح وما
تدبر قانتا لك خير هذه
القرية وخير أهلها وخير
ما جعلت فيها ونعوذ بك من

استطاعتهم أو تجددت بعد زوال العذر (وأما الفقير) أي الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن
بجناه) أي من له مال لكنه مستغرق بالدين أو يحق للمسلمين كالتلف من الأضرار أو السلاطين
(إذا ج سقط عنه القرض ان نواه) أي القرض في إخراج (أو أطلق التنية) أي وإن لم يقيد بكونه
نظلاً أو نذراً (حتى لو استغنى) أي صار غنياً ليحصل المال من الوجه الحلال (بعد ذلك) أي بعد
أدائه المبلغ بغير استطاعة (لا يجب عليه ثانياً) أي في المال خلافاً لما أحدهما قال إذا ج
بإلزامه فإنه لا يسقط عنه حجة الإسلام مع الاتفاق على أنه لا ثواب له في أدائه وإن حجه مردود
عليه

في فصل فبين تجب عليه الوصية بالمع أي بأن يحج عنه بعلومه من ماله على ما سيح من الشروط
في باب (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط
الوجوب (ولم يحج) أي بنفسه (فعلية) الإيصاء سواء قدر على شرائط الأداء (لا) أي لم يقدر
على شرائط الأداء لكن إذا وجد في شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإيجاج في
الحال أو الإيصاء في المال بخلاف من وجد في شرائط الأداء أيضاً ولم يحج فله يتعين في حقه
الإيصاء (أما إذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب
الإيصاء عليه) لأنه ما وجب المخرج عليه والإيصاء شرطه تحقق وجوب الإيصاء فله تجزئة الكفارة
والقضاء وكذا لا يجب عليه الإيجاج لسد فقام مفهوم لقوله فلا يجب عليه الإيصاء ولا في قوله
فعلية الإيصاء على الإطلاق

في فصل وإذا وجدت الشروط في أي شروط وجوب الحج وأدائه وجب (فالوجوب على الفور)
أي يجوز عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كما
نص عليه قاضيان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأجند في الطاهر والمأثور من
الشافعية (فقد مضى غائب الغزوة) أي من الفت (على التزوج) لتحقق نطق وجوب الحج
وسبقه (وبأنهم المؤخر من سنة الامكان) أي أول سني الامكان وهذا طريق امام الهدى أبي
منصور الماتريدي في كل أمر مطلق عن الوقت فانه يجعل على الفور لكن عملاً لا عقداً على
طريق التعيين ان المراد منه الفور أو التراخي بل مستفهم ما ان سألوا لفتنه من الفور أو التراخي
فهو حق خلافاً لما شافعي فان الوجوب عنده على التراخي وهو قول محمد ورواية عن أبي حنيفة
ومالك وأجند فلا يأتهم عندهم إذا ج قبل موته بل ان مات ولم يحج بعد الامكان ظهر أنه كان آتماً
وثره الخلاف كثيرة الاختلاف لمجملها الكتب المبسوطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه
شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى اقتصر) أي هلكت ماله بحيث لم يقدر على
أداء الحج كما واثبنا (تقرر) أي وجوب الحج (في ذمته) أي ديناً (ولا يسقط عنه بالنقر) أي
بجدونه (سواء هلكت المال) أي بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم إذا عرض له مانع من الأداء
بنفسه كن وجب عليه الحج وهو يصبر ثم يحج ويحذف فانه لا يسقط عنهم الحج ما لم يصبروا أو أجروا
(وله) أي ويجوز لهذا الفقير (أن يستقرض للمع) أي لا دأته وينوكل في أمر قضاءه فمن يجد أنه
ان مات قبل أن يقضى دينه أرجو أن لا يؤاخذ بذلك ولا يكون آتماً إذا كان من يتيه قضاء الدين
إذا قدر (وقيل يلزمه) أي الاستقراض وهو روايت عن أبي يوسف وضعفه ظاهر ولعله حقيقين
يجد الاستقراض ومع هذا لا يخاف من اشكال فان ضل حقوق الله أخف من قتل جوارح حقوق

شراهم من شر أهلها وشر
ما جعت فيها (اللهم) ارزقنا
حناها وأعذنا من وبها
وحبنا إلى أهلها وحب
صالحى أهلها البنا (وإذا)
أظلم عليه الليل فليقل بأرض
ربى وربك الله أعوذ بالله
من شرك وشر ما فيك وشر
ما خلق فيك وشر ما دب
عليك وأعوذ بالله من شر
أسد وأسود ومن الحية
والعقرب ومن سائر
البلد ومن ولد وما ولد
(ويقول) وقت الضر
مع سامع محمد الله وحسن
بلائه علينا ربنا صاحبنا
وأفضل علينا ما نأذ بالله
من النار ثلاث مرات
ورفع بها صوته (ويستحب)
السراة آخر الليل الحديث

العباد (وان وجد ما لا عليه حج وزكاة) الاولى وعلمه من كاهن (يحييه) وذلك لانهم ما اعتبروا في
 الفاضل ان يكون عن دين الله بل اقتصر واعي دين العباد كان مقتضى الطاهر ان يصرف المال
 الى مصارف الزكاة ولا تتعلق في ذمته سابقا اليكهم أو يجبو عليه الحج وتركوا في ذمته الزكاة
 زجر الماصرون عن التأخير (قبل الآن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة) أي من
 النقود والسواكن (فصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل مستحسن على ما ذكر في خزنة
 الاكل من عليه زكاة ماله ألف ووج وفي يده ألف يصرفها الى الزكاة الا ان تكون تلك الألف
 من غير مال الزكاة قصر في الحج ان اصحاب في وان الحج اما اذا اصابها في غير اوانه فتصرف الى
 الزكاة (وله) أي وصح (أن يحج وعليه دين) أي العباد (لا زكاة له) أي وليس لاحد ان يمنعه عن
 الذهاب الى الحج اذا ثبت أفلاسه (وان كان في ماله وفاء بالدين) أي لملكه أو لبعضه (بفضي الدين)
 أي أو لا بطريق الوجوب اذا كان معطلا فتوفي في الكبير لا فضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس في
 محله أو محمول على دينه مؤجلا

باب فرائض الحج

الفرائض أهم من الاركان والشرائط وغيرها كالإخلاص في العبادة (وواجباته وسننه) أي
 المؤكدة (ومستحباته ومكرهاته) فيذكر كل واحد من خمسة في فصل على حدة
 فصل في فرائض النية أي نية الحج بالقلب واتزانها باللسان أسب (والنية أوما يقوم مقامها)
 أي من ذلك كزكاة البدن مع السوف (وهذا) أي ما ذكر من النية والتلبية (هو الاحرام) وهو
 شرط للحج من وجهه ولا يجوز قبل الوقت وركنه من وجهه ولا الأحرام صبي بلغ فان جدد احرامه
 للفرض وقع عمدا فلا ولا عمدا يل أيضا على ركنيته اعتبار نية فان الشرط لا يحتاج الى النية
 كما في شروط الصلاة الا الطهارة عند الشافعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف معرفة) أي
 في وقته ولو ساعة (وأكثر طواف الزيارة) أي في محله وركناته للحج وأما ما قيل من أن طواف
 الزيارة واجب فيحصل على ان الواجب يحسن الفرض كما وقع كثيرا في كلامهم فتوجب الزكاة
 لما صرح به في البدائع وغيره ان الامة قد اجتمعت على كونه ركنا (وقته) أي نية الطواف
 ولو على وجه الاطلاق وهي من شروط حجة الطواف فلا تنضم فرائض الحج هذه النية الاعلى
 طريق التبعية وكذا قوله (فيل وينداؤه من الحجر الاسود) فانه عده بعضهم من فروض
 الطواف وبعضهم من سننه والمعتدات من واجباته ولو اخطئ صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة
 قطعية على فرصته وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) أي من الفرائض ترتيبها بأن يقع
 الاحرام أولا ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أي ركن (في وقته) أي من الوقوف بعد
 زوال يوم عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أي من أرض
 عرفات للوقوف ونفس المسجد للطواف (والحلق بها) أي الفرائض (ترك الجماع قبل الوقوف)
 وانما قال الحلق لان الفرض عمل محتم والجماع أمر محرم لكنه فرض تركه لا مفسده ثم قال
 (وحكم الفرائض انه لا يصح الحج الا بها) أي بوجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أداءه
 فتوفه (لا يجزئهم) سهو من التمس لان الحج اذا لم يصح كيف يقال انه يجزئ ولا يجزئ وانما الجهر من
 أحكام الواجبات كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج لا عذر وكذا

أنس بن مالك رضى الله
 عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عليكم
 بالدنية فان الارض تطوى
 بالليل رواء أبو داود
 والحاكم وصححه (قال
 البيهقي) يكره السير أول
 الليل لحديث جابر رضى
 الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تسلا
 مواشيكم وبياتكم
 اذا غابت الشمس حتى
 تذهب غمة السامراء
 مسلم (فاذا) أراد الرجل
 يودع منزله بسلامة ركنين
 يشهد له ذلك المنزل بذلك
 يوم القيامة وقد روى
 أنس بن مالك رضى الله
 عنه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يتزل

قوله أمر محرم لكنه الحج
 كذا في الاصل وانظر اه

في ارتكاب المحظورات ولو بالاعذار (ولا يخرج من الاحرام بالكسبة ما بقي عليه شيء منها) أي من
فرائض الحج فاته ان قاله الوقوف فلا بد ان يأتي بالفعل العمرة فيقتل منه وان تحقق الوقوف
فبقي احرامه في حق النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجبل بعد
الحلق

ففضل في واجباته الاحرام من المقات في أي لا بعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه (والسبي
بين المروتين) أي بين الصغار والمروفة فبقيته تغليب كالعمرين والقمرين (والبداء بالصفا) وقد
ذكر في البدائع والوحيد وغيرهما انه هو الأرجح لكن فيه ان البداء ممن واجبات السبي لامن
واجبات الحج الا واسطة والكلام فمها وكذا قوله (والتمشي فيه) أي في السبي وكذا في الطواف
على ما ساق (واستداهة الوقوف بمرقة الى الغروب بل وقف ثم ارا) وفيه خلاف ساق
(وروقوف جزء من الليل) أي له كذلك (ومتابعة الامام في الاضائة) أي بالنسبة اليه ايضاً بان
لا يخرج من ارض عرفة الا بعد شروع الامام في الاضائة المروفة فلان آخر الامام جاز له التقدم
ولو تأخر عن الامام لضرورة من زحمة وغيره جاز وقيل للمتابعة سنة (والوقوف بعزدلفة) أي ولو
ساعة بعد الفجر (وتأخير الصلاتين) أي الصلوتين (الها) بأن يؤتيهما في وقت العشاء بمنزلة
(قيل وينتو جزء من الليل) أي هو شاذ أي وانما ذكره صاحب الايضاح منفرداً به وفي كونه
شاذاً انظر اذ يلزم من وجوب تأخير الصلاتين اليها اذ المخرج من الليل في الان يراهم بغيره بان
يجعل واجباته مستقلة وأما ينوتة أكثر الليل بها فهي سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل
ركن (وروي الجار) أي في الايام الثلاثة لان له اختياراً في التفرقة قبل دخول اليوم الرابع (وكون
الري الاول) وهو روي جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مفرداً
أو غيره (وعدم تأخير روي كل يوم الى ثمانية) أو ما يلبس أيام التشريق فانه يجب عليه أن يروي
كل يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قضاءً بصراً عما كان أخر صلاة عن وقتها أي وقت
صلاة أخرى (قيل والترتيب بين كل من الري والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القيل
(خلاف المشهور) فانه منصوصاً ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس واجب بل هو سنة ولو
حلق بعد طواف الزيارة لأشئ عليه وكذا الترتيب بين الري والطواف ليس واجب بل سنة وأما
الترتيب بين الري والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي نفسه (أو التقصير) أي بده مقدار
الربع من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق عظم الواجبات وهو شرط للفروج من
الاحرام والشرط لا يكون الا فرضا خارجاً عن الاركان قلت هو من حيث جهة وقوعه في وقت
جولته وهو ما سادته بالركن الاعظم في الحج وبعد أكثر طوافه في العمرة شرطاً وباعتبار
ابقائه في وقته المشرع وهو أن يكون بعد الري في الحج وبعد السبي في العمرة فواجب والله أعلم
(وكونه) أي الحلق أو بده (في أيام النحر) أي من الازمنة (وفي الحرم) أي من الامكنة ولو
بغيره (وطواف الزيارة) أي أكثره (في أيام النحر) أي على قول الامام (وملاذ على أكثره
ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الحطيم) أي الجمر (فيسل وابتداءه من الجمر الاسود)
لكن الاصح انه سنة وكذا عندنا الان صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالجمر الاسود
في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أي عن النجاسة
الحكيمة وقيل بالنسبة (والتبائم فيه) وظال بعضهم انه سنة (وسر العورة) أي ولو كان فرضا

منزلاً الاودعه بركعتين
رواه الحاكم وصححه
ويجوز اذا نزل منزلاً
بصلي فيه ركعتين أيضاً
ليكون قدومه ووداعه
مفتتحاً بالصلاة ومختتماً
فوفصل في جلسة من
الدعوات المأثورة في أوقات
خاصة وأحوال معينة
ينبغي ان يقرأ دعاء الشيخ
أيوب السبتي في كل صباح
ومساء قال بعض العلماء انه
يجزئ لدفع السارق وحفظ
النفس والمال وهو اللهم
انني أسألك نفسي اليك
ووجهي وجهي اليك
وألمعات ظهري اليك وبك
بارب اعصمت وعليك
توكلت ثقة برحمتك لا بعلي
ياظهر للاجئين وبأعنيات

المستقيمين وبارئاهم الذين
أصرف عني بالهي سوء من
لا يخالقوا كفتني شره
ونفاوته وحيله ومكره
وغائلته ونعديته وسحره
ولا تسلم أحد منهم يارب
علي نفسي وأهلي ومالي
وولدي وأصرف عني بالهي
وعن جميع المسلمين بأسهم
وأجعل بيني وبينهم سدا
وردا وما وجب لحيطاس
حدي يعلمهم وردهم عني بكم
وعيا وصملا يصرون ولا
يبتغون ولا ينطقون
وأجعلني يارب في حرزك
وكفك وحياطك وقوتك
يا أرحم الراحمين احفظني
يارب من شر البليس وجنوده
وشر الناس والقول ومن
صاحبهم كرام يارب

من أصله مطلقا (وطهارة قدر ما ستره عورتهم من ثوبه) وفيه خلاف (والمتى فيه) إعلان
ما ذكره بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقا لا من واجبات الحج
خصوصا وكذا قوله (وركعتا الطواف) ففيه مسامحة إذ ليست صلاة الطواف من واجبات الحج
ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غايته أنه متى تب على الطواف مطلقا فهذا الموم
يدخل في واجبات الحج خصوصا في الخلعة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للذكر وغيره
(وأما الخاصة) أي لتغير المكي (طواف الصدر) بقتنين أي الوداع (للا طواف) أي إذا لم
يستوطن مكة قبل النفر الأول (وروي القارن والمتع قبل الذبح والمهدي عليهم ما ذهبهما قبل
الخلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفي أيام النحر) أي وبصحبهما
أقربا وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظر إذ هو شرط لا يصح غيره ووزاد
في نسخة (قبل طواف القدوم) ففي خزنة المفتين أن طواف القدوم واجب على الأصح لكن
الجمهور على أنه سنة مؤكدة (ويعلق بالخلعة) أي بجملته ماد كراهته من واجبات الحج (ترك
مخطورات الاحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب من
المكرهات النحرية كما حققه ابن الهمام لأن فعل المخطورات وترك الواجبات لما اشتركا
في لزوم الجزاء الخفيف في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع الواجبات
بل هو ترك المخطورات (خمس وثلاثين واجبا) والمجموع الواجبات (لزم الجزاء) أي الادم كافي نسخة
محصية (ترك واحدة منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي بحجبه معه
(سواء تركه محمدا أو سهوا) وكذلك خطأ أو نسبانا جاهلا أو عالما (لكن العامد) إذا كان عالما
(آثم) أي بتركه (ويستثنى من هذا الكل) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك ركعتي
الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركهما فكيف يستثنى (وترك الحلق
للعذر) أي لعله في رأسه كافي نسخة والنسخة الأولى أعمر وأتم فانه شامل لما إذا كان لم يوجد
هناك حلق أو أكله حلق ومع هذا فيه أنه هذا داخل تحت الكل إلا في أن ترك الواجبات
بعدم لا يوجب الجزاء (والبيوتة) أي في زمن الليل (بعدمه عند موجه) أي القاتل
بوجوده وفيه أنه لا يظهر موجه وسببه فله يلزم من القول بالوجوب ترتب الجزاء على تركه إلا
بعدم ولعل وجهه كونه مختلفا فيه وكذا ترك الابتداء بالحج عند موجه (وترك تأخير المغرب إلى
العشاء) أي عند القاتل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جنسه (بعدم) أي
معتبر شرعا (قال في البدائع أن الواجبات كلها) أي فضلا عن بعضها أو ألبعض (كلامها) (أن
تركها العذر لا يوجب عليه) لأن الضرورات تبيح المحظورات (ومعاصروا) أي بقية العلماء
(بشؤون العذر فيه) أي بترك وجوب الجزاء عليه (ترك المتى في الطواف والسبي لمرض) وفي
منه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السبي لعدم) أي من النسيان ونحو ذلك
وأما ذلك دون الزجة فلم يثبت بعدم بل هو تأخير إلى وقت السعة وتأخير طواف الزيارة
عن أيامه) أي عند الامام (لخص أو نفاس) وكذا الحس أو مرض ولم يوجد له حامل ولم يحصل
الجل (وترك طواف الصدر لهما) أي للحائض والنفساء الدال عليه الحيض والنفساء أي
لاجل تحقق الحس والنفساء (وترك الوقوف بزدلفة) أي بالذهاب إلى منى في الليل (لخوف
الزجة) أي ازدحام الناس والقلبة (والضيف) أي ضعف البنية من الشيوخ والنسوة (وأما
ارتكاب محظورات لعدم نفاس بمسقط الجزاء) أي بالكلية بل عليه الجزاء لكن على وجه التخيير

والتقصيف حيث انصد عنه من غير ان تكاب المعصية

فوفصل في سننه أي سنن الحج (طواف القدوم) أي على الصبح خلافا لما قال وجوهه
(اللا فاني) أي دون المكي ومن في معناه (المفرد بالحج) أي لا بالعمرة (والقارن) أي دون المنع
فانه في حكم المفرد بالعمرة أولا وفي حكم المكي بالحج ثانيا وأما القارن فلكونه محرما بما يأتي
بطواف العمرة وسماها الزلا ثم يأتي بطواف القدوم ويقدم سعي الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف
الزيار (والابتداء من الجبل الأسود) أي على الاصح ومع هذا هو من سنن الطواف لا من سنن الحج
(وخطبة الامام في ثلاثة مواضع) الاولى بركة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث بغير
يوم الحادي عشر (واخروج من مكة إلى عرفة يوم التروية) أي بعد حجره حتى يصلي خمس
صلاوات في منى (والبيتوتة) أي كون أي كثر الليل (بغير ليلة عرفة) أي لا بركة ولا برفق الا لحادث
من الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتزويد ذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة)
أي متوجها إليها (بسطلوع الشمس والغسل بعرفة) أي على خلاف أنه اليوم أو الوقوف وهو
الاصح كاختلاف في غسل الجمعة هل يوم أو ليلة وكذلك الغسل الاحرام من سنن الحج
ولعله آخره ليدكره في محله (والبيتوتة بمنزلة دفعه والدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس) أي لمن
وقبها (والبيتوتة بغير ليالي أيامه) أي لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع والاقنى ليلتين والمراد
بالليالي هنا الا بتيه بعد أيامها الماضية قبلها (والزول بالبطح) أي بالغصب ولو ساعة (وهذه)
أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي السنن المؤكدة (وهي) أي باعتبار جمعها (أكثرها)
ذكر أي ههنا (كما سيأتي ان شاء الله تعالى) أي يقبها في أثناء افعال الحج وأنها وقد ذكر في
الصغير تسعة عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أي المؤكدة (الاساءة بتركها) أي لو تركها
عمدا (وعدم لزوم شيء) أي من دم أو صدقة على فاعلها وحصول الاجر على الاتيان بالسنن لكن
دون أجر الواجبات كما ان أجر الواجب دون أجر القرض ولذا ثواب الحفظة في تركي الطواف
والزور ونحوها أكثر من الشافعية كما ان ثواب قراءة الفاتحة للشافعية في الصلاة أكثر من الحنفية
فوفصل في مستحباته وهي أكثر من ان تحصر أي تعد وتصى (ولنذكر نبذا) بفتح فسكون
أي شيئا قليلا يسيرا على ما في القاموس وقوله (منها) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبله أو من
مفاهيم ما بعده (أفضل الحج) أي أفضل أعماله بعد فروضه واجباته وسنن مؤكداته (الحج)
وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لغیر المرأة فان صوتها عورة وانظارها عورة موجبة للفتنة والفهر
(والنجم) أي سيلان دم الهدى والمراد هنا ما يغفل تطوعا (والغسل لدخول مكة) أي لا فاني
(والزلفة) أي للسكى وغيره ان ينسر (والنزول بقرب جبل الرحمة) أي ان لم يكن هناك زجة
ولا محط ظلة ولا ظهور معصية وما طلع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكرة لا اختلاط الرجال
بالنسوة (والجعب بين الصلاتين) أي بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطه المذكورة في محله
(بعرفة) أي السافر وغيره خلافا للشافعية ومن تبعه ممن خصه بالسافر (والاكثار من الدعاء)
أي حال الوقوف وكذا اكثار التلبية مطلقا (والوقوف خلف الامام) أي حال الدعاء ان وجد
هناك القضاء (وبقره) أي لوقوف بقرب الامام ان كان ممن تقرب بقره كاذ كروه في قرب
الخطيب ومنبره (والوقوف بالمسعى الحرام) أي في غروب الضر وهو موضع معروف من جملة
المزدلفة والافصى كلها موقف الابن محسر (واداء الصلاة) أي صلاة الصبح (به) أي بالشمس

واحتفظي بأرباب من بين يدي
ومن خلفي ومن يميني ومن
شمال من فوق ومن تحتي
حتى ترتدي إلى أهلي مشفورا
واجعل على مشكورا
وسعي متقبلا ولا توقى حتى
تبلغني إلى أهلي برحمتك
بأرحم الراحمين ذكره في
العصر العميق (دعاء)
الخوف إذا أصابه خوف
في ليل أو نهار يقرأ هذه
الآيات ولو ان قرأ ناسيرت
به الجبال أو قطعت به
الأرض أو كلم به الموتى بل
فه الامر جميعا نزل من
يكافؤكم بالليل والنهار من
الرجن بل هم عن ذكر
رجم معرضون لا يجزمهم

بنفس (ورى جرة العقبة في فوره) أي بعد طلوع الشمس فانه يجوز الرمي بعده فوره الا انه يستحب
 بعد طلوعها (في اليوم الاول) أي ان لم يكن من اجته مؤذية (وطواف الزيارتين) أي اول
 تأمعه والا فهو واجب في أيامه (والواجبة على الاعمال) أي الاذكار المتكررة في الاحوال
 (وحكمها) أي حكم المستحبات (حصول الاجر) أي الزائد (بالاتيان) لكن دون حصول اجر
 السنة وفوق اجر النافلة (وفواته) أي وفوات الاجر الكامل (بالترك) الا انه لا يلزم تركها
 الا سنة بخلاف السنة المؤكدة وهذا يفتقر عنها المستحبة والا فاذكرها مشترك القضية
 في فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها تطية الامام بصفة قبل الزوال **في** فان السنة ان تقع بعده
 (وتأخير الوقوف) أي في غير ارض عرفه (بعد الجمع بين الصلاتين) أي في مسجد غرة (وتقديم
 الدفع من عرفه على الامام وتأخير عنه) وهو اما كراهة تقريم أو تزيهه فانه على الخلاف في
 ان المتابعة في الاضحية واجبة أو سنة (والري يحصى الجمار) أي الرمية في الجرات فانه غير
 مقبول على ما في بعض الروايات (والصيد) أي يحصى المساجدان انهما في الصيد وانما حجه
 منه مكروه لا سيما في الرمي بمهانة له (وبحجر كبير) لان السنة مقدار التوبة أو بالاقلامع ما فيه
 من احتمال الاذى للكثير وكذا كسر الكبير لتخصيل الصغير بركه لا بفعل عبث يستغنى بغيره
 عنه (والاقتصار على حلق الربع) أو تقصيره (عند التمثيل) أي عند خروجه من احرام الحج والعمرة
 بل في مطلق احوال الحلق فان الفرع منه في حق اولياء الصغير واما ما يفعله بعض
 علماء الارواح وجهالهم من تخليه بعض الشعر في وسط الرأس المسمى بالكامل فهو من
 المكروهات الشنيعة ولا التفات لما يد كرويه من الاعذار البديعة بل يختار ان الهمام انه لا يصح
 الخروج من الاحرام الا بجلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الادلة في هذه المسئلة
 (والمبيت بكة) الاولى ان يقال بغير معنى (البكة) وبغير معنى ايام الرمي) أي ليالها (قيل
 والوقوف بعرفة) بضم ففتح واديين الحرم وعرفات (بحسب) بكسر السين المهملة المشددة وهو
 واديين المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) أي كل من الوقوفين (جما) وهو الصحيح (وترك كل واجب)
 كراهة تقريم (وسنة مؤكدة) أي كراهة تنزيه (وحكمها) أي حكم المكروهات (دخول
 النقص) أي نقص الثواب (في العمل) أي الذي ترك فيه المستحب (وخوف العقاب) أي
 وتتحقق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقق العذاب في ترك الايجاب (وعدم الجزاء فيها
 عدا الواجب) أي عدم لزوم الجزاء من الدم والصدقة في ترك شيء من المكروهات بخلاف
 ترك شيء من الواجبات (واما محرماته) أي محظورات احرامه وكذا مكروهاته وادبائه (ومفسده)
 وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أي ما عدا المذكورات (فمستأني بعد) أي في فصول على حدة
 الا ان كل ما من متعلقات الاحرام مطلقا لا يتعلق لها بالجماع خصوصا

الفرع الاكبر وتلقاهم
 الملائكة هذا يومكم الذي
 كنتم تعدون ان الذين
 قالوا ربنا الله ثم استقلوا
 تتنزل عليهم الملائكة
 الا تصافوا ولا تكلموا
 وأشروا بالجنة التي كنتم
 تعدون الله لا اله الا هو
 الحى القيوم لا تأخذه
 سنة ولا نوم ما في السموات
 وما في الارض من ذلك الذي
 يشفع عنده الا بانه يعلم
 ما بين ايديهم وما خلفهم
 ولا يحيطون بشيء من علمه
 الا بما شاء وسع كرسيه
 السموات والارض ولا
 يؤده حملهما وهو على
 العرش العظيم شهد الله انه لا اله

باب المواقيت

جمع المقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولذا قال (وهي نوعان زمانية ومكانية) أي نوع منها
 منسوب الى الزمان وآخر الى المكان (فالاوّل) وهو الزمان (سؤال وذو القعدة وعشرة ايام من
 ذي الحجة) أي عندنا وتسعة من ذي الحجة ببلدة النضر عند الشافعي وذو الحجة كلها عند مالك وبناء
 الخلاف على ان المراد بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقت أعماله ومناسكها أو وقت احرامه أو مالا

يحسن فيه غيره من المناسك مطلقا فان ما لساكره العمرة في حبة ذي الحجة و ابا حنيفة وان صحح
 الاحرام به قبل شوال لكنه عتقه مكر وهو اغانمي بعض التهرشهر اعند الجمهور اقامة لبعض
 مقام الكل او اطلاق الجمع على ما فوق الواحد مع السكوت عن الكسر (ومن احكامها) اى
 ومن احكام المواقيت التي من جعلها الميقات الزماني فكان حقه ان يقول ومن احكامها لا بعد
 ان يقال المعنى ومن احكام أشهر الحج (حقة افضل الحج فيها) اى من طواف القدوم وسعى الحج
 ونحوهما (ومن عاظم حقه شئ من افضاله الواجبة) وكذا السنن والمسحبة (قبلها سوى الاحرام)
 فانه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه ركعا عندهم وشرطا من وجه عندنا
 (فلوا حرمه) اى بالحج ولو قبل الا شهر (وطاف) اى أكثر طواف القدوم (وسعى) اى بعد
 الطواف (له) اى للحج (في شوال يقع سعيه) اى به تبر (عن سعى الحج) ويجعل طوافه للقدوم عن
 سنن الحج أو واجباته على ما قبل (ولو قبل ذلك) اى ما ذكره (في رمضان لم يجز) عندنا وكذلك
 كان أكثر طوافه في رمضان واقفه في شوال فانه لم يجز وكذلك لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو
 في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوتوف فيها) اى في الجملة (فلوا شبه عليهم يوم عرفة فو قروا) اى
 في يوم ظنوا انه يوم عرفة (فاذا هو يوم النحر جاز ولو ظهر انه الحادى عشر لم يجز) لمسابقته في
 محله لوقوعه في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر افعال العمرة) الصواب أكثر افعال طواف
 العمرة (فما العصة التمتع وكذا القران) يحمل الرفع والنقص اى حكمه أو وكذا يشترط لصحة
 القران وكان الاولى ان يقول والقران (ومنها لأحرم يوم النحر بجميع وسعى له) اى به بعد طواف
 (ثم صح بذلك الاحرام من قابل بصح سعيه) لوقوعهما في الا شهر وأما احرامه فقد تقدم انه يجوز
 تقدمه مطلقا (ومنها لأحرم يوم النحر بمسحرة واتى بأفعالها) اى في يوم النحر وان كان تكروه
 المسحرة في أيام النحر (ثم أحرم) اى بعد نزول وجه من لهما (في يومه يجزى وج من قابل يكون
 مقنعا) وهل يكون مسنونا وغير مسنون الظاهر الثاني قياسا على التمتع للكر (وقيل لا) اى
 لا يكون مقنعا أصلا اشترط صحة التمتع ان يكون أداء العمرة والحج في سنة واحدة على قول
 الاكثر صريحه وغير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز صوم التمتع والقران) اى بالثلاثة
 (فيها الاقباه) اى ولا بعدها حتى لا يجوز في أيام النحر كله الحرمة الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة
 فيها للكر) اى اذا جاز من عامه لانه ممنوع عن التمتع والقران دون الا فاقى ولان العمرة جازت في
 السنة كلها الا انها كرهت يوم عرفة الى آخر أيام التشريق وقيل تكروه العمرة للكر فيها مطلقا
 ووجهه غير ظاهر نقلا (والثاني المكاني وهو يختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت
 اى المكاتبه (امتناف ثلاثة أهل الافاق) اى حقيقة أو حكما وهو من يكون خارج المواقيت
 (وأهل الخلل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكروه وغيره

فصل في مواقيت الصنف الاول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت (وهكذا كل من خرج
 اليهم وصار لمقامهم (فيقات أهل المدينة) وكذا من مر بهم من غير أهلها (ذوالحليفة) بالتخصير
 وبهذا المكان آثار تسمى العوام آثار على قبيل لا يرضى الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآثار
 وهو كذب من قاله ذكره ابن امير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب عن طريق بولوك) بفتح
 ضم غير منصرف وقيل منصرف هو على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة (المنجفة)
 بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رايح) بكسر اللوح قدوا دين الحرميين قرب البحر

الاهرام والملائكة وأولو
 العلم فقام بالتمسك لاله الا
 هو العزيز الحكيم ان
 الدين عند الله الاسلام
 وقرأ سورة الاخلاص
 والمعوذتين فانه يجرب
 لدفع ما يخاف منه ذكره
 في البصر المبيق وعن أبي
 موسى الاشعري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان
 اذا خاف قوما قال اللهم
 نجناك في شعورهم ونعوذ بك
 من شرورهم واهل ابوداود
 والنسائي والحاكم وصححه
 على شرط الشيخين وعن ابن
 عباس رضى الله عنه قال
 اذا كنت سلطانا مهيما
 تخاف أن يسطو عليك

(فن أحرم من رايغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على سائر الأذهاب إلى مكة (فقد أحرم قبلها) أي قبل الحجة لأنها متأخرة عنه فيصور التقديم عليها (وقيل الأحوط) أي الموجب للوجوب (أن يحرم من رايغ أو قبله لعدم التيقن بكان الحجة) وذلك لأنها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهجة فقتل بنو عبيدوهم أخوة عادو وكان آخر جهنم العبالق من يثرب فبغاهم سبل فاجتفهم الخفاف فسميت الحجة (ولا هل بعد اليين) بالاضافة وكذا قوله (وتجسد الجفار وتجدت غمامة) بكسر أولها (قرن) يخفق فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادي كله وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرني إليه لأنه منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولياق أهل اليمن ونهامة بطن) ويقال للمزجل على مرحلتين من مكة (ولا هل العراق) أي أهل البصرة والكوفة ويعنونهم أهل العراق (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون في القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراق (والأفضل أن يحرم من العقيق) أي احتباطا (وهي) أي العقيق ولعله أنش باعتبار البقعة (قبل ذات عرق عبر حلة أو مرحلتين) أي على خلاف فيه (وهن) أي هذه المواقيت (لهن) أي لاهلن كافي نسخة والمعنى لاهل الأماكن المذكورة الخمسة لهذه المواقيت (ولن أتى عليهن) أي على هذه المواقيت (من غير أهلهن) أي من غير أصحاب هذه المواقيت من الموضع المذكورة (وحكمها وجوب الأحرام منها لأحد النسكين) أي بالاجتماع مع جواز تقيدها عليها بخلاف (وتحريم تأخيرها عنها) أي لمن أراد أحد النسكين أيضا بالازراع وإنما الخلاف ما ذكره بقوله (لن أراد دخول مكة أو الحرم وإن كان لغصد التجارة أو غيرها) أي من ارادة التزاهة أو دخول بيته (ولم ير نسكا) أي عند دخوله فيها فقتل يجب الأحرام مطلقا وعند السنافي لا يجب إلا إذا قصد نسكا (ولزم الدم للتأخير) أي بتأخير الأحرام عنها زاد في نسخة (وجوب أحد النسكين) أي أن لا يحرم عند دخوله أو بعده أن يدخل مكة فيزوم التلبس بعمرة أو حجة ليقيم بحق حرمه البقعة (وأعيان هذه) أي المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذا يصح الأحرام قبلها (بل الواجب منها أو حذوها) أي محاذاتها ومقابلتها (فن سلك غير ميقات) أي طريقا ليس فيه ميقات معهن (رأوا وصرا الجتهدوا حرم إذا لم يأتوا ميقاتها) أي من المواقيت المعروفة (ومن حذوا الأبدأوى) فإن الأفضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من مكة حتى لا يمر بشي مما يسمى ميقا تغير محرملو أو حرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز بانفاق الأربعة (وإن لم يعلم المحاذة) فإنه لا يتصور عدم المحاذة (فلى مرحلتين من مكة) بجدة المحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقتة) أي حياقتها لا يباوز (وأحرم من آخر) أي من ميقات آخر ولو أقرب من الأول الآن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط الدم عنه أنه يهودا لحياته التي تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من الميقات تنظيم الحرم المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوي فيه القريب والبعيد هذا المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقتة الشخص به وأحرم من ميقات آخر كالشامي إذا أحرم من ميقات المدنى أو كسبه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدنى) أي ومن بجناه (إن جاوز وقتة) أي تجاوز ميقاته المعروف بذى الحليفة (غير محرم) حاله معرضة بين جاوز وتمتلكه وهو إلى الحجة كره وفاقا) أي بين علمنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال هو الأفضل

فصل القضا كبر الله أكبر
الله عز من خلقه جبار الله
أعز ما أخاف وأحذر
أعوذ بالله الذي لا اله الا
هو المسك السموات
السبع أن تقع على الأرض
الاباذنه من شر عبك
ذلك وجنوده وأتباعه
وأشباع من الجن والانس
(اللهم) كن لي جارا من
شرهم جل ثناؤك وعز
جارك وتبارك اسمك ولا
اله غيرك ثلاث مرات
رواه ابن أبي شيبة (وعن
يحيى بن سعيد) قال أسرى
يرسل الله صلى الله عليه
وسلم فرأى عمر يناطليه
بشمله من نار كلما التفت

في هذا الزمان (وقد روى الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى لاختلاف الجواز مع الكراهة وفانما ولعله
أشار إلى ما في القضية أن من كان في طريقه ميقانا يجوز إلى أن يستعدى إلى الثاني على الأصح
فلا دم يكون متفرعا على القول المقابل للأصح (ومحسقوطه) لأن الواجب عليه وقته مطلقا
إذا صر به لأنه يسقط عنه بالأحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن لا يظهر أن يقال
ومحسقوطه عدم وجوده لأنه إذا كان في طريقه ميقانا فالسالك مخير في أن يحرم من الأول وهو
الأفضل عند الجمهور ونحو جاعن الخلاف فانه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني فانه رخصة له
وقيل بل أنه أفضل بالنسبة إلى أكثر أبواب النسل فانه إذا أحرموا من الميقات الأول ارتكبوا
كثيرا من المحظورات يضره قبل وصولهم إلى الميقات الثاني فيكون الأفضل في حقه هو
التأخير والله أعلم وهذا ما ينبغي ما في البدائع من جواز ميقان من هذه المواضع من غير إحرام إلى
ميقات آخر إلا أن المستحب أن يحرم من الميقات الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير
أهل المدينة إذا صر على المدينة فجازر وهما إلى الجففة فلا بأس بذلك وأحب إلى أن يحرموا من
ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى الميقات الأول لم يمسحوا فلهذا حرمته فيكره لهم تركها انتهى ومثله
ذكره القدوري في شرحه وقال عطاء بن بعض المالكية والحناابلة ووجه عدم التناهي أن حكم
الاستصحاب المذكور ينظر إلى الاحوط ونحو جاعن الخلاف في المسحطة والمسارعة والمبادرة إلى
الطاعة في التقديم وأن قوله الأفضل التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكافأة مباشرة
العصيان ومثله قوله التقديم على الميقات أفضل حتى قال بعض السلف من تمام الحج الأحرام
من دورة أهله لكنهم قديسين يكون مأموما من الوقوع في محظورات إحرامه الآن يقول أبي
حنيفة في غير أهل المدينة إشارة إلى أن أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين
لهم على لسان الشارع وبجميع بين الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فنه أنه لو لم يحرم من ذي
الحليفة وأحرم من الجففة أن عليه دماو به قال مالك والشافعي وأجدونه ما سبق من قوله لا بأس
فيصل رواية وجوب الدم على المسلمين وعدمه على غيرهم والله أعلم
(فصل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات إلى الحرم
فوقهم الحل) هـ أي في مقامهم جميع المسافة من الميقات إلى انتهاء الحل (البيع والعمرة) وهم في
سعة أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (مالم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا إحرام (ومن دورة
أهلهم أفضل) أي لهما (ولهم دخول مكة بغير إحرام إذا لم يردوا نسكا ولا) أي وإن أرادوا نسكا
فان نفى التثنية إثبات (يجب) أي الأحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وبما ينبغي أن
يعلم أن مذهب الطحاوي من أعياننا ممن كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق وتقل
عن بعض العلماء أن من كان بين الميقات والحرم حكمه حكم أهل الآفاق أيضا وقد قال سعيد
ابن جبيرة لا يشارك الأحرام من الميقات وظاهر أنه جعله ركنا من ركوز عند الجمهور وأنه واجب
بغير دم يمكن حل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لا يحل كاملا
(فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم) هـ مكان مكة ومعنى (فوقه الحرم
البيع) أي من المسجد أفضل أو من دورة أهله (والحل العمرة) ليصل لهم نوع من السفر في الجملة
مشقة فوجب زيادة الجرم أو المكن من التمتع أفضل عند للعمرة ومن الجعرة عند
الشافعي بناء على أن الدليل القوي أقوى وهو مذهبنا والدليل الضعيف وهو مذهبه (وكذلك)
أي مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وإن لم ينو الإقامة كالغريب العمرة

رسول الله صلى الله عليه
وسلم آه قال جبريل أفلا
أعلمك كلمات تقولن إذا
قلت من طقت شعثه
ونحوه فقال النبي صلى
الله عليه وسلم لي قال
جبريل أعوذ بوجه الله
الكريم وبكلمات الله
التمام التي لا يباوذهن
بر ولا فخر من شرب ما ينزل
من السماء وشرب ما يخرج
منها ومن
فمن الليل واليهام ومن
طوارق الليل والنهار
الطاف بطرق بخير
لرجل رواه الإمام مالك
في الموطأ هكذا ورواه

والمتنع) أي من أهل الآفاق (والحلال) أي وكثير المحرم (من أهل الحل إذا دخله) أي الحرم (الحاجة) أي غير إرادة لنفسك (الامن دخله) أي الحرم (تارك وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي على الداخل من غير إحرام (المود اليه) أي إلى الحل والاحرام منه فإن لم يمدحج عليه الدم والله أعلم ثم هل يأثم بترك المود فإن كان قادراً عليه نعم والا فلا لأنه لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب فتأمل فانهما أوجبوا عليه المود لا التذرك العسيان الأول ليكون فصله على الوجه الآكل

فوفصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم أو الحل) أي إذا صار من أهلها (والمكي الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا الحكم (ان من وصل إلى مكان صار حكمه حكم أهل) أي إذا كان قصد الميقات وجهه مشروع بخلاف ما إذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير إحرام ودخل الحرم وأخرج المكي إلى الحل لأحرام الحج فإنه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل إليه (فتخرج المكي إلى الآفاق أو الحل لمساحة فهو وقتة للجمع أو العمرة) أي بطريق الأفراد إذا خرج في الأشهر وأما ما خرج قبلها فله القرآن والفتن أيضاً (إذا قصد) أي في خروجه إلى الآفاق والحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عدا) لا قصد آخر بل لاجل أن يدخل للحرام كما قدمناه (والآفاق) أي النسب إلى ما بين الميقاتين إذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته أي فالحرم صار ميقاته (الجمع والحل للعمرة إذا قصد) أي بالمجاورة (ترك وقته) أي عدا (بأن دخل لاجل الأحرام لا غير) أي لا غير الأحرام من المقاصد في الخروج

فوفصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام من جاوز وقته أي ميقاته الذي وصل إليه سواء كان ميقاته الموضوع المين له شرعاً أم لا (غير محرم) بالنصب على الحال (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة (أزلاً) أي لا يحرم بعدها (فعلية المود) أي فيجب عليه الرجوع (إلى وقت) أي إلى ميقات من المواقيت ولو كان أقربها إلى مكة ولم يتعين عليه المود إلى خصوص ميقاته الذي تجاوز عنه بلا إحرام إلا في رواية عن أبي يوسف فالأولى أن يحرم من وقته كما صرح به في المحط وخروجاً عن الخلاف (وان لم يعد) أي مطلقاً (فعلية دم) أي بالمجاورة الوقت (فلو أحرم آفاقاً داخل الوقت) أي في داخل الميقات (أو أهل الحرم) أي أحرموا (من الحل للجمع ومن الحرم للعمرة أو أهل الحل من الحرم) أي على عكس ما عين لهم من الوقت (فظهر المود إلى وقت) أي ميقات شرعي لم يلزم ارتفاع الحرمه وسقوط الكفارة (وان لم يمدحجوا عليهم الدم) والآن لا يلزم لهم (فإن عاد) أي المتجاوز (قبل شروعه في طواف) أي من طواف نسك كطواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أي في وقوف برفة (سقط) أي الدم (ان لم يمدحج) أي من الميقات على فرض أنه أمر بعده والا فلا بد ان ينوي ويولي بصير محرماً حيث نوى يسقط عنه عجز المود وان لم يلب (وان عاد) أي المتجاوز زل الوقت (بعد شروعه) أي في أحد هما (كان استلم الحجر) الأولى كان نوى الطواف سواء استلمه أولاً وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فانه ليس له ولم بعده نظير في الباب (أو وقت برفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والمود إلى ميقاته) أي الذي تجاوزه (أفضل) أي ولو كان أبعد للخروج عن الخلاف السابق ولان الاجر على قدر المشقة

النسائي من فروع ما من حديث
عبد الله بن مسعود (دعاء
الكرب والحسم والتمسح
ابن عباس رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقول عند الكرب
لا إله الا الله العظيم الحليم
لا إله الا الله رب العرش
العظيم لا إله الا الله رب
السموات والأرض ورب
العرش الكريم روى البخاري
ومسلم وان وقع بلاء أو أمر
مهولاً حسناً لله ونعم
الوكيل على الله فقلنا
رواه الترمذي (وان)
استصعب عليه شيء قال
اللهم لا سهل الا ما جعلته
سهلاً وأنت تجعل الحزن

(وليس) أي العود المذكور (بشرط) أي في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافاً لابي يوسف في رواية (بل إليه) أي الرجوع إلى وقته (وغيره) أي وغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته) أي الذي يوصل إليه حال كونه (يقصد مكاناً في الحل) كستان بنى عامراً وحدة أو وحدة واحدة مثلاً بحيث لم يعمد إلى الحرم وليس له عند المجاوزة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم بدله) أي ظهر رأي أحدث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يرد نسكاً حينئذ (فله أن يدخلها) أي مكة وكذا الحرم (بغير إحرام) وفيه إشكال اذ ذكر الفقهاء في جملة دخول الحرم بغير إحرام أن يقصد بستان بنى عامراً ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرناه لم تحصل الحيلة كالأصفي فالوجه في الجملة أن يقصد البستان قصداً أولاً ولا يضره قصده دخول الحرم بعده قصد اضيقاً أو عارضياً كما إذا قصد من جدة أربع شراة أولاً ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانياً لاجل من جازم الحنابلة لا يقصد الحج أولاً وأنه يقصد دخول جدة ثم عاود مكة لا يقال فصار كذهب الشافعي أنه إذا كان قصده الأصلي أحد التمكن يجب عليه الإحرام والافلا فأنقول هذا الذي ذكرنا فيما دللنا عليه من أن يقصد أولاً في دخوله أرض الحرم فإنه إذا قصده ودخل بغير إحرام يجب عليه دم لم يترك حرمه والحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة) أو الحرم (بغير إحرام فليده أحد النسكين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم المجاوزة أو العود (فإن عاد إلى ميقات من عامه فاسم حج فرض) أي أداه (أو قضاء أو نفراً أو عمرة نفراً أو قضاء) وكذا عمرة سنة ومقتبة (سقط به) أي بتلبسته بالإحرام من الوقت (ما زمه بالدخول من النسك) أي العمرة المتعين (ودم المجاوزة أو لم ينو) أي بالإحرام (عما زمه) أي بالخصوص لأن المقصود تفصيل تنظيم البقعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره وهذا استقسان والقياس أن لا يسقط ولا يجوز إلا أن ينوي ما وجب عليه للدخول وهو قول زفر كما تقولت السنة فإنه لا يجوز به بالاتفاق عما زمه إلا بتعيين النية ولعل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى كالعمارة التزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ومقتبدها يختلف السنة الثانية لأنها ليست لما ذكرناه قابلة (وإن لم يعد إلى وقت) أي بل إحرام بعد المجاوزة (لم يسقط الدم ولو لم يحرم من عامه) أي ذلك النسك (لم يسقط) أي ما زمه (الآن ينوي عما زمه) أي خصوصاً بالدخول أي بسبب دخوله (بغير إحرام) أي حينئذ (ولو دخلها مراراً) أي بغير إحرام (فعلیه لكل دخول نسك حج أو عمرة) يان للنسك وكذا لكل دخول دم بمجاوزة ومن وهم عدم وجوب الدم إذا لم يرد أحد النسكين كصاحب الإيضاح شرح الأصلح ومختلف الصواب فإنه مخالف لما لا خلاف للاصحاب بأن من جاوزه فاسم يجب عليه دم المجاوزة إن لم يعد إلى الميقات (فإن أحرم) أي المتجاوز عن الميقات مراراً (من عامه فرض أو نذر فهو) أي فأراه مضرب (عن الآخر منها) أي عن المتجاوز الأخير من المرات (وعليه قضاء البقعة وإن لم يحرم من عامه فكأمر) أي من التفصيل الذي سبق (ولو جاوزه كافر فاسم أو صبي فبلغ أو مجنون فافاق ثم أحرم من حيث هو) أي من حيث وصل بعد تغيره من حال عدم التكليف إليه (ولو في مكة أجره) أي إحرامه (ولاد عليه) لتمامه من أهل محل إحرامه والمجاوزة وقت له في غير حال تكليفه (والبدء إذا جاوز) أي من غير إحرام وكذا إذا بشر بمخطوطة آخر محتجب فيه كثرة مالية وهو بالغ (ثم عتق فليده دم) أي بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرغ غريب وحج عجيب حيث لا يتصور أن يؤديه بعد العتق

أذا شئتسوا ولا رواه ابن
حبان (وإذا) عطس قليلاً
الجد للرب العالمين على كل
حال قد روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك
ومن قال ذلك عند كل
عطسة لم يجد وجع ضرر
ولا أذى رواه ابن أبي
شيبه وغيره عليه من جمعه
بهديكم الله وبصلح بالكم
رواه البخاري وأبو رجاء الله
وأياكم وبغيرنا ولكم رواه
مالك في الموطأ (وإذا) ابتلى
بالدين قال اللهم سمعنا
بذلك من حرامك وأغنى
بذلك عن سؤالك اللهم
فأخرج المصنف كشف الغم
بجيب دعوة المضطرين

اذالم يمتق اللهم الا ان يتكافؤ بقول التقدير ثم عني بعد مجاوزته فوراً وكذا ولم يمتق أى
حيث تدنو بوجهه بعد الحق اذا عني

﴿باب الاحرام﴾

وهو الدخول في التزام حرمه ما يكون حلالا عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شرائط
صحته) أى صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول
والتلبية وأما يقوم مقامها من الذكر (أو تقليد البدنة) أى مع السوق وفيه ان النية والتلبية
نفس الاحرام وحقيقته لا شرط له بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام اذ لا يتقدم
بدونها اجساوا وان لم يكن وكذا التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الاحرام عند أصحابنا لانهم
صرحوا انه لا يدخل في الاحرام مجرد النية بل لا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى لو نوى ولم
يلب لا يصير محرما وكذا الولي ولم نؤو عن أبي يوسف انه يصير محرما بمجرد النية وهو مذهب
الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب أنه يكون شارعا عند وجوده ما هل يصير محرما بالنية والتلبية
جميعا أو بأحد هما بشرط وجود الآخر فلا يفتقد ما ذكره حسان الدين الشهيد انه يصير شارعا
بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير
(وتعين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوي قبله ما يصير به من حج أو عمرة أو قرآن
أو نسك من غير تعيين (فصح) أى احرامه (مهما) وان كان لا بد من أن يصير ميثاقا معينا (وعيا)
أحرمه النفس أى معاقبته كما في حديث علي كرم الله وجهه حيث قال أحرمت بعماد أحرمه النبي
صلى الله عليه وسلم (وشرط بقائه صحته ترك الجماع) أى قبل الوقوف في الحج وقبل الطواف في
العمرة لأن الجماع حينئذ يفسد له ما في تركه الفسد شرطا لصحة لا يفتي لان الشرط هو
القرض المتقدم على الركن سواء براد بقاؤه إلى آخر الفعل أولا كالمطهارة والنية في الصلاة
وكذا ترك الارتداد مطلقا (وشرط بقائه) أى بقائه الاحرام على حاله من غير دفعه (أن لا يدخله)
أى الاحرام بحجة أو عمرة أخرى (على جنسه) أى من احرام حجة أو عمرة سابقة (قبل اتمام الاول)
أى قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول ونحوه عن أحماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه)
بأن يكون الاحرام الاول يجمع أو عمرة والثاني على خلافه (في صور) أى خاصة (ثاني) أى سيأتي
ما هنا أو أحكامها من الرخص وما يترتب عليه من اللزم في باب اضافته أحد التمسكين إلى الآخر
(وواجباته) أى واجبات الاحرام (كونه من الميثاق وصونه عن المظورات) أى باعتبار اختيار
تركها بالدماء والكفارات فلا ينافي أن ترك المظورات من المفروضات (ومثله كونه) أى كون
احرامها بالاحتمال على احرامه لبقائه بقوله (في أشهر الحج) أى لاقبائها فانه مكره عندنا غير جائز عند
الشافعي (ومن ميثاق بلده) أى ان مره به كافي في صحة صحته لان الواجب هو الاحرام من
الميثاق ويصح من غير الميثاق أيضا والسنة أن لا يعدل من خصوص ميثاق بلده أو طريقه
وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والفصل) وهو سنة للأحرام مطلقا (أو الوضوء) أى في النيابة
عنه لكن عند ارادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الفصل للظنفة في الأصل حتى يلزم الحائض
والنفساء ولا يقوم مقامه التيميم بخلاف الحديث اذا أراد أن يصلي صلاة الاحرام (وليس ازار
ورداه) فلا زار من المحق والرداء من الكف ويحصل الرضا عن اليد اليمنى ويقلبه على كفه

رجمن الدنيا والآخرة
ورجما أنت ترجى
فارجى رجعة تغنيها
عن رجعة من سواك رواه
الترمذي أو يقول اللهم
مالك الملك توفى الملك من
نشاء وتزعم الملك من نشاء
وتعزم من نشاء وتذل من
نشاء بذلك الخير انك على
كل شيء قدير رجمن الدنيا
والآخرة تعطيهما من نشاء
وتتبع منهما من نشاء ارجى
رجعة تغنيها عن رجعة من
سواك عمله صلى الله عليه
وسلم لما ذرأه الطيراني في
هجه الصغير اذا انفلتت
دائبة فابسل بأعباد الله
احبوا فان الله عز وجل
سيعبسها رواه ابن

اليسرو يبق كنفه الايمن مكشوفاً كذا في الغزاة ذكره البرجندي في هذا المحل وهو موهم
 ان الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان عمل الاضطباع
 المستنون انما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والتطيب) أي استعمال الطيب في البدن
 والنوب قبل الاحرام سواء في جرمه بصدده أو لم يبق في الاول خلاف (وأداء الركعتين) أي
 السنة الاحرام (الوقوف الكراهة) أي كراهة الفرض أو النقل (وتعيين التلبية) أي الواردة
 في الروايات الحديثية من غير زيادة ونقصان وقيل ان زاد جازل أحب (ونكر أهرها) أي ثلاثاً
 في كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الارض والحجر والمدرو الشجرة الامراة فان
 صوتها مودة فيجب صوته (ومسحبه زالة التفت) أي ما وجب الوسخ (قبل النسل) بيان
 للفضل والافهم من السن قبل الاحرام مطلقاً (كتم الاطفار) أي اطفار اليد والرجل (وتنف
 الابط) أي أشمره ونوب عن التنف الافضل لن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام
 التنف والحلق إزالة الشعر بالنورة (ونية النسل للاحرام) فان مطلق النية يكفي لحصول أصل
 السنة وكذا نية غسل الجنابة والحيض (وليس ثوبين) أي أيضين يكفي نية (حديدين) أي
 غير ملبوسين قياساً على الكفن أو لكونهما لم يعص الله بهما (أو غسيلين) تعبدان عن الخامسة
 ونزيماعن الوساخة فيفيدان أصل لبس الازرار والسنة وبقي الاوصاف مستحبة
 (والنفلين) أي وليس النفلين وان جاز ليس غيرهما بما لا يستر الكمين في وسط الرجلين
 (والنية باللسان) لان الاعتبار بالشروط هو قصد الجنان وان جرى على لسانه خلاف ما نوى قلبه
 فلا عبرة به (ونيته بعد الصلاة) أي على تقدير نية (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جاساً) أي
 حال كونه جاسقاً بل أن يقوم أو يركب أو يمشي (وسوق الهدى) أي بعنه والتوجه معه
 والهدى شامل للابل والبقر والتمن (وتقليده) أي تقليد الهدى بطوعاً أو غيره ولكنه مقيد
 بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجزاء والابل والبقير يقدان اجزاء
 والتقليد هو أن يربط على عنق البنية قطعة من أشر الك نعل أو عروة من ادة أو حلقة شجرة أي
 شجرها وضوء ذلك مما يكون علامة على انه هدى قال الكرمانى ويستحب أن يكبر عند التوجه مع
 سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الجد (وتقديم الاحرام على
 وة نه) أي ميقاته (المكافى) ثلاثاً فاق (ان حلك نفسه) أي بالاحتراز عن المحظورات والحفظ
 عن المحذورات

هـ (فصل في محرماته) أي محرمات الاحرام (وهي كثيرة وسياق بعضها) أي في
 المحظورات مفصلاً (ومنها تأخير الاحرام عن الميقات) فان الاحرام منه واجب بقوله (وزك
 الواجبات) تتم بعد تخصيص (و) أمافوه (ارتكاب المحظورات) أي المحرمات المقيدة بمعال
 الاحرام من بين الحالات (والانتفاع بها) أي الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب المباشرة بأن
 يكون كراهاً أو نسياناً أو خطأ أو جهلاً فانه يفيد رفع الائم مع تحقق الكفارات (وامام فسد
 فالجامع) أي الحقيقي (قبل الوقوف) أي في الحج وقبل الطواف في العمرة بخلاف ما بعدهما وازاد
 في نية (ومبطله الرد) أي الارتداد مطلقاً (الاجنون والاعماء) أي الحدان بعد الاحرام
 أو بعد الاتمام (ومانع عن المضى) أي مضى متلبسه وشارعه (في موجب) بفتح الجيم أي
 مقتضاه من أدائه النسل الذي أحرم به (فوق الوقوف) أي في الحج (أو المحصر) أي حبس العدو

السني قال الامام النووي
 رضى الله عنه انه يجب هذا
 في دابة انقلبت ويجزوا
 عنها فقال يا عباد الله
 احسنوا فوفقت بجزء ذلك
 (وحكى) شيئاً أو محمدين
 أي اليسر انه جرب بمقتضاه
 في بقله انقلبت فوفقت في
 الحال واذا أصبحت عليه
 دابته عمل بالآخر وهو
 مارويان عن أبي عبد الله
 بن عبيد بن دينار
 بن عبيد بن دينار
 التابعي المشهور قال ليس
 رجس ما يكون على دابة
 صعبة فيقول في أذنها أقصير
 دين الله يبنون وله أسلم

وغیره فی الحج أو العمرة وسأقی حکمهما (ورافعه الرض) علی ماسأقی بیانه (ومن مکروهاته
تقدیه علی وقته الزمانی مطلقا) أی سواه ملک نفسه أو لم یملکها الخروج عن الخلاف (وعلی
المکافی ان لم یملک نفسه) والا فلا احرام من ذبوره أهله أفضل وقیل لزوم وفقیته أکمل
(والاحرام بلا غسل) حتی للماض والنفساء (أو وضوء) أی نیابة عن الغسل لمن أرا الصلاة
(وزک کل سنة) أی الابدن وعدم قدرة وهو تعمیم بعد تخصیص (واحرام القارن بالحج قبل
العمرة) فان السنة فی حقه أن یحرم بالعمرة قبل الحج حتی فی التیة (والجمع بین النسکین المتقصدین)
کتبتین وحرمتین (مطلقا) أی بلا فاقی وغیره بلا خلاف (وبین المختلفین) کالقارن والتمتع
(للمکر) خلافا للشافعی رحمه الله

فصل ٥٠ حکم الاحرام) أی بعد حکمته (لزوم المضي) أی بانقضاء مویضه وقوله (وعدم امکان
الخروج منه الا بعمل النسک) أی بحنسه (الذی أحرم به) أی من حج أو عمره وان کان نافذا لاین
(وان أفسده) أی الاحرام بالجماع (الاقی القنات) هذا استثناء من الاستثناء وما یتم بمجاهلة
اعتراضیه من شرطیه ووصفیة والمضى لا یمخرج عن الاحرام بشئ الا بعمل نفسه کما فی جمیع
الحالات الا فی حال فوات الحج بثبوت وقوفه (فیعمل العمرة) یمخرج من احرامه (والاحصاء)
أی والاقی حال الاحصاء فی الحج والعمرة (فیذبح الهدی) أی یمخرج (والجمع) أی والاقی الجمع
(بین النسکین فنیة الرض مع ترک الاعمال فی صور) أی فی بعض الصور المفروضة من
المسائل (وبالتسرع فی الاعمال فی أخرى) أی فی صور أخرى (ولو لایة الرض فی صور)
کما سأقی تفصیلا فی محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطا علی لزوم (اذا خرج بفرض ما أحرم
به) کافی القنات والاحصاء (أو ضمه فاسدا) کافی الجماع المدکور (قیل الا فی المظنون)
أی الا فیمن شرع بأحرام یظن انه علیه (اذا أحصر) فانه لا یجب حیث یؤخذ علیه القضاء لانه لا یجب
عليه الاداء کافی الصلاة والصوم ولكن هذا الحکم مقید بحال الاحصاء لانه اذا أحصر ویتقل
بالدم لا یمتناع الی الانعزال للخروج فلا یلزم القصد بخلاف ما اذا کان احرامه علی غیر وجه الفطن
ثم أحصر فانه یجب علیه القضاء عندنا خلافا للشافعی وأما لو أحرم بحجة أو عمره علی ظن انها علیه
ثم تبین انها ليست علیه یلزم المضي بخلاف الصلوة والصوم لم یعمد قوه تعالى وأتموا الحج والعمرة
قوله ولانه لم یشرع فسخ الاحرام أبدا الا بالدم والقضاء وذلك یدل علی لزوم المضي مطلقا بخلاف
المظنون فی الصلاة علی ما حقه ان الهمام (وشرط الخروج منه) أی من احرام العمرة والحج
فی الجبله (الحلق أو التقصیر) أی قد رجع شعر الرأس (فی وقته) وهو باعتبار حکمته بمدلوله
الغیر فی الحج وبعد اکثر الطوائف فی العمرة وأما باعتبار وجوبه فوقته بعد الرمی فی الحج وبعد
السعی فی العمرة وأما باعتبار جواز وقته طول عمره (الاذا تمسذر) أی الحلق أو بدله بأن
لا یوجب ساقی أو آة أو وجدأ لكن فی الرأس علیه مانعة من الحلق (فیسقط) أی التخل (بلائی)
أی من وجوب دم أو صدقة وأما اذا لم یکن فی الرأس شعرا أو یكون فیه عقر فیسقط أو یستحب
امرار المویض علیه (الاقی الرض کأمر) فانه یمخرج من الاحرام بدون الحلق وما یقوم مقامه
(وتخلیل زوجته) أی بالاقی تخلیل زوجته (وملوكه) أعم من عبده وجاریته (فصل محظور)
أی محظورا کافی نسیئة أی أی محظور من محظورات الاحرام کالجماع للرأه والجارية
والطیلب والحلق ونحوهما لعمول غیرها (فانه) أی المحرم من الزوجة والمملوک (یمخرج منه)

من فی السموات والارض
طوعا وکرها والیه ترجعون
الا وقت یذن الله تعالى
رواه ابن السنی واذا
عصفت الريح بقول اللهم
انی أسألك خیرها وخیر
ما فیها وخیر ما أرسلت به
وأعوذ بک من شرها
وشر ما قبلها وشر ما أرسلت
به واه مسل والترندی
والنسائی والطبرانی فی
کتاب الدعاء واذا لهم
اجعلها ربا ولا تجعلها
ربما اللهم اجعلها رحمة
ولا تجعلها عذابا واذا
خاف ضرر المطر قال اللهم

أى من الاحرام (بالخلق) أى ولا تقصير بل بفعل ذلك المخلور

• (فمسئل • الاحرام فى حق الاماكن) أى باعتبار أحوالها (على وجوه) أى أنواع مختلفة الاحكام (الواجب) أى منها الواجب كون احرامه (من أى ميقان كان) أى سواء كان ميقان مله أو غيره (والسنة) أى والشريعة المقررة أن يكون احرامه (من ميقان بلده) أى فضا للخرج عن الامة فلا ينافيه قوله (والأفضل من ديرة أهله) لأنه من باب المبادرة الى الطاعات والمساعدة الى الخيرات ولما فسر به بعض السلف قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله (والفاضل كل ما قدمه على وقته) أى من غير ديرة أهله قبل وصول ميقانه لكن بشرط كونه فى أشهر الحج (والحرام) أى الحرم (تأخيره عن الوقت) أى الميقان المعين له (والمكروه متجاوز وقته الى أدنى منه) أى اذا كان فى طريقه ميقانان وهو بمنزلة نفسه بالحفظ عن المخطور والافسد سبق ان تأخيره الى الميقان الثانى أفضل من احرامه فى الميقان الاول (ووضوح فى الشكل) أى ويصح الاحرام فى جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى فى الحرم مما تقدم الا انه يجب فيه الدم (فلا يشترط لصحته) أى لصحة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافا لما شافى فى الثانى فان الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته بشرط عندنا فيصح الا انه يكره ما ملك نفسه أم لا (وكذا الاشتراط) أى لصحة الاحرام (هيئة) أى صورية (ولا حالة فلا يؤمر بالساخط أو يجامعا انفق فى الاول صحيحا) أى ويجب عليه دم ان دام لبسه وما والا فصدقة (وفى الثانى فاسدا) أى انقضاء حال كونه فاسدا فيجعل ما يعمل مقسدا من الحج من المضى فيه ثم قضاؤه من قابل وفى المطلب الفائق عن السفن فى لؤمهم جوامعا فيصدحجه ويلزمه المضى فيه هكذا أطلق وقياس ما ذكره فى الصوم انه ان تزعم فى الحال لم يفسد احرامه والافساد انتهى ومعنى فى الحال انه لا يقع منه الدخايل بمقتضى التنية والتلبية فان الخارج لا يسمى جاسعا من كل وجه فهو بمنزلة خلق الثياب فانه لا يسمى لبسا لكنه لا يتخلع من التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الاطلاق والقياس على الصوم فيقال انه مع الفارق لان أمر الصوم مجامع فيه جماع الناس بخلاف حال الاحرام والله أعلم بالمرام

• (فمسئل فى وجوه الاحرام) أى أنواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهى أربعة (قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتتبع) أى بانتفاع المخطوران بين تحللهم من العمرة وبين احرامهم حج اذا لم يسبق الهدى (وافراد جمعة) أى سواء فى عمرة بعدها أو قبلها السكنى فى غير أشهر (أو عمرة) أى سواء حج قبلها أو بعدها لكن لم يقع فى أشهره أو لم يحج أصلا أو من غير حج أو قبل وقته (وأفضلها الاول) أى القران وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من الخلف (ثم الثانى) أى التمتع وهو أفضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) أى الافراد بالحج وهو الأفضل عند الامام مالك والشافعى (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه لافضلته فى حق افراد العمرة قبل الفضل عند القائل بفضلية افراد الحج هو أن يرد الحج ويغرد العمرة أيضا والا فلا خلاف ان الاثنين بألبيادتين أفضل من الاكفاء واحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) أى الاربعة (هى المشروعة) أى فى الجملة لكن فى جزئها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة ولذا قال (الاولان) أى القران والتمتع (فلا تافى) أى جائزان أو مشروعان له (والاخيران) وهما الافرادان المذكوران (مطلقا) أى لطلاق الناس من الآفاق والمساكن لقوله تعالى ذلك أى التمتع وفى معناه

حوالينا ولا علينا اللهم على
الاحكام والنظر
والادوية ومنابت النجبر
منفق عليه واذا جمع
الرد قال اللهم لا تقتلنا
بفضلك ولا تنكنا بعذابك
وعافنا قبل ذلك رواه
الترمذى ويقول سبحان
الذى يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خيافته رواه
مالك فى الموطأ واذا
رأى الهلال قال الله اكبر
الله اكبر اللهم أهله علينا
بالامن واليمن والايمان
والسلام والاسلام
والتوفيق لما تنصب وترضى

القرآن لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام المشروعة المأمور بها في الجملة (وأما انتهى منها) أي من أنواع الاحرام المتصورة (فالجمع بين الخجين) أي باحرام واحد أو بإدخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الاولى (أو العمرتين) أي بينهما كذلك وهما منى تحرير فيصحب عليه الرض ودعه على ما سياتي في محله (وادخال العمرة على الحج مطلقا) أي للآفاق وغيره لكنه منى تنزيه لا فاق وفي تحرير للسك قال الشافعي رحمه الله ولو أحرم من الميقات بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف كان قارنا وهو قول الشافعي لفعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو أحرم بعمرة بعد ما طاف طواف القدوم كان قارنا أيضا يلزم في هذه دم جبر على الصبح انتهى وأما بالصورة الاولى فيصير قارنا ميسرا وعليه دم شكر وعن تنزيه فعله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل تقول انه نواهما معا ونوى بالعمرة أولا ثم بالحج والله أعلم ولذا قال (وادخال الحج على العمرة للسك خاصة) الا أنه يصح اذا وهما يكون قارنا ميسرا يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القرآن) أي الجمع بين التسكين معا وباحرام حرة ثم يجمع من غير فقال بينهما (والفتح) وهو الالتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط وقوعهما في أشهر الحج (له) أي منى للسك حاصل سابق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تغيير الوجوه الاربعة فان أفرد الاحرام بالحج) أي ولم يستعمل عليه شيئا (ففردي) أي هو مفرد وبوجه افراد (وان أفرد بالعمرة) أي ولم يدخل عليه شيئا (فالحاج) أي في الأشهر وكذا اذا وقع من غير اختياره فسدان وغيره (اولا) أي لم يوق أول بقر أكثر اشواط طوافاتها (الثاني مفرد بالعمرة والاوّل) أي وهو الذي أوقع أكثر اشواط طوافاتها (أيضا كذلك) أي مفرد بالعمرة (ان لم يجمع من عامه) كما قلنا (أوج) أي من عامه (والم) أي تزل (بأهله) أي السكان بالآفاق (المساكن) أي بان يكون ما بين الاحرامين (وان لم يجمع بينهما) وهو ظاهر (او لم المساقفة) بان المأهله حال كونه محرما يجمع (فتنع) أي مسنون (ان سلم الفساد) أي في عمرته أو بوجهه (والا) أي فان لم يسلم فيها أو في أحدهما (فان أفسد عمرته ففرد بالحج أو بوجهه بالعمرة) أي وان أفسد ففرد بالعمرة (وان لم يفرد الاحرام واحدا من ميسرا لم يجمعهما معا) أي في زمان واحد (أو أدخل احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة أربعة اشواط فقرار شرعا) أي بحسب الشرع سواء كان ميسرا أولا (ان أوقع أكثر طواف العمرة في الأشهر والا) أي بان أوقع أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلنفه) أي فقرار من جهة اللغة دون الشرع (ولزمه دم) أي دم القرآن شكرا أو جعرا (في الشرع لا غيره) أي لا في غيره وهو التقوى لانه ليس مما وجب الشكر ولا مما يقتضي الجبر (وان أدخل) أي الآفاق (احرام العمرة على الحج) أي على احرامه (قبل ان يطوف للقدوم) أي قبل أن يشرع فيه (ولو شوطا فقرار منى) أو بعد ما طاف (له) أي للقدوم والمعنى ان وقع ادخاله بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا) أي ولو كل شوطا (فأيضا منى) أي قارن منى (الا انه أكثر افساده من الاول) فكان حقه أن يقول في الاول شوطا وفي الثاني ولو شوطا يفتقر القرآن وينبني حكمهما قائل لم يطره الوجه انطلق وسبب ميان في محله الا ليقبه

فخصس في صفة الاحرام أي في كيفية صفة دخول الحرم في الاحرام لاحد التسكين على وجه السنة والاستقبال والاقضية (اذا أراد) أي الناسك (ان يحرم) أي يجمع أو عمره أوهما

ويؤيدك الله هلال خير
ورشد اللهم اني أسألك
من خير هذا الشهر وخير
القدر وأعوذ بك من شره
ثلاث مرات رواه الطبراني

فصل

في أدعية صحت عن النبي
صلى الله عليه وسلم وهي
مطلقة غير مقيدة ذكرها
الحافظ ابن الجوزي رحمه
الله تعالى في كتاب عدة
الحسن الحصين من كلام
سيد المرسلين صلى الله
عليه وسلم ذكرها هكذا
فليؤاخذ عليها طالب

(يستحب ان يقص شاربه) أي تنظيفة وخشبة لاطالته لوطال زمان الاحرام ولم يدرك حلق رأسه لان المستحب هو اقله شعر لوقت الخروج من الاحرام بحلقه تنظيلا لميزان اجره ولما صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا علي رضي الله تعالى عنه ولا غيره بما يفعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد احرامهم ولو كان مدة احرامهم يسيرة (ويقلم) بتشديد اللام المكسورة وتخفيفها أي يقطع (انقاره) أي من يديه ورجليه (ويغتسل) وهو الافضل ان اعتاده (أو يحلق بطيه) أي شعرها وهو ممتاز فيه (ويحلق عاتقه) أي شعرها والمقصود النظافة بأي نوع من أنواع الازالة بالنورة فيها وفيما قبلها (ويصام أهله) أي امرأته (أو جاريته ان كان) أي أهله (معها) تحصينا للفرج وحفظا عن النظر لهما (ويحذر عن لبس الخيط) أي قبل التنية والتلبية (ويغتسل يسد رأو نحوه) كاللولؤ وماء الحار وغيره (ينوي) أي حال كونه بقصد اغتساله (للأحرام) أي ليجعل له الاجراء والاقبضه أصل الفعل أو مطلق التنية أو انضمام نية غسل الجنابة معه (أو يتوضأ) أي يغسل أعضائه وضوءه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والغسل أفضل) أي لانه سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) أي المستحب (لا الفضيلة) أي لا فضيلة السنة المؤكدة وفيه إشارة الى ان التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا الا اذا أراد به صلاة الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة اذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستاك) أي في أول طهارته (ويسترج) بتشديد الراء أي يمسح (رأسه) أو شعر رأسه بيد يده يديه وقبضه وكذا حكم لجنبته (عقب الغسل) أي مال به رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للساكن والنفساء والحي) أي الذي لا يصلي (ولا يقوم التيمم مقامه عند الجهر من المله) أي الامن جازله ان يصلي صلاة سنة الاحرام فانه يتيمم حينئذ (ولو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ) أي أوتيمم (وأحرم لم ينل فضل الغسل) لان كماله ان يصلي به (وقيل ينال) أي فضيلة السنة لان الغسل من سنة الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أو يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو الاظهر وان كان الجمع اذا أمكن افضل وأكل فتأمل (ولو أحرم بلا غسل وضوء) وكذا بلا صلاة (جاز) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أي حيث ترك السنة بلا معذرة (ويستحب ان يتطيب ويدهن) بتشديد الدال أي يستعمل الطيب والدهن في يده وكان الاولى ان يقول يدهن ويتطيب ليتوجه قوله (وبما لا يبق أثره) أي من الطيب (أفضل) أي خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب ان يكون بالمسك واذهاب جرمه بعباءة الوارد ونحوه) أي من الماء الصافي (والاولى ان لا يتطيب شيئا) لان نوع من أثره لا سيما وقد ينضل احبائنا عن يده فيكون كانه لا لبس ثوب مطيب أو مستعمل للطيب في أثناء احرامه والله أعلم

(فصل في تحريم لبس الحرير) بتشديد الراء المفتوحة أي المنوع القبي (على المحرم) من الخيط والمصفر ونحو ذلك (وليس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي ارادة كل عبادة (توبين حديد) تشبيها بكنز الميت وهو الافضل (أو غسيلين) أي للطهارة والنظافة (أيضين) وصف الثوبين وهو الافضل من لون آخر كما هو في أمر الكفن مقرر ولقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فلها أظهر وأطيب وكفنوا فيها موتاكم رواه جماعة (غير مخيطين) بيان للافضل والاذا لم تكن الخياطة على وجه الخيط المنوع جاز

النجاح ليغوز بالفلاح ان
شاه الله تعالى وهي اللهم اني
أعوذ بك من الكسل
والحرم والمغرم والمأثم اللهم
انني أعوذ بك من عذاب
النار وقنعة القبر وعذاب
القبر وسرقنة المسح
الدجال اللهم اغسل
خطاي بآية التبع والبرد وق
قلبي من الخطايا كما ينقى
الثوب الأبيض من الدنس
وباعدني وبين خطيائي كما
باعدت بين المشرق والمغرب
اللهم انني أعوذ بك من الجهن
والكسل والجبن والهرم
والجسل وأعوذ بك من
عذاب القبر وأعوذ بك من

(ازاراً) أي يسترا المورة (ورداً) يسترا الكتفين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة وانما يسن الاضطباع حال الطواف فقط خلافاً لما توجهه العوام من مباشرته في جميع أحوال الاحرام (وبجوز) أي الاحرام (في ثوب واحد) أي بأن يكفي بلبس عليه من ستر المورة (وأعسكر من ثوبين) بأن يصح واحد فوق واحد أو يبدل أحدهما بالآخر (وفي اسودن) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع ثوب) أي وفي ثوب مقطعة أو لا (مخططة) نأيا (والأفضل أن لا يكون فيها خطاطة) أي أصلاً

فصل ثم يصلي ركعتين بعد البس في أي ليس الأزارين وكذا بعد التطيب (ينوي بهما) أي بالركعتين (سنة الاحرام) يصير فضيلة السنة ولو أطلق جاز (يقرا فيهما الكافرون والخالص) أي بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فهم من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان الأفضل وفي الظاهرة أن كثير من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا لا كفر بك وبعد الاخلاص حديثاً أنتم لتعلمون ذلك الآية (ويستحب أن كان بالمقامات مسجد) أي مأثور (أن يصليها فيه) أي لتصل له زيادة بركة المكان (ولو أحرم بغير صلاة جاز) أي جاز أحرامه لأفعله لكونه ترك السنة وإن قال (وكره) أي فعله إلا إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصلي في وقت مكروه) أي للفرائض والنوافل إنما قالوا لا تخلفا لا لا تخلفا في اتباعه حيث جوزوا الصلاة التي لها سبب في الاوقات المكروهة وقول المصنف في الكبير لا يصلي في الاوقات المكروهة بالاجماع ليس في محله وان كان يمكن جملة على اجماع أئمتنا (وتجزي المكتوبة عنها) أي عن صلاة الاحرام وفيه نظر لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستسقاء وغيرها مما لا تقوم الفريضة مقامها لاختلاف نية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لها ما على حدة كما حققه المحقق فتأدى في ضمن غيرها أيضاً لقول المصنف في الكبير وتجزي المكتوبة عنها كنية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ عن صلاته (فالأفضل أن يصوم) أي بشرع في الاحرام (وهو حائض) أي قبل أن يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستندك زائد على الكبير مستثنى عنه بقوله حال كونه حائضاً (فيقول بلسانه) أي استحباً (إلا لمطابقاً لجهانه) فخرج الجيم أي مواضعاً في قلبه وجوباً (اللهم اني أريد الحج) أي أحرامه وأنشأه وينبغي أن يقيد بالفرض ان لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الاطلاق عن الفرض ولا ينبغي أن يقيد بالنفل إذا كان فقيراً فإنه محقق لا يقع عن فرضه حتى إذا صار غنياً بعده يجب عليه الحج تأملاً ان بعضهم قالوا إذا وصل إلى الميقات صار فرضاً عليه فحينئذ يجب عليه التقليل والزم في ذمته أن يبيع للفرض بعده أيضاً (فيصره) أي يسهل أسبابه وفق أعماله (وتقبله مني) أي بعد نعمته وزاد بعضهم وأني عليه وبارك في فيه ولما كان الدعاء مظهر الاخبار فاحتجلاً لا نشأه وقالان بنوي به الادام زاد المصنف احتياطاً لقوله (فوب الحج) فإنه من رآه الانشاء قطعاً إذا قصد به الاخبار أيضاً (وأحرم منه) أي دخلت في التزام اجتناب محرماته (لله تعالى) أي خالصة لخصاً من غير رياء ومهمة وقد تقدم ان الاحرام لا يصح الا باقران النية والتلبية فقول المصنف (ثم يلبي) ليس كما ينبغي بل حقه ان يقول قلبي أو يلبى أي بالتلبية المأثورة لأنها السنة وهي المذكورة بقوله (لبيك اللهم لبيك) أي لفتي بياك أظلمة بعد أخرى واجبت نداه مرة بعد أخرى وجهه اللهم بحمي بالله معترضة بين المؤكد والمؤكد (لبيك لا شريك لك) أي على الاطلاق المراد في التوحيد

قننه الحيا والمات وأعوذ
بك من القسوة والنفلة
والعلة والذلة والمسكنة
وأعوذ بك من الكفر والفقر
والفسوق والشقاق والجمعة
والرياء وأعوذ بك من الصمم
والبكم والجنون والجذام
وسبي الاخلاق اللهم آت
نفسى قها وارزكها انت
خير من زكاها وانت وليها
ومولاها اللهم اني أعوذ بك
من علم لا ينفع ومن قلب
لا يشبع ومن نفس لا تشبع
ومن دعوة لا تستجاب اللهم
اني أعوذ بك من شر ما علمت
ومن شر ما لم أعلم

المحقق ردائي المشركين حيث كانوا يستنون ويقتدون بقولهم الاشرى كما هو لثقله ومما ملك
 أي شيامن الملك حتى نفسه لا حقيقة ولا عجزا وفي هذا حجة واضحة عليهم لكن عقول أضلوا بارها
 (ليكن الحدو النعمة) هو بالكسر أولى من النسخ لثروهم العلة والمعنى ان التناه الجليل والشكر
 الجليل (لك) أي لا لتبنيك لعدم استحقاقه سواك (والملك) بالنصب وجوز أن رفع وعلى كل
 ظاهر محذوف أي لك وقوله (لاشركك) تأكيد لفائدة التوحيد واستحسن الوقع على الملك
 لثلاثتهم ان مابعده خبره ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصل على النبي
 صلى الله عليه وسلم) لجلال الكبرياء الله وعظمته (ثم يدعو على نفسه) ومن المأثور اللهم اني أسألك
 رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وكذا يستحب أن يقول اللهم احرمك الشرى
 وبشرى ودى من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم أبني بذلك وجهك الكريم وأما
 ما ذكره صاحب السراج الوهاج أنه يقول ذلك ثم يلمى فليس في محله لان الاحرام لم ينفق الا
 باقرار النسبة والتلبية فلا معنى للفصل بينهما هذا الدعاء والله اعلم وفي شرح الكثر واستحب
 بعضهم أن يقول بعد التلبية اللهم أعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين
 رضيت عنهم وان تصيب وقيل اللهم قد احرمك الشرى وبشرى ولى ودى وعظاى (وان احرم
 بعد ما سار أو ركب جاز) وكذا اذا قام أو مضى (ويستحب ان يذكر في اهلاله) أي في رفع صوته
 بالتلبية حال احرامه (ما احرم به من حج أو عمرة) أي بالفرادها (أو قران) أي باجتماعهما فيقول
 ليك بجمعة) أي اذا أرد الحج فقط والافقول ليك بعمرة أو ليك بعمرة وحجة ولو لا كفى بما
 عينه من النسبة لكى ولما كان الدعاء والنسبة المذكورين سابقا لمصورين في الحج فقط قال
 (وان أود العمرة) أي وحدها (أو القران) أي بجمعة وحدها أو القران بان يقول
 اللهم اني أريد العمرة ففسر هالي وتقبلها مني فوبت العمرة وأحرمت بها لله تعالى ليك بعمرة
 أو العمرة والحجة جمعا (في الدعاء والنسبة) أي كلهما فاني انه في التنية بطريق الغرضية لفائدة
 التمين وفي الدعاء على سبيل الاستصحاب كالتي التلبية (وفي القران) أي دعاء ونسبة (يقدم) أي
 بطريق الاستصحاب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أي المقرون بالنية بأن يقول اللهم اني أريد
 العمرة والحج ففسر هالي وتقبلها مني فوبت العمرة والحج وأحرمت به الله تعالى ليك بعمرة
 وحجة ويستحب زيادة قوله حقا تعبدا (وقا) وان كان احرامه عن السفر) أي سابعة أو توطعا
 (ملتبونه) وهذه امتعين ويستحب في الدعاء ذكره ايضا ثم ان شاء قال ليك عن فلان) أي
 بمحمد وشوهاره والافضل ولو مرة (وان شاء اكنى بالنسبة) أي عنه ولم يذكره لاني الدعاء ولا في
 التلبية

فوفصل بشرط التنية أن تكون بالقلب اذ لا معتبر لسان اجابا بل قيل انه بدعة الأئمة
 مستحسنة أو مستحبة لذكور القلب واستحضاره (فينوي بقلبه ما يحرم به) أي ما يقصد به
 الاحرام (من حج أو عمرة) أي مفردين (أو قران) أي بجمعين (أو نسك من غير تعيين) أي ولو
 احتاج بعده الى تبين وصحة اذا كان مبهما معلقا بنسك غيره (وذكره) أي بان ما يحرم به
 (باللسان مع ذلك) أي مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى
 بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي اذ لم ينسأه (وان جرى على لسانه) أي نوع من التنية (خلاف
 ما نوى بقلبه) أي بالخصوص (فالعبرة بما نوى) أي في جناته (لا بما جرى) أي مضى على لسانه كما

(اللهم) اني أعوذ بك من
 زوال نعمتك وتحول عافيتك
 وفجأة تموتك وجيع مضطك
 (اللهم) اني أعوذ بك من
 الهمم والتردى وأعوذ بك من
 الفقر والحرق وأعوذ بك
 من أن يتبطني الشيطان
 عند الموت وأعوذ بك من
 أن أموت في سبيلك عدرا
 وأعوذ بك من أن أموت
 لديغ (اللهم) اني أعوذ بك
 من منكرات الاخلاق
 والاعمال والاهواء والاولاد
 (اللهم) اني أعوذ بك من
 غلبة الدين وغلبة العدو
 وسفاهة الاعذار (اللهم)
 اغفر لذنوبي وخطيئتي
 وعجدي (اللهم) اني أعوذ بك

في باب الصلاة وهذا حكم التلبية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فالواجب بحجة ونوى بقلبه العمرة أو بغيره ونوى بقلبه الحج أو بغيره ما جعلا ونوى أحدهما أو بغيره ما جعلا ونوى كليهما) فالعمرة بما نوى ثم التلبية وإن كانت فريضة لا تصح إلا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التمييز بل مطلق التلبية كاف في حصول الشرط

فوفصل وشرط التلبية أن تكون باللسان فلا ذكرها بقلبه لم يستحبها أي بتلك التلبية اللفظية المجردة عن احتواء التلبية الجنازية (والأخرى يلزمه تحريك لسانه) أي أن قدره أنه نص محدد على أنه شرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كافي الصلاة وظاهر كلام غيره أنه شرط أما في حق القراءة في الصلاة فاختلافوا فيه والأصح أنه لا يلزمه التحريك قلت فيبقى أن لا يلزمه في الحج بالأولى فإن باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر نافي مختلف فيه (كل ذكر قصد به تعظيم الله سبحانه) أي ولو مشوا بالداء على الأصح (يقوم مقام التلبية كالتبليس والتسبيح والتصديق والتكبير وغير ذلك) أي من أنواع التناهد والتجديد (ولو قال اللهم) بمعنى يا الله (بجزء) وهو الأصح في الصلاة أيضا تأتي المحيط (وقيل لا) أي قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (بجوز الذكر) وكذا التلبية (بالربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوها (يا لسان) أي يا لغة وبيان (كان) والجوهر على أنه يستوى فيه من حسن الريبة ومن لا يحسنها وهو الأصح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية فرض) وهو عند الشرع لا غير (وتكرارها سنة) أي في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تنغير الحالات) كالاصباح والامساء والاصحار وانخروج والدخول والقيام والنعوذ والمشي والتوقف وملافة الناس ومفارقتهم والمزاجاة والتوسعة وأمثال ذلك (مستحب مؤكد) أي زائدا كيد على سائر المستحبات (والاكتفاء مطلقا) أي من غير تعقيد بتغير الحال (مندوب) أي مطلق شرعا ومندوب عليه أجزا لكن مرتبة الندب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أي شرعا (لا نأوان يأتي بها) أي بالثلاثة (على الولاة) بالكسر أي الموالاة والمتابعة من غير فصل بينهما: فصولا طعام وشرب ماء (ولا يقطعها بكلام) أي أجنبي عن التلبية (ولو رد السلام في ثلاثها) يعني وجاز أن لا يرد في ثلاثها بل يؤخره حتى يرد بعد فراغها إن لم يقته الجواب بالتأخير عنها (وبكره لغيره أن يسلم عليه) أي حال تلبيته جهر أو هل يستحق الجواب حينئذ الأظهر نعم (ولا ينبغي أن يخل) أي يقع خلل (شي من التلبية) أي من بنائها وأجزائها (المسنونة) أي التي تقدمت والمقصود أنه لا ينقص شيانها (فإن زاد عليها) أي بعد فراغها في ثلاثها (لحسن) بل مستحب بأن يقول ليبيك وسعديك وغير ذلك بيدك والزعيم اليك ليبيك الله اخلق ليبيك بحجة حقا تعبد أوفقا ليبيك إن العيش عيش الآخرة وتعود ذلك فلو وقع مأثورا فاستحب زيادته وما ليس مر بها جاز أو حسن • وقد أخرج البزار والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجمع الله الناس في صعيد واحد لا تتكلم نفس فيكون أول من يمد يده على الله عليه وسلم فيقول ليبيك وسعديك وغير ذلك في يديك والمهدي من هديت وعبدك بين يديك بك واليك لا مضامك إلا اليك تباركت وتعالى سجدت رب البيت فتند ذلك يشفع ذلك قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما

من البرص والجنون والجذام
وسبى الأسقام (اللهم)
اغفر لي جنتي وهزلي
ونعطي وعدتي وكل ذلك
مندي (اللهم) أصلي
دني الذي هو عجة أخرى
وأصلي دنياي التي فيها
معاني وأصلي آخرتي
التي بها معادي وأجعل
الحياة زيادة لي في كل خير
وأجعل الموت راحة لي
من كل شرب أعنى ولا تن
علي وانصرفي ولا تنص
علي وأمكري ولا تمكري
واهدني ويسر لي الهدى
وانصرفي علي من بقي علي
رب اجعل لي لذت كالألذ
شكرا لثبته بالخطوة

محمودا كذا في البدو السافرة السجوطي فهو صلى الله عليه وسلم أول من قال بي وأول من قال
 لبيك في عالم الأرواح وأول من لبى في بيت الأشباح (ويستحب كثرتها) أي غير مقيد بحال
 من الأحوال بل يستحب (تلقاها قاعدا) وكذا مضطجعا وما شئت (را كبا ونزل واقفا وسائرا طاهرا)
 وهو الاكمل (ومحدثا) أي بالحدث الأصفر لقوله (جنبنا وحائضا) وكذا قضاء (وعند تقبيل
 الأحوال) أي عاذر وعالم يذكرك محبوب الرجب وطلوع خمس وغروبها وأمانها ويستثنى
 منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أي بتغير الأزمان المشغلة على تغير الأحوال وكذا تقبيل المكان
 (وكذا على شرفا) بفتحين أي صمدك ناعا لئلا يسهو ويستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبط
 واديا) أي نزل مكانا منخفضا لكن يستحب زيادة التسبيح أيضا (وعند أقبال الليل والنهار) أي كما
 فهم من اختلاف الزمان (وبالاحجار) بكسر الهمزة أي بالدخول في وقت العصر لوقتهم وإذا
 أسمر ويجوز رفع الهمزة على أنها جمع مصر أي في أوقاتها (وبعد الصلوات) أي فراغها (فرضا) أي
 أدائها وقضاها وكذا الوتر لا يفرض عملا (وتنالا) أي سائس بفرض قبيل السنة والطلع وعرضا
 الاطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر الرواية وأما منعه الطحاوي بالمكوبات دون
 النوافل والصلوات فهو رواية مشادة كآلهة الاصحابي اللهم إلا أن يقال أراد زيادة الاستقبال
 بعد الفرائض الوقتية ولذا قال ابن الهمام التميمي أولى (وعند كل ركوب وزول) كما استفيد
 من قوله را كبا ونزلا (ولقاء بعضهم بعضا) أي بعضا آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أي
 استيقظه وكذا إذا قصد النوم وأراد له من جملة تقبيل الحالة (أو استعطف راحته) أي صرف
 عنان دأته من طريق إلى أخرى (وإذا كان في جماعة) وأظهرا هنا اثنان ولذا قال (لا يمشي أحد على
 ظلية الآخر) لأنه يشوش الخواطر ويغوث كمال مع الحاضر (بل كل إنسان يلبي بنفسه)
 أي منفرد بصوته (دون أن يمشي على صوت غيره) أي على وجه اللعبة لا الشبهة وكذا قيل
 إن المدائسة القرآنية إنما تستحب إذا كان يقرأ أو أحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على
 ما أحسنه القراء المصريين والشاميين (ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكل ما بالغ فهو
 أحب لشهادة كل من بلغه لكن لا يبيح ينقطع صوته وتضرع نفسه لما ورد من أنه صلى الله
 عليه وسلم قال لبعض أصحابه حين تقاؤوا عن الحدي في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الاسفار
 ارفعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أسم ولا يعبدا بل تدعون جميعا قريبا ولهذا قال ابن الحاج
 المالكي ولا يصد رعا بقله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يسمعوا حلقهم
 وبعضهم يصفون أصواتهم حتى لا تكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط اهـ شاذ كره المصنف
 من أن يرفع الصوت بالتلبية مستحب فيه معاملة لأن المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في
 شرح الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هوسنة فإن تركه كان مسيا ولا شيء عليه ولا يبالغ فيه
 فيه حقه نفسه كيلا يتضرع ثم قال ولا يفتي أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهده نفسه بشدة ورفع الصوت
 وبين الأدلة الدالة على استقبال رفع الصوت بشدة إذ لا تلازم بين ذلك وبين الإجهاد إذ قد
 يكون الرجل جهوريا الصوت عاليه طبعيا فيحصل الرفع العالي مع عدم تعبه به (الآن يكون في
 مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الرابوا السبعة والأظهر أن يكون يتضرع ويصفي
 على بعض من حوز (أو امرأه) فإنه لا يرفع صوته بل يسمع نفسه لا غيرها كما صرح به شارح الكثر
 ولأن صوته عورة فنه بكشفه عورة (وبلبي) أي حال أحراره (في مصيدكم) الظاهر أنهم

لك تحبنا إليك أو أمانينا
 رب تقبل توبتي واغسل
 حوبتي وأجب دعوتي
 وثبت حجتي ودد لدنياي
 واهد قلبي واسئل ضيمتي
 صدي (اللهم) أني أسألك
 الثبات في الأمور والعزعة
 على الرشد وأسألك شكر
 نعمتك وحسن عبادتك
 وأسألك لسانا صادقا وقلبا
 سليما وأعوذ بك من شر
 ما تعلم وأسألك من خير
 ما تعلم وأسئلك من غيرك
 أنك أنت علام الغيوب
 (اللهم) المسخير رشدي
 وأعفني من شر نفسي
 (اللهم) أني أسألك فعل
 الخيرات وترك المنكرات

غير رفع صوت مبالغ يشوش على المصلين والطائفين فان ابن الضيامن علم ان ناصر حبان رفع الصوت في المسجد ولو بالذ كروا (ومنى) أى وفى منى أو فى مسجد بها تاذكرنا (وعرفان) وكذا بعده من مدققة الى أن يرى (لا فى الطواف) أى لا يلبى حال طوافه مطلقا لان أشبه غاله حينئذ بالاصمية المأثورة أفضل وهذا اذا رده بطواف التقدم أو طواف الغرض على فرض تقديمه على الزوى والاقتلبية فى طواف العمرة ولا فى طواف الغرض بعد الزوى (وسعى العمرة) أى ولا فى سعى العمرة فان التلبية تقطع بأول شر وعنه طوافها وأماما أطلق بعضهم من أنه لا يلبى حالة السعى فتمتن جهه على سعى العمرة أو سعى الحج اذا أخره وأماما صرح فى الاصل من أنه يلبى فى السعى فيصلى على سعى الحج اذا قدمه ثم لا خلاف فى أن التلبية اجابة الدعوة وانما الخلاف فى الداعى من هو قيل هو الله تعالى وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو المخليل عليه السلام قال المصنف فى الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الى حجة فلا شك أنه الاظهر والافضل صلى الله عليه وسلم أمر بانداء أيضا قوله تعالى وأذن فى الناس بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليه الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج عام الوداع ثم لا مريية ان الداعى الحقيقى هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب فى ليلى كرب الارباب لدلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات عما لا يلتفت اليه ولا يرجع عليه (و يقوم تقليدا للهدى مقام التلبية) الهدى يشمل الابل والبقر والغنم فكان حقه ان يقول تقليد البنية كما صرح بقوله (وهو) أى تقليده (أن ربط) بكسر الموحدة وهى الفصحى وبضعها (فى عنق بنية) أى فى رقبته وأوى متناولة بالقرعة نأخلا فالشافعى ولا اعطى عليها تصرعما لرد بقوله (أو قرعة واجب) أى هديها كقران ومتمعة ونذر وكفارة (وأفضل) أى تطوق عشاءم للسنة فانه يستحب الهدى لكل ناسك ان قدر عليه فقدأ هدى صلى الله تعالى عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بنية تضر منها ثلاثا وستين بيده الشريفة عدسنى همرا متبقة وأمر المرتضى بضر البقية (قطعة نسل) أى كاملة أو ناقصة (أو مرادة) أى قطعة مرادة وعروها وهى بضع الميم كجرامز وادة أو السفره التى غالها من الجلد المحسوب فى السفر (أو لحاء صخرة) وهى بكسر اللام محدود أى قشره (أو ضوه) أى شراك نعل وغير ذلك مما يكون علامة على انه هدى لثلاثا بضر ضواله وان عطب ودبح ولا يابأ كل منه الا الفقراء دون الاغنياء (ويسوقها) أى يدفعها من دراهم فان السوق ضد القود (ويتوجه معها ناولا لحوام) أى باحدة التكنين معينا أو مهيما أو جمعا قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الجند (فيسير بذلك) أى بما ذكر من التقليد والسوق مع النية على الصواب كما صرح به الاحصاء (محرم) أى ولو لم ياب لقيامه مقام التلبية (لكن الأفضل أن يقدم التلبية على التقليد) أى أجمع بينهما (لثلاثا بضر محرمات التقليد) أى أولا (لان السنة أن يكون الشرع التلبية) يعنى فلو عكس القضية فانه الفضيلة (ولا يقوم الاشعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البنية أو طعننا حتى يظهر الدم منها (مقام التلبية) ولو توجه معها ناولا بل هو مكروه عند خوف السراية) أى فى قولهم جميعا فان أبا حنيفة قال بكراهته مطلقا وهما لا يباحنه لكنه يكره عند خوف سرايته (والأ) أى بان لا يكون خوف السراية (خفن) أى عندهما (فى الابل) دون البقر والغنم وكذلك لوجال البنية من غير تقليد نوى الحج لا يصير محرما وان توجه معها

وحب المساكين وان
تفقرنى وترجنى واذا أردت
بقوم فتنة فتوتى غير
مفتون وأساك حبك
وجب من يحبك وحب
عمل يفرق الى حبك
(الله) متعنى بمعنى
ويعزى واجلها
الوارث منى وانصرى على
من غالى ونخذ منه بشارى
يا من لا تراه العيون
ولا تخططه الظنون
ولا يصغه الواصفون
ولا تنسبه الحوادث
ولا يفتنى الدوائر ويعلم
مناقبه الجبال ومكائيل
البحار وعدد قطر الامطار
وعدد ورق الاشجار وعدد
ما نظم عليه الليل وأشرف

(والأبل تقلد وتقبل) بتشديد اللام المفتوحة فهما (وتشعر) من الأشعار (والقر لا تشعر) أى
 بل تقلد وتقبل لكن يستحب التخييل والتقليد أحب منه والجمع بينهما أفضل (والفتح لا يفعل بها
 شئ من ذلك) أى يحاذر من الأشياء الثلاثة (ولو اشترك سبعة) أو أقل (في بدنة) أى أبل أو بقرة
 (تقلدها أحدهم بأمرهم) أى بأمر قبيلهم (صاروا) أى كلهم (محرمين أن يسلوا معها ويغير
 أمرهم صار هو) أى وحده (محرم) أى لا قبيلتهم (ولو بعث بالهدى) أى أرسله مع شخص أو سبه
 وقدمه (ثم توجه) أى بعد ذلك (فإن كان) أى الهدى المبعوث (هدى قرآن أو منعة) أى هدى يتنع
 (في أشهر الحج) وساقى يائه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (أن سارناوا) أى للآحرام والجلدة
 الشريطة معترضة بين العامل وهو صار ومعه وهو (محرم بالتوجه) أى إلى الكعبة حال سيره
 (وإن لم يكن لها) أى للقرآن والمنعة (أو لهما في غير أشهره) لا يصير محرما حتى يلحقها يوسوقها
 والمخالص أن لا تأمة البدنة مقام التلبية شرائطها التنية وقد خدمت ومنها ساقى البدنة
 والتوجه معها والادراك والسوق أن بعث بها ولم يتوجه معها في بدنة التنية والقرآن فلو قلده
 هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور في المذهب وأما إذا قلده البدنة
 وبعث بها على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فإن كانت البدنة بغير المنعة
 والقرآن لا يصير محرما حتى يلحقها فإذا أدركها أو ساقها صار محرما لكن الموقوف شرط بالاتفاق
 وأما السوق بعد الحج فيختلف فيه في الجامع الصغير لم يستطره واشترطه في الأصل فقال
 يسوقه ولم يتوجه معه قال في الراسي ذلك أمر اتفاق وإنما الشرط أن يلقه وفي الكافي قال
 شمس الأئمة الرضى في المبسوط اختلاف العصابة في هذه المسئلة فذهب من يقول إذا قلدها
 صار محرما ومنهم من يقول إذا توجه في أثرها صار محرما ومنهم من يقول إذا أدركها فساقها صار
 محرما فاختارنا المتقين من ذلك وظننا إذا أدركها أو ساقها صار محرما بالاتفاق العصابة على ذلك رضى
 الله تعالى عنهم وأما قوله في أشهر الحج فإرادته أنه يصير محرما في هدى المنعة بالتقليد والتوجه إذا
 حصل في أشهر الحج وأما إذا حصل في غير هذا فلا يصير محرما ما لم يدركه أو يسير معها وكذا دم
 القرآن على ما ذكره بعضهم وأما بدنة التطوع والنذر والجزء فلا يصير محرما كيما كان سواء
 كان في أشهر الحج أم لا ما لم يدركه أو يسقها

وفصل في إلهام النية وإطلاعه من نوى الأحكام أى نفسه وكذا الذنوى النسك (من
 غير تعيين جهة أو عمره) أى أو إرادته جمع بينهما فكان حقه أن يقول أو قرآن كافي الكبير (صح)
 أى إلهامه أجمعا فيقرب عليه المحظورات (ولزمه) أى المضى في أحد النسكين (له أن
 يجعله) أى بغير إلهامهم (لا يهملناه) أى من أحد النسكين (قبل أن يشرع في أعمال
 أحدهما) أى من أركانهما (فإن لم يبين حتى طاف) أى للعمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أى
 صار (إحراما للعمرة) أى مقبلا ومصروفا (أو وقف بمرقة) أى قبل الطواف (ظلمجة) أى
 صار إحراما منه تيمنا للجمعة (وإن لم ينو) أى وإن لم يقصد الحج في وقوفه فإنه يصير إليه شرعا
 وكذا إذا لم ينو في طوافه فرض العمرة فإنه ينقلب إليه (ولو أحصر قبل الأضلاع) أى أقبال الحج
 أو للعمرة من أركانهما وتخلل يدم (أو فاته الوقوف) أى بغت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف
 أى فافسده (تبيين) أى إلهامهم (للمعركة) في الصور الثلاثة في الأولى يجب عليه قضاءها
 لا قضاء حجة وفي الثانية يفعل أفعال العمرة ويخلل ولا ح عليه من قابل وفي الثالثة يجب عليه

عليه الهادى ولا يوارى منه
 سماء سماء ولا أرض أرضا
 ولا يجرى في قصر ولا جبل
 مائى وعمره أجمل خير
 جرى آخره وسير على
 خواتمه وأجمل خير أبى
 يوم أفكك فيه (اللهم)
 أنى أسألك عيشة تقية
 وميتة سوية ومردا غير
 مخزى ولا فاضح (اللهم)
 احملنى صبورا واجعلنى
 شكورا واجعلنى فى عيني
 صغيرا وفى عين الناس
 كبيرا رب اغفر وارحم
 واهدنى السبيل الاتوم
 ثم نزلت فهديت تلك الحد
 عظم حلك فعضت تلك
 الحمد بسطت يدك فهديت

الضئ في حرمة قضائهما (ولو أحرم مهبها) أي أولا (ثم أحرم ثانيا بجمعة فالأول العمرة) أي
 فالأحرام الأول المبهم معين بها (أو بعمرة) أي بأن أحرم مهبها ثم أحرم مهبها (فالأول الجمعة) أي
 معين لها (وان لم ينو بالثاني شيئا) أي معين في الصورتين (فهو قارن) فيلزم جمعة أو عمرة أما إذا
 خرج من بيته برجال فاحرم ولم ينو شيئا فمن أي يوسف ومحمد أنه يحرمه على جواز العادة بنية
 سابقة (ولو أحرم ميا أحرم به غيره) أي ولم يعلم ميا أحرم به غيره (فهو مهبهم) أي فاحرامه أو حكمه
 كالهم (فيلزم جمعة أو عمرة) أي على ما سبق (وان فأت) أي وقوفه (تدب للعمرة فيلزمه وكذا
 لو أحصر) وكذا لو جامع فاقسده كما تقدم

فصل ولو أحرم بالجمعة أي مطلقا (ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهو فرض) لان المطلق
 ينصرف الى الكمال فان كان عليه جمعة الاسلام يقع عنها استصاناما بالاتفاق في ظاهر المذهب
 وقيل اذا بدت بجمعة وعليه جمعة الاسلام فاحرم مطلقا كان ذكره نفلا الزا هدى (ولو نوى) أي المخرج
 (عن النعماء والنذر أو التفضل) أي التطوع (كان) أي جمعة (عما نوى) أي معاصيه (وان لم يخرج
 للفرض) أي بجمعة الاسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المتعمد المنقول الصريح عن أبي
 حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأدى الفرض بنية النفل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو
 مذهب الشافعي انه اذا جاز بنية النفل يقع عن جمعة الاسلام وكأنه قاس على الصيام المفروض
 لكن الفرق ان رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت المخرج فانه موسع الى آخر العمر وتطيره
 وقت الصلاة وعنه أيضا اذا نذر بجمعة وعليه جمعة الاسلام فاحرم مطلقا كان نفلا (ولو نوى
 النذور والنفل) أي معاصيه (قبل ففرض) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول أبي يوسف والأول
 أظهرهما حوط والشافعي أوسع ويؤيد الشافعي قوله (ولو نوى فرضا) أي جمعة (ونفلا فهو فرض)
 أي عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الأصح كما في البرهان في الكافي ولو نوى جمعة الاسلام
 والتطوع فهو جمعة الاسلام اتفاقا أما عند أبي يوسف لان نية التطوع غير محتاج اليها فلفت
 وعند محمد لما بطلت الجهتان فانهما اذا تعارضتا تساقطتا في المخرج تعين صرفه اليه (ولو نوى
 نصف نسك) أي مثالا (أو جالا يطوف له) أي طواف الزيارة (ولا يقف) أي بعرفة لاجله
 (فعلية نسك) أي كامل لانه لا يقبض أو حكم المبهم تقدم (أوج كامل) أي عليه بطواف وقوف
 لانهما ركناؤه وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرم) أي بجمعة (على ظن
 انه عليه) أي فرضا أو نذرا (تبين عدمه) أي بخلاف ظنه (لزمه المضئ) أي لشرعه (وان
 أنفده قضائهما) أي لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قلناه (وان أحصر) أي القتان المذكور
 (تقبل) أي على ما في النزدي وكشف الاسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لانه اذا أحصر
 وشغل بالدم لا يحتاج الى الأضلاع للخروج (وقيل يلزمه وصححه) أي للزوم (في الغاية)

فصل في نسيان ما أحرم به أي المحرم بعد تعين احرامه أولا (أحرم بشئ) أي معين
 كجمعة أو عمرة أو قران (ثم نسيه) أي ما أحرم به ولم يترج بقلته ظنه بشئ (لزمه جمعة أو عمرة) أي
 احتياطا أولا لانه الفرد الاكل فانه النوع الافضل (يقدم أفضاله عليه) كاتفران المعروف
 (ولا يلزمه هدى القرن) أي تخفيفا عليه بسبب النسيان فان الزموم نوع مؤخذة ولو كان
 بالقيام للشرية بتوفيق الجمع بين النسيان وليكون فرقا بين احرام المتذكر والناسي في الجملة
 لا يكون حكمه لواحد من جميع الوجوه (ولو أحصر يحل) أي بطل (يهدي واحد) وهو

فلك الحمد ونسأوجهك
 أكرم للوجوه وجاهك
 أعظم الجاه وعطيتك
 أعظم العطية وأهناها
 تطاع ربنا فتشكر ونعمى
 فتغفر وتغيب المضطر
 وتكشف الضر وتشفى
 السقيم وتغفر الذنوب
 وتقبل التوبة ولا يجرى
 باللائك أحد ولا يبلغ
 مدحك قول قائل (اللهم
 انى أسألك علما نافعاً وأعوذ
 بك من علم لا ينفع (اللهم
 انى أسألك خيراً كل المستلذة
 وخيراً للدعاء وخيراً للعبادة
 وخيراً للعمل وخيراً للثواب
 وخيراً للحياة وخيراً للمات
 مبتنى وتقبل موازى

دم الفصل عن مطلق تسكه لماسبق (وبعضي حقه وعجرة) أي احتياطاً (إن شامع بينهما)
 أي بالقرآن (أورق) أي فصل بالفتح وأغيره (وإن جامع) أي قبل طواف العمرة (فليسبه
 الماضي فسيما وقصاؤها) أي لنفساها بالجامع وعليه شتان وسط عنه دم القرآن كأنه قدم
 وأما إذا جامع بعد طوافها قبل الوقوف فيفسد حقه دون عمرته وعليه دم لفساد الحج ودم للجامع
 في أحوام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القرآن وبقي الصور يساق في محله (وعجزة
 بعضهم) أي كالكرماني والسروجي وموذي العارفين واحد إلا أنه إذا حكم الشك فيه (وإن
 أحرم فسك واحد من نفسه أو شك فيه قبل الأفعال) أي قبل أن يأتي بفعل من أفعال التمسك
 (تحرى) أي اجتهد وطلب الأحرى لأن غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين
 (وإن لم يقع تحرره على شيء) أي معين (لزمه إن يقرن) أي قرأنا لنقول هو الجمع الصوري
 لا القرآن الشرعي الموجب للدم ولذا قال (بلاهدى) أي دم للقرآن على ما صرح به في الغاية وأما
 قوله في المحيط فلا يكون قارناً فاحتمل على القرآن الشرعي للجمع بين العبارات فانه أول من الجدل
 على اختلاف الروايات (ولو أهل بشيتين) أي نسكين معينين (ففسد ما) أي أنه محتاجان
 أو عمرتان أو حجة وعجرة (لزمه القرآن) أي الشرعي لجل فعل المؤمن على الصلاح المتضمن
 في الدين (ودمه) أي دم القرآن الموجب لشكر وهذا في الاستحسان والتمسك أن يلزمه
 عتبات أو عمرتان (فلأحصر بعضه يدِين) أي لأنه في أحوامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لأننا
 جعلناه قارناً بخلاف ما قبله ادلم يعلم يقيناً أن أحوامه كان بشيتين

وهو فصل في أحوام الغنى عليه من أغنى عليه أي من توجه إلى البيت الحرام يريد حجة
 الإسلام فأغنى عليه قبل الأحرام (وأما) أي وهو من بعض كما ساق (تقوى ولي عن رفقته)
 أي بعد ما قوى رفقته عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج وأراد الحج له ففسره وتقبل منه
 ثم يلي عنه (أو غيره) أي غير رفقته (بأمره) أي السابق على اغمائه وقومه (أولاً) أي أولاً بأمره
 نصابل فعل الغني باختباره (صح) أي أحوام الرقيق أو غيره عنه مطلقاً وسبباً في بيان الخلاف فيه
 (ويصير) أي الغنى عليه (محرمًا) أي بغير رفقته وتليته ودرعاً يقال يكفي تلبية رفقته عنه بناء
 على جواز العباد فيه سابقة (ولا يشترط) لصحة أحوامه (تجربته عن ليس الخيط) لأنه من باب
 ارتكاب المخطور (ويجزيه عن حجة الإسلام) أي بخلاف (ولو ارتكب) أي الغنى عليه
 المحرم عنه غيره (محظوراً) أي ممنوعاً عن محرمات الأحرام (لزمه موجه) يخضع اليه أي محقق
 المحظور من الدم أو الصدقة أو غيرها وإن كان غير فاسد (المحظور لا الرقيق) أي لا غيره لأنه
 أحرم عن نفسه بطريق الأصلية وعن الغنى عليه بطريق النيابة كالولي يحرم عن الصغير
 فيقتل أحوامه عنه محرمًا كالولي هو ولي وإذا ارتكب هو أيضاً محظوراً لزمه جزاء واحد
 لأحوام نفسه ولا تلي عليه من جهة أهله عن غيره ثم اعلم أنه إذا أمر أحياه ورفقه بذلك
 فلا خلاف فيه وأما إن لم يأمرهم بذلك فصافوا له ما عتدهم أيضاً عتدائي خيفة خلافاً
 لهما ولو أحوام عنه غير رفقته بغير أمره لا رواية فيه واختلاف المشايخ على قول أبي حنيفة قيل
 يجوز وعنده قيل لا يجوز وقد ذكر القولين في المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والمجاز هو الأولى
 قلت وهو الظاهر لثبوت عقد الأخوة بدليل قوله تعالى إنما المؤمنون أخوة وقوله عليه الصلاة
 والسلام السلم أخوال السلم لا ينجذه (ولو أفاق) أي الغنى عليه بعد الأحوام عنه (أو استيقظ)

وخلق إيماناً وافرغ ورجى
 وتقبل صلاتي وأغفر
 خطيئتي وأسألك الدرجات
 العلى من الجنة آمين (اللهم)
 انى أسألك أن ترفع ذكرى
 وتضع وزرى وتصلح امرى
 وتظهر قابى وتضمن فرجى
 وتدور قلبى وتفسر ذنبى
 وأسألك الدرجات العلى
 من الجنة آمين (اللهم)
 انى أسألك أن تبارك لى
 فى سمى ويصرى وفى روى
 وفى خلقى وفى أهلى وفى
 سمائى وبحبائى وفى علمى
 وتقبل حسنائى وأسألك
 الدرجات العلى من الجنة
 آمين بأمن أن تظهر الجليل
 وسر القميج بأمن لا يواحد

أى التائب المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) أى بقية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يقع قبيل لا يجب) أى على الرفق (أن يشهدوا به) يضم أوله أى يحضروه (المشاهد) أى المشاعر (كالطواف) أى طواف الزيارة (والوقوف) أى معرفة بني وسائر الواجبات من وقوف من دلقة ورى الجرة والسبي وانما انقصر على الركن لانها المهم في جهة الحج (بل مباشرة الرقعة) يضم فسكون ويجوز تثليث الرأى وهم جماعة يترافقون في الطريق (فتجزئه) لان هذه المرافقة قام مقام الامر بالنبابة وهذا القول اختاره جماعة وجعله صاحب الميسر الأصح وفي العناية الأصح أن يأتهم عنه في أدائه صحبة الا ان احضاره أولى لاعتين وقيل لا تنادى بأداء رفته واليه مال فاضيفان وصلح البدائع وغيرها ففي قدأوى قاضيان لو أحرم بالحج ثم أتى عليه فطافوا به حول البيت على بصيرة أو قنوه برفق ومن دلقة ووضعوا الانحجار ولم يحل الى موضع الرى جازوا الفضل ان يرى الجار يده ولا يجوز ان يطاف عنه حتى يحصل الى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف يعرفه اه كلامه وهذا التمهيل حسن جدا واليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حمله في الطواف) أى طواف الاضحية بان يحمله الرفق على ظهره أو ظهر غيره وبنى عنه الطواف في أوله (والوقوف) أى باحضاره في موقف عرفة ولو ساءه ليكون أقرب الى أدائه لو كان متيقنا اليه مال شمس الأعمى السرخسي (لا في الرى وضوءه) من وقوف المزدلة فوالسبي لكونه ما من الواجبات وهى دون الاركان في الاعتبارات (ولو أتى عليه بعد الاحرام) أى بعد تحقق احرامه لنفسه (فحمله متعين) أى على رقبته (وقفا) أى اتفاقا فقد كثر في الاسلام انه اذا أتى عليه بعد الاحرام فيطاف به المناسك فانه يميزه عند أحكامنا جميعا لانه هو الفاعل وقد سبق التبعة عنه قال ابن الحمام ويشكل عليه اشتراط التبعة في الطواف حيث لم يوجد منه فالأولى أن يعمل بان جواز الاستئابة فيما يجز عنه ثابت فتجوز النبابة في الافعال ويشترط بينهم الطواف كما يشترط نيته الا ان هذا يقتضى عدم تعيين حله واليهود أى المحذور وهو الأصح على ما ذكره في محل آخر

فمفصل في احرام الصبي ٥ ينقذ احرام الصبي المميز للنفذ لا للقرص ٥ اذ لا ينقذ احرامه عن حجة الاسلام اجماعا لقوله في الكبير عند تاليس في محله (ويصح ادأؤه) أى مباشرة أفعاله (بنفسه) أى دون غيره بأمره أو بغير أمره لعدم جواز النبابة عند عدم الضرر ورفق ولا يصح من غيره) أى من غير الصبي المميز (في الاداء) أى مباشرة الافعال (ولا الاحرام) على ما في البديائع من انه لا يجوز ادأؤه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرهما حكمهما المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الاحرام على الاداء شرعا (بل يهتان من وليه) أى نيابة عنه (فيصر عنه من كان أقرب اليه) أى في النسب (فلما جتمع الدواخ يحرم له الولد) على ما في فتاوى قاضيان والظاهر انه شرط الاولوية وهذا حكمه مبنى على انقذاده فضلا لكن في شرح المجمع وعندنا اذ أهل الصبي أو وليه لم ينقذوا فضلا ولا في الهداية ما يدل على انقذاده فضلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فخرج بعضهم انقذاده أصلا وقيل ينقذوه يكون حج عمرين واعتباد اه ويمكن الجمع بانه لا ينقذ انقذا ملزما وينقذ فضلا غير ملزم لانه غير مكافئ ثلثه التهود يعمل الخبيرو يتفرع عليه انه لو لم يفعل شيئا من

بالجريرة ولا منك السر
يا حسن الصبور يا واسع
التغفرة يا باسط اليدين
بالرحمة يا صاحب كل شئ
يا متبهي كل شكوى يا كرم
الصفح يا عظيم المن يا مستدق
النعم قبل استحقاقها يا ربنا
ويا مبدئنا يا مولانا يا غابة
رغبتنا أسألك ان لا تنوى
خاقي يا بار تعوذ بالله من
عذاب النار تعوذ بالله من
عذاب القبر تعوذ بالله من
الفتن ما ظهر منها وما بطن
تعوذ بالله من قسنة المسيح
الديال (الله) انا نعوذ
بك من جهد البلاء وحول

للمأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات وقوى
 ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختلاف أوج العبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن محمد
 معنى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح حجة يتعلق بها وجوب
 الكفارات عليه إذا فصل محظورات الأحرام زيادة في الرق لأنه يخرجها من قوابل الحج وكذا
 يؤيد ما قلنا في النجاسة من أن اعتكاف المصلي وصومه وحج صحيح شرعي بخلاف وأجره
 دون أبو يه انتهى وانعقدت الأمة الأربعة على أن المصلي يثاب على طاعته وتكليفه حسنات
 سواء كان عمرا أو غير عمير لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبو يه أو يكون الأجر
 لو لا يه من غير أن ينقص من أجر الولد شيئا في قاضيان قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون
 له دون أبو يه وإنما يكون للوالد من ذلك أجر التعليم والارشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم حسناته
 تكون لأبو يه يعني أيضا يناله على التسبب والاحاديث تدل عليه فقصدوا عن أنس بن مالك
 رضي الله عنه أنه قال من جله ما ينفع به المرء بعد موته أن ترك ولدا تعلم القرآن والعلم فيكون
 لو لا أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شيئا (ويبقى لوليه أن يجنبه) بتشديد نونه أي
 يحفظه ويحميه (من محظورات الأحرام) كل من الخطأ ولست عمال الطبيب وضوحها (وإن
 ارتكب) أي المصلي شيئا من المحظورات (الشيء عليه) أي لو لم يولد له عدم تكليفه قبله
 (ولا على ولده) أي وإن كان سببا لأحرامه وقاعلم قاعده في مباشرة أمه له وكذا إذا فصل ولده
 محظورا فليعدم واحدا لا يجب عليه من جهة اهلاؤه عن غيره شيء (وكل ما ذكر المصلي عليه) أي
 المميز بنفسه لا يجوز فيه النيابة عنه بل يفعله هو نفسه (والأ) أي وإن لم يقدر بنفسه عليه
 سواء كان عمرا أو غير عمير (جاز) أي فيه النيابة عنه (الأركني الطواف) فإن الولي لا يصح ما من
 المصلي مطلقا كأن الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصي عندنا خلافا للشافعي حينئذ إن كان
 المصلي مميزا فصلى ركعتي الطواف أو الأقبسط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد ما
 يطوف بنفسه إن كان مميزا والأقبسط له ولده ويطوف بهوكذا حكم الوقوف وسائر المأمورات
 كالسعي وركي الجمرات (ولو أنشد نسكك) فيه أنه لا ينصرونه إلا فساد الجاه قلنا أي أنه لو ترك
 أركانه جميعا كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئا منه) أي من أركانه أو واجباته (لاجزاء عليه) أي ترك
 الواجبات (ولا قضاء) أي ترك الأركان من المأمورات حيث شروعه ليس يلزم له لأنه غير
 مكلف في فعله (ولو بلغ في إحرامه) أي في أتائه (فإن جدد) أي إحرامه (الفرض) أي بعد
 بلوغه (قبل الوقوف) أي قبل فوته (سقط عنه) أي الفرض (والأ) أي وإن لم يجد إحرامه
 للفرض بل دام على إحرامه المتعقد للتل (فهو) أي فحبه (فهل) وكان القياس أن يصح فرضا لو
 نوى حجة الإسلام حال وقوفه لأن الأحرام شرط بأن المصلي إذا تظاهر ثم بلغ فانه يصح إذا فرضه
 بتلك الطهارة إلا أن الأحرام له شبهة ما لا ركن لاشتماله على النية فثبت أنه لم يعدم ما صح له كأن
 المصلي لو شرع في صلاة ثم بلغ فإن جدد إحرام الصلاة ونوى بها الفرض يقع عنه والأفلا والمجنون
 كالصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرنا من الانقاد وغيره فلو أفاق المجنون الذي أحرم عنه
 ولده وجدد الأحرام قبل الوقوف يكون ذلك من حجة الإسلام ثم المجنون حال جنونه لا شيء عليه
 إذا فصل المحظورات أو ترك الواجبات وكذا كفر الإسلام البزدوي وغيره أنه يثاب عليه إذا فصل
 شيئا من الطاعات وأداء الواجبات بقوله (الأنه إذا جن بعد الأحرام يلزمه الجزاء) مبني على

الشهادة وسوء القضاء ومجانة
 الإعداء (اللهم) مصرف
 القلوب صرف قلوبنا على
 طاعتك (اللهم) اغفر لنا
 وارحمنا وارض عنا وتقبل
 منا وأدخلنا الجنة ونجنا
 من النار وأصغ لنا شأننا
 كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا
 وأكرمنا ولا تمنا وأعظمنا
 ولا تحقرنا وأزددنا ولا تقدر
 علينا وأرضنا وارض عنا
 (اللهم) أعنا على ذكرك
 وشكرك وحسن عبادتك
 (اللهم) أحسن عاقبتنا في
 الأمور كلها وأجرنا من
 خزي الدنيا وعذاب
 الآخرة (اللهم) أقسم لنا

ما ذكره في الذخيرة عن النوادر من أنه إذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فراقين بين المصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرامين من ان المجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاثم عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول لجنونه بعد الاحرام وهو المطابق لقواعد الاصولية ان المجنون والمصبي خارجان عن التكليف الشرعي بل اثن ان هذا لا يفتق عليه الاثمة الاربعة وكذلك اثار عز بن جاعة وقيل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بلا خلاف بخلاف ما اذا احرم حال جنونه فانه عما اختلف في صحته في البدائع احرام الكافر والمجنون لم ينقذ أصلا لعدم الاهلية وهو لا ينافي ما قاله أيضا من انه ملحق بالمصبي الذي لا يقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه وليه فيوافق ما قاله صاحب المحيط وخزانة الاكل المصبر عنه أبوه

● (فصل في احرام المرأة هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كل رجل الا في اثني عشر شيئا منها) (ان لها أن تلبس الخيط) أي المحرم على الرجل (غير المصوغ) أي بورس أو زعفران أو عصفر الا أن يكون غسل لا ينقض (والخنثى) أي ولها أن تلبس الخنثى (والقفازين) على ما في شرح العوفي لقد روى وشرح الكرخي وغيرهما وهو يصح القاف وتشديد القاء ما تلبسه المرأة وتقطي به يدها قال في البدائع لان لبس القفازين ليس بالانقطاع يدها وانما غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى نداء جلاءه عليه جمعا بين الدلائل بقدر الامكان وسما في زيادة تحقيق في البيان (ونقطي رأسها) أي لوجهها الا أنما ان غطت وجهها بشئ متصاف جاز وفي النهاية ان سد الشئ على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على ان المرأة متبعية عن اظهار وجهها للاجانب بالضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا والمسحوب ان تسدل على وجهها شيئا وتجافيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة فيجوز الحكم بتبعية عند الاجانب (ولا تزل) أي في الطواف (ولا تضطجع ولا تسبي بين الميئين) أي بالاسراع والحرولة (ولا تخلق رأسها) لانه مثله كخلق الرجل لحيته بل تقصر (ولا تستن الجبر) أي الاسود (عند المزاجحة) أي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) أي عند المزاجحة (ولا نصلي عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت التراحم (ولا يلزمها دم لتترك الصدر) أي طواف الوداع وتأخير طواف الزيارة عن وقته أي ولنا خبر طواف الافاضة من ابام القصر (لعند الحيفض والنفاض) فيقف المستثنى لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب بعذر لا يوجب شيئا لا يكون الصورة ان يحسنه بفساوان كان لا يتصور وقوعها من غيرهن وكأنه في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لا دم عليها لتأخير طواف الزيارة عن اتمامه بعذر ما ثم زاد في الكبير ان لها ان تلبس الحرير والذهب وتعلي بأي حلى شئت عند عامة العلماء وعن عطائه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البصر والنهاية ولم يذكر كره الكرماني وهو أولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور يختص بالاحرام والا فلا خلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا أو حليا (والخنثى) أي المشكل (فيه) أي في هذا الفصل (كالانثى) أي احتياطاً لكن حاله في هيئة اللبس مشكل

● (فصل في احرام البدو والامة) أي بولو كان لهما الرقية من حيثية (ينقذ) أي اجساما (احرام المملوك) أي هذا كرا كان أو مؤثثا (بذن سيده) أي مالكة أو مملوكه (وبغير اذنه للنفيل)

من خدشك ما تقول به
بيننا وبين صاحبك ومن
طاعتك ما بلغنا به جنتك
ومن اليقين ما نهون به
عليها مصائب الدنيا
والاستخارة ومتعلنا بها عينا
وأبصارنا وقوتنا ما أحسبنا
واجله الوارث عنا واجمل
فأزنا على من ظلمنا وانصرنا
على من عادانا ولا تجعل
مصيبة في ديننا ولا تجعل
الدنيا أكبر حرجنا ولا يبلغ
علمنا ولا تسلط علينا من لا
يرحمنا (اللهم) اننا سألك
عزائم مغفرتك ونصيبات
أمرنا وموجبات رحمتك
والسلامة من كل آثم

أى و يتعقد أيضا التلوق أى لا لفرض فى الصورتين (ولولى أن يتعقد) أى يخبر جهن من احرامه
بمختلور (ان احرام بلاذن وكره) أى تحليلة (بعدة) أى بعد اذنه لا مرجوع عن وعده وفى رواية
عن أبى يوسف ان المولى اذا اذن لعبده فى الخ طيس له ان يتحلله لانه أسقط حق نفسه بالاذن
فصار كالمحرر فلا تملك الا بالاحسان ثم ليس على المولى هدى لتحليله بل على العبد اذا أعتق
وعليه أيضا ان يقتضى ما أحرم به (وان ارتكب) أى المملوك (بمختلور فى احرامه لمزجه جزاؤه)
أى فى الجملة (فان كان) جزاؤه (صوما) كلبسه معذوروا (فى الحال) أى يلزمه قبل عقبه (والأ)
بان كان الجزاء ماليا (فعدم العقق) يكاف بأداءه ولو لم يذمه الآن فذمته (ولو عتق فى الاحرام
لا يمكن فضته) أى فسخ احرامه وتعيد احرام آخر لفرض لان احرامه ملزم له فيجب عليه اتقائه
(بمخلاف الصبي اذا بلغ) أى فله يميزه فضته أى فسخ احرامه وتعيد به كالمسوق (فيضى) أى
المملوك (فيه) أى فى احرامه فلا (ولا يسقط به) أى بهذا الخ (الفرض) أى ولو فرض عليه
بعد عقته

والنقمة من كل بر والفوز
بالجنة والنجاة من النار
(اللهم) لا تدع لنا ذنبا
الا تغفره ولا هم الا فرجه
ولا ديننا الا قضيه ولا حاجة
من حوائج الدنيا والاخرة
الا تقضيها يا ارحم الراحمين
ربنا آتيناك الدنيا حسنة
وفى الاخرة حسنة وقنا
عذاب النار (اللهم) انا
نسألك من خير ما سألك
من تفيدك محمد صلى الله عليه
وسلم ونعوذ بك من شر
ما استعاذك منه نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم ونسألك
فيما قضيت من أمر أن
تجعل طاعتى لى رسدا وانت

فصل فى محرمات الاحرام هى أى مختلورات احرام أحد التمكن ومن وعائه المشتملة على
المكرهات والشرعية والشاملة للفاسد منها (الرق والفسوق والجدال) أى المذكورة فى
الآية حيث قال فى فرض فهن الخ فلارث ولا سوق ولا جدال قال فى هو الجاع عند
الجهور أى ذكره وأدوا به مطاقتا وهو الاصح لانه ابلغ فى افادة المبالغة أو بحضرة النساء
أو كل كلام غش وغرور وزور والفسوق المعاصي كلها وأخصت بحال الاحرام لانها أرفع حينئذ
ككليس الحر رجالة الصلاة وقبل هو السباب وأما الجدال فهو ان يجادل رفيق محقق بفضيه
بالمنازعة القبيصة بخلاف الجدال على وجه النظر فى أمر من الامور الدينية فانه لا بأس به وأما
الاحرام بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد فى كل حال
(والجاء) خص بالذكر اهتماما بحاله فانه مفيد للنفس فى بعض احوال احرامه (ودواعيه
كالقبلة والنس) وفى معناها النظر بشهوة الكلام بخسدة فى الاجنبية (والفاحضة
والمعانقة) كان الاولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لمساعد الجاع بالنسبة الى حلالة
من المراه والامة (وازالة الشعر) من الاطباع والمادة وغيرها (حلق وتلقا وتورا) أى استمالا
للتورة (واحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أى بنفسه (أو عتيقا) أى لمعه حتى يترب عليه الاثم والا
ففى وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بمكينة أو بغيره اكرها أو متسلما ونحوهما (وحلق
الراس) أى وحلق الحرم رأسه أو رأس غيره حلالاتا كان أو محررا ما لم يفرغ ناعن أداء نسكهما
وهو تخصص بعد تعميم وكذا الحكم فى قوله (وتقصيره والشارب والباط) والعانة والرقمة وموضع
الحاجم) وكذا موضع حجيم (وتص الحمة) وكذا تنفها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالاتا)
أى ولو كان غيره حلالاتا وهذا نص صريح على ما عرفتنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر البابت فى العين
(وقل الاظافر) الاولى وقلم الظفر (وليس الخطأ) أى على وجهه المعتاد (والقميص) خص بالذكر
لانه لا يجوز زلبه ولو عدم الازاوا فانه يمكنه ان يأتز به وفى البدائع وان لم يجد داء شق
قبضه وان يئس به يعنى ليكون أقرب الى السنة فى خصوص الهيئة فلا ينافى ما فى البحر لاجتياج
الى شق قبضه لانه لو ارتدى بالقميص من غير شق لا بأس به (والسراويل) أى الاعتد عدم
الازار على ما صرح به الرأى لكنه يبنى أن يجعل على سراويل غير قابل لان يشق ويؤثر به لثلا

بنافي قول الجمهور وان لم يجد الاثر يفتق ماحول السراويل ما خلا موضع التكة ويتر به ولو
لبسه كاهو لم يشقه عليه دم (والسماطة) بكسر السين والمراد به التي عن تقطبة الرأس بابس
المتداد الا من العمامة وغيرها قوله (والقنسوة) كالنقصيص (والبرقع) أي على الوجه
(والبرنس) بضم نين كالبرقع وهو قنسوة طويلة أو كثر ثوب رأسه منه داعة كانت أوجبة أو محظرا
على ما في القاموس فكان حقه أن يذكر بعد القنسوة (وزر الطيلسان) مثمنة الألام والزبرنج
الزاي أي بطله بالزور وعنده على عنقه محله فصل المكروهات كما ساقى فانه أن أراد لبسه فوق
رأسه فلا يحتاج إلى قيد زره (والقباء) الظاهر أنه عطف على الطيلسان فنه مافيه والاولى أن
يعطف على الخيط أي وليس له لكن إذا أدخل يده في كنهه والافان أدخل منكبه فيه بلا إدخال يده
فانه يكره وقال زفر عليه دم (وتعوه) أي من الجبهة والفروة والداد والعماء (وليس الخفين) أي إلا
أن لا يجد نعلين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجورين) أي وليس به سواء كانا نعلين أو غير
منعلين (وكل ما يرى الكعب الذي عند معقشر الك النعل) أي في الخفصل الذي في وسط
القدم لا الكعب المعتبر عند غسل الرجلين وكذا لبس الحرم القفازين لما نقل عز الدين بن
جساعة من أنه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الأتعة الأربعة وقال الفارسي ولبس الحرم
القفازين ولبسه محمول على جواز مع الكراهة في حق الرجل فان المرأة ليست ممنوعة عن
لبسهما وان كان الأولى لها أن لا لبسه ما قوله صلى الله عليه وسلم ولا لبس القفازين
جمعا بين اللذان لا كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على أن الرجل ممنوع عن تغطية يديه اللهم
الآن يقال هو ممنوع من لبس الخيط والله أعلم (وبابس ثوب مصبوغ بطيب) أي بوس أو عفران
أو عصفر أو غيرها مما يطيب به محظا كان أو غير محظط (الآن يكون غسلا) أي مغسولا كثيرا
بحيث أنه (لا ينفض) بتشديد الصاد المجهة أي لا يثقل أثر صفته لما روى عن محمد أنه لا يمدى أثر
الصنع إلى غيره أو لا يخرج منه رائحة الطيب وهو الأصح على ما في البصر الزاخر والبصر العميق
وقتاوى فاضيان والبذائع فالعبارة للرائحة لا اللون ولهذا كان الثوب مصبوغا يصبح لبس فيه
طيب كالغفر وتضعوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الغسل لأن فيه الزينة فقط والأحوام لا يمنعها وما
ما في المنقطات من قوله ولا يترين الحرم فمحمول على خلاف الأولى ونحوه التنزيه عنه (وتغطية
الرأس) أي كلفه أو بعضه لكنه في حق الرجل (والوجه) أي للرجل والمرأة وكذا قوله (والنطيب)
أي استعمال الطيب بعد الأحوام (والتدهين) أي تدهين نفسه والاولى أن يقول والتدهن
أو الدهن بالفتح والادهان أي استعمال الدهن مطبعا أو غير مطبوع في يده أو ما قوله في الكبير
في ثوبه أو يده فخص بالدهن المطيب على ما هو الظاهر (وأكل الطيب) أي وحده لكن عنده
خلافا لما ساقى في زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أي بطله بطرف يفرجه بخلاف شدة ودو
مسندل متلافى الفتح لا يجوز له أن يشده مسكنا في طرف زارعه وهو لا يشد العموم المستفاد من
اطلاق المصنف (وقتل صيد البر) أي دون البصر وكذا اصطيداه (وأخذه) أي اسما كما ابتدأه
والاعانة عليه (ودوام اسما كما في يده) أي انتهال (والإشارة إليه) أي حال حضوره (والذلالة)
أي حال غيبته (والاعانة عليه) أي نوع من أنواع الاعانة كاعانة صكين أو مناوله فرج وسوط
(وتغيره) أي لاخراجه عن محله من غير ضرورة داعة اليه (وكسر يضه وتغيره) وكسر
فواقه وجناحه وحليه) أي حلب لبنه (وشبهه) وكان حقه أن يذكره عقب قوله وكسر يضه

المستعان وعلبك التكالن
ولا حول ولا قوة الا بالله
الحلى العظيم
في فصل في ذكر ادعية
جليلة المقدور فيها
تأمر عظمي
وأيت أن اذكرها لك أيها
الحاج لتعوز قوام الادعية
والاذكار الواردة كثيرة
والانسان مائل بالطبع
ويجب الاحتراز عن الملال
من دعاء الله تعالى ومن ذكره
الكريم قد ورد لأجل الله
حتى غلوا فيه من على
الانسان السالك الى الله
تعالى ان يجترأ من الادعية
والذكر مما يكرهه المواقفة
عليه يحفظ من ذلك ما هو

لما عرفت الكبر عنه بقوله ونسبته أو المراد بالتي طبعه الشامل المبدو بسببه أي نوع من
أنواعه (وبعده وشراؤه أو كله) فيبعد أن قتله وطبعه أو كله كل واحد منها لا يخل فله (وقتل
القطعة ورماها) أي في الشمس وغيرها (ودفعها القبره) مطلقا (والامر يقتلهوا الإشارة إليها أن
قتلها المشار إليه) وقوله أن الإشارة منهى عنها وإن كان الجزاء لا يتربز إلا على مباشرة المشار إليه
قتله (والقائمه في الشمس) أي في غيره بضمه وتقطيعه (وغسله لحلا كها) أي لأجل موته
قيدله ولم يقبله (وخضب رأسه وحلته أو عضوا خر بالحنا وغسلها بالحنطى والوسمة وتلبس
شعره) أي شعر رأسه (بفتين) أي بشئ غليظ (غير مانع) هذا بيان لما وقع والافهم مستدرك لفظا
ومعنى حيث لا يتصور التلبس بالمائع ولو تصور رشح عنه أيضا (ولومن غير طيب) وأما إذا كان
تلبس طيب فهو حرمان قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصرى وحسن أن يلبس رأسه
قبيل الاحرام مشكلا لأنه لا يجوز استحباب التعطية الكثافة قبيل الاحرام بخلاف الطيب
أنه يسوق ولعله فاسه عليه وهو ليس بسيد ولا يظهر له فرق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاع
لأنه الصاق شعر الرأس بالمعصية ولا يشك في التبار ولا يصيبه شئ من الهوام وبها من
الشمس وهذا جازع عند الشافعى ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر
رضي الله عنهم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من لم يلبس طيبا
كونه ملبدا اللهم الآن يقال تلبسه كان لضرورة (وقطع شجر الحرم وقطعه ورعيه إلا الأذخر)
ذكره استطراد أتبعه المألف التي هي أن كانت حرمته لا تنطبق بحالة الاحرام على النصوصية ولعل
الوجه في ذكره ههنا أن تعرض الحرم لمصداق وشعوره أشد حرمه وأقبح معصية ولغنيته عن كل
رجليس فيه ارتكاب المحظورات والنجس المبرور كالشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من جف برفث
ولم يمسح رجب كيوم ولدت أمه وأخصيص بالرفث مع خنوه في عوم الفسق لكونه مقصدا
للجور لا يتوهم جواز الجمع مع الحلال فانه حرام بالأجاء (وقالب هذه المحظورات) أي
الذكورة في فصل المحرمات (تجب الجزاء ليعاشرها) أي ماعدا الفسق والجدال (وأما التي)
أي المحظورات بمعنى المنوعات التي لا جزاء فيها سوى الكراهة (استناعت قطع) فهي هذه
أي المذكورات الآية بعد قوله هذا

فان فصل في محرماتها إزالة التفتيح بفتين أي الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تنفرق
الشعر لحديث الحاج الشعث التقل ولقوله تعالى ثم لبسوا ثيابهم وظاهر الآية أن إزالة التفتيح
حال الاحرام حرام ويؤيد ما في الحط إزالة التفتيح حرام لكنه مقيد إذا كان الاعتسال بالماء
الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس والجمجمة والجسد) أي سائر البدن (بالسدر ونحوه)
كالاشنان والدلوك والصابون (ومشط رأسه) لا خصال قطع شعره به ولا يفتن من التزين وإزالة
الشعث فكان الأولى أن يقول ومشط شعره ليشغل لحيته أيضا (وحكه) أي حك شعر رأسه
وكذا لحيته وسائر جسده حك شديدا ليمسح من التمرض لقطع الشعر وازالته وتفتحه وأما قوله
(إن أفضى إلى قتل الهوام وإزالة الشعر) فتبر ظاهر لانه حينئذ يصعد من المحرمات لأن
المكر وهات (وعند الطيبين على عتق) فلا تطيبس من غير عقد فلا بأس به (والقاء القيوم المباء
ونحوها) كالجيفة والغرور والقياد (على منكم من غير إدخال يده في كبة) والظاهر أن إدخال
أحدهما كذلك (وعند الأزار والذلة) أي ربط طرف أحدهما بطرف الآخر (وان يفتحه) أي

أوفق لحا وأرق قلبه
وأخف على لسانه فالقليل
مع المداومة أفضل وأشد
تأثيرا في القلب من الكثير
المنقطع ومثال القليل
الدائم مثال قطرات الماء
فإنها إذا دام تقاطرها على
الحجر الصلد أحدث فيه
حفر بخلاف الماء الكثير
إذا أنصب دفعه أو دفعت
منفرة فتساعد الأوقات
لمظهره أو قد ورد
لكل واحدة من هذه
الكلمات الشتر تأثيرات
عظيمة فاختار أن تكرر كل
واحدة منها أو بعضها أصح
كل يوم ثلاث مرات وهو
أفضل أو أكثرها وهو
سبعون أو أوسطها وهو

كل واحد منهما (إختلال) كسواراة (وشدها يجعل ونحوه) من رياطه ونطقه (وليس الثوب
 المجتر) أي الذي ينزعه بعد الاحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس ان يلبس الثوب المجتر
 لانه غير مستعمل بجز من الطبيب وانما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون طيبا بمن قدم مع
 الطعنين وأغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد عليه قوله ان المنع للطبيب والرائحة لاللون
 انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطبيب لعدم اختلاف فهموا لا في قصد الرائحة بالفعل
 كالشم وانما الكلام في الرائحة التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد كالعود مع العطار
 ونحوه ممن لا يكون له ربح فاق منه ما ذكره بل لا خلاف قفاس عليه لبس الثوب المجتر فان حضوره لم يقع
 بفعله وشبهه لم يحصل بقصد مع انه قال في المحيط على ما نقله عنه الفارسي اذا شم الطبيب لا يكره
 وكذا لو أجاز رأي يوجب طبيب يتبقى رائحته بعد الاحرام بقوله (وشم الطبيب) اما مختلف فيه واما
 محمول على قصد وكذا ما ذكره في البحر الآخر ويكرهه شم الزبحان والطبيب والسفرجل
 والارج وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم ان يرى الطبيب
 ولو من بعد (ومعه) أي ليس الطبيب (ان لم يلق) أي شيء من جملة اليدين فانه حينئذ يفرغ من
 استعماله بخلاف ما اذا تعلق به ربحه وعقبه فوجهه فانه لا ينزعه (وشم الزبحان) أي للمهود
 (والنمار الطبية وكل نبات له رائحة طيبة والجلوس في دكان عطار) وكذا معه (الاستحمام
 الرائحة) هذه النية (والترين) لما قد مضى (وتعصب شيء من جسده) قال ابن الهمام
 ويكره تعصب رأسه ولو عصب غير الرأس من بدنه يكره أيضا ان كان بلا علة انتهى وهو
 بعيد ان تعصب أجزاء الرأس محسوسه مطلقا موجب (للجزء) بعد أن أو يفسد غير ذلك لأن
 صاحب العذر غير آثم فالصواب ان يذكر تعصب الرأس والوجه في المحلورات وتعصب غيرها
 في المكروهات (والدخول تحت أستر الكعبة) أي مع شراقتها (ان أصاب رأسه أو وجهه) ولو
 بضمها (وتقطيعه) أي أذنه (أي ما بين لحية أو أعراسه) يشق الزأى طرف وجهه (ثوب)
 متعلق بالقطعة وقيد لها احترازا من تعطينها باليد (أو كل طعام) أي غير مطبوخ (ووجد منه
 رائحة الطبيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا اذا كان المخلوط غير مطبوخ ولم يوجد منه
 الريح فانه حينئذ يفتقر لمس تلك فلا شيء عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وأما عندهما فلا شيء عليه بأكل الزعفران فانه يستعمل في الاطعمة فأنصحبها ولا ي
 حنية لتعطين حقيقة ولا تسقط هذه الحقيقة للضرورة التسمية للطعام بان كان في طعام
 مسنه النار لم يغمه كذا في الثمن (وكب وجهه على وساده) فانه بمنزلة تعطين وجهه فيكره
 بخلاف خذبه أي وضعهما وكذا وضع رأسه عليها فانه وان كان يلزم منه قطعة بعض وجهه أو
 رأسه الا أنه رفع تكليفه لدفع الحرج فانه الهيئة المعتادة في النوم بل الكيفية المستحبة فيه
 بخلاف كب الوجه فلها الرقعة الغير المتعارفة بل الكيفية المبغوضة عند ارباب المروءة
 فهو فصل في مجاباته (التسفل) أي الاغتسال بالماء القراح وماء الصابون والاضنان ويكره
 بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا ينزل الوسخ بأي ماء كان بل بقصد الطهارة وأدفع الغبار
 والحاروة (والغسل في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الإجماع
 انه لا ينزعه التعطين بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرهما وكذا الغسل بالماء الحار
 (وغسل الثوب) أي قطهارة أو النظافة لا قصد قتل القمل والزيئة (وليس انطام) أي لانه سنة

من ممرات وهو الوسط
 فاختاره له كذا توفيق على
 مواظبتها أو مواظبة
 بعض ان يكون من سعده
 الدنيا والآخرة ان شاء
 الله تعالى (الاولى) لا اله
 الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد يحيي
 ويميت وهو حي لا يموت
 بيده الخبر وهو على كل
 شيء قدير (الثانية)
 سبحانه الله والحمد لله ولا اله
 الا الله والله أكبر ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم (الثالثة) سبح
 قدوس رب الملائكة
 والروح (الرابعة) سبحان
 الله بجمعه

لمن احتاج اليه والافلاولى تركه مطلقا (وتقلد السيف) أى وضوه (والقتال) أى مقاتلة عدوه
 بدأ ودفع على وجهه وجوز شرا (وشذا الهيمان) بكسر فسكون أى ربطه فى وسطه سواء كان فيه
 نطقه أو نطقه غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أى وشدها وفى رواية عن أبى يوسف كراهتها
 اذا شدها بيا بسم وفى أخرى عنه بكرة اذا كان لها الزمزم وهو حقة لها السان يكون فى رأس
 المنطقة بشدها وعنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تميم بعد تخصيص السيف فذكر
 أحدهما ٣ مفع عن الاسترخ (والاستقلال) أى قصد الاتقاع الى الظل (بيت) أى من
 داخل أو خارج (ومجل ومجارية) بفتح الميم وتشديد التحتية أى حفرة وفى الكبير هي مركب
 صغير كهد الصبي أو ترسب منه (وفسطاط) بضم الفاء أى خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما لم يصل
 رأسه إليها أو فيه تقيب يدأريده مطلق الخيمة (وقوب) أى مرفوع على عود أو يده أو يده غيره
 بحيث لا يسر رأسه (وغيرها) أى غيرها المذكورات كظل الجدار والجبل والجل وأهالها
 (والاكتحال على الطيب فيه) أى حملها سنة وتقوى للباصرة لا قصد الزينة (والنظر فى المرأة)
 أى للاطلاع على الهيئة (والسواك) أى استعمال المسواك (وترع الضرس) أى قلعه مطلقا
 (والنظر المكسور) أى قلعه (والقصد) أى الاقتصاد (والجمامة) أى الاحتجام (بلازاة الشعر)
 أى فى موضعها (وتلع الشعر الناتج فى العين) وكذا قطع العرق والاختنان وانقاع الدم
 والقرح (وجبر المكسور) أى اصلاح المكسور (وتصميم بقرقة) وكذا نطقته اذ لم يكن
 رأسه ووجهه (وليس تلز) وهو فوج من الثياب كالقطي (والبز) أى سائر أنواع البر
 (والثوب الحرى والمرى والقصب) بفتحين أصناف من الثياب وهذا كله اذ لم يكن مخيطا
 ولا حرر أو لا ملا طيب (والبرد الملو) كالمدنى) أصناف من الثياب بخلاف البر بسم كقوله
 الفارسى (والتوشع بالقميص) بأن يأزر به ويحمل باقيه فى جانيه أو فى أحدهما أو ما يفضله
 بعض الجاهل من اتراح كم واحد فقير مفيد اذ يصدق عليه أنه لا لبس القميص على وجه الخطأ
 (والارتداه) أى بالقميص (والتراربه) أى بالقميص على طريق الانفراد أو الاجتماع
 (والبسراويل) أى الاتزار بها (والتمزج بالعمامة) أى الاتزار بها من غير عقدها فله حيث
 لا يطلق عليه أنه لبس العمامة اذ انتهى عنه هو القبس المعتاد (وغرز طرفى برده فى أزاره) بل
 يستحب هذا عند رادته صلاته للتميز عن الأسباب (والقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كساء
 معروف (والغزوة) وكذا العباء (عليه) أى على نفسه (بلا ادخال منكبيه) ونفسه عن هذه فى
 باب المكروهات فبنا فقصه ذكره فى المباحات فالصواب أن يقول والقاء القباء وضوءه على نفسه
 وهو مضطجع اذا كان لا يعتد بالاداء كاذكر فى الكبير اللهم الا ان يقال مراده ههنا القاء
 القباء ليسه مقبلا وبمعكوسا لكن صرح فى باب المباحات من المنسك الصغير بلفظ والقاء القباء
 على منكبيه بلا ادخال يديه فى كفيه ووضع خذقه (على وسادة) أى بلا خلاف لما
 تقدم (ووضع يده أو يده غيره على رأسه أو آفته) أى بالاتفاق لانه لا يسمى لا بسا للراش ولا مغطيا
 للأنف (وليس المداس) بكسر الميم وهو ما داس به الارض من النعل المتعارف عند العرب
 (والجميع) بفتح الجيم من عرب المداس على ما فى القاموس (والمكعب) وهو الكوش الهندى
 الذى لا ينطى كعب الاحرام (والشمسك) وهو السر موزة البغدادية التى لا تنطى الكعب
 (والمصدلة) بصيغة المجهول فى البدائع رخص مشايخنا المتأخرون فى لبس المصدلة قياسا على

٣ قوله ممن عن الآخر
 الصواب أن الخالص القديم
 لا يبنى عن العام المؤخر
 وقوله وانقاع الضرس
 وفقه اه

سبحان الله العظيم ويحمده
 (الخالصة) استغفر الله
 العظيم الذى لا اله الا هو
 الحى القيوم وأساله
 التوبة والغفرة وأساله
 العفو والعافية (السابعة)
 (اللهم) لا مانع لما أعطيت
 ولا معطى لما منعت ولا
 راد لما قضيت ولا ينفع ذا
 الجذم منك الخ (السابعة)
 لا اله الا الله الملك الحق
 المبين (الثامنة) بسم الله
 الذى لا يضر مع اعفائه
 فى الارض ولا فى السماء
 وهو الصميع العليم (الثامنة)
 (اللهم) صل وسلم وبارك
 أفضل صلاتك وسلامك
 وبركك على سيدنا

انحط المخلوع لانه في معناه انتهى وهذا كله مع وجود التملين وقدرته عليهما الانهما أفضل
 لكبرهما على هيئة السنة والخروج عن خلاف بعض الائمة (ونقطه البعية مادون الذن) لانه
 ليس من الوجه وهو بدل بعض منها (واذنيه) لانهما عضوان مستقلان ولو عدا من الرأس في
 حكم المسح عندنا لوعدا من الوجه عند بعض السلف (وفضاه) لانه عضو على حدة بلا خلاف ففي
 القاموس التقاووا العنق ويذركرو قديدا (وفاه) وهذا لا يصح مبنى ومعنى أما المبنى فلكونه
 مجرورا بالاضافة حتى العبارة ان يقول فيها وفاهه وأما المعنى فلانه جزء من أجزاء وجهه فليس ذلك
 مما حله بل كره له كتغطية ذنقه وانفقه ثم قوله (ويديه) نظاها به بعيد جواز ليس القفازين
 وفيه بحث سبق وتقدم انهما عند الأربعة فيصمل على تغطية يديه بتعديل وضوءه (وسائر يديه
 سوى الرأس والوجه) أى كلها أو بعضها (والجل على رأسه اجانة) بكسر هـ زنة وتشديد جيم أى
 مر كذا أو طشتا (أو عدلا) بكسر العين أى نصف جل يعدل مثله (أو جوالقا) الظاهر أنه غير
 منصرف لانه جمع على ما في القاموس لوعاء معروفا بالظاهر أنه مبرمج لحوال وزيد فيه القاف
 حال التعريب (أو طبقا) أى ههنا أو ههنا (وتخوذلك) كندرو لوح وباب (بمختلف جل
 الثياب) أى على رأسه ولو كانت في بجمعة (وأكل ما اصطاده) أى بغير أمره (حلال) أى في
 الحلال من غير ان يشاركه فيه محرم بوجه من وجوه الاعانة عليه وديعه غير محرم في غير الحرم
 (وأكل طعام فيه طيب ان مسته النار) وكذا ان لم يمسسه كاسبق (أو قنير) نقي الخبث وله أكل
 طعام فيه طيب مما مسته النار وغيره وأما أكل طيب غير النار ولم يخلط بطعام أو خلط وطبخ
 ولم يقيره النار فيكره أكله ان وجد منه الشبهة ولا يجب عليه شئ (والسمن) أى بوله استعمال السمن
 بالأكل أو الشرب (والزيت) أى دهن الزيتون (والشبرج) أى دهن السمسم والمراد بها
 انخال الصان من الطيب المستفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب فيه والشحم) أى دهنه وكذا
 الآية والمراد أكل هذه الأشياء ويحفل الأذهان بها يضاف في انخراقة الاكل لو غسل رأسه
 ولحمته بالصابون أو الغرض أو أذهى زيت أو شحم لا بأس به لكن قال المصنف في الكبير قوله
 بزيت مخالف لما في غيره من ان استعماله لا يجوز الا في جراحة قلت ولعل كلام غيره من
 الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا منافاة ولا مخالفة ولذا أطلق في قوله (ودهن
 جرح) بفتح الدال وضم الجيم وقضاه (أو شقاق) بضم أوله (وقطع شبر الجمل وحشيشه رطبا
 وباسا) أفاد كره عدم القياس للجل على الحرم (وانشاد الشعر) الذى لا ثم فيه فان انشاد الشعر
 التبعج وانشاده مذموم مطلقا وفي حال الاحرام أكسب حرمة الآية لا يجب فيه شئ الا التوبة
 (وانتروج والترويح) أى اسالته ونياجته فلا شافى حيث يحرمهما على قضاء الاحرام ولو قيل
 سبي الخ (ودمج الاابل والبقر والغنم والدجاج) اجاها وهو بالثلاث والفتح أخف وأشهر (والبط
 الاهلي) بخلاف الوحش فانه صيد (وقتل الهوام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض
 والبرغوث ومن غريب ما وقع أسأل عراقي بعض أهل العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال
 سبحانه الله تعالى أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيغير حق وتخرجون عن قتل الذباب هذا
 من أعجب الهباب (وحك رأسه برفق) أى يسطون أنامله لئلا ينقطع شعره وكذا حكم لحينه
 (وجسده) أى وحسك سائر يديه برفق ان خاف سقوط شئ من شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك
 الشديد ولو أدى وهذا معنى قوله (ولو بشدة أو خروج دهن الجلوس في دكان عطار) وكذا مع
 من له رائحة فائحة (لا لاستمام رائحة) أى لا قصد أن يشم رائحته أو يعبق به من فائحه وزاد

عند آله وصحبه أجمعين
 والانبيا والمرسلين والملائكة
 والمقربين وسائر عبادك
 الصالحين (العائرة) أعوذ
 بالله السميع العليم من
 الشيطان الرجيم أعوذ
 بك من هزات الشياطين
 وأعوذ بك من أن يضرروني
 وهذه العشرة فكلت اذا
 كروك واحدة عشر مرات
 حصل له ثواب مائة سنة
 وذلك أفضل من ان يكرر
 ذكر واحد مائة مرة لانه
 لكل واحدة من هذه
 الكلمات فضل عظيم
 مستقل عن غيره والقلب
 بكل واحدة تنبها لئلا

في الكبير وضرب خادمه أي إذا استحقه لضرب المدينق عبده الذي أضل الناقة التي كان عليها زاملته بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمنعه ويؤخذ منه ما اشتهر أن من تمام الخضر الجبال على إضافة المصدر إلى مفعوله وإن جعله بعضهم على أن من أضاعه إلى فاعله فيقيد كمال فجعله في سبيله (وإذا تم إصراره) أي بشرائطه وكل باجتناب محظوراته ومكرهاته (دخول مكة) أي بآدابها (وقبل ما يأتي في بابها هذا) وفيه إشارة لطيفة إلى أن التقدير هذا

باب دخول مكة

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفاً وكرماً) أي كرامة (وتعظيماً) أي مهابة (وصفة آدابه الأضلال) أي اللازمة أن يفعلها حينئذ (إذا وصل الحرم أول الحرم) المحترم وهو مبين من كل جانب ينوع من العلامة بين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل إلى العليين فهو مومهم أنه مختص بمن رجع من عرفات وليس كذلك كأي دل عليه بقية كلامه (أي) (ف) (عليه بالسكينة) أي الطمأنينة في الباطن (والوظار) أي الزانة المتأففة للتحفة في الظاهر (والدعاء) أي وعلازمة الدعوات (فضاء الأوطار) أي لاجل قضاء الحاجات الدينية والدنيوية (والأكتار من الاستغفار) الأولى بالأكثر (لحط الأوزار) أي لوضع أقالم الآثام ويحذف ما سبق له من الذنوب في الأيام (والأفضل) أي أن قدر (أن يدخله) أي الحرم (حافياً) لقوله تعالى فاخلع نعليك إنك بالوادئ المقدس طوى (راجلاً) أي ماشياً لتوجهه سبحانه يأوئرك رجالاً أي مشاة وقدمهم على أن يكبان بقوله وعلى كل ضامر أي يصير ضعيف لطول الطريق بأن من كل فج عميق أي قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يمشون بالحرم مشاة حتى عقلاً أو أضعفهم يمشون حتى قد خولوه صلى الله عليه وسلم يختلف ماذا كر لدفع الخرج عن الأمة المحرومة لكونه نبي الرحمة وفيه إيماء إلى ما له من العظمة الزائدة على كل من له مهبة المرتبة (حارساً) أي كشف الرأس وفيه أنه أي الحرم لا يكون المكشوف الرأس ولعله أراد أن المفذور أيضاً يكشفه ولو ساعة إن لم يكن فيه مضرة ليفيد نوع مذكلة في حضرة العزة كما أشار إليه بقوله (كمصون) أي مذهب محبوس أو عيوداً مأخوذ (بمرض على الملك الشفار) فإن السلطنة تقتضي العزة الموجبة لتعريفه المذلة المتقضية للرحمة والمغفرة ويقول اللهم إن هذا حرمك وحرم رسولك فخرم لحمي ودنيت عظمي على النار اللهم آمين من عذابك يوم تبعث عبادك (ثم يلي) أي يستقر على تليينه (ويبقى على الله تعالى) أي التوسيع والتعميد والتقدس والتعبد (ويصلي على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم) لأنه الهادي إلى صراط الحميد (ويدعو) لنفسه أيضاً ولوالديه ومشائخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (إلى أن يصل بذي طوى) بضم الطاء متوناً وغير متون وقد قرئ بها في القرآن وفي القاموس مثله الطاء وينون موضع قريب مكة من طريق المعرفة يعني التمتع وقال ابن جماعة إن ذالطوى ما بين التنية التي بعد الهام إلى الوادي المعروف بالزاهر وبين التنية التي بعده ومنها إلى الأبطح والمقابر وقيل غير ذلك فإن تسير المكان التمتع فيه والألف معاذيه (فمنسل) أي من ماله منزه أو غيره (به) أي فيه (إن دخل) مكة (من طريقه) لأنه فيما بين الحرمين (والأخيت تسير) أي محاقبه أو

إذا لاحظ إذا كرمناه
وللنفس في الانتقال من
كله إلى كلمة نوع من راحة
واسترواح ملاحظة معانيها
المتجدة فليوجه إلى ذلك
توجيهها تماماً من غير أن
يجريها على لسانه من غير
ملاحظة معانيها فإن
المعاني لا تلتصق بالأرواح
للأجساد وبدون ملاحظة
المعنى يكون كالجسد الميت
فلا يكون نافعاً بفضل فكره
ساعة الصلاة وقراءة
الأوراد من الشواغل فانه
في ذلك الحال يتناحى به
وهل يليق أن يتناحى به
سلطان سلاطين الدنيا
وهو ذاهل عما يلتفت به

ما بعده أو فأى موضع من قريب مكة أن يدخل من غير طريقه كن طريق العراق مثلا
 فيقتل من يرمي بموتة يطعمها مكة الذي يحذر جبل حراء (وهو) أى هذا الفحل (مستحب) أى
 للطهارة أو النظافة على قصد الدخول (حتى للخاص والنفسه ولا بأس بدخوله) أى الحرم
 والصواب بدخولها أى مكة (ليلا ونهارا) أى لكن بدخولها نهارا (أفضل) أو التقدير لا بأس
 بالدخول ليلا ونهارا وهو أعنى النهار أفضل وهذا قول النضى وأصح من الشافعية وفي فتاوى
 قاضيان المستحب أن يدخلها نهارا لما كان ابن عمر رضى الله عنهما لا يقدم مكة إلا نهارا
 طوى حتى يصبح ويقبل ثم يدخل مكة نهارا ويذكر من النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه
 الشيطان واللفظ لمسلم والجمهور على أنه يجوز له أن يدخل ليلا ونهارا معنى شام من غير كراهة بل
 على السواء قال بعض الناس بكره دخوله ليلا وله كراهة تنزيه للمخافة على أسماهم من
 الحرامية (ويستحب) أى عند الأربعة (أن يدخل) أى مكة (من ثنية كداء) بفتح الكاف
 ممدود على ما صححه صاحب القاموس وهى الثنية المليلى على درب المعلى (من أعلى مكة) وهو
 الجحون لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح فتاؤلا بالاستسلام ولا إبراهيم عليه
 السلام دعافه بأن يجعل أقدسه من الناس ثم سوى إليهم ولا ن باب البيت مثل الوجه والوجه في
 أمائل الناس أن قصد المهر من وجوههم لا من ظهورهم (قيل) قائلة الطرابلسي (وأن لم
 تكن) أى الثنية العليا (في طريقه) بأن جامع ثلاث جهات اليمن والعراق (ينبغي أن يبرج) أى
 يميل من طريقه (إليها) أى إلى تلك الثنية ليدرك الثنية على متابعة السنة السنية (في الحج
 والعمرة) أى يلفرق بينهما وهو ظاهر بالنسبة إلى الأقامة من طريق المدينة النبوية ولا
 هذا عقر صلى الله عليه وسلم من الجمرات فلو لم يروا أحد أنه دخل من تلك الثنية وهذا كله إذا لم يكن
 ضيق وزمة فإن كان فلا بأس أن يدخلها من أى موضع شاء خصوصاً في هذا الزمان الذى ارتفع
 فيه الزحمة من غالب أفراد الإنسان عند حصول ضيق المكان (وقيل في العمرة يدخل من أسفل
 مكة) ولعل هذا القيل خص من خرج من مكة على قصد أحوام العمرة من التمتع والأفوه
 معارض بما ثبت في السنة (وإذا رأى مكة) أى بلدتها (دعا) أى يقوله اللهم اجعل لى بها قرارا
 وارزقنى فيها رزقا حاللا وكذا إذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المعنى لأن بالمدى وكان
 يبدو البيت منه فهناك يقف ويدعو على شام من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره بنا آتافي
 الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ومقاعذ النار اللهم أنى أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد
 صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (و يكون
 في دخوله مليا) أى تارة (دائما) أى أخرى (إلى أن يصل باب السلام) وأغريه من الأبواب الكرام
 والاول أفضل (في باب المسجد) أى بدخوله تعظيم البيت الله وتفضيلا لعبادته الآن يكون له عز
 بأن يخشى على أهله وماله الفتنة والضياح ولهذا قال تيمم الجوزي شرح القدرى (بعد خط
 أفضاله) أى في موضع حصين ليكون قلبه قارعا (وقبله) أى قبل خطه (أفضل) أى دخوله في
 المسجد (أن يتسروا) كأنوا جماعة اشتغل بعضهم بخط الأفعال) أى يحفظها بعد خطها وبعضهم
 باداء الأفعال ولا يؤخروه) أى دخول المسجد والطواف (لتفريق شرب وضوءه) أى من استناب
 منزل وأكل وشرب (اللاذرون كانت امرأه لا تبرز لرجال) أى سواء جميلة أو غيرها
 (يستحب لها أن تؤخر الطواف إلى الليل) لأنه أستر لها

حال خطابه مع أن السلطان
 لا يطلع على سريرة هذا
 الذى يتجلبه فكيف
 يتجلبه المالكين المطلاع
 على السرير وما تخفى
 الصدور يتجلب هو غافل
 عن مناه تعالى الله عن
 ذلك علوا كبيرا فإن هداه
 الله تعالى ووقفه لذلك
 وأطلب على ذلك كل يوم
 وأحسن الأوقات لذلك
 بعد صلاة الصبح وعلى الله
 تعالى القبول (ويقرأ)
 بضامن الآيات والسور
 القرآن مجلدة ورجع
 الأكابر بفضلها وهى سورة
 الفاتحة مرة وسورة
 الاخلاص ثلاثا

فوفصل يستحب في أي باتفاق الاربعة (أن يدخل المصعد من باب السلام) أي لو دخل من
أسفل مكة (مقتدما رجله اليمنى) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقا (داعيا مصليا
على النبي صلى الله عليه وسلم) أي يقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم
من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي وافتح
لي أبواب رحمتك ويناسب المقام أن يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك
يرجع السلام حينئذ بنا السلام وأدخلناه دار السلام تباركت وتعالى هذا الجليل والاكرام
(خافيا الآن يستغفر) كافي الاختصار وإذا في كثر العباد وقبل صنته (وإذا رأى البيت) أي
الكعبة المعظمة (هال وكبرئنا) قبله أو لا خير منما (وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
ودعنا أحب) وقد روى الطبراني أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا نظر إلى البيت قال اللهم
زدني من هذا أكثر عاوتة لم تكن عاوتة براومة هابة (ومن أهم الأدعية طلب الجنة بلا حساب)
وهو مستأنز لمحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع يديه عند رؤية البيت) أي
ولو حال عاتقه لعدم ذكره في المشاهير من كتب الاحكام كالقدوري والهداية والكافي والبدائع
بل قال السروحي المذهب تركه ويصريح صاحب الباب وكلام الطحاوي في شرح معاني
الآثار صريح أنه يكره الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وتقل عن جابر رضي الله تعالى
عنه أن ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كما ذكره الكرماني وسماه البصري مصغيا
وكانما اعتقد على مطلق آداب الدعاء ولكن السنة متبعة في الأحوال المختلفة أما ترى أنه صلى
الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه حينئذ وأما ما يفعله بعض العوام من رفع اليدين
في الطواف فتدبر جماعة من الأئمة الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه ولا معرفة بما
جوز به ابن جرير المكي وقد بلغني أن الصلابة البرهمطوش كان يرفع يديه في الدعاء حال
الطواف (ثم توجه نحو الركن الأسود ولا يشغل بقية المصعد) لأن ناحية هذا المصعد
الشريف والطواف على عليه الطواف أو أراد بخلاف لم يرد وأراد أن يجلس فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين بقية المصعد الآن يكون الوقت مكروها للصلاة (ولا بشئ آخر) أي من
السنن الزائدة كصلاة الغصن والاشراق والتسبيح (الآن يكون عليه فاتحة) من الفروض
أي وهو صاحب ترتيب (أو) كان (بخاف فوت المكتوبة) أي نفسها (أو الوتر) أي فوته
(أو سغراتية) أي من السنن المؤكدة القبلية أو البعيدة (أو فوت الجملة) أي في المكتوبة
وكذا جماعة الجنازة (فيقدم كل ذلك على الطواف) أي طواف الصفة وغيرها

فوفصل في صفة الشروع في الطواف إذا أراد الشروع فيه في أي في طواف بعده مسمى فاته
حينئذ يسكن الاضطباع والزم له (ينبغي أن يضطبع قبله) أي قبل شروعه فيه (خليل) وليس
كما يتوجه العوام من أن الاضطباع سنة جميع أحوال الاحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله في
الطواف على ما صرح به الطبراني وغيره لكن قال ولو اضطبع قبل شروعه في الطواف بقليل
فلا بأس به وهذا يقتضي أفضلية العبة وما ذكره في الأصل مطابق لما قاله ابن المهام فيفيد
أفضلية القبلة فيمنه ما تبين في الجملة فتدبر في الكبير ولا تنافي بين القولين لا لا يخفى غير ظاهر
كالإيجتناف هذا واعلم أن الاضطباع سنة في جميع أسواط الطواف كاصرح به ابن الصمام فإذا
فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى إذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا يكره لكف منكبيه

والصوفيين ثلاثا وآية
السكري وقرأ آمن
الرسول بعنازل إليه من
ربه والمؤمنون كل آمن
بالله وعلائقه وكتبه
ورسوله لا تفرق بين أحد
من رسوله وقالوا سمعنا
وأطعنا غفرانك ربنا
واليك المير لا يكف الله
نفسا أو سعة الهام ما كسبت
وعلمها ما اكتسبت ربنا
لا تأخذا أن ننسأ أو
أخطأنا ربنا ولا تحمل
علينا صرا كما حملته على
الذين من قبلنا ربنا ولا
تحميلنا ما لا طاقة لنا به
واعف عنا واغفر لنا
وارحمت أنت مولانا فانصرنا

و بآي الكلام على أنه لا اضطباع في السبي (وهو) أي الاضطباع المسنون (أن يجعل وسط رداءه تحت ابطه الايمن وبقي طرفه) أو طرفه (على كتفه الايسر ويكون المسكب الايمن مكدس شوقاً) أي على هيئة أرباب الشصاعة اظهار العباد في ميدان العباد (وهو) أي الاضطباع (مستقي في كل طواف بدهسي) كل طواف القدوم والعمره وطواف الزيارة على تقدير تأخير السبي وبفرض أنه لم يكن لا بسافلا ثانياً في ما قال في البصر من أنه لا يس في طواف الزيارة لانه قد شغل من لزمه وليس الخيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من ليس الخيط لعذر هل يس في حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية ان الاضطباع انما يس لمن لم يلبس الخيط أما من لبسه من الرجال فيستعذر في حقه الاثنيان بالسنة أي على وجه الكمال فلان في ما ذكره بعضهم من انه قد يقال بشرع جعل وسط رداءه تحت منكبيه الايمن وطرفه على الايسر وان كان المنكب مستوراً بالخيط لعذر قال في حقه المناسك وهذا لا يعمدل فيه من التشبه بالاضطباع عند الفرع من الاضطباع وان كان غير مخاطب فيما يظهر قلت الاظهر فيه ان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بقوم فهو منهم (ثم بقية مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود عماري الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عيونه ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فتوى الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أي الخروج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع يده قال الترمذي وهو الاكمل والافضل عند الكل لان الخروج عن خلاف مستحب الاجماع (والنية فرض) أي بأصلها وعندنا هذه الهيئة مستحبة والافضل استقبال الحجر مطلقاً ونوى الطواف كني عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلنا السنة أو واجب أو فريضة أو شرطاً وهذا الاستقبال في ابتداء الطواف سنة عندنا ولا واجب كافي شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف في الكبير ثم عني مستقبل الحجر ما رواه الى جهة عيونه حتى يجاوزا الحجر فاذا جاوزا انقل وجعل يساره الى البيت ويمينه الى خارج البيت فهذه كيفية مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة الأئمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون دخلي في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير اليه كلام المصنف في الكبير (ثم عني ما رواه الى جهة الايمن من الطائف (حتى يصادى الحجر) أي يقابله (فيقف بجباله) أي يقابله ويتوعدونه غير مؤذ (ويستقبله) أي بوجهه وفيه خلاف المالكية ووافهم الامامية (ويدهل ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو) أي يقول بسم الله والله أكبر وفيه الحد والحدو والافه السلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم اعنناك فقم يقابلك بك وفاء بهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مار (ورفع يديه عند التكبير) أي مقابل الحجر (حداً منكميه أو أدنيه) أي كأي الصلوة وهو الاصح (مستقبلاً باطن كفيه الحجر) حال من ضمير رفع (ولا يرفع يديه معند النية) أي اذا لم يكن له مع التكبير معية (فاه) أي رفعه معند النية الواضحة قبل محاذاة الحجر (بدعة) مكرهة عند الاربعة ولا يترك ما يفعله المعلومون للطواف من الجهل (ثم يستلم الحجر) أي يلمسه امام القبلة أو باليد على ما في القاموس (وصفة الاستسلام) أي المسنون على وجه الكمال (ان يضع كفيه على الحجر) أي لا كفواً واحداً على هيئة المتكبرين فان الحجر الاسود دين الله في أرضه يصافحهم عباداه (ويضع يمين كفيه) أي تشبهاً باله المعبد المسنونة (ويضله من غير صوت) أي يسمع (ان

على القوم الكافرين شهد
الله أنه لا اله الا هو
والملك والاولم فاتنا
بالقسط لا اله الا هو العزيز
الحكيم قل اللهم مالك
الملك توفى الملك من تشاء
وتسترع الملك من تشاء
وتهزمن تشاء وتذل من
تشاء بيدك الخير انك على
كل شيء قدير لقد جاءكم
رسول من أنفسكم عزيز
عليه ما عنتم حريص عليكم
بالمؤمنين رؤوف رحيم فان
نولوا فقل حسبي الله لا اله
الا هو عليه توكلت وهو
رب العرش العظيم لقد
صدق الله رسوله الرزيا

تيسر) أي كل من الوضع والتقبل (والإصحاح) أي عس وليس الحجر (بالكف) أي الأولى أي
 بباطنه موضع الوضع (ويقبله) أي كفه بدل التقبل (ويستقب أن يستجده عليه) أي يضع
 وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويكره) أي السجود (مع التقبل) أي مع تحفته قبله
 (ثلاثاً) قبلها وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكفر بسجدوا كذلك نقل السجود
 عن أصحابنا العزيزين جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الأولى أن لا يسجد عند المذموم الرواية
 في المشاهر (وإن لم يتيسر ذلك) أي جميع ما ذكر من الوضع والتقبل والسجود المسح بالكف
 (أمس الحجر شياً) أي من عصاً ونحوها (وقبل ذلك الشيء أن أمكه) أي الأساس أو التقبل
 (والا) أي إن لم يمكنه الأساس أيضاً للزجة وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخاً بالطيب وهو
 محرم (يقف بجماله) أي بجذاه الزرك (مستقبلاً) وأما يديه مشرباً به كما هو واضح يديه عليه
 يجوز بالاضافة بالتزوين (مبجلاً مكبراً مهلاً حامداً مصلياً) أيا رقبته كفيه بيد الاشارة صرح
 به أي بالتقبل بعد الاشارة (المداوي) أي أشرار القديري وهو المسمى بالسراج الوهاج
 وكذا ذكره في كتاب غيره وهو موافق لمذهب الشافعي وبديل عليه حديث الحسن أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يستلم بحجر معه وقبل الحنن واغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره أنه
 لا بأس به ولكنه ليس مسنوناً استدلل برواية البخاري واستدل الحجر كل امر به ان استطاع من غير
 ايذاء انتهى ووجهه رحمه الله لا يخفى ادلالاً لا يفتيه على المدعي مع ان من قواعدهم ان المطلق محمول
 على المقيد والقام بعض الدليل مع كونه القياس يقتضي ذلك أيضاً لان الاشارة بغيره وضع
 الكف فيفترق التقبل في البذل على وفق الاصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشترط في رأسه
 الى القبلة ان نهد التقبل (وسن الاستلام في كل شوط وإن استقبل في أوله وآخره أجزاء) أي
 عن أصل السنة أو المعنى كفاء ولا شيء عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار ان
 الاستلام في أول الطواف وآخره سنة بينهما أدب وصاحب البدائع والكافي صرحا بان السنة
 ان يستلم بين كل شوطين وكذا بين الطواف والسعي ولا تنافي بين القولين فان استلام طرفه
 آكد ما بينهما ولعل السبب انه يتفرع على استلام ما بينهما من ترك الموالاة بخلاف
 طرفه ما لم يرفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في مبدأ كل شوط أو يختص بالاول فحال ابن
 لهام أي ان الثاني هو المعول وظاهر كلام الكرماني والطحاوي وبعض الاحادث ثبوت الثاني
 فينبغي أن يرفعهما مرة فيترك رفعهما أخرى فان الجمع في موضع الخلاف مهما أمكن أحرى ثم
 ان كان مغفراً أو متعاقباً قطع التلبية بالشرع في الطواف بخلاف التارن والمغفرة (واذا فرغ
 من الاستلام) أي وما يتعلق به من الاحكام (أخذ عن عيينه) أي أو عن عين الحجر باعتبار
 حديثه وما هما واحدة اذا المقصود التيامن الواجب وهو (على الباب وجعل البيت عن
 يساره) كما يستلزمه ما قبله (فطواف سبعة أشواط) أي جمعين الزكن والواجب (ورأى الحليم)
 أي الحجر وجوباً (ومن الحجر) الى الزكن الاسعد (اليه) أي الى وصوله اليه ثانياً (شوط) وهذا
 على تقدير مرعاة الوجوب أو السنة أو الفرضية أو الشرطية في الكيفية لا بتدقيقه ولا بالضرورة
 حاصلة من كل جزء من أجزاء حول البيت الى انتهائه ولا يترك ما يفعله بعض العامة على هيئة
 الخاصة من جعل ابتدء أطرافهم في جمعين الزكنين لا يخالف الاجماع ولا يحسب القدر الزائد
 الى الحجر عند الاكتمال وتدبر (ويرمل في الثلاثة) أي في دورات الاشواط (الاول) يضم

بالحق لتدخلان المسجد
 الحرام ان شاء الله آمين
 محققين رؤسكم وقصرين
 لاختافون فسلم مالم تعلوا
 فبصل من دون ذلك فقام
 قريماً الجليلة الذي لم يخذ
 ولد اول يمكن له شريك في
 الملك ولم يكن له ولي من
 الذل وكبر تكبيراً باسم الله
 الرحمن الرحيم سبح لله مافي
 السموات والارض وهو
 العزيز الحكيم له ملك
 السموات والارض يحيي
 ويميت وهو على كل شيء
 قدير هو الاول والاخر
 والظاهر والباطن وهو
 بكل شيء عليم هو الذي
 خلق السموات والارض
 في ستة أيام ثم استوى على
 العرش يعلم ما يلج في الارض
 وما يخرج منها وما ينزل
 من السماء وما يعرج

ففتح مخفف جمع الاولى ضد الاخر فان مشى في الشوط الاول ثم نذر كرم زملا في شوطين وان لم
يرمل في الاولين رمل في الثالث والحاصل انه لم يرمل في الاربعة الاخيرة ولونذكر بعد الثلاثة
الاول لا قال الاصل في الحكم أن يزول زوال علته فان تقول قد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم
بعد زوال المشروعية نذر كرامة الامن بعد الخوف لشكره عليها فذه علة أخرى والحكم قد
ثبت بطلان متبادلة وانتفاء شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم وان سلم فالحكم هنا مع
عدم العلة فهو غير مقبول المعنى فيكون بعيدا في المبني (حول جميع البيت) يعني فيرمل بين
الركبتين ايضا خلافا لمن خالف أي بعض الشافعية (وهو) أي الرمل (أن يسرع في المشي) أي
لا مطا قبل كمال (ويجز كفته) أي يصركهما من يانبيه (وبرى) بضم فسكرا أي يظهر
(من نفسه الجلادة) أي في قيامه بالعبادة المؤدنه لشعبا في ميدان المجاهدة (والقوة)
أي على الطاعة والمقاومة كذا فسره قاضيان في شرحه والمصنف خطه عاقل هو الاسراع
(مع تقارب الخطأ) بالضم والفتح جمع خطوة (دون الووب) بالضم أي القفز (والسدو) بفتح
فسكون أي الطلق ثم الرمل سنة باقية على الصحيح وقيل الرمل لم يبق سنة في هذا الزمان (ويشئ
في الباقي) وهو الاربعة (على هيئته) بكسر الهاء أي سكونه وطما نيتته المعناة في هيئته (والرمل
بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أي من غير ضرورة في المكان ومدافعة محرمه للانسان
وكذا انفس الطواف بالرمل أيضا الا انه ينبغي أن راعى الخروج عن الخلاف بأن لا يمر بيده
أو يديه على الشاروان (والا) أي وان لم يمكنه بسهولة ولا بغير مدافعة (فالطواف بالبعد منه)
أي من البيت بالرمل وكذا بغيره حينئذ (أفضل من القرب بغير رمل) أو مع مدافعة لان نفس
الرمل سنة والقرب فضيلة والأذية بالمدافعة معصية (فان ازدحم الناس) أي بحيث لا يمكنه الرمل
لا من قريب ولا من بعيد (صبر) أي من أول الوهلة (حتى تزول الزجة) أي وتتكشف الزجة
(فيرمل) لان المبادرة مستحبة وهي لا تدفع الرمل الذي هو سنة مؤكدة وهذا معنى قوله (ولا
يطوف بالرمل الا اذا تعدد الرض) وكذا اذا تعدد لكبر وغيره وأما عبارته في الكبير فاذا ازدحم
الناس في الرمل يقف حتى تزول الزجة ويحذر مسلكا فيرمل فوجهه أنه يقف في الانتاء وهو
مستبعد جدا عرفا وعادة لما فيه من الحرج والمشقة ولكون الموالاة بين الاشواط واجزا
الطواف سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء انها واجبة فلا تترك لحصول سنة تختلف فيها والله
أعلم فلا حصل التراحم في الانتاء فيمل ما يقدر عليه من الرمل ويترك ما لا يقدر عليه فان مالا
يدرك كله لا يترك بعضه ثم قوله في الكبير ولا يطوف بدون الرمل في تلك السنة لا تلاه لا ليل له
بختلاف استعمال المخرجين لا يقف فيه عند الازدحام لان الإشارة اليه بدل له فينبغي أن يحمل
على الاتيان لا في حال الابتداء والانتاء له ما يترتب عليه ما من فوات الموالات مع الامكان
على أصل الاستسلام الذي هو سنة مؤكدة فيسما (ويكون في طوافه) أي في جميع اشواطه
أو أنواعه (ذا كر) أي بصبان الله والجدته ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله على
ما ورد الحديث به وفي حكمه سائر اذكاره وهو أفضل من قراءة القرآن من حيث عمله صلى
الله تعالى عليه وسلم في الاطوفة الواضحة في حج وعمره ولكن قيل قال انه صلى الله تعالى عليه وسلم
قرأ آت قربنا آت من الله لنا حسنة الآية بين ركبتين مشيرا الى جوارحه ومشي رايه عبد على
القراءة دفعا للحرج عن الامة لئلا يتوهوا أن القراءة في الطواف شرطا أو واجب فيه كافي

فيا وهو معكم انشا كنتم
والله عما تعملون به سيرة
ملك السموات والارض
والى الله ترجع الامور
الليل في النهار ويوم النهار
في الليل وهو علم بذات
الصدور آمنوا بالله ورسوله
وأنفقوا مما جعلكم
مستغفلين فيه فاذا كن
آمنوا منكم وأنفقوا منكم
أجر كبير هو الله الذي لا اله
الا هو عالم الغيب والشهادة
هو الرحمن الرحيم هو الله
الذي لا اله الا هو الملك
القدوس السلام المؤمن
المهيمن العزيز الجبار
المتكبر سبحان الله عما
يشركون هو الله الخالق
البارئ المصور له الاسماء
الحسنى يسبح له ما في
السموات والارض وهو
العزيز الحكيم (ويلاحظ)
على قراءة المسببات العشر
على أهداها سيدنا

الصلاة وأما ما قيل من أن قرأه آية ربنا أن كان على قصد الدعاء دون القراءة فهو مع عدم
الاطلاع على الإرادة بعينه بسبب العادة أنه تقوته القضية الجارية بالجمع بين الحالتين كما هو
مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعياً) أي بالدعوات المأثورة وغيرها المتعارفة
المشهور في محالها المسطورة ومن جعلها ذات تجاوز عن الركن أن يقول اللهم هذا البيت بنتك
وهذا الحرم حرمك وهذا الامن امنك وهذا المقام مقام العائذ بك من النار ولا يقصد به مقام
ابراهيم عليه السلام ولا يريد به المأثراً أيضاً بل أراد بالمقام هذا المكان وبالعائذ جنس المستعبد
أو مخصوص نفسه المتعبد إلى حرم ربه ومن المأثور اللهم فتني بعارز قتي وبأرضي فيه واخلف
على كل غائبة لي بتغير لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وإذا
حاذى الركن العراقي يقول غير شير اليه ولا مسلم عليه اللهم اني أعوذ بك من الشك والشك والترك
والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب في الازل والمآل والولد ثم يقول وهو في محاذة
اليزاب اللهم أطلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك ولا باقي الا وجهك من غير ان يقول ولا
فاني الا خلقك لتوهم المعنى الفاسد استقي بكاس محمد صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا أظلم
بعدها أبداً وعند الركن الشامي اللهم اجعله بحاجته وراوسه مشكوراً وذا ذنبه مغفوراً وتجارة
ان تبور ياعالمها في الصدور واخرجني من الظلمات إلى النور وعند الركن اليمني اللهم اني
أسألك العفو والمغفرة في الدين والدنيا والآخرة وفيما بين الركنين آية تنافي الدنيا حسنة
الآخرة واعلم انه لا ينف للدهاء في آياته الطواف لاني الأركان ولا في غيرهما من المطاف فان
المواليين الاشواط والاجزاء مستحبة وبصحيح الفاظ الدعوات خصوصاً المأثورات لثلاث
فهي اغنى عن غيره تحت قوله عليه الصلاة والسلام من كتب على متعمداً فليتبوأ مقعده
من النار (مصابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم) أي في آياته دعوات الطواف وبلى الدعوات
فانها من أفضل القربات أو بالخصوص عند الأركان لا سيما عند الركن الأعظم وليصير كل الحذر
من قول بعض الجهلة قباله الحجر الأسود اللهم صل على نبي قلبك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه
محول على الالتفات بناء على حسن الظن بالمؤمن وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم
صل على نبي قلبه وقول آخر من صلى الله على نبي قلبك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما
بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام فوقعوا في الطعن والملام وهذا ولم بين الامام محمد
من أغنى المتأشهاد الخ شيئاً من الدعوات فان توفيتها يذهب إلى رقة لانه يصير كمن يذكر ويحفظه بل
يدعو عباده ويذكر الله تعالى كيفما ظهره متضرعاً وان تبرك بالمأثور منها ففسد أيضاً على
ما قاله غير واحد من أصحابنا لكان الظاهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب
والمروى عن السلف مستحسن ويجوز الاكتفاء بما روي في السالك ان كان أهلاً لذلك
(ويستحب استلام الركن اليمني) بضعيف الباء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن
(في كل شوط) أي حين وصوله والمرد بالاستسلام هنا لمسه بكفيه أو يمينه دون يساره كما يفعله
بعض الجهلة والمتكبر من دون تقبيله والسجود عليه ثم عند البعض عن اليس للزج ليس فيه
النيابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية كافي رواية الكافي والهداية
وغيرهما من كتب الرواية وقال الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلس وغيره عن محمد بن
الركن اليمني في الاستسلام والتقبيل كالحجر الأسود وقال في النسخة وهو ضعيف جداً وفي البدائع

النضر عليه السلام إلى
ابراهيم النبي رضى الله
عنه ووصاه أن يقولها
غداة وعشية فذكرها
فضلاً كبيراً ونقلها أبو
طالب العسكري في قوت
القباب والامام حجة
الاسلام أبو حامد الغزالي في
الاحياء رضى الله عنها قال
روى عن كرز بن وبرة كان
من الأبدال قال ألقى أخى
من أهل الشام فاهدى إلى
هدية وقال يا كرز اقبل منى
هذه الهدية فانها من الهدية
قلت يا أخى من أهدى لك
هذه الهدية قال أهداها لى
ابراهيم النبي قال كنت
جالساً في أهالي الكعبة

(مستوطنين على الجدار) وزاد ابن الجي في نفسه ويسط به البني بما يلي الباب اليسرى بما
 يلي الحجر (داعيا) أي بما أحب ومن المأثور ما وجدنا ما جلا نزل عن نعمة أنعمت بها على ومن
 المستحسن إلى وقت سبيلك والتمت باعتناك أرجو رحمتك وأخشي عقابك اللهم حرم شري
 وجسدي على النار اللهم كما صنعت وجهي عن السمود لنترك فسن وجهي عن مسئلة غيرك اللهم
 يارب البيت العتيق أعق ربنا نور قاب آياتنا وأمهاتنا من النار يا كريم بلغنا ربنا عن زنا جبار
 ويقول ربنا تعقل منا أنك أنت السميع العليم وتب علينا أنك أنت القواب الرحيم (بالضريح) أي
 مقرونا بظاهر الضراعة والمسكنة (والإنبال) وهو زيادة المذلة في الحضرة والمعزة (مع
 انخسوع) أي خشوع الطاهر (والانكسار) وهو خضوع الباطن (مصليا على النبي المختار)
 أي أولاد وأخراجه الجند والنفوس والاذكار (ثم يأتي زمزم) أي بئرها (في شرب من مائها) أي
 فأغاثوا فاعداؤا وأمهات مستقبلا مبتدئا بحوله اللهم إني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وضياء من كل
 دأب وسعي وبفس ثلا ثلوا محمد (وتخلع) أي يبالغ في شربه فلهذا ورد ما يميننا وبين المناسقين
 أنهم لا يتخلعون من زمزم وبسبب أن يتزعم دولوا بنفسه أن قدروا يشرب منه ويزعم غيره الباقي
 على جسده وقيل يزرع الباقي في البئر وهو محال يظهر وجهه وأماما مشهور من أنه صلى الله عليه
 وسلم قبل ذلك صلى فرض حخته محمول على خصوصيته مما صرح في الخبر عن ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يسقون فقال لو أن ثقبه والتزل حتى أضاع الحبل على هذه أي
 رقبته وفي حسنة أحد وغيره عنه أيضا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فترعاه ولو اشرب
 ثم حج فيها فافترعها في زمزم ثم قال لو أن ثقبوا عليها للزعت يدي فهدا صريح في أنه صلى الله
 عليه وسلم لم يترع سده ولا صب نفسه ونحاصب غيره للترك بسورة على وجه العموم لكل من
 شرب من مائه كما أشار به فيها إلى أنه صلى الله عليه وسلم (ثم يعود إلى الحجر) الأسود (ليستلمه) أي
 كما سبق (أن قدر والاستقبلة) أي يشير كما تقدم (وكبر وهال وجرد صلى) أي على المصطفى
 (ثم مضى إلى الصفا) أي من باب الصفا استقبالا (فسي) أي وجوباً وهذا الترتيب على ما ذكره
 الكرماني والمبروجي والاصل أن كل طواف بعده سي فانه يعود إلى استلام الحجر بعد الصلاة
 وما لا فلا على ما قال فاضيان في شرحه أن هذا الاستلام لاقتراح السي بين الصفا والمروة فان لم
 برد السي بعده لم يعد إليه انتهى وقوله لاقتراح السي أي لإرادة اقتراحه ولعل وجهه أنه صلى
 الله عليه وسلم لم يرد أن يترع عليه من غير استقبال إليه مال توجهه إلى الصفا فيقتضي المروءة والوقار
 وموجب الاستعانة بغيره من محل المدد للعا والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر
 أولاً ثم يأتي زمزم قاله الأول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي
 زمزم بعد الركعتين قبل الخروج إلى الصفا ثم يأتي المتمتع قبل الخروج وقيل يترع المتمتع قبل
 الركعتين ثم يصلحهما ثم يأتي زمزم ثم يعود إلى الحجر انتهى والثاني هو الأصل والأفضل وعليه
 العمل وفي كثير من الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاة إلى الحجر ثم يتوجه إلى الصفا
 من غير ركز زمزم والمتمتع فيما بينهما ولعل وجه تركه ما عدهم تأكد ما مع اختلاف تقدم
 أحدهما (ثم إن كان المحرم مفردا بالحق وطوافه) هذا (القدوم) أي لو نوى غيره لانه موقع في محله
 وهو سنة لا فاقى كما مر (وإن كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو مقننا) بأن
 يكون مفردا بالعمرة في الأشهر ناو بالجميع في سنته (أو قارنا) أي جامعاً بين التمسك في إعرامه

سبع مرات وسورة
 الاخلاص سبع مرات
 وقيل بأربع الكافرون
 سبع مرات وآية الكرسي
 سبع مرات وسبعان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله
 والله أكبر سبع مرات
 وتصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم سبع مرات
 وتستغفر لنفسك
 ولوالديك ولبن نوالدين
 أهلك وللمؤمنين
 والمؤمنات الاحياء منهم
 والاموات سبع مرات
 وتقول (اللهم) افعل بي
 وبهم حاجلا واجلا في
 الدين والدينا والآخرة
 ما أنت له أهل ولا تفعل
 بنا ما لا تأمن به أهل
 أنك تغفر رحيم جواد

(وقع) أي طوافه هذا (عن طواف العمرة) أي في الصور الثلاثة (نواهه) أي نوى الطواف
لفرض العمرة (أو لنويه) أي من التقدم والنفل ونحوه لثنتين ميعار الوقت بخصوصه (وهي
القارن) أي بطريق الاستنباط (أن يطوف طوافاً آخر للتقدم) أي بعد فراغه من سعي العمرة
ولا يندخل طواف التقدم في طواف فرض عمرته كإدخاله إليه الشافعي رحمه الله تعالى بل
مذهبنا أن عليه طوافين وسعيين للجمع بين النسيك

باب أنواع الطواف

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان أحكامها المغيرة عن إخوانها
(أما أنواعها فثلاثة) هذا هو من أحكامها أيضاً متعددة معينة يذكرها على حدة وليس الأمر
كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذلك لا ينبغي ذكر أحكامها في ضمن أنواعها
فالظاهر أن يقول كافي الكبير وأنواعها سبعة (الأول طواف التقدم) ويسمى طواف التلبية
وطواف اللقاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف إحداث العهد بالبيت وطواف الوارد
والورود وهو (سنة) أي على ما في عامة الكتب المعقدة وفي نزاهة المفتين أنه واجب على الأصح
(لأنه في) دون الميقات والمكي (المغرب والبالغ والقارن) أي الجامع بين البطح والعمرة معاً بخلاف
المعتمر (أي المغرب للعمرة مطلقاً) والمتمتع (ولو أفاقاً) (والنكح) أي وبخلاف المكي إذا كان
مغرباً بالبحر (ومن عمدته) أي ومن سكن أو أقام من أهل الأفاق بمكة وصار من أهلها (فإنه لا يسكن
في حقه) أي طواف التقدم إذا أفرد بالبحر (الأن المكي إذا دخل إلى الأفاق) أي قبل الأشهر
فإنه لو خرج منها ثم عاد إلى مكة ليس له القارن والتنعى على الوجه المسنون (ثم ما عجز ما بالبحر) أي
مغرباً (أو القارن عليه طواف التقدم) أي مستحباً حينئذ (وأول وقته) أي وقت أدائه (حين
دخوله مكة) لأن أول وقت صلاته دخول الأشهر (وأخروه وقته برفة) أي ينهي بوقته برفة
والأفاق خروفت أدائه باعتبار: وزاد آخر أول يوم النحر فإن غابته الأشهر التي هي محل أفعال الحج
(فإذا وقف فقد فات وقته) أي سقط أدائه (وإن لم يقف فإلى طلوع فجر النحر) أي ذهب نهاية وقت
الوقوف وأما ما في المشكلات من أن وقته قبل يوم التروية فإنه يخرج مخرج الغالب أي بيان
لوقته الأفضل كذا حرمه في الكبير لكن فيه أنه ليس الأفضل على الإطلاق إذا الأفضل وقوعه
حين قدمه وهو يختلف باختلاف زمان وروده (ولو قدم الأفاق مكة يوم النحر أو قبله) وهو
يوم عرفة (بعد الوقوف) أي بعد وقته برفة وهو قيد لها (سقط عنه هذا الطواف) لأن محله
المسنون قبل وقته (ولو تركه) أي طواف التقدم مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب إلى عرفة)
أي بعد أدائه زمن الوقوف (ثم بدله) أي ظهر له أن يطوف طواف التقدم وينسب له أنه أخطأ
في تركه (فرجع) أي إلى مكة (وطاف له) أي للتقدم (إن رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من
زوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجرأه) أي طوافه من سنة التقدم لوقته قبل الوقوف (والأ)
أي وإن لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته (ليجزيه) أي طوافه عن سنة التقدم لعدم
حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا اضطرار ولا رمل ولا سعي) أي بالاصالة
(لأجل هذا الطواف) وإنما يدل فيه (أي في طوافه) (ذلك) أي ما ذكر من الاضطراب والرمل
(إذا أراد) أي المفرد أو القارن (تقديم سعي الحج على وقته الأصلي وهو) أي وقته الأصلي (عقيب

كريم رؤف رحيم سبيع
مرات لا تترك ذلك غدوة
ولا عشية قلقت من
أعطاك هذه العطية قال
أعطانيها محمد صلى الله عليه
وسلم قلقت أن تحبني بشي
ذلك فقال إذا قلت محمداً
صلى الله عليه وسلم فله
عن ثوبه فإنه مستحب
بذلك فذكر إبراهيم التيمي
أنه رأى ذات يوم في منامه
كان الملائكة يأتونه
فاحتملته حتى أدخلوه
الجنة فرأى ما فيها ووصف
أمرها عظيمة مما رآه في
الجنة قال فسألت
الملائكة لمن هذا فقالوا
لمن عمل بمالك قال
ورأيت النبي صلى الله
عليه وسلم معه سبعون
نسيا وسبعون مضامناً
الملائكة

طواف الزيارة) لان السعي واجب والاصل فيه أن يتبع الفريضة كما في التمتع لكن رخص
لخافة الزجة فتدعى على وقته اذا فعله عقب طواف ولو تغلا واختلوا في الافضل من التقديم
والتاخير في حق الآفاق وكذا بالنسبة الى المنك لكن الاحوط في حقه التأخير لانه لا زجة في
حقه لتوسع زمان السعي بالنسبة الى فعله ولعل هذا وجه عدم جواز التقديم له عند الشافعي
والخروج عن اختلاف مستحب بالاجماع (الثاني طواف الزيارة) ويسمى طواف الركن
والاقاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر لكون وقوعه فيه افضل (وهو ركن
لا يتم الحج الا به) لكنه دون الركن الاعظم وهو الوقوف بعرفة لقوات الحج بغيره بخلاف الطواف
فانه يستدرك بادائه في وقته الموسع الى آخر عمره او بلزوم بنية فحونه عند موته ان اوصى بتمام الحج
(وآول وقته) أي وقت جوازه وصفه (طواف الفجر من يوم النحر ولا آخره في حق الجواز
الا ان الواجب فعله في أيام النحر) أي عند الامام (وفيه رمل لا اضطباع) أي ان كان لا يسا كما
سبق (وبعد) أي بعد طواف الزيارة (سعى) بالرفع وهو عطف جملة على جملة وقوله لا اضطباع
ممتزعة (الاداءههما) أي الرمل والسعي لا الرمل والاضطباع انفساد المعنى (في القدوم) أي
في حال طواف قدومه وفيه مسحة اذ السعي لا يفتل في طواف القدوم بل في حال القدوم
والرمل لا يفتل في حال القدوم بل في طوافه قاله الصواب أن يقول اذا فعله أي السعي في القدوم
أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل (ولا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة
(ولا يسعى بعده) لان السعي لا يشكره والرمل تابع لطواف بعده سعي (الثالث طواف الصدر)
يعتقن معنى الرجوع ومنه قوله تعالى ومن ثم يصدر الناس أشعثا وبذرا في طواف الرجوع
ويسمى طواف الوداع ويقع الواو وكسر هاء الوادعته اليث أو الحج لعدم حقه بدون سعي
حجه صلى الله عليه وسلم حقة الوداع لانه ما ج بعده ويسمى طواف الاقضية لكونه لا يصح الا بعد
المرجعة من التوقف واداء طواف ركنه وطواف آخره هذا البيت لا يسن وقوعه حيث عندنا
ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجبا دون الفرض الذي هو طواف الزيارة
لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالاجماع
على كونه ركنيا بخلاف طواف الوداع فانه ثبت بالدليل القطعي ويؤيده انه يسقط بالعذر ويخبر
بالدم لغيره وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر (واجب) أي على الآفاق دون
المسكن ومن عناه من استوطن مكة قبل النفر الأول (وآول وقته بعد طواف الزيارة) وامامنا في
المسكلات من ان وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فحصل على وقت استحبابه (ولا آخره) كما
تقدم (وليس فيه رمل) وكذا لا اضطباع فيه (ولا يبدى سعي) وكان حقه أن يقول لا يسعى بعده
فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهما متفرعان على طواف بعده سعي (وهذه الاطرفة الثلاثة) من
القدوم والزيارة والوداع (في الحج) أي في حقه خاصة في اربع طواف العمرة وهو ركن فيها أي
فرض في أدائها (وفيه اضطباع ورمل) وهما مستثنان فيه (وبعد سعي) أي واجب (وآول وقته)
أي وقت طوافه (بعد الاحرام ولا آخره) أي في حق أدائها في الخامس طواف التذرية
واجب) أي فرض عملا لا اعتقادا (ولا يعتصم وقت) أي ادا الميسنة (الا ان يكون عليه) أي على
التأخر (غيره) أي غير التذرية الذي هو واجب غير معين وقت (أقوى منه) أي يفيد جنبه
الا أقوى عليه من طواف فرض أو غيره من الفروض أو واجب معين من التذرية وغيره

كل صف ما بين الشرق
الى المغرب قلت يا رسول
الله ان النضر أخبرني انه
سمع منك كذا قال صدق
النضر وكل ما يقوله فهو
حق وهو عالم اهمل
الارض وهو رئيس
الابدال قلت يا رسول الله
في فعل مثل ما فعلت هل
يعطى مثل ما أعطيت
فقال والذي يمتني بالحق
نبي انه يعطى وانما ينقره
جميع الكبار التي عملها
ويقع الله تعالى عنه مقته
وغضبه ويؤمر صاحب
السمائل أن لا يكتب عليه
شيئا من السيئات الى سنة
ولا يعمل بهذا الامن
خلقته الله سيدا ذكره

في السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد أي المسجد الحرام (الا
إذا كان عليه غيره) أي من الأوافة (فيقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي ينوب عنه به ويدخل
في ضمنه (كالغير) أعني من أن يكون مستمعا أولا فإنه يطوف طواف فرض العمرة ويندرج فيه
طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا إذا
دخل المسجد من غيره فرض أو غيره فعلى ذلك فإنه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لأن تحية
هذا المسجد الشرع بخصوصه هو الطواف إلا إذا كان له مانع فيقتل بصلى تحية المسجد إن لم
يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أي النافلة والأطواف الخمسة أيضا تطوع
وهو ولا يختص بوقت أي زمان دون زمان لجوازها في أوقات كراهة الصلاة عندنا أيضا خلافا
للإمام مالك رحمه الله تعالى وقوله (إذا لم يكن عليه غيره) فبدأ به لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه
غيره من الطواف ونحوه من سائر القروض فإنه لا يلحق بخصص عليه مثلا لأنه إذا كان يتطوع
بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بنافلة من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن
مفهوم عبارة أنه إذا كان عليه غيره بخصص هو وقت وهو لا بأس به لا تقول بخصص حينئذ
بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق في الجواز والعصمة كما قيل بل على سبيل التزوم
وفرضية (ولا يخصص) أي ولا يختص جواز وعصمة بأحد (إذا كان مسلما) لكن لا بد أن
يكون محزيا عاقلًا فإنه لا يصح أيضا من المجنون وغير المميزين الصغار (طاهرا) أي من الجنابة
والحيض والنفس لا يصرح بالطواف عليهم وكذا أدنو لهم المسجد لأنهم لو هجموا وضاعوا
وعلمهم الأمن والكفارة كإساق في محله وكذا أسند كرفي محله حكم الطهارة عن الحدث والنجس
في البدن والنوب (وبلزم) أي إتمامه (الشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف
تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كالصلاة) أي كالزوم الصلاة
بالشروع فيه بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم إذا شرع نطق أنه عليه
فاته لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للساقفي حيث يقول المتطوع أمير نفسه أن شاء فعل
ولا فلا كما ورد ذلك يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تنفلوا أهمالك
ولتلتصير العبادة ملزمة والقياس على الحج والعمرة فإن الاجماع على أن من شرع فلهما بنية
النفل يلزمه إتمامهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

فوفصل في شرائط صحة الطواف أي مطلقه (الاسلام) لأن الكافر ليس أهلا للعبادة
المتحاجة إلى البية وقد شرط فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست
بشرط أصلا لأن نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الافعال إلى نية مفردة وقيل
النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئا آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال
في طواف القدوم والصدر والعمرة وأما طواف النفل فلا أصل فيه خلافا لمدم اندرجه في
ضمن نية سابقة وسباق لهذه المسئلة في فصلها تحت (والوقت) أي لبعض افراده وهو أكثر أنواعه
(وكونه بالبيت) أي كون الطواف ملتصبا به من خارجه (لا فيه) أي لا واقفا داخله وكذا
قال الساقفي ومزج بعض نياه أو يدعه على الشاذرون أو على جدران الحجر بطل طوافه وما التفت
إليه علماءنا بحيث أنهم ليسوا بالبيت إلا بالدليل القطعي لكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا
أنه لو طاف داخل البيت حول جدرته لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لأنه شرط

الاجمعي وقد نقلناه من
كتاب قوت القلوب واحياه
علوم الدين بقليل اختصار
فاحتفظ على ذلك وادوم
هذه الله تعالى وأسعدك
في الدارين ان شاء الله
تعالى (ورأيت ان)
ازيدك دعا شرفا عظيم
الفتح جدا خفيف المنة
وردي صحيح الترمذي
أحد كتب الصحاح الستة
عن معقل بن يسار رضى
الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قال
حين يصبح ثلاث مرات
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم
وقرأ ثلاث آيات من آخر

(وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيقه (وإتيان أكثره) لانه مقدار الغرض منه والباقي واجب فيه وفي عتد شرطا لصحة له اذ هو ركن أيضا (فيل والابتداء من الحجر) أي عتد من شرائط حصة الطواف في شرح المنوال كما كي والمطلب الاتفاق لشرح كثر الاتفاق ان الابتداء من الحجر الأسود شرطا على الأصح لكن الأكثر على انه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات على انه لا يجز به أي الافتتاح من غيره قال في الكبير فحمله فرضا أقول بل جعله شرطا كما يصح مصرحاً في كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الحجر اختلف فيه المتأخرون قبل لا يجز به وقبل يجوز غير ان الافتتاح من الحجر واجب لانه عليه الصلاة والسلام لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف من الحجر سنة فوافقهم من غيره جاز وكره عند عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليله فيأثم بوجوبه ولو كان في الآية اجبال لكان شرطا كما قال محمد لكه منصف في حق الابتداء فيكون مطلقا التطوف هو فرض واقتناؤه من الحجر واجب الواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره والحاصل انه اختار الوجوب وبصرح في المنهاج نقلا عن النخعية حيث قال في عذ الواجبات والبداءة فبالحجر الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي ان يكون هو المعول

في فصل في أي في تحقيق النية (الشرط) أي لصحة الطواف المتوقف على النية على ما عليه وجهه والاعتد (هو أصل النية دون التعيين) أي لتعيين الغرضية والوجوب بالسنة ولا تعيين كونه للزيارة أو للقدوم وضو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب فاذا ثبت ذلك (فطواف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافا) أي أصلا (بأن طاف طابا للغير) أي لمدون وضوء (أو هاربا من عدو) أي ظاهرا أو غيره (أو لأجل ما به البيت) أي بيت الله تبارك وتعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يمتدبه) أي لم يمتد ذلك الطواف حيث ما وجد فيه نية الشرعية لانه لم يقصد به القرية وان حصل منه النية القلبية وهي مجرد لراة لدورة (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة لقرية (جاز) أي للحصول أصل النية (ولو طاف طوافا في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي بعد أن ينوي أصل الطواف لكونه معيارا له كافي صوم أدام رمضان (فواه بعينه أولا) أي أو منواه بعينه بل أطلقه (أو نوى طوافا آخر) وهذا كله مبنى على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف الصلاة فان التعيين لا يمتنع في الغرض والواجب أو المصوم فنية تفصيل ليس هذا محله والحاصل انه اذا نوى طوافا آخر يكون للأول وأدنى الثاني فلا تشمل النية في تقدم ذلك عليه ولا تأخره عنه كما سيأتي ومثاله ما بينه بقوله (ومن فروعه لو قدم) أي من سفره (معترا طواف) أي بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو جاما) أي أو قدم جاما (وطاف قبل يوم انصرف) أي طوافه (للقدوم أو قارنا) أي قدم قارنا وطواف طوافين من غير تعيين فهما (وقع الأول للعمرة والثاني للقدوم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي نوى خلا أو دأعا أو أطلقه (وقع للزيارة أو بمداحل النحر) أي بمدى طواف للزيارة كافي نصفه (فهو المصدرون فواه للنتوق) وكذا اذا أطلقه (فالحاصل ان كل من عليه طواف فرض أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقا أو مقيدا (وقع على استحقاقه الوقت) أي من الترتيب المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو

سورة النحر وكل الله تعالى
بمسعين ألف ملك يصلون
عليه حتى يبي وان مات
في يومه مات شهيدا ومن
قرأها حين يبي فكذلك
أخرجه الترمذي (قلت)
قوله ومن قرأها حين
يبي فكذلك يبي وكل
الله بمسعين ألف ملك
يصلون عليه حتى يصح
وان مات في ليلته مات
شهيدا ومن يصلون عليه
يدعون له بالتنظيم فان
نقط الصلاة هو الدعاء
بالتنظيم والآخر الثلاث
من آخر سورة النحر هو
الله الذي لا اله الا هو
عالم الغيب والشهادة هو

رتبه على خلاف ذلك أو أهل ترتبه أو تعينه (فمع الأول عن الأول والثاني أو غيره) أي
من الثالث وضوء (والثاني عن الثاني أو نوى غيره) أي من الأول وأمنه (فلا تعمل التنية في
التقدم والتأخير إلا إذا كان الثاني أقوى من الأول) باعتبار المرتبة المرتبة كالفرض بالاضافة
الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة (فيبدأ بالاقوى) أي فيشترط أن يكون بالاقوى وإن كان
فعله على خلاف الأولى (كالموت في طواف الصدر ثم طواف الصدر مرة فيبدأ بطواف العمرة) لأن
طواف العمرة أقوى لكونه فرضاً (ثم الصدر) أي ثم يأتي طواف الصدر ولم يجعل الطواف
مصر و قال به مع السابق تعلق التنية بكونه واجباً ومنه دون الفرض وهذا واضح جداً
(ولو طاف للعمرة ثلاثة أشواط ثم طاف للتقدم كذلك) أي ثلاثة أشواط (فالأشواط التي طاف
للتقدم) أي بحسب التنية (بحسب من طواف العمرة) أي بموجب اعتبار التسمية (فيبقى عليه
للممرة شوط واحد فيكمله) أيضاً وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا من طاف للعمرة
أربعة أشواط ثم طاف يوم الضحى فبارة فان ثلاثة أشواط منه تحول للعمرة ولو قدم الاقوى إما
قالوا بوجوب ثلاثة أشواط من الزيارة الى العمرة لأن الثلاثة الاخيرة منه واجبة والزيارة
فريضة والجواب أنه ليس بتحويل من الفرض الى الواجب بل من الواجب المتأخر الى الواجب
المتقدم الذي استحق أن يكون الطواف له أولاً ولا أقوى من هذه الحجة مع أن تدارك
الأول لا يتصور بدونه ويتصور تدارك الثاني بغيره وأما ذكر في الكبير بقوله بل من الفرض
الى الفرض كما إذا ترك الأكثر من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيما نحن فيه أنه من الواجب
الى الواجب كاحترائه ومع هذا لم يندفع الابرار إذا قبل من الفرض الى الفرض الى آخره لبقاء
الاشكال على حاله اللهم إلا أن يقال: صرف من طواف الزيارة شوط واحد الى العمرة لتكمل
ركنهما فيكون من الواجب الى الفرض ثم قوله أو نقول إذا طاف ولو مفرقا وقع الكل عن
الفرض أي السابق كالمواطاة الصلاة يقع الكل فرضاً فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال
لاربعين السؤال انما هو على ان تقدم الاقوى هو المعتبر في الحال فإذا استوى الحكم في
الفرضين فإن تصور تقدم الاقوى في البين ثم الاظهر ان المراد بالاقوى أهم من أن يكون
حقيقه كما سبق أو مجازاً لقوله (ولو طاف للعمرة بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين
القليل والكثير في التروك (ثم طاف للزيارة) أي كمال طواف العمرة من الزيارة) أي
لاستحقاق طواف العمرة أولاً فهو أقوى من طواف الزيارة من هذه الحجة مع استوائهما في
الركبة فصرفة الى طواف العمرة أولى سواه كانت المكمل من فرائض طواف الزيارة أو من
واجباته وأما القارئ ان لم يدخل مكة وقت عرفه فطبعه دم لرفض العمرة وعليه قضاءها كذا
ذكر الشنقي ولمل هذا وجه تقييده ببعضه (وكذا الطواف للزيارة ببعضه ثم للصدر) أي جمعه
(يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا يخار عليه لأن طواف الزيارة أقوى من الصدر ترتبه
ومن تبة فالصرف اليه أولى كالمأخوذ ومن جملة الفروع لو طاف يوم الضحى عن نذر وقع من
طواف الزيارة لم يجزئ عن التذمة بتقييد الاحكام المذكورة بالطواف بغيره ان حكم السعي
ليس كذلك فمن بقي عليه سعي الحج وأحرم بعمرة وطاف وسعى للعمرة لم ينتقل سعيها الى سعيه مع
تقدم سعيه وقوة من تشبه ولمل وجه الفرق هو أن الطواف مشترك في الحج بخلاف السعي فلهذا لو
ترك سجدة في ركعة وآتى ثلاثاً سجدة في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وهذا

الرجحان الرحيم هو الله الذي
لا اله الا هو الملك القدوس
السلام المؤمن المهيمن
العزيز الجبار المتكبر
سبحان الله عما يشركون هو
الله الخالق البارئ المصور
له الاسماء الحسنى يسبح
له ما في السموات والارض
وهو العزيز الحكيم فأنتم
لهذا الثواب العظيم وأحرص
عليه ولازم عليه دائماً فان
الله تعالى يرسل اليك في
كل يوم وفي كل ليلة سبعين
ألف ملك يدعون جميع
التجار وجميع الدواب بلطف
لصلاة الذي هو مخصوص
بالانبياء ناهيك بهذا
التشريف العظيم الذي

ينبغي انهم لو سكنوا عليه طواف الحج وطواف العمرة لم ينتقل طوافهما اليه مع انه أحق بكونه
أسبق

في فصل في طواف النعمى عليه والتائم أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرقعة (بأنفسى
عليه محلا لجزأ ذلك) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمنفعل (عن الحامل) أي
اصالة (والجمل) أي وعنه نهاية (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن المحمول) أي معا ولو اوحدا
بعد واحد قبل الشروع (وان كان) أي ولو كان الجمل (غيراً من النعمى عليه) أي بتنه على ان عقد
الرقعة متضمن لفعل هذه النعمة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن سكنان لم يترجم ما أول بارئهما
ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما طواف العمرة
ولقد خرطواف الحج) أو أحدهما فرضا والاخر واجبا (فيكون طواف المحمول محلاً واجباً
لحمله) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيادة (وطواف الحامل كذلك) أي على
وفق ما انتضاء احرامهم من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا ببعض وهو نائم من غير انحاء) فنية
تفصيل (ان كان نائماً وهو جالس على فوره) أي ساعته عن فواضدة (يجوز له) أي بان طافوا به
من غير ان يأمهم به أو يفسأوا به أمه ولكن لا على فوره (فلا) أي لا يجوز به عن الطواف
وتفصيله على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير لو ان رجلاً مضى لا يستطيع الطواف الا بالجمول
وهو نائم من غير ان يأمهم به أو يفسأوا به أمه وهو نائم طافوا به أو أمهم من نائم وهو طافوا به فلم
يفعلوا حتى نام ثم احلوه وهو نائم أو جالس حين أمهم به لم يعمله وهو مستقيماً في يمينه أو به
الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ روى ان جماعة من عجمانهم
اذا طافوا به من غير ان يأمهم به أو يفسأوا به أمه ثم نام فعملوه بعد ذلك وطافوا به أجزأه ولو
قال لبعض عبده استأجرني من بطون في ويصلي ثم قلته عينا ولم يرض الذي أمره بذلك من
فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوماً فعملوه وأتوه وهو نائم فطافوا به قال ابن جماعة
أحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجوز ما اذا طال ذلك نائم فاته وجلسوه وهو نائم لا يجوز به
عن الطواف ولكن الاجر لازم بالامر قال ابن جماعة والقياس في هذه الجهة ان لا يجوز به حتى
يدخل الطواف وهو مستقيماً نوى الدخول فيه لكن احسننا اذا حضر ذلك نائم وقد أمر ان
يجعل نطاف به لا يجوز به قال ابن الهمام وحاصل هذه الفروع الفرق بين التائم والنعمى عليه في
اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد اطلقوا الاجزأين حالت النوم والانعقاد في الوقوف
ولعل الفرق ان الوقوف لا يتوقف حصته على النية لعدم اشتراطها فيه اكتمالاً لندراج نية في
ضمن نية الاحرام وتوسعة على المبادىء الرجة بخلاف الطواف فان النية شرط فيه عند الجمهور
على ما سبق فالتى وجود حقيقة حق النعمى عليه بالاكتفاء عن تحقق حكمها بالنسبة الى
الرقعة بناء على عقد المودة المشاركة في الهدية واعتبر الامر الصريح في المرض الناشئ لقيام
نيته مقام نيته لان حاله اقرب الى الشئ من حال النعمى عليه والله اعلم (وان لم يتوال الحامل
الطواف) أي أصله (بل نوى) أي الحامل بطوافه (لمن غيري) أي مثلاً فان كان المحمول
حائلاً أي صفيقاً ومستيقظاً (ونوى الطواف) أي قرينه (أجزأه) أي المحمول لتحقق نيته (دون
الحامل) لئلا يفسد الشئ (وان كان المحمول نائم عليه) وكذا التائم المحض والمستثناة
بما لها (لغيره) أي الطواف للحمل لا لتفاته النية (أي الشرعية) (منه) أي من المحمول (ومنهم) أي

يجعل لك هذا العمل
اليسير كما أكاده الحديث
الصحيح النبوي صلى الله
عليه وآله وسلم
(فصل في الاحرام)
اذا وصل الا فاني الى
المبقات فوضا واقتسل
وحلق برأسه وقلم اظفاره
وحلق ابطه وطأته
واستعمل الطيب وتجرد
عن الخيط ولبس ازاراً ورده
ايضاً جديداً وغسليين
وصلى ركعتين نوى بها
سنة الاحرام بقراءة الاولى
الفاتحة وقراءة البايع الكافرون
وفي الثانية فاتحة وسورة
الاحلام والاحرام اما بالاج

الجاهلون الدال على الحاصل وكان الأولى أن يقول منهم أو علم منه أنه لو فوى الحاصل عن نفسه ولم ينو المحمول جاز للحاصل دون غيره سواء كان مقيفاً أو لا (وأن فوى من لستأجره لا يعتد بنيته) أي بنية المستأجر الحاصل للمحمول إذا كان فيقفاً أو تلقياً لا إذا كان منمى عليه أو تلقياً فإن فيه تمصلاً لا تحتمل والله أعلم وكان حقه أن يقول بنيته أو لا فنيته لنفسه صحيحة ولو كان حمله بتأجيله جازاً كما إذا علم طائف غيره فإن طوافه لا يحسب عن كل منهما إذا وجد النية لهما

● (فصل في مكان الطواف) كانه حول البيت لاقفه) أي لافي داخله كالحجر داخل المسجد (أي سواء كان قريماً من البيت أو بعيداً عنه بفدان يكون في المسجد (ويجوز) أي الطواف (في المسجد) أي في جميع أجزائه (ولو من وراء السور) أي الأسطوانات (وزمزم) وكذا المقامات (ولو طاف على سطح المسجد ولو من تقاع البيت) أي من جدرانه كما صرح بمصاحب الغاية (جاء) لأن حقيقة البيت هو الفضاء الشامل لما فوق البنائين الهواء وإذا تمت الصلاة فوق جبل أو في قيس اجساماً حتى لو نهدم البيت فمؤذنه جاز الصلاة إلى البقعة وفيها أيضاً عندنا خلافاً للشافعي في الصلاة في داخلها لما لا يلتحق المخرج العام بالنسبة إلى من كان خارجها بخلاف أهل الداخل فانهم يكونون جمعاً محصوراً أو واحداً مغوراً فلا حرج بالنسبة إليهم لاسيما إذا كان يحكمهم الخروج وهذا ينقدح ما قاله صدر الشريعة في شرح الوفاية أن هذا فرع عجيب من الشافعية وإنما حقت أنها هذه المستلزمة من المشايخ الكبرى هذا ولو طاف خارج المسجد فتح وجود الجدران لا يصح اجساماً أو أماداً كان جدرانه منهدمة فكذلك عند عامة العلماء خلافاً لمن يستدل بغيره

● (فصل في واجبات الطواف) أي الأفعال التي يصح الطواف بدونها أو يغير بالدم تركها وهي سبعة (الأول الذمارة عن الحدث الأكبر والأصغر) أي أن فرق بينهما في حكم الإثم والكفارة وهما من النجاسة الحكمية ووجوب اغتسلها هو المصحب من المذهب وهو إحدى الزايتين عن الإمام أحمد وقال ابن خزيمة هو سنة وتقل النووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة استيعابها وكأنه أخذ من قول ابن خزيمة والجهر وعلى أن الطواف كالصلاة في اعتبار شرائط كلها إلا ما استثنى بقله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز التمتي وتحوّل ثم إذا ثبت أن الطهارة عن النجاسة الحكمية واجبة فلا طواف معها يصح عندنا وعند أحمد لو جعل ذلك ويكون عاصياً ويجب عليه إعادة الأجزاء من بعد هذه الحكم في كل واجب تركه (الثاني قيل) أي قال بعضهم أن من واجبات الطواف أيضاً (الطهارة عن النجاسة الحقيقية) أي سواها في الثياب الملبوسة أو الأعضاء البدنية وفي معناها الأجزاء الأرضية عند بعضهم (والأكثر على أنه أي هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن سنة) أي مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية (قدر ما يستتره عورته من الثوب واجب) أي طهارة (فلا طواف وعليه قدر ما يرى العورة طاهر والباقي نجس جاز) أي ولا يلزمه شيء لأنه يكرهه ذلك وقيل عليه دم (والأفوه معتزلة العريان) لأن الأكثر له حكم الكل عند الاعيان وفي النجاسة إذا طاف في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عرياناً سواء سمي في حكم العريان وإماماً وقع في الطرالمس من أنه لو نجس ثوبه بول فهو كالو صلى عرياناً فهو من لعدم القائل بالشرائط ذلك لما صرح في البدائع من أن

أوبالبحر والعمرة قال إن أراد بالبحر اللهم إني أريد بالبحر قيسره لي وتقيله مني وأعني عليه وبارك لي فيه فويت البحر وأحرمت به خلافاً لله تعالى لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك (اللهم) أحرم لك شهري وبشري وعظمي ودمي والنساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم بنتي بك وجهك الكريم لبيك وسعديك والخيرات كلها بيدك وأرغباء إليك والعمل الصالح لبيك ذا التمام والفضل الحسن

الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا في التوب والبدن على ما صرح
 بهما الاصحاب وأما طهارة مكان الطواف فذكر عز بن جماعة عن صاحب الغاية انه لو كان في
 موضع طوافه نجاسة لا يمل طوافه وهذا يفتى في الشرطية والفرضية واحتمال ثبوت
 الوجوب أو السنية والأرجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (مستر)
 العورة فلو طاف مكشوقا أي قدر ما لا يجوز الصلاة معه (وجب الدم) أي ان لم يعدم (والمانع)
 أي قدره (كشفر ريع العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والأمة كما
 فصلت ذلك في محله (فإن زاد) أي على قدر الريع (كأفي الصلاة) أي عند أي خيفة ومحدث
 قالوا (وان انكشف أقل من الريع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه
 لو ظهر شعر من شعره أو ظهر من ظهر رجله لم يصح طوافها كالمصلاة فهو غلظ من الناقل لأن
 السروجي انما ذكر ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات
 (المنى) فيه للقدار (في الفتح المنى واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمود مافي
 تناوينا فاضحان من قوله والعلوف ما شيا أفضل نساها أو محمول على النافلة بل ينبغي في النافلة
 أن يجب لأنه اذا شرع فيه وجب فوجب المنى انتهى لكن فسيقال بالفرق بين ما يجب باليجاب
 التقدير أو نساها وبين ما يجب بفعل العبد ولهذا يجوز قضاء الوتر وقت الكراهة دون أداء ركعتي
 الطواف مع أنه لم يلزم بوصف المنى مع الاتساع في التطوع ولهذا يجوز بلا عذر في صلاة النفل
 ترك القيام الذي هو ركيز في الفرض عند القدرة (فلوطاف) أي في طواف يجب المنى فيه
 (راكبا أو محمولا أو زحفا) أي على استه أو على أرمته أو جنبه أو ظهره كالمطعم (بلا عذر قبله
 الاعادة) أي مادام بمكة (أو ألام) أي لترك الواجب (وان كان) أي تركه (مذرا لشي عليه) كافي
 سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قاد على المنى (أن يطوف زحفا) وكذا ما في معناه (زمه)
 أي الطواف (ماشيا) لا التزامه بالوجه الا كيدخل من شرع زحفا بنية النفل فان المنى في
 حقه هو الأفضل كما تقدم والله أعلم وبؤيده مافي الكبير ثم ان طاف زحفا أعاده كذا في الأصل
 وذكر القاضي في شرح مختصر المحاموي انه إذا طاف زحفا أجزاء لأنه أدى ما أوجب على نفسه
 هكذا حكى في البدائع وذكر الطرطالسي في هذه المسئلة قيل عليه الاعادة أو لا قدم قيل لا يلزم
 شيء انتهى فحق ان المسئلة خلافه وأما ما ذكره ابن الحمام في المناقشة في ان الاجزاء لا ينبغي
 مافي الأصل من الاعادة والجزء قد دفع لما يستفاد من تعليله بقوله لأنه أدى ما أوجب على
 نفسه ثم قوله ولو كان خلافا كان مافي الأصل هو الملق لأن من ترك الواجبات الصلاة وجب
 عليه الاعادة أو صعد السهو وان لم يفعل قلنا بمصداق صلواته تتدفع بالفرق الذي قرناه سابقا في
 التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجهم ومن الاصحاب
 وهو الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الأصح الوجوب (وهو أخذ الطامع) أي شروعه
 (عن بين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيد لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب
 فؤدى الكل واحدا لان المراد بين الجمر عند استقباله أو لوقوعه في عين الباب (وضده أخذه عن
 يساره وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس) الظاهر أنه الطواف القلوب والمنكوس
 وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة الأرض ورجله من جهة السماء ومنه قوله تعالى ثم
 نكسو على رؤوسهم في القاموس نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما ما في الكبير من انه ذكر

ليك مرغوبا ومرهوبا
 اليك ليك الله الخلق ليك
 ليك حقا حقا تعبنا ورفا
 ليك عدد التراب والحصى
 ليك ليك ذا المارج ليك
 ليك من عبد أبي اليك
 ليك ليك فراج الكرب
 ليك ليك أنا عبدك ليك
 ليك تغفار الذنوب ليك
 (اللهم) أعني على أداء فرض
 الحج وتقبله مني واجعلني
 من الذين استجابوا لك
 وأمنوا بوعدك واتبعوا
 أمرك واجعلني من وفدك
 الذين رضيبت عنهم وأرضيتهم
 وقبليهم ويستجب تكرار
 التلبية كلما شرفا أو
 هبط وأدبأ والقي ركعيا
 وبالإسراع وعند اختلاف

في منسك الر وى عن السروجى وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت الاقبالة الحجر انتهى وهو غلط منه لانه اتخذ كره السروجى عن الشافعية وقد صرح في التسمية ومنسك السخري لواء استقبال البيت وجهه وطاف معتزاً وأجعل البيت عن يمينه وشئى القهقرى أو معتزاً مستند بالبيت لا يطل عندئذ لان المأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران حول الكعبة وقد أتى به الا أنه اُخِص في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب أوتركه الصفة انتهى ولا ينبغي ان ماتخل عن السروجى يمكن حمله على ما وافق المذهب بأن يقال معنى لا يجوز يحرم فعله لتركه الواجب وأما قياسه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب أوتركه الصفة فظهر الفارق بين ما ليس للترتيب دخول فيما والحاصل ان وجوب التمام بعيدان من أن يتخلل من الصور المذكورة المخالفة للتمام في الهيئة والكيفية يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزء ومن ذلك ما رأينا من بعض المجانين على صورة الجاذب من أهل الامكاره طاف على هيئة السماع الدوران فانه لا شك أنه يحرم عليه لاشتماله على الاقبال والادبار والثنى باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قبل الابتداء من الحجر الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والا كثر ونوع على انفسه وقبل فريضة وشرط (السابع الطواف وراء الحطيم) أى جدار الحجر (فلو لم يطف وراءه) بل دخل الفرجة التى بينه وبين البيت) أى يخرج من الفرجة الأخرى (طاف فطيه الاعادة والجزء) أى كاسأبى (ثم الواجب ان يعيده على الحجر) أى فقط كاسيسور (والافضل اعادة كله) أى ليؤديه على الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند اكثر من أئمة المذهب خلافاً لظاهر كلام الكرامى فطيه ان يعيد الطواف وليا صرح به ابن الهمام حيث قال فيجب اعادة كله ليؤدى على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما فى ترك سائر الواجبات الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالدلالة الظنية خلافاً لما قاله الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أى مبتدئاً من أول أجزاء الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهى الى آخره) أى من الشق الآخر كما تقرر (ثم يدخل الحجر من الفرجة) أى التى وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذى ابتدأ من طرفه (ولا يبتدل الحجر بل يرجع وينتدى من أول الحجر) وهو الأول للتلجيل الحطيم لذى هو من الكعبة وهو أفضل المساجد طر بقا لمقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب البركة في كل كرمه في الصورة الاولى من الاعادة لا بعد عودته شوطاً لا بمنكوس وهو خلاف الشرط أو الواجب فلا يكون محسوماً ولهذا قال (هكذا) أى مثل ما ذكر من صورتي الاعادة (يفعل سبع مرات) أى ان تركه في جميع أشواط الطواف والا فقدره (وقضى حقه فيه) أى ويفعل في حال اعادته ما يستحق الطواف وجوباً أو سنة (من رمل) ان كان فيه رمل أو اضطباع (وغيره) من تيلمن ونحوه (فاذا أعاد مسقط الجزء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قيل يجوز) إشارة الى ما فى اكثر من انه ينبغي أن يجوز لان الحطيم كله ليس من البيت (ويبقى تقييمه مجازاً على حده وهو قدر ستة أو سبعة أذرع) وقال فى الكبير لكن برده عليه ان

الاحوال الى ان قطع التلبية من شئ يوم النحر ما قول جماعة ربما عند جرة القبلة وان أراد الحج والعمره قال (اللهم) أى أو بدالحج والعمره فبشرهما فى وتقبلها منى وأعدى عليهما ما بارك فى فيها فوبت العمرة والحج وأحرمت جسمهما خاصة تعالى ثم باني بجميع ما تقدم من أفعال التلبية

وقفل فى دخول مكة ييسن الاعتسالى لدخول مكة بنى طوى وينخلها نارا أو يلا لكن سيدنا عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما كان لا يقدم مكة الا بات

بعضه منه وهو سنة أذرع فلا ينيب عن الواجب ذلك التقدير هو فيه نظر لا ينيب لأن شارح الكنز صرح بأن الحطيم كله ليس من البيت فغناه أن بعضه منه سواء يكون سنة أذرع أو سنة ولا شك أن ذلك البعض داخل في الحطيم مع الزيادة بخلاف ذلك والخاطف خارج عن الكل احتياطاً نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأنه واقع في محل حائط البيت قديماً فلا شبهة أنه حينئذ لا يجوز عندهم والنزوح عن الخلاف مستحب بالاجماع (وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من السنة والسبعة في مقدار الحطيم من البيت حتى قيل كله منه والله سبحانه وتعالى أعلم

فخصس في ركعتي الطواف وهي أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قال الشافعي في قول (بمد كل طواف) أي ولو أدى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركي الحج والعمرة (أو واجبا) كالصدور والتذرع (أو سنة) كالقدوم وكذا إذا كان مستحباً كحصة المسجد (أو نفلاً) كالطوع بالفرق بين الألوطة خلافاً لشيد الدين حيث قال ينبغي أن يكونا واجبتين على أثر الطواف الواجب قال ابن الحمام وهو ليس بشئ لا طلاق الأدلة يرفيه أن الطلاق الأدلة لا ينيب قبول التقييد في المسئلة أن صح فيها وجه من وجوه المقابلة (ولا يختص) أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجواز والعصاة والاعتبار الفضيلة تختص وقوعها عقيب الطواف إن لم يكن وقت كراهة وتختص بأقاعها خلف المقام ويحرم من أرض الحرم (ولا نفوت) أي إلا بان عوت (فلا تزكها لم تغير يد) وفيه أنه لم يتصور تركه كيف يتصور الجبر المهم الآن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه إلا بهاء بالكثرة للإسقاط بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قد غناه هذا والمسئلة خلافية في الجبر العميق وحكم الواجب أن يلزمه دم مع تركها لا تركي الطواف اهـ ووجهه أنه واجب مستقل ليس له تعلق بواجبات الحج أو دم تصور تركهما كافٍ بعض المناسك ولا خيار بالدم فانه حاق ذمته ما لم يصلهما إذا لا يختص زمان ولا مكان لكن ذكر الحدادي في شرح القدوري أن هناك تركهما ذكر في بعض المناسك أن عليه ما يؤيده ما في البصر الآخر وهو واجبتان فان تركهما فاضليه دم وفي منسك الأكثر على أنه لو تركهما لا يلزمه دم وبه قالت الشافعية وقيل يلزم اهـ وأعله محول تركه على النفوت بالموت فيجب عليه الأيسر ويستحب للورثة أداء الجزاء (ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز وبكره) أي كراهة تنزيه أتركه الاستصحاب كاسمياني أخصر لمخالفه الموالاة ولهما جميعاً (والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف) أي فوافقه إن لم يكن وقت الكراهة والأفضل بعد فرض المغرب قبل السنة إن كان في الوقت سنة (وتستحب مؤكداً) أي استحباً ما هو كذا فيفيد أن مراتب الاستصحاب مختلفة كمراتب السنن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى لاسيما وقد قيل في الآية أن الأمر للوجوب وهذا يقتضي أن تكون الصلاة خلفه من السنة ويحمله ماحوله وسائر ما كن التفضيل من الحرم لأن فيه قولاً لبعض المفسرين أن المراد بمقام إبراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الأما كن لادانم خلف المقام وفي معناه ماحوله من قرب المقام كما يشير اليه من التبعية في الآية التبريغ وكون الخلف أفضل لاختياره المحضرة التبريغ (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت الميزاب) أي خصوصاً (ثم كل ما قرب

بنى طوى حتى يصبح
ويقتل ثم يدخل مكة نهراً
ويذكر من النبي صلى الله
عليه وسلم أنه فعله متفق
عليه وهذا اللفظ لمسلم
ويدخل من ثنية كداء
بالله وهو المحزون لأن النبي
صلى الله عليه وسلم دخل
منها عام الفتح فتأولوا
بالاستعلاء لأن إبراهيم
عليه السلام دعا فيه بأن
يجعل أقدسه من الناس
تهوى لهم حين دعا لزيارته
بالحرم ولأن باب البيت
مثل الوجه وأما من الناس
يقصدون من وجوههم
لأن ظهورهم ويدخل
ما سميها خاضعاً لأعياها فإذا
وصل إلى الملى ورأى حكمة
وعاينها دعا جباراً ويحضر

من الحجر إلى البيت) أي من قدس به أذرع ومدونها (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في
حواليه وجوانبه خصوصاً معاذة الأركان ومقابلة المئزر والباب ومقام جبريل عليه الصلاة
والسلام (ثم المسجد) أي جبهه المسكن المطاف الذي يحل المصطفى زمنه صلى الله عليه وسلم
أفضل الأتلة لا يصلح بحيث يشوش على الطائفتين ويحوجهم إلى المرور بين يدي المصطفى (ثم
الحرم) أي مكة وما حولها من اعلام الحرم المحترم (ثم لا فضيلة بعد الحرم) أي بالنسبة إلى هذه
الصلاة من حيث اختصاصها بالحرم وهو لا ينافي أنه لو صلاها في المسجد النبوي والمسجد
الأنصلي لا فضيلة لها إلا إضافة إلى ما عداها (بل الاساءة) أي حاصلة تجاوزته عن حد أدائها من
المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة أي غيرها من الامكنة والازمنة (والمراد بما
خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام (قيل ما يصدق عليه ذلك) أي خلف المقام
أو المقام (عادة وعرفا مع القرب) وهذا القيل متعين فان من صلى آخر المصعد وراء المقام لا يدرك
فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الأئمة فان العرف خصه بما هو مفروض بجواره الزحام (وعن
ابن حجر رضي الله عنهما أنه كان إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفين) أي
أي مقدارهما أو والشك أو التتابع المغيث للتفسير (أو رجلاً أو رجلين) يستعمل الشك والتتابع
كذلك ثم يحتمل ان المراد قد يما يقف رجل أو رجلان فوافق ما قبله أو كان يتأخر عنهما بالفعل
مقصر إلى مقامه صلى الله عليه وسلم ان صغر حرفياً ولعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على
تقدير محققه عن قرب المقام التفرع من مشيئة عبدة الاصنام في تلك الأيام أو كان وقت الزحام
وعدم التفات العوام لغير الأئمة (رواه عبد الرزاق) وأما ما في رواية الشيخين عن عائشة رضي
الله عنهما فركع عند المقام ركعتين وفي روايتهما عن جابر ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ واقتضوا من
مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم فيجعل المقام بينه وبين البيت هذا وقال الكرماني وحقيقاً صلى من الحرم
يجوز وقال مالك والثوري ان لم يصله ما خلف المقام لم يجز وعليه دعواه ان المراد بمقام إبراهيم في
الاصابة الحرم كله لان أكثر العصابة صلاوا ركعتي الطواف في المصعد دون المقام وكذا في الحرم
بنى طوى وغيره فمنا تفرقه عليه الصلاة والسلام على بيان الافضل في المقام اه وفيه بحث
لا يخفى لان الامام ما كان صاعاً منه ما نسب اليه بفعل ما بان الامر للوجوب في حق المقام ونفعه
عليه الصلاة والسلام مبين للرام وغاية احتياجنا عليه بفعل العصابة الكرام وهو لا ينافي كون
الامر للوجوب غاية ان الخلاف في ان المراد بالمقام عموم الحرم أو خصوص المقام مع ان أئمة من
علمائنا لم يقل بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الأربعة (أن يقرأ في الأولى بسورة
الكافرون) لقراءة تعدى بالياء وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الاخلاص)
أي سورتها (ويستحب ان يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه ولى أحب) أي من
أقاربه ومساكنه وأصحابه (والمسلمين) أي ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمناه
(ولو صلى أكثر من ركعتين) أي للطواف ولأحد (جاز) إلا أن الزائد على الركعتين يكون نطوفاً
(ولا تجزئ المكتوبة) أي المفروضة الإلهية (والمندورة) أي المفروضة الإنسانية (عنها) أي عن
صلاة الطواف لكونها واجبة مستقلة (ولا يجوز اقتداءه على ركعتي الطواف بشئ لان طواف
هذا) الأولى ان يقول ان طواف كل غير طواف الاخر أي لاختلاف السبب كسلا في
الظهور والعصر وان كان الطوافان من نوع واحد والصلاة من جنس متحد (ولو طاف بمسعى)

ابن محمد عن أبيه عن جده
ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقول عند
دخول مكة (اللهم) البلد
بلدك والبيت بيتك جنتك
أطاب رحمتك وأود طاعتك
متبعاً لأمرك راضياً بقدرك
متسلماً لأمرك كاشفاً لك
مسئلة المضطر اليك المسفق
من عذابك ان تستقبلي
بصفوك وأن تتجاوز عني
برحمتك وان تدخلني جنتك
وقال الكرماني اذا وصل
الحرم بمكة يقول (اللهم)
رب السموات السبع وما
أظللن ورب الارضين السبع
وما أظللن ورب الرياح وما
أذرين نسائك خير هذه
القرى خير أهلها ونحو
ذلك من شروها وشروها
وشروها (اللهم) ارزقنا

أي غير مميز (لا يصلح عنه) أي ركعتي الطواف لانه لا تصح النيابة عند تافى العبادة من الصوم والصلاة كما حقق في اسقاطهما (وبكره تأخيرها عن الطواف) لأن الموالاة بينه وبينها سنة (الأي وقت مكروه) فلذا قال كاقيل (ولو طاف بعد العصر صلى المغرب ثم ركعتي الطواف) لكونه ما واجبتين ولسبق تعلقهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيد ما قالوا في صلاة الجنائز إذا حضرته صلى المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا مشبه لان حكم الواجب والغرض سواء في العمل وان كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تصلي) بصيغة المجهول أي لا تصلي هذه الصلاة (الأي وقت صباح) أي لسمعة زمانه (فان صلاها في وقت مكروه) كما سبأ في بيانه (قبل صحت مع الكراهة) أي ان أداها (ويجب عليه قطعها) أي في أثناءها (فان مضى فيها) أي بان كملها (فلا حرج أن يسبدها) لعموم القاعدة أن كل صلاة أديت مع الكراهة التزمية يستحب اعادة تومع الكراهة الضرعية يجب اعادةها (وأوقات الكراهة) أي لهذه الصلاة وهي أهم من الضرعية والتزمية (بمدح طلع الفجر إلى طلوع الشمس قدر ربح) لكن عند الطلوع حرام كما هو عند القروب وكذا ما مضى بقوله (ووقت الاستسقاء) أي قرب وأنه لا بد من ادراك حقيقة زمانه (وبعد العصر) أي أدائه (إلى أداء المغرب) أي حتى بعد القروب قبل أداء الفرض (وعند انطباع) أي ان الخطب كلها الا ان عند خطبة الجمعة أشد كراهة (وشروع الامام) أي امام مذهبه (في المكتوبة) لما ورد اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة في سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الميع بعرفات) أي في جمع التقديم (ومر دلفة) أي في جمع التأخيرين ليجمع بينهما كما يستفاد من قيد الميع وهو اعلم انه صرح الطحاوي وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف في الاوقات الخمسة المهي عن الصلاة فماعد أي خفيفه والى وصف ومحمد وقتل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز أدائها بعد العصر قبل اصفرار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أي قبل اجراء آثارها قال الطحاوي واليه ذهب والحاصل أنهم فرقوا في المسئلة حيث جوزها ووقت الكراهة التزمية دون زمان الكراهة الضرعية الحاقا للصلاة الطواف من حيث انه واجب بالقرائن وسائر الواجبات والمحققون فرقوا بين قضاء الوز وأداء ركعتي الطواف ولو كانوا واجبتين بان الاول واجب بإيجاب الله تعالى عليه والاخر بإيجاب العبد على نفسه بالتزامه لفعل الطواف ولو كان واجبا عليه وهذا التحقيق يندقق ويؤيد ما ذكرناه ما علة الطحاوي فيها اختياره بقوله ولما كانت الصلاة على الجنائز كالصلاة القائنة كانت صلاة الطواف مثله يجوز أدائها في هذين الوقتين لان وجوبها كوجوب صلاة الجنائز اه وفيه مباحث لا تحصى تظهر في المطالعة بين كلامي بين ما ذكرنا فيما تقدم والله أعلم

وهو فصل في سنن الطواف استلام الحجر مطلقا أي من غير قيد الأوليه والاخرية والانتائية وان كان بعضها أكسك من بعض بل قيل يستحب فيما عدا طريقه ويمكن أن يكون مراده بالاطلاق استواء التقبيل والسجود ودفعهما (والاضطباع) أي في جميع اشواط الطواف الذي سن فيه كما صرح به ابن الضياء خلافا لما روجه قوله (والرمل في الثلاثة الاول) لان التبادر أن الظرف قيد لهما (والمشي على هيئة في الباقي) من الاشواط الاربعه أو المراد في باقي الاطوفة بكاملها بان لا يسرع اسرعا لما ينفرع عليه من تشوش الخطا وأذية التدافع ولا يجنى مثى المتأثر لما يترب عليه من خوف الزلا والجمعة والحب والفسر ودعوى

خيرها وأصرف فناء أذاها
(ويشير) إلى الجانب
اليسر من المعلى ومن
أمامه ويمينه وييسرا
الفتحة لهم ويقول السلام
عليكم دار قوم مؤمنين
وأنابكم لاحقون إن شله
الله تعالى آمين (اللهم) رب
هذه الارواح الفانية
والاجساد البالية والعظام
الفرقة أنزل عليها راحة
منك وسلاما من (اللهم)
آ تسلم بكامة التوحيد
وباعلم الصالحية
واغفر لنا ولهم والاعمال
السيئة وارحنا اذا مرنا
مصيرهم بأرحم الراحمين
فاذا وصل إلى المدعى وهو
الموضع الذي كان يرى منه
البيت الشريف قبل

الشعر والخصور (في طواف الحج والعمرة) قبل الاضطباع والرمل لكونهما من سنن طواف
بمذهبي لا يقال قد زالت عنه الرمل والاضطباع وهي موصفة زال حكمها لانقول زوال
علمها ممنوع فان النبي صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع في حجة الوداع تذكر النعمة الامن
بعد الخوف ليذكر عليها وقد امرنا بذلك كرا لنعمة في مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت
الحكم بطل متواترة فحين غلبه المشركين كان على الرمل ليهام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال
ذلك كان علمه عند كرا لنعمة الامن (والاستلام) أي استلام الحجر (بين الطواف والسعي) أي
وبينه لكن لا مطلقا (بل ان عليه السعي) وأراد أن سعي حينئذ هو سعي ما بينهما والتمزم وأتى
زمنه أم لا (ورفع الدين عند التكبير مقابلة الحجر) أي في الابتداء للتحلاف في الانتهاء (والابتداء
من الحجر) أي ابتداء الطواف منه أعم من ان يكون بالاستلام واستقبال أم لا سنة (هو الصبح)
أي خلافا لما قال انه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن المصباح وهو باعتبار الدليل اظهر
وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر في ابتداءه) أي يختلف استقباله في أن الله فانه
مستحب (والموالاة) أي المتابعة (بين الاشواط) أي اشواط الطواف وكذا اشواط السعي وكذا
بين الطواف والسعي لكن التتابع بينهما على التوجه بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط
والظاهر ان يراد بها الموالاة العرفية لأنه لا يقع فيها مطلق الفاصلة لتجوز بهم الشرب وتجوهر في
في أثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أي في الثياب والاعضاء البدنية وكذا في
الاجزاء المكانية

فوفصل في مستحباته استلام الركن الميمني أي من غير قبله ووضع جبهة (وأخذ الطواف
عن غير الحجر) أي باعتبار وضعه فانه على عين الباب لا باعتبار مستقبله والمراد من الأخذ أي
شروع فيه بالية بالرفع يديان ينفق قبل الحجر مستقبله بطواف متباعنا (يجب ان يرجع
بذنه عليه) أي على الحجر (وتقبيل الحجر) أي بالاتفاق والظاهر عدمه من السنن المؤكدة لتبويه
بالاحاديث الواردة ولعله أراد أن تثليثه مستحب (والسجود عليه) يعني مع التقبيل كما سبق
(ثلاثا) لما ورد في بعض الروايات لكنها غير مشهورة (وايتان الاذكار والادعية فيه) أي من
المأثورة وغيرها (وان يكون طوافه قريبا من البيت) أي بشرط الاحتراز عن الاذبة (والرأه
البعده) أي ان كان زججه الرجال ولم يكن وقت الطواف مختص بالنساء (وان تطوف ليلًا) لانه
أسهلها وان كانت مجوزة مستنورة (والطواف وراء الشاذر وان) أي الخروج عن الخلاف فانه
مستحب بالاجماع وهو ينفذ لذل المجهة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر
ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لوقفه) أي ولو بعذر والظاهر انه مقيد باقتل اتيان
أكثره (أو فله) أي ولو بعذر (على وجهه مكروه) أي فبالسعي استعجاب اعادته لو اكمل على وجه
مكروه (وترك الكلام) أي الكلام المباح لانه ينافي الخشوع (وكل عمل ينافي الخشوع) أي
التذلل له سبحانه كالتمائم على ما صرح به في الكبير وكذا الالتفات بوجهه الى الناس لغير ضرورة
وضع اليد على الخاصرة أو على القفا وضوها أو امام توجهه بعض من لا روايه له ولا دلائل من
استعجاب وضع اليدين كالملازمة فلو نشأ من غفلته عما ترفعه صلى الله عليه وسلم من الارسل
في الطواف فليس فوق ادب من آتبه به أدب مستحب ولا فوق آداب الاحصاب واتباعهم
من الاغاة الاربعة واجماعهم يكفي للمستند عدم كراهة في مناسكهم فان الاصل هو النفي حتى

حدث الابدية الحائلة
الا من عن رؤيتها وقف
وقال (اللهم) أنت ربي
وأنا عبدك جئت هاربا
منك اليك لا تؤذي فرائضك
وأطلب رجعتك وأنت
رضوانك أسألك مسئلة
المضطرين اليك المشفقين
من عذابك المتأفين من
عذوبتك ان تستغفرني
اليوم بعفوك وتغفلي
برجعتك وتجاوزني
بغفرتك وتعيني على أداء
فرضك (اللهم) افعل لي
ابواب رجعتك وأدخلني
فيها وأعني من الشيطان
الرجيم ويكون مليقي
دخول مكة مني يا علي الله
تعالى صلي على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويستحب

بتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صرح في البخاري وغيره وبما يدل على عدم
وضعه صلى الله عليه وسلم كونه المحجب في قبضته المانع ظاهر من قبضته منه كان مقتضى
مشابهة الطواف الصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم
من حيث أنه نبي الرحمة لم يفعله دفعا لصرح عن الأئمة وبما يدل على عدم فعله عليه الصلاة
والسلام اتفاقا لخاص والعلم على الأرسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يجتمع
أدنى على الصلاة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سنبل
المؤمنين فوله ما تولى وفعله جهنم وساءت مصيرا وبما تبين أنه يقال الوضع مكره لانه خلاف
السنة المأثورة وتظهر ما قاله الطرابلس وينبغي أن تذكر الصلاة على المروءة بعد السجدة لانه
ابتداع شعرا انتهى فلي المتبند المتخرج اثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد السجدة يدل من
كتاب أوسنة والأفالمانع والساقى لاحتياج الدليل كما هو مقرر في آداب الجثث لا ينبغي
ما فيه من الرياء والسعة والغرور والجهر واقتداء الجهلة به لاسيما إذا كان على هيئة طلب العلم
أو صورة الصوفية (والأسرار) بالكرأى الاختلاف (بالذكر والإدعية) وفيه بحث لانه يجب
الاختفاء إذا كان الجهر مشروشا للطاقيين والمصلين فقد صرح ابن الصياح أن رفع الصوت في
المسجد حرام ولو بالذكر ولعله أراد بالأسرار الباطنة في الاختلاف تبصير من السمع والبال وصور
النظر (أي حفظه) من كل ما يشغله) أي عما هو في صدره من الحضور
فمفصل في مجاباته الكلام في أي الكلام المباح وأعلم أن المباح ما يستوي طرقاه من الفعل
والترك والمصعب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له أن ترك الكلام مصعب
فلا يكون الكلام مباهقا فتنقض قوله وقد صرح ابن المهام بأن المباح من الكلام في المسجد
مكروه بأكل الحسنة فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما رواه الترمذي وغيره عن
ابن عباس من فرغ الطواف حول البيت مثل الصلاة لا أنتم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا
يتكلم من الأخصر من ذكر الله يعني أو ما في حصنه ولا شك أن النهي المرفوع كدعول على الكراهة
التعريضة أو التنزيهية كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لا على من يكون
مشغولا بذكره وأما جوابه فرض كفاية على الطلقة وكذا جواب العاطس الحامد وأما قوله في
الكبير ولا بأس بأن يثنى في الطواف ويسلم ورد جوابه ويحمد عند العطاس ورد جوابه فردود
في الردين لغرضينهما معدود في الحمد عند العطسة لأنه من السنن المؤكدة مطلقا والحمد من
الأذكار المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فانه يوقع في موقع يكون له بعض البأس
وأفقه أن يكون خلاف الأولى وكذا عده السلام مطلقا من المباح فان فيه نظر ظاهر انقلوا أنه
من السنة التي هي أفضل من الغريضة التي هي جوابها والحاصل أن المسلم عليه لا يتخلو عن أنه
مشغول بذكر الله فكراهة فكره السلام عليه أن علم أشد أنه والا فليكون سنة بدليل قول ابن عمر اعتذرا
عن مسلم عليه وهو في غير شعور لا يستغفره في حضوره فكنا نتراعى الله والله أعلم أراد به معنى
الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والإقناع والاستغناء) أي الإقادة والاستفادة العلمية في نحو
القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات النطقية بل فتجب
بطريق الكفاية أو الوجهة الصينية (والخروج منه لحاجة) أي ضرورة (والشرب) أي لعدم
تأديته إلى تركه أو الالة لقله زمانه بخلاف الأكل المانع من الموالاة وأما قوله في الكبير ويكره

أن لا يبرج أول دخوله
على شيء غير المسجد الآن
لا يجيد من يحفظ مناعه
وتحشى عليه الضياع فيصنع
بعض الرقة الاحتسنة
والبعض يبدأ بالطواف
بالتوبة ولا يبرج على شيء
قبل الطواف فإذا وصل
إلى باب السلام تقدم بركته
البنى وقال الله كبرنا
لا اله الا الله والله أكبر
ثلاثا أعوذ بالله العظيم
وبوجه الكريم وسلطانه
القديم من الشيطان
الرجيم بسم الله والحمد لله
والصلاة والسلام على
رسول الله السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين
(اللهم) صل على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الاكل والشرب فئاتض لقوله فيه أيضا ويشرب و يفعل كل ما يحتاج اليه (والطواف في نعل أو خفاف إذا كانا ظهريين) أي والأف يكون منكروها لاجراما كما يتوجه العوام لماسيق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في التعليل ولوطاهرين ترك الأدب كما ذكره في البدائع الآله محمول على حال عدم العذر (وترك الأذكار) وكذا الادعية ففي الكبير ولو سكت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستسلام فطوافه صحيح باتفاق الأربعة لكنهم مسمى انتهى لقوله مسمى لا يصح على إطلاقه بل يعمل على ما عدا السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة القرآن) أي في نفسه لما قالوا في غير موضع بكونه أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس بقرائه في نفسه فهذا هو الظاهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن راخصا صوته في الطواف ولا في نفسه قال وهو الأصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالجلبي والواضح في المنتقى وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذلك والله تعالى انتهى وهو قابل أن يعمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذلك فمفهوم أن السكوت هو السنة وليس كذلك ولا يتصور أن يتقدم برفع الصوت في الذكوة ممنوع ولعله أراد بأنه لا بأس بالأذكار الممنوعة المسطورة من غير الأذكار والادعية الماثورة (وانشاد شعر محمود) وكذا انشاد شعر المراد بالمحمود ما يباح في الشرع والأخبار يكون من قبيل الأشعار المستفاد منها العلوم فهو داخل في المنهيات والشرع المستحسوم حرام أو منكروه ومطلقا وفي الطواف أقيح (والطواف راكعا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

فوفصل في محرماته الطواف في أي جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو عائناً أو نفسه) حراماً استباحة (أو محدثاً) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى ولو ساقى من الفرق في الكفارة (أو عراً) أي كشف العورة قدماً لا تصعب به الصلاة (أو راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي بأنواعه (بلا عذر) قبل الثلاثة أو الأربعة (أو منكوساً) أي مغلولاً أو كذا معكوساً (أو داخل الحجر) أي الحطيم (وترك شيء منه) أي من الطواف إلا أن ترك الأربعة حرام وترك الثلاثة كراهة تنزيه (ولو تفلاً) أي هذا كله حرام ولو كان الطواف تفلاً (ولا يفسد للطواف) وانما مبطله الارتفاع دعوى بالله تبارك وتعالى منه

فوفصل في مكروهاته الكلام الفضول في ما لم يحتاج اليه بقدر الحاجة فباح كسابق لكن الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت (والبيع والشراء) وهما مكروها في المجدد مطلقا في الطواف أشد كراهة بل حكاهما مكروهاً أيضاً (وانشاد شعر يعزى) بفتح الراء أي يتخلو (عن جدوته) وفي معناها ما يضاوم أفاده علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقاً) فيعمل على الكراهة التنزيهية لان الاشتغال بالأذكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكوالدعاء) أي بصيحت بشوش على الطائفين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قدر معصوف وهذا منى على ما قبل من أن الطهارة عن قدر ما يستبره عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل والاضطباع) أي الإحالة للضرورة (لن عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستسلام) أي المستنون وهو استسلام الجبل لا الركن الجبالي فانه إن تركه لا بأس به فانه مستحب وتركه خلاف الأولى

تسليماً كثيراً (اللهم) اغفر لي ذنوبي واقبلني أبواب رحمتك وأدخلني فيها وسهل لنا أبواب رزقك (اللهم) ان هذا حرمك وموضع إيمانك فحرم لي وبشري ودي وبخني وعقل على النار (اللهم) أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام فحبا ربنا بالسلام وأدخلنا دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والإكرام فاذا وقع بصره على البيت الشريف دعا بما أحب فان الدعاء عنده رؤية البيت الشريف مقبول ثم يقول (اللهم) زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً واعلم أن زمناً من عظمه

(وتفريق الطواف) أي الفصل بين أشواطه (تفريقا كثيرا) فاحسبوا مرة أو مرات وترك
المواصلة لكن قيد الكثرة بظاهره فيحذف القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين
أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليهما ترك السنة وهي المواالين الطواف
وصلاته لكل أسبوع عند أي حنيفة ومحمدوا أنصرف عن شفع أو وزر وعند أبي يوسف
لا بأس به إذا انصرف عن وزر أو نفل صلى لكل أسبوع ركعتين فلا أنصرف عن شفع كره اتفاقا
(الأي وقت كراهة الصلاة) لأنه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعوا وتر الصلوات لكن بتوخر ركعتي
الطواف إلى وقت صباح (ورفع اليدين عندئذ الطواف) أي إذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال
استقبال الحجر إلا فهو سنة كسابق (والطواف عند الخطبة) أي مطلقا لا شعاعه بالأعراض
ولو كان ساكنا (واقامة المكتوبة) فإن ابتداء الطواف حينئذ مكرره بلا شعبة وأما إذا كان
يمكنه إتمام الواجب عليه بالحاف بالصلاة وادراك الجماعة فالطاهر أنه هو الأول من قطعه
(والاكل) في أثناء طوافه لا روم تركه الولاء أو مخالفتها حسن الأداء (وقيل الشرب) الآية
سوغ فيه عند الأكثر لقلته زمانه ولورود وقوعه مرفوعا وموقوف في شأنه (والطواف حائسا)
بكسر القاف وبالنون أي فيسألي الصلاة في تلك الحالة أي المشغولة في معناه الحائز والحاف
والجبان والفضبان والله أعلم

في فصل في مسائل شتى في المشهور وعند أرباب التصنيف ان معناه المسائل المتفرقة التي
لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب يعولهم مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف)
أي كاملا (ونسى ركعتي الطواف) وفي نسخة مهيضة ركعتيه (ولم يتركه) أي لم يشروعه في طواف
آخر هذه المسئلة متفرقة على سنة المواالين الطواف وصلاته (فان كان) أي التذكر (قبل
تمام شوط رفته) أي تركه وقدمه لتخصيص سنة المواالاة (وبعد تمامه) أي إتمام شوطه الذي
ينزله ركعة (لا) أي لا يرفقه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كالتويزد كرمشوطين بالأولى
(وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا إذا لا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا بصورة
(ولو طاف فرضا) أي طواف فرض لعمرته أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب
كطواف مدر ونذر أو من سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (عامة أشواط) أي
بزيادة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن ان الثامن
سابع فلا شيء عليه كالظنون) أي كطواف الظنون ابتداء فانه ليس عليه شيء بتركه كسابق في
محله لكن فيه أنه إذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتسامه بجم عليه تركه فلا معنى
لقوله فلا شيء عليه كالظنون اللهم إلا أن يقال مراده أنه ظن أولا أنه سابع ثم نيق له وتيق أنه
الثامن فلا شيء عليه بشر وعه في طواف آخر حيث كان معينا على ظنه كأيدي عليه قوة (وان
علم) أي حال ابتدائه (أنه الثامن) أي لكن فعله ينه على الوهم أو الواسعة لا على قصد دخول
طواف آخر فانه حينئذ يتركه اتفاقا بخلاف ما قررناه فانه كاقال (اختلاف فيه) أي ترددينه
حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يتركه) أي احتياط (تخف سعة أشواط الشروع) أي
لشروعه المزم (ولو طاف أسبوع) أي متفرقة أو مجمعة وتر أو شعاع (ولم يصل بينهما) أي بين
كل طواف منهن لو كان الاظهر أن يقول بينهما أي بين الأسابيع سواء كان طوافه في أوقات كراهة
الصلاة أولا (فعلبه لكل أسبوع ركعتان على حديثين) أي مستحلتين لا غير دين ولا

وشرفه وكرمه عن حبه
أو اعقره تشريفا ونفليا
وتكرما وبرأيا (اللهم)
صل على محمد وعلى آل محمد
عبدك ورسولك النبي
الأي وعلى آله وأصحابه
وتابعيه وأخراجه وسلم تسليما
كثيرا (اللهم) اني أسألك
أن تغفر لي وزجتي وتقبل
عندي وتضع وزري رحمتك
يا رحيم الرحمن (اللهم)
انني عبدك وذاترك وعلى
سلك ضروري حق وأنت خير
مزدور وأسألك أن ترحمني
ونفك رقبتي من النار
هوفي كثر العبادي دخل
المسجد الحرام فافيا وقبل
عنقه اه فاذا دخل
المسجد لا يستقبل بتحية
المسجد بل بقصد الحجر
الاسود لان تحية هذا

مندرجتين في ضمن فرض أوسطه (ولو شك في عدد الأشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف الركن) أي ذكر النجاء أو العمرة (أعاده) أي احتياطاً (ولا يني على غالب ظنه بخلاف الصلاة) أي ولو كانت نافلة ولم التزم في بعضها كثرة الصلوات المكتوبة ونفرة الطواف من أركان الحج والعمرة ثم مفهوم المسئلة أنه إذا شك في عدد أشواط غير الركن لا يعيده بل يني على غلبة ظنه لأن أمر غير الفرض على التوسعة والتظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لأنه فرض على فكان الأولى أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (وقيل إذا كان يكتر ذلك) أي الشك في طوافه الموجب لو سوت منه سواء كان الطواف ركناً أو غيره (يضي) أي قياساً على الصلاة فإنه يستأنف إذا كان أول مرة أو قيسه تأدبره ويضري عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يني على الأقل المتيقن في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي خصوص مخالف لظنه أو علمه أيضاً (يستحب) أن يأخذ بقوله أي احتياطاً فيجابه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال نسبائه بعدد لأنه عدل لا فرض له في خبره (ولو أخبره عدل لا نوجب العمل بقولهما) أي وأن لم يشك لأن علمين خير من علم واحد ولأن أخبارهم على تواتر شاهدن على انكاره في فضله أو إقراره (صاحب العذر الدائم) أي حقيقة أو شكاً (إذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت نوماً) أي قياساً للطواف على الصلاة (وروي) أي عليه ما أتى بالساق من الواجب (ولا شيء عليه) أي بفعله ذلك تركه الموالاة بعذر والتظاهر أن الحكم كذلك في أقل من الأربعة إلا أن الأعادة حينئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو جازته امرأته في الطواف لا يفسد) أي طوافها لأن الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا احتجوا بتمامه وضوءاً خرولاً من المحاذاة المفسدة لها مشروط بمشورتها ووجود جميعها في تلك الحالة (والطواف متعمداً) أي لا مضافاً (ترك الأدب) أي المستفاد من قوله تعالى فاطمع عليك الأضرورة التعب (والحدث فيه على ما يعني غفلة عظيمة) أي من مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن الفقه معرضون ولحديث من حسن إسلام المرء تركه ما لا ينفعه مطلقاً فكيف حاله المتابعة وأتمه العبادات (ولو ترك الأذكار) أي والادعية المأثورة وغيرها بما يستحب أكثره حينئذ (فشكلت جميع طوافه جاز) وهذا مستندك قد ذكره في المباحات (ولو ترك الرمل والأضطباع) أي قياساً منه (والاستلام) أي المسنون (مطرواه تخرج) أي باتفاق الأربعة (لكه مسيء) أي يتركه السنة إذا كان من غيره مذمومة وذكرك هذه الثلاثة في المكروهات (والاستئصال بالأذكار أفضل من قراءة القرآن فيه) أي في الطواف وفهم من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جازاً لكان لا مطلقاً لأن رفع الصوت به وبالذكر والادعية فضلاً عن غيرها ممنوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لا بأس) أعلم أن صاحب التبيين مخرج بان الذكر أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني لا بأس أن يقرأ في نفسه ولطفه لا بأس بتدل على أن الأولى هو الاشتغال بالأداء دون القراءة ومجمع ابن عمر رضي الله عنهما رجلا يقرأ القرآن في الطواف فصل في صدوره فسأله عطاء عنه فقال له محبة أي بدعة غير مستحسنة وهي محاولة على رفع صوته لا في مجرد القراءة كما يهمل إرادته في الكبير من إطلاق العبارة ثم قال في الفتح والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأقصّل ولا تثبت عنه في الطواف القراءة بل الذكرو هو التواتر عن السلف والمجمع عليه فكان الأولى أقول الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم اتعاقل عن القراءة مع أنها أفضل الأذكار والادعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغل القرآن عن ذكرى ومشتاى أعطيناه أفضل ما أعطى

المسجد الطواف إذا دخل والامام في المكتوبة أو أقيمت الصلاة فانه يصلي المكتوبة مقتدياً بطواف فإذا قرب من الحجر الأسود قال لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده هو على كل شيء قدير فإذا وصل الى الحجر الأسود وقف على جميع الحجر بحيث يكون جميع الحجر على عين الطائف صعد من كعبه الايمن ثم رفع يديه ويقول (اللهم) أي أريد طواف بيتك الحرام فسرولي وقبله مني فان كان مفرداً بالجمع وقع طوافه للقسوم وان كان مفرداً بالعمرة أو متعمداً أو قارناً وقع من طواف العمرة نواه أوله وهو على القارن أنه بطواف لمواظاة آخر للقسوم ثم يعني وهو مستقبل الحجر ويسلم الحجر ويديه ثم يقبله

السائلين للرجعة على الأمة بدفع الحرج عن العامة ولم يرد فيه عليه الصلاة والسلام عن القراءة
للدل على الكراهة كاذرها جاعلة ثم لو قيل ان الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول
القصيح عند الشافعية لكان له وجه وجيه وتبينه وأما الخلاف في غير فلا يظهر وجهه وهذا
كله ينبغي أن يكون محله طواف الركن فان أمر التوافل مبني على التوسعة (وينبغي أن يترى
طوافه عن كل مالا يرضيه الشرع) أي من القول والفعل ظاهره أو باطنا (ومن النظر إنما لا
يصل) أي من المردان والنسوان بشهوة (واحتفل من فيه) أي ومن استغفل من فيه (قصص)
أي في الحلقة أو الهيئة (أو جهل بالناسك) أي هذا أو خطأ (وينبغي أن يعلم) أي الجاهل
(برفق) أي بلطافة وسهولة قال الله تساركو وتعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة (ولا يأمرك) أي الطائف الغير المتأدب (عقوبة سوء الأدب) أي في كل باب (فليس
الاساءة على البساط) أي بساط قرب الجانب (كالاساءة مع العباد) أي بالعدو ولو على الباب
لحصول الجواب (وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للفرأء وعكسه لأهل مكة) أي ومن
في معناه من المتوطنين بما وذلك لان الصلاة وان كانت أم العبادات وأفضل موضوع في الطاعات
الانما تنمؤر كثرتها في جميع الطاعات والطواف يختص وجوده بالحكمة ذات البركات وفي
المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في الصريح للفرأء جماعة واعلم انه لا يسن ولا
يستحب رفع اليدين عندنية الطواف قبل استقبال الجعر على المذهب الاربعة ولا يسن عند
استقبال الجعر الا على مذهبه لانا قد ذكرنا هذا لو ثبت عليه لان كثيرا من العوام يرفسون ايديهم
عندنية الطواف والجعر من بينهم بكثير ويبالغ بعضهم في الجهل فيتوسوس عند النية مع رفع
يديهم كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى الله عليه وسلم فليست بذلك طاه
بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل ان رفع اليدين في غير حال الاستقبال مكروه
وأما الابتداء من غيرهما حتى يماين الى كمين كما يفعل من لا عقل له وهو في صورة الفقهاء
وسيرة المشايخ والاولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تحريم أو تنزيه بنه على أقوال عندنا
من ان الابتداء بالجعر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وانما يستحب أن يكون الابتداء بالنية
من قبيل الجعر للخروج عن الاختلاف لا بحيث انه يقع في الامر المكروه للاختلاف ثم اعلم
ان بعض الشافعية وانهم اذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب
ايضا فيه عندهم ابتداء بالتكبير وعن ابن المقن ان لو قيل بوجوبه لم يعد كما جمعه الطبري
انتهى لكن ردة ابن جماعة بقوله والاظهر عندي وجوده اما وجوبه بان ثبت به المواظبة واما
استصحابا بان وجد تركه احيا التوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير
ورفع اليدين والارسل مشيرا الى النفي والاثبات اجماعا الى معنى التوحيد المستعادم قول لاله
الا الله ولذا اورد التهليل ايضا لها بالخصوص فالجمل أولى في حضرة المولى ومن البدع المستندة
ما فعله كثير من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند اعادة الطواف قبل الشروع فيه
اذ الذي سنه صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الجعر فلا
يناسب البداءة بغيره وأيضا كان ابتداءه منه مقرونا بالنية لا كما يفعل بعض العامة من تقبيله
أو لائم النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسوسة
بآداب الطواف عن محتاط في طوافه المروري على الشاذروان ليخرج من الخلاف أو لما في مذهبه

من غير أن يظهر صوت في
التقبيل ويصعد عليه ويكرر
التقبيل والصعود ثلاثا ثم
يمشي وهو مستقبل الجعر
مارا الى صوب عين نفسه
حتى يقبوا ز الجعر بجميع
يدنه ثم يجلس البيت عن
شماله ويأخذ في الرمل
وهو مشى المتصتر في الحرب
بين الصغين يظهر التخاصة
وقوته في النسالة أشواط
الاول كما أمر به النبي صلى
الله عليه وسلم أصحابه اظهارا
للجلد والقوة على المشركين
ويقول اذا حاذى الملتزم
(اللهم) ايما بأك وتصديقا
بكبابك ووفاء بعهدك

من حكم شرط الحصة فانه حين يستلم الركنين أو أحدهما يرجع فقهرى وراه فيؤذى من خلفه
ويبدأ في بدنه بحيث قد يوثق الى قفلة عظيمة وذلك لجهله بالمسئلة فانه يكتفى بالخروج عن العهد
بأن يقف في محله ويقيم رجله في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود الى خلفه
ومن المنكر القاض ما يفعله الا أن نسوان بكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال ومن اجتنبت
لهم في تلك الحالة مع تزني بأنواع الزينة واستعمال ما يفرح منه الرجال العورة ففوش بذلك
على متورعي الطائفة ويستحقون بسببه نظرات الساترين وربما طافت بعضهن بكشف شيء من
أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع محاسنهن فتنتقض الطهارة عند الشافعية
وتتقدم محبة طوافهن وطواف من معهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول بعض
الاكابر من الطائفة مع عبيدهم وخدمهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون
الطاعة ويزيدون المعصية كذا في راحة العامة ومدافعتهم في الطواف حال الجهل لاسيما عند
استقبال الخبر الا فضل فانهم لا يرعون الا أول من المستحق الاول بل يتقدمون عليه ويدفعونه
ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم ويرى باستقبال البيت في راحة الطواف
ويشيق المطاف أو يستدبر وفيه المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا
وشروط عند الشافعي ثم أحسن من يطوف في هذا الزمان الفاسد بطريق الجهل أن يقول
الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وازفة
العامة ومن جملة المنكرات تعود الصغار والكبار والعميان والعرجان حتى النسوان في بعض
الاحيان من النصارى حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو ما كدين أو قاعدين في طريق
الطائفة مع كشف عورتهم وترك صلاتهم مع المصلين ومنه ادخول المجانين ورفع أصواتهم
بالكلمات المهمة وادخال الصغار المتعجبين وأمثال ذلك من ادخال الحفان والقرب والمخارات
وغير ذلك مما يجنب انكروه قبلنا ولسانا ويدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ الدواوين ورئيس
المشدين وغيرهم عن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما يجب عليه من
الخدمة فتسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

❦ (باب السبي بين الصفا والمروة) ❦

(اذ فرغ من الطواف) أي الطواف الذي بعده سعى (فالسنة أن يخرج السبي على قوره) أي
ساعته من غير تأخير (فان أخره لمضر) أي ضرره (وأليستخرج) أي يحصل له الراحة وتعود
اليه القوة (فلا بأس به) أي لا يكون مسياً (وان أخره لمضر عند) أي من استراحة وغيرها (فقد
أساء) أي تركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسبي (ولاشئ عليه) أي من الجزاء المدم
أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي السبي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد
(فان خرج من غير مجاز) كافي البدائع وغيره (وقد تم رجله اليسرى للخروج) أي كذا هو مطلق
آداب الخروج من المسجد ولكن هناك حقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويوتر الخبي
عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع اليسرى أولاً وكذا اليسرى اليمنى ابتداءً فعليك بملاحظة
الحجم ومراجعة الجميع (ثم ينوحه الى الصفا) لكن قيل أن يصله يستحب أن يقول أبدأ بآبدأ
الله تعالى به ان الصفا والمروة من شأنا الله فخرج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما

وانبأ بالسنة نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم يقول
اذا ما ذى المقام اللهم ان
هذا البيت بيتك والحرم
حرمك والامن أمنك
وهذا مقام العائذ بك من
النار فأجزي من النار
ويقول اذا ما ذى الركن
الشامى اللهم انى أعوذ بك
من الشك والشرك
والشق والنفاق وسوء
الاخلاق وسوء المقلب
في الازل والمال والولد
ويقول اذا ما ذى المنزلة
اللهم انا لى تحت ظلك
عرشك يوم لا ظل الا ظلك
ولا باقى الا وجهك واسقى

السعي المخصوص بالرجال هو الاسراع بين الميادين والافالسي المطلق بين الصفا والمروة واجب
اجتماعي الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفي الخزانة أن السعي بين الميادين سنة ولعل
مراده يكون السعي بين الميادين سنة أن واجب السعي بتأدي في أي موضع كان بميادين الصفا
والمروة والسنة أن يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث فهم أن
السعي في الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك أن السعي الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشيء المطلق
والسعي بين الميادين بمعنى الاسراع ولم يعرف أن ما بين الميادين بعض بميادين الصفا والمروة وأن
الطريق مختصر فبما بين الميادين قامل فانه موضع زلل والحاصل انه يكون ساعيا في بطن
الوادى أي باعتبار ما كان سائحا فان ما بين الاميال كان مضطضا وطرقا هاهنا وجه الصفا
والمروة مرتفعان وأما الآن ففي فروع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسعى
فيه (حتى يجاوز الميادين) أي الاخضرين أو بحاذيهما والاول أحوط (فهنا المسجد) بكسر الفاء
أي الكتاتين بجداره الخارج منه (وقد اذوا العباس) والمعنى أن أحدهما ملصق بالقنطرة والاخر
منهما يجازح دواره المقسومة اليه في رفته على الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذا رب اغفر وارحم
وتقبول زعمائكم أنك أنت الاعز الأكرم اللهم اجعله بتقبله ورأوسه مسكورا وذنيه مقفورا
اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات ورسا تقبل منا وورثنا آتنا
وأماننا لهما (ثم) أي بعد وصوله الى الميادين الاخضرين (يمشي على هيئته حتى يأتي المروة)
والمقصود انه لا يجير من أول الصفا الى آخر المروة ولا نهيمشي على هيئته في جميع ما بينهما كما
يقوله بعض الجهلة أو التكررة (فمصدق عليها أن كان ثم) يفتح التاء وتشديد الميم أي هاترا (مصدق
أي أن يبدله البيت) أي تظهر الكعبة (أن أمكن) أي الصعود اليها للبدو وأما اليوم فليس
ثم مصدolan أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وانما جعلت درجات وراهها واقفة فوقها فإن
وقب على الدرجة الاولى بل على أرضها بمصدق عليه انطلع عليها فلا يحتاج إلى أن يطلع ولأن
يلصق بالجدار الذي وراهها كما يفعل الجهلة من المبتدعة والمتوصفة (و يفعل على المرفوع جميع
ما فعله على الصفا من الاستقبال) أي بأن يميل الى يمينه أدنى ميل ليصير متوجها الى جهة البيت
والاقلبيت الشريف لا يبدو اليوم بناء على حجب البنين (والتكبير والذكر) أي الشاهد
للتكبير والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المشتمل على الصلاة والثناء (ثم ينزل منها) أي متوجها
الى الصفا (داعيا ذا كرا ويمشي على هيئته فادخل الميادين سعي كاسر) أي أنا (هكذا) أي مثل
ما ذكرنا من الاوصاف (فعل ذلك) أي في سعيه (سبعة أسواط يبدأ) أي وجوبا (بالصفا) أي
أول مرة (ويمشي بالمروة) في آخر الكثرة وهذا معنى قوله (من الصفا الى المروة قنوط والموعد منها
الى الصفا شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلافا للشافعي وبعض الشافعية حيث
قالوا انهم من الصفا الى المروة ثم الموعد الى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع السدة والخسب
كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسي المصطفى فانه كان ختمة بالمروة على ما صنع
في السنة وانما سوا على شوط الطواف حيث أنهم من الحجر الى الحجر وقد صرحوا بان الخروج
عن هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل) فخصين
وقد سبق (دون العدو) يفتح فكون وهو جري شديد كجري الفرس ومنه قوله تعالى والعدايات
ضجعا أقسم بتبديل الفراق في معناها النافات للصلح (وهو) أي السعي بين الميادين (سنة في كل

عن النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك دعاء خاص وكان دعاء
آدم عليه السلام في جميع
الطواف سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر
اذا وقب للمرتبة دعا نفسه
بما شاء فان الدعاء يستجاب
هناك وقال اللهم رب هذا
البيت العتيق اعق ربنا
من النار واعدنا من
الشیطان الرجيم واكفنا
كل سوء وقبنا بما رزقنا
وبارك لنا فيما أعطيتنا
اللهم اجعلنا من اکرم
وفدك عليك اللهم لك الحمد
على نعمائك وأفضل صلواتك
على سيد أنبيائك وجميع

شوط) أي من أشواط السبي بخلاف الزمل في الطواف فانه مختص بالثلاثة الأول بخلاف أن
 شخص هذا السبي أيضاً بالثلاثة الأول كاذ كفي المحيط والمنسك الفارسي لكن الصحيح المقول هو
 الأول على ما نص عليه في الهداية والكافي والبدائع وغيرهم من المتون والشروع ثم الاضطباع
 في السبي مطلقاً عندنا كاحتقانه في رسالة خلافتنا قسبة (فلو تركه) أي السبي بين الملبين
 (أو هرول) أي أسرع (في جميع السبي قد أساء) أي تركه السنة (ولا تحي عليه) أي من الدم
 والمصدقة (ويبقى في السبي الحاج) أي أن وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المتمر) ولو كان
 ممنعاً لأن تلبينه تنقطع بالشروع في طوافه ولا الحاج إذا سبي بعد طواف الاضحية لا تضاعف
 تلبينه بأول مرة الجرة (وان هجر عن السبي بين الملبين) أي بسبب الزحام (صبر) أي من أول
 الوهلة (حتى يصد فرجة) أي فرصة من الأضمة الخالية (والاشتبه بالسبي في حركته)
 أي في الجلبة لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أي لم يتركها المشي في السبي
 واجب عندنا لأحر كم من غير أن يؤذى أحداً) أي من الركبان والمشاة (وليقرن) أي كل
 الاحتراز (عن أذى غيره) أي بكل وجهه فانه حرام جمع عليه داخل تحت الفسوق
 المتبى عنه (وتعريض نفسه للذنى) أي للتأذى من غيره مع عدم تحمله وحصول جرعه
 ووصول نزاعه

● (ففسل في شرائط صحة السبي) ● وهي سبعة بعدد أشواطه وتسبق ان السبي بنفسه
 واجب خلافاً لما في حيث قال انه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجعله في الكبير
 ركناً للسبي وهو الصواب (كبنوته بين الصواب والمرء) أي بأن لا يخرف عنها إلى أطرافها
 (سواء كان يفعل نفسه) أي ماشياً أو ركاباً (أو جعل غيره ما كان معنى عليه ولو بغير امره)
 وكذا ان كان مجتهداً أو صغيراً غير مميز (أو مريضاً أو مجنوناً بامر) أي بأمر كل منهما (نفس) به
 أي بكل منهم (محملاً) أو ركاباً بصح سعيه لمصلحة) أي لحصول سعيه (كأثابتهما) أي بين
 المتكاتبين (ولا يميز فيه النيابة الألفمى عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام انهماؤه إلى حال سعيه
 أو أفاق حينئذ وفيه انه اذا حدث له الاغصاء بعد احرامه مضيماً ينبغي أن يكون كذلك لكن
 لا ضرورة في نيابته للسبي ادعاه سعيه محملاً بخلاف نيابة الاحرام فان النيابة فيه مجوزة
 للضرورة وللبناء على الخروج عن عهدة عقداً وقته والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج
 النيابة المطلقة الألفمى عليه قبل الاحرام فانه يجوز حينئذ نيابة الزفة في عقدا الاحرام عنه
 والأفلا وكان ضريحاً قديماً أجمعاً إلى السبي فلا معنى لتقدير الاحرام فتأمل فانه من له الأقدام والله
 أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن يكون) أي السبي (بعد طواف) أي كامل ولو غل (أو بعد أكثره)
 أي أكثر أشواطه (فلو سبي قبل الطواف) أي أكثر من سببه (أو بعد أقله) (صح) لعدم تحقق
 ركته (ولو سبي بعد أربعة أشواط صح) كرهه فلا اهتمام بأمره والافهم مستندك في ذكره
 (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام حج أو عمره (فلو سبي قبله) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف
 (لم يجز) لان السبي من واجبات الحج والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون
 الشرط ولما كان بعض الشرط يشترط جأؤه إلى الفراغ عن جميع الأركان كالطهارة في
 الصلاة وبعضها لا يشترط دواعيه بل يكفي تحققه أولاً قبل الشروع في ركعته كالتبعية قال (وأما
 وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بمقتضى ابتدائه (حالة السبي فان كان) أي السبي (سبي الحج)

رسلك وأصفائك وعلى
 آله وصحبه وأوليائك
 وبصلي كمنين صلاة
 الطواف خلف مقام
 ابراهيم أوجبت تيسر
 من المسجد أو غيره ودعا
 خلف المقام بما أحب فان
 الدعاء فيه مستجاب وقال
 اللهم ان هذا بلدك الحرام
 ومسجدك الحرام وبيتك
 الحرام وأنا عبدك وابن
 عبدك وابن أمك أنتك
 بنفوس كثيرة وخطايا جمة
 وأعمال سيئة وهذا مقام
 المائت بك من النار اللهم
 عاقنا واعف عنا واغفر لنا
 انك أنت الغفور الرحيم

سواء كان قارناً أو منفصلاً أو مفرداً (وقد سعى قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العريضة من أن الحلة
المصدرة بقصد منسوبة الخلل على الحالة المتحققة في الأزمنة الماضية والحال أنه ليس كذلك
فما أراهم من المسئلة للفقهاء إذ كان الصواب أن يقول وهو يسى قبل الوقوف بالصيغة
المضارعية بمعنى أنه يرسيه مقدماً عليه بل حسن المقابلة أن يقول فإن كان سعيه للصبح قبل
الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه لعدم حلول زمان تحله (وإن كان) أي سعيه (الصبح
بعده) أي بعد الوقوف (فلا يشترط) أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحل من احرامه
(ولا يسى) أي وجوده أيضاً لجواز سعيه قبل حلقه لكن مع الكراهة فإنه يسى الترتيب بين الرمي
والحلق والطواف والسعي فكان حقه أن يقول بل وسى بعده إذ لا يلزم من نفي كون وجوده
سنة وقوع سعيه بعد خروجه من احرامه سنة وإن كان أي سعيه (سعى العمرة فلا يشترط فيه
وجوده) أي وجود بقائه لأنه ليس بشرط بل ركن في حال ابتدائه كسأبأى وينقض عليه أنه لو
طاف ثم حلق ثم سعى صبح سعيه وعليه عدم تحله قبل وقته وسبقه على إداؤه واجسه وقد قال
الكرمانى اما الاحرام فقال بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح أنه ليس بركن بل هو شرط
لعمرة أداؤها أي في الجله وهو لا يدل على كونه شرطاً لجميع أجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه
(حال سعيه الظاهر) أي المتبادر من اطلاق القوم وما فرغوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب
بل هو المتعين لعدم ظهوره وإيضا لأنه قد قال الطرابلسى تبعاً لما في المبسوط ولا ينبغي له في
العمرة أن يفعل حتى يسى بين الصفا والمروة لأن سعى العمرة لا يؤتى إلا في احرامها بخلاف سعى
البعث فإنه يؤتى به بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي يعني لا يصح له أن يبدل عليه آخر كلامه
وعما يشعر بالشرط أو بمعنى يجب أن لا يحصل بطلان أو تقصير حتى يسى بينهما فإنه لو خالفه يجب
عليه عدم ولا يسقط عنه السعى اتفاقاً فهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم واضطرب كلامه في
الكبير مما ليس في قوله تقع كثير (الرابع) من شرائط حصة السعى (البداية بالصفا وانغم بالمروة
فلو بدأ بالمروة لم يستند بذلك الشوط فإذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية
المشهورة على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا لمزمه إعادة شوط واحد يصح أن
يعد من الصفا إلى المروة ليجعل البداية بالصفا وانغم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة
إلى الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوى فيه القول بالشرط والوجوب بل السنة المؤكدة أيضاً
لأن الإعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي
حنيفة أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذلك المحيط وهو يدل على كون الابتداء
بالصفا سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتب على تركه الإساءة والإعادة كما صرح به
في الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه الإترك الترتيب أي الذي هو سنة
وهو اختيار الكرمانى لأنه قال الترتيب في السعى ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا
يجوز ويمتنع لكنه مكره لما فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداية
على وجه السنة وهذا في الطرابلسى فيجب البداية بالصفا وانغم بالمروة للسلك لكل شوط فمن
الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بقوله يبدأ
بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر في الهداية والمكافي وغيرهما البداية بالصفا ثم استدلوا بقوله
صلى الله عليه وسلم بذكر أعباد الله أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب قال

اللهم انك دعوت عبادك
إلى بيتك الحرام وقد كنت
طالباً بمرضايتك وأنت منذر
على فاعف عني وارحمني
وعافني وأعف عني انك على
كل شيء قدير (اللهم) يسرى
الأخرة والأولى واعف عني
بالطاف واجعلني ممن يحبك
وتعبر رسولك وملائكتك
ويحب عبادك الصالحين
وأولئك المتقين (اللهم) كما
هديتي للإسلام نبئتني عليه
واستعملني في طاعتك
وطاعة رسوله وأجرني من
مضلات الفتن (اللهم) أنت
تلمس سرى وعلايتي فأقبل
معيذتي وتعلم حاجتي فأعطني
سؤلي وتعلم ما في نفسي

ابن الهمام وهو بقيد الوجوب يعني خصوصاً مع ضيقه قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا مني
 مناسككم أي عموماً والخاص أن القول بالأعدل المختص حيث الدليل هو الوجوب
 لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما عدمه في الكبير فالحكم بالمروة أيضاً من
 الشرط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لانه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عند السعي
 المطلوب حصل المقصود وإن زاد على المدد فلا تنافي على صحة فصل السعي على وفق مذهب
 الطحاوي وغيره مما يلزمه انتم بالصانع انهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه
 المسئلة لوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قلنا والواجب لا ينافي الاشتراط
 لأن غرة الخلاف على القولين لا تظهر فانه إذا بدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزؤه
 إن لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه وجوب الجزاء
 بترك شوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط لم يعد يلزمه ترك السعي كله لعدم صحة الشرط
 بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب لم يلزمه ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلناه فلا معنى
 للاختلاف في التعبير بالشرط الذي هو من الغرض المؤكد بقول الواجب الذي هو أحد مرتبة
 من الغرض في باب الحج والعمرة أجماعاً وعندنا في جميع الأبواب اتفاقاً وأما ما ذكره صاحب
 البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على روايه كون الابتداء واجباً لا شرطاً ولا سنة
 كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن قال الشرط هو حصول الانتهاء
 بالصفا ولو كان في الانتهاء فيه أنه يلزم ترك شوط واحد في الانتهاء وهو ترك الواجبات
 فيلزمه ترك الواجب وتطهيره الابتداء من الحجر الأسود في الطواف إلا أن في الطواف يحتاج إلى
 إعادة سنة الابتداء في الانتهاء في السعي فانه لا يشترط فيه التنية ولو في الابتداء والتحقق أن
 الشوط الأول في الطواف والسعي إذا لم يكن مبداً أو اجماعاً مشروع لا يصح وقوعه ولا يثاب عليه
 بناء على القول بالشرط ويصح أداءه لكن يعاقب عليه عقاباً دون عقاب ترك الغرض بناء على
 القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء أو الإعادة في الشوط الآخر أما بناء على عدم صحة
 الشوط وبقائه شوطاً آخر في ذمته إذا قلنا أن الابتداء شرط وأما بناء على عدم اثباته الشوط الأول
 بوصف الوجوب فكانه لم يأت فيجب عليه الإعادة أو يجب عليه الجزاء بترك الواجب وعدم
 تداركه بالإعادة (الخاص أن يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن
 الجنابة والحيض) وكذا حكم النفس (فإن لم يكن طاهراً) أي عنهما (وقت الطواف لم يجز رأساً)
 أي أصلاً (هكذا صرح بمصاحب البدائع) وهذا أمانة كون التطهر عنهما شرطاً لا فلا كان
 واجبا بلزماً سعيه ناقصاً وانجبر بالمدد وقد تقدم أنه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الأصغر في
 الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليس بشرط لصحة السعي) فصحه سعيه
 كاملاً وإن كان طوافه ناقصاً وحاصل ما في البدائع لمخصان حصول الطواف على الطهارة عن
 الحدث الأكبر بشرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وإن لم يكن طاهراً وقت
 الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو أن
 الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على
 طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على أداء
 واجباته وقد سبق أن الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر من واجبات الطواف لا من شرائط

فأغفر لي ذنوبي (اللهم) اني
 أسألك إيماناً يا رب قاضي
 ويقنا صادقاً حتى أعلم أنه
 لا يعينني إلا ما كتبت علي
 ورضي بما قسمت لي يا ذا
 الجلال والإكرام (اللهم)
 صل وسلم على حبيبك محمد
 وعلى خليفته إبراهيم وعلى
 اسمعيل وموسى وعيسى وعلى
 جميع الأنبياء والمرسلين وآل
 علي وأصحابهم ومن اتبعهم
 بإحسان يا رحيم الرحمن
 ثم يأتي إلى نحره ويضع
 من مائه ويقول اللهم اني
 أسألك الرزق وأسألو علماً
 نافعاً وعملًا مستقبلاً وشفاة
 من كل داء ثم يأتي إلى الحجر

حتمه لو اقال ابن الحمام وما في البدائع من قوله ان حصول الطواف على الطهارة عن الخبض من شرائط جواز السي تساهل أي تسامح حيث تزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن القوي اذا صبح مع الجنابة قال سي بعده أولى ان يصح ولانه كان طواف المحدث معتد بهم من وجه كذلك طواف الجنب معتد بهم من وجه ولهذا اتصل به فكما يصح السي بعد طواف مع الحدث اتفاقا كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتداف حق التخلل وهذا يدفع ما قاله في الكبير من انه يشترط لصحة السي أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره فراق بين الحدث الغليظ والخفيف واغرب حيث قال مستند لا على مدعا وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرمانى والطرابلسى صاحب الغنى أيضا فيمن طاف بالتقدم على غير طهارة وسى بعده ان كان جنبا فعليه اعادة السي وجوبا وان لم يعد فعليه الدم وان كان محدثا بعد السي استحبنا وان لم يعد لاسي عليه فهذا صريح أيضا في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة السي انتهى وهذا خطأ ظاهر لا يخفى لان فيما ذكره عن الجماعة نصير صاحبها السي بعد طوافه جنبا بانته انه يجب عليه اعادة السي بعد طواف كامل وان لم يعد فعليه الدم والله اعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن يشترط تقدم الاحرام (لسي الحج) أي بخلاف سعي العمرة فانه لا يشترط أن يقطع في الوقت الا اذا كان فارزا أو مقفعا (فلو أحرم بالحج وسى له) أي كاملا وانما ساول بعد طواف (قبل أشهر الحج يصح سعيه) لان السي من الواجبات والوقت شرط لجميع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره للتميز عن اختلاف أولان له شبه بالركن (ولو سى فيها) بان أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد سعيها) بأن سى عقيب طواف الاقضية بعد سعي يوم النحر (صح) والحاصل انه يشترط لسي الحج دخول وقته ابتداء لحصوله بقاء ولا يجوز تنقيحه عليه ويصح تأخير عنه (السابع اتيان أكثره فوسى أقله فكانه لم يسع) والظاهر ان الأكثر هو ركنه لا شرطه

فخص في واجباته أي واجبات السي منها أو كلها (ا كمال عدده سبع مرات) وهو اتيان ثلاثة أشواط من آخره (فان ترك أقله صح سعيه) لانه أي بركته كافي الطواف (وعليه صدقة لترك ما بقى) أي بعد كل شوط متر وكم صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقى ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسي ان الأول تكميل للقرض والثاني تكميل للواجب والأول أنوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والمتى فيه فان سى راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي بجميع أنواعه مما لا يطلق عليه انه سعى (بغير عذر قطعيه دم ولو بمنزلة ناسي عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الاحرام في سعي العمرة) أي بناء على ما سبق من أن الاحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه انه ان سى بعد التخلل هل يجب عليه دم واحد للجنابة الملقى أو دم آخر ناضا لا يقع السي في غير حالة الاحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن يلقى عتيبه هما) وكذا عتي حافر دابته اذا كان راكباً وهذا هو الاحوط (أو يلقى عتيبه في الابتداء بالصفا وأصاب رجليه بالمروة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الظاهر لكن تصورهما انما كان متصور في العهد الأول حيث وجد كل من الصفا والمروة من ارتفاع الارض واما في هذا الزمان فلكون دفن كثير من أجزاءهما لا يمكن حصول ما ذكره ما فيكفي المرو فوق

الاسود فقبله ويدعو عما شله فان النماء هناك مستجاب ثم يوجه الى السي بين الصفا والمروة ويخرج من باب الصفا ويصعد على درجة الصفا بحيث يرى البيت الشريف ويرفع يديه كما في الدعاء ويقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الحمد لله على ما هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لاه الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير

أو اتلها ما تم الظاهر أن هذا أيضاً ركن أو شرط في الأشواط الأربعة ولذا لم يذكر أو ترك قطع المسافة شيئاً من الكفارة ثم رأيت قول الطرابلسي صرحوا بالشرط أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة وتعبه المستغف بهوله في الكبير وهو ليس بظاهر لأنه مذهب الشافعية لا مذهبنا ويحصل قوته على أنه شرط لاستيفه هذا الواجب لا لصحته لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما لأنه واجب وإن لم يكن شرطاً انتهى وفيه أن الصواب كون شرط الصفا هذا الواجب الذي يجب فيه الاستيفاء وانما يخالف مذهبنا مذهب الشافعي في جعلهم السرى ركناً ونحن نعدّه واجباً والله أعلم

ثم فصل في سننه أي سنن السرى وهي خمس (الموالة بينه وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفا والمروة) أي يستحق قطع المسافة إن كان ثم مصدق له أو لم يحصل صعوده في ضمن طي سعيهما (والموالاتين أشواطه) هذا يخالف بظاهر لموافقه في الكبير والموالات ليست بشرط بل هي مستحبة فالفرق السرى تفرقاً كبيراً كان سركى أو بوشوطاً أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني أن يفعله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالات بين أجزاء شوط السرى أيضاً مستحبة ومع هذا في إعادة السرى المؤدى بترك الاستقبال محل نظر إذ السرى ليس عبادة مستقلة ولذا لا يبعد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والمرولة بين الميادين) وقد تقدمت (وسر العوردة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال لثلاثتهم وجوب الجزاء بتركه أو لانه يأثم بتركه في السرى ثم ترك السنة لأجل السرى مع ثبوت أن ترك القرض والتبصر في الكبير بالواجب بدل الفرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسرى حيث جعل سراً للمرودة واجبا في الطواف وسنة في السرى إجماعاً إلى تفاوت من تنهما فإن الطواف ركن في التسيكين بخلاف السرى فإنه من واجباتهما ونحوه من ورود حديث لا يطوف بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجمل والمباصل أنه لو تصور أنه يطوف أو يسعي عريان أو لم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تاركاً للواجب وفي السرى يكون تاركاً للسنة وإن كان هناك ناس فيسرع عليه لكن يصح فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

ثم فصل في مستحباته المذكورة (والدعاء) أي من المأثور وغيره (والطهارة في الثوب والبدن عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنمسة) الأولى ذكرها في السنن لمترتب على فعله المثوبة الكاملة ولكن شرط طاعة الختان لا خلافاً لثلاثتهم ولعلمهم أدرجوا نمسته في ضمن التزام الأحرار بجميع أعمال الحج به فلو عصى من الصفا إلى المروة بأبواباً أو منتهزاً أو لم يطرأه سعي جاز سعيه وهذا تومسة عظيمة كعدم شرط نية الوقوف ورى الجرات والمخني (والنشوع) أي ظاهراً أو باطناً (وطول القيام عليهما) مذكوره (وتكرار الذكر) أي المذكور مما سبق عليهما (ثلاثاً واستأنافه لوفزته) أي أشواط سعيه أو أجزاء شوطه بترك الموالات التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجيزة وهو يسعي ينبغي أن يصلي ويبنى وكذلك عرض له مانع أو باعث ولم يذكر واقعه الاستئناف ولمسل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السرى غير مشروع بخلاف الطواف (وأداء ركعتين جعفرائهما منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيتان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السرى جئنا السرى صلاة لأنه محمول على نفي صلاة واجبة كالطواف قال الطرابلسي وينبغي أن تكون الصلاة على المروة لأنه ابتداء

لا اله الا الله وحسبده
صدق وعده ونصر عبده
وهزم الأحزاب وحسده
لا اله الا الله مخلصين له
الذين ولو كره الكافرون
فسيقان الله حين تمسون
وحين تصبحون وله الحمد
في السموات والارض
وعشيا وحين تظهرون
يخرج الحى من الميت
ويخرج الميت من الحى
ويحيى الارض بعد موتها
وكذلك تفرجون (الهمم)
انك قلت وفولك الحق
ادعوني استجب لكم وانك
لاتخلف الميعاد وانى أسألك
كأهدنى للإسلام أن
لا تنزعنى وان تتوفانى
مسلياً وقد رزيت عني
لا تقصمنى (الهمم)

شعار وسبجي من زيادة تحقيق لهذه المسئلة

ففي فصل في مباحاته الكلام في أي المباح الذي لا يشغله لما سبق والافضل ترك الفضول
ومالا ينبغي في جميع أوقانه فكيف في سعيه الذي من جهة عباداته (والاكل والشرب) وفيه ان
هذا يارض كون الموالاة فيه سنة نعم سوج الشرب في الطواف لقله زمانه بخلاف الاكل اللهم
الآن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه
ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والنرجح منه لاداه مكتوبة) أي الجماعه
وغيرها وفيه ان هذا النرجح اما فرض أو واجب أو سنة فهد من المباحات غير ظاهر وترك
الموالاة للعدول بأمره (أو صلاة جنازة) هذا قد يضمن المباحات اذا كان هنالك من يخرج عن
عهدة فروض التكفيلت والابان يكون هو متعين لها فيكون فرضا عليه

ففي فصل في مكروهاته الزكوي من غير عذر (هذا ليس كما ينبغي لان المشي في السعي
واجب وتركه حرام موجب لدم اللهم الا أن يجعل المكروهات على معنى الاعمال الشامل
للكراهة الشرعية والتترجي (وتغريقه تغريفا كثيرا) أي فانه ينافي الموالاة العسودة من
السنة (والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله) قبل الثلاثة والمعنى يشغله عن الحضور
ويدهسه عن الذكر والدعاء أو يمتعه عن الموالاة (وترك الصعود) أي اذا كان ثم مصعدا واحتاج
الى الصعود للتفريق أو (روية الكعبة) والمروية (أي وتركها فاقم اسنة (وتأخيرها) أي وتأخير
السعي عن وقته) أي عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك ستر العورة) وهو من
الحرام المحض مطاوع في حال السعي أقم وأنتنع الا أنه لا يجب عليه شئ وكان هذا المعنى ذكره
في المكروهات

ففي فصل فاذا فرض من السعي يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد لما روى المطلب بن أبي
وداعة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرض من سعيه جاسني اذا حاذى الركن
فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحد رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان
وقال في رواية رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الاسود والرجال والنساء
يمرون بين يديه مبينتهم وبينه سترة وعنه انه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي بمجايلي باب بني سهم
وهو الذي يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الاسود والله أعلم بحقيقته
الحال كذا ذكر ابن الهمام وفيه انه لا دلالة في الحديث ان صلاته هذه من مستحبات السعي
لاحتمال ان تكون نية المسجد حين أراد ان يضع قدمه في طواف أو أما ما عاله بعضهم
بقوله ليكون ختم السعي تتكتم الطواف بطريق المقابلة مع أنه لا حاجة اليها المتأقذ من الرواية
فيعارض قوله (ولا يصلي على المروة) فان قياسه كان يقتضي جواز استحبابه وجعل فعله صلى
الله عليه وسلم على بيان الافضل ان ثبت ان صلاته للسعي والله أعلم (ثم ان كان الفارض منه) أي من
السعي (قارنا أو غنما) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه بقوله (سان الهدى وأمر داباخ) أي
من أول الوهلة (فانه يقيم عكرا حراما) أي يحرم محرما عليه محظورات الاحرام (فلا يقصر ولا
يحل ولا يلبس الخيط) وهذا كله من التثريقات الواضحات (ويطوف بالبيت كلبا لله) أي
ظهوره تصدوا دارة لا عبادته مستقلة واكتاره الاجماع مستحب الا ان المالكية يقولون
بكرهته في الاوقات المكروهة (بالرمل والاضطباع) الاختصاصهما بطواف بعده سعي وهو

لعذاب ولا تؤثر في سعي
الفتن (اللهم) أحيني على
سنة نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم وتوفى على ملته
وأعزى من صفات الفتن
(اللهم) عمن يدينك
وطواعينك وطواعية
وسوك صلى الله عليه وسلم
وجننا حذوك (اللهم)
اجعلنا من يحبك ويحب
ملائكتك وأنبياءك
وسوك وعبادك الصالحين
(اللهم) يسر لي اليسرى
وجنبني العسرى (اللهم)
أحني على سنة رسولك
محمد صلى الله عليه وسلم
وتوفى صلوا والخفى
بالصالحين واجعلني من
ورثة جنة النعيم واغفر لي
خطيئتي يوم الدين (اللهم)

منه كما صرح به بقوله (ولاسي بعده) أي بعد طواف النفل لأن السعي اغناهم من واجبات الحج والعمرة ولا تتعلق به بالطواف إلا أنه لا يصح إلا بعد طواف (و يصلي لكل أسبوع ركعتين) تكون هذه الصلاة من الواجبات عقب كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الأحوال كلها في المسجد خارجة) بالخفض أو بالنصب إلا أنه لا يرفع صوته في المسجد حال الطواف بحيث يشوش على المصلين والمطائقين وأما قوله في الكبير ولا يلي حالة الطواف لافي القدوم ولا غيره فغير صحيح على إطلاقه (إلى أن يرى جرة العبة الأحال كونه في الطواف) لا يضيئ أن استثناه من قوله إلى أن يرى غير مستقيم فهو متعلق بما سبق استثناه مقتضا من أعم الأحوال وفيه ما تقدم والله أعلم (ولا يعمر) أي المتعمق مطلقا (حال أقامته) أي لكونه متمسكا بالأحرام ولأن المقام يحكم له ما صار من أهل المتعمق في حقه (فإن فعل أساء) أي سواء كان محرما أو حلالا (وزعمه دم) أي الرضخ أو دم جبر المتعمق على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة إلى الكل (أو قبلها) وهذا يختص بما إذا كان مفردا بالحج أو مع غيره (وإن كان انفارغ مقصدا) أي من وصفه أنه لم يسبق الهدى أو مفردا بعمرة) أي في غير الأشهر سواء سبق الهدى أو لا (فعله أن يخلق) فيه إلا أنه لا يجب عليه أن يضر من أحرامه بل له اختيار في إيقاعه (ويحل) أي ويخرج من أحرامه وهو ناسك أو لا فيس عليه أن يأتي بستر محظور وإن أحرامه بعد الحلق والتقصير بل يباح له كما قال تعالى وإذا حلتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه في طواف العمرة) وهذا يختص بالعمرة والمنع الذي لم يسبق الهدى ومن في معناه دون القارن (وهو) أي المتعمق المذكور أي (بعدمه) كافي بخصه (حلال) أي خارج عن الأحرام (يفعل) أي ما يريه فعله من الحلال (أو يفعل الحلال) أي ما يجوز له من الأفعال والظاهر أنه يجوز له الاتيان بالعمرة حينئذ لا غير ممنوع منها الكراهة في الأزمنة المخصوصة وإنما كرهت العمرة للكون في أشهر الحج لأن الغالب أنه يجمع فيبقى مقصدا مسأيا بقوله (فإن لم يكن مقصدا) أي بل كان معتمرا (اعتبر كل ما لا يقبل أشهر الحج) ليس على إطلاقه بمفهومه (والاكتراثها) أي من العمرة (أفضل) أي من إقالاتها وهذا واضح جدا وقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما يبدى في حق البعض وكان حق المصاهرة أن يقول ويستحب اكتراثها قبل أشهر الحج وإيقاعها في رمضان أفضل لكن المالكية يقولون بركاها إعادة العمرة في سنة والشافعية يجوزون اكتراثها حتى في الأشهر بقى الكلام في أن اكتراث الطواف أفضل أم اكتراث الاعتناء بالظهر فضيل الطواف لكونه مقصودا بالذات وبشروطه في جميع الحالات ولكن كراهة بعض العلماء اكتراثها في سنة مع أن بعض الفقهاء قالوا العمرة بمنع بالآفاق فيس لأهل مكة أن يضر حوا إلى الحل ويعتروا وجعلوا أحدا من عاتشة رضي الله عنها من محتسبات أنه صلى الله عليه وسلم فسبحوا مع أصحابه إلى العمرة ليكتمه المقررة بخصوص تلك السنة عند الجهر بخلاف الجاهلية وعاتشة رضي الله عنها كان لها عتري في آيات أفعال العمرة حينئذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم الخروج من مكة إلى المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمره وأنا كونه محرومة عن الاعتناء بأمرئنا هان بغير علمي التمتع فكأنها في حكم الأتقاني باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن الزبير رضي الله عنهما أنه في العمرة وأمر الناس بها عند إتمام بناء الكعبة في سبع وعشرين من رجب فعملوه على أنه مذهب صاحب الاحتجة فيه على غيره والله أعلم (وبكره فيها) أي في أشهر الحج (الاعتناء لكل من كان بركة سواء

إن نسألك إيماننا الصاوقبا
خاشعاً ونسألك علماً نافعا
ويقينا صادقا ودينا قايما
ونسألك العفو والمغفرة
من كل بلية ونسألك تكم
العافية ونسألك دوام
العافية ونسألك الشكر
على العافية ونسألك العنى
عن الناس (اللهم) صل
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه عدد
خلقك ورضا نضك ورتبة
عرشك ومداد كتابك
كلما ذكرك الذاكرون
وتغفل عن ذكرك الغافلون
ويدعون لنفسه بملئها من
خير الدنيا والآخرة فإن
النعمة هناك مصائب ثم ينزل
ويقول إن النعماء المروية
من شاعر الله في حج البيت

يكون مكيا أو آقا فبايكون بها خوقا من أن يحج بعده في تلك السنة فيصير مقمتا مسببا للحاقته
السنة (أو داخل المقات) أي لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إلا أن
الآية تبدل على اختصاص التمتع وما في معناها من القرآن دون العمرة المفردة من غير اقترانها
بحج في تلك السنة (ولا يخرج التمتع) أي الفارغ من إحرام العمرة كما فهم من سوق كلامه في
الكبير أيضا (إلى الآفاق) لئلا يبطل التمتع على قول بعض (وتفصيله ما ذكره قوام الدين في شرح
المداية معزبا إلى شرح الطحاوي وساق الهدى ومن فقه التمتع فلا فرغ من العمرة بدله أن
لا يتمتع كان له ذلك وقبل يهديه ماشاء ولو بدله أن يحج من عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه في وجه
يكون مقمتا وعليه هديان هدى لأجل التمتع وهدى لأجل إحلاله بعد مساق الهدى وهو فيما
إذا أحرم بكه ولم يرجع إلى أهله وفي وجه لا يكون مقمتا ولا يجب عليه شيء وهو فيما إذا عاد إلى
أهله بعد ما حل من عمرته وجب من عامه ذلك وفي وجه آخر وهو ما إذا خرج من المقات بعد
ما حل ولكنه لم يلبأ أهله فندب أن حنيفة كاه بكه وعليه هديان وعندها لا يكون مقمتا كانه
رجع إلى داره

باب الخطبة

أي خطبة يوم السابع من ذي الحجة (وخرج الحاج) أي يوم التماس (من مكة إلى عرفه) وكان
الأولى أن يقول إلى عرفه من مكة ليستقيم قوله (والأحرام منها) أي من مكة وزاد في الكبير
وما يتعلق بذلك وهو محتاج إليه ههنا كذلك ثم الأحرام من مكة هو الأفضل لكن الأكمل أن
يكون من المسجد والحطيم أولى أو من ديرة أهله والأحرام للسكى وغيره للصحيح يجوز من جميع
أجزاء الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فالسنة أن يخطب الإمام بعد الظهر) أي بعد
صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان القياس تقديم
التلبية بل لأناسبة للتكبير إلا أن ثبت وروده في السنة ولا يصح قياسه على خطبتي العيد لأن
التكبير سنة فيها خاصة (ثم بالخطبة) أي التعارفة كما بينه بقوله (بعد الله) أي بشكره على
عطائه (وبقي عليه) أي يذكره بأسمائه وصفاته (ويعلى على النبي صلى الله عليه وسلم) أي وعلى آله
وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيها التماسك) أي آدابها المتعلقة من يومه ذلك (كالخروج
إلى منى) أي في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت بالبلدة عرفة) أي ليكون جامعاً في منى بين
خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة (والزواح إلى عرفات) أي بعد طلوع الشمس
من غير عرفة (والصلاة) أي بصيغة فاعل المعروف لكن بشرائطه (والوقوف بعرفة) أي في
وقته وبيان كيفية أدائه (والأضحية) أي مع الإمام (وغير ذلك) أي من الأحكام المناسبة
لحرام ذلك المقام (ثم الخطب) السنوية (في الحج ثلاثاً وألها هذه) أي المذكورة بكه (والثانية
بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أي الظهر والصر (والثالثة عني في اليوم الحادى عشر فيفضل
بين كل خطبة يوم) لأن الموالات فرجات الملالة خلافاً لفرجيت يخطب عنده في ثلاثة أيام
متواليات أو لها يوم التمر بقرها يوم النحر (كلها خطبة واحدة لا تجلس) بهنح الحميم أي
مرة من الجلوس (في وسطها) أي في أواسط جميعها (الخطبة يوم عرفة) أي فانه عظمتين بفضل
بينهما جليلة واحدة (وكلها) أي يحمل جميعها (بعد ما صلى) أي الإمام (الظهر الأربعة فاته) أي

أو اعتر فلا جناح عليه أن
يطوف بها ومن تطوع
خير أكان الله شاكر عليم
فاذا وصل إلى الملبين
الأنضرين سعى سعيها
شديداً أو يقول رب اغفر
وارحمهم وجزأهم ثم أتت
أنت الاعز الأكرم فبضامن
النار سالب وأدخلنا
الجنة آمنين فادأى الملبين
الأنضرين الأنضرين
منى على هين فقول لا اله
إلا الله وحده لا شريك له
الملائكة والجن يسبحون
وهو حي لا يموت بيده الخبير
وهو على كل شيء قدير
ويكرر ذلك إلى أن يصعد
المروة فيقف عليها مستقبلاً
ويدعو بمحابه في الصفا

الشان (فيل أن يصلي الظهر) أي والصبر بالاولى (وكما هاتئة) أي بخلاف خطبة يوم الجمعة فلها فريضة بل شرط ويجب الاضات عند سماع الخطب كلها وفي الجمعة أحكم دالاً لانه اذا كان بعد اجازته القراءه فالذي كرتضيه

فوفصل في احوام الحاج من مكة المشرفة اعلم أن الحاج بحكة أي مر يد بالبح من الذين سكنوا بحكة (على أنواع) أي ثلاثة (أما أن يكون مكيًا) أي أصلياً (فلا يجوز له الا الافراد بالبح) كما مر مراراً (أو أفاقياً دخل بعمره) أي سواء صار مقياً بحكة أم لا حال كونه (محتماً) أي باتياناً أكثر طواف عمرته في الأشهر (أولاً) أي لم يكن مقتماً بل دخل بعمره قبل الأشهر وأقام بحكة (ساق) أي غير المحتتم (الهدى أو لم يسق حل منها) أي من عمرته أي لعدم سوفته (أو لم يصلي) أي من أجل سوفته (فحكيمه) أي فكم الآفاق الذي كوفي جميع الصور المسطورة (كل كوكب) أي فلا يجوز له الافراد بالبح بالنبية وليس مناهه أنه ليس له الا الافراد بالبح كما سبق وفي قوله فحكيمه كل كوكب إشارة إلى ذلك (وإن دخل) أي الآفاق وكان حق العبارة أو دخل والمنى أو أفاقياً دخل (بج) فلا يحتاج إلى تجديد الاحرام أي لعدم خروجه منه (أو ميقانياً) عطف على قوله سكاو المراد به من كان بين الميقات والحرم (فهو إن دخل مكة لحاجة) أي لغير حجة وعمره (فكل كوكب) أي في أنه يصير بالبح وحده من الحرم (وإن دخل) أي أراد دخول مكة (لتصديق فليحبه أن يصير من الحل بالبح المفرد) (بفتح الراء) أو ان لم يذكر العمرة لأن المية في كل كوكب في حتمه من العمرة في أشهر بالبح نبية المحتتم (والاضل للمحتتم وغيره) أي مر يد بالبح من مكة (أن يصلي الاحرام) أي بالبح في وقته (فكلما يصلي فوافضل) أي إذا كان معصوناً عن الوقوع في المخطور (بعد دخول أشهر بالبح) لأن الاحرام قبلها وان جاز لكتبه بكرة مطلقاً كما كان أو غيره ما مؤناً لا (وإذا أراد الاحرام بالبح من مكة يوم التروية أو قبله فالأفضل) أي باعتبار مجموع ما يذ كرهه الا قالسنة (أن يقتل) لأن للفصل أثر في جلاء القلوب لمشاهدة الحضرة وادها بحدون الفضل يحس ذلك أرباب القلوب الصافية (وخطيب) كما مر (ثم يدخل المسجد فطوف سبعا) أي طواف غيبة المصعد أن قدر عليه (ثم يصلي ركعتين) وفي نسخة ركعتيه وهو الاول (ثم ركعتي الاحرام) لتكون كل منهما عبادة مستقلة الآن صلاة الطواف واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخلوها تحت الأفضل بالنسبة إلى الترتيب (فصبر عقبيهما) أي عقبت ركعتي الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم إن أراد) أي المكروه ومن يجهله (تقديم السعي على طواف الزيارة) أي مع أن الاصل في السعي أن يكون عقبيه لمناسبة تأخير الواجب عن الركن الآله رخص تقديفه في الجملة بعلامة الإضافة فينشد (تقبل بطواف) لا تغلب السعي ومن في حكمه طواف القدوم الذي هو سنة ثلاث فاقى قباني المكروه بطواف ثقل (بعد الاحرام بالبح) ليصعب سعيه وأما إذا كان محتتماً سواء ساق الهدى أم لا فيطوف طواف القدوم (بصطبع فيه) أي في أشواط جميع طوافه قدوماً أو تقبلاً (ويرمل) أي في الثلاثة الاول (ثم يسعى بعده وهل الأفضل تقديم السعي أو تأخيرها إلى وقته الاصل) وهو بعد ادراكه كما أشرنا إليه (قبل الاول) والاولى أن يقبلاً (الآفاق) (وقيل الثاني) وصححه ابن الهمام وهو الظاهر خصوصاً للمكروه فانه خلافاً للشافعي واخرجه عن الخلاف لكونه أحوط مستحب بالاجماع فينبغي أن يكون هو الأفضل بلا خلاف وتزاع (والتخلاف) أي الذي كور سابقاً (في غير القارن) وهو المفرد مطلقاً والمحتتم أفاقياً بلا شبهة أو مكياً

ثم يدعول نفسه عما أحب
فإن الدعاء هنا مستحب
وهذا شوط واحد من
السبعة ثم يصعد إلى الصفا
ويصعد عليه وهذا شوط
آخر ويكر الدعاء إلى أن
يكمل سبعة أشواط وان
كان قارناً عاد إلى الطواف
وطاف طوافاً آخر وصلى
سبعا آخر واستمر على
الاحرام إلى الفراغ من
الحج وان كان مفرداً بالبح
استمر على احرامه إلى
أن يؤدي نسك الحج وان
كان مفرداً بالعمرة حلق
رأسه وقال عند الحلق
(اللهم) أثبت لي بكل شعرة
سنة واجمع عني بهاسنة
وارفع لي به عندك درجة
وصلي الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

فيه مناقشة (أما القارئ فالأفضل له تقديم السعي) أي ويجوز تأخيرها بلا كراهة (أو يسن) أي
فيكره تأخيرها لا يحصل الله عليه وسلم طواف طوافين وسعي سعيين قبل الوقوف بعرفة

في نفسه في الرواح أي الذهاب وهو الأول بان يعبره لاختصاصه في أصل التمتع بالسعي
في آخر النهار (من مكة إلى منى) يحسب كسر الميم منونا ومقصودا فالصرف باعتبار الموضوع والمنع
باعتبار الرقعة وسبب ذلك لما بين فيها من اللذات أي راقب يصب من أمي النطفة ومنها إذا
ذقها ومنه قوله تعالى من نطفة أذا نتى (فإذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة) وسبب
لانهم كانوا يرون بالهم فيه استعداد الوقوف يوم عرفة أذ لم يكن في عرفات ما جاز من تأخر
التساعيه عن الحجاج خيرا (راح الامام مع الناس) أي مجتمعين أو منفردين (بعد طلوع الشمس)
وهو الصبح كما قال ابن الهمام (من مكة إلى منى فيقيم بها) أي فيصبر فيها (ويصلى بها الظهر
والعصر والمغرب والعشاء والتجر) وفي المسوط والكافي للحاكم الشهيد يستحب أن يصلي
الظهر يعني يوم التروية بقبه إيماء إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس ولحق صلاة الظهر يعني لم
يقضه الاستصحاب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي إذا صلى
الظهر يعني وأما ما ذكر في المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشئ على ما صرح به في
الفتح وقد صرحوا بما إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة بعده لا يخرج ما لم يصل الجمعة ولو جرحا عليه فيكره
وقت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة بعده لا يخرج ما لم يصل الجمعة ولو جرحا عليه فيكره
له الخروج قبل أدائها لكن ينبغي أن يقيد بما إذا صلى الامام الجمعة يوم التروية لأنه أهمل يجب
عليه أن لا يخرج حتى يصلي أو يستحب في حقه أن يخرج قبل الزوال محل بحث (وان بات بكة)
وكذا يدبره وغيرهما فالأولى أن يقول بغير معنى (تلك الليلة جاز أساءه) أي ترك السنة على القول
بما نقله القاري سيما لما في المحيط المبيت بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وانما هي للتأهب
وللاستراحة وفي المسوط ويستحب أن يصلي الظهر يوم التروية يعني ويقسم بها إلى صبيحة عرفة
وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على سنة ذلك استئناهم الدفع من منى بعد
الطالع فليس في محله فان هذه السنة مختصة بمن بات يعني ثم قوله ولا كلام في أن الخروج من
مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم
غدا إلى عرفات ومروني أجره ولكنه أساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني
على هذا وقال لان الرواح إلى منى يوم التروية بسنة التأهب للخروج إلى منى وعرفة وترك السنة
مكروه فصرح بسنته يعني فكل ما منه متناقض وهذا هو منه ليس الكلام فيمن بات بكة ليلة
عرفة وانما الكلام فيمن بات ليلة عرفة فلا ندافع بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح
الجامع ولو بات بكة وخرج يوم عرفة إلى عرفات كان مخالفا للسنة فتأمل فانه موضع زلل ومحل
خلل

كثيرا واسترحلا إلى أن
يصبر باليوم التروية
ويدعو عاتقته في أحرام
الحج من الأديعة
فصل في إذا كانت ليلة
التروية وهي ليلة سبع
من ذي الحجة فصرا
الاستغفار المتقدمة
من النار المنسوبة إلى
الحسين البصري رضي الله
عنه في هذه الليلة يواظب
عليها من وقته الله للمعادة
من خلص أوليائه وعباده
الصالحين وكان يواظب
عليها والذي الشيخ علاه
الدين رحمه الله تعالى وأنا
أرويه عنه برواي عن
استاذ حافظ الدنيا خمس
المئة والدين محمد بن عيسى
الرجح السخاوي رحمه الله

في نفسه في الرواح من منى إلى عرفات فإذا أصبح في أي منى (صلى الفجر بها) أي لو قضاها
المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى قاضي خان ينقل فكهة فاسه على فجر من نطفة والا كتر على
الأول فهو الأفضل (ثم يكث) أي هنية وسوية (أن أن تطلع الشمس) أي تشرق (على ثبير)
بضع مثلكة وكبر موحدة جبل يعني بمحاذة مسجد الخيف على يسار السائر إلى عرفات (فإذا
طلعت) أي الشمس (توجه إلى عرفة) أي ليكون على وفق السنة (مع السكينة) أي في الباطن

(والوقار) أي في الظاهر (عليها) أي في حال (مهلا مكبرا) أي في أخرى وكذا حامدا مصباحا مستغفرا (داعيا ذكرا) تعميم يستخصص (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في الابتداء والانتهاؤ (الآثاء) (وبلى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماما لما فيها من أفضل الأذكار والأدعية حال الاحرام (وان راح قبل طلوع الفجر) أي بعد بيوتة أكثر الليل فيه كلام مسبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء النجراز) أي حتى لا يفصله اقوله (وأما) (ولان ترك) له الفجر حرام لا يجوز (وبسبب أن يسير إلى عرفة على طريق ضب) يدفع ضاده بجهة وقته ويد موحدة وهو اسم الجبل الذي يحده مسجدان لطيف في أصله وطريقه في أصل المأزمين عن عينك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويعد على طريق المأزمين) اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف وقلة الشوك لاكثر الحجاج والمأزمين مضيق بين من دفعة وعرفة وهو ضيق ميم وسكون حمز ويحوز زايده وكسر زاي (وادا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سجع وكبر وهلل ومجد واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي حاتم والطبراني معاني الدعاء والبيهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات وهي عشر كلمات ألف مرة إلا لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه الاطبعة رحم أو ارادة ثم سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض موطنه سبحان الذي في الجرميد له سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الجنة رجنه سبحان الذي في القبر ضاؤه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الأرض سبحان الذي لا يحلأ ولا مضامنه إلا الله قبله أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم (ثم لي إلى أن يدخلها) أي عرفات ثم يسقر عليها إلى أول رمي الجمرات

باب الوقوف بعرفات وأحكامه

وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة كافي السنة (إذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء) لان الانتزاع عنهم تغير وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فان الاجابة مع الجماعة أرجى فصار هذا الكيف أخرى إذا كان القرب اليهم مجامعة عن الذكرو والحضور في المنجاة أو يبعثه على رؤية المنكرات وحصول المنكر وهات لكن لا ينزل بعيدا في المقام الخصوص بحيث لا يأمن من المصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة (والأفضل ان ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الهمام من ان السنة أن ينزل الامام بفرقة (ولما أوقفه رشيد الدين بقوله ينسب أن لا يدخله حتى ينزل بفرقة قربان من المصد إلى زوال الشمس ويضرب بها مضربه ان كان له فان ما ذكره بالنسبة إلى الامام لا بالازافة إلى انخاص والعام مع امكان الجمع على سبيل التثنية انه ينزل أولا بفرقة ثم بقرب جبل الرحمة فلا معنى لقوله في الكبير وهذا خلاف ما ذكره الاصحاب ولعله ما مشيا على ظاهر الحديث والله أعلم بالصواب ثم انما بسبب التثنية بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الزمة وهذا نزول الظلمة (فاذا نزل) أي بعرفات (عكف فيها) أي لا يخرج عنها بحيث ينفوت جزء من أوقات وقوفها (ويستغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأقواعه وفي الحديث أفضل ما قلت أنا

تصالي عن الشيخ الزاهد
الصوفي إلى العباس أحمد
ابن محمد العتيق والديرة
الصالحية بقية السلف أم
محمد زينب ابنة عبد الله
العرفاني قال الأول أنبأنا
الشيخة الصالحة أم عيسى
مريم ابنة الشهاب أحمد بن
محمد بن إبراهيم الأذري
الحنفي وقالت الاخرى
أخبرنا الشهاب أحمد بن
الخصم أوب بن إبراهيم
القراقي الشهير بابن المقفر
وكان صالحا كلاهما عن
أبي الحسن علي بن حمزة
أبي بكر الوافي الصوفي قال
فانهم ما سمعنا أنبأنا أبو
القاسم عبد الرحمن بن مكي
الطرابلسي الصوفي قال

والتيون من قبلي يوم عرفة لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه الأخيار ولعلمة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والثليسة) أي ثلثة قنطرة واحدة على الطاعة والعبادة ولم يشغل بأمر العادة الامتداد الضرورة والحاجة (الى أن تزول الشمس فلذا زالت اغتسل) أي لو قوف عرفة على الصبح لايومه وهو سنة مؤكدة (أو نوحاً) وهو رخصة (والفصل افضل) يعني وأجره اكل لكن الاول ان يغتسل قبيل الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حوائجه) أي بما يتعلق بالاكل والشرب وأمثالهما (قبل الزوال وتفرغ من جميع الصلوات) بوجه قلبه الى رب الخلائق لقوله تبارك وتعالى وتبذل اليه بتيلاً ففروا الى الله

فصل في الجمع بين الصلاتين بمعرفة اعل أن هذا الجمع للنسك عندنا فيستوى فيه المسافر والمقيم خلافاً للشافعي ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم شرط سبقت بسطها وشرحها فاذا فقد شرط منها يصل كل صلاة في الجماعة على حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (واذا أراد الجمع) وهو متمين على الامام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعي جميع شرائط والاحكام (فاذا اغتسل وزالت الشمس سار الى المسجد) أي مسجده و هو في آخر عرفة بقرمه ابل قبل ان يعض منها (من غير تأخير) أي في سبيله ثلاثا خوف شيء من أوقات وقوفه لكن الاولى حينئذ ان يسير اليه قبل الزوال ليدرك أوله بعد وصوله والا يلزمه انه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنه بخلافه وله صلى الله عليه وسلم زل أو لا بغيره لراية هذا المعنى ولقد فرج الحرج بالذهاب والاياب الى المبنى (فاذا بلغه) أي المسجد (صدا الامام الاعظم المقيم) وهو الخليفة ان وجسديه شروط اخلافة والسلطان ان اخذها بالقوة والشوكة (أوثابته) وهو الخطيب المنسوب من جانبه (ويجلس عليه) أي من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كما في الجمعة) وهو الصبح المطابق لظاهر الزاوية هو لا ينافي ما روي عن أبي يوسف انه يؤذن المؤذن والامام في القسطنطين ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الاذان فيخطب لان المراد بقوله بين يديه أي قدمه وعند قرب حضوره فالجله تجعل حاله وهذا معنى قول صاحب المبسوط هذا معنى قوله الاول فتأمل (فاذا فرغ) أي المؤذن (قام الامام فخطب خطبتين قائماً) يجلس بينهما جلسة خفيفة كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيف يتناول طريق السنة (ان يحمده الله تعالى) أي يشكره على نعمائه (ويبقى عليه) أي وينتبه بأفواجهم من ذكر صفاته وأسمائه (وبلى ويهلل ويكبر) وهذا التكبير في محله لان يوم عرفة عندنا من جملة أيام التشريق (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويضع الناس) أي ينصهم بان يهدهم في الدناو ويغنيهم في العشي ويحبب اليهم الموت ويبين لهم انه لا آخرة الا آخرة الاول فذكره وشكره في كل حال هو الاول (ويأمرهم) أي بالمعروف (وينهاهم) أي عن المنكر لا سيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تنكس احرامهم من أفعالهم (وبعلمهم المناسك) أي بقينها (كالوقوف بعرفة ومنزلة والجمع بها) أي بشرائطها وما أداها (والرمي) أي رمي جرة القيمة في اليوم الاول (والذبح) أي فمن يجب عليه ويستحب له (والحلق) أي ومراعاة الترتيب بين التسلات وقوع الاخرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة في أيام النحر وأن أولها أفضلها وما زاد في ليلها ولا سائر المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة (وهي

أي نا الحافظ أبو طاهر
أحمد بن محمد السلفي
الصوفي أي نا أبو عبد الله
أحمد بن علي الاسواني
الصوفي بصيهان أي نا أبو
الحسن علي بن شعاع بن
محمد الشيباني المصفي في
المذكر أي نا أبو علي أحمد
ابن عثمان الزبيدي الصوفي
عن جنيده البغدادي عن
سري السقطي عن
معروف الكرخي أي نا نا
معبدين عبد العزيز البعيد
عن الحسن البصري رضى
الله عنه (قال) كتب أمتي
ان أرى في عمري وليامن
أولياء الله تعالى وأصدقا
قاسماً عن حاجتي في اليقظة

الواقعة في ثاني أيام النحر (ثم دعوا لله تعالى) أي هو ولعامة المسلمين (ويتزل ويقيم المؤذن فيصل
 بهم الإمام) أي لا غيره (الظهر ثم يقيم فيصل على بهم العصر في وقت الظهر) وهو المسمى بجمع
 التقديم (والحاصل أنه يصل على بهم الظهر والعصر في وقت واحد) وهو الظهر لكن الإجماع فيه
 الإجماع (بأذان واحد واقتنين) وأما ما ذكره قاضيان في شرح الجامع ويصل الظهر والعصر
 في آخر وقت الظهر فقيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضي الله عنه حتى إذا
 زالت الشمس فإن ظاهره أن النخبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر
 ولا بعد أن يكون مراده أنه يصل الظهر والعصر بعده لأجله فلا يعلو إلى أنه يصل الظهر في أول
 وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالإضافة إلى صدره لا أنه يصلهما معاً في آخر وقت الظهر
 ولا أنه يصل الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علماءنا الأحاديث
 الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الإمام وجوبا (الترجمة في
 الصلاتين) أي على أصله ما عند الأربعة ولا يجهر فيها البتة (بخلاف الجمعة) أي فأن صلاة
 مستقلة شرائطها وأحكامها (ويكره للإمام والمأموم) أي ممن أراد الجمع بين الصلاتين على
 ما سرح به قاضيان (أن يشتغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر البعيدة وسنة العصر
 التليغ (والنطوع) أي النافعة على ملاسكركه في البدائع والصفة (أو شيء آخر) أي عمل آخر
 بالاولى كالاكل والشرب والكلام (فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أي اشتغلا بعد فدا
 (ولو بعد) أي لمدة أو حاجة (ما) أي مقدار ما لا يقطع فور الاذان) أي عرفا (أعاد الاذان) أي
 في ظاهرا واليا ومن بعد لا بعد (والاقامة للصلاة) والمقصود إعادة الاذان والاقامة
 لا بد للصلاة منها ثم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة أيضا وأما ما ذكره في
 الذخيرة والمحيط والكفاي أنه لا يستغل بين الصلاتين بالنافعة غير سنة الظهر فخير صحيح ما قال في
 الفتح هذا بنافي حديث جابر رضي الله عنه فقام فصل في العصر ولم يصل بينهما شيئا وكذا بنافي
 اطلاق المشايخ في قولهم ولا يتطوع بينهما شيئا فان التطوع يقال على السنة ٥١ ولطهم لم
 يعلموا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع الغالب اطلاقه على غير السنن المؤكدة والله
 أعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الإمام) أي من جانبه وبسببه لا بتركه للمأموم
 أن يتطوع بينهما) والسنة بالاولى (التي يدخل الإمام في العصر) وينبغي أن يكون كذلك
 حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لمخر (ثم ان كان الإمام مقيما ثم الصلاة وأتم معه المسافرون
 أيضا) أي وكذا المقيون (وان كان) أي الإمام (مسافرا قصر بالمقتضف ليكون القصر واجبا
 على المسافر فلا أتمه أساءه) وأتم المقيون) أي بعد سلام الإمام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام
 (فأذا سلم قال لهم) أي لأجل المقيين (أتموا صلاتكم يا أهل مكة) الاولى حذف الجلة التندائية (فانما
 قوم مسافر) بفتح فسكون اسم جمع مسافر بمعنى مسافر كصحب وصاحب والاولى أن يقول فاني
 مسافر والحاصل ان الإمام ان كان مقيما فلا يجوز قصر المسافر بن والمقيين وان كان مسافرا
 فلا يجوز قصر للمقيين ولا يجوز للقيم) أي ولو كان اماما ان قصر الصلاة) أي لا اختصاص
 القصر بالمسافر اجماعا وانما الخلاف في كون الجمع للسنن والسفر (وللما لم يأت بتسديده)
 أي بالتميم (ان قصر) أي لعدم محبة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضيعة في المشرع شرح
 المجموع ذكر في المناسك أن الحاج اذا دخل أيام العشرة وكفى الاقامة خمسة عشر يوما ودخل

أوفي التمام حتى اذا كانت
 سنة من السنين وأنا واقف
 بمرقات عند الزوال واذا
 بشأني أنفس عند الأراك
 الذي يجيئ والى نصيبان
 نحو جيل والى الحضرات
 فقصفت أنهم القوم
 قصصتهم وملت عليهم
 فردوا على أحسن ردوا
 فهم شيخ كبير قد نور الله
 وجهه فصلا نوره الأفق
 فجلس معهم وقد تصافرت
 نفسي عندي لما شاهدت
 فهم من الوفاء والسكينة
 فقام أحدهم فأذن وأقام
 فقدم الشيخ فبصلى بهم
 فصليت معهم وأنا أعلم أنه

قبل أيام العشر لكن بقي الى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الإقامة لا يصح لانه لا بد من الخروج الى عرفات فلا يتحقق منه ثمة الإقامة خمسة عشر وما قيل كان سبب تفقه عيسى بن امان هذه المسئلة قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت أتم الصلاة فلقيني بعض اصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا صاحب لي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه فجلست أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة فانك حرم بكه فإلم تخرج منها لتصير مسافرا فقلت في نفسي أخطأت في مسئلة واحدة في موضعين ولم ينفعني ما جئت من الاخبار فدخلت مسجد محمد واشتغلت بالفقه اه ولا ينبغي أن هذا الخطأ انما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فان عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام تعاوض حيث حكى في الاول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم في الثاني بأنه مقيم فلا يجوز له القصر مع ان المسئلة بجملها ولعل التقدير فلما رجعت الى منى وفوت الإقامة بكه مع صاحبي بدا لي الخ هذا وأصل المسئلة على ما في المتن وعلى ما صرح به فاضيفان من أن الكوفة إذا نوى الإقامة بكه ومنى خمسة عشر يوما لم يصير مقيما لانه لم ينو الإقامة في أحد هاتين عشرين وما يفهم هذه المسئلة أنه لو نوى في أحد هاتين عشرين يوما صار مقيما فحينئذ المسافر إذا دخل مكة واستوطن بها أو أراد الإقامة فيها ثم راى فلا شك أنه يصير مقيما ولا يصير حينئذ خروجه الى منى وعرفات ولا ينتقض إقامته اذ لا يشترط تحقق كونه خمسة عشر يوما متوالية بهاجبت لا يخرج من منى والله أعلم (ولو خطب قبل الزوال أو لم يخطب أصلا صبح الجمع) أي لا أن الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هي سنة (وأصله) أي لترك السنة أو إيقاعها قبل وقتها المسنون وقيل يصيد الخطبة (ويكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر) وكان الاولى أن يقول ولو في وقت الظهر لانه صلاة في وقتها المنعروعه وقد ذكره الشارع الصلاة بعده مطلقا فهاذا لو أخر فرض العصر من وقته لا يكره التنفل في وقته فعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو موهم أنه باثر عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير واعلم انه هل يكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا شعر بأنه متردد في ذلك مع أنه نقل ما في نظم الفرائد الا انه لا يتنفل بعده وجازته

ولا تنفل بعد العصر في عرفاتها • وقد جعت والظاهر ما يتغير

وفي شرحه أسند المسئلة الى القبية (ولا يصح أداء الجمعة بعرفة) أي لكونها غير مصر ولا تقصر بجميع الخلق فيها لعدم البيوت والمساكن بخلاف منى فاتها وان كانت قرية لا يجوز الجمعة بها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما ليس في بيانه وأما ما حكى القرطبي عن أبي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لانه كيف يصح أن يصلي الله عليه وسلم في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز لأحد من الائتحة جوازها بالهم الآن قال بتدخل خطبة السنة في خطبة الجمعة في فصل في شرائط جواز الجمع • منها اختلاف فهاؤه ناه متفق عليها واختلاف أن الجمع سنة أم مستحب وأما ما وقع في بعض المتأخرات من أن تقديم العصر عند أبي حنيفة واجب لصيانة الجماعة فينبغي أن يجعل للوجوب اللغوي معنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليها) وفيه إجماع الى أنه لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر محرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو

ما كتب في حقيقتي مثلها ولا يكتب ثم استقبل القبية بعد الصلاة فقال الحمد لله كثيرا فلما سمع غيرها ونحت أن يغفوني أو يغفوا عني فقلت للسني يليني بحق الذي اصطفاك ثم قلت هذه المنزلة وهذه الفضيلة قال فتصبر وجهه وفتح عينه فقال له الشيخ من هذا الله فهو المتهادده برحمتك الله فقال كنت أنول الاستنظار المقذ من البار في ثلاث ليال فقلت ما هذا الاستنظار وما هذه الليالي فقال ليلة سبع من ذي الحجة وليلة

عند أي خيفة خلافا لما لو كان محرمًا بالعمرة عند الصلاتين لم يميز عند الكل (فان صلى الظهر) أي بجماعة مع الإمام وهو حلال (ثم أكرم بالجمعة صلى الصبح بجزء الصبح) أي الأفي وقها
 كما في ظاهر الرواية عند أي خيفة خلافا لما في هذا من المختلف فيه والمتفق عليه هو وجود
 الاحرام بالجمعة في العصر (وقيل بشرط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لان الصبح على
 ما قاله الزبيلي هو أنه يكفي بالتقدم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم الظهر على
 الصبح حتى لا يجوز تقديم الصبح على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجهه ظاهر ولا يتصور
 ان يغفل بخلافه الاسهوا أو نسبنا نالقا قال (ولو صلى الإمام الظهر والصرح فاستبان) أي ظهر
 وتبين (ان الظهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والصرح بعده أو ان الظهر صلى بغير وضوء
 والصرح به) أي وضوءه مجدد وغيره (بأنه اعادتها جميعا الثالث الزمان وهو يوم عرفه) أي بعد
 الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفه وما قرب منها)
 الصبح أن يكون المكان خارجا للصلوة على الله عليه وسلم ولما ذكر الخبازي في ضمن تعليقه وهو
 سلمنا ان جواز التقديم للجمعة الى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج الى التقديم الصبح
 لاستدامة الوقوف لانه يمكنه أن يصلي الصبح في وقته في موضع وقوفه اذ لا يقطع وقوفه
 بالصلوة بخلاف الصلوات بجماعة حيث لا يمكنهم أداء الصلاة بالجماعة في الموقف لانه موضع هبوط
 وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فصاحوا الى الخروج منه والاجتماع لصلاة الصبح فيه
 فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب اهـ لكن فيه أن الصلاة
 بالجماعة ممكنة في الموقف أيضا لسمعة مواقف عرفات واستواء أماكن فيها من الجهات وانما
 المبطوط والصعود عند جبل الرحمة وعرفات كله لموقف الا بطن عرفة مع أن تسوية الصفوف
 سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة في أثناء الوقوف الذي من جملة الطاعة أفضل فارتكبه
 صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة الا اذا لم يجد من الجماعة في جهة
 وقد وسع في شرائط صحة الوقفة والحاصل ان المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى
 فيها وجمع بين الصلاتين بما يخلق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا ابتاعه
 في عرفات وجهانين فساد قول المنصف في الكبير كذا ذكر والمكان ولم يبينوا أي موضع هو
 اما عرفات فلا شك فيه واما خارجة فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغربوا في عماد ذكر عن الخبازي
 فلما أنه حقه وهو عليه السلام لا ينبغي على من أدنى مسكة لديه (الجمعة بالجماعة فيها) وهذا عند
 أي خيفة خلافا لما (فالصلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)
 أي مفردا فيها (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أي خيفة وعند أي وصف ومحميوز
 ذلك فيصير فيها المنفرد أيضا ثم حكم الجماعة مع غير الإمام الا كبيرا وثابه حكم المنفرد لقوله
 (السادس الإمام الأعظم أو ثابه فالصلى بهم رجل بغير إذن الإمام) أي وجع بينهم لم يميز
 العصر) أي عند أي خيفة ولا عند هما (ولو أدرك ركعتين كل واحد من الصلاتين مع
 الإمام جاز) وبناه أدرك رجل ركعة من الظهر ثم قام الإمام ودخل في العصر فقام الرجل بقضى
 ما فات من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الإمام مع العصر وأدرك شيئا من كل واحد من
 الصلاتين مع الإمام جاز به تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لأمع الإمام
 لم يميز تقديم العصر عنده وهو الصبح خلافا لما ثم من الشرائط المختلف فيها ان يكون أداء

تسع ولبيلة عشر ولو علم
 قالها ما يقول وبأي شيء
 يتحقق لكان حقا على الله
 أن يرزقه الا من يوم الفزع
 الاكبر ويخصه بالرحمة
 والولاية قتل عليها
 برحمتك الله تعالى فقال لي
 هي هذه اللهم اني
 استغفرك لكل ذنب
 قوى عليه بنى بما فيك
 وناله قدرتي فضل نعمتك
 وانسبط اليه يدي بسعة
 رزقك واحتيت من
 الناس بسترتك وانك كنت
 فيه عند حوفي عنك على
 أمانك وتحنن سطورك
 على فيه بعبك وعولت

الصلاطين جميعا بالامام أو نائبه عند أي خيفة حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بغيره أو بالعكس لم يجز العصر الا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد بن اذات أميرهم ليس فهم ذو سلطان فقدموا رجلا أقامهم الجمعة جازفهم هذا فقدموا رجلا يصلي بهم يجز بهم وتعبه المصنف في الكبير لقوله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كالجمعة لانها فرض بصفة فلو لم يقدموا أحد القاتم الفرض ثبتت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على الفرض انتهى وفيه أن الجمعة لها بدل بعد الغوت وهذه الفضيلة ثبوت لا عن بدل فهذا اقياس بالاولى الجواز

(فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم) وهو المشهور بمسجد غرة (راح الى الموقف والناس) أي الذين صلاوا (معه ويكره التأخير) أي تأخيرهم كلهم بعد الصلاة لان التجمل هو السنة (فان تخلف أحد ساعدا حاجة لا بأس به لكن الأفضل أن يروح مع الامام وفيه أن التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز مع العذر فكيف بترك المصحب وحيث لا معنى لقوله لكن الأفضل أن يروح مع الامام وان كان لحاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من ان التأخير مكره بغير عذر ثم قوله الأفضل أن يروح مع الامام ليس على الإطلاق بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذ المبادر الى الطاعات والمساعدة الى الخيرات هو الأفضل فتأمل (ويقفوا كبارا وهو الأفضل) والكل ان يكون المركوب بعيرا (والا فماتعا) أي ان قدر عليه (والا فماتعا) أي والاضطربا لقوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وسجودا وعلى جنو بهم (بقرب الامام) أي ان لم يكن زحاما و يكون الامام ممن يتقرب به في ذلك المقام (وبقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان غاليا بين الرحمة وعن هجوم الطلبة خصوصا (عند الصفرات) أي الحجارات الكسائر والخروشات (السود) فانها مظنة موطنه صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أشرف الجهات ومن آداب الدعاء (خلف الامام) أي ان تبصر (والافس عينه أو يحذانه) أي قدماه (أو شماله) والاطهر ان شماله اولى من حذانه (رافعا يديه بسطاً) أي باسطهما غير قاض لهما كانه ينتظر أخذ الفضل بهما وحصول نزول البركة ليمسح بهما الى وجهه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبرهما هلا مسجعا مليا حامدا مسجعا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا) أي بالدعوات المأثورة وغيره او قد جمعت للدعوات القرآنية والمنامة النبوية قائلا ان يقرأ ثلاث الحزب الاعظم في ذلك الموقف الفخم وبجمله اللهم اني أسألك من خير ما أسألك به نيلك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ بك عنه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا انما اتفلسنا ولم نتفلسنا وارجئنا لئلا نكون من الخاسرين ربنا تقبل منّا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم (مستغفرا له ولوالديه وأقاربه وأحبائه) أي همومنا وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن يقول رب اعطني مقم الصلوات من ذريتي ربنا وتقبل دعائنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقنا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسيأتي بعض الدعوات المأثورة بخصوص وقفة غرة (ويجتهد في الدعاء) أي التضرع والالحاح والاكتثار والاستغفار (وقوى الرجاء) أي بقلبة الظن (جاه الاجابة وقبول الجمع) (ولا يفرط في الجهر بصوته) أي في التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الادعية

فيه على كرم وجهك وعفوك
فصل برب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر له يا خير
القادرين اللهم اني استغفرك
لكل ذنب يدعو الى غضبك
أو يدين من مضطك أو يذل
في الى ما نهيتني عنه أو
يباعدني عما دعوتني اليه
فصل برب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر له يا خير القادرين
اللهم اني استغفرك لكل
ذنب أصلبت اليه أحدا من
خلقك بنو آيتي أو خدعته
بعباتي فقلته منه ما جهل
وزنت له ما قد علم ولقيت لك قدرا

والأذن كارتقية أولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فمن جهر بالذكر والدعاء انكم لا تدعون أصم ولا غائباً وانكم تدعون جميعاً في يدور بجميعاً كما أشار إليه سبحانه وتعالى بقوله وإذ سألت عيسى عن قاتل قيس أجيب دعوة الداع إذا دعان (وبكر الدعاء) أي كل دعاء يدعو به (لأننا يستغصم بالتحميد والتسبيح) أي تعظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسمائه يقول لاجل ولا قوة إلا بالله (والصلاة) أي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر أخوانه من الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأصحابه المكرمين وآله المعظمين واتباعه المتقين إلى يوم الدين (ويحتمه) أي كل دعاء (به) أي بالمذكورات من التحميد وغیره (و باسمين) فله من جملة الدعوات لأن معناه اللهم استجب أو اضل وفي الحديث آمين خاتمة رب العالمين وروى الطبراني في الأوسط أنه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال ليكن اللهم ليكن ثم قال اغنا الخبير عن الآخرة وفي رواية اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم في وقت سجنه وكثرة اتباعه وكالحنه وصدر عنه أيضاً هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحواله امتنه للاشجار بأن الدنيا لا عبرة بها والاعيان لا يدوم شرها كالأيام خيرها وروى ابن أبي شيبة موقوفاً عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا صلى العصر ووقف بعرفة يرفع يديه ويقول الله أكبر ولله الحمد ثلاثاً لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد اللهم اهدني بالهدى وتقي وفي رواية وصحني بالتقوى واغفر لي في الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعل لي حجاجهم وراودنيامغفورا ثم يريديه فيسكت قدر ما يقرأ أنسان فقرة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أخضر وأخرج الترمذي وابن خزيمة والبيهقي عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان أكر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالأذى يقول وخبرنا عما يقول اللهم لك الصلوات ونسكي وعجاي وعماني واليك ما في والشراب تراى اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الاعمال اللهم اني أسألك من خير ما تنجي به الرجى وأعوذ بك من شر ما تنجي به الرجى وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عمر أنه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزيينا بالتقوى واغفر لنا في الآخرة والاولى ثم يمتنع صوته ويقول اللهم اني أسألك رزقا طيبا مباركا اللهم انك امرت بالدعاء وتضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف للمعاذ ولا تنكث عهدك اللهم احييت من خير خلقه البنا ويسر لنا وما كرهت من شيء فكرهه البنا وجنبناه ولا تزع منا الاسلام بعد اذهبتنا وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك تزي مكاني وتسمع كلامي وتعلم سرى وعلائي ولا يفتني عليك شيء من أمرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير لو جل المشفق القرم المعترف بذنبه أسألك مسئلة المسكين وأتهل اليك أتهل لك الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضروب من خضعت لك رقبته وفاضت لك عيشاء ونخل لك جسده ورغم أنفسه اللهم لا تجعلني بدعا لك في شقاوكن في رزقا رحيم يا خير المسؤولين ويا خير المعطين وأخرج البيهقي في الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة فله في مقف القبله وجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مرة ثم يقرأ هو الله أحدا مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كصليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد

ياوزاري واوزار مع اوزاري
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفرولي ياخير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
يدعوا الي ويضل عن
الرشيد بل الوفر ويحق
السالد ويحمل الذكرويل
العدد فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفرولي
ياخير الغافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
أتمت فيه حوار حتى
ليلي ونهارى وقد استترت
حياء من عبادك بسرك
ولا استرأ ما استترت به

يجمعون علينا معهم مائة مرة الأقال الله تعالى يا مولا نكبي ما خذ عبيد هذا سجنى وهاتى وكبرى
وعظمى وعرقى وأتى على وصلى على نبي أشهدوا لى ملائكتى انى قد غفرت له وشغفنى بنفسه ولو
سألتى عبيد لشغفنى أهل الموقف انتهى ولعل بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه
يقال فى الموقف سبعان للتمائة مرة والحمد للتمائة والله كبرياته ولا حول ولا قوة الا بالله
والاستغفار له وأخرج ابن أبى شيبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أكره دعى ودعاء الانبياء قبل معرفة لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد
يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل فى سمى نور او فى بصرى نور او فى قلبى نور اللهم
اشرح لى صدرى ويسر لى امرى وأعوذ بك من وسواس الصدر وتشتيت الامر وعذاب القبر
اللهم انى أعوذ بك من شر ما يلج فى الليل وشر ما يلج فى النهار وشر ما يغيب عن بصرى ورائق الدهر
وأخرج الهندي عن ابن جرير قال قال بلقي انه كان يأمر ان يكون أكره دعا للمسلم فى الموقف
ربنا أتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (يقف) أى الامام وغيره (هكذا)
أى مستقبل الدنيا (الى غروب الشمس) لما أخرج الباقى فى الشعب عن بكر بن عتيق قال
سجبت قد سمعت رجلاً اتقى به فاذا سلم بن عبد الله فى الموقف يقول لاله الا الله وحده لا شريك
له الملك وله الحمد لله الخبر هو على كل شئ قدير لاله الا الله وحده ونحن له مسلمون لاله الا الله
ولو كره المشركون لاله الا الله بن اوريا بائناً الاولين فله يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظر
الى وقال حدثنى أبى عن أمه عن ابن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول
تبارك وتعالى من شغلته ذكرى عن مسئتي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه آية
الى دفع اشكال مشهور وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكره دعى ودعاء الانبياء قبل معرفة
لاه الا الله وحده لا شريك له الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشارة الى جوابه ان الله تعالى يعطى على
هذا الثناء أفضل مما يعطى على الدعاء وأجيب أيضاً بان فرض الثناء هو تعرض للدعاء بل هو
أبلغ فى مقام الاعتناء لكن يؤيد الاول المراد به مطلق الذكراً أخرج ابن أبى شيبة عن صدقة بن
يسار قال سألت مجاهداً عن قراءة القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكرك قال لا بل قراءة القرآن انتهى
ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من شغلته القرآن عن ذكرى ومسئتي أعطيت أفضل
ما أعطى اذا كرىن والسائلين هذا وأخرج ابن أبى الدنيا فى كتاب الاضاحى عن علي بن أبى
طالب رضى الله عنه انه قال وهو يرفأ لا ادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلاً لانه ليس فى
الارض يوم أكره عتق الرقاب فيه من يوم عرفة فأكثروا فيه من قول اللهم أعنق رقبتي من النار
واوسع لى فى الرزق الحلال واصرف عني فتنة الجن والانس فانه عامة ما دعوا به يوم روى عن
الفضل بن عباس انه لم يزد عتبة عرفة على واسوا تأه منك وان غفرت لى (وبلى) أى الواقف
(ساعة فساعة) أى بعد ساعة (فى أثناء الدعاء) أى جسده من الدعوات فان التلبية حال الاحرام
من أفضل العبادات (وعلمهم) أى الامام القوم (المناسك) أى مناسك الحج والظهار أن هذا
مستدرك لان محل التسليم وقت الخطبة المعهودة اللهم الا ان يعمل على انه ان سئل عن شئ من
المناسك فى أثناء الدعاء هناك (وليه تدي أن يطر من عينيه قطرات فانه دليل الاجابة) علامة
السعادة كما ان خلافه اشارة السعادة فان لم يقدر على البكاء فليتك بالترضع والدعاء (وليكن على
طهارة) أى ظهراً وباطناً (وليكن بعد من الحرام) أى من استعماله (فى أكله وشربه ولبسه وركوبه

فصل برب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لى يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
فعدنى فيه أعدائى لمسكى
فصرف كيدهم عني ولم
تغهم على فضيحتى كافى لك
مطيع ونصرتى حتى كافى
لك ولى والى منى برب
أعصى قهلى وطامنا
عصتك فلم تنو اخننى
وسألتك على سوء فعلى
فاعطيتى فأى تنكر يقوم
عندك بنعمة من نعمك
على فصل برب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لى

ونظرة وكلامه لا يحد من ذلك) أي من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أي خصوصاً في ذلك اليوم
 المتبر (وايضا في أن يصادف) أي يجد ووافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أي أن تيسر
 من غير حصول ضرر أو اعتدال صلى الله عليه وسلم وقف ههنا ورفعت كاهم موقف الاطن
 عرفة (قيل هو) أي موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (القبوة) بفتح القاء وهي الفرجة ما
 اتسع من الارض (المستعملة) أي المرتفعة بالنسبة الى سائر ارض عرفات (التي) عند الحضرات
 السود البكار عند جبل الرحمة حيث يكون الجبل يمينك) وأما في بعض النسخ مواقف الماني
 الكبير من زيادة قبالتك يمين فصد عن غير يقين ثم البين مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة
 والبناء المربع) أي الموضع في رأس العين (عن يسارك قليل وراه) أي وراء ذلك الموقف (فان
 ظفرت بوقوفه الشريف فهو الغاية في الفضل والاضف ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع
 الحضرات والاماكن التي ينسما في سهلها نارة وعلى جبلها) الاولى وعلى خربتاني صعبا
 (اخرى وجاه أن تصادف فيها من بركاته) أي بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم
 لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من اثمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش
 البال فالاولى أن يوقف في مقام يحصل له الحضور من غير قعود ولا قصور وأما صعود الناس الجبل
 فليس له أصل أصلا وحرص الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وإقادة النيران
 عليه ليله عرفة واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستكره هذا وأخرج الطبراني
 في الاوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أظف من عرفات وهو
 يقول **اليك تعدوا فلقا وصنبا * محض القادين النصاري دنبا**
 كذا في الدر المنثور قال صاحب القاموس قلق وصنبا بطنان هرا الا وفي النهاية الوضين بطنان
 منسوج بعضهم على بعض يشبهه الرجل للبعير كالخزام للرجل
 وفيه فصل في شرائط صحة الوقوف أي من سبق الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو
 ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالتمسك (ومستحباته) كدعوته
 (ومكروهاته) كالانفلة في حالته (اما شرائطه) أي الخمسة (فالاول) أي منها (الاسلام فلا يصح
 وقوف الكافر) كما سبق (الثاني الاحرام) للزوم تحقق الاحرام ووجود الاسلام بسبب التبة
 والتلبية فانها فرضان فيه وهذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام
 كالوضوء قبل الصلاة فان التبة ليست بشرط لها عند علماء الاعلام ثم المراد الاحرام (صح)
 أي لا يسمو (صح) أي معتبر شرعا (غير قائم) بدل عنه أو بيان منه لكن فيه انه لا يقال من
 شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه في وقته فلا يجوز
 قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطا رأسه كاسي في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يجوز
 نوع مسامحة لان الشرط حكم وجوبى تقدم لا ينطبق به امر عدى تأخر (فوقه غير محرم)
 أي مطلقا (أو محرما بمرة أو محرما بجمع قائم لم يصح وقوفه) ان كان المراد بجمع قائم أي قائم
 الان بان سبق له الوقوف في زمانه فهذا لا بأس به لكن أخضع من العبارة خفي جدا مع انه
 اذا اضلل الغائب بعمرة ثم أحرم بجمع صح لزامه تحقق شرطا وقوفه في قابل وان كان المراد محرما
 بجمع قائم قبل ذلك فقوله لم يصح لم يصح لعمدة وقوفه حينئذ وكذا الكلام في قوله (وكذا
 لو وقف بأحرام صح فاسد) ثم قوله (لم يسقط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام في صحة

يا خبير الغافرين (الهم)
 اني استغفرك اكل ذنب
 قدمت اليك نوى منه
 وواجهتك بقرمي بك
 وألبيت فيك محمد صلى الله
 عليه وسلم وأسئلت على
 نفسي بقلك أولياءك من
 عبادك أني غير عائد الي
 معصيتك فلما قصدت اليه
 بكيدة الشيطان ومالني
 اليه الخذلان ودعيتني
 نفسي الى العصيان استنرت
 حيا من عبادك جراه في
 عليك وأنا أعلم انه لا يكفني
 منك شر ولا ياب ولا يجيب
 تطورك حجاب غافلك في
 المعصية الى ما ياتي عنه

الامتداد (وأما سنه فالنسل) كما سبق (والخطبة) أي بصغيرة (وكونها) أي الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يفتي أن هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل هي سنن مستقلة لأن الحق تبعية بالوقوف لهذا عقد منها ولذا قال (والتوجه إلى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجمع (بلا تأخير) وفيه أنه يجوز أن يكون بمرقات يوم عرفة وغيره من أول الزوال لكنه متى مترك السنة واذا وقف يجب استدامته إلى الغروب وهذا من انقض لقوله الواجب عند الوقوف من الزوال إلى الغروب قد تكرر (والدفع مع الإمام) أي لا قبله (والإضافة في الحال) أي لا بعد (بعد وقوف جزء من الليل) أي ولو تأخر الإمام بعد أو غيره (وأما مستحباته فلا كثار من التلبية) الظاهر أنه من مستحبات الاحرام ولعله عدم من مستحبات الوقوف زيادة الاهتمام (والدعاء) والذكر والاستغفار (أي بالتأخير وغيره) (والضرع) أي الظاهر والضراعة والمسكنة (والشروع) أي المقرون بالخصوص (وتقوية الرجا) أي غلبة القنن قبول الدعاء (والوقوف بقراب الإمام) أي أن كان في قربه قربه للعالم (وخلقه) أي مع قربه وكذا يمينه ويساره ويجوز دما (وكونه) أي كون الوقت (راكبا أو النزول مع الناس) كما سبق (والتوجه إلى القبلة) وهي عين الكعبة أو الجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي بالضرع عن الاشتغال بحضور البال وحصول الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي إلى جهة السماء التي هي قبله مطلق الدعاء (للدعاء) أي لأجله كما هو من أدائه (وتكرار الدعاء ثلاثا وافتتاحه وختمه بالحدود الصلاة) وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أي الطهارة والباطنية (والصوم لمن قوي) أي قدر عليه بلا مشقة حاصله لديه (والطهر للضعيف) أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الخلق المؤدى إلى أن يكون مؤذى الخلق وأما ملق الخاتبة ويكره صوم يوم عرفة بمرقات وكذا صوم يوم التروية لأنه يهجز عن أدائه أعمال الحج فيبقى على حكم الغلب فلا ينافيه ما في الكرماني من أنه لا يكره الحاج الصوم في يوم عرفة عندنا إلا إذا كان يضعفه عن أدائه المناسك فيفتد تركه أولى وفي الضعف أن كان يضعفه عن الوقوف والدعاء فالاستحباب تركه وقيل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه لئلا يسيء خلقه فيوقفه في محذور أو محظور وكذا صوم يوم التروية لأنه يهجز عن أدائه أعمال الحج اهـ وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أفطر يوم عرفة مع كمال القوة إلا أنه أراد دفع الحرج عن الأمة لكنه لم يمتعه أحد من صومه فلا وجه لكرهه على الإطلاق بل لا بد أن تقيد بالتزهد على الوجه المشروع فيما تقدم وأما علم (والبرز) أي الظهور (لله من العباد) ففي منسك أي التماسا ولا يستعمل من الشمس في الموقف إذا لم يشته ذلك عن دعائه وترك الخاصة) وهي المجادلة والتفارقة مع المسكاري والرفقة بحيث يجري العداوة ونحوها من الخصامات الدينية يختلف المصنفات في الأمور الدينية (ولا كثار من أعمال الخير) من اطعام الطعام وسقي الثراب والتصدق على الفقراء والإحسان إلى الجيران والترحم على المساكين واعناق الرقاب وأمثال ذلك (وأما مكروهاته فتأخير الواح إلى الموقف بعد الجمع) أي ترك السنة (والوقوف بعرة) والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب إلى الإمام مالك كما صرح به الكرماني بأنه يجوز الوقوف بها حيث قال قال مالك هي من عرفته حتى لو وقف بعرة أجزاء وعليه دم كذا روى القاضي أبو الطيب عن مالك وهذا اختلاف عذب الفقه أجمعاً ونص

الفافرين (اللهم) اني
استغفر لك لكل ذنب
سهرت فيه ليلتي في الخلق في
الثاني لاتبائه والتخلص
الى وجوده تحصيله حتى
إذا أصعبت حضرت اليك
بجيلة الصالحين وأياهم
خلاف رضاك يا رب
العالمين فصل وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الفافرين (اللهم) اني
استغفر لك لكل ذنب
ظلمت بسببه وليامن
أولياك وأتصرت به عدوا
من أعدائك أو تنكمت
فيه لتعير جنتك أو فضت
فيه إلى غير طاعتك
أو ذهب فيه إلى غير أمرك
فصل وسلم وبارك على

أصحابه أنه لا يجوز أن يصف بمرتبة كما هو مذهبنا اهـ ونقل القراءتين نص من المالكية اتفاق
 الاربعة على عدم جواز الوقوف بمرتبة فانهم واغنم والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام وإعلم أن ظاهر
 كلام القدوري والمداية وغيرهما في قولهم معرفة كلها موقف الا بطن عرفة فهو رتبة كلها
 موقف الارادى محصر ان المكاتبين ليسا مكان وقوف فلو وقف فيها لا يجزيه كما لو وقف في منى
 سواء قلنا ان عرفة ومحصر لمن عرفة ومن دلفة أولا وهكذا نأظر الحديث وكذا عبارة الاصل عن
 كلام محمد ووقع في البدائع حيث قال وأما مكاتبه يعني الوقوف بمنزلة بطن عرفة من أجزائه دلفة
 الا أنه لا ينبغي ان يتزلف في وادى محصر وروى الحديث ثم قال فلو وقف به أحراه مع الكراهة وذكر
 مثل هذا في بطن عرفة أعني قوله الا أنه لا ينبغي ان يصف في بطن عرفة لأنه عليه السلام نهى عن
 ذلك وأخبر أنه وادى الشيطان اهـ ولم يصرح فيها بالأجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادى
 محصر ولا ينبغي ان الكلام فيها واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه
 كلامهم عدم الأجزاء (والنزول على الطريق والخطبة قبل الزوال) لاستقلالهم بترك السنة
 (والوقوف مع الغفلة) الا أنه ليس فيه الاساءة لان ترك الغفلة تخلصه من سقبة فتركها تترجمه
 (وتأخير الأضحية بعد الغروب) أى من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف
 الاولى لا يجوز له ان يتوجه قبل الغروب الا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لاسباب
 اذا كان بعد الزحمة فانه حينئذ لا يتوجه اليه مطلق الكراهة وان كان من ادب التوجه
 الاضحية بطريق قبل الغروب فهو حرام موجب للدم لكن قوله بطريق الوصل (وان تجاوز
 حدود عرفة) صريح في ارادته المعنى الاول فتأمل (وأداء المغرب بعرفة) وكذا أداء العشاء
 بها وكذا حكمهما في الطريق قبل وصوله الى من دلفة في وقت العشاء وكان ينبغي أن يقال
 ان حرام لان الجمع بمنزلة واجب وأداؤه حينئذ فساد الا أنه لما كان التساير يمكنه بإدائه
 بكنهه وزمانه محذوهم فلو كان فساد لموقوف لا يجب عليه إعادة ما لم يطلع الفجر فاذا لم يمسدها
 انقلب حصة وهذا يقتضي قواعدنا وأما في مذهب الشافعي فيجب على المكي ان يصل الى المغرب
 في وقتها والمسافر مخير في افرادها وجمعها مع غيرهما مع تقديم أو تأخير (والابضاع) أى الاسراع
 في السير كما أومأنا فيه واختلاف كثير قيل كما قال (ان أدى الى الأضحية) فالأضحية
 مكروه والأضحية حرام والحاصل أنه اذا دفع الامام والبس فلعلم السكينة والوقار وان وجد فرصة
 أسرع من غير أن يؤدى أحدا في المحيط لان اسراع الكل يؤدى الى اذناء البعض فيكره حتى
 ان أمكنه الاسراع بلا اذناء قالسنة ان يسرع فبغنى بذلك الخواص لا للعوام وفي مبسوط
 شمس الاثمة زعم بعض الناس ان الاضحية في سنة ولست أقول به اهـ ولا منافاة بينهما على
 ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالمداية والبدائع والجمع
 والمنايا والفتح والكتابة وعلى الاول صاحب المحيط والكرمانى والزيلعى والطرابلسى والشمى
 اهـ ووجه عدم المناقاة ان من يقول الاضحية سنة بشرط أن لا يرتب عليه أذنية وأما من شاهد
 الاضحية في هذه الأيام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الاضحية بحرام (والدفع
 قبل الترويض حرام) أى موجب للدم موقوفه تفصيل مذكور بان في فصله
 في فصل في حدود عرفة وفيه اختلاف كثير قيل كما قال (الحد الاول ينتهى الى جادة
 طريق الشرق) أى المشرق كافي منحة (والثاني الى سافات الجبل الذى وراء أرض عرفات)

سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفر لي يا محسب
 الغافرين (اللهم) انى
 استغفرك لكل ذنب
 يورث العناء ويجعل البلاد
 ويشمت الاعداء ويكشف
 الغطاء ويحسب الخطيئة
 السهام فصل وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفر لي يا محسب
 الغافرين (اللهم) انى
 استغفرك لكل ذنب
 ألحقني مما هديتني اليه
 أو امرتني به أو نهيتني عنه
 أو دللتني عليه عافيه
 الخلق والبالوغ انى
 رضاك واتباع محبتك وأبناك
 القريب منك فصل بارك
 وسلم على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفر لي

أى ينسب إلى أطراف الجبال التي من ورائها (والثالث إلى البساتين التي تلي قرية عرقا وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بارض عرقا والرابع ينسب إلى وادى عربة)
فوفصل في الدفع قبل الغروب فإذا دفع قبل الغروب فإن جاوز حد عرفة بعده أى بعد الغروب (فلاشي عليه) أى اتفاقا (وان جاوزه) أى حد عرفة (فبلى عليه دم) أى قابل السقوط بالعود إليه في وقته (فان لم يعد أصلا) أى مطلقا (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لأنه لم يتدارك ما فاته من الاضائة بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كافي الفتح وهذا هو المخلص والا فانه ان استدامة الوقوف إذا كانت من الواجبات فينبغي أن لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها الآن يقال سقطت الدم عن ترك واجب وهو لا ينافي وجوبه عن ترك واجب آخر (ولونى) بفتح النون وتشديد الدال المهملة أى نفر (به) أى بالغلبة عليه (بعيره) أى مثلا (فاخرجه) أى لعله على خروجه اضطرار (من عرفة قبل الغروب لم يدم) وفيه ان ترك الواجب لعدم سقوط الدم (وكذا لوند بعيره) أى شروحه (تعبه) أى صاحبه باختباره لا أخذه

فوفصل في اشتباه يوم عرفة وإذا التبس هلال ذى الحجة أى اشتبهت غرته بسطح ذى القعدة (فوقضوا بعد اكال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة) أى مقبولة وفى الكبير ثم أدت قوم (أن ذلك اليوم) أى الذى وقضوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقضوهم جميع وعهم تام) أى كمل غير ناقص استحسانا (ولا قبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا وينبى ليما كان أن لا يسع هذه الشهادة وان كانوا عدوا لا يقول قد تم حج الناس انصرفوا (ولونظروا يوم التروية والحادى عشر لا يجزئهم فيه) وفيه ان قوله ولونظروا لا يتصور وقد روى ما سبق قالوا لان يقول ولو وقضوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لا يجزئهم (وكذا لو وقضوا الحادى عشر لا يجزئهم (ولوشهدوا) أى الشهود عند الامام (عشية عرفة) أى ليلتها (برؤية الهلال) أى في ليلة تكون الليلة عاشر شهره (فان بقي من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان يقف فيه الامام) أى بدو صوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم) لزمه ان يقف أى فهاو قبل تلك الشهادة (وان لم يقف) أى بعد تلك الشهادة ولمكان ادراك أكثرهم (فان جهجم) أى فيقتلون باضال العمرة من احوالهم (وان لم يبق من الليل) أى من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم) لكن الامام من أسرع معهم يدرك الوقوف وأما المشاة (جمع المشاة) (وأصحاب الثقل) من أبواب العيال وأصحاب الازمال التخال (فلا يدركونه لم يعمل تلك الشهادة ويقف من التباعد والوان كان) أى بجمل (يمكن الوقوف) أى يمكن ان يلحق الامام الوقوف (مع أكثر الناس) فوقف مع أكثرهم الا انه قد ترك ضيقة الناس باز وقوفهم وان لم يقفوا فاتهم الحج فالتعريفه الأعم الأكثر لا الأقل على ما صرح به في الهداية والكافي والبلدائع والكرامى وغيرهم خلافا لما روى عن محمد انه اذا جاء الامام أمره مكتوف وهو يتقدم على الذهاب إلى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليقف ومن لم يقف معه فاته الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي ان يقبل شهادتهم على هذا وان كثروا ولا يقف الا من التمس لكن قال الطبراني ولا ينبغي أن يقبل في هذه الشهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة المسلمين وأما الذى

يا خبير الغافرين (الاهم)
انى استغفرك لكل ذنب
نسيت فاحسبته وتموت
به فاقبته وجاهرتك به فسترته
على ولوتبت اليك عنه
لغفرت فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خبير الغافرين
(الاهم) انى استغفرك
لكل ذنب وقعت منك
قبل ان تصفاته تعجل القوبة
فامهلنى وأسبغت على
سرايلى فى هتكه عنى
جهدا فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خبير الغافرين
(الاهم) انى استغفرك
لكل ذنب نسيته عنه

تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا إذا كان القوم يتقدرون على الوقوف على ما أمروا به ومعناه ان الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف فيها أو يحتاجون الى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين وتفصيله ما في شرح الكثران شهدوا يوم التروية ان اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن للامام ان يجمع الناس أو أكثرهم فيرا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا للمتمكن من الوقوف وان لم يقفوا عندهم فاتهم الحج وان أمكنه ان يقف معهم ليلا لا يمكنه ان يقفوا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه ان يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم ان يقفوا من الغد استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤسهم) أي بناء على ما رأوا عليه الهلال (لم يجز وقوفهم وعليهم ان يبعدوا والوقوف مع الامام وان لم يبعدوه فقد فاتهم الحج) أي لان وقوفهم بعد شهادتهم كذا وقوف (وعلمهم ان يصلوا به مرفة وقضاء الحج من قابل) وكذا الوقوف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بعد ما ردت شهادتهم فخيرهم تام وهم وغيرهم في الحج سواء ان استيقضوا أنهم يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة فرأى الامام) أي القاضي (ان لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة مضمي على رأيه) أي استقر على ما رأى وقف في يوم هروم النضر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود اجزأهم ولو خالفه الشهود ووقوفه لا يجزئهم ولا عبرة باختلاف الطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لم سائر الناس) تا كيد لسا قبله وكان الاولى تقديم هذا تأخير ما قبله لا تمتنع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ ووجه كان يفتي الفقيه أبو الليث وخمس الاثنية الحوافي وهو مختار صاحب التمهيد والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكثران والجمع والتقية الاشبه الاعتبار بالطالع وقال في الفتح الاخذ بظاهر الرواية أسوحت (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم اذا كان بينهم مسافة كبيرة وقدوا الكثير بالشهر)

فوفصل في الاضامعة عرفة واذا غربت الشمس أفاض الامام والناس معه أي قبله أو بعده من غير تأخير عنه لغير ضرورة (وعلمهم السكينة) أي سكون الباطن المعبر عنه بالطمأنينة (والوقار) أي الرزاقية في الظاهر هو ضد النخعة (فان وجد فرجة) أي فضاء وسعة (أسرع المشي بلا اذى) لان الاسراع مسنة والايداه مرام (وقيل لاسن الاضباع) أي الاسراع المؤدى الى الايداه أو الضباع ما تقدم أولايس في زمانا سالكة الاذى على ماشا هذنا والاولاوجه لفتي سنية الاضباع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المفهوم للقوى للاضامة بموجب السماع ففي القاسموس أفاض الناس من عرفات أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة افاضة وفي الحديث اندفعوا (ويستحب ان يسير الى خلدانة على طريق المازين دون طريق ضب) كما تقدم (وان اخذ غيره) أي غير طريق المازين (جاز) أي لكنه خلاف الاولى وأما ما توجه العوام من ان المرومعاين الملبس شرط أو واجب أو سنة فهو من وسوس الشيطان لبقوهم في المهلكة (ولا يتقدم أحد على الامام) أي عند الاضامة (الا اذا خاف الزمام) أي شدة المزاج (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الامام أو الغروب) بأن توجه قبل افاضة الامام أو قبل غروب الشمس (لم يجز حدود عرفة) أي لم يجز تجاوزها بل وقف في أو آخر اجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يفيض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي

نحالفك اليه وحديثي
ايه فقلت عليه وقصته
على فز بنته في نفس فصل
بارك وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الناس
(اللهم) اني استغفرك
لكل ذنب يصرف عني
رجلك أو يحل لي نعمتك
أو يصرف عني كرامتك أو يزيل
عني نعمتك فصل بارك
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الناس
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب عرفت به أحد من
خلقك أو قصبت من فعل
أحلم من ربك ثم تحممت
عليه واتهكته جراه في
عليك فصل بارك وسلم

ان لم يكن له عنده (ولو مكث قليلا بعد الغروب واخاضة الامام) أي لو تأخر من اقليل لا يصدق
 العرف تأخرا (جاز) وإذا كان كثيرا جاز يصبر وكره بغيره (ولو أبطل الامام بلا دفع) أي بالاخاضة
 بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بصرا أو بغيره (ويستحب أن يكون في سبيله
 عليه ما يكرهه الله مستغرا داعيا لمصلح على النبي صلى الله عليه وسلم ذكرا كثيرا كبا) أي
 وان لم يصد على التكاه يكون متبا كبا (حتى يأتي من دلفه ولا يصلي المغرب ولا الشاه ببرقات
 ولا في الطريق) المسبق (ولا يصرح على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل من دلفه ويتزلفها)

(باب أحكام المزدلفة)

أهم من الواجب السنة (فاذا وافى من دلفه) أي قارب (لا يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تأدبا
 وتواضعا لانها من الحرم المحترم (ويغتسل لدخولها) أي زيادة للطهارة والنظافة (ان تيسر)
 أي كل من التيمم والغسل (ويتزلف قرب جبل فزع) أي ان تيسر وهو يضم القاف ويقع الزاي
 جبل بالمزدلفة عنده معبود يسمى بالمشر الحرام وهو أفضل مواضع من دلفه (عن عين
 الطريق أو بشاره) متعلق يتزلف (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليها كل
 جنس من الرقيق

فيمسك في الجمع بين الصلاتين بها يستحب التحيل في هذا الجمع أي فلا ينبغي أن يؤخره
 الا بغير (فيصلي الفرض) أي جنبه الشامل للجميع بينهما (قبل خط رحله) أي قبله ان كان
 في أمن ورضى المكاري به (ويأبى جاله) أي لانه أهون علم من وقوفها ولا راد حظهها كما
 يدل عليه قوله (ويغفلها) بكسر القاف أي يربط رجلها بالصال وهو الحبل الذي يربط بهومنه
 قوله صلى الله عليه وسلم اغتسل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت العشاء) أي
 تحقق دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء بصلى وحده أو جماعة (فيصلي الامام المغرب) أي
 صلاته (بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يعقب صلاة المغرب (المساجعة) أي
 أي ما يابجع تأخير فروعكم بينهما أعاد العشاء (ولا يبعد الاذان ولا الاقامة للعشاء بل يكفي
 بأذان واحد واقامة واحدة) وقال زفر بأذان واقتنتين وهو اختيار الجمهور وهو القياس
 على الجمع الاول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الهمام أيضا (ولا يتطوع بينهما) أي بل يصلي
 سنة المغرب والعشاء والتر بعدهما كل خمس بمولانا عبد الرحمن الجلي قدس الله سبحانه
 وتعالى سره السأي في منسكه (ولا يشغل بشئ آخر) أي من كل شرب وغيره بالاضرورة
 (فان تطوع) أي عطلوا أو تشاغلوا أي بما يبعد فصلا في العرف (أعاد الاقامة للعشاء دون
 الاذان) خلافا لفرجيت بيدهما وقيل تماد الاقامة في التطوع والاذان في التيمم وقيد
 الغسل بالنقل اذ لو فصل بখানে لا يعاد الاذان انما على ما في شرح الدرر (ويؤى المغرب اداء
 لا قضاء) كما صرح به في البحر الزاخر وغيره خلافا لما يتوجهه العلامة فانه صلى الله عليه وسلم قال
 لمن قاله في وقت المغرب أمانصلي يا رسول الله الصلاة تمامك أي وقتها وراك (والجماعة سنة)
 أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي كأي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال انها واجب ان لم
 يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (شرطا) أي في هذا الجمع انما في صلاةهما
 وحده (أي منفردا جاز) أي ولو جعلا لكن الافضل أن تصلي بجماعة والسنة أن تصلي مع

وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره
 ما خيرا الفافرين (اللهم)
 اني استغفرك لكل ذنب
 ثبت اليك منه واقدمت
 على فعله فاحصيت منك
 واناعلي وهرتك وانافيه
 ثم استغفرك منه وعصت
 اليه فصل وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره يا خير الفافرين
 (اللهم) اني استغفرك لكل
 ذنب توركت على ووجب في
 شيء فعلته بسبب عهد
 عاهدتك عليه أو عهد
 عقدته لك أو زمة ألتبتم
 من أجلك لأحد من خلقك
 ثم قطعت ذلك من غير ضرورة
 زمتني فيه بل استغفرك
 عن الوفاء بالبطر وأجنطني

الامام كافي الحاروي وأما ما ذكره البرخندي في شرح التقاية معز إلى الروضة من أنه لا يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة إلا مع الإمام في سلطان عند أبي حنيفة وعندنا يجمع بغیر امام فهو خلاف المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرائط هذا الجمع الاحرام بالبحر) أي لا بالعمرة فلا يجوز هذا الجمع لغیر الحرم بالبحر وأما ما ذكره الامام الحاروي من أن الاحرام لا يشترط يجمع بالمزدلفة فغير صحيح لتصریحهم بأن هذا الجمع يجمع نسك ولا يكون نسك الا بالاحرام بالبحر (وتقديم الوتوف بمرقة عليه) أي سوله وقصنها وأوليا أما لو قدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان أن الثاني أعم كافيته بقوله (فأما الزمان فليلة النحر) أي إلى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى الصلوات بأحداهما قبل الوصول إلى مزدلفة) وكذلك بعد التجاوز عنها إلى منى مثلا (لم يجز) أي جمعه في غيرها (وعليه أعادتم صاحبها إذا وصل) وكذا إذا رجع وفي تنقيح العقول للحاروي إذا صلى المغرب في يوم عرفته وفيها الطريق أو يعرفات يجب عليه الإعادة عندها خلافاً لابي يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلها في وقت العشاء لا يلزمه الإعادة بالاجماع أي بالاتفاق إلا أنه لا بد أن يقيد بأن وصلها في مزدلفة (ولا يصح) أي أحداهما (خارج المزدلفة) أي مطاقاً (الا إذا خاف طلوع الفجر قبل) أي فيه كافي نسخة (حيث هو) أي ضرورة أدراك وقت أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو يعرفات أومنى ونحوها وهذا بخلاف وهنما مسألة مهمة معرفتها متبينة وهي أنه لو أدرك العشاء ليلة النحر وخاف لو ذهب إلى عرفات بغونه العشاء ولو اشتغل بالعشاء بغونه الوقوف فبطلت بالمشاء وانقضى الوقت فلو كان في طريق منى وتأخيرها مخصصة بخلاف فوت الوقوف فإنه لا حرج على صاحبها إذا كان عن عذر ويكفيه التدارك فان الحج وقصه منع إلى آخر العمر مع أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق مقطوع على أنه ليس في الشرع أنه يترك وصول فرض الحاصل فرض آخر لا سيما والصلوات أعم العبادات ولازمة للعبد في جميع الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي خلافاً للثوري قدس الله سره من الأئمة الشافعية وهم يذهبون بخساره من تقوته الصلوات في طريق الحج أو يؤيدها على وجود غير جائزة كاهومين في حملها ذكر صاحب السراج الوهاج أنه يدع الصلاة وينهب إلى عرفات وكأنه تنظر إلى دفع الحرج بالنسبة إلى المتبقي في هذا الوقت فان قضاء العشاء أمر سهل مريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما ترتب على فوت الحج من التكفل بأفعال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فإنه صعب الوصول وشديد الحصول وربما يكون له القدرة بالمجاورة ولا القدرة على الرجعة ولذا أفلح صاحب النسخة يصلي الفرض ما شيا موما على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بمثل ذلك احتياطاً وهذا أقول بحسن وجمع مستحسن خلافاً للمصنف حيث قال وقية ما فيه ولم يمين ما فيه ولا ما ينافيه وينبغي أن يكون هذا في حج الفرض والتفعل قلت وهذا متعين في حالان النقل بصير فرضاً للشرع وفي إجماع اجساما وحكم فوته سماوا أحداً اتفاقاً ثم يزدق بعض النسخ هنا (ولو لم يبدء حاجي طلع الفجر عادت إلى الجواز) اه وهو في غير محله اذ وضعه أنه لا يصلح ما في عرفات أو في الطريق فإنه وصلها في غير مزدلفة في وقتها فإنه يجب عليه أعادتم ما فيها فلم يبدء حاجي طلع تغلب صلاة المغرب

من رعايته الإسرار فصل
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر له ما خيرا الغافرين
(اللهم) انى استغفرك لكل
ذنب لفتى بسبب نعمة
انعمت بها على تقويت
بها على معاصيك وخالفك
فيها أمرك وأقصدت بها
على وعيدك فصل يارب وسلم
و بارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر له
ما خيرا الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
قدعت فيه شهوتي على
طاعتك وأثرت فيه محبتي
على أمرك فأرضيت نفسي
بغيبك وعرضتها لخطبك
اذنمتى وقدمنت إلى فيه
انذارك وتجيبت على فيه

الى الجواز بعد ما حكم عليها بالفساد فان ذلك الحكم موقوف لايجاب الاعادة والاقتصد صلاحها
 في وقتيها الا انه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم ان تأخير المغرب والعشاء الى من دلفه واجب
 كما صرح به البزدوى ومال اليه بعض المشايخ واختاره ابن المصمّم وذهب بعضهم الى فرضيته
 كالترتيب بين الفرائض وعليه مثنى اكثر الشرايح لكن الظاهر ان المراد بالفرض هو الفرض
 العملي ههنا لا ما يقتضيه بالذليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين الصلوات حتى لو قدم العشاء
 بمزدلفة يصلى المغرب ثم يعيد العشاء وان لم يعد العشاء حتى طلعت الفجر عادت العشاء الى الجواز
 (وأما الوقت) أى الخاص (وقت العشاء) أى الصلواتين لكن على خلاف فى شرطه فى
 شرح المنظومة لحافظ الدين ان المشايخ اختلفوا على قول أى حنيفة ومحمد فهما اذا صلى المغرب
 بمزدلفة قبل غيوبة الشفق فغهم من اعتبر شرط الجواز للكان فقال يجوز ومنهم من قال لا يجوز
 فكانه اعتبر الوقت والمكان جميعا اه عليه مثنى صاحب البداة فقال فيه اذا صلى فى
 غيرها قد دلل الحديث على اختصاص جوازها فى حال الاختيار والامكان زمان ومكان وهو
 وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز ومنه بالاعادة فى وقتها ومكانها مادام الوقت قائما وكذا
 فى كشف البزدوى وذكر فى المتنق لوصلاها بعد ما جاوز المزدلفة نماز وهو خلاف ما عليه الجمهور
 واذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة فى وقت العشاء فلو صلى المغرب فى وقتها والعشاء والمغرب
 فى وقت العشاء قبل ان يأتى من دلفه أو بعد ما جاوزها لم يجز وعليه اعادة نماز المبلغ الفجر فى قول
 أى حنيفة ومحمد وزفر الحسن وقال أبو يوسف يجزى له ولا يعيد وقد أساء لترك السنة ولو لم يعد حتى
 طلعت الفجر عادت الى الجواز وسط القضاء اتفاقا الا انه بائتم تركه وعن أى حنيفة اذا ذهب
 نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت الاستصحاب فلو وصل الى من دلفه قبل العشاء لا يصلى
 المغرب حتى يدخل وقت العشاء صرح بغير واحد فى غير موضع وأما اذا ثبت بغيره فمستلزا
 أو تعدى الى منى فيصلى عليه ان يصلى ما فى وقتيها (وبغلق هذا الجمع جمع عرفه من وجوه
 الاول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفه فانه سنة أو مستحب) وكان الفارق هو الحديث
 السابق (الثانى لا يشترط فيه السلطان ولا نابه) أى من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط
 فيه الجماعة) أى بخلاف الجمع يعرفه فانه لا يصح بدون الجماعة (الرابع انه لا تنس له الخطبة) وهذا
 مستدرج فى الشرط الثانى (الخامس انه باقعة واحدة) أى عند من يقول به هو الا كثر من
 أصحاب المذهب (بخلاف الجمع يعرفه فانه باقعتين) أى اتفاقا
 ففصل فى البيوتية بمزدلفة وهى على ما فى الصاموس موضع بين عرفات ومنى لانه
 يتقرب فيها الى الله تبارك وتعالى أولا تقرب الناس الى منى بعد الاقضية وأجلى الناس الهاتى
 زلف من الليل أولا نهارا أرض مستوية يمشون فيها وهذا أقرب قلب لكن ما قبله المقام انبذ ذكر
 الطحاوى ان للزدلفة ثلاثة أسماء مزدلفة والمشر الحرام وجمع والاصح كما قال الكرماني أن
 المشر الحرام فيها لعينها الا انه يطلق عليها أيضا لحجاز ومنه قوله تعالى فاذا أنفتم من عرفات
 فاذا ذكروا الله عند المشر الحرام لانه أريد بها المزدلفة جميعا لكن ذكر الجزء الافضل وأراد الكل
 فى مطلق العمل فتأمل (والبيوتية سنة مستمرة كدة الى الفجر) عندنا (لا واجبة) أى كاعند
 الشافعى ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية الى الشافعى والمراد بها كون اكثر الليل
 فيها (فبيوتية تلك الليلة) أى كمال يدرك الوقوف بها فخرا (ويشتغل بالعبادة) أى وغيره من

وميدك واستغفرك اللهم
 وأتوب اليك فصل يارب
 وسلم يارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 يا باخير الفانقرن (اللهم)
 انى استغفرك لكل ذنب
 علمته من نفسى فانسئنه
 أو ذكركه أو ندمته
 أو أخطأت فيه وهو عا
 لا أشك أنك مسألنى عنه
 وان نفسى بهم تنفد اليك
 وان كنت قد نسيتهم ونفست
 عنه نفسى فصل يارب وسلم
 يارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره
 يا باخير الفانقرن (اللهم) انى
 استغفرك لكل ذنب
 واجهتك فيه وقد أنسى
 انك ترى عليه نفسيات
 أتوب اليك منه وانسى

الأذكار وتلاوة القرآن والتلبية وتجوها (يحل ما اشتغل به بعرفة أن يسره) وينبغي إحياء هذه
 لليلة (أي بالملازمة والتلاوة والذكر) أي بالقراءة والتضرع والدعاء وهذا مستندك ولعل
 وجه إعادة تعديله بقوله (لأنها) أي ليلة فرد لدفعة جمعت شرف الزمان أي لكونها ليلة العيد
 من وجهه وبسببه عرف من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم وهو ما المشعر
 خصوصاً (وبسأل الله تعالى أوفاء المصوم ولا يتهاون في ذلك) أي لا يتساهل بل يسأل
 بالتضرع إلى الحق تبسرك وتعالى ليخلص من مظالم الخلق (فإن الأجابة موعودة فيها)
 والصواب أن الأجابة الموعودة واقعة في وقوف مسجد الجرواء ابن ماجه وغيره عن عباس بن
 مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته أي الحاجين عشية عرفة بالغمرة فاجيب في
 قد غفرت لهم ما خلا المقام فاني أخذ لظالم منه قال أي رب إن شئت أعطيت المظالم من الجنة
 وغفرت لظالم فلم يجب عشيته فلأصبح بالزلفة أعاد الدعاء فاجيب إلى ما سأل قال فضحك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقال تبسم فقال له أبو بكر وعمر يابى أنت وأنى أن هذه لساعة
 ما كنت تفضلك فيها الذي أضحكك أضحكك الله سنك قال إن عدو الله ليس لماعلم أن الله
 عز وجل قد استجاب دعائي وغفر لاني أخذ التراب فجعل يحموه على رأسه ويدعوا بالويل
 والنبور فأضحكي ما رأيت من جرحه

وقفل في الوقوف به الوقوف بها أي بعد طلوع الفجر (واجب) أي عندئذ السنة كما عليه
 الشافعي (وشرائط محتمة شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الاحرام والوقوف بعرفة والزمان
 والمكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأقول وقته
 طلوع الفجر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الأول (وأخره طلوع الشمس
 منه فنوقف بها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يمتد به) وهذا واضح (وقدر الواجب
 منه ساعة ولو لطيفة) أي قليلة ولو لحظفة أو لحظة (وقدر السنة اعتداد الوقوف) أي من مبدأ الصبح
 (إلى الاصفار جدا) أي إلى الاضائة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركته) أي
 ركن هذا الواجب (فكيفية مجردة لدفعة) أي دون غيرها كواحدة محسرة (سواء كان) أي وقوفه
 (يفعل نفسه أو فعل غيره) بأن يكون محمولا بأمه أو بغير أمه وهوناً ثم أو معنى عليه أو مجنون
 (أو بصكران نواه) أي الوقوف (أو لم يتوكل بها) أي بالزلفة أنها محل وقوف (أو لم يعلم ولو ترك
 الوقوف بها دفع) الأولى بأن دفع (للباقلية دم) أي يحتم لترك الواجب (إذا كان لعله) أي
 مرض (أو ضعف) أي ضعف فيمن كبر أو ضعف (أو يكون) أي الناسك (أمر) أو تخاف الزحام
 فلا تقي عليه ولو مر بها في وقته أي وقت وقوفه (من غير أن يبيت بها) صواب من غير أن يعكس فيها
 (جاز) أي وقوفه (ولا تقي عليه) لأنه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف في ضمن المروءة في
 عرفة والاستدامة غير واجبة هنا بخلاف عرفة (ولو وقف بعدما أفاض الإمام قبل طلوع
 الشمس) ظرف لوقف لا لأفاض (أو دفع قبله) أي قبل الإمام بعد أن وقف بعد الفجر (أو قبل
 أن يصلي الفجر) أي فيه (أجر أو لا تقي عليه) أي من الدم والكفارة (وأما لتركه الاعتداد
 وأداء الصلاة) وكذا تركه الاضائة مع الإمام منها (وأما مكان الوقوف فغير من أجزاء
 فرد لفة أي حوزكان) لكن الموضع المسمى بالمسعى الحرام أفضل أجزائه لوقوفه صلى الله عليه وسلم
 به (والمزداقة كلهم موقف الاوادي محسرة) بكسر السين المشددة (وحدها للزلفة ما بين مأزقي

ان استغفر لك منه أنسابه
 الشيطان فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفروا لي
 يا خير الغافرين (اللهم)
 اني استغفر لك لكل ذنب
 دخلت فيه بحسن ظني
 فيك أنك لا تعذبني عليه
 ورجوتك لغفرتي فأقدمت
 عليه وقد عولت نفسي على
 معرفتي بكرك أن لا تغضبي
 به بعد إذ سترته على فصل
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفروا
 لي يا خير الغافرين (اللهم)
 اني استغفر لك لكل ذنب
 استوجبته منك ورد
 الدعاء وحرمان الاجابة وخشية
 الطمع وانقطاع الرجاء فصل

مرفة) أى مضيق طريق عرفة (وقرى محرم عينا وشمالا من تلك الشعب) أى الأودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادى محرم من المزدلفة وطول مزدلفة قبل ميل وقيل ميلان وأول محرم من القرن) أى أعلى الجبل (الشرف من الجبل الذى على يسار الذهاب إلى منى)

فخصص لكل أى فى آداب الوقوف بمزدلفة (فاذا انشق الفجر) أى طلق المصباح (بستحب أن يصلى الفجر بفلس) بهتتين أى بشأبة ظلمة من آثار الليل من غير استسقاء ورد من فعله صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالخير فانه أعظم للأجر ولعمل وجهه فيقبلها فيها فترغمه للوقوف بها والاستعداد للوقوف إلى منى (مع الامام) أى الخليفة أو غيره من الأئمة (وأن صلى فردا جزا فاذ فرغ منها فاستحب أن يأتى الامام والناس) أى عمومهم (المشعر الحرام) أى أن يصل فيه (وهو جبل قرح الذى عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أى خلف الامام أو يمينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قرح أن أمكنه ولا يقتضيه أو يقربه) فى القاموس المشعر الحرام وتكرمه معه موضع بالزلفة وعليه بناء اليوم وهم من طئنه جبيلاً يقرب ذلك البناء انتهى وفى الكشف المشعر الحرام قرح وهو الجبل الذى يقف عليه الامام وعليه الميمنة وكذا صح الشافعية أن المشعر الحرام هو قرح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين فى تفسيره وقرح جبل صغير قى آخر مزدلفة وفى القاموس قرح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما روى العوام أن من طلع إلى سطح البناء فيه وزل على رأسه من درجة فى وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أمه غفر له ما كان عليه من قبل النفس ونحوه فهو باطل لأصله بل الوارد فى هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق العباد إذا كان بحجهم معقولاً (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدهاء بسطاً) أى مبسوطين (يستقبل بحاجهم ويذكر الله كثيراً وسأل الله حاجتهم ولا يزال كذلك إلى أن يغفر جداً) أى أسفارا كثيراً (وهو) أى على ما روى عن محمد بن حنبل (أن يبقى من طلوع الشمس قدر ركعتين أو نحوه فيدفع) أى هذا بطريق التقريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة) أى فلو وقف أولاً ثم صلى مسجراً جزا والله أعلم

فخصص لكل أى فى آداب التوجه إلى منى (فاذا فرغ من الوقوف) أى من وقوف مزدلفة (وأما سفره فبالسنة أن يغيب عن الامام) أى مع اقاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما فى مختصر القدورى فاذا طلعت الشمس أفاض فقول يعنى قرب طلوعها وفى فتاوى السراجة ثم أتى إلى منى قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف فى الكبير وهذا خلاف ما تقدم إلا أن راديه الجواز فلا خلاف أقول ولا منافاة فى كلامه لا ما إذا أفاض قبل طلوع الشمس من المشعر فأتى منى بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها والحاصل أن الأضحية على وجه السنة أن يكون بعد الاسفار من المشعر الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو بمزدلفة لا يكون مخالفاً للسنة (فإن تقدم على الامام أو تأخر عنه جاز) أى ولو لم تكن الأضحية معه (والشئ عليه وكذا الودع بعد طلوع الشمس) سواء أفاض معه أم لا (لا يلزمه شئ ويكون مسبياً) أى تركه السنة والحاصل أن الأضحية مع الامام من مزدلفة سنة

يا رب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى استغفرك لكل
ذنب يورث الاسقام
والضنى ويوجب النقم
والبلاء ويكون يوم القيامة
حسرة وتدامة فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى استغفرك لكل
ذنب يعقب الحسرة ويورث
الندامة ويحسب الزنى
وردة الدماء فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير الغافرين

بخلاف الافاضة منه من عرفة فانه واجب (فلا دفع) أى افاض (فليكن بالسكينة والوقار
شماره) أى ذابها وعادته (التلبية) أى كثرته (والاذكار فاذا بلغ بطن محسر) أى أول واديه
(أسرع قدورمة جران كن ماشيا وركب دابته) أى لا سرا (ان كان راكبا) وهذا يستحب
عند الاقامة قدورى أجدع جاران النبي صلى الله عليه وسلم أوضع في وادى محسر أى
أسرع وفي الموطأ أن ابن عمر كان يصرك وأحلت في محسر قدورمة جروعى بذلك لأن قبيل
أحباب القبيل حرقه أى أعيا وقيل لأن الملبس وقف فيه محسرا ويسمى وادى النار لأن
رجلا اصطاد فذبحته فزلت عليه نار فأحرقته كذا ذكره المحب الطبري ويقول في مروره اللهم لا تقتلنا
بفضل ولا تهلكنا بسخطك وعافنا قبل ذلك (ثم خرج إلى متى مالهكا الطريق الوسطى التي تخرج
إلى العقبة) أى أن تسير ولم يكن فيه زحمة

فخص (ففي دفع الحصى) يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل النواة أو الفلاة
وهو المختار وقيل مثل بندقة القوس وقيل مقدار الحصة (رى مهاجرة العقبة) أى في اليوم
الأول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أى طريق مزدلفة (فهو ما ذكره وقيل
مستحب) أى أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا اختلاف السنة
وليس مذهبا وأما ما في البدائع والاصيباني والتفص من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أو
من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التغاطلها من
قوارع الطريق وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذلك ما في المحط
والكافي أنه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم جهو والشافعية على أنه يلتقط ليسا وقال
البيهقي منها رواه الحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أى بلا كراهة إلا من عند الجمره
أى قائمه مكرهه لأن جمراتها الموجودة علامة أنها المردودة فإن المقبولة منها ترفع لتثقل ميزان
صاحبها إلا أنه لو قبل ذلك جاز ذكره وقال مالك لا يجوز في الهداية بأخذ الحصى من أى موضع
شاه (الامن عند الجمره) فإن ذلك بكرة قال ابن الهمام فأفاد أنه لا سنة في ذلك وجب خلافها
الاساءة (والمصد) أى مسجد الخيف وغيره فإن حصى المصد صار محترما بركه أخراجه خصوصا
بقصد ابتذاله (ومكان تبس فان قبل) أى كلامهما (جاز ذكره) قال في الفتح وماهى الا كراهة
تنزيه (ويكره ان يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صفارا ولو أخذها) أى السبعة وغيرها (من غير
مزدلفة جاز بلا كراهة ولو روى كبيرا أو ضيحا جاز مع الكراهة وندب غسلها) أى يستحب ان
يفصل الحصى مطلقا والله أعلم

فواب مناسك منى

أعلم ان معنى شعب طوله ميلان وعرضه سير والجبال المحطة بها ما قبل منها طالة فهو منى
وليست العقبة منها (فاذا أتى منى يوم النحر) أى بعد الوقوف (تجاوز عن الجمره الاولى) وهى
التي تلى مسجد الخيف (والثانية إلى جمره العقبة وهى التي تلى مكة) أى جانبها (من غير ان يستغل
بشيء آخر قبل رمها بعد دخول وقتها) وهو أول الفجر جواز بعد طلوع الشمس استحبابا وبعد
الزوال جواز وفى الليل كراهة (ويقف) أى جبت يرى موقع الحصى (في بطن الوادى) أى من
أسفله لأعلاه (ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجمره ثم رمها بسبع

(اللهم) انى استغفرك لكل
ذنب مدحجه بلساني أو
أقمر تمجيتاني أو هشت اليه
نفسى أو أفضه بلساني أو أثبتته
بهماني أو كنهته بيسدي
أو أركبته أو أركبته فيه
عبادك فصل باريك وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لى
يا خير العافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
خسأت به فى ليلى ونهارى
وأرجعت فيه على الاستار
حيث لا رافى فيه إلا أنت
يا جبارا فارتب نفسى فيه
وتحيرت بين تركى له
بخوفك واتهاكى له يمين
الظن قبلك فاستولت لى

حسابات) أي متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة يدعو) فيقول بسم الله الله
 أكبر ربح الشيطان ورضي الرحمن اللهم اجعله عجايبا وسعيا مشكورا وذنباً مقفورا
 (ويقطع التلبية بأولها) أي بأول الحصباء (وكيفية الرمي) أي المستقيمة والافتخار وما شاع
 بخاري أنه كيفما يرى جاز على ما في المرفئاني (فيسل) وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال
 شارح الجمع هو الأولى (أن يضع الحصاة على ظهر يده اليمنى ويستعين عليها) أي على رصمها
 (بالسجدة) أي بما ساء كما (وقيل) وهو الذي صرح به في النهاية والفخر وغيره (بأن يضبط
 إبهامه وسبابته) الأولى مسجته (وهو الأصح) لأنه الأسير والمتعاد عند الأكثر (وهذا) أي كله
 (بيان الأولوية وأما الجواز فلا يتقدمه) أي كيف يدون أخرى (بل يجوز كيفما كان) لأنه
 لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طرحتها لكنه خلاف السنة والأفضل رمي جرة العقبة كما
 غيرها (أي ورى غيرها) ما يشاء ويرى من فوق العقبة جاز (أي أجزاء) (وكره) لأنه خلاف
 السنة الأمن عند (ويستحب أن يكون بينه) أي بين الرمي (وبين الجرة) أي موضع وقوع
 الحصى (خمسة أذرع فأكثر) لأن ما دونها موضع وهو غير جائز وطرح وهو خلاف السنة وفي
 الفخر ما أقدر به خمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في
 المسنون (ويسن أن يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سمع أو همل أو أتى بك غيرهما) كالصعيد
 والتجديد وسائر ذلك (ممكن التذكير جاز ولو تركه) (أي تركه سنة المصطفى) (ويستحب الرمي باليمنى) أي
 المولى والاشتمال بأمور الدنيا (تقداساً) أي تركه سنة المصطفى (ويستحب الرمي باليمنى) أي
 وحدها (ورفع يده حتى يرى بياض إبطه) كما صرح به في النسخة (وإذا فرغ من الرمي لا يقف
 للدعاء عند هذه الجرة في الأيام كلها بل ينصرف داعياً) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على
 طبق سائر الجرات تضييق المكان وضراجه أهل الزمان (ولا يرى ومثله غيرها) أي سوى جرة
 العقبة من الجرات وسياق بيان أحكام الرمي وشرايطه وواجباته في فصل على حدة
 في فصل في قطع التلبية يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جرة العقبة في الحج الصحيح
 والفاقد سواء كان مفرداً (أي الحج) أو متعمداً أو قارناً) وهذا هو الصحيح من الرواية على ما ذكره
 قاضيان والطرابلسي (وقيل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كافي المحيط ولمعه محمول على من لم
 يرم قبله فإن السنة في حق من لم يرم قبله أن يلي قبل رميها بغيره اختلاف ما بعد الزوال فله
 أن يخرج وقت السنة لرميها فيقطع التلبية ولا يفيده أن لم يرم قبله جازة التلبية إلى آخر عمره وهو
 بعيد جداً ثم رأيت أنه منبئ على رواية أبي يوسف كما سبق مصرحاً وأما ما نقله شارح الجمع عن
 المحيط أن القارئ يقطع حين يأخذ الطواف الثاني لأنه يقطع بعده فتعين جله على أن المراد به
 القارئ الذي قاله الحج لما في الحاوي قال محمد فانت الحج إذا احتل بالعمرة يقطع التلبية حيث يأخذ
 في الطواف وإن كان قارئاً فانه الحج يقطع التلبية حيث يأخذ في الطواف الثاني (ولو خلق قبل
 الرمي أو طاف قبل الرمي والخلق والذبح قطعها) أي قطع التلبية وما بعد الخلق قبل الرمي
 فيما لا خلاف وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والخلق فعلى قول أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي
 يوسف أنه يلي ما لم يخلق أو لم يزل النفس من يوم النحر فهذا أبو يسافر زاه ساقاً (وإن لم يرم حتى
 زالت الشمس لم يقطعها حتى يرى إلا أن تقب الشمس يوم النحر حينئذ يقطعها) وهذا هو رأي عن
 أبي حنيفة وكله مرضى الله عن رأي ياتى بالجواز في الجلة وإن كان قائماً وقت السنة وعن محمد

تضييق الأقدام عليه وإنما
 عارف بصحتي فيه لك فصل
 يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واتقوا في باخبر
 التافرين (اللهم) اني
 استغفرك لكل ذنب
 استغفرك فاستغفرك
 واستغفرك فاستغفرك
 ورطني فيه جهلي به فصل
 يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واتقوا في باخبر
 التافرين (اللهم) اني
 استغفرك لكل ذنب
 أضلت به أحداً من خلقك
 أو أسأت به إلى أحدهم
 برئتك وأزنته لي نفسي

ثلاث روايات ظاهرواية كافي حنيفة ورواية ابن سماعة فمن لم يرم قطع التلبية اذا غربت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ورواية هشام اذا مضت أيام النحر ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين الروايتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضا تصديق الحكم بن عيسى أيام النحر دون التشرى في غير واضح اذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم الآن يقل مضى أيام النحر أول جواز النحر فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو دمج قبل الرى فان كان قارنا أو متقاطعا على أي التلبية (وان كان مفردا لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى عن ابن سماعة عن محمد لا يقطع

في فصل في الذبح فلذا قرع من رعى جرة الضحية يوم النحر انصرف الى رحله (أي منزله) ولا يشغل بشئ آخر (أي من البيع والشراء ونحوهما) لا ضرورة له فيه (ثم ان كان مفردا) أي بالجملة (يستحب له الذبح) أي مرتبا (فيذبح ويحلق) فلا حلق فيذبح لشيء عليه (وان كان قارنا أو متقاطعا على الذبح) أي ان تدعى في فيه أو على ذبحته (ولا فالصوم) أي فقيام عشرة أيام على ماسق فلولا يصح الثلاثة وأمام عند عجزه ثم تدعى الذبح تمين عليه الذبح (وتقدم الذبح على الحلق واجب عليهما) أي حينئذ (ومستحب للفرد) أي مطلقا (والأفضل أن يذبح بنفسه ان كان يحسن ذلك ولا يستحب له الحضور عند الذبح ويستحب للذبح أو بعده) فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض الى قوله وأمان المسلمين اللهم تقبل مني هذا التمسك أو هذه الاضحية واجعلها قربانا لوجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحتاج الى التسمية عند الذبح ويكفيه التسمية السابقة وكلما كان الهدى أعظم) أي هيئته أو أكرهه (وأحسن فهو أفضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائمها ورأسها أسود وسائرها بيضاء) وغنمها يرفق في باب الاضحية (ويستحب أن يكون منضجها أو مضرها مستقبل القبلة) وان يكون شفرته مادة غاية الحدة ويحضر حفرة في الأرض لدمها ويسد ثلاث قوائمها يسارها واحدا رجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئته أحوام الصلاة يقول ما تقدم وأخذه مقدمة الهدى بيده اليسرى ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو مضره ويمزج الشفرة سر يعاوي سمي الله تعالى حالة وضع الشفرة والامر ارضيقول بسم الله والله أكبر وعن ثعلب الأئمة يكره مع الواو ويقطع العروق الأربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائمها ثم يقوم ويدعو بالتقبل له ولكافة المسلمين

في فصل في الحلق والتقصير ثم تقدم الحلق لانه أفضل وفي ميزان العمل أشقل ولتقديمه في قوله تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين فأعادوا وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لاسيما واللغة له ايماء الى التقصير من جهة تطعيم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة فليس لها الا التقصير بالسبب من ان حلق رأسها مثله لحلق الرجل البصية (فاذا قرع من الذبح حلق رأسه ويستقبل القبلة للحلق يبدأ بالجانب الايمن من رأس المحلق هو المختار) كافي منسك ابن الجوزي والبرق وقال في التصفه هو الصحيح وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه الاحباب لانه قال أخطأت في الجمع في موضع كذا وكذا فذكر منه البداهة يبين الخلق فصح تصحيح قوله لا يخبر ولا تدفع ما هو للشهور وعنه عند المشايخ أن المختبر في البداهة بين الخلق

أو أنشئت به الى غيرى أو دلت عليه سوى وأصررت عليه بمعنى أو أوقت عليه بمعنى لي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب خنت به أمانتي أو أخطأت في نفسي فعلة أو أخطأت به على يدي أو قدمت فيه عليك شهوتي أو كثرت فيه لذتي أو سميت فيه لغيري أو استغويت به اليه من نابي أو كبرت فيه من مائتي أو غرت عليه من غالبتي أو غلبت عليه بعبادتي أو استعزيت اليه

فبعد ابتداء الاسر من المخلوق ولو وقف الخالق من وراء المخلوق حال كونهما مستقبلين لاجتماع
الابتداء بين المخلوق والمخلق وان يقع الخلاف ويبقى الحال على الوجه الاكمل نعم اذا تقرر
هذا الجع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو سبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة
والسلام حيث نظر الى ان التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل او المفعول والتبادر هو
الاول فتأمل قال في الفتح بعدما ذكر حديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا بعيد ان السنة
في المخلق البتة بين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المنزه وهو الصواب وقال
السروري وعند الشافعي يمد آيين المخلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يمتز الى أحد والسنة
أولى وقد صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس
لا حجب بعده كلام وقد كان يصيب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام بقول الجاهل ولم ينكره ولو
كان مذهب خلافه لما وافقه قلت له لما كان مترددا في القضية وفي القول بالاربعية وراى
فضل الجاهل على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام اتفاده في ذلك المقام
واعترف عنه بطلانه فيما وقع لهم خلافا في المرام والله سبحانه أعلم ثم اذا أراد المخلق يستحب
أن يفيض الماده الى ناصيته (ويدعو) أي عند المخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وانا نعم علينا
وقضى ضامنك اللهم هذه ناصيتي بذلك فاجعل لي بكل شعرة نور يوم القيامة واتم على جهل سنيته
وارفع لي بها درجة في الجنة العالوية اللهم بارك لي في نفسي وتقبل مني اللهم اغفر لي وللمسلمين
والمؤمنين يا واسع المغفرة آمين (ويذكر عند المخلق وبعده) ولعل وجه التكبير كونه في أيام
التشريع (ويدعو) هو ولوالديه ولشأنه (لأنهم في منهاج العموم التربة وروعا يكرهون أولى
منها لخصوص تربيتهم في الآخرة والدينه) (ويدفن ما خلق أو قصر وهو مستحب) لانه بعض
أثره في قياس على كماله موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شارب ولا نظفه قبل المخلق)
وكذا بعده لما أطلق الطرابلسي حيث قال وان فصل لم يضربه قال الكرمانى وعندنا لا يستحب
وان فعل لم يضربه وقال الزيلعي يستحب له اذا حلق رأسه ان يقص نظفه وشواربه ولا يأخذ
من لحية شيئا لانه مثله ولو فعله لا يصح عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصلاح القصة بما
يزيد على القبضة فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سبق فيم الظاهر انه لا يستحب شيء من
ذلك سوى المخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وان كان المخلق متحيزا
للأذن بقضائه التفت بعد فراغ الاحرام في البدأ ثم وليس على الحاج اذا حلق أن يأخذ من لحية
لله تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بالنص ولان حلق اللحية من باب المشقة
ولان ذلك تشبه بالنصارى وفي الفتح لا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من نظفه فان فصل لم يضربه
لانه وان التخل وهذا كله مما يحصل التحلل لانه قضاه التفت فكذلك على في المتوسط فقوله
(ويستحب بعده أخذ الشارب وقص النظر) ليس على الملاحقه (ولو قص أطفاله أو شارب أو
لحيته أو طيب قبل المخلق فليعزم بجنبائمه) فيه انه اذا كان شيء مما ذكر قبل المخلق لكنه
في وانه لا يجب شيئا كقوله ابن الهمام عن المتوسط محللا لكتمة ناقض بما نقله عنه المصنف
في الكبير حيث قال وعبارة المتوسط ليس على الحاج اذا قصر أن يأخذ شيئا من لحية أو شارب
أو أطفاله أو يتنور فان فصل لم يضربه ثم عليه عاين ثم ذكر في آخر الباب واذالم يسق على الحرم
غير التقصير فبدأ بعض أطاعه فعليه كفارة وذلك لان احرامه باق ما لم يخلق أو يقصر فعليه يكون

مبلى فصل يارب وسلم
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
القافرين (اللهم اني
أستغفر لك بكل ذنب
استغفرت عليه بجهلتي تدني
من غضبك أو استظهرت
بذنبه على أهل طاعتك
أو أسأت به أحدا من خلقك
الى معصيتك أو رمته
ورأيت به عبادك أو لبست
عليه بعمالي كافي بعباتي
أو بدلت والمراد به معصيتك
والهوى متصرف عن
طاعتك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير القافرين

جناية على الاحرام ويؤيده ما في خزنة الاسم الا لما سبق على المحرم الا التقصير فبدأ بقسم الاطفار
 أو قص الشارب أو أخذ العجوة من كفها فذلك وفي الكافي وليس المحرم ان يقسم اطفاره
 قبل الحلق أو التقصير لبقائه في الاحرام وفي المحيط أجمع له التحلل فنسل رأسه بالخطمي وقلم
 أطفاره قبل الحلق فله دم لان الاحرام باق في حقه لانه لا يتحلل الا بالحلق لكن ذكر الطحاوي
 انه لا دم عليه عند أبي يوسف ومحمد لانه أجمع له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على ان المسئلة
 خلافة بين الأئمة الثلاثة وبؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الحلق
 يلزمه دم على قول أبي حنيفة على الأصح لان احرامه باق لا يزول الا بالحلق انتهى والحاصل ان
 قول أبي حنيفة هذا هو الأصح بل قال الجصاص لا يعرف فيه خلافا والصحيح انه يلزمه الدم لان
 الحلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل الا بأحد هاتين ولا يوجد مكان احرامه باقيا فاذا غسل
 رأسه بالخطمي فقد أزال النصف في حال تمام الاحرام فله دم الدم انتهى وعما يؤيده ان هذا
 الاختلاف في الحاج لان المعز لا يحل له قبل الحلق شيء مما مر اتفاقا على ما ذكره المصنف
 مسندا الى ما في الآثار من الطحاوي والله أعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه
 وان اقتصر على الربع جازع الكراهة) أي تركه السنه والا كنهه بجمرد الواجب (وهو) أي
 الربع (أقل الواجب في الحلق) وكذا في التقصير وفيه إيماء الى أنه اذا حلق كله أو قصره يكون
 من قال الواجب ويندرج الواجب ضمن السنه كالندراج الفرض في ضمن الواجب اذا قرأ
 الفاتحة في الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قيل وأجد أيضا لا يخرج عن الاحرام الا بالحلق الكحل
 أو تقصيره واختاره ابن الميمون وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة في هذا المقام ومعارفة
 القياس ينمو بين المصح في المرام (وأما التقصير فأقله قدر أعلة) وهو ينبت الميم والمهر تسع
 لغات في الظاهر (من شعر ربع الرأس والحلق مسنون للرجال) أي أفضل (ومكره للنساء
 والتقصير مباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لقوله صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له
 ودعاه لهم (ومسنون) أي مؤكد (بل واجب لمن) لكراهة الحلق كراهة تحريم في حقهن
 الاضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يجرى الموصى) وهو آلة الحلق (على رأسه وجوبا هو
 المختار وقيل استحبابا) وقيل استتانا وهو الاظهر (ولو أزال الشعر بالنزوة أو الحلق أو التفت
 يده أو أسنانه) يعني في التقصير (يفعله أو يفعله غيره أجزأ عن الحلق) فيه إيماء الى ان الحلق
 أفضل قوله أو الحلق مستدرك مستغنى عنه وصوابه بالحرق بالآلة كافي الكبير (ولو تعذر الحلق
 لما رخص) أي لعل في رأسه توجب حلقه كصداع ونحوه أو قد آله الحلق أو الحلقين التقصير
 أو التقصير) أي تعذر ليكون الشعر قصيرا (تعين الحلق وان تعذر اجمعا لعل في رأسه) بأن
 يكون شمره قصيرا وبرأسه قروح يضرضه الحلق (سقطاعته وحل بلائتي) أي بلا وجوب دم
 عليه لانه ترك الواجب بفرض كاصبره في البحر الزانر (والاحسن أن يؤخر) هذا الشخص
 (الاحلال الى آخر أيام النحر) أي ان كان رجوز والاعذر (وان لم يؤخر فلا شيء عليه) لاجل
 وقته وتحقق عذره وتوهم زواله (ولو خرج الى البادية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجزئ له الا الحلق
 أو التقصير) اذ ليس غرضه هذا بغير (واذا حلق) أي المحرم (رأسه) أي رأس نفسه (أو رأس
 غيره) أي ولو كان محرما (عند جواز التحلل) أي ان يخرج من الاحرام ابداءه افعال التسلل (لم يلزمه
 شيء) الاولي لم يلزمه شيء وهذا حكمي كل محرر في كل وقت فلا مفهوم لتقييد المصنف في الكبير

(الهم) اني استغفر
 لكل ذنب كنته على
 بسبب عجب كان مني بنفسى
 أو ربه أو جمعة أو حقد أو
 مصناه أو حياة أو خبيلاء
 أو فرح أو صرح أو عند
 أو حسد أو اثر أو بطر
 أو حبة أو صبية أو رضا
 أو رجا أو شمع أو صباه أو ظلم
 أو حيلة أو سرقة أو كذب
 أو غيبة أو لؤل أو لغو أو غيبة
 أو لعب أو فرح من الافراح
 مما يكتب به الذنوب
 ويكون في اتباعه المطلب
 والحبوب فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره

بقوله عند جواز الخلق يوم النحر

فوقه في زمان الخلق ومكانه وشروط جوازه • يحتمل خلق الحاج بالزمان والمكان
أي عند أي حنيفة ولا يحتمل واحد منهما عند أي يوسف على ما في الهداية وشرح الجامع وغيرها
وذكر الكرماني والسروجي عن أي يوسف أن الخلق يحتمل بالزمان لا المكان وعند محمد
يتوقف بالمكان وعند زفر بنعيب بالزمان لا المكان (ولحق المعترف بالمكان) أي يحتمل عند أي
حنيفة ومحمد خلافا لأي يوسف وزفر وأما الزمان في خلق المعترف فلا يتوقف بالأجاء (فالزمان)
أي في خلق الخلق (أيام النحر الثلاثة) أي وليالها (والمكان الحرم) أي للنجس والعمره (والقسميص)
أي في التوقيت (التخصيم) أي بالدم (للاقتطيل) فالخلق أَوْصُر في غير ما توقف به زمه الدم
ولكن يحصل به الضلل في أي مكان وزمان أي به بعد دخول وقته أي أو انقضاءه (وأول وقت
صحة الخلق في الخلق طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بلا جابر) أي بلا كفارة (بعد رمي جرة
العقبة) لأنه قبله موجب للدم عند أي حنيفة (وأخر وقت الوجوب غروب الشمس من آخر
أيام النحر ولا آخره في حق الضلل) أي خروجه من أحراره (وأول وقت صحتها في العمره بعد
أكثر طوافها وأول وقت حله بعد السج لها) كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها (فطر ما وقع
الخلق معتبرا فله بعد طلوع فجر النحر في الخلق وأتينا أن أكثر الطواف في العمره) انتهى وهو
مستدرك مستثنى عنه (وذبح الهدى في الحرم في المحصر) أي مطلقا وهو مرفوع عطف على
قوله فله في الذبحة الزائدة وكان حقه أن يقول ويذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لهما
أولا أحدهما أو وجوده قبل ذلك كدفعه في حق الضلل والله أعلم

فوقه في حكم الخلق • حكمه الضلل أي حصول الضلل به وهو صبر ورمي لالا (فبإباح
به جميع ما حظر) بصيغة المفعول أي صنع (بالأحرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على
ما ذكره أبو علي لأنه من دواي الجماع كما يحرم سائر الدواي من القبلة واللس وكر ابن فرس أنه
في شرح الجمع معزيا إلى الحاشية الصحيح أن الطيب لا يميل له لأنه من دواي الجماع انتهى والذي
صرح به غير واحد أباحه جميع المخطورات من الطيب (والصبيد وليس المحيط وغير ذلك
الاجماع ودوايهم) كالنقييل واللس على ما ذكره الصكرماني لكن في منسك الفارسي
والطرابلسي ولا يميل الجماع فيمادون الفرج بخلاف اللس والقبلة انتهى ولعل مرادهم أن
اللس والقبلة مكر وهان بخلاف الجماع فيمادون الفرج فإنه حينئذ حرام فلا تنافي (فله) أي
الجماع (وتوابعه يتوقف حله على الطواف) أي طواف الاضحية (ولكن إن وجد) أي الطواف
(بعد الخلق وإن طاف قبل الخلق لم يعمل له النساء كغيرها) ففي الضبعة ذكر الفارسي أن
المذهب عندنا أن الرمي ليس بمعمل وأن بعد الرمي قبل الخلق لا يميل له شيء من المخطورات وفي
الجوهرة شرح الصدوري ولو طاف للزيارة قبل الخلق لم يحصل له الطيب والنساء وصار بمنزلة
من لم يطف كذا في الكرخي وهذا يضيء أن الطيب حكمه حكم الجماع بلحق به نسيئا وأتينا
والحاصل أنه لا يحصل الضلل عندنا إلا بالخلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمعمل حتى لو رمي
لا يتصل في حق اللبس ونحوه ما لم يخلق أو يقصر ككمام صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محمل في
حق الخلق ولكن لو خلق قبل الرمي حصل بالاتفاق وكذا الذبح ليس بمعمل إلا في حق المحصر على
ما تقدم والله أعلم

أي يا خبير الغافرين (اللهم)
أي أنت تفكر لكل ذنب
رهبته فيه سواء
فيه أوليائه واليتيم
أعداءك وحذلت فيه
أحبابك وتعرضت لشيء
من غضبك فصل وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
أي يا خبير الغافرين (اللهم)
أي أنت تفكر لكل ذنب
سابق في علك أي فاعله
تقدرت التي قدرت بها على
وعلى كل شيء فصل برب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
أي يا خبير الغافرين (اللهم)

(باب طواف الزيارة)

(أذا فرغ من الرى والذبح والخلق) أى مرتباً وغير مرتب (يوم النحر) أى أول أيامه (فالاضيق أن يطوف بالفرض في يومه ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والا فتى الثاني أو) فى (الثالث) وكذا الحكم فى لياليها (ثم لاختياله) أى بجزوع وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الامام فكراهة تحريمية موجبة للدم وأما عند جماهيرهم فمعية وهذا إذا كان بلا عذر (فإذا دخل المسجد) أى المسجد الحرام من باب السلام (تأسبق عليه الكلام) (بدأ بالطواف) أى لا بالصلاة إلا فيما استثنى (فيطوف سبعة أشواط بالارمل فهو سبى) أى وبلا سبى (بعده) أى بعد الطواف (أن قدمها) أى الرمل والسبى لأنهما لم يشرا إلا مرة (والأ) أى وإن لم يقدمها (رمل فيه وسبى بعده وإن قدم السبى لا الرمل سقط الرمل) وأما الاضطباع فإسقاط مطلقاً فى هذا الطواف (أى سواسبى قبله أو بعده لا بأساً كان أو غير لباس وفى الأخير نظر ظاهر ووجهه تقدم (ثم بعد الطواف صلى ركعتيه عند المقام وهو الأفضل أو غيره) أى من مواضع المسجد والحرم (ثم خرج السبى) أى بعد استسلام الحجر (أن لم يقدمه فبسبى كامل وسقوط السبى والرمل مقيد بما إذا أتى به) أى بالارمل (فى طواف كامل) أى وسبى بعده (والا فطواف للقدوم جنباً ومحدثاً ورمل فيه وسبى بعده فعليه إعادة تمامي الحديث نداء وفى الجنابة إعادة السبى حتى أو الرمل) أى وأعادته (سنة) والحاصل أن الرمل ستة تابعة للطواف وجوباً أو نداء (وإذا طاف) أى طواف الزيارة (حل له النساء أيضاً) والحاصل أنه إذا فرغ من الطواف حل له كل شئ محرم عليه من النساء وغيره ولكن بالخلق السابق لا بالطواف ولأن الخلق هو المحلل دون الطواف غير أنه أخرجه إلى ما بعد الطواف فى بعض الأشياء فإذا طاف حل عمله وبجمله أن فى الحج إحلالاً لا إحلالاً بالخلق ويحل به كل شئ إلا النساء وإحلالاً بطواف الزيارة ويحل به النساء أيضاً لكن الثانى بسبب الأول بدليل أنه لو لم يحل حتى طاف لم يحل له شئ حتى يحل وأما السبى عندنا من الواجبات فلا يتوقف الإحلال عليه خلافاً للشافى فإنه ركن عنده (وهذا الطواف هو المفروض فى الحج ولا يتم الحج إلا به) أى لكونه ركناً لا لاجتماع (والفرض منه أربعة أشواط ولمزاد فواجب)

فوفصله أول وقت طواف الزيارة طواف النحر الثانى من يوم النحر فلا يصح قبله) خلافاً للشافى حيث يجوز بعد نصف الليل منه (ولا آخره فى حق الصفة) أى به ولو بعد سنين مع ولكن يجب فعله فى أيام النحر) أى وأولها عند الامام وبسن إجماعاً فكره تأخيرها عنها بالاتفاق تحريماً أو تنزيهاً (فأخبره عنها) أى بنحر عذر (ولو أنى آخر أيام التشريق لم يضر) أى على الأصح لما قاله فى الغاية وأيضاً الطريق هو الصحيح وفى بعض الحواشى وبه يفتى وهو المذكور فى المبسوط وقاضى الكافى والبسائط وغيرها خلافاً لما ذكره القصدورى فى شرح مختصر الكرخى أن آخر أيام التشريق وتبعه الكرخى وصاحب المنافع والمستغنى

فوفصل فى شرائط صحة الطواف) أى طواف الزيارة وإن كان بعضها لمطلق الطواف (الاسلام) وكذا العقل والتمييز (وتقدم الأحرار) أى البالغ (والوقوف) أى تقديمه وهو مضمحل قبله إذا أصبح الوقوف بدون الأحرار (والنية) أى أصلها التعمين (وإتيان أكثره) وفيه أنه ركن لا شرط (وإزمان) أى إذاؤه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أى أيامه وجوباً (وما بعده)

أنى استغفر لك لكل ذنب
تبت اليك منه ثم عمت
فيه ونقضت فيه العهد
فيا ليتنى وبينك امرأة
منى عليك لعرقى بعصرك
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره
يا خير الغافرين (اللهم)
أنى استغفر لك لكل ذنب
أذنانى من عذابك وأتأتى
من ثوابك أو عجب عنى
رحمتك أو كدر على نه منك
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر يا خير الغافرين
(اللهم) أنى استغفر لك لكل
ذنب حلتبه عند أشدته

أى جواز اولو الى آخر عمره (والمكان وهو حول البيت داخل المسجد) أى ولو على السطح
لا خارج ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) أى وكون الطواف بنفس الناسك بلا نيابة
عنه وهو ركن الطواف (ولو محولا) أى بمنزله أو بنسبه (ولا يجوز النيابة الألفى عليه قبل
الاحرام) أى على العجم سواء طاف عنه واحداً مرة أو بغيره فله يقع عنه وقيل بل بشرط
حضوره في طاف به والمسي غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحرية فليس) أى كل واحد منها
(بشرط) وفيه ان النية من الشرط وهى لا تنصتور من المجنون وغير المميز فماتى حكم القسمي
عليه وفقد فى الكبير وأما شرائط وجوبه فأحرام الحج والاسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية
فليس بشرط الوجوب فيجب على المبدى ولا يجب على المسي والمجنون والكافر (وواجبته
الماتى للقادر والتمام واتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أى مطلقاً (وسترا لضرورة وفقد فى
أيام النحر) وقد سبق الكل (وأما الترتيب بينه) أى بين طواف الزبارة (وبين الزى والحلق) أى
كونه بعد هلا فسنه وليس واجب) تأكيدياً قبله وكذا الترتيب بينه وبين الحلق حتى لو طاف
قبل الزى بالحلق لأمى عليه الا انه قد خالف السنة فبكره على ما صرح به غير واحد الا ان أبا النضاه
ذكر فى منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مفسد للطواف) وانما يبطل الزد (ولا فوات
قبل المات) ولا يجزى عنه البذل (أى الجزاء) (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق بالوقوف
(وأوصى بقام الحج فبطلت البدنة لطواف الزبارة جازجه) أى صح وكن لكن فى الطرائد عن
محمد فبن مات بعد وقوفه بعرفة وأوصى بقام الحج يذبح عنه بدنة للزد لفته والذى بازى والسدر
وجازجه فبذل دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجزى عنه أعماله البدنة فلا ينافى
ماتى بالمسوط ان يجب البدنة لطواف الزبارة اذا فعل بقية الاعمال الطواف ورتبه مافى
فتاوى فاضلان والسراج ان الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة يجزى عن الميت لانه
أدى ركن الحج اى ركنه الاعظم الذى لا يغوث الا بغيره لمقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وهو
لا ينافى ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حينئذ

وهو فاسد فاذا فرغ من الطواف أى طواف الزبارة (ورجع الى منى فحصل الطهر بها) أى
بني أو بمكة على خلاف هذا ذكره ابن الهمام والثانى أظهر فلا عقل اما النقل فلما ورد من كتب
السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الطهر بمكة وأما العقل فلانه عليه الصلاة والسلام لا شك انه
أسفر جداً المشعر الحرام ثم أتى منى فحصله فصر به الشريعة فلا واستين بدنة وعلى رضى
الله عنه أكمل الماتة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطفت فأكل منها ثم حلق وأتى بمكة وطاف
وسعى فلا بد من دخول وقت الطهر حينئذ الصلاة بمكة أفضل فلا وجه لبدله الى منى ثم
لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم بأخراده انه صلى الطهر بمني قال ابن الهمام ولا شك ان
أحد الخبرين وهم واذا تضرعوا وابدن صلاة الطهر فى أحد المكانين فى مكة بالمسجد الحرام
أولى لتبوت مضاعفة التراض فيه ولو تخشعنا لمج حلتنا فله بمني على الاعادة انتهى كلامه
لكن لا يفتى ان قوله واذا تضرعوا وادبه انه على تسليم انهما تضرعا الا ان قوله حلتنا فله بمني على
الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكرهه عنه نأف الا فى أن يحصل على الجواز بأنه أمر أصحابه
المتطهرين به بأداء ما تضرعوا بمني أو صلى معهم فله والحاصل ان هذا بالنسبة الى ما صدر عنه صلى
الله عليه وسلم والا فاصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معهم بعضهم صلوا بمني اما قبل الطواف

أو سجدت به فقد أحلته
بحجر وعده لمقتضى شفع
فى حرمته بغير استحقاقه
أو حرمته بغير استحقاقه
تسقطه فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واخبره
ليخبرنا عن الغافر (الاهم)
ان استغفر لكل ذنب
او تكتبته بشمول عافيتك
أو تكتبته منه بفضل
تصمتك أو تقوت به على
دفع تهمتك عنى أو مددت
اليه يدى بسائغ رزقك
أو خير أردت به وجهك
الكريم فالحاقى فيه شفع
فى عيسى عيسى فبدرناك
فصل يارب وسلم وبارك على

أو يصدف عنهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافي كلام أصحابنا بما شير إلى أنه يصلي بغيره
 صريحه في الصبر الآخر (ولا يبيت عكة ولا في الطريق) لأن البيوتة يعني له المأسنة عندنا
 وواجبة عند الشافعي (ولو بات) أكثر ليلة في غير بني (كره) أي تتركها (ولا يلزمه شيء) أي
 عندنا (والسنة أن يبيت حتى يلبى أيام الرمي) أي أن تأخر والافتي ليلتين (ثم إذا كان اليوم
 الحادي عشر وهو ثاني أيام الفطر خطب الإمام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها
 بخطبة اليوم السابع) أي قبل يوم التروية (يصل الناس أحكام الرمي) أي في بقية الأيام (والنصر)
 أي الأول والثاني (وما بقي من) أمور (المناسك) من السعي وأحكام العمرة ونحو ذلك من الحث
 على الطاعات والحذر عن السيئات (وهذه الخطبة سنة) أي عندنا وعند الإمام مالك (وتركها
 غفلة عظيمة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه أحيانا بعد إمامتها فرحم الله من
 سعى فيها (ويجمع) بتسديد الميم أي يصلي الجمعة خلفا للجمعة (بني) أي أيام الموسم (إذا كان فيه
 أمير مكة) أي وحده (أو الخجاز) أي حومه الشامل لمكة كالنصر يف حفظه الله وقضه
 لما يرضاه (أو الخليفة) أي السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أي كأمير المحامل الحاج
 (فليس له ذلك) أي التجميع اتفاقا (الأذا) استعمل على مكة) أي يجلس عاملا وأميراعيا
 (أو يكون) أي الأمير (من أهل مكة) أي وإن لم يستعمل عليها كذا في الكبير وفيه بحث حيث
 لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم في شرح المنية للحلي أنه
 لا يصلي بها المبدأ اتفاقا لا يشتغل فيه بأمر خارج انتهى وأردا الاتفاق الإجماع إذا خلا خلاف
 في المسئلة بين علماء الأمة وينبغي أن لا يترك صلاة الجماعة لاسيما بعد انقضاء خصوصامن
 أكثر الصلاة فيه إمام المأثرة القديمة المتصلة بالقبعة فيصلي في حجرها فإنه يفتي في موضع أخبار
 كانت هناك وكان صلى النبي صلى الله عليه وسلم عند أخبار موضع حراب القبعة وقيل أنه محل
 الاتياع وصلى الاصفهيه وقيل فيه قبر آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام

﴿باب رمي الجمار وأحكامه﴾

اعلم أن رمي الجمار واجب وإن تركه عليه دم (أي أيام الرمي أربعة) أي أجالها منها أيام الفطر ثلاثة
 ومنها أيام التشريق ثلاثة (فالיום الأول ضرر خاص ولا يجب فيه الأري جرة العقبة والريمان
 بعده ضرر وتشريق) ويجب فيه رمي الجمار الثلاث (والأربع تشريق خاص) ويجب فيه رمي
 الجمار الثلاث إن لم ينقر قبل طلوع فجره وقوله (وفي هذه الثلاثة) أي من الأيام التي يقال لها
 التشريق (يجب رمي الجمار الثلاث) أي في الجملة
 في فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم الفطر أول وقت جواز الرمي في اليوم الأول وفي أي من
 أيام الفطر (يدخل بطول الفجر الثاني من يوم الفطر) أظهره زيادة لبيانها (فلا يجوز قبله وهذا
 وقت الجواز مع الإساءة) أي تركه السنة من غير ضرورة (وأخر الوقت) أي وقت أدائه (طلوع
 الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الأيام (والوقت المسنون فيه) أي في اليوم الأول
 (بطول الشمس ويمتد إلى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال إلى الغروب وقيل مع
 الكراهة وقت الكراهة مع الجواز من الغروب إلى طلوع الفجر الثاني من غده ولو أخره إلى
 الليل كرهه) إلا في حق التمسك وكذا حكم الضمعة (ولا يلزمه شيء) أي من الكراهة لكن يلزمه

سبدا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفر له يا خير النافقين
 (اللهم) اني استغفرك
 لكل ذنب عافى اليه
 الرخص أو المحرم فرغت
 فيه وحلت نفسي ما هو
 محرم عندك فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد
 واغفر له يا خير النافقين
 (اللهم) اني استغفرك
 لكل ذنب عافى على خلقك
 ولم يعزب عنك فاستغفرك
 منه فاقبلي ثم عت فيه
 فسخره على فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفر له يا خير النافقين

الامامة وتركه السنة (وان كان بعد ذلك بكرة) أي تأخير (ولو أخره) أي برى اليوم (الى القدر منه الدم والقضاء) أي في أيامه

فصل في وقت الرى في اليومين في أي المتوسطين (وقدرى الجوار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام الضر بعد الزوال فلا يجوز) أي الرى (قبله) أي قبل الزوال فمما في المشهور) أي عند الجمهور كما صاحب الهداية وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرى فيهما قبل الزوال) لما روى عن أبي خنيفة أن الفضل أن يرى فيهما بعد الزوال فان رى قبله جاز فعمل المروى من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الأفضل كما ذكره صاحب المتقى والكافي والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهما جامعة لكنما خصصة باليوم الثاني من أيام التشريق لمافي المرتبة وأما اليوم الثاني من أيام التشريق فهو كالיום الأول من أيام التشريق لكن لو أراد أن يتفرق في هذا اليوم له أن يرى قبل الزوال وان رى بعده فهو أفضل وانما لا يجوز قبل الزوال لأن لا يريد التفرق كما روى الحسن عن أبي خنيفة (والوقت المستوفى في اليومين يتقدم الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه) أي اتفاقا (واذا طلع الفجر) أي صبح الرابع (فتدلف وقت الاداء) أي عند الامام خلافا لها (وبقي وقت القضاء) أي اتفاقا (الى آخر أيام التشريق فلو أخره) أي الرى (عن وقته) أي المجهل في كل يوم (ففيه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (ويجوز وقت القضاء بغروب الشمس من الرابع) أي كاسبق

فصل في وقت الرى في اليوم الرابع من أيام الرى وقته من الفجر الى الغروب في أي وليس يتعمه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جواز في الجملة (الآن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مستنون) وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند الامام وأما عند الجمهور فيجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بقبلة (وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء) أي اتفاقا (بخلاف ما قبله) أي قبل غروب الشمس منه (ولو لم يرم يوم الضر) أي اليوم الاول (أو الثاني أو الثالث وماه في الليلة المقبلة) أي الآية لكل من الأيام الماضية (ولا تنس عليه سوى الامامة) أي تركه السنة (ان لم يكن يعذر) أي ضرورة (ولو رى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدا) أي من أيامه المقبلة لم يصح لأن الباقي في الحج أي في حقه (في حكم الأيام الماضية لا المستقبل) أي فيجوز رى اليوم الثاني من أيام الضر ليلة الثالث ولا يجوز فمما رى اليوم الثالث كان الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فمما أنفصل ذلك اليوم من الوقوف بجزء دقة والرى وضوحا (ولو لم يرم في الليل) أي من ليلتي أيامه الماضية (اداء رماه في النهار) أي في نهار الأيام الآتية على التأليف (فعله) أي اتفاقا (وعليه الكفارة) أي الدم عند الامام (ولا تنس عليه عندهما) (ولو أخر رى الأيام كلها الى الرابع مثلا فضاها كلها فيه) أي في الرابع اتفاقا (وعليه الجزاء) أي عنده (وان لم يقض حتى غربت الشمس منه) أي في اليوم الرابع (فأت وقت القضاء) أي وسط الرى لذهب وقته وعليه دم واحد اتفاقا (وليست هذه الليلة) أي ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) لبق وقت الرى فيها بخلاف الليالي التي قبلها كما صرح به ابن الحمام

فصل في صفة الرى في هذه الأيام أي الثلاثة على وجه يشعل الرجوب والسنة وسائر

(الهمم) انى استغفر
لكل ذنب خطوت اليه
برجلى أو مددت يميني
أو أتا ملتص به صرى أو
أصغيت اليه بأذنى أو
نطقت به بلساني أو ألتفت
فيه ما رزقنى ثم استغفرتك
على مصيبي فرتقى ثم
استغفرت برزقك على
عصيانك فسترت على ثم
سألتك الزيادة فلم تصرفنى
ثم جهرتك بعد الزيادة فلم
تقصصنى فلا تزال مصرا
على عصيتك ولا تزال
عائدا على تحبلك وكرمك
يا أكرم الأكرمين فصل
باربى وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آله سيدنا محمد

الاحكام (واذا كان اليوم الثاني) أي من أيام النحر (وهو يوم القتر) يفتح قاف وتشد بدها أي يوم القتر لمدم جواز النحر الابعده (رى الجمار الثلاث بعد الزوال) أي على الصبح من الاقوال (وتقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجرة الاولى) أي وجوبها وهو الاحوط أو سنة وعليه الاكثر وهي التي تلى مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله (فبأنها من أسفل حتى) أي من جهة طريق مكة (ويصعد إليها ويملأها) أي لارتفاع مكانها بالنسبة إلى جرة العقبة (حتى يكون) أي حين وصوله عند الجرة (مأمن يساره أقل مما عن يمينه) أي من الشاخص فلا يكون محمدا اليه من أقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أي القبلة التي هي جهتها (ويجعل يمينه) أي بين نفسه (ويعين جميع الحصى خمسة أذرع أو أكثر أقل) أي بطريق الاستصحاب (ثم يرميها بيمينه) أي استصحابا (بمسح حصيات) أي وجوبا (مثل حصي الخذف) يفتح خاه وسكون ذال مجتنب في القاموس الخذف كالضرب وميك بمحاة أو فؤاة أو نحوها تأخذ من سبب ما يتك تحذف به أو تحذف من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي قائلا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد الفراغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجرة (قليلا ويصرف عنها قليلا) أي مثالا إلى يساره (وعساره بعضهم ويحذر أمامها) يفتح همزة أي ينزل قدامها وهو لا ينافي ما تقدم من انصرف قليل عنها (فيقف بعد دعاء الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كافي النبايع ولا عقب كل حصاة كما في شرح القنوري بل يدعو عندها وهو رامها (مستقبل القبلة) حال من صغير يقف (فيحمد الله ويكبر ويهل ويسبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه للدعاء) أي حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السجدة واختاره فاضلان وغيره (والظاهر الاول) (بسطا) أي مبسوطين (مع حضور) أي القلب (وخشوع) أي في القلب لانه علامة خضوع الباطن (ونضرع) أي اظهار ضراعة ومسكنة ومجاورة (واستغفار) أي طلب مغفرة وتوفيق توبه (ويكث كذلك) أي على ذلك الحال (فدروا سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحزاب) أي ثلاثة أرباع من الجزء (أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمهرات (ويدعو) أي لنفسه (ويستغفر لآلويه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أي عموما (ثم يأتي إلى الجرة الوسطى فيصنع عندها خاصع عند الاولى) من الرمي والدعاء (قيل الا انه لا يتقدم عن يساره فأقبل قبل) أي قبل ذلك في الجرة الاولى (لانه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها يمين) أي ويميل إلى يساره كثيرا (ولفظ بعضهم ويحذر ذات اليسار) أي ينزل إلى جهة يساره (بما يلي الوادي ويقف بطن المسيل) أي وما يقرب إليه بعيدا عن الجرة (منقطعا) أي منفصلا (عن أن يصيبه حصى الرمي فيقبل جميع ما قبل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتي إلى الجرة القصوى) أي البعدى لأنها أقصى جدار من حصى وأقرب إلى مكة فانها خارجة عن حدى حتى (وهي جرة العقبة) وهي الأخيرة من الجرات في الأيام الثلاثة (فيرميها بطن الوادي) أي لا من أعلاه (كما صرح في اليوم الاول) أي بجميع أحكامه (ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء) أي لا جعلها منفردا بل كما قال (ويدعو) أي عند الجرة (بلاوقوف) أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند الاولين) أي من الجرات الثلاثة (مسنة في الأيام كلها) الأفضل أن يرى جرة العقبة ركبا وغيرهما ما شيا في جميع أيام الرمي لانه يعقب الرواح إلى الحل وهذا مختار كثير من المشايخ كما صاحب الهداية والصفافي

واغفره لي يا خير العاقرين
(اللهم) اني استغفرك
لكل ذنب يوجب صغيره
ألم ذنابك ويجعل كبيره
شديدا عقابك وفي آتياها
تقبل تقمناك وفي الاصرار
عليه زوال نعمتك فصل
لرب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير العاقرين
(اللهم) اني استغفرك
لكل ذنب لم يطعم عليه
أحد سواك ولم يعلم به أحد
غيرك مما لا ينصبي منه الا
عصوبك ولا يسعه الا
مغفرتك وحلمك فصل
لرب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد

والدائن وغيرهم وهو مروي عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد بن كماله أبا أفضل كاري
 أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظهيرة أطلق استحب المني إلى الجمار ولعله حل فله
 صلى الله عليه وسلم على بيان الجواز ورفع الخرج عن الأمانة ولذا قيل في الطواف والسعي
 وأما ما ذكره في الكبير من أن هذا هو المروي من فعله صلى الله عليه وسلم يضاف في غير جرة
 العبادة من النظر فانه ما هارا كبا سائر ذلك ما شاعلى مار واغير واحد من أئمة الحديث معهما
 فيه بحث لا معارض لما سبق فحتاج إلى الترجع لعدم إمكان الجمع فله صلى الله عليه وسلم
 يجمع الاحقة واحدة اللهم الآن يقال انه مروي وما رواه أبو يونس ما شاعلى الله سبحانه أعلم وأما ما ذكره
 في مقدمة الترتوي من أنه يصلي ركعتين عند الجرات بعد الدعاء إلا في جرة العبادة فله لا يدور
 ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الأحاديث المروية
 في فصل ثم إذا فرغ من الرمي أي في اليوم الثاني (رجع إلى معتزله) أي إن لم يكن له حاجة في
 غير رحله فله أن يمسك فعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا محمل قول الترمذي ولا يصرح على شيء بل
 يرجع إلى منزله (وبين تلك الليلة) أي أكثرها (يجي) لا يستغنى عنه ناو واجب عند الشافعي
 ونسبى هذه الليلة ليلة النحر الأولى (فإذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي
 والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النحر الأول) لقوله تعالى فن فعل
 في يومين فلام عليه (ري الجمار الثلاث بعد الزوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه المذكور
 بجميع كفيته) أي في اليوم الحادي عشر (وإذا رمى وأراد أن ينفر في هذا اليوم من منى إلى
 مكة جازيلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسطا عن رمي يوم الرابع) أي فلام عليه ولا جزاء
 لديه (والأفضل أن يقيم ويقيم في اليوم الرابع) أي فعله صلى الله عليه وسلم لقوله تبارك وتعالى
 ومن تأخر فلام عليه لمن اتقى إشارة إلى أن هذا هو الأول من اتقى المولى (وان لم يقيم) أي لم يرد
 الإقامة (فربما غروب الشمس) أي من يومه (فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكرهه) أي
 انفرج في تلك الليلة عند ناو لا يجوز عند الشافعي (ان ينفر حتى يرمي في الرابع ولو نفر من الليل
 قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء ما ذكره كما سبق (وقد أساءه) أي
 لتركه السنة ولا يلزم رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محقق الرقيات وأبوه أشار في
 الأصل وهو المذكور في المتن وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه الرمي إن لم ينفر قبل
 الغروب وليس له أن ينفر بعده حتى ولو نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كالو نفر بعد طلوع
 الصبح وهو قول الأئمة الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له أن ينفر بعد الغروب فان نفر زمه
 دم) أي عند الأئمة الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي
 يلزمه الدم اتفاقا)

في فصل في رمي اليوم الرابع إذا لم ينفر وطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي وهو الثالث
 عشر من الشهر وهو آخر أيام التشريق (ويسمى يوم النحر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر إلى
 في يومين فلام عليه (وجب عليه الرمي في يومين ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر) أي
 عليه الجهور (فان رمى قبل الزوال في هذا اليوم صمغ كراهة) أي عند من خلاها
 ولغيره ما روج كراهة مخالفة السنة وكان يرضى الله عنه جعل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان
 الأفضل قائل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فلت وقت الرمي) أي أدله وقضاء (وتعين القدم)

واغفر لي يا خير الغافرين
 (اللهم) أني أستغفرك
 لكل ذنب يزيل النعم
 ويحيل النعم ويحيل الحرم
 ويحيل السعي ويحيل الالم
 ويوث الندم فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفر لي يا خير الغافرين
 (اللهم) أني أستغفرك
 لكل ذنب يحق الحسنات
 ويضاعف السيئات
 ويحيل النعمات ويضيق
 يارب السعوات فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفر لي يا خير الغافرين
 (اللهم) أني أستغفرك

أى إذا كان قوته عن عذر (وإذا أراد أن ينقر ومعه حصادها إلى غيره أن حناج) أى
غيره إليه (والأفطر حافى موضع طاهر) أى خشية تجنبها عينا وكان المناسب ذكر هذه
القضية في النفر الأول وكذا قوله (ودقها ليس بشئ) أى كما يفعله بعض العوام (ورمها على
الجره) أى زبده على العدد المسنون (مكروه) أى تخالفه السنة وأما قول الأوغاني صاحب
الخبه من أنه لو قربل الرابع روى حصة يوم الرابع في هذا اليوم أى في اليوم الثالث فإنه ليس
بشئ لأن كل بدعة ضلالة هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان
يأتى الجارفى الأيام الثلاثة بمديوم النضر ماشيا ذاهبا وارجعا ويحضران النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الأيام
الثلاثة بمجيءه وبصرح ابن خزم في صفة صحته صلى الله عليه وسلم فقال آتاهم يوم النضر وليلة القتر
وبوم مولده النفر الأول وبوم وليلة النفر الثاني وبوم هذه أيام التشريق وأيام منى انتهى
ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الأفضل أن يقم بزمى يوم الرابع فإنه من باب تكميل العبادة
وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة

فخصل في أحكام الرى وشرايطه واجباته مما عطف تفسير لاحكامه وكان حقه أن
يقول وأما شرائطه فثلاثة (الأول وقوع الحصى بالجره) أى اتصالها (أو قريبا منها) فلو وقع
بعيد عنها لم يجز (والبعدو القرب بحسب العرف ولذا قال في الفقه فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس
بقرب منه ولا بعيد فالظاهر أنه لا يجوز أى احتياطا (وقدر القرب بثلاثة أذرع والبعيد بما
فوقها) وهذا القول ما نقله في الكبير عن بعض المتأخرين من أن الفاصل بين القرب والبعد
قد وثلاثة أذرع فسادون ثلاثة أذرع قريبا ومكدا الثلاثة قريبا ثم قال وعبر بعضهم فقال
القرب قد ذراع ونحوه ولعله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القرب بمدون الثلاثة ولو وقف
الحصى على الشخص) أى أطراف الميل الذى هو علامة للجره (أجزأه ولو وقف على قمة
الشخص ولم ينزل عنه فالظاهر أنه لا يجوز به البعد) كما في الخبته بناء على ما ذكره من أن محل الرى
هو الموضع الذى عليه الشخص وما حوله لا الشخص ثم اعلم أن مقام الرى بحيث يرى موضع
حصاه على ما في الهداية قال في الفقه وما قدر خمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أذل
ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل أنه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجره
لا مكان الرى حتى لو رماها من بعيد فوقع الحصاه عند الجره أو بقرها أجزاءه وان لم يقع
كذلك لم يجزه على ما في البدائع ولو سقطت حصاه من يده عند الجره بأخذ حصاه من غير حصى
الجره فبقرها ما كنهها وان أخذ من حصى الجره أو قد أساء كذا ذكره ولا بد أن يقيد بها إذا
اختلطت الجره الساقطة بسائر الجرات وما إذا اعرفت بعينها وأخذها ورى بها فلا بأس (الثاني
الرى) أى دون الوضع والطرح (فلا وضعها لم يجز) لأنه لا يسمى رميا (ولو طرحها ما جزأه
فجره) (وبكره) لأنه تارك للسنة (الثالث وقوع الحصى فى الرى بعمله) أى حقيقة (فلا
وخت على ظهر رجل أو حمل وثقت عليه حتى طرحها الحاصل لم يجز) أى وكان عليه إعادتها
(وكذا) أى لم يجز (لو أخذها الحامل ووضعها) لأنه حصل الوضع بفعل غير الرى فكذلك
أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أى من غير تعرض لها أحد لها (في سننها)
ينفختين أى في طريقها لذلك عند الجره أجزاءه) أى نظرا إلى مقصده الأول وان أخطأ الطريق

لكل ذنب أنت أحق
بغفرته اذ كنت أولى
بستره فانك أهل التقوى
وأهل المغفرة فصل
بارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لى يا خير الغافرين
(اللهم) أى استغفر
لكل ذنب ظلمت بسببه ولما
من أولئك مساعدا
لاعدائك وميلا مع أهل
معصيتك على أهل طاعتك
فصل بارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لى يا خير
الغافرين (اللهم) أى
استغفر لك كل ذنب
البسنى كثره أنها كسى فيه

فتمام (وان لم يدركها وقت في المرى بنفسها أو بنقض من وقت عليه ونحوه كونه فنية
اختلاف) أي في جواز عدمه (والاحتياط أن يبعد) أي خروجه عن الخلاف (وكذا لوري
وشك في وقوعه أو موقعا فالاحتياط أن يبعد) وهذا كله ذكره الكرمانى (الراجح طريق الزمان)
أي السبعة (فلوري يسبغ حصيات جلة) أي دفعة واحدة (لتمييزه الأعم حصاة واحدة) لأن
المتصور عليه تفرق الأفعال لأعين الحصيات فإذا اتى بفعل واحد لا يكون الأعم حصاة
واحدة لا اندراجها في ضمن الجلة وكان القياس لا يميز بين واحدة أيضا ومع هذا ينبغي أن يكون
مكروها مخالفتها السنة وفي الكرمانى إذا وقت منفردة على مواضع الجرات جاز كالوجع بين
أسواط الحدبضيرة واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد
لا يميز بين الأعم حصاة واحدة كيفما كان لانه مأثور بالرى يسبغ مرات قال في الكبير والذي
في المشاهير من كتب أصحابنا الإطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لم قد علمنا من الهداية
وغيرها انتهى وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتغيير في ما يفيد التأييد حيث
قال ولوري يسبغ أو أكثر جلة واحدة فهي واحدة فيلزم مستسواها انتهى ولا ينبغي أن قوله
جلة واحدة إذا حصل على حقيقته من الوحيدة أو لا أو آخر فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وإنما
الكلام إذا رى جلة واحدة وقت منفردة فإنه يحصل به تفرق الأفعال في الجلة كما فاس
الكرمانى بالجمع بين الأسواط في الحدبضيرة واحدة إذا وقت في أجزاء الأضلاع منفردة وهذا
فاس ظاهر ومنكره ما ذكره من اعتبار القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الأئمة الثلاثة
فانهم صرحوا بسبغ الحصى عندهم حيث قالوا كيفما كان فتأمل في هذا البرهان ثم أغرب
المصنف حيث قال ولأن بالرى لا تقع الامتزقة وإنما تقع مجمعة إذا وضعها فتقولهم إذا رى
يسبغ فهي واحدة تظاهر في عدم الجواز كيفما كان انتهى وغرابتها لا تخفى لأن قوله لا يقع
الرى الامتزقة فامتناع لقولهم إذا رى يسبغ فهي واحدة ولأن الكلام في الرى لا في الوضع
لانه لا يجوز باختلاف ثم قال وبذلك يعلم على صاحب البدائع قوله فان رى يسبغ فهي
عن واحدة لأن التوفيق ورد بتفريق الرميات فوجب اعتباره انتهى وفيه أنه اعتبر بقرنه آخر
كان التوفيق ورد في الحدبضيرة بقرنه الضربات حقيقة ثم اعتبر بقرنه بقرنه بقرنه بقرنه وهذا
صرح في رد ماني الكرمانى مرود عليه اذ ليس بصرح ولا يتلو على بل يؤخذ منه ما حققه
الكرمانى بالتفريق وأما ما نسبته الى التأييد من أنه لوري يسبغ حصيات جلة واحدة دفعة
واحدة لا يميز بين الأئمة الأربعة فهو محمول على أن كلام الرى والوقوع وقع دفعة واحدة كما
أشار اليه بالجمع بين قوله جلة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام الكرمانى لا ينافي
ما ذكره في الغاية قال في النبط والبدائع والورى هي واحدة من غير تفصيل ووجهه انه جمع
في موضع فيه تفرق فله مدقوع بقرنه تفرق بعد جمع فالتنظر الى آخر الأمر لا أن أوله كما إذا
وقعت الجرة فوق بقرنه سقطت الى المرى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال صاحب الغاية وقال
في شرح الصارى قال أوحدة يميزه بقرنه باطل أي على الإطلاق وجميع عند التقيد والتفصيل
ففيه تأييد لكلام الكرمانى حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من جهة الإطلاق في مقام
تفصيل المرام (ولوري بخصاتين احدهما عن نفسه أو لآخر برميها عن غيره بناية وعبارته موجهة أنه لورما جاز
السنة فإنه ينبغي أن يرى السبعة عن نفسه أو لآخر برميها عن غيره بناية وعبارته موجهة أنه لورما جاز

ذلة وآسنى من وجود
رحمك وأوصى بالأس
عن الرجوع الى طاعتك
لمعنى بغير حرمى وسو
نقى بنفسى فصل باربوسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
أستغفرك لكل ذنب
أورثى الملكة لولا حلك
ورحمك وأدخلى دار
البوار ولا تمنك وسلط
بى سبيل النى لولا ارشادك
فصل باربوسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى أستغفرك
لكل ذنب يكون

جمله كان مع هذا متقولا فهو يؤيد الكرماني لكن لا بد من ان يثبت وقوعهما متفرقين ومع
هذا فعمل هذه المسئلة ان تذكر بدقوله الخامس ان يرى بنفسه فلا يجوز التباية عند القدرة
وتجوز عند العجز فلورى عن مريض أى لا يستطيع الرى بأمره أو مغمى عليه ولو بغیر امره
أو صبي غير مميز أو مجنون جاز والأفضل ان نضع الحصى في أكفهم فيرمونها أى رقاؤهم
وأما علمته في الكبير ومن كان مريضا أو مغمى عليه لا يستطيع الرى وضع الحصى في يده
فیرى بها وان یرى عنه غيره بأمره جاز والأول أفضل فغير صحيحة لأن الرى عن المريض بشیر
أمره لا يجوز كاذ كرهه هنا بخلاف المغمى عليه فإنه ليس له شعور أصلا والمريض له شعور في
الجملة قابل لأن يسهو ويطلب الاذن منه ثم المريض ليس على الحلاقة في الحواوى عن المتقن عن
محمد اذا كان المريض بحيث يصلى جالساً رى عنه ولا شئ عليه انتهى ولعل وجهه انه اذا كان يصلى
فأعما فله القدرة على حضور المری راكباً أو محملاً فلا يجوز التباية عنه قصير المصنف عن هذا
القول بقوله (قبل في حد المريض ان يصير بحيث يصلى جالساً) ليس في محله لأنه مشعر بان هذا
ضئيف وان الصحيح هو اطلاق المريض والحال أنه ليس كذلك يؤيده ما ذكرناه في
المبسوط والمريض الذى لا يستطيع رى الجار نضع الحصى في كفّه حتى یرى بها وان
رى عنه أجزاء بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة ان كل مريض لا يتصور ان يعمل كالمغمى
عليه وفي الغاية ثم المريض والمغمى والمغمى عليه والصبي نضع الحصى في أكفهم
فیرمونها أو يرمون بأكفهم أو یرى عنهم ويحس بهم ذلك ولا بد ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا
المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كالابن (السادس أن يكون الحصى من جنس الارض)
أى وان لم يطلق عليه اسم الحصى اذا كان من أجزاء الارض (يجوز بالجهر) أى ولو كان
كبيرا (والقدر وفاق الآخر) أى كسره وقطعه واللبن بالاولى فليس ذكر الالترال حذرت
(والطين) أى التراب المختلط بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغلظ (والنورة) وهى
الجص (والغفرة) وهى الطين الأحمر المسمى بالارمى (والخ الجبلی) أى لا البصرى لأن غالب
أجزائه الماء المالح (والكحل والكبريت والزنجفر والمرداسخ وقبضة من تراب والاحجار
النفيسة كلز برجد والورمز والجنش والبالور والعقيق واختاف في الساقوت والغبرور) و
قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الاطلاق جواز الرى بها لانها من أجزاء الارض وفيها
خلاف منه الشارحون وغيرهم وأما به بعضهم ممن ذكر الجواز القارى في منسكه انتهى
وكذا الذى يلى ويمن ذكر عدم الجواز الساكن في شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والأفضل
أن یرى بالاجترار) أى الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز بحاليس من جنس الارض كالأذهب
والفضة والقوئل والغبرور والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غلظ مما سبق من جواز
الاجزاء البقية (والخشب) أى لانه وان كان من جنس الارض لكنه يرد كما كان المصنف في ذهاب
(والبصرة) لكن في القول للامام المحبوى ولورى في موضع الرى بالبررات مكان الجرات يجوز
ولورى بالجواهر واللائى والأذهب والفضة لا يجوز والفرق ان رى الجار عرف بخلاف القياس
ورى البررات في صفاته لانه فسد بهى الشيطان والامستغاف به وليس في رى الجواهر
ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظر والى ان الوارد هو
الحصى فشمل جميع جنس الارض في المعنى فخالها بأشارات الصوفية أشبه في المبني ولذا قال

في اجتراره قطع الرما ودية
الدعاء وتواثر البلاء وتزاد في
الهموم وتضاعف النعم
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خبير
الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب برز
عنيك دعائي ويطلب في
مضطك عنائي أو يضر
عندك املى فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خبير الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب سميت
القلب وبشعل الكرب
ويشتل الفكر ويرضى
الشيطان ويضط الرحمن

في الميسوط وبعض المتشقة يقولون انه لو رى بالجرة أجزأه لان المقصود اهالة الشيطان هذا
بجمل بالجرة ولنا نقول بهذا (السايع الوقت) وقد تقدم بيان زمان جواز الرى وقت سفينته
وقت رايته ووقت أدائه وقضائه فهو متى من قوله (الثامن القضاء في الجمة فالوتر رى يوم
يجب قضاءه فيما بينهم وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام في شرط الرى لا في وجابه اداءه
أو قضاءه (التاسع انعام العدد أو تبادأ كثره) وفيه ان هذا ركن الرى لا شرطه (ما نقص الاقل
منها) أى من السبعة بأن رى أربعة وترك ثلاثة أو أقل (لعمه جزأه) أى كسأفى (مع العصة) أى
مع جهة رمية لحصول ركنه (ولو ترك الاكثر) أى بأن رى ثلاثة أو أقل (فكأن لم يرم) أى حيث
انه يجب عليه دم كالوتر الكلى (ولا يشترط الموالاة بين الرميات) أى بين رى الحسابات اتفاقا
وكذا بين رى الجرات على خلاف فيه كسأفى (بل تسن) أى الموالاة منقوض كذا (فيكره تركها
والرجل والمرأة في الرى سواء) الا ان رماها في الليل أفضل وفيه ايضاً الى انه لا يجوز النيابة عن
المرأة بشيء غيره ويكره الرى بحصى الجرة والنفس والمصدم للجواز الى والاساءة لما سبق
(ولا يشترط جوع للرعى) أى عند وقوفه (فن أى جهة من الجهات وما لها ص لا انه يستحب
أو يسن الجهة المذكورة) كما تقدم (ولا يشترط أن يكون الرى على حاله مخصوصة من قيام)
لانه لو رى وهو قاعد على الارض أو على الدابة يزار (استقبال) وان كان هو الأفضل (وطهارة)
وهى الاكل (أقرب أو بعيد على أى حال رى من أى مكان رى مع) أى رمية (الا انه يسن
وقوفه للرعى بوضوحه أذ عن من الجرة أو أكثر ويكره الاقل) وكان حقه ان يذ كرفوله ولا
يشترط بمد فرأه من جميع الشراط فله بد قوله (الداشر الترتيب رى الجرة على قول بعض)
فى الميسوط السرخصى فان بد فى اليوم الثامن بجمرة العقبة فرماها ثم بالجرة الوسطى ثم بالثى
نلى المصعد ثم ذكر ذلك فى يومه بعد على جرة الوسطى وجرة العقبة لانه سلك شرعاً من تبا
فى هذا اليوم فحاسب وان لا يستبد به فكان جرة الأولى تنزلة الاقتناع لجرة الوسطى والوسطى
للعقبة فما أدى قبل وجوب اقتناعه لا يكون مقبلاً له كن مصيد قبل الر كوع أو سقى قبل
الطواف والمند هذا من رمية الجرة الأولى فلها ما بعد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح
فى اخاد هذا المعنى (والاكثر على أئسنه) كما صرح به صاحب البدائع والكرمانى والمحيط
وقتاوى السراجية وقال ابن الهمام والذى يقوى عندى استئان الترتيب لا تقيمه (فلويدأ
بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم الأولى وهى التى نلى مصيد الخرف ثم نذ كرك ذلك فى يومه فله ما بعد
الوسطى والعقبة حتماً) أى وجوباً عند البعض (أؤسنه) مؤكدة عند الاكثر (وكذا الوترك
الأولى ورى الآخرين فله رى الأولى ويستقبل الباقية) أى بأتى بالوسطى والعقبة وجوباً
أؤسنه (ولو رى كل جرة ثلاث أتم الأولى بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كما
فى المحيط ثم قال أيضاً (وان رى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا بعد) أى لان
للا كتر حكم الكل وكأنه رى الثانية والثالثة بعد الأولى (وان استقبل فهو أفضل) أى ليكون
رميه على الوجه الاكل وتطيره ما روى عن محمد (ولو رى الجمرات الثلاث فلا فى يده أربع حسابات
ولا يدرى من أىهن من يرميهن على الأولى ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنهن الأولى فلم يميز
رى الآخرين (ولو كن ثلاثاً أعاد على كل جرة) أى من الجرات الثلاث (واحدة واحدة) أى
من الحسابات (ولو كانت حصاة أو حصاتين رى) أى بالترتيب اعاده (على كل واحدة) أى

فصل برب وسلم بارك على
سيدنا محمد على آل سيدنا
محمد واغفر لى يا حسين
الفافيرن (اللهم) افى
أستغفر لكل ذنب
يقب الياس من رحمتك
والقنوط من مغفرتك
والحرمان من سعة
ما عندك فصل برب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا حسين الفافيرن
(اللهم) افى أستغفر
لكل ذنب أمقت عليه
نقى اجلالاً وأظهرت
لك التوبة قبلت وسألتك
العفو صفوت ثم عادى
المولى الى محاسن طمعا
فى سعة رحمتك وكرم

من الجرات (واحدة واحدة ولا بعيد لان لاكثر حكم الكل) فانه يرى كل واحدة بأكثرها
انتهى كلام محمد قال في الفقه وهذا صريح في الخلاف (ولورى اكثر من سبعة بكرة) أى اذا
رماه عن قصد وما اذا شلكت في السابغ ورماه وتبين انه التمن قاته لا يضره ذلك هذا وقد ناقضه
في الكبير بقوله ولورى بأكثر من السبع لا يضره (وما اوجابه فقده على الحلق) وتأخير
الحلق عنه وهذا عند الامام بناء على الترتيب بينهما من واجبات الحج فقدم من واجبات الرى غير
ظاهر (والتضاد في الوقت مع الجار) وهذا ايضا قد علم من الشرط للسابع وهو الوقت الشامل
للاداء والقضاء والحاصل ان الرى هو من واجبات الحج اما اداء أو قضاء فاذا فات وقها متعين الدم
اترك الرى اتفاقا والله اعلم

فوفصل في مكرهاته الرى بعد الزوال في يوم النحر أى تقابل اجاءا (وقبله في سائر الايام)
أى كافى بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره
في اليوم الرابع عند الامام خلافا لهما حيث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم ايضا عندهما
(وبالجزء الكبير) أى سوارى به كبيرا أو رى به مكسورا (وحصى المصعد والجروة الغصص) كما
تقدم (والزيادة على العدد) أى على السبع كالمسح (وزك الحجة المسنوعة والقيام به بقربه) وهو
المقدر المستون كما ذكر (وترك الترتيب) أى بين الجرات على قول (وطرح الحصى)

فوفصل في التفرج أى الخروج من منى والرجوع الى مكة (اذا فرغ من الرى وأراد ان ينفر الى
مكة في السفر الاول أو الثاني) على ما سبق بيانها (توجه الى مكة واد اوصل المحصب) يقع الصاد
المشددة (وهو الابطح) ويسمى المحصب والبطحاء والخيف قبل هو موضع بين مكة ومنى وهو الى
منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد كره غيره انه بفناء مكة وسيأتى بيان حده (فالسنة ان ينزل به
ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أى بناء على اختلاف الروايات في البصر الزائر
والينابيع والمضمرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال تيسر الاثثة السرخسى وصاحب
الهداية والكاظمي وغيرهم ان النزول به سنة عندنا فلو تركه بلا عذر بصير مسيا وكذا عند الشافعي
 وغيرهم انه يستحب وقال القاضى عياض انه يستحب عند جميع العلماء (والا فصل ان يصلى به
الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة) كما صرح به ابن الحسام
والطرابلسي وهذا صريح في انه ينفر من منى قبل اداء صلاة الظهر وبصرح بعض الشافعية
 ايضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرى مطلقا وفي القاموس التصيب
 هو النوم بالمحصب الشعب الذى يخرج الى الابطح ساعة من الليل (وحصد المحصب) أى على
الصحيح (ما بين الجبل الذى عند مقام مكة والجبل الذى يقابله مصعدا) أى حال كونك سائرا الى
جهة الاعلى (في الشق الاسرى وأنت ذاهب الى منى من تقعا من بطن الوادى وليس المقبرة من
المحصب ولو ترك النزول) أى وما فى حكمه من الوقوف (بالمحصب بصير مسيا) أى ان كان بلا
عذر وفي المراجعية واذا مضت أيام التشرى فأتهم بغيرهم وما شاؤا بنيتهم أنفسهم وأبائهم
وأخوانهم انتهى ويبقى ان لا يخرج من مكة حتى يحتم القرآن فان ذلك مستحب في المساجد
الثلاثة سوى مهبط الوحى كدوائهم والله أعلم

عفوك ناسيا لو عيذك
راجيا الجليل وعدك فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آله
سيدنا محمد واخبره لي يا خير
القافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
بورث سواد الوجه يوم
تبيض وجوه أوليائك
ونسود وجوه أعدائك
اذا قبل بعضهم على بعض
يتلاهمون فتقول لا
تقصموا لى وقد قدمت
اليكم بالوعيد فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آله سيدنا محمد
واخبره لي يا خير القافرين
(اللهم) انى استغفرك لكل

بفتحتين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآفاق) أي دون المكة
 والمباقي والمراد به (المفرد) قوله (والتمتع والقارن ولا يجب على المفتر) أي ولو كان آفاقاً (ولا
 على أهل مكة) حقيقة أو حكماً كإساق (والحرم) كاهل مني (والحل) كالوادي والغليص
 وحنه وحنه (والمواقيت) أي المنيعة ثلاثين (وقالت الحج والمحصر) أي في الحج (والحنون
 والصبي) لعدم تكليفهما (والحائض والغسله) لغزرها (ومن نوى الإقامة الأبديّة) أي
 الاستيطان (بمكة قبل حل النفر الأول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف إن أحببه للمكة
 أي ومن في معناه لا يوضع ثلث أفعال الحج (وشرائطه أصله في الطواف لا التعمين) أي
 لا تعمين الصدر إذا وقع في محله لقوله (وإن يكون بعد طواف الزبارة) وهذا بيان وقته الذي هو
 شرط لصحة وقوعه على إساق (وإتيان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان مطلق الطواف
 لأنهما شرطان له (ولا إن لم يأت خصوصية هذا الطواف) وأما وقته فأوله بعد طواف الزبارة فلو
 طاف بعد الزبارة طوافاً أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي بقعه من سواه أو أم لا
 (ولو في يوم النحر) أي وإن وقع في أول أيام النحر فإنه في من أفعال الحج أشياء ومحل الوداع هو
 الفراغ من الأعمال (ولا آخره) كما صرح به في الفتح أي إلى آخر عمره في حق الوجوب (طوافي
 به ولو بعد سنة يكون أداه لقضاء) في البدائع ويجوز في أيام النحر بعد ما يكون أداه لقضاء
 حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يخذ هذا راجز طوافه وإن أقام حسنة بعد
 الطواف إلا أن الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام النحر في
 بالإجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي وأما عند
 العزم على خروجه وإرادته مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس المعنى أن يجعله آخر
 طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استمر في مكة إلى حين سفره في البدائع عن أبي حنيفة أنه قال
 ينبغي للإنسان إذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يسافر أي من مكة وهذا
 بيان الوقت المستحب لبيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن إذا استقل بعده بمكة بعيدة
 وعن أبي حنيفة إذا طاف للمصدر أقام إلى العشاء قال أحب إلى أن يطوف طوافاً آخر ثلاثاً
 يكون بين طوافه وآخره مائل (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه (ولو أياماً) أي ثلاثة
 أصبح قوله (أو أكثره لابس) وفيه أنه لا كان خلاف المستحب فلا يقال له لابس ولا إذا طاف
 (والأفضل أن يبعده) أي يلقح مستحب (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أي عن الحاج الآفاق
 (هذا الطواف بنية الإقامة سواء بعد النفر الأول أو قبله (ولو سثنين) أي ولو كانت هذه الإقامة
 سنيين كثيراً (ويسقط بنية الاستيطان) وهو محل المكان وطناً بقضاء دار الإبريد الحرج عنه
 بلا عود (بمكة أو بما حولها) أي من أما كالحرم أو الحل فيمادون الميقات (ان نواه) أي
 الاستيطان (قبل حل النفر الأول) أي قبل أن يسجل الخروج من منى وهو اليوم الثاني من أيام
 التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول أبي حنيفة ومحمد
 وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحائضين إذا أسرع فيه (وإن نوى) أي الاستيطان (قبل النفر
 به الخروج) أي ظهره في رآه الخروج للسفر وعدم الاستيطان (لم يجب) أي طواف الصدر
 حينئذ (كالمسكي إذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي طواف الصدر
 هو فصل • ومن خرج ولم يسقطه أي طواف الصدر (يجب عليه العود بلا إحرام) لأنه

ذنب فحسنته وصحت عنه
 حياضك عند ذكره أو
 كتمته في صدري وعلمته
 مني فأنك تعلم السر وأتقى
 فصل يارب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفر لي يا خير
 الفاعرين (اللهم) أي
 استغفر لك ذنب
 يفيضني إلى عبدك وينفر
 غني أوليائك أو يوحشي
 من أهل طاعتك وحشة
 المعاصي وركوب الخوب
 وارثك الذنوب فصل
 يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفر لي يا خير
 الفاعرين (اللهم) أي
 استغفر لك ذنب يبعو

لا يشترط وقوعه حال الاحرام من أصله فيطوفه (ما لم يجاوز الميقات) قبله بقوله يجب لا لقوله
 بالأحرام ولذا قال (فإن جاوز لم يجب الرجوع ويجب القدم) أي دفعا للخرج عنه مع النزع
 للسكين به لسانياً (وإن عاد) أي ولو بقصد طواف الصدر وساقط الدم عند فعله الاحرام
 بصرة أوج) أي لا يكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بالأحرام السابق بل لاجل أن كل من
 أراد دخول الحرم يجب عليه الاحرام باحد النسكين (فإن رجع) أي بالأحرام (بدأ طواف العمرة)
 لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كافي البدائع وغيره (ولا شيء عليه) أي من الدم والمذقة لسقوط
 ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أي عن زمانه وأما قوله في الكبير عن مكانه فهو في بيته (و يكون
 مسيئاً) كما صرح به الطحاوي لكن فيه ان ترك الاستحباب ليس فيه اساءة بل ترك السنة ولعل
 الطحاوي ذهب الى ان السنة ان يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر
 أحيائه فلا ينافي ما قالوا لا آخره (والاولى) أي كما قالوا (أن لا يرجع بعد الجواز في بيعت دما
 لانه) أي عدم رجوعه وبعث دمه (أنفع للفقراء) أي من حيث انتفاعهم بالدم (وأيسر عليه)
 من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت الفضيلة (وإذا ظهرت الحائض قبل أن تغتسل
 ببيان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أي جدران مكة (ثم ظهرت لم يلزمها) أي
 الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها
 العود والالام (ولو ظهرت في أقل من عشرة) أي ولو بضعف المادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت
 صلاة) أي حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أي من البنيان لأنها حين خرجت حائضاً
 حكمها بخلاف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فانه يلزمها العود للطواف وكذا إذا ظهرت بعد
 عشر (ولو خرجت) أي من البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أي سواء اغتسلت أم لا وقوله
 في الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاق (فرجعت الى مكة) أي مع انه لا يجب عليها العود ولكن عادت
 باختيارها (قبل مجاوزة الميقات) أي الطواف لانه يعود لها صارت كأنها لم تخرج (والنساء
 كما لحائض) أي في هذا الحكم (وليس على الخارج الى التنعيم) أي مثلاً من مواضع الحرم
 (وداع) أي طوافه خلافاً للثوري فانه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقاً سواء قصد الألفاق
 أو لا يأمره بطواف الصدر تعظيماً للحرم كان الدخول للحرم من أهل الألفاق مطلقاً ومن أهل
 الميقات عند إرادة أحد النسكين يجب عليه الاحرام

الى الكفر ويطيل الفكر
 وورث الفسق ويجب
 الصبر ويصعد عن الخير
 ويهلك السرور عن اليسر
 فصل يارب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفر لي يا خير
 العاقرين (اللهم) أي
 استغفرك لكل ذنب يدني
 الا بال و قطع الآمال
 ويشين الاحمال فصل
 يارب وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفر لي يا خير العاقرين
 (اللهم) أي استغفرك
 لكل ذنب يدني
 ما طهرته ويكشف عني
 ما سترته أو يقع في ما يستره

فصل في حصة طواف الوداع أي كيفيته عند إرادة الرجوع الى أهله (وإذا دخل
 المسجد بدأ بالتحري الأسود) أي بعد التنية (فيستلمه) أي على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على
 الالسنه بالغض بدون التنا ولا يظهر وجهه فانه لو أراد به عدد الاشواط لقل سبعة اللهم الآن
 يقال سبع مرار يكون المعنى بقوله يطوف يدور في القاموس الاسبوع من الايام والسبوع
 بضمها وطاف بالبيت سبعاً وأسبوعاً وسبوعاً وفي النهاية طاف بالبيت أسبوعاً أي سبع مرات
 ومنه الاسبوع للأيام السبعة وقال سبوع انتهى وأما متداوله العامة فبها الضم فلا معنى
 له لانه جزء من أجزاء السبعة كالربيع والتمن والعشر ونحوها (بالرمل ولا اضطباع ولا سبي
 بعده) لان التنقل بهذه الثلاثة غير مشروع (ثم يصلي ركعتين) أي في غير الوقت المذكور
 (خلف المقام أو غيره) أي من المسجد الحرام (ثم يأتي زمزم فيشرب منه) أي مستقبل البيت
 الحرام قائماً أو قاعداً ويتنقل منه ويتنقل ثلاثاً ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت

فانطلق أول كل مرة يسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله في المرة الأخيرة اللهم
 اني أسألك رزقا واسعا وعملا نافعا وشا من كل دله (وبسم) أي من ماله (على رأسه ووجهه
 وجسده) أي سائر بدنه اغتسلا للتبرك (ويستقي نفسه) أي من الما من غير أن يستعين بأحد
 ان قدر عليه (ثم يأتي الملتزم) أي يدعو فيه (وبأني اليا) أي باب الكعبة (ويرقبل التنية
 ويدعو ويدخل البيت ان تيسر) أي حينئذ لكن فيه أنه ينافي خروجه عقيب طوافه فورا كما
 انه لو صلى العشاء مثلا بعد طوافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقيل
 يرجع بعد صلاة الطواف الى الملتزم ثم يأتي فيضم ثم ينصرف عنها والاول اصح كما صرح به
 الكرماني والزايلي ويؤيد مما في البدائع من ان الكر حتى ذكر ان عند أي حنيفة اذا فرغ من
 الطواف يأتي المقام فيصلي عندهم حركتين ثم يأتي فيضم ثم ينصرف عنهما والاول اصح كما صرح به
 ورأسه ثم يأتي الملتزم انتهى (وصفة الالتزام ان يضع صدره ونخذه الايمن على الجدار ويرفع يده
 اليمنى الى عتبة الباب ويعلق باسثار البيت) أي كالشئ بطرف ثوب مولاه (ويتشبث به) هو
 يعني يتعلق (ساعة) أي زمانا قليلا في العرف (منصرفا متضمدا اعيايا كما يذكر امامه فلا مضيا
 على النبي صلى الله عليه وسلم حامدا) أي مثبلا وشا كرا (ثم يستلم الحجر ويرجع) أي وراءه لما في
 الميمنة (ووجهه) أو بصره (الى البيت متباكيا) أي ان لم يكن باكيا (مضرا على فراقه) حتى
 يخرج من أسفل المسجد (أي تضللا) قبل من باب العمرة (والاصح انهم باب الخروجة) كما عليه
 عمل العامة ويؤيد بما رواه الترمذي وابن ماجه من انه صلى الله عليه وسلم وقف على الخروجة
 وقال والله انك خير ارض الله أحب ارض الله لولا اني أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أي في
 صفة رجوعه (ينصرف ويمشي ويلتفت الى البيت كالخروج على فراقه) وهذا أظهر وأيسر
 على الاكثرو به يحصل الجمع بين اختلاف الادلة والروايات فحاسب من هيئة الرجوع ذكر في
 الهداية والتكافي والجمع وغيرهما وقال الطرابلسي وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد
 الوداع فليس فيه سنة مروية وأثر محكي وقد غلبه الاحمال أي أصحاب المذهب لانه ان أراد
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فينا فيه قوله وأثر محكي مع انه صلى الله عليه وسلم قال اصحابي
 كالصوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد على كسفي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدهم هذا وقال
 الزايلي بعد ما ذكر هذا الرجوع وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل
 ما يقدر عليه البشر والمادة جارية به في تعظيم الاكابر والمنكر لذلك كما برأقول ان كان المراد به
 الطرابلسي فنه انما ينكر كونه سنة لا كونه مائرا أو بدعة مستحسنة (والخافض) وسكذا
 النقاس (تنف عذاب المسجد) أي أي باب أو باب الخروجة وهو الفضل (ودعو وقضى) أي
 تركب أو تمشي (ويستحب خروجه من الثانية السفلى من أسفل مكة) أي ان كان من طريقه
 (وينصدق عند الخروج بشي) أي على ما كين الحرم المحترم (ويسير الى مدينة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكوكا يكون سيره جامعا بين الحرمين الشريفين وزيارة الله
 ورسوله الموثقة بشهادته قبل الحداثة ولينبيه بالسلامة ان لم تسبق له الزيارة أو تيسره الاعادة
 فان العود اجد

فصل برب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفر لي
 يا خبير الغافرين (اللهم)
 اني استغفر لك لكل ذنب
 لا ينال به عهدي ولا
 يؤمن معه غضبك ولا تنزل
 به رحمتك ولا تدوم معي
 نعمتك فصل برب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفر لي
 يا خبير الغافرين (اللهم)
 اني استغفر لك لكل ذنب
 استخفيت به في ضوء النهار
 عن عبادك وبارزتك به في
 ظلمة الليل جرماني عليك
 على اني أعلم ان السر عندك
 علانية وان تخفيته عندك

(القران) بكسر القاف مصدر بمعنى المقارنة فهو في اللغة الجمع بين الشيئين وفي الشرع ماسيا في بينهما من الجمع الخصوص وهو (أفضل من الافراد) أي بالجمع والتمتع والاولى أن يقول أفضل من التمتع والافراد لان التمتع عندنا أفضل من الافراد دخلا فالحال والشاخي حيث قالان الافراد أفضل مطلقا وسيأتي بيانهما والفرق بينهما (وهو) أي القران (أن يجمع الا فاق) أي لا المكي والمباقي ليكون قرانه مسنونا (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (منصلا) بأن يؤمهما معا ومفرونا بكلام موصول (أو منصلا) أي بكلام مفصول أو بان أدخل احرام الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أي وان كان انفصاله (من مكة ويؤدجهما) أي وان يؤدى افعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بان يقع أكثر طواف العمرة وجميع سبعها وسعي الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أي هيئته الاجالية (أن يحرم بالعمرة والحج معا) أو متعاقبا (من الميقات) أي لا بعده وجوبا (أو قبله) أي ولو من دورة أهله (وهو الافضل) أي لم يدر عليه الا ان تقدمه على الميقات الزمانى مكرهه مطلقا (ويقول اللهم انى أريد العمرة والحج فيسره لى) أي سهلهما ووقتي عليهما (وتقبلهما منى فوبت العمرة والحج وأحرمتهما لله تعالى ليسك بعمره ووجه الى آخره) الاولى أن يقول ليسك الحج ثم يقول ليسك بعمره ووجه (ويقدم العمرة على الحج في التنية والتلبية والدعاء) أي المذكور (استحبنا) أي لمراجعة سبق فعلها فيكون بمنزلة السنة القبلية في الصبح (وان قدم الحج في الذكر) أي في ذكره في التنية وغيرها (جاز) أي نظرا الى تنظيم الفرض وتقدمه رتبة كما قال تعالى وأقوا الحج والعمرة لله مع أن المور ودوها الاحصاوى في الاعتقاد (وان قدمه احراما) أي بان أدخل احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالتنية) أي فيها (ولم يذ كرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاز) ولكنه خلاف الاولى لقوله (ويستحب ذكرهما في كل مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان نكاه) أي حجه وعمرته (عن الغير) أي عن غيره كما في نسخة (يقول اللهم انى أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان (وأحرمتهما لله تعالى) أي عنه كما في نسخة أو عنهما

فوفصل في شرائط صحة القران كما ينبغي أن يقول شرائط القران فان المشروط لا يتحقق صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة اشواط حصية (فلأحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا) أي شريعيا وان كان قارنا لقوئنا من اطاف في أشهر الحج يكون متمعا وان طاف قبلها لا يكون قارنا ولا متمعا (الثاني أن يحرم بالحج قبل افساد العمرة) أي بالجماع قبل طوافها ولو أحرم بعمره فافسد هاتم أدخل عليها الحج لا يصير قارنا ولا متمعا ووجه صحته بلزومه فعلها وعمرته فاسدة يجب عليه مضها وقضاؤها (الثالث أن يطوف للعمرة كله) بالنسبة إلى كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف برفة) أي في وقته وفي رواية قبل التوجه إليها والصحيح انه لا يصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفة حتى يقف بها على ما صححه صاحب الهداية والكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوى عن أبي حنيفة يصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفات وهو القياس وفي القمع والصحيح ظاهر الرواية أقول ويمكن الجمع ان يكون الرفض بالتوجه والارتفاع بصدق الوقوف وثمة الخلاف فيما ادووجه الى عرفة ثم بدله فرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة فطاف للعمرة وسعى لها ثم وقف بعرفة هل يكون

بارزة وانه لا يمنع منك مانع ولا يمنع عندك نافع من مال وبين الا ان أتيتك بقامس سليم فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لى ذنب يورث النسيان لذكرك أو يعقب النفع لى عن تذكرك ويتبادى الى الامن من مكرك أو يؤمنى من خبر ما عندك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خسر الغافرين (اللهم) انى استغفرك لى كل

فان جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) أي لعمرته كله أو أكثره أو بعد ما طاف
أقله كشلالة أشواط (حتى وقف بعرفة بعد الزوال) أي كما صرح به قاضيان وإن أطلق
الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي الكافي لما لم يصبر رافضا
لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لأن ما قبله ليس وقت الوقوف فخلوله بها
تخلوله بينها وفي السراج الوهاج ولو وقف بعرفة قبل الزوال لا يكون رافضا لأنه لا عبرة بهذا
الوقوف فيرجع إلى مكة ويطوف لعمرته فلو لم يرجع حتى وقف ارتفعت عمرته (أي ولو لم يغير
نية وقضه إياها ثم إذا ارتفعت عمرته فله دم لقضاه وقتها وقضاها بعد أيام التشريق (ويدخل قرائه
وسقط عنه دمه) أي دم القرآن لشكر المترتب على نعمة الجمع بين أدائه التوسكين (ولو طاف أكثره)
أي أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصبر رافضا بالوقوف لأنه أتى بالاكثر في قارنا فحينئذ (ثم
الباقى منه) أي من طواف عمرته (قبل طواف الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان البقي
من الأشواط واجبا لهودون الأقوى من طواف ركبي الحج (الرابع أن يصوم معان الفساد) أي
بالجماع وكذا من الزد (فلو أقصد جمابا بجامع قبل الوقوف قيل أكثر طواف العمرة) وفي بعض
النسخ يلفظ أو التوبة وهو غير صحيح للسباق (يدخل قرائه وسقط عنه الدم) أي لأصداها وأما
ماذا كره البرجندی من أنه ينبغي للقارن أن لا يخلق بين العمرة والحج والأفد أحراما بل يخلق في
يوم القصر فطمان وجهين أحدهما أن الفساد مختصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما أن
الأحرام لا يغيب بالجماع بل يفسد الحج ولهذا يجب عليه إتمام أضالته ثم قضاؤه في عام آخر قدر (وإن
ساقه) أي الدم (معه يضمنه ماشاء) أما إذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط فسد حجّه دون
عمرته وسقط عنه دم القرآن (الخامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فإن طاف
الأكثر قبل الأشهر لم يصبر قارنا وإن طاف الأقل قبلها أو أكثرها كان قارنا) وهذا يجب ظاهر
بنافيه ما في التتارخانية رجل جمع بين حجة وعمرته ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان
قارنا ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القرآن أن يفعل أكثر أشواط
العمرة في أشهر الحج ذكر في المحيط أنه لا يشترط وأنه مستند في ذلك إلى ما روى عن محمد بن أسود
بهما ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان أنه قارن ولا هدى عليه قال انه غير مستلزم لذلك وإن
الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لأنه المتنع بالعمرة إلى الحج في أشهر الحج وجوب الشكر
بالدم ما كان الأنفل للعمرة فهاجم الحج فهاجمه وهذا في القرآن كافي المجتمع قال وما روى عن محمد
برأيه القارن بالمعنى القوي إذ لا شك في انعقون أي جمع الأثرى أنه في لازم القرآن بالمعنى
الشري المأذون فيه وهو لزوم الدم وفي لازم الشري في المأذون الشري انتهى والذي يظهر
في أنه قارن بالمعنى الشري أيضا كما هو المتبادر من إطلاق قول محمد وغيره أنه قارن ويدل على أنه إذا
ارتكب محظورا بنية على الجزء وغابته أنه ليس عليه هدى شكر لأن أداه لم يقع على الوجه
المستنون المقر في الشريعة من إيقاع أكثر العمرة في الأشهر فإنه من وجهه في حكم من أفرد
بعمرة في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فإنه ليس قارنا بجمعا (السادس أن يكون آقائيا ولو حكا فلا
قران لك) أي الحقيقي (الأنا خرج إلى الآقائي قبل أشهر الحج قبل ولو طاف فصم منه القرآن
لم يصبر ربه آقائيا حكا) أي كانه لا يجوز القرآن للآقائي إذا دخل مكة وصار من أهلها حكا
هذا وفيه ان اشتراط الآقائي ظاهر للقران المستنون للصحة عقد الحج والعمرة وكذا تقديم

ذنب لحفي بسبب عني
عليك في اجناس الرزق
علي وشككاني منك
وأعراضي عنك وميل إلى
عبدك بالاستكابة لهم
والنصرع اليهم وقد
أعنتني قولك في حكم
كتابك فما استعنا
لهم وما تضرعون فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
وأغفره لي أخيرا النافرين
(اللهم) اني أستغفر لك لكل
ذنب لازمني بسبب كربة
استغفرت عندها بغيرك
واستغفرت عليها بسواك
واستدنت بأحدفها دونك
فصل يارب وسلم وبارك

العمره على الحج في الاسهر كما تقدم والله اعلم (السابع عدم فوان الحج فلو قام لم يكن قارنا وسقط الدم) وفي عدم شرط العصر القرائن مساحه لا تنفي

فصل في أي فصيل لا يشترط فيه (ولا يشترط لعصره عدم الامام) وهو القول بأهله محرما كان أو حلالا فهو على نوعين الامام صحيح مبطل كما في المتفق اذا لم يأهله بعد عمره والامام فاسد غير مبطل كما في القارئ اذا عرفت هذا (فيصح) أي القرائن ولا يسقط عنه دمه (من كوفي يرجع الى أهله بعد طواف العمرة) أي في أشهر الحج ثم عاد الى مكة لكونه محرما وان لم يأهله (ومن مكي خرج الى الأفاق) أي ويصح القرائن من مكي خرج الى الأفاق ثم عاد الى مكة فترن وطاف للعمرة في الاسهر ثم خرج من عامه فليصح كونه لم يأهله صح قرائنه لكونه محرما

قال ابن الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الامام للقارئ المأذون فيه وأما المصنف في الكبير وأما بقوله وأعلم ان الامام الصحيح المبطل المحكي لا ينصرف في حق القارئ وأما الامام الفاسد مع قاء الاحرام فهو لا يبطل المتفق الذي يشترط فيه عدم الامام فكيف يصح ان يقال انه لا يشترط في القارئ أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفي وغيره دليل على ذلك لانه لم يحصل منه المصحيح ويمكن ان يجاب عنه بأنه قد يثبت الامام الفاسد ما دامه كما في المكي والازم القول بصحة تنعج المكي اذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم ينقل من العمرة حتى أهمل بالحج ولا قائل بغيره منا ايضا ولو اعتبر المصالح القارئ لما صح قرائن المكي الخارج الى الأفاق فصح القول بعدم الاشراط وغيره انتهى والظاهر له لما كان القارئ في معنى التمتع والتمتع بشرط فيه عدم الامام فهو على انه لا يشترط عدم الامام في القارئ مع قطع النظر انه يتصور فيه أو لا يتصور قدر (ولا احواله) أي ولا يشترط ايضا احوال القارئ (من الميقات) أي كما يتوهم من بعض المتن والروايات (فالأحرع هو أو بأحد ميقاتي) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي ادخلها (بصير قارئ ولكن مع الاساءة) كان حقه ان يقول لكن مع الحرمة والجزاء اذا أحرعها بعده لانه يجب عليه ان يحرم بأحد ميقات ومع الاساءة اذا أحرعها بأحد ميقاتي لانه يسأل عن حرمها منه (ولا تقديم احوال العمرة على الحج) أي على احواله (فان تقدم عليها) بان أحرع بالحج ثم أحرع بعد ذلك بالعمرة فانه يكون قارنا بخلاف الا ان فيه تفصيلا (فان كان ادخلها عليه قبل طواف القدوم بصير قارئ ميسرا) أي لمخالفته السنة فيكون فعله لان السنة تقديم احوال العمرة على الحج (وعليه دم التمسك) أي اذا خالفه في الجمله جمع بين العبادتين ولو مع الاساءة (وان كان) أي ادخلها عليه (بعد الترويع فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا فهو) كتراسه من الاول) أي لانه آخر غاية التأخير حتى ادخلها بعد شروعه في افعال الحج (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند تمسك الختة فكل منه (وقيل جبر) وهو قول صاحب الهداية وغير الاسلام فلا يأكل منه (ويستحب له رفض العمرة) أي لمخالفته السنة قال ابن الهمام بعد ما ذكر القولين السابقين ولم يرجح أحدهما وقوله رفض العمرة في هذه الصورة مستحب يؤنس به في التمسك (وكذا) أي يستحب له رفض العمرة ايضا لمخالفته السنة لكنه لا يؤمر بذلك حتما فان رفضها اقتضاه لو عليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرفضها ومضى فهو مسمى ويحكي حكمه وهذا كله (ان كان) أي ادخلها عليه (بعد الطواف) أي طواف القدوم (أو أكثره) فليزمه العمرة فان مضى فيها جزو بصير ميسرا (ككثرة اساءة) عن

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر لي يا خير
القافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب
جاني عليه اغفر من
غيرك ودعني الى التضرع
لاحد من خلقك او
استأني الى الطمع فيما
عند غيرك فآزت طاعته
في معصيتك استقبلا بالمال
في يديه وأنا اعلم بما جاني
السك كالاخفى في عنك
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر لي يا خير
القافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب
مثلتي نفسي استغفرك

أدخلها قبل أن يطوف القدوم وعليه دم يجمعه بين ما أتى قال لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر
فصح الأول صاحب الهداية واختره غير الإسلام وتبعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أي
كبارة (وقيل شكر) أي دم نسك وهو قول خمس الأصنفين والمجوزي وصاحب البدائع
(وان أدخلها بعد الوقوف) أي بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة و يلزمه رفضا اتناقا
(وعليه دم رفضا أولا) لكن ان رفضه يجب دم لرفضه وهو ممتكأن وان مضى فيه الجزأ وعليه
دم جبر بقوله (وعليه رفضا احتيا) أي وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الادخال السابق (سواء
أحرمها قبل الحلق) أي ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أي بعد الحلق (ولو في أيام التشريق) وكذا
قبل طواف الزبارة وأما إذا أهل بالعمره بعد الحلق أو بعد الطواف أو بعدها على ما يدل عليه
كلام الزبلي حيث قال يجب عليه دم لأنه قد جع بينهما في الاحرام أو في الإسهال ثم قال فان
قبل كيف يكون جامع بينهما وهو لم يحرم بالعمره إلا بعد تمام التخلل من احرام الحج بالحلق وطواف
الزبارة قلنا قد في عليه بعض وإببات الحج فيصير جامع بينهما فقلنا وان لم يكن جامع بينهما الحرمان
فيلزمه الدم لذلك ثم قبل لا رفضها أو مضى فيها كما ذكر في الأصل وقبل أنه ليس بمجرى على ظاهره
وان معنى قوله لا رفضها أي لا ترتض من غير رفض كافي العناية والكفاية وقال في البحر قال
مشايخنا يريده أنه يضي في احرام العمرة لا في أفعالها لأنه منى عن العمرة في هذه الأيام والعمره
عبارة عن الأفعال فلا يلزمه رفض احرامها بل رفض أفعالها وان مضى في أفعالها لأمضى عليه لأنه
إذا ما كما التزم قال في الكبير وقوله لا مضي عليه فيه نظر لما صرح هو وغيره أن عليه دما كما سيأتي
قلت فيه أن عليه دما لادخال العمرة على الحج لا لأفعالها في أيام التشريق فلا إشكال ويحمل عليه
ما في الظاهرية من عدم لزوم الدم سواء طاف طاف في أيام التشريق أو لم يطف والحاصل أن الأصح
وجوب الرفض كائن عليه غير واحد قال أبو جعفر الهندواني ومشايخنا على هذا أي وجوب
الرفض فان رفضها فعليه الدم والقضاء وان لم يرفض فعليه دم جبر لجمعه بينهما كافي الفسخ والبر
وغيرها ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم منهم قد يعفرون قبل أن يسعوا لجمعهم
فأفهم والله أعلم

فصل في بيان أداء القرآن إذا دخل أي القرآن (مكة بدأ بأفعال العمرة وان أخرها في
الاحرام) أي ذكر الاحرام (في طواف شاسع أو يضطبع) وفي نسخة مضطجافيه أي في جميع
طوافه (و يرمل في الثلاثة الأولى ثم يصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة
بكاملها لأنه ممنوع من التخلل عنها لكونه محرم ما يلجمها فتنوقف شطه على فراغ من أفعاله
أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سنن الحج (و يضطبع فيه ويرمل ان قدم السعي) أي
أراد تقديمه وهذا ما عليه الجمهور لما قالوا من أن كل طواف بعده سعي فالرمل فيه يستوفى فتنقص
عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن يطوف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا لا طواف بد
سعي وكذا في خزنة الأكل وأما الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أو قارنا
وأما نقله الزبلي عن العناية للسروجي من أنه إذا كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان
رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر (ثم يقيم حراما) أي محرمان أو أن يثقله يوم النحر
فان حلق يكون جنائته على احرامين لما في الحيط والمتنق عن محمد فان طاف لعمرته ثم حلق فعليه
دمان ولا يلزم من عمرته بالحلق كالتنع اذا ساق الهدى وفرغ من أفعال العمرة وحلق يجب عليه

لي استغفره وقتله حتى
ورملى فيه فصل يارب
وسلم ياربك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك
لكل ذنب جرى به فلك
وأحاط به علمك في وعلى
الي آخر عمرى ويطيع ذنوبى
كلها وألوا آخرها عدها
ونخطه أقلها وكثيرها
صغيرها وكبيرها دقيقها
وجليلها أقدمها وحديثها
سرها وجهرها وعلايتها
ولما أنا مذنب في جميع عمرى
فصل يارب وسلم ياربك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
استغفر لك كل ذنب

أدوم ولا يتقبل بذلك من عمرته (وحي كالغرد) أي في بقية أفعاله والحاصل أن القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا مرتين كاذكر من أنه يأتي أولاً بطواف العمرة ثم بسعيها ثم بطواف القدوم ثم بسعي الحج وافتتاحه صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أي متواليين متقدمين (وسعي سعيين) أي متأخرين متتابعين أو متعاقبين وكذا الحكم فيما إذا كانا مرتين (للعمرة والحج) أي أجالا (ولم ينو الأول) أي من الطوافين (للعمرة والثاني للحج أو روى على العكس) أي بأن نوى الأول للقدوم والثاني للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أي فيهما (ولم يسن فيه) أن هذا هو عين الأول فتأمل فإن الطواف العارى من مطلق النسبة لا يسمى طوافاً في الشرع نعم لا يلزمه تعيين التنية بل مطلقها ويسن التمييز (أو نوى طوافاً آخر) أي في الطوافين أو في أحدهما (نظراً) أي كان ذلك إلا خروفاً أو سنة (أو غيره) أي نذر أو طواف أفاضة أو وداع (يكون الأول للعمرة) أي معتبراً (والثاني للقدوم) أي متعيناً (وكرهه ذلك) أي ذلك الجلع لخالفه السنة من وجوه كثيرة

فرفصل في هدي القارن والمتنع يجب أي اجاباً على القارن والمتنع هدي شكر الما رضة الله تبارك وتعالى للجمع بين النكسين في أشهر الحج بسفر واحد وهذا عندنا وهو عند الشافعي دم جبريل لما حقق قولُه تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وأدناه) أي أدنى الهدى (ها) شاة) باجاء الفقهاء إلا أن الجزر أفضل من البقر فهو في أفضل من الشاة (وكل ما هو أعظم) أي أتمن أو أنعم قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق المولى فالأعلى والأغلى هو الأول (والأفضل لهما) أي للقارن والمتنع (سوقه معهما ولكل منهما أن يأكل) أي استباحاً (من هديه ويطعم) أي منه (من شاء غداً أو فقراً أو سبب) أي لصاحب الاختصة (أن يتصدق بالثلث ويطعم الثلث) أي بأن يطعمه ويطعمه (ويدخر) أي يحفظ (الثلث) ذخيرة له وأعياله (أو يهدي لثلث) أي يطعمه ويهديه لأقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا غنياً وهو يدل من يعلم وأن كان طاهر كلام البدائع أنه يدل من يدخر (ولا يجب التصديق بشئ منه) أي من هدي التمتع والقران (ويستقط) أي وجوب الدم (بالذبح) أي وبالأعطاء والأباحة ولو بالفضيلة (ما لم يرق بعد الذبح لم يجب غيره وشراً طوجوبه) أي وجوب الهدى (القدرة عليه) أي على عينه أو غنمه وعينه موجودة (وهذه القران والتمتع) لماسبق (والعقل) أي على أي تقدير هذه الحج المنون (والبالوغ) أي لتمام الوجوب على العسي عيزاً أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقدرة عليه (لا الهدى) لقدرة ملكه (الأنه إذا لم يصح عليه في ذمته أن يذبحه بعد العتق ويخص) أي جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما المكان المستنون ففي المبسوط أن السنة في الهدى أيام النحر حتى وفي غير أيام النحر فكه هي الأولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل مواضع حكة لهذا المعنى (والزمان) أي ويخص جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد أيام النحر والتشريق قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني أيام النحر من حيث الوجوب على قول أي حنيفة والأول ذبح بعدها جزأاً لأنه تارك للواجب وقوله لا يجزى بالاجماع وعلى قولهما في الضليلة كذلك وكونه فيها هو السنة عندها (وأول وقتها) أي زمان جواز هذا الذم (طلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي اتفاقاً (وأخراً من حيث الوجوب) أي عند الامام وكذا من حيث السنة عند صاحبيه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر)

لي وأسالك أن تتصرف لي ما أحسيت على من مظالم العباد قبل كان لعبادك على حقوقاً ومظالم وأنا بها صريحين (اللهم) وإن كانت كثيرة فأنم في جنب ضلوك بسيرة (اللهم) أي عابد من عبادك أو أمة من أمتك كانت له مظلمة عندي قد غصبت عليه فاني أرضه أو ماله أو عرضه أو بدنه أو زواج أو حصره أو وضعه بطلاني بها ولم أستطع أن أردّها إليه ولم أستطع منها فأسألك بكرمك وجودك وسعة ما عندك أن ترضهم عني ولا تتجمل لهم على شيئاً منقمة من حسناتي فإن غفلت ما يرضهم عني

ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمة (لا آخره) أي في حق الاعتداد باعتبار الزمان لأنه أعقد بالمكان (والوقت المسنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب أن يكون) أي الذبح (بين الرمي والخلق) أي في حق القارن والمنع (وبين الذبح) أي ذبح الهدايا (في أيام النحر) ويجوز بركة والحرم كله (لأنه يكره لما سبق من السنة (ولومات) أي القارن أو المنع القادر على الهدى (قبل الذبح فليبه الوصية) أي بوجوده فيعبر من الثلث (فإن لم يوص سقط) أي وجوده على الوزنة (وإن تبرع عنه الوارث ص) أي تبرع وسقط وجوبه عنه لكن يناله على الرأه كما في الوصية بالبيع وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إراقة الدم سقط عنه الدم الآن بوصى به فيعبر من الثلث أو يشرع عنه الوزنة فيه يصح ظاهر

فوفصل في بدل الهدى إذا نحر القارن أو المنع عن الهدى أي هدى القارن أو المنع (بأن لم يكن في ملكه فضل) أي مال زائد (عن كفاف) أي ما يكفي من الخلق في كفاية العيشة (قد رما يشترى به الدم) أي من النقود أو العروض (ولا هو) أي الدم أو الهدى بعينه (في ملكه) وسبق في آخر الفصل غلام ففصله (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أي كاملة بمجزة (فيصوم ثلاثة أيام قبل الحج) الأول في الحج كما قاله صاحبنا ونعالي والمرد في أشهره ولكنه أراد قبل إتمام الحج بالنسبة إلى المنع لكنه مناصف بقوله إلا في بعد إتمام العمرة وسبق الكلام عليه مفصلا (وسبعة بعده) أي إذا رجع كما في الآية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من جمعته أي إذا فرغ من أعماله كما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما خصه به الشافعي رحمه الله وأتباعه بقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في محله إلا ثلاثة (وشرائط خمسة صيام الثلاثة) أي عن القارن والمنع فثابتة وهي (أن يصوم الثلاثة بعد إتمام الإحرام بهما في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف المنع فإن فيه خلافا كما سيأتي فلو صام الثلاثة ثم قرأ لا يجوز صومه بالاجماع وأما إذا دخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن اختلفوا فيه كما اختلفوا في المنع كما يستفاد من قوله (وبعد إتمام العمرة في المنع وإن يكون) أي صام الثلاثة (في أشهر الحج) فلو قرأ قبل أشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل الأشهر لم يجز يستحق الإحرام ثم اعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المنع بخلاف الإحرام الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم المنع في ظاهر المذهب على قول الأكثر بل يشترط أن يكون بعد إتمام العمرة فقط فلو صام المنع في أشهر الحج بعد إتمام العمرة قبل أن يحرم بالحج لا لا وجود الإحرام حاله صوم الثلاثة بشرط في جواز صوم القارن وأما صوم المنع فلا كثر على عدم اشتراط ذلك في البدن وهل يجوز به بعد إتمام الإحرام بالعمرة في أشهر الحج قبل أن يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف للعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا المعنى لكن ليس بصريح في الهدى التي يمكن حمله على المنع الذي ساق الهدى وكذا ذكره في المدارك فليبه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهر ما بين الإحرامين إجماع الإحرام بالعمرة والإحرام بالحج وكذا ما في شرح الكنتز وقس أشهر الحج بين الإحرامين في حق المنع اهـ وفيه ما سبق من جهة النبي مع ما في عبارته من إتمام الإحرام لا يصح صومه بعد الإحرام بالحج وليس كذلك لسبب أن أهله المستحب أو المتعين وأما ما في مناسك الأبرار وفي المختار وشرحه الاختيار من أنه لم يصح صيام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفه وانصاهما قبل ذلك وهو محرم فظاهر أنه لا يجوز صومه حال كونه حلالا اللهم إلا أن يجعل قولهما وهو محرم

وليس عندي ما يرضهم ولا
تجعل يوم القيامة لسببهم
على حساني سبيل فصل
باب وسوم برك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفروا لي يا خير العالمين
استغفر الله العظيم الذي
لا اله الا هو إلى القيوم
وأقرب الله استغفار يزيد
في كل طرفة عين وعمر يكة
نص مائة ألف ألف ضعف
بدم مع دوام الله وبقي
مع بقا الله الذي لا فناء ولا
زوال ولا انتقال للملكه أبد
الآبدن ودهر الداهرين
سرمد في سرمد استجب
باهو (اللهم) اجعله دواء
واقف أبية وستة واقفت
منك غلبة أنك على كل
شي قدبر (اللهم) صل على

على أنه قد أحرم بالعمرة تأقال غيرهما أن شرط لجزائهما وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يفتى
بعده وقد ذكر امام الهدى أو منصور الماتريدي أن القياس أنه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج
يعني قياسا على القران ولأن احرامه بالحج هو السبب لان يكون متمتعاً وبتوجه عليه الصوم فإنه
مجرد أن يرد بالحج بعد عمرته في الأشهر لا يسمى متمتعاً وهو قول زفر والشافعي فالاحوط أن لا يصوم
الثلاثة الا بعد احرامه بالحج لا بما توافقتا في خلاف صومهم بين الاحرامين وأيضاً الآية الشريفة
دلالة واضحة على هذا المعنى حيث ذل فرغ من الحج أي منصرفاً الى احرامه لما
استبصر من الهدى فهذا صريح في كون التمتع هو السبب للهدى أصالة وللصوم نيابة لا بمجرد
جزء منه إذ يجب تخلف الجزء الاخر عنه هذا وقول الماتريدي أن القياس عدم جواز الصوم
ما لم يشرع في الحج يفيد أن التمتع عليه وهو القران لا يكون فيه خلاف ثم القران قيس على
التمتع المذكور في الآية فيتمتعين ان يكون حكمهما واحداً وهو يتوقف على الجمع الذي قدمناه
فمن فرق بينهما وبين من قرن فعليه البيان وأما ما قيل من أن السبب هنا صريح كفيكي وجود
الجزء الاول حيث يتوقف وجود الجزء الثاني فتقوض بكفاره العين حيث لم تصح بمجرد حصول
العين قبل الحنث فان الحنث المترتب على العين هو السبب كما أن هنا الحاق بالحج بالعمرة هو
السبب في التمتع وكذا الحاقها بعكسه في القران والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق الاصحاب
على أن من الاحتجاب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة لكن ان كان
يضعفه الصوم في يوم التروية ويوم عرفة عن الخروج والوقوف والدعاء فليس يجب تركه
وتقدمه على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيها ما كان يضعفه عن القيام بعهما قال في التفتيح
وهو كراهة تنزيه اليوم الا أن يسمى منقطعاً فيوقفه في حظروا عن عطائه أو فطر يوم عرفة بعرفة
ليستوى على الدعاء كأنه مثل أيام الصائم اه وأقول بل أقوى لان نية المؤمن خير من عمله مع
ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفسرون بالاجار اليوم حيث قاموا بخضه
الاخوان في السفر من ضرب الخيعة وسائر الخفة ونصف الصائغون عن اتيانهم والحاصل
ان كل ما أخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال القدرة على الاصل (وان يقع)
أي قيام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فان لم يصم أصلاً أو صام يوماً أو يومين حتى دخل يوم النحر
فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الاصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره في قدر عليه
أرفاهة بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر والتتريق وبعد هاتين الفوات الوقت (وان
ينوي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع القمر لم يجز كما أنه في
جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من النية بالليل (وان يكون عاجزاً عن الهدى في أيام النحر)
الاظهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم وقت الحلق أو التقصير فإنه اذا قدر عليه فما بعد
تحلله لم يضروه حيث يصح صومه كاسياف مصر حافى كلامه (ولا يمتد بقدرة قبلها) أي قبل أيام
النحر (ولا يمتد ما فصولم الثلاثة وهو قادر) أي على الدم قبل ان يشرع في صوم الثلاثة وفي
خلالها أو بعد ما صام كلها (ثم يجز يوم النحر) أي قبل حلقه (جاز صومه ولو صام) أي الثلاثة
(فتسيرا) أي عاجزاً (ثم أيسر) أي قدر على الهدى (يوم النحر) أي نفسه تفصيل (فان كان) أي
اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب الدم) أي لقدرة على الاصل قبل حصول
المقصود بالبدل كما لو وجد الماء في خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على

سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد وصحبه وسلم
تسليماً كثيراً صلاة داعية
بدوامك باقية بيقائنك
لا تمتنى لملدون عليك
صلاة ترسيك وترضيه
وترضى بها عتارب العالمين
وسلم كذلك والحمد لله على
ذلك مسجداً وبثرب
الزرة حماد بنون وسلام
على المرسلين والحمد
لثرب العالمين (عـ)
الاستغفارات الثمينة
المسبوبة الى سيدنا الحسن
البحري رضي الله عنه
تقتلهم عدة نسخ ورايت
في بعض نسخها عن محمد
ابن أسامة رضي الله عنه
ونقصت عن ترجمته فلم
أظفر بها قال انه حين
مظاولها فرأى النبي صلى

الدم (بعده) أي بعد الحلق أو التقصير ولو في أيام النحر (صح الصوم) أي حكمه كواجب الماء
 بعدما يجتمع وفرغ من صلاته (ولا شيء عليه) أي ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدل في موضع
 الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل قائل (وان لم يخل حتى مضت أيام النحر فأيسر) أي قدر
 على الهدى (ليجيب الهدى وأجر أصومه) وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أن
 الذبح موقت بأيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو إباحة الخلط بالهدى فكانه يخلط
 ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وإن يكون أداهما على الوجه المستنون فلا داهما على غير وجه
 السنة بأن أحرم القارن بالعمره بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كأمروكذ المكي
 إذا قرن أو تعلق فانه مسمى وعليه دم جبر ولا يميز به الصوم وإن كان معه صرا لا يميز عن الهدى كما
 صرح به في السراج الوهاج وغيره والحاصل أن الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم
 الجبر فاحفظ هذه الكيفية لتفكك في كل قضية ومن المشرط أيضا أن يقع صومها في أشهر الحج
 من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المنافع وأما
 الأحرام في أشهر الحج بالقرآن أو المتنع فليس بشرط بل لو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثر
 فمما جاز (وأما صوم السبعة فشرط محتمل تيسر التوبة) أي كسر الكهارات (وتقديم الثلاثة)
 أي لتكون السبعة معها عشرة كاملة (وإن يصوم) أي السبعة (بعد أيام التشريق) أي طرفة
 الصوم في أيامه وتقدم صرح في البدائع والبحر الزاخر أنه لا يجوز صومها في أيام النحر والتشريق
 (ويستحب أن يصوم الثلاثة متتابعة) أي حرام عرفه (كأمر) ولا يجب التتابع فيها وفي السبعة
 ولكن يستحب (أي في السبعة) كما في الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أي بعد النحر أي من أفعال
 الحج فانه لا يجوز فسله بالأجتماع (بكملة) وكذا في غير ما قبل الرجوع إلى الأهل عند نيل الوفاء
 الإقامة بكملة أي لم ينو (والأفضل) أي المستحب (أن يصومها بعد الرجوع إلى أهله) أي خروجا
 عن خلاف الشافعية وأما أن نوى الإقامة بكملة جاز له صوم السبعة بكملة أجماعا وقال ابن الحمام
 وأما صوم السبعة فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد إتمام عمل الواجبات لا معطفا
 بالرجوع ٨١ وفيه أن المراد بالرجوع إلى الأية عند علمائها الفراغ من الحج سواء رجع من
 منى أو أقام بها وعند الشافعي هو الرجوع إلى أهله فتقيد به بالرجوع من منى لا قائل به والله أعلم
 ثم أعلم أنه إذا قرن البدن أو تعلق ولم يصم الثلاثة حتى جامع النحر فضل عليه ضمان إذا اعتقد دم
 للقرآن أو التمتع ودم لا حلاله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالبدن كما
 حكم الحرك كذلك في قصد الدم وإن عجز القارن والتمتع عن الهدى والصوم بان كان شيئا فإني
 على ذمته ولا يميزه القدية عن الصوم كذا في شرح الزايدات للمشافعي وفيه بحث لا ما إذا كان
 عاجزا عن الهدى انتقل حكم الوجوب إلى الصوم وإذا عجز عنه فالنسيان أن يجزئه القدية عنه كما في
 الصوم والأفلامني لبقائه على ذمته فينبغي أن يسقط عنه الصوم كما قالوا فحين صام الثلاثة
 وتكمن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى
 بأن يسقط عنه الدم والله أعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد النفي في باب الكهارات فقال
 بعضهم قوت شهر فإن كان عنده أقل منه جاز له الصوم وقال محمد بن حنبل من كان عنده قوت
 يوم وليس له يميزه الصوم إن كان الطعام الذي عنده مقدارا ما هو الواجب عليه وهو موافق
 لما روى عن أبي حنيفة وهو راية عن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا كان عنده قدر ما يشترى

الله عليه وسلم في الصوم
 فأمروكذ هذه
 الاستنقارات وعلى من
 قصر أكل عشرة منها في
 يوم أن يبدأ يوم الجمعة
 ويستم يوم الخميس وذكر
 أنه واجب عليها على الوجه
 الذي أمر به فيها الله من
 خلمه وخلعه من جنبه
 (ثم) وقت على نفسه
 أخرى من هذه
 الاستنقارات بمنها ذكر
 في أولها أنها مروية عن
 سيدنا أمير المؤمنين علي
 ابن أبي طالب كرم الله
 وجهه ورضي عنه وأنه
 كان يستغفر بها بصر كل
 ليلة (وذكر) أن الاستغفار
 أفضل أوقات الاستغفار
 إلى طلوع النجف (وذكر)

به ما وجب وليس له غيره لا يجوز له الصوم وقال بعضهم في السائل يسده أى الكسب بمسك قوت يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل بمسك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن الآن هذا إذا لم يكن في ملكه عين المنصوص لأنه إن كان في ملكه فلا يجوز له أن يصوم كما صرح به في الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كاذر بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله إن كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعدا لا يجوز له الصوم

فوق فصل في قرآن المكي لأقران لاهل مكة في أى حقيقة أو حكم (ولا لاهل المواقب وهم الذين منزلة لهم في نفس الميقات) وكذا من أذا هم من غيرهم (ولا لاهل الحبل وهم الذين بين المواقب والحرم) وهذا القول تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع وفي معناه القرآن (فمن قرن منهم) أى ولو بإضافة أسد السككن الى الآخر (كان مسيا) وعليه دم جبر أى كفارة لاساءة احتمل أن قرأه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة) أى لئلا يكون عمله مخالفا للسنة (فإذا رفضها فليهدم الرض) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بانه ضعى عليها (قدم الجح) أى مع الاساءة عليه وهو دم جبر كسابقه وأيضا ان جنى جنسية قبل الرض يلزمه ما يلزم القارن الآخر (فان قيل ولو دخل الآخر فاقى مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أى بجماع قبل طواف العمرة وانتهى (ثم أحرم بمكة) أى منها وفي حكمه أرض الحرم كلها (بعمرة ونجدة) أى معا أو تداخلا (رفض العمرة) ومضى في نجسته وعليه عمرة فقدم (لانه صار للمكي) أى حكاى منعه من القرآن (ولو خرج) أى ثابته (الى الآخر فاقى قرن) أى بعد ما عتقر في أشهر الحج فأفسدها أو أتمها فقرن (كان قارنا) أى مسنونا (ولو خرج المكي) ومن في معناه (الى الآخر فاقى قبل أشهر الحج) وهذا بالخلاف (وقيل ولو فيها) أى ولو خرج في الأشهر ويبدل عليه ما سبق (صع قرأه ولم يدمه شكر) والحاصل ان المكي ممنوع عن ان يقرن بمكة وأما اذا خرج الى الآخر فاقى بأن جاوز الميقات قبل أشهر الحج أو بعده فاقى قرن صغ قرأه و يكون مسنونا ولا يبطل بالامام باهله لانه لا يشترط لصحة القرآن عدم الامام كالكوفي اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرأه كذا هاتوا قيد المحبوبي وصاحب المسوط بأن المكي انما يصح قرأه اذا خرج من الميقات الى الكوفة مثلاً قبل دخول أشهر الحج أما اذا خرج بعد دخوله فاسفل اقران له لاهله لما دخلت أشهر الحج وهو داخل المواقب فقد صار مجموعا من القرآن شرعا فلا ينفى بذلك بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد قال العنباري وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم بقوله المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن صغ قرأه قال في البر وهو محمول على ما قلناه صاحب المسوط والمحبوبي لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق بخطاب المنتمى بل مادام بمكة فإذا خرج الى الآخر فاقى القرن باهله لما عرف ان كل من وصل الى مكان صار ملتقيا باهله كالأخفى اذا قصد بهستان بنى عامر حتى جازاه دخول مكة بلا احوام وغير ذلك فاطلاق المصنف أى صاحب الهداية هو الوجه انتهى والظاهر أن في المسئلة خلافا لما في الكرماني قال ابن جماعة عن محمد اذا دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرأه عند أى حنيفة وهو الصحيح قال في البر وتقييده بقوله عند أى حنيفة يقتضى أن يصح عندهما وأما ما في النسك الفارسي من أن المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمرة ونجدة

أن أتم الاستغفار ان يكون مسجدين من مواضعها أحاديث وآثارا وقد انتبه رجاء الانتفاع بهم فان وقف على ذلك أحد من اخواني المسلمين واتشعب به فانا أسأله ان لا ينسأني من دعائه الصالح ويشرى كفى في استغفاره لعل الله يغفر لنا جميعا

فوق فصل في ماذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة صلى الصبح بمكة وتوجه الى خي ان كان محرما بالحج وحده أو بالحج والعمرة فان لم يكن تقدم له احرام أحرم بالحج وفعل ما تقدم في صفة الاحرام فان أراد تقديم سعى الحج فليطبق طوافا فسلما يرمل في الاشواط

معاقله يرفض العمرة في قولهم في البحر انه محمول على ما اذا خرج الى البقاع بعد ان دخلت عليه
اشهر الحج وهو مكة

§ (باب التمتع) §

وهو في التمتع بالتذوق والاتضاع بالشئ في الشريعة كما قال (وهو الترفق) أي لتبذير المكنى
(بإدائه النفسين) أي العمرة والحج (في أشهر الحج في سنة واحدة من غير المأمور) أي بأهله (بينهما
المأما حصصاً) أي بأن يكون حاله تنقله من عمرته وقبل شروعه في حجه وزاد بهضم في سفر واحد
كما ذكره صاحب المذهب وزاد أن تروى أحرام مكة للجمع والتماضي متعلاً لتفادع بالتقرب إلى الله
تعالى بالمبادئين كما اختاره المصنف وألغته بمطلوبات الاحرام بدخله من العمرة أولاً لتفادع
بسقوط العود إلى البقاع ولا يبعد أن يقال لفته بالحياة حتى أدرك أحرام الحجة (وهو أفضل
من الأفراد) أي عندنا في الرأى والشبهة وهو العيص في شرح المنظومة أن التمتع أفضل من
الاقتراب بالاجتماع بين أهمائنا في ظاهر الرأى والله أعلم

وهو سهل في شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الأول أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر
الحج) فلو طاف للعمرة جنباً أو وحيداً في رمضان ثم أعاده في شوال وجب من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً
أما عند الكرخي ومن واقفه فلا نه لا يرفض الأول بالأعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه
أن كان يرفض الأول بالأعادة لكن لا يكون متمتعاً لأنه نص عليه محمد في الأصل والحسبة لمن
دخل مكة بعمره قبل الأشهر يرد التمتع أو القران أن لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج
ثم يطوف فإنه متى طاف طوافاً لموقع عن العمرة على ما تقدم ولو طاف الكل أو أكثره ثم دخلت
أشهر الحج طاف بمكة أخرى داخل البقاع ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند الكل لأنه صار حكمه
حكم أهل مكة بدليل أنه صار مقامه بمقامهم قال الكرماني إلا أن يخرج إلى أهله أو ميقات نفسه
على ما ذكره الطحاوي ثم يرجع محرماً بالعمرة أه والطاهران هذا الحديث بالنسبة إلى الألفاق
الذي صار في حكم المكنى بخلاف المكنى الحقيقي فإنه لو خرج إلى الألفاق في الأشهر لا يصير متمتعاً
مسنوناً للسابق والمسايق من اشتراط عدم الإتمام في التمتع وهذا والتاهاجران التمتع بدفعه
من العمرة لا يكون متمتعاً من إتيان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان في حكم المكنى إلا أن
المكنى ليس بمنوعان العمرة فقط على الصحيح وإنما يكون منوعان التمتع كما تقدم هو الله أعلم
(الثاني أن يقدم أحرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه قوله (الثالث أن يطوف للعمرة كله
أو أكثره) أي في أشهر الحج (تسبل أحرام الحج) فلو لم يطف قبل أحرام الحج وأطاف أهله ثم طاف كله
أو أكثره الباقي بعد أحرامه للجمع لا يكون متمتعاً بل قارناً ولو طاف أكثره قبل أحرام الحج وأطاف
بعده كان متمتعاً (الرابع عدم إفساد العمرة) فلو أفسد أحرام العمرة في أشهر الحج ثم أفسد أهلاً أو أهلاً على
الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضيها لم يكن متمتعاً ولو قضى عمرته وجب من عامه
فيه تفصيل محل الشك المسبوقة (الخامس عدم إفساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل أفسد حجه
لم يكن متمتعاً (السادس عدم الإتمام) أي النزول (بالأهل المأما حصصاً وهو أن يرجع إلى وطنه
حلالاً) والعبرة بإتمام التوطى بالمولد والنشأ ووجود الأهل فيصنع متمتعاً لا فاق وان كان
معه أهله ولا يصح من المكنى وإن لم يكن له أهل (فان حل) أي الألفاق (من عمرته) أي في الأشهر

الثلاثة الأولى ثم عني في
الباقى على هيئته و يملئ
ركعتي الطواف ثم يخرج
إلى الصفاقيس بين الصفا
والمرودة مسجعة أنسواط
و يدعو بالادعية التي تقدم
ذكرها ثم توجه إلى منى
ويصل بها خمس صلوات
الطهور والعصر والمغرب
والمساء والتفجر من اليوم
التاسع ويقول إذا وصل
منى (اللهم) هذي منى
فأمن على عبادة الله على
أولئك وأهل طاعتك
سبحان الذي في السماء
عرشه سبحانه الذي في
الأرض سطونه سبحانه
الذي في البحر سيده سبحانه
الذي في النار سلطانه
سبحان الذي في الجنة

(ورجع الى اهله ثم خرج) أي بولم يعمه (لم يكن مقيما ولو رجع قبل الطواف أو بعده قبل الحلق ثم عاد) أي رجع أي حال كونه محرما بعمرته (وج) أي من عامه (كان مقيما) أي لمدم حصة الاسلام كاقال (وهذا هو الاسلام الفاسد) أي الغير المعترف في منع الشرع للمتنع (وهو ان يرجع حراما الى وطنه) وهو أنهم من أن يكون محرما بعمرته وأوجهه والحاصل ان الاسلام صحيح وهو يبطل بالتنع بالاتفاق وقاسد وهو لا يبطله عندهما خلافا لمحمد وتفسير الاول ان يرجع الى وطنه وأهله بعد أداء العمرة حلالا ولا يكون المود الى مكة مستحقا عليه ثم يعود الى مكة ويحرم بالرجوع وقال الفارسي وعند محمد ليس من ضرورة حصة الاسلام كونه حلالا ولكن شرطه أن لا يكون المود مستحقا عليه وفيه اشكال لان عدم استحقاق المود شرط عندهما إلا أن يقال المعتبر عنده الاستحقاق والمقرض بان ترك أكثر طواف العمرة الواجب بان ترك الحلق وأما عندهما فيعتبر الاستحقاق والمقرض والواجب وكذلك السبب عند أبي يوسف لان الحلق في الحرم مستحب عنده وتفسير الثاني أن يعود اليه حراما لو يكون المود مستحقا عليه وجوبا واستحقابا وله ما تميزت بكثرة مبسوطة في محلها (والرجوع الى داخل الميقات بمنزلة مكة) أي بمنزلة رجوعه الى مكة وقد سبق حكمه (والخارجة) أي والرجوع الى خارج الميقات حال كونه غير بلده قبل هجرة مكة وقيل هو كصره) أي من الآفاق (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره واجبا) بالرفع أي وان يكون الحج معها (في سفر واحد) لو رجع الى اهله قبل انقضاء الطواف ثم عاد ورجع فان كان أكثره في الثاني) أي من سفره (كان مقيما) هكذا أطلقه فاضيلان ولم يخله الى قول أحدهم ان الغنم بل ذكر حكما مسكوتاه وكذا أطلق في المحيط والمبسوط ولم يحددهما خلافا لقول المصنف (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على مافي المشاهير) أي وإما على قولهما المشهور عنهما فلا لما صرح به غير واحد أن من عاد الى اهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع ورجع فانه مقيم عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم في تفسير التنع هو الترفق بأداء النسيك في سفر واحد لان من قيده كصاحب الهداية صرح بنفسه ان يعود محرما لا يبطل تقمعه قبل ان أداءها في سفر واحد ليس بشرط كذا اتروه في الكبير والظاهره شرط إلا أنه أعظم من ان يكون حقيقة أو حكما والله سبحانه أعلم (الثامن أداءها في سنة واحدة) أي على قول الأكثر كاصرح به غير واحد (طواف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من السنة الاخرى لم يكن مقيما) كما صرح به الزيلعي (ولان لم يبينهما) أي ولولم يقع بينهما السلام صحيح كما بينه قوام الدين في شرح الهداية (أو بقي حراما الى الثانية) في الفتاوى التالفة خاصة معزي الى التفرق بمرجل اعتمر في شهر رمضان أي أحرم بعمرته فيه وأقام على إحرامه الى عام قابل ثم طاف لعمرة في شوال ورجع من عامه لم يكن مقيما اهـ وذ كر بعضهم ان هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا الحج من عامه يعني عام الفضل أماعام الاحرام فليس بشرط دليل مافي نوادر ابن سماعة عن محمد بن ابراهيم بن عمر بن عمر بن عثمان وأقام على إحرامه الى شوال من قابل ثم طاف لعمرة في العام القابل ثم حج من عامه ذلك انه متنع لانه باق على إحرامه وقد أتى بافعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه أتى بالعمرة في أشهر الحج (القاسم عدم التوطن بمكة) وهو للمقام بها (بلوا عفر) أي في أشهر الحج (ثم عزم على القيام بمكة أبدا) أي بالتوطن فيها (لا يكون مقيما) ولعل وجهه ان سفره الاول انقطع

رجعته سبحانه الذي رجع
السما ووضع الارضين
بقدرته سبحانه الذي
لامعيا ولا معيا الا الله
وبكر من ذكر الله تعالى
ومن الدعاء والتلبية
والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ويبعث على
طهاره الى أن يصبح فيصلي
الفجر ويتوجه الى عرفات
ويجعل طريقه في الذهاب
الى عرفات طريقا مضيقا
وفي العود منها على المازمين
فوقصص في التوجه الى
عرفات ثم فاد انرجع من
منى بعد صلاة العصر بها
قال اللهم اليك توجهت
وعليك توكلت ولوجهك
الكريم أردت فاجعل
ذني مغفورا وحيي مبرورا
وارجني ولا تخيبني
وبارك لي في مسعري

وطنه فيها فلا يقع جهوه عمرته في سفر واحد (وان عزم شهرين) أي مثلاً (وج كان مقتما) كما ذكره في خزنة الأكل عن أبي يوسف وذكر عن ابن جاعة اتفاق الأربعة على أنه لو قصد القريب مكة فدخلها تاتوا بالاقامة بها بعد الفرج من التمسكين أو من العمرة أو لوى الاقامة بها بعد ما اعتمر فليس بمحاضر أي من حاضري المسجد الحرام الذين منعو من التمتع والظاهر أنه أراد بالاقامة الاستيعان فيوافق ما سبق من البيان (العاشران لا يدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة) أي قبل الاعتكاف سواء كان مكياً ومستوطناً أو مقبلاً أو مسافراً منها (أو محرم) أي أو ان لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة أكثره قبلها) والحاصل أنه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرته من الميقات ولم يحرم وجع لا يكون مقتما (الآن يعود إلى أهله فيصير بمسرة) فيكون حينئذ مقتما اتفاقاً وأخرج إلى ما وراء الميقات فيكون مقتما عند هما ولو خرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع لا هله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محرماً هو مقتم في قولهم جماعاً على ما ذكره الكرماني وفيه ما تقدم وألقتو بيع فافهم (الحادي عشر ان يكون من أهل الأفاق) والأفق كل من كان داره خارج الميقات فلا تمتع له ولا داخله (والعمرة تطول ولو استوطن المكي في المدينة مثلاً فهو آفاق ولو استوطن الأفاق بمكة) كالمدني وغيره (فهو مكي) لأنه تقدم ان التمتع الآفاق إنما يصير مكاناً إذا عقر في الأشهر ثم استوطن بها وأنه لا يضره الاقامة وإن كانت شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلاً (واستوفى اقامته فيها) أي بأن لم يستوطن في أحدهما أكثر من الآخر (فليس مقتم) وان كانت اقامته في أحدهما أكثر لم يصير جواباً أي بالحكم فيه (قال صاحب الصبر وينبغي ان يكون الحكم بالكثير) أي لا كذلك فان كان أكثر اقامته بالمدينة أي مثلاً يكون مقتما أو بمكة فلا (وأطلق في خزنة الأكل) أي عبارة (بالتمتع) أي حيث قال كوفه أهل بمكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه تصريح بالتمتع بل هو مطلق قابل للتقييد على مقتضى القاعدة ان لا أكثر حكم الكل وكذلك ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهله بالبصرة ثم حج لم يكن مقتما لأن إطلاق الآية هو هي قوله تعالى ذلك ان لم يكن أهل حاضري المسجد الحرام يؤيد إطلاق المشايخ المعظام ولان المانع من صحة التمتع هو الألام ولا شك في حصوله سواء كثرت الاقامة أو قلت بالتمام وأضافه رحوا بأنه اذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقبلاً بنفس التزوج بلانية الاقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفرغ عليها أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل مقتما فتزوج بمكة وهو على نية الرجوع لأمصار مكة وطنا له وعلى رواية أنه لا يصير مقبلاً بنفس التزوج من غير نية الاقامة يكون مقتما وهذا مقتضى القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كالألغى لانه وجد مستوطن غير مقم ولا إذا تزوج وهو على نية الرجوع كيف يصير مكة وطنا له والامرية في تفاوت الحكم بين الاقامة والاستيطان ولان جواز التمتع للأفاق مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الاقامة كما سبق وانما منع المكي من التمتع وهو من أهل داخله للانية السابعة ولهذا صرح الطحاوي بان الأفاق اذا تمتع معه أهله وأمرأته فإنه يكون مقتما انتهى وكلام الأصحاب أيضاً ظاهر فيه كالألغى وأما ما صرح به أبو اسحق الفهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الأفاق فليس بمحاضر بالاتفاق ولو استوطن القريب بمكة فهو حاضري المسجد الحرام

وأقضى بمرقات حاجتي
أنك على كل شيء قدير
(اللهم) اجعلها أقرب
غداً غداً غداً غداً غداً
وأبعدها من مضطك
(اللهم) اليك غدوت
وعليك اعتمدت ووجهك
أردت فأجالي بمن تباهي
به اليوم من هو خير مني
وأفضل (اللهم) اني أسألك
الغفر والعافية والمعاقة
الدائمة في الدنيا والآخرة
وصلى الله على خير خلقه
محمد وآله وصحبه أجمعين
فأذا وصل إلى عرفات نزل
بها مع الناس غير متبذ
منها وتضرع إلى الله وتصدق
وأخلص نيته وأكثر

فراده ان من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلاً ومنشأ
ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع لأن العبادة بالحالة الحاضرة والاقامة الحاضرة والمراد
بأهله نفسه كذا كره أهل التفسير

فخصس في تمتع المكي أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لاهل مكة) أي المقيمين بها
(وأهل المواقيت) أي نفسها وما حاذها (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحل من داخل المواقيت
وبين الحرم المحرم (تمتع) لأنه المذكورة (فنتمتع منهم كان عاصياً) أي مخالفة الآية (ومسبياً)
أي في فعله أتركه السنة (وعليه لاسم الله دم) أي دم جبر وجناية لكانه قال في البدائع بقيت
العمره في أشهر الحج فحتم مصيبة أي لمخالفتهم السنة إذا أرادوا الحج في تلك السنة لما في
التمتع مع هذا الوقت عواجز وأساور ويجب عليهم دم الجبر وفي الكرماني لا يجوز لهم أن يضيّعوا
العمره إلى الحج ولا الحج إلى العمره انتهى وهذا يقيدان المكي إذا أتى بمكة ليس عليه شيء إلا أنه
ممنوع من إضافة الحج إليها ما في أثناءها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر النسفي في
تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم أن يعفروا في غير أشهر الحج ويغفروا شهر
الحج للتمتع لأنه أراد التيسير لهم بترك عمرتهم لثلايقهم في محطو رقتهم ولا يفتنوا إذا انقضت
من الأرملة الفاضلة العمره مطلقاً وقوع عمره صلى الله عليه وسلم الأربعة كل في ذى القعدة
فإن هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار إليه في
كلامه وإمامه كرم في النهاية من أن المكي لا يكره أن يعتمر في أشهر الحج لكن لا يكره فضيلة
التمتع فمحمول على ما قلناه لأن الغالب أن المكي لا يختلف عن الحج فإذا أتى بمكة في أشهر الحج
وجزأته فضيلة التمتع المستنون لوقوعه في الأسماء وما وقفه في النهاية أيضاً أن المكي عندئذ من
أهل القران والتمتع أيضاً لكن للتمتع شرط لا يوجد من داره مكي أي لأجل الإلمام بمحمول على
أنهم يصحان منه أو المراد بأنه إذا خرج من المقات جاز له الأمر من التمتع والقران فإنه يصير
حينئذ حكم المكي كالآفاق وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية وليس لأهل مكة تمتع ولا
قرا ن يحتمل نفي الوجود أي في الشرع فالمراد نفي العصة وكذا قوله أي ليس يوجد لهم حتى لو أحرم
مكة بمكة أو جهات طواف العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون متمتعاً ولا قارناً انتهى وهو
احتمال مردود للاجتماع على جهة عمرته وقرا ن حجه وأنه متمتع أو قارن متى مولده أراد احتمال
الصبره مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويحتمل نفي الحل كما يقال ليس لك أن تصوم يوم
الشرع ولا أن تتغفل عند الغروب والطلوع حتى لو أن ميكائلاً عتمر في أشهر الحج وجع من عامه أو جمع
بينهما كان متمتعاً وقرا ناً لشماعه إياها على وجه منى عنهم وبقائه ما في غاية البيان ومن تمتع
منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم جناية لا يأكل منه ثم نقل ما في القصة ثم قال فإذا كان الحكم في
الواقع (زوم دم الجبر) لم يثبت العصة لأنه لا جبر إلا لما وجد وصف نقصان الإلمام بوجد شرعاً
فإن قيل يمكن كون الدم للاحتمار في أشهر الحج من المكي لا التمتع وهذا فاش بين حنفية العصر من
أهل مكة وإنزهة في ذلك بعض الأفاضل من الحنفية من قريب وجرى بينهم شرو ومعتقد
أهل مكة ما في البدائع من قوله ولأن دخول العمره في أشهر الحج إلى أن قال وقدر خصه
لأنه قافي ضروره تدرنا سافر للعمره نظراً له وهذا المعنى لا يوجد في حق أهل مكة ومن
بعضهم فم تكن العمره مشروعه في أشهر الحج في حقهم بقيت العمره في أشهر الحج في حقهم

الذكر والتسبيح والتلبية
وكرر تكبير الإله الأله
وحده لا شريك له الملك
وله الجلال والإكرام وهو
على كل شيء قدير
فصل في إذا زالت الشمس
ذهب الإمام أبو القاسم مع
الناس إلى مسجد إبراهيم
عليه وعلى نبينا وعلى سائر
الأنبياء أفضل الصلاة
والسلام وخطب بهم
خطبتين يعلم الناس فيهما
مناسكهم وصلى بهم الظهر
والعصر جمعاً من غير فصل
جمعاً بينهما وأبى وحده الله
وصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ودعا لنفسه
والمسلمين وعاد بهم

معصية انتهى ملخصا لكن ما في البدائع من البدائع لا تخالف لما ذكره من واحد خلافا وقد أطلق أصحاب المتن باب العمرة جائزة في جميع السنة وانما ذكره في يوم عرفه وأيام النحر وأيام التشريق والأطلاق يشمل المكى وغيره ولم يصرح أحد بأن المكى ممنوع عن العمرة المفردة على ما قد مضاه وانما هو ممنوع من التمتع للآية المذكرة فكذا ذكره من كون العمرة المفردة من أهل مكة معصية مخالف للكتاب والسنة ومناف للدراية والرواية وقد صرح صاحب النهاية بأن المكى لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج من أين لم يأت لا يمنع العمرة المفردة للمكى وقد أطلق الله سبحانه حيث قال وأتوا الحج والعمرة لله والعمرة بالمعنى المعلوم اللفظ لا بخصوص السبب لو ردد الآيات في العمرة الآفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أجزر النجور فهو من عبارات أهل الجاهلية وللبالغة في دفع هذا الاعتقاد الفاسد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بفتح الحج إلى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يقيد بالآفاقية وغيره ولهذا قال في الفتح بعد ذلك فانكار أهل مكة على هذا أي على ما ذكرناه من اعتقاد المكى في أشهر الحج كان لجزء العمرة غفلا بلا شك وإن كان لهم بهان هذا الذي اعتمر منهم ليس بحيث يتوقف عن الحج بل يتج من عامه فصيح بناء على أنه حيثما أنكرت لمة المكى لا يجوز عمرته فاذا ظهر لك صريح هذا الخلاف منه في اجازة العمرة من حيث هي مجردة في أشهر الحج انتهى لكن بقي الكلام ان مجرد عمرتهم لا يكفي في الاساءة الفعلية الآن برادها الاساءة القلبية والحاصل ان عمرته المجردة لا تكون مكرهه ولا ملزمة فلذلك نرى بل تكون مائة من المنفعة فلا تكرار المكى ومن بناء من التمتع الآفاقية في أشهر الحج وجمع من عامه لا يتكرر عليه الدم بخلاف ما لم يتحقق المسئلة ونوههم ولقد أعلم وأغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال ثم ظهر لي بعد تدبيري ثلاثين عامان أو لوجه منع العمرة للمكى في أشهر الحج سواء جمع من عامه ولا ثم قال بعد ما أطلت غير أني رجحت أن المنفعة تتحقق ويكون مستأنسا بقول صاحب النخبة لكن الأوجه خلافه لتصرف أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الآفاقية الذي يعتمر به يهود إلى أهله ولم يكن ساق الهدى ثم جمع من عامه فهو لهم بطل تمتعه وتصريحهم بأن من شرائط التمتع مطلقا أن لا يلبأ أهله بينهما المأماحيص وألا وجود للشرط قبل وجود شرطه وقال يوتقضى كلام آفة المذهب الأولى بالاعتسار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصا وفيه ان الجمع بين كلام آفة المذهب ويقول المشايخ هو الأولى بالاعتبار بأن نقول قوله بطل تمتعهم مرادهم بطل تمتعهم المسنون لا تمتعهم الذي تحققه بلامر بعندهم وكذا نصرتهم في الشرط بأن الشرط انما هو في التمتع المسنون لا المطلق التمتع والأفلا معنى لو جوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الإمام فهو ان الإمام أهل مكة ليس بضرهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من أن الآفاقية إذا كان مع أهل صفة التمتع وانما يضره الإمام إذا كان بعد فراغه من عمرته ينافر إلى بلده أو قريته من نحو كوفة أو بصرة وتزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والتقوى فانظر إلى ما قال ولا تنتظر إلى من قال ان كس من أهل الحال ثم رأيت المسئلة متقوية بينهما مصرحة في شرح الطحاوي حيث قال وانما لهم أي لأهل مكة أن يؤثروا العمرة أو الحج فان قاروا أو تمتعوا فقد أساءوا ويجب عليهم الدم لاسامتهم ولا يباح لهم الاكل من ذلك الدم ولا يجزئهم الصوم وان كانوا مصرين كذا في التاتارخانية (ولو نرجح المكى إلى

إلى الموقف
فوفصل في موقف النبي
صلى الله عليه وسلم عرفه
(اعلم) ان موقف الامام
الآن هو محل مرتفع منى
في ذيل جبل الرحمة يقف
فيه الامام ومن معه بحيث
يكون قريباً للناس ويقف
أمر الحاج والحامل تحته
ويقف الناس عن يمينه
ويساره وخلفه وأما
مزدحم عليه وانما اختير
ذلك المحل لكثرة الناس
وسعة المحل واتساعه وأما
موقف النبي صلى الله عليه
وسلم فقد اجتمع في تعيينه
طائفة من العلماء (قال)
ابن جماعة قد اجتمع

(الافاق) كالدنية والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بمكة في أشهر الحج ومن
 عامه (لا يكون متعمدا) أي على طريق السنة لوجود الأقسام (سواء ساقى الهدى) أي مع كون
 المسام بأهله بحسب الظاهر يقع فائدة الكون محرما (أو لم يسقه) فانه حينئذ يقع المسام محصيا
 لكونه حلالا وذلك لان سوقه الهدى لا يمنع صحة المسام بخلاف الكوفة اذا ساقه لان العود
 مستحق عليه فاما المكي فلا يستحق عليه العود فصح المسام مع السوق كما يصح مع عدمه على
 ما صرح به غير واحد كما صاحب البدائع والكرمانى وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرمانى
 ناقضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تمتع فان لم يجاوز المكي الميقات الا في
 أشهر الحج فليس يجتمع وعندهما تمتع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان تمتعا عند الكل لان
 أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لا هله التمتع والقران بخلافه التمتع ايضا انتهى وبقيده ان
 أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك ان لم يكن أهله حاضرا حضرى المصداح الحرام
 نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عن جماعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض
 الافاق لحاجة ثم رجع وحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم بمقتضى الاربعة
 انتهى والمراد بدم لزوم الدم الجبر المتفرع على تركه السنة لان دم التمتع سواء يكون شركا
 عند تأخير جبره عند غيرنا فهو لازم اتفاقا فقصوده ان تمتعه حينئذ يكون مسنونا غير مكر وبلا
 خلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة الى الافاق قبل أشهر الحج عندنا فان المسئلة فيها
 تفصيل على ما سبق وكلام الكرمانى يعمل على الوقوف على التناقض كما توهم المصنف في
 الكبير واتى بأجوبة كلها ضعيفة الاجواب بيان في المسئلة وايتهن وبأن ما ذكرنا من اطلاق
 يعمل على أنه فيمن خرج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا ما مضى لهذا وما في شرح
 الجمع للصفان المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن أو تمتع مع بني أبي حنيفة على أحد وجهيه أو
 صغ على اطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان تمتعه امامه سنون فيجب دم شكر أو غير
 مسنون فيجب دم جبر ولا يبعد ان يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيتمتع في الأول
 دون الثاني حيث ان سفره أبطل اقامته فيصدق عليه انه جع بين ما يسفر واحدا وهذا كله اذا
 كان خروجه الى الافاق قبل الاشهر وأما بعد دخوله فلا يجوز خروج المكي ومن بعده على
 قصد التمتع بلا نزاع لانه حينئذ ليس من أهله والله أعلم ان المصنف ذكر ان كل من مسكه
 داخل المواقيت فهو كالكي بلا خلاف عندنا وكذا من في نفس المواقيت وأما الا فاقى اذا
 دخل الميقات أو دخل مكة بعمرة وحل منها قبل أشهر الحج فان مكث بها حتى يصح فهو كالكي وان
 خرج الى الافاق قبل الاشهر فكالا فاقى أو فاقا كالكي عند أبي حنيفة وكالا فاقى عندها
 (فوفصل) ولا يشترط العمرة اتمتع لوام المصمر من الميقات) أي كما توجه بعض الروايات
 (ولا ارام الحج من الحرم) أي لكون الاحرام من الميقات من جهة الواجبات (فلأحرع للعمرة
 داخل الميقات ولومن مكة أو لميس من الحل) أي ولومن عرفة (ولم يلزم بينهما المسام محصيا) أي
 رجوعه الى وطنه حلالا (يكون متعمدا) أي على الوجه المسنون وعليه دم ترك الميقات أي من
 الحرم أو داخل في الصورتين (ولا يشترط ايضا ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أي بل يشترط أن
 يقع أكثر طوفه فيها (ولأن يكون التمسك عن شخص واحد) لجواز أن يكون أحدهما عن
 نفسه والاخر عن غيره (حتى لو أمره شخص بالعمرة وأخر بالحج) أي واذا ناله في التمتع (جاز)

الذي تقسمه الله تعالى
 رجمته في تعيين الموقف
 الشريف النبوي فقال
 الفجوة المستطيلة المشرقة
 على الموقف وهي من وره
 الموقف ماصدة من الرابية
 وهي التي عن يمينها ووراءها
 مضرب متصل بصخر الجبل
 المذكور والبناء المرتفع
 من يساره وهو الى الجبل
 أقرب قليل بحيث يكون
 الجبل قبالة الواقف عن اليمين
 اذا استقبل القبلة
 ويكون طرف الجبل تقاء
 وجهه والبناء المرتفع عن
 يساره قليل وراه فان
 ظهرت جوف النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو النهاية

لكن دم التمتع عليه في ماله وان كان فقيرا فقبله الصوم

فان فصل التمتع على نوعين متمتع يسوق الهدى (أي من أول احواله) ومتمتع لاسوقه والاول
افضل (أي زيادة افادة الصدقة على فضيلة التمتع) فاذا أحرم بالتلبية قديم الانها افضل مما
قام مقامه من السوق ونحوه ولان الجمع بينهما افضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقليد والسوق
ثم بعد ذلك (ساق هديه وهو) أي السوق بمعنى الدفع من ورثته (افضل من القود) أي من جره
من قدامه (الا أن لا ينساق) أي الهدى لصعوبته (فيقوده) أي لمضرورة (ويقلد البدنة)
أي الابل والبقر (عزاده) أي يقطعه من طرف طرف زاد وهو جراب وسفرة من جلد (أو نعل
أو حذاء صخرة) بكسر اللام أي تشبهها وهذا كله اعلام بأنه هدى لا يستعرض له قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعار الله ولا الشهور والحرام ولا الهدى ولا القتل ولا آتين البيت
الحرام ينتفون فضلا من ربهم ورضوانا (والتقليد افضل من التحليل وان جله مع التقليد فحسن
وتركه لا يضر) لانه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل يكره) قال في المحيط هو الصبي
وقيل بدعة لانه مثله (وقيل يس) وهو الاصغر وفي المحيط هو الصبي لما ورد في الاخبار ونبئت
في الآثار فقال الطحاوي والشيخ أبو منصور المازني لم يكره أبو حنيفة أصل الاشعار
وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه لانهم بالشعر
في ذلك على وجه يتخاف منه هلاك البدنة يسرا منه خصوصا في حرا الحجاز فرأى الصواب في سدا
هذا الباب على العامة لانهم لا يتفقون على الحد فقاما من وقف على ذلك بأن قطع الجلود من اللحم
فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح وقال صاحب اللباب في هذا يكون الاشعار
المقتصد المختار عنده من باب الاستعجاب وهذا هو الذي ينصب ذلك الجانب وهو اختيار قوام
الدين والامان من الهام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فلا شمار مكره في البقر
والغنم وحسن في الابل وقيل مسنة كذا في المحيط وحكي ان القدوري اختار قولهما وكان يرى
الفتوى عليه (وهو) أي الاشعار لغة بمعنى الاعلام وشرا (أن يطن بالرمح) أي مثلا (أسفل
سنام البدنة من قبل اليسار) أي على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكامنا من الاسلام
وقاضيان الكرماني عن أبي يوسف وقال حسان الدين الشهد في شرح الجماعة وهو الاشبه
وقيل انه من قبل اليمين كافي رواه عن أبي يوسف (حتى يخرج) أي منه (الدم) ثم يطلع بذلك الدم
سنامها) أي ليكون ذلك علامة كونها هديا كالتقليد ثم اذا دخل حكة (أي هذا التمتع للذي
ساق الهدى) طاف وسعى لمعرته وأقام محرما) أي لان سقوته مانع من احلاله قبل يوم النحر (ولو
خلق لم يقتل من احواله) أي لمعرته بل يكون جناية على احواله مع انه ليس بمحرمان (وزمه
دم) أي كما صرح به الزبلي الا ان يرجع الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه في المحيط فان ذبح الهدى
فرجع الى أهله فله ان لا يرجع الى أهله بل يرجع الى أهله ثم جلاشي عليه لانه غير متمتع ولو حل بمكة فحضر هديه ثم حج
فله ان يرجع الى أهله لانه لم يمتعه وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان بدا) أي ظهر
(له أن لا يرجع) فحضر هديه ما شاء ولاشي عليه) لما في شرح قوام الذين معز بالشرح الطحاوي
ولو ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بداله أن لا يرجع كان له ذلك يفعل هديه

في الفضل وان خفي عليك
وقف فيما بين الجبل والبناء
المذكور على جميع
الضمرات بينهما الملك أن
تصادف الوقت الشريف
النبوي فيفاض عليك من
بركاته
فوقص في أدعية عرفه
اعلم تقبل اللهم منا ومنك
صلح الاعمال اني قد
جعت لك ما وفت عليه
في ذلك يقول وأنت باسط
كفك مستقبل البيت
الحرام الحمد لله رب العالمين
ثلاثا ثم تلي ثلاثا وتقول
الله أكبر والله الحمد ثلاثا
دلالة الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد يحيي
ويعيت بيده الخير وهو

ماشاء ولو أراد أن يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك (أي لم يسبق) (وإن تحره ثم رجع بعد الحلق إلى أهله ثم حج لأشئ عليه) أي لا يغير مقتع كما تقدم (ولو رجع إلى غير أهله من الأتاق فيكون مقتعاً وعليه هديان هدى التمتع) أي في محله (وهدي الحلق قبل الوقت) أي في أي وقت شاء (وأما التمتع الذي لم يسبق الهدى إذا دخل مكة طواف) أي فرضاً (لعمري) أي في أشهر الحج (وسمى) أي وجوباً (وحلق) أي استحباً بالقوله (وإن أقام حراماً) أي محرماً (جاز) وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب أن التخلل حتى لم يسبق الهدى وذكر الاستيعابي والوبري والزايلي أن اختيار أن شاء أحرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالحلق أو التقصير وإن شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته وافتهم ابن الهمام يضاف في هذا المقام (وليس عليه) أي على التمتع (طواف القدوم) أي بالاتفاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل الإحرام بالحج أو مطلقاً لأنه صار من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم في حجتهم إلا أنهم إذا أرادوا أن يقدموا السبي فلا بد أن يطوفوا ولو قليلاً ليصح معهم بعده لكن قال في الهداية ولو كان هذا التمتع بعد ما أحرم بالحج طواف وسعى قبل أن يروح إلى متى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده قال صاحب النهاية في قوله طواف أي طواف القدوم وتبعه في ذلك الشراح كتاب التلبية وصاحب الكتبية وصاحب العناية وفي خزنة الأكل وإن كان مقتعاً شاء طواف القدوم للحج قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم أنه ليس على التمتع طواف القدوم وخالفهم قوام الدين وسماه طواف نافلة تبعاً لما في شرح مختصر الكرخي وكذا الكرماني سمى طوافاً فطرح قلت أما قولهم ليس على التمتع طواف القدوم فيعمل ما إذا لم يرد تقدم السبي أولاً طواف التلبية أتدرج تحت طواف فرضه للعمرة كأندراج صلاة تلبية المحب في فرض صلاه بعد دخوله وقولهم ثم يحج التمتع بعد عمرته كالغرد دليل على أنه يأتي بطواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى أن التمتع ملحق به بحيث أنه يحرم من حيث أحرم المكى به إذا التمتع في حكم الاتاق من وجه ولهذا قالوا في تعرفه أنه الجامع بين نسكين يسفر واحد وإذا كان في حكم المسافر في كل نسك يلزمه طواف القدوم في حجة كالقارن وتسمية بعض الأئمة له نفلاً وطوعاً لا يتأني كونه قدوماً لأنه سنة وبطلق عليهم أنهم انقطع ونافلة ويؤيده أن المفهوم من النهاية أن طواف التلبية مشروع للتمتع وأنه يشترط لأجزائه اعتباره طواف تلبية لكن ابن الهمام طعن في عبارة النهاية وقال بل المقصود أن السبي لا بد أن يترتب شرعاً على طواف فإذا فرضت أن التمتع بعد إحرام الحج تنقل لطواف ثم سعى بعده سقط عنه سعى الحج ومن قيد أجزاءه يكون الطواف المتقدم طواف تلبية فلهذا البان انتهى وهو عتزله العيان لأن تلبية التنية في طواف الزك من والفرض إذا لم يحسن شرطاً فكيف في طواف التلبية اللهم الآن يقال مراد صاحب النهاية بالأجزاء أن يكون الطواف وقع بعد الإحرام فإنه حينئذ لا يكون الاتية والله أعلم بما قصد من التنية (ويطوف) أي التمتع (باليبيت) أي لا بين الصفا والمروة (مابداً) أي سخر له وأراد أنه لأن الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السبي فإنه لا يكرر (ولا يستمر) أي التمتع (قبل الحج) وهذا يتأمل أن المكى ممنوع من العمرة المفردة أيضاً وقد سبق أنه غير صحيح بل أنه ممنوع من التمتع والقران وهذا التمتع آفاق غير ممنوع من العمرة فجاز له تكرارها لأنها عبادة مستقلة أيضاً كالطواف (فإذا كان يوم التروية أحرم) أي التمتع نوعيه (والجوابه أفضل)

على كل شيء قد مر أنه مرة
لا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم ما لله مرة
تبدأ في كل مرة بسم الله
الرحمن الرحيم وتختتم بآمين
وتقرأ سورة قل هو الله
أحمد ما لله مرة في أولها
بسم الله الرحمن الرحيم
وتقول سبحان الذي في
السماء عرشه سبحان الذي
في الأرض سطونه سبحان
الذي في البحر سيده سبحان
الذي في الجنة رجنه
سبحان الذي في النار
ساطانه سبحان الذي في
الهاور وحده سبحان
الذي في القبور قضائه
سبحان الذي رفع السماء

زيادة أيام العباد (فإن كان) أي هذا المتنع (ساق الهدى) أي قبل ذلك (يصير محرما حرامين) فيلزمه دمان في كل جناية على نسك (والأقسام واحد) أي لا يخلو وغيرة مد (وكل أقدم الاحرام على يوم التروية فهو أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولا) أي لم يسبق لكن يقيد أن يكون متمكنا من عدم الوقوف في المخلوط (والأفضل أن يحرم من المسجد) والخطيب أفضل أما كونه ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أي بالنسبة إلى سائر الحرم (وبصح) أي أحرامه (ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه) أي كون أحرامه (فيه) أي في الحرم (الاذن يخرج إلى الحل لحاجة) أي لفرض صحيح لا يقصد إحرامه منه (فأحرم منه لا شيء عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام) أي منه فقط وأما ما في الهداية من أن الشرط أن يحرم من الحرم فمعمول على شرط. ولوجوبه لا على شرط العصة لما في الجامع الصغير وغيره من أن المتنع إذا خرج من الحرم وأحرم بالغ فليطعمه وقالوا ولو عاد إلى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال الخبازي عند جوابه عن قولهم المتنع من تكون حخته مكبة أن هذه النكته لبيان أن ميقات المتنع في الحج ميقات أهل مككة ولو أن المكى خرج من الحرم وأحرم بالغ يصير محرما بالاجماع وإن كان ميقاته الحرم فكذلك هذا وإن الأصل في المتنع أن تكون حخته مكبة ولو أحرم خارج الحرم يصير فمعا انتهى (ولو أراد تقديم السعي تنفل بطواف واضطجع ورمى فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح إلى عرفات) هذا وقال ابن القيم قال بعض العلماء من أراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فليدخل المصدوف وطوف سبعا ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي سنة الاحرام ويغني عن سبائك في أدب الاحرام من الغسل وإزالة الثفت واستعمال الطيب وغير ذلك ثم اعلم أنه إذا أحرم المتنع بالغ فإن كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل الفصل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنابة ما يلزم القارن وإن لم يسقه وأحرم بعد الحلق صار كالفردي بالغ لا في وجوده المتمتع وما يتعلق به والله أعلم

(باب الجمع بين النسكين المتحدين)

أي نسكين أو عمرتين (أو أكثر) من التمتع (أحراما أو أفعالا) يتميز وسبعا في بيان ما في فصلين (وهو) أي الجمع المذكور (مكروه مطلقا) أي سواء يكون آفاقيا أو مكيا إذ المراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع في البصران الجمع بين أحرام الحج وأحرام العمرة بدعة بالاتفق بين الأصحاب وفي الجامع الصغير للعتابي أنه أحرام لأنه من أكبر الكاثر وكذا ذكره السخاوي لكن لا يظهر وجه قولهما في المحيط أن الجمع بين أحرام العمرة مكروه وفي الجمع بين أحرام الحج روايتان أظهرهما لا يكره وهذا أيضا مشكل يحتاج إلى بيان الفرق ثم في النهاية إضافة الاحرام إلى الاحرام في حق المكى ومن يمنه جناية في الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني أراد إضافة أحرام أحد النسكين المتحدين إلى الآخر أو نهاية أراد أحرام أحد النسكين المختلفين فلا اختلاف بل أراد أحرام العمرة إلى أحرام الحج بدليل قوله (وكنك إضافة أحرام العمرة إلى أحرام الحج في حق الأفاقي إساءة) وكرهاه يعني كافي العناية (بخلاف إضافة أحرام الحج إلى أحرام العمرة) أي للآفاقي (فإنه يجوز له بلا كراهة دون المكى) فإنه يكره له ذلك

فنصل في الجمع بين الجنيتين أو أكثرهما بالجمع) أي بينهما (أحراما فهو إن جهل) من لاهلال

سبحان الذي وضع الأرض
سبحان الذي لا يحصى ولا
منتهى منه إلا إليه مائة مرة
وتقول شهد الله أنه لا اله الا
هو والملائكة وأولو
العلم قاطعا بالقسط لا اله
الا هو العزيز الحكيم
وتقول أشهد أن الله على
كل شيء قدير وإن الله تد
أحاط بكل شيء علما يتقبل
منك أنك أنت المجمع
العليم ربنا واجعلنا مسلمين
للكون نديننا أمة مسطرة
لك وأرنا مناسكنا وتب
علينا أنك أنت التواب
الرحيم ربنا آتنا في الدنيا
حسنه وفي الآخرة حسنة
وقض عنا ذنوبنا

وهو دفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (هم ما معاً) أي مجتمعتين (أو على التعاقب) أي متعاقبتين
 أحدهما نصب الآخر منها (مع بقا وقت الوقوف بعرفة أي من زوال يومها إلى انتهاء وقتها
 وهو غير يوم النحر وقائمة التقييد ببقا وقت الوقوف هي أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالثاني ليلة
 المزدلفة قبل طلوع الصبح يوم النحر لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع ببقا وقت
 الوقوف (فإذا أهل بمجتنبين معاً فصاعداً) أي فزاد على التثنية (كشربين) أي وثلاثين مثلاً (أو
 بحجة ثم حجة) أي سمرتنتين (لزمه جميع ذلك) أي ما ذكر من العدد المسطور من التثنية والزيادة
 (غير أنه يرتفع أحدهما في المعية وفي التعاقب الثانية) والأظهر أن يقول والثانية في التعاقب
 وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد في المعية يلزمه أحدهما وفي التعاقب الأولى
 فقط قال في البدائع وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء إذا قل مسيداً فعندهما يجب جزاء
 لا انعقاد الإحرام بهما وعندهما جزاء واحد لا انعقاد الإحرام بأحدهما انتهى وهذا مشكل لمسألة
 الكافي قال أبو يوسف يصير رفضاً لأحدهما كما فرغ من قوله ليلى بمجتنبين فثمرة الخلاف تظهر
 في وجوب الجزاء بالجنابة قبل الرضا فعنده أبي حنيفة جزاء أن وعند محمد واحد وكذا عند أبي
 يوسف لا رتقاض أحدهما بالملك (وإنما يرتفع) أي ما يرتفع (إذا سار إلى مكة) أي في
 ظاهره وأما عن أبي حنيفة كائن صريحاً في المبسوط وذكر القندوري في شرحه مختصر الكرخي
 أنه الزاوية المشهورة عنه وروى عنه أنه لا يصير رفضاً لأحدهما حتى يشروع في الأعمال وهذا
 معنى قوله (أو شرع في الأعمال كالطواف أو الوقوف بعرفة) وثمرة الخلاف تظهر فيها إذا جني
 قبل السير أو التروع عليه دم من عند أبي حنيفة للجنابة على إحرامين ودم عند أبي يوسف
 لا رتقاض أحدهما فيهما وكذا عند محمد دم واحد لعدم انعقاد أحدهما وهذا معنى قوله (فلو لم
 يسر أبداً ولم يشروع في عمل) الواو بمعنى أو وليس من القولين (فهو محرم بإحرامين) أي عند أبي
 حنيفة (فيلزمه جزاء أن يارتكاب الجنابة كالقارن) أي خلافاً لما سبق عنهما (ولو أحصر
 فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو جامع) أي الجامع بين المجتنبين قبل السير أو الشروع على
 الخلاف (فصله ثلاثه دم للمرض) فإنه يرفض أحدهما وبعض في الأخرى ويقضي حجة وعمره
 مكان التي رفضها (ودمان للجماع) أي لجنابته على إحرامين (وبعد الارتقاض) أي وإذا جامع
 بعد الارتقاض (بالسير أو الشروع في العمل جزء واحد) أي عليه دم واحد اتفاقاً (ثم إذا
 ارتفضت أحدهما لم يدم الرضا وضاع الحج المفروض من قارن وعمره) أي ولزمه حجة ولزمه لأنه صار
 كالقاتل وأما قوله في الكبير وضاع عمره فسامحة (ولو قاتل الحج) أي غير المفروض (فصله حجتان
 وعمره) وذكر الفارسي في منسكه والطبري في صاحب البحر المعقب أنه لو أهل بمجتنبين ولم يجمع
 من عامه ذلك ففيله حجتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقه وليس بمطلق بل إن كان عدم
 حجه من عامه لفوات عليه حجة واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه لفات حجة واحدة لأنه
 قد تغلغل بأفعال العمرة وإن كان عدم الحج لأحصر فعليه عمرتان في القضاء فخر وجهه من
 الإحرامين بلا صل انتهى وهو تحقيق حسن كما لا يخفى (ثم إن قاته بعض الرضا لم يدم الرضا)
 أي أيضاً (أو قبله) أي أو قاته قبل الرضا (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف (قلت ولو أهل بهما
 بعرفة) أي معاً ومتعاقبتين (في وقت الوقوف ارتفعت أحدهما بلا فصل) أي اتفاقاً بين أبي
 حنيفة وأبي يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لاقبله) أي لاقبل وقت الوقوف (كما

ربنا أفرغ علينا صبراً
 وثبت أقدامنا وانصرنا
 على القوم الكافرين ربنا
 لا تؤاخذنا إن نسينا أو
 أخطأنا ربنا ولا تحمل
 علينا أصراً كماً حملته على
 الذين من قبلنا ربنا ولا
 تجعلنا مالا يفتنوننا واعف
 عنا غفراً لنوارحنا أنت
 مولانا فعصرنا على القوم
 الكافرين ربنا لا ترغ
 قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب
 لنا من لدنك رحمة إنك
 أنت الوهاب ربنا إنك
 جامع الناس ليوم لا ريب
 فيه إن الله لا يتلف الميعاد

لا يخلق والله أعلم قلت وهذا مستفاد من قولهم وانما يرتض عند أي حنيفة اذا شرع في الاعمال
والحاصل ان المقر اذا أحرم بحجة أخرى وهو واقف بعرفة ليلا أو نهار الزمته عندها خلافاً لمحمد
وبصير رفضاً لها بالوقوف عند أي حنيفة وعند أي يوسف كما انفسد الاحرام وعليه دم للرخص
وعمره وقضى الجمع من قابل وكذا الوأهل بحجة ليله مردد لفة بلفة أو بغيره ان رخصت الثانية
(واما الجمع افضلاً فهو وان يحرم بالتالي بعد فترات بوقت الوقوف فلا أحرم بجمع ووقف بعرفة ثم أحرم
بجمع آخر يوم الضرفان كان) أي احرامه بالتالي (بعد الحلق للاول) أي لجمه الاول (زمه الثاني) أي
عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أي لجنابة الجمع (ولا رخص) أي ولا رخص شيئاً بل يضي في الاول
(ويبقى محرماً) أي بالتالي (الى قابل) أي فيؤدي الثاني حينئذ (وان كان) أي احرامه بالتالي (قبل
الحلق لزمه) أي الجمع (أيضا وعليه دم الجمع) أي اتفاقا بين الامام وصاحبه (وعضى في الاول
وهو) أي دم الجمع (دم جبري بلزمه دم آخر) أي اتفاقا (سواء حلق للاول بعد الاحرام الثاني)
أي لجنابة عليه وهذا واضح (أولا) أي ولم يخلق حتى جرم من العام الثاني فعليه دم عند أي حنيفة
لتأخير الحلق وعند محمد لا شيء عليه (ولو حلق بعد أيام الضر فليده دم ثالث) أي عند أي حنيفة
لتأخير الحلق خلافاً لمحمد وقال الكرماني اذا أحرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته تلك فغند أي
حنيفة ان كان حلق في الاول بعد ما طاف للزيارة لزمه الاحرام ولادم عليه وان لم يخلق في الاولى
أول حلق ولم يطف للزيارة لزمه الاحرام أيضا وعليه دم لجمه بين الاحرامين لان احرام الجمع الاول قد
يقى بشا طواف الزيارة وأدخل عليه احرام حج آخر فيكون بقاء ما بين الاحرامين فيلزمه دم اذا
جمع بين الاحرامين انتهى وهو لا ينافي ما ذكره غيره كما صاحب الهداية وشراحهوا الكافي
وغيرهم من انه لو أهل بالتالي بعد الحلق لا يلزمه دم من تنقل غير قديع بعد الطواف فطالهم
لا يبي ما قبله الكرماني خلافاً لما ذكره المصنف في الكبير (ومن قاته الجمع فأهل بحجة أخرى)
أي بعد ما فاتته الاولى (زمه رفضها) أي رفض الاخرى (ودم) أي للرفض (وعمره ويحتمل بل
عمرتان ويحتمل الا أنه يتحمل بأفعال عمره قسبي في ذمته وعمره ويحتمل

في فصل في الجمع بين العمرتين اعلم انهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى العمرة
واختلفوا في وجوبه بسبب الجمع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه صرح
الترمذي وغيره وقيل ليس الارواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الاوجه (الحكم فيه) أي في
الجمع بين العمرتين (كالحكم في الجنتين) أي في الجمع بينهما سواء (في المصيبة والتعاقب والقرور
والرفض ووقته) أي وقت الرفض (وغير ذلك) أي مما سبق في الجمع المتقدم لكن لا كله بل بعضه
(بما يتصور) أي وجوده (في العمرة) أي في الجمع بين افرادها ثم المصيبة واضحة لا يحتاج الى بيانها
وأما المصافة فثبتا بقوله (فلا أحرم بعمره طوافاً شامطاً أو كله) أي بطريق الاولى (أو لم يطف
شيئاً) كان الاخصر حذف هذه الجمل والاكشف بقوله (ثم أحرم بأخرى قبل ان يسي للاولى
زمه) أي خلافاً لمحمد (رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض) الاولى المرفوضة لانها العمرة
ولعله ذكره باعتبار كونه نسكاً (ولو طاف وسمى للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل بأخرى لزمته)
أي العمرة الاخرى اتفاقاً (ولا يرفضها) أي الاخرى والاولى ان يقول ولا يرفض شيئاً (وعليه دم
الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أي لجنابة على الثانية اتفاقاً (ولو
بعده) أي ولو حلق للاولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أي لا يلزمه دم آخر (ولو أقصد الاول)

وبه هب لي من ذلك ذرية
طيبة انك سمع الداعيننا
آمنابا أنزات واتبعنا الرسول
فاكتبنا مع الشاهدين ربنا
اغفر لنا ذنوبنا واسألفنا
في امرنا وثبت أقدارنا
واصبرنا على القوم الكافرين
ربنا ما خلقت هذا باطلا
سبحانك فتناعذاب النار
ربنا انك من تدخل النار
فقد آخزته وما الظالمين من
أنصار ربنا اننا سمعنا منادياً
ينادي للعبان أن آمنوا
بربكم فآمننا ربنا فاعف
اننا ظنونا كفر عنا سيئاتنا
ونوقم على الاررار ربنا وآتينا

أى من العمرتين بان جامع قبل ان يطوف (ثم أهل الثانية) أى با دخلها (رفضها) أى برفض الثانية (ويصحى فى الأولى) أى حتى يتهاوى بأكمل أعضائها (ولو نوى رفض الأولى وإن يكون) أى ونوى ان يكون (عله للثانية لم ينفعه) أى قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أى معتبرا (الألاولى وكذا هذا) أى هذا الحكم (فى المجتئين ومن أحرّم لا ينوى شيئا معينا فشرع فى الطواف) أى طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بسمرة رفضها لان الأولى تبيئت حرمة) أى حيث أخذ الطواف فحين أهل بسمرة أخرى صار جامعاً بين عمرتين فيجب عليه رفض الثانية كما تقدم

باب اضافة أحد النسكين

أى المختلفين (الى الآخر والجمع بينهما ما المجمع بينهما ما مسنون للذات) أى حقيقة أو حكماً بلا خلاف بل هو أفضل أنواع المجمع عندنا كما سبق (ومكره للكي) أى لمن فى مناهة كما تقدم (فان جمع المكى بينهما) وكذا الميثاق (رفض العمرة ومضى فى الحج) أى فى أعماله فقط (أما الاضافة فلي قمين) لانه إما اضافة الحج الى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لهما (الأول اضافة الحج الى العمرة وهو ان يحرم بالعمرة أولاً ثم بالحج قبل ان يطوف لها أو بعد ما طاف لها) أى قبل ان يتصل منها (والثاني اضافة العمرة الى الحج وهو ان يحرم بالحج أولاً ثم بالعمرة قبل ان يطوف طواف القدوم أو بعده) كان الانصران يقول قبل سعيها (فالاول) أى القسم الاول وهو اضافة الحج الى العمرة (جائز بلا كراهة للذات) بل مستحب لعل فعله صلى الله عليه وسلم جميعاً بين الاحاديث المختلفة على ما حققه ابن خرم وتبعه النووي وغيره (ومكره للكي) للذاتية الشريعة (والثاني مكره لهما) لكن بالنسبة الى المكى أشد كراهة وأعظم إساءة من الآفاق بل جعل بعض العلماء كالشافعى فعله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جميعاً بين الولايات والله سبحانه وتعالى أعلم (أما تفريعات القسم الاول فالآفاق إذا دخل الحج أى أحرماه (على العمرة) أى على أحرماها (فان كان) ادخاله عليها (قبل ان يطوف لها) كثره أو لم يطوف شيئاً) أى كما فهم مما قبله (فغارن) أى مسنون (وعليه دم شكر وان كان بعد ما طاف لها أربعة أشواط فى أشهر الحج فهو ممتنع ان يج من عامه ذلك بلا المسام والى) وان لم يصح من عامه أوج لكن مع المسام (فقد ردهما) وهذا غير ظاهر فى الصورتين الأخيرتين لان الآفاق إذا طاف أكثر أشواط العمرة فى الأشهر وأحرّم بالحج كيف يتصور ان يكون مفرداً مهماً أو بأحدهما وكذا الذاهج أو بجمع بينهما فانه لا شك ان المصاحفة حينئذ فاسد غير صحيح وكيف يجعله مفرداً من غير رفض لاحدهما (وأما حكم المكى ومن يجهل أى الميثاق ومن صار من أهلها من الآفاقيين (إذا دخل الحج على العمرة) بان أحرّم بعمرة فى أشهر الحج أو فى غيرها بعمرة ثم أدخل عليها السوام حجة فهذا على ثلاثة أوجه (ان كان) أى ادخاله (قبل ان يطوف لها برفض عمرته) أى اتفاقاً (وعليه دم الرفض وان مضى فيها) أى حتى قضاهما (جائز) أى أجرأه (وعليه دم الجمع) أى بين النسكين ولو فعل هذا الآفاق كان تارة لما تقدم (وان كان) أى ادخاله (بعد ما طاف أكثره فيرفض حجه) أى اتفاقاً وعليه دم ولو فعل هذا الآفاق كان ممتنعاً ولو كان) أى وان كان ادخاله (بعد ما طاف الاقل فكذلك) أى عند أى حنيفة فيرفض الحج (وعليه دم حجة وعمره) أى قضاؤهما ان لم يصح من عامه ذلك (وان قضى الحج من سنته تلك) أى بينهما وخصوصه (بان أحرّم بعد الفراغ من العمرة فلا عمرة عليه) كما صرح به القدورى فى شرحه

ما وعدتنا على رسلك ولا
تخسرنا يوم القيامة انك
لا تخلف الميعاد ربنا طمنا
أنه سنأوان لم تقصر لنا
وترجنا لنصكون من
انصارين ربنا لا تجعلنا
فنتنة للقوم الظالمين ربنا
أفرغ علينا صبراً وثقنا
مسلين أنت ولينا فأفخر
لنا وارحنا وأنت خير
الغافرين واكتب لنا فى
هذه الدنيا حسنة وفى
الآخرة أنا هدنا إليك على
الله توكل ربنا لا تضيعنا
قننة للقوم الظالمين ويحبنا
برحمتك من القوم
الكافرين فأطرب السموات

مختصر الكرخي ونحوه الآية الكري والي يلى (ولو مضى فيها جاز) أى أجزاء (مع الاساءة)
 أى اساءة الكراهة (وعليه عدم الجمع ولو ان كوفيا دخل مكة بعصرة فأفسدها) أى بجمع قبل
 طوافها (وأتمها) أى كل أقسامها من طوافها وسعها (ثم أحرم مكة) أى منها (بعصرة رخصة برفض
 عمرته وعليه عدم) أى برفض (وقضاؤها لأنه) أى الكوفى (صار كالملك) أى بعد دخوله مكة
 (ولا فرق فى حق المكربين ان يجمع بينهما فى أشهر الحج أو غيرها) بل فى غيرها أشد كراهة لو وقع
 أحوام الحج فى غير وقته (فلو أهل المكى بعصرة فطاف لها أكثره فى غير أشهر الحج ثم أهل بجمعة)
 أى فى غير أشهره (فعلية دم) كما صرح بها صاحب المنسوط معللا بأنه أحوام بالحج قبل ان يفرغ
 من العصرة وليس للمكرب ان يجمع بينهما فاذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو قبل
 ذلك آفاق لم يجب عليه شيء) إلا أنه مسمى كاتقدم والله أعلم (وأما نفقات القسم الثانى) وهو
 ما إذا أهل بالحج أولاً ثم بالعصرة ثانياً (فان كان) أى المحرم من أميكاً أهل أولاً بالحج ثم بالعصرة فعليه
 رفضها) أى برفض العمرة على كل حال (وان مضى عليها) أى ولم يرفضها (جاز) أى أجزاء (وزمه
 دم وان كان) أى المحرم بها (آفاقاً أدخل العمرة على الحج) أى فبها تفصيل ان كان ادخاله (قبل
 ان يشرع فى طواف القدوم فهو فارن مسمى) أى وعليه دم شكر لفساد اساءته ولعدم وجوب
 رفض عمرته (وان كان) أى ادخله (بمنه ما شرع فيه) أى ولو قليلاً (أو بعد اتمامه) أى تكميل
 طواف قدومه بالطريق الاولى (وهو مكة أو عرفه فكذلك) أى حكمه كما سبق فى أن يقال
 (هو فارن مسمى) كتراسه من الاول) فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول
 فهو أ كتراسه وعليه دم جبر وقيل شكر وحينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رفض العمرة)
 والحاصل أنه ليس حكمه بحكمه فى جميع الوجوه ولا فى بعضه الا فى كونه فارناً موصوفاً بطريق
 الاساءة (ولو أهل بها فى أيام التشرى والتبريق قبل الملق وجوب الرفض) أى اتفاقاً (ولم
 والقضاء وكذا بعد الملق) أى يجب الرفض والدم والقضاء على الاصح وفى شرح ابن زبلى لأنه لا يجمع
 بينهما فى الاحرام وفى بقية الافعال فان قيل كيف يكون جامعاً بينهما وهو لم يحرم بالعمره الا بعد
 تمام الملق من احرام الحج بالملق وطواف الزيارة فلنا قد سبق عليه بعض واجبات الحج وهو روى
 الجارى فى أيام التشرى فبصر جامعاً بينهما فعد لا وان لم يكن جامعاً بينهما احراماً فيلزمه الدم لذلك
 انتهى ولعله لم يذ كر السبب مع انهم الواجبات للحج لأنه قد تقدم على الوقوف وقد سبق
 طواف الزيارة وقيل اد احرماً بالعمره بعد الملق لا برفضها كذا فى الاصل قال ابن زبلى والاصح أنه
 برفضها احترازاً عن ارتكاب التمهى عنه لان العمرة تمهى عنها فى خمسة أيام وتوابعها كذا فى
 الاصل انها لا ترفض من غير رفض لها انتهى ولا يخفى انه يستفاد منه ان العمرة قبل السبب
 بعد أيام التشرى أو فى الامور يسرى للوزن فينبى أن يقال بانعدام الرفض اذا تعددت
 العمرة دفعا لمخرج المدفوع بل الظاهر من وضع المستوفى احرامه بالعمره أيام التشرى ان فيها
 بعدها ليس كذلك ولو كان باقياً على السبب لاسيما ورواية الاصل انه لا يرفضها بعد حلق ثم من
 صحم الرفض على ان يكون احرامها موقوف فى الأيام التمهى عنها فلا يلزمه تمى بعدها أصلاً ما سبق عليه
 سبب أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض فى المصوتين أجزاء وعليه دم الجمع) ولو طافه الحج طارحاً بعصرة قبل
 ان يضل (أى بافعال العمرة لفوات حجه) فعليه رفض العمرة (أى اللاحقة
 فصل) أى فى القضاء الكلي من هذا الباب (كل من زمره رفض الحجة فى البابين) أى

والارض أنت ولى فى
 الدنيا والاخرة توفى مسلماً
 والحقنى بالصالحين وب
 اجبتى مقبم الصلاة ومن
 ذرى ربنا وتقبل دعائى
 ربنا اغفر لى ولوالدى
 وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
 رب ادخلنى مدخل صدق
 واخرجنى مخرج صدق
 واجعل لى من لدنك
 سلطاناً نصيراً ربنا آتامن
 لدنك رحمة وهى لنا من
 امرنا رشداً رب لا تدنى
 فرداً وانت خير الوارثين
 رب اشرح لى صدرى
 ويسر لى امرى واحلل
 عقدتى من لساني بفتح وا

في باب الجمع بين التسكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر بجميع أقسامها (فقليل فضاء دم وقضاء حجة وعمره) أي لانه في معنى قاتت الحج (وكل من زمه رفض العمرة فقليله دم وقضاء حجة) لا غير لأنه في معنى قاتت العدة (وكل من زمه الرفض) أي للجمع بين الإحرامين (ولم يرفض) أي أحدهما (فقليله دم الجمع) ثم عدم الرفض انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمره أو بين الجنين بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لاحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرفض) أي رفض حجة أو عمره (يتحتاج إلى نية الرفض) أي ليرفض (الان جمع بين الجنين قبل فوات وقت الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي الأول في هاتين الصورتين) أي من الجنين (ترفض أحدهما من غير نية رفض لكن اما بالسعي إلى مكة أو الشروع في أعمال أحدهما كما مر) أي من الخلاف في الحالتين (وكل من جمع من الإحرامين أي المتخالفين أو المتفقين (يخفى قبل الرفض فقليله مثلاً ماعلى المفرد) أي من الجزاء في تلك الجنابة كالقارن (وبعد الرفض) أي رفض ما يجب عليه رفضه (فقليله جزاء واحد) أي كالتفتع ويقي من الكلمات أن كل دم يجب بسبب الجمع أو الرفض فهو دم حرم وكراهة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معصراً ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غيباً بخلاف دم التسكين اعلم ان من جمع بين الجنين أو العمرتين أو حجة وعمره ولم يرفض أحدهما فرفضه ما فقليله دم الرفض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فلا بد كور في عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما إذا لم يرفض أحدهما اما اذا رفضا لم يذكر فيها الا دم الرفض بل المفهوم منها قصر بما وتلويحاً بعدم لزوم عدم الجمع ووقع في الجواهر اذ اجمع بين الجنين أو العمرتين ثم ارفض أحدهما لم يدم الرفض ودم آخر للجمع بين إسرائي العمرة وفي وجوب الدم بسبب الجمع بين إسرائي الحج وإيتان أحدهما الوجوب انتهى وتبعه أو التخصي في منسكه فقال فيما اذا جمع بين الجنين أو العمرتين يلزم رفض أحدهما ودمان للرفض والجمع

باب في فسخ إصرام الحج والعمرة

أي إلى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تأكد بيان (فسخ إصرام الحج إلى العمرة عند الثلاثة) أي عندنا وعند مالك والشافعي (لا قال أحد) حيث ذهب إلى ظاهر الحديث حيث قال سراقه ألعادنا هذا أم لا يقال لا بد وغيره ذهبوا إلى أنه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا يقولون ان العمرة في أشهر الحج من أجزائها ما روى عن بلال بن الحرث انه قال قلت لرسول الله فسخ الحج لتساخنة أولي بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث الأول ان المشار إليه هذا هو الاتيان بالعمرة في أشهر الحج لا فسخ الحج بالعمرة (وهو ان يفسخ نية الحج بسد ما أحرمه ويقطع اتصاله ويحيل إحرامه وإفضاله للعمرة وكذا لا يجوز فسخ العمرة بتجديدها فسخها عند الثلاثة) أي من الأئمة (أو الأربعة) أي جميعهم بناء على ان المسئلة فيها روايتان عن الامام أحمد والله أعلم

باب الجنابة

أي ارتكاب المحظورات الشاملة للفسدات وترك الواجبات (الحرم اذا جنح عبد بالاعتذار بحج

قولي واجعل لي وزيراً من أهلي رب أنزلي منزلاً مباركاً وأنت خير المنزّلين رب فلا تجعلني في القوم الظالمين رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون رب أنصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غراماً إنهم ساء مستقروا مقاماً وبناهب لنا من أنزواجنا وذرياتنا قرأ عينا واجلسنا للفتن إماماً رب هب لي حكيماً والحقني بالصالحين واجعل لي لسان صدق في الآخرين واجعلني من ورثة جنة النعيم واغفر

عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفار (والآثم) أي يتدارك اسمه هو التوبة عن المعصية (وان
جني بغير عمد) أي بخطأ أو نسيان أو زكراً أو جهل فيما لم يجب عليه عمله (أو بمنزله الجزاء دون
الآثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الاعمال (ولا بد من
التوبة على كل حال) فيه أنه لا يجب التوبة إذا كان بمنزراً وبغير عمد والقصود أنه إذا جنى عمداً بلا
عذر ثم كفر فلا يتوبهم أنه لا يتوجه عليه الآثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة
الأربعة أنه إذا ارتكب محظوراً لا حرام عامداً بآثم ولا يخرج منه الغدبة والعزم عليها كونه
عاصياً قال النووي وربما ان كتب بعض العلماء من هذه المحرمات وقال أنا أقدر حتى متوها
أنه يلتزم الغدبة يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجعل فيج فانه يحرم عليه الغفل
فإذا خالف أثر وزعمته الغدبة وليس الغدبة مبيحة للأقدام على فعل المحرم وجهاله هذا الغفل
يكفه لمن يقول أنا أشرب الخمر وأزني والحديث طوري ومن فعل شيئاً يحرم بغير عمد فقد أخرج
حجه أن يكون مبروراً انتهى وقد صرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود فقلوا أن الحد لا يكون
طهره من الذنب ولا يبدل في سقوط الآثم بل لا بد من التوبة فإن تاب كان الحد مطهراً له
وسقط عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والافلال لكن قال صاحب الملتقط في باب الإيمان أن
الكفار ترفع الآثم وإن لم يوجد منه التوبة من تلك الجزاء انتهى ويؤيده ما ذكره الشيخ فيهم
الدين النسبي في تفسيره التبشير عند قوله تعالى في اعتردي بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد بعد
هذا الابتداء قبل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا إذا لم يتب منه فأما لا ترفع الذنب
عن المصر انتهى وهذا تفصيل حسن وتقديم مستحسن يجمع بين الأدلة والروايات والله أعلم
بمقتضى الحالات ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما إذا جنى عامداً أو غافلاً (أي غفلاً) مبتدئاً أو
عائد (أي خلا قلن قال في العائد للسيد أن له العذاب الآثم فقط دون الجزاء (ذا كرا) أي منذ كرا
لأحرامه (أو ناسياً عالماً أو جاهلاً) أي بالمسئلة (طائماً أو مكرهاً) أي في فعله (ناقماً أو منتهياً) أي
عند مباشرته (سكراناً أو صاحياً) أي حال عمله أوتركه (مغمى عليه أو مضيقاً معدوداً أو غيره
موسراً أو معسراً) أي غنياً أو فقيراً (مباشرة) أي جنى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة غيره به بامر
أي حال كون مباشره غيره بامر) أو بغيره (أي بشرا أمره) (ففي هذه الصور اجماعاً يجب الجزاء
أي بلا خلاف عند أئمتنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الأصل) أي القاعدة الكافية (عندنا)
أي خلافاً لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أي هذا الأصل (غالباً) ولعله أشار إلى
ما سبق من أنه إذا طبع بحرم محرماً لا شيء على الفعل ويجب الجزاء على المفعول (فاحفظه) أي
هذا الأصل فانه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجليات) أي المختارات على الحرم (باعتبار
جنسها) أي المتولفة (على أنواع) أي تختلف (فقد كرر كل نوع على حدة) أي حكم كل واحد
بافتراقه لم يعرف تفاصيلها بدم معرفة أجهالها في ضمن فصولها (النوع الأول في حكم اللبس إذا
لبس الحرم) أي بالجم أو العورة أو بها (الخطي) أي الملبوس المعمول على قدر البدن أو قدر عضو
منه بحيث يخط بسواء كان بمخاطة أو نسيج أو لمص أو غير ذلك وكذا حكم تغطية بعض الأعضاء
بالتخييط وغيره (على الوجه المعتاد) أي بان لا يحتاج في حفظه إلى تكليف عند الاشتغال بالعمل
وضد أنه يحتاج إليه بأن يجل ذبل قيمته مثلاً أعلى وجب به أسفل (فعلية الجزاء) أي التي
تفصيله (وتنصيره) أي تعريف الخطي المختار على ما في القمع (ان يحصل بواسطة الخطيطة اشتغال

لا إياه كان من الضالين
ولا تخفى يوم يعثون يوم
لا ينفع مال ولا بنون إلا من
آلى الله قلبه ساخماً رب
أوزعني أن أشكر نعمتك
التي أنعمت علي وعلى
والذي وأن أهمل صالحها
ترضاه وأدخلني رحمتك
في عبادك الصالحين رب
أني ظلمت نفسي فاغفر لي
وبعاً أسمعت على قلن
أكون ظهيرا للمجرمين
رب أني لما أنزلت إلي من
خير فقير رب أوزعني أن
أشكر نعمتك التي أنعمت
علي وعلى والذي وأن أهمل
صالحها ترضاه وأصلح لي في
دينبي أني تبب اليك واني

اصل الجنابة الضرورة ما صرح به في المحط وكذلك اذا لبسهما على موضعين للضرورة ما في مجلس واحد بان لبس عمامة واحدة باغترافها فاعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد فيجب كفارة واحدة (وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسهما مع التيميم مثلاً وليس قبضاً للضرورة ونخفين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة الضرورة بخيرتهما وكفارة الاختيار) أي غير حالة الاعتذار (لا ينعيرهما) أي بل ينتم الكفارة عنها انتهى وخالفهما الطرابلسي حيث قال ولو لبس قبضاً للضرورة ونخفين من غير ضرورة فعليه دم وقدي كذا ذكره في الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال ما دام الدم المتصم لغير الضرورة والغدي المخيرة في الضرورة وفي الكرماني ولو لبس قبضاً للضرورة فلبس مضي بعض اليوم لبس قيمه آخر وليس قانسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس التيميم كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القنوسه كفارة أخرى غير الاضطرار لان هذا اللبس غير اللبس الأول أي لا اختلاف الوصفين كونهما بمنزلة وبغيره فكانا كشيتين مختلفتين سواء في مجلس أو مجلسين انتهى وهذا الحكم في الحلق بان حلق بعض أعضائه لغرض وبعضها لغير غرض ولو في مجلس يشهد الجزاء وهكذا في الطبيب والله أعلم (ولو كان يصح غيب) كسر الفين المجبة وتقديد الموحدة أي بان تأني يومها به يوم وغرض ذلك (جعل لبس الخطب يومياً) أي للاحتياج اليه (وينزع يومياً) للاستغناء عنه فما دامت الحجة تأخذه فاللبس مقصود عليه كفارة واحدة وان زالت هذه حدثت أخرى اختلف حكم اللباس فندبهما عليه كفارتان كقرلاؤلاً وأولاه عنده كفارة واحدة ان لم يكفر وان كفر فكفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصره عدد) أي في حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال ألباساً) أي مثلاً (لبسها اذا خرج عليه) أي على العدو أو بكسه (وينزعها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أولم ينزع أصلاً) أي لو رجع العدو (أولم يرجع) أي العدو (ولكن لبس في وقت وينزع في وقت) أي والعلة فائقة لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لمزمه كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالحرم (ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الاحصار (الاجلها لبس في النهار) أي للاحتياج اليه (وينزع في الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أي بان لبس في الليل ونزع في النهار (أولم يرد أو غيره) من الضرورات (أولم ينزع ولو مع الاستغناء عنه والعلة لازمة) جملة حاله مقيدة ان بقاه العلة فاعت مقام الضرورة للاحقة (فما دام العذر) أي موجوداً حقيقة وسكناً (فاللبس مقصود في جميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أي القنوسه (لا ينعيرهما) أي لا يكتبه معذوراً (فان زال العذر الذي لاجله لبس) أي بالكيفية (يقين) أي زال يدين (فتنزع أولم ينزع وحدث آخر) أي فلبس أولم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر (فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شئ من زوال العذر فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة واحدة ما لم يتيقن زواله) وهذا كله توضيح قد علم بانهم تقيسده الزوال في السابق يقين والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد البلية واختلافها الى صورة اللبس لكن هناديقه فهي انه اذا كان بقاه العذر حكماً وزواله حقيقة فالظاهر انه يجب عليه نزع لئلا يكون عاصياً وان سقط عنه الكفارة في هذه الصورة فلبسه العلة في الجملة (ولو زال الطبيب لسان يوماً فعليه دم وفي أنه صدقة ولو ألقي القبله) أي ونحوه

ومن شر النفقات في العقد
ومن شر حاسد اذا حسد
بسم الله الرحمن الرحيم قل
أعوذ برب الناس ملك
الناس اله الناس من شر
الوسواس الخناس الذي
يوسوس في صدور الناس
من الجنة والناس هو الله
الذي لا اله الا هو الرحمن
الملك القدوس
الرحيم المؤمن المهيمن
السلام المهيمن المتكبر
العزير الجبار المتكبر
الخالق البارئ المصور
الغفار القهار الوهاب
الرازق الفتاح العليم
القابض الباسط الخافض
الرافع المعز المذل
السميع العليم
الحكم العدل اللطيف

كالبهاء (على منكبيه وزرور ما فعل به دم) أي اتفقا (وان لم يدخل يديه في كفيه) كما صرح به في
 النهاية وتشمس الاثنية والاسبوعية والسبتاء لان الزجاجة لا تدخل ولا اقل (وكذا لو لم يزره
 ولكن ادخل يده في كفيه) وكذا اذا دخل احد يديه في كفه ولو لم يزره لا يجزئ الزا الواحد
 ولا نه يصدق عليه حينئذ تعريف الخط على ما سبق وبقيدهما في بعض النسخ من افراد
 الضميرين (ولو اتفقا) أي على منكبيه (ولو لم يدخل يده في كفيه فلا شيء عليه) أي من الجزاء
 (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثانية لمخالفة السنة ولا بد ان يكون
 الاستثناء متصلا أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة وهذا عندهم خلافا لفرحيث قال
 عليه دم (ولو لم يجسد سوى سراويل قلبه من غير قنق) أي شق ولم يلبسه على هيئة الارزاق فعليه
 دم (أي في المشهور من الروايات خلافا لارزي حيث قال يجوز لبس السراويل من غير قنق عند
 عدم الارزاق وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل عند عدم الارزاق بلازوم شيء والا كان
 قوله كقول الجمهور كاتوجه به بعض الطلبة ونفقه به ولكنه ليس بالزام لانه قد يجوز ارتكاب
 الخطأ والاعتراف بوجوب الكفارة كالحاق بالاذني وليس الخطأ للصدق فكذلك اقول لارزي
 بالجواز لانه من القول بعدم وجوب الكفارة وقد صرح الطحاوي في الآثار بأباحة ذلك مع
 وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم يجسد النعلين فليلبس الخفين ومن لم يجسد ازارا
 فليلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجسد ههنا لبسه ههنا لا شيء عليه
 وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا اماما ذكر غوه من لبس المحرم الخفين والسراويل على حال
 الضرورة فمن قول ذلك ونفع له لبسه للضرورة التي هي به ولكن فوجب عليه مع ذلك
 الكفارة وليس بغير ونفقه في وجوب الكفارة ولا فيه لاني قولنا خلاف شيء من ذلك لاننا لم
 نقل لا لبس الخفين اذا لم يجسد النعلين ولا السراويل اذا لم يجسد ازارا ولو قلنا ذلك كنا نحتاج
 لهذا الحديث ولكن قد أتينا له لباس كأباح التي صلى الله عليه وسلم ثم أوجبنا عليه مع ذلك
 الكفارة بالادلة القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله
 فمالي انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث ابن عمر فروعا من لم يجسد
 نعلين فليلبس خفين وليشقه ما من عند الكمين فهذا فيه دلالة صريحة على ان السراويل ان
 كان وسعها يجب عليه ان يشقه ويلبسه على هيئة الارزاق ان لبسه من غير شقه فعليه دم بحتم وأما
 ان كان ضيقا فليسه يكون معذورا ويجب عليه فدية بغيره فهاول كلام لارزي محمول عليه
 والمخلص ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرنا مذكوره (غير انه يجوز له لبسه) ليس
 على اطلاع بل انما يجوز لبسه اذا لم يمكن شقه ولبسه ارارا كما يشرب البه قوله (علافا للقيص
 فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير القنق والارزاق الا اذا كان هناك عذرا آخر من الاعذار (ولو
 عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (وبكره ان كان) أي
 نعميه (بغير عذر) أي لتركه السنة وينبغي استثناء الكفين ايضا لما تقدم من انه ممنوع من
 لبس التفازين وهذا أصح كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة لبس الخطم شيء)
 أي لا من اللدم ولا من العذقة ثم الخطم من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى المصوغ غورس
 أو زعفران فانه ما قبله كالرجل من لزوم الدم الا ان المصوغ اذا كان مخطبا ينبغي ان يجب
 دمان على الرجل دم المخطوم ودم الطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في النهاية ان
 لبس ثوبا مصوغا بغير عذر أو عصفه شعا بوما أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان

الحبيب الحبيب العظيم
 الفقور الشكور العلي
 الكبير الحفيظ القيم
 الحبيب الجليل الكريم
 الرقيب الحبيب الواسع
 الحكيم الودود المجيد
 الباعث الشهيد الحق
 الوكيل القوى المتين
 الولي الحميد المحصي
 المبدئ العبد المحيي
 المميت المحي القيوم
 الواحد الملحد الواحد
 الاحد الصمد القادر
 المقدر المقدم المؤخر
 الاول الآخر الظاهر
 الباطن الوالي المتعالي
 البر التواب المنتقم
 العفو الرؤوف مالك
 الملك ذو الجلال والاكرام

مخطا ينبغي أن يكون عليه دمان لبس المخط واستعمال الطبيب كالوليد رأسه مائله اه وهو
 جلي كالإختي في تنبيهه اه هذا تنبيه أي منه للتنبيه على إيضاح ما سبق عملاً أجل فيه (قد
 يتعد الجزء اه أي كفاية المخطور (في لبس واحد بأمر) أي خمسة (الأول التكفير بين اللبسين
 بأن لبس ثم كفو دمان على لبسه ولم ينزع) عطف تفسير وكذا الذراع وكفرت لبس (والثاني
 تعدد السبب) أي بأن لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر لفير عذر أو لمعذر أو خوسا يكون
 على وجه الاحتمار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاحتمار على اللبس بعد
 زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذر آخر) عمله
 ما تقدم فقدر (والخامس لبس المخط المصبوغ بطيب) أي كورس وزعفران وعصفر (لرجل)
 وخص به لأن التعدد بالنسبة اليه وأما بالإضافة إلى المرأة فلا تعدل جنسية واحدة وهذا إذا
 لبسه على الوجه المتعارف أو لافلية جنسية واحدة أيضاً (ويتعد الجزء اه أي وقد تعدد الكفارة
 عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمر) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب) بأن لبس في موضعين من
 الجسد كلهما معذراً أو كلهما بفير عذر (وعدم العزم على الترك عند النزاع) أي إذا كان السبب
 متحداً (وجع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد السبب واعلم أنه ذكر بعضهم ما يفيد أن
 اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالجلس في غير من الطبيب والخلق والعص والجامع كإساق
 لأنه ذكر الفارسي والطبراني أنه إن لبس الثياب كلها معاً وليس خفين فليهدم واحد وأن لبس
 قميصاً بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فليهدم كفارة واحدة فقيدها اليوم
 لا بالجلس وفي السكراني ولو جمع اللباس كله في يوم واحد فلو وقع على جهة واحدة
 وسبب واحد فصار كفارة واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في خلق الرأس إذا حلق في أربع مجالس
 عليه دم واحد وقيل عليه أربع مائة ودم واحد في خمسة التسلسل بتعدد الجزاء في تعدد الأيام
 حيث قال وإن لبس العمامة يوماً ثم لبس القميص يوماً ثم الخفين يوماً ثم السراويل يوماً
 آخر فليهدم لكل لبس دموز كالفارسي عن المحيط لو آخرى الجوار كلها إلى اليوم الرابع وماها
 على التأليف وعليه دم واحد عند أي خنيفة من الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فعلق بها
 كفارة واحدة كالوليس قميصاً وسراويل وقباه اه فتأمل فانه لا ينبغي عليك الفرق بين
 القاضيتين مع أن المشبه به يتحمل أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وإن يكون مختلفاً
 في ذلك هذا وفي المحيط إذا اضطر إلى تقطيع رأسه فلبس قميصاً ولف عمامة بزمه كفارة
 واحدة ولو وضع قميصاً على رأسه وقلنسوة بزمه للضرورة فليهدم فليهدم فليهدم فليهدم فليهدم
 دم القميص لأنه لا حاجة للرأس إلى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي
 والطبراني وهو غريب يخالف الأصول والفروع لأن الواجب هو التقطيع وقد حصلت
 بواحد منها ولا يتعد الجزء بتعدد اللبس في موضع واحد سواء كان لمعذراً أم لا اللهم إلا أن
 يجعل إن الضرورة ملجئة إلى قدر قلنسوة غير مستوعبة للرأس بأن يكون بره لبس فيه عذر
 فوضع على رأسه قميصاً بحيث غطى رأسه جميعه فله جنة ثم إذا لم يجد إلا بلاشه جزءاً لفير عذر
 وجزءاً لمكان الضرورة (وحكم الليل كالיום) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط
 والأسرار (فيجب لبسه ليلة كاملة دم اه) وهذا يدل أيضاً على أن العترة هو مقدار اليوم
 لا عينه الوارد كالفارسي ما سبقاً وهذا أصح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم

المقسط الجامع الفتي النقي
 المانع الضار النافع التور
 الهادي السديد الباقي
 الوارث الرشيد الصبور
 الذي ليس كمثل شيء وهو
 السميع البصير وتقول
 اللهم صل على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد كما
 صليت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم إنك حميد
 صلات الله ولا تنكحه على
 النبي الأبي وعلى آله وعليه
 السلام وعلى آله وبركاته
 مائة مرة لا اله الا الله الهما
 واحد ونحن له مسلمون
 لا اله الا الله ولو كره
 المشركون لا اله الا الله ربنا
 وربنا آمين (اللهم)

فقطصل في تقطية الرأس والوجه أي كليهما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تقطيهما
والمرأة ممنوعة من تقطية الوجه لا غير تقطية الرأس حرام على الرجل إجماعا كقطية وجه
المرأة وأما تقطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد في رواية (ولو غطى جميع
رأسه أو وجهه) أي جميع وجهه (عقبط أو غيره وما وليه) وكذا اعتدأ أحدهما (عليه دم)
أي كامل بلا خلاف (وفي الأقل من يوم) وكذا من ليلة (صدقة والرابع منهما كاللكن) فيأبى على
مسهما وأعلم أنه إذا ستر بعض كل منهما ما لم يشهروا من الرواية عن أبي خنيفة أنه اعتدأ بالربيع
فقطية ربيع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله فإذا كثر رأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكناف والمبسوط
وأحمد وعن أبي يوسف أنه يعتدأ أكثر رأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكناف والمبسوط
وغيرهم ونقله في المحيط والذخيرة والبدائع والكناف عن محمد بن علي بن أبي ربيعة قال الزبلي وقياس قول
محمد أن يعتدأ بالوجوب فيه بحسب ما بهن الدم اه وكذا الحكم في الوجه على ما نص عليه في
المبسوط والوجيز وغيرهما وأما ما في خزنة الأكل وان غطى ثلث رأسه أو ربعه لاشئ عليه
بمختلف الملقن فهو شاهد بخالف الكلام غير بل لكلامه أيضا لأنه قال في موضع آخر وبقطية
ربيع وجهه أو ربيع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم إلا أن يقال أراد بقوله لاشئ عليه
أي من الدم لأن الصدقة ويكون بناءه على قوله إلا على قول الإمام الأعظم والله أعلم ثم لو غطى
رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كاملا فعلى المحرم الذي حصل له الارتفاق دم حتى إن كان لغير
عذر وإن كان لعذر دم تغيير (ولو غصم من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أي وما أولية
(فعلية صدقة) أي انفاذا (ولو جل على رأسه عما يقصده التقطية) أي بحسب الألف والعادة
(زمنه الجزاء) أي من الدم والصدقة (وان كان محال يقصده ذلك أي التغطى) كاجابة) بكسر
الهمزة وتشديد الجيم أي مكن (أو عدل) بكسر العين وقد تنغض أي أحدث شئ جعل الدابة
(أو جوالق) أي خيش أو خيشة وتقدم ذكره (أو مكمل) بكسر الميم ونصها أي ما يكمل فيه عما
يصنع من خوص (أو طامة) وهي أناة يشرب منه على ما في القاموس والمعروف أنها ظرف
خاص من نحاس أو صفر (أو طست) بسين مهملة وأما بالجهة فجبهة (أو جحر أو مدر أو صفر
أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أي من فضة وذهب وورق بما يغطي كل رأسه أو بعضه
(فلا بأس به) لكن تركه أفضل لمخالفة ظاهر السنة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة (ولو
غطى رأسه بطين لزمنه الجزاء وان خضب به الحناء) أي وحصل به التقليد (فعلية فدينان فدية
للتقطية) أو أخرى للتطيب (وكذا إذا طمخه بالصندل بأن يقي جرمه بما يقي حرمه ورده) (وهذا)
أي الحكم بتعدد الجزاء (إن كان الحناء) أي ونحوه من الطيب (جامدا) أي مغشيا (وان كان
ماتعا فلا شئ عليه للتقطية) وزاد في العكبر لعدم حصولها وقبه أنه لا يحصل لهذه الزيادة
فلا يفتن على أرباب الافادة فالصواب أن يقال فلا شئ عليه الأجزاء الطيب دون التقطية
(ولو لبدرأسه) أي من غير طيب (فعلية الجزاء) كافى جوامع القوم والتلبد هو أن يأخذ شيئا
من الصمغ والخطمي والأشعث ويصعله في أصول الشعر ليتلبد (وليس للمرأة أن تنقب) أي
تلبس الثقاب وهو البرقع (وتغطى وجهها) أي بأشئ كان (فان غطت) أي ما ذكر من تقطية
الوجه (يوم غطى قدمه في الأقل صدقة) كاصرح به في الجوهرة

فقطصل في ليس الخفين إذا لبسهما قبل القطع فدم وفيه إن بعد القطع ما يسهى

لأن الحد كان في تقول وخبر
عما تقول (اللهم) لك صلاتي
ونسكى ومحباي ومعاي
واليك ما بي واليك ما يراي
(اللهم) اني أعوذ بك من
عذاب القبر ومن فتنة
المصريين ومن شدة الأمر
(اللهم) اني أسألك من خير
الربيع ومن خير ما بقي به
الربيع وأعوذ بك من شر
الربيع ومن شر ما بقي به
الربيع ومن شر موافق الدهر
(اللهم) انك ترى مكاني
وتسمع كلامي وتعلم سرى
وعلائني ولا يخفى عليك
شئ من أمرى أنا والبائس
الفقير المستغيث الوجيل
المستحق المقر بالعرف بنبه

خفافا عبارة المحررة ان لبسهما (وما قبله مدم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم اللبس كله
 أو أنه (وان لبسها بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم
 (فلا شيء عليه) أي عندنا وأغرب الطبري والنووي والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة انه يجب عليه
 الغدبة إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم التعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود
 الدعاين لما حكى الطبري أيضا عن أبي حنيفة أنه إذا كان قادرا على التعلين لا يجوز له لبس الخفين
 ولو قطعهما لكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رواية عنه الا انه قال في المطب الثاني وهذه
 الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي مقفلة اهـ وفيه ان نسبة الافتعال الى العلماء غير
 مناسبة وكذلك ادعاء الاطالة المستزمنة لنفي الرواية في المسئلة ثم في مسئلة عز بن جاعة
 وان شاء قطع الخفين من الكعبين ولبسهما ولا غدبة عند الاربعه اهـ لكن ليس فيه دلالة
 صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود التعلين والظاهر ان اسمها جاحشنا مخالف
 للسنة فيكون يحصل به الاساءة (ولو وجد التعلين بعد لبسهما) أي بعد لبس الخفين المقطوعين
 يجوز له الاستدانة على ذلك) أي عندنا كما في الكرماني وفيه اشعار بان المسئلة مختلفة فما قال
 ابن الهمام أطلق المشايخ جواز لبسه ومقتضى النص انه مقيد بما إذا لم يجد تعلين أقول الظاهر
 ان قيدهم وجوده ان التعلين لو وجب قطع الخفين بخلاف ما إذا وجد ناقصا لا يجب القطع
 حيث قلنا فيه من اضعاف المال عتبا وهو لا ينافي ما إذا قطعهما ولو لبسهما مع وجود التعلين
 والله أعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود التعلين) كما صرح به ابن الجوزي لكن لا ينافي
 الكراهة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح في لبس خفا واحدا والظاهر ان
 يكون الحكم مقصدا اذ لم يكن مجلس لبسهما متعددا (النوع الثاني في الطيب الطيب
 ما ينطبق به ويكون له رخصة مستلذة) عطف تفسير (ويتخذ منه الطيب) أي في بعض
 افراده الآية (كالمسك والكافور والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل يخالط فيه
 بمساعدة النار حتى يصير دايما (والغالية) وهي المجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف اللند
 بفتح النون وتسمى فانه مجرور من الثلاثة الاول (والصندل) وهو ايضا يصير طيبا بسبب الحك
 (والورد) أي طريا وبابسا (والورس) وهونان كالمسك ليس الا باليمن يزرع في عشرين
 سنة على مافي القاموس (والزعفران والصفر) بالضم (والحناء) بالمدو يقصر (والخيزري) بكسر
 الخاء المحجمة وتشديد الياء الاخيرة نوع من الازهار (والكاذي) بالذال المحجمة لا بالهاء المحجمة
 كما في السنة العامة وهو خمر له ورد يطيب به الدهن على مافي القاموس (والبان) خمر
 لحب شره دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) النون كخمر دهن
 الياسمين وورد (وما الورد والريحان) عطف على ماء الورد (والترجس والقرن) نوعان من
 الورد (والزيت الخالص) أي غير المختلط بالطيب فسد منه من الطيب محل بحث فان الزيت هو
 الدهن الخالص من الزننون وكذا قوله (والشرج البحت) أي الخالص وسعيه يقتضيه مافي
 فصل الدهن (وانطامي والقسط) بالضم عود هندي وعمرى على مافي القاموس (وأما التطيب
 فهو الصاق الطيب بيده أو ثوبه فلا يجب شي يشتم الطيب والفاوكا الطيبة وان كان) أي التيم
 (مكروها) أي اذا قسده التيم (لعدم الالتصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالالتصاق للصوصق
 والتعلق بحسب الراجح لا بالتصاق جزء الطيب ولهذا الورد يربط بثوبه مكا أو نحو مكيح الجزاء ولو

أسألت مسألة المكين
 وأبطل اليك ابتداء المنبت
 الذليل وأدعوك دعاء
 الخائف المضطرب ما من
 خضع لك عنقه وذلك
 خده وفاضت لك عيناه
 ورغم لك أنفه (اللهم)
 لا تجلني بدعائك كرب شقيا
 وكن ير وفارحيا يا خير
 المسؤولين يا خير المطين
 (اللهم) اهدنا لهدى
 وزيادنا التقوى واغفر لنا
 في الآخرة والاولى (اللهم)
 اجعله خامرا ورواديا
 مغفورا (اللهم) اني أسألك
 من فضلك وعطائك ليرزقا
 مباركا (اللهم) انك
 امرت بالهداء وقضيت على

ربط المودم لم يجب لوجود الاصل في الاول دون الثاني والله اعلم (والحرم رجلان كان لهما امرأة
منوع من استعمال الطبيب في يدهنوا زاره ورد الله وجميع ثيابه وفرشه ومسه) أي ومن لسه
(وشبهه) أي يقصده (فاذا طبب عضوا كاملا) أي فإزاد (فعليه دم في أقله) أي في أقل من كمال
عضو (صدقة) أي في الصحيح وهو المذكور في الأصل وسائر المتون وهو اختيار صاحب الهداية
والكافي والجمع وغيرهم ومعه صاحب البدائع وغيره وفي المتن إذا طبب ربع العضو فعليه
دم وإن كان دونه فصدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من الدم (والعضو كالرأس
والجبهة والشارب واليد والفخذ والساق والعضد ونحو ذلك ثم إن كان الطبيب قليلا فالعبرة بالعضو)
أي لا بالطبيب (وإن كان) أي الطبيب (كثيرا فالعبرة بالطبيب) أي لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله
شيخ الإسلام وغيره وفي قباين الأقوال حيث قالوا إذا استعمل طبيا كثيرا فاحشاً فعليه دم وإن
كان قليلا فصدقة واختلاف المشايخ في التأصل بين القليل والكثير كما اختلفوا في موجب تطبيب
العضو وبعضه فت قيل الكثير كالعضو الكامل الكبير كالرأس والوجه والساق والفخذ والقليل
مادون ذلك كذا فصره هشام عن محمد ومعه بعضهم وقيل الكثير ربع العضو الكبير والقليل
مادونه والفقهاء أبو جعفر الهندي في اعتبار الكثرة والقلة في ذنس الطبيب لا في العضو فقال إن كان
الطبيب في نفسه كثيرا يجب يستكره الناظر ككف من ماء الورد وكف من الغالية وفي المسك
بقدر ما يستكره الناس يكون كثيرا وإن كان في نفسه قليلا والقليل ما يستقله الناس وإن كان في
نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا وفي المحيط وأبي على ما فصره الفارسي والمحيط (والقليل ككف
ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك) أي على ما فصره الفارسي والمحيط (والقليل ككف
من ماء الورد) وفيه أن عد الأقل من الكف في المسك قليلا محل بحث فالعقيدة ما تقدم والله أعلم
واخبره ابن الهمام أيضا ففهم (فلو طبب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طبب بالكثير أقل
من عضو فعليه دم) وكذا إذا طبب بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى
(ولو طبب أقل من عضو وطبيب قليل فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين)
أحدهما قلة الطبيب وثانيهما أقل من العضو (والأول واحد) اما طبب كثيرا ولو في بعض العضو
واما عضو كامل ولو طبب قليل هذا وفي المنسوط استلم الركن فأصاب يده أو فسه خلوق كثير
فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة (ولو طبب) أي الحرم (جميع أعضائه في مجلس واحد فعليه دم
وإن كان) أي تطبيب الأعضاء (في مجلس فلكل طبيب) أي على كل عضو (كفارة على حدة)
أي سواء كفر بالأول أو لا عندهما وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر بالأولى (ولو طبب
مواضع متفرقة يجمع ذلك) أي من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أي كاملا (فعليه دم والاضدقة) أي

نفسك بالاجابة وانت
لا تخلف المباد ولا تسكت
عهدك (اللهم) ما أحبت
من خير نبيه البنا وبصره
لنا وما سكرت من شر
فكره البنا وجنبناه ولا
تزع منا الاسلام بعداذ
أعطيتناه (اللهم) كما
أدبتني من صباي وهديتني
من عملي أدعوك دعاء
من أمك لرحمتك راجيا
وعن وطنه نائبا ولذنبه
شاكيا يا خير مقصود
وأبسر منزول عليه وأكرم
مسؤول مألوه أعطي
الشبهة أفضل ما توفى
أحدا من خلقك وسجاج
ينتك الحرام يا أرحم الراحمين

ولو كان بقائه الطبيب ساعة أذ لم يقيد أحد ههنا يوم وأوليه وسبأ في النهر مع هذه المسئلة

❦ **فصل في السكط** الطبيب إن أكحل يكحل فيه طبيب فإن كان (في أي الاكصال به
مرارا كثيرة) ظاهره أن يكون تسع مرات لأن أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل
وهي) أي المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا اختلف للقواعد المتبعة والظاهر ثلاث مرات هو حد
الكثرة في هذه المسئلة كما أن حد القلة مادون الثلاثة ثم الجمل معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء
للشرطية للخدمة (وإن كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به في الحاوي وفيه دلالة على أن
المراد بالكثرة المعبرة هي ما فوق المراتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المتبعة ففي

المبسوط وجوامع الفقه ان اكصل يكمل فيه طب فليصدقه الا ان يكون كثيرا فليهدم قال
ابن الهمام يشهد تفسير المراد بقوله الا ان يكون كثيرا انه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب
المخالط فلا يلزم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا فشر الا سيحيا في شرح الطحاوي وصاحب
الخرائفة وغيرهما الكثرة بالمراد قالوا ان فعل ذلك امر افاضه دم وهو المروي عن محمد انتهى قوله
امر ارا كثيرة تنبع فيه عبارة الكافي والكرمانى لكن ينبغي في تأويله ان يقال كثيرة عطف بيان
او تفسير او تأكيدي لقوله امر ارافضا لما اعتبره المنطوق من ان اقل الجمع مران لانه وصف لما قبله
لثلاثين بالمحطور المذكور فيما تقدم والله اعلم (ولو اكصل يكمل ليس فيه طب فلا بأس به) الا
ان الاولى تركه لما فيه من الزينة اذا كان من ضرورة (ولاشئ عليه) أى من الدم والصدقة
ولو من غير عذر

(فصل في كل الطيب وشربه) أي ما خد أو ما تملأ (أو كل طيبا كثيرا وهو) أي
الاكل الكثير (ان يتصف) أي بالترقب (باكرهه) أي على ما قاله غير واحد من الشافعي (بجب
الدم) أي عند أبي حنيفة (وان كان) أي لما كوله والشراب (قليلان لم يتصبا بكرهه)
أي بان كان أقل من الاكثر (عليه الصدقة) أي عنده وأما عذابي يوسف ومحمد لا يجب شيئا كل
الطيب قل وأكثر كذا في الكافي والجمع وغيرهما من ظاهر المذهب أن المراد من الصدقة نصف
صاع وقال في الجمع وفي قلبه صدقة بقدره وفيه ان هذا التماس تقسيم على قاعدة محمد في الاجزى
(هذا) أي ما ذكرنا كله (اذا كله) أي الطيب (كأهو) أي من غير خلط وطبخ له (اذا كخلطه
بطعام قد طبخ) كالزعران والافاويه من الدارصني وغيره (فلا شيء عليه) أي انصافا (سواء حسنه
النار أو لا) فيه انه اذا خض الطعام بطبخ كيف يصح حومه وهذا لان قوله قد طبخ ظاهره انه حال
ولو جعلناه صدقة لطعام وصرفناه فيه مرسه الى الطيب بشكل جاسياتي من الفرق الصريح
بينهما في كلام الزبلي (وسواء هو جدر صم أو لا) وفي المحيط كل شيء من الطيب مما يقصد كذا
عادة اذا خلط بالطعام صار تبعا للطعام وسقط حكمه قال في المحيط قد خسل فيه الافاويه
كالقرقل والزعيميد والدارصني وضو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس يقيد بالاعتبار للمادة
وغيرها في الخلط والله اعلم (الا انه يكره) أي اكل الطيب المطبوخ (ان وجد جدر صم) هذا لم
يذكره في الكبير ولم أره متقولا في كلام غيره مع قيد الطبخ محل بحث لانه بالخلط والطبخ يصير
مستهلكا فلا يستبرؤ وجوده أصلا والافيشكل بالنسبة الى مطبوخ يوجد منه رائحة الافاويه
والله اعلم ثم رأيت الزبلي قال ولو اكل زعفرانناخلوطا بطعام أو طيبا آخر ولم يتعمسه النار يلزمه
الدم وان حسنه فلا شيء عليه لانه صار مستهلكا كالمنصف ولم يقيد القيد في لزوم الدم فيصل
على المقيد والافاويه لم يعلق الغرض وقد اوجبنا لوجعل الزعفران في الملح ان كان الزعفران غالبا
فعلينا الكفار وان كان الملح غالبا فلا شيء عليه وفي التتقي اذا غسل المحرم يده باشتان فيه طب
فان كان اذا انظر اليه قالوا هذا الشان فليصدقه وان قالوا هذا الطيب فليهدم انتهى وليس
فهما ما يقيد التقيد بل مطلق يقيد بذكره الزبلي فيصل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع
الزلل (وان خلطه بجايو كل بلا طبخ كالزعران والمخ فالعبرة بالغلبة) أي بغلبة الاجزاء لا بغلبة
اللون (فان كان الغالب الملح) أي اجزاءه لا طعمه ولونه (فلا شيء عليه) أي من اجزائه (غيره اذا
كان رائحته موجوده كرهه كاله) لكونه قتلوا غير مطبوخ فانه كالمستهلك لانه مطبوخ

(اللهم) اجعلني من القائلين
ربنا آتني الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار (اللهم) اني
خلعت نفسي ظمنا كثيرا
ولا ينفع الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك
وارحمني انك انت الغفور
الرحيم (اللهم) اغفر لي
مغفرة تخلص بها شأني في
الدارين وارحمني رحمة
أسد بها في الدارين ورتب
علي توبة نصورا لا أتكلمها أبدا
والزمني سبيل الاستقامة
لا أنقع عنها أبدا (اللهم)
أنت اللطيف الخبير وأنت
الله الرحمن الرحيم وأنتي
عليك باسمي وبما عسى

مستهلك (وان كان الغالب الطيب) أى اجزأؤه على اجزأؤه مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ
 كالزعران الخالص لان اعتبار الغالب عدم انعكاس الاصول والمقول فيجب الجزأؤه ان لم تظهر
 وانحصه قال ابن أمير الحاج ولم أرهم تعرضوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كافي
 مسئلة أكل الطيب وحده وانه باثباته لجدير فقال ان كان الطيب غالباً أكل منه وأشرب كثيراً
 فصدقه والاعلاشي عليه غير انه بكرة ان وجدو يحصونه ثم يبق ان يقال ما الفرق بين القليل
 والكثير في هذا انصافاً لمل الكثير ما يعمده العدل الذى لا يشوبه شره ونحوه كثيراً والقليل
 ما عداه والله سبحانه وتعالى أعلم (ولو خلطه بمشروب) كخلط الزعران أو القرضل بالهوه (فان
 كان الطيب غالباً) أى باعتبار اجزأؤه (ففيه الدم وان كان مغلوباً ففيه الصدفة الا ان يشرب
 مراراً فله الدم) كذا في النسخ وغيره (فيل) فانه ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان
 وجد من الخلط) بقع اللام (واشعة الطيب كأقل الخلط وحس) أى أدرك (الذوق السليم) أى
 من العلة الصغرى به ونحوها (بطعمه فيه حساً ظاهره أو غلباً أو لا فهو مغلوب) أى لان الخلط
 كثرة الاجزاء هذا وفي الطرابلسي وغيره وليس شرب دواء فيه طيب ككل دواء فيه طيب لان
 من الطيب ما يقصد شربه فلا خلط بمشروب لم يصرفه للمشروب مثله الا ان يكون المشروب
 غالباً كاللبن المخلوط بالماء في الرضاع انتهى ويؤيده ان ماء الورد المخلوط بالماء مهما كان صالحاً
 يوجده من الرائحة الطيبة يمتد من الطيب واذ صار فاسداً فاضلته الماء عليه خرج عن كونه طيباً
 وهذا يندفع ما قاله في الكبير وما حل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام
 اذا كان الطيب مغلوباً في المشروب وان كان هو غالباً والطيب مغلوباً يجب صدقة وفي الطعام
 ان كان هو غالباً والطيب مغلوباً لا يجب شئ وان كان الغلبة للطيب فلا فرق بينهما
 (فصل في النداء بالطيب ولو نداءى بالطيب) أى المحض الخالص (أو بدواء
 فيه طيب) أى غالب ولم يكن مطبوخاً مسليقاً (فالتصق) أى الدوام (على جراحته تصدق) أى
 اذا كان موضع الجرح لم يستوعب عضو أو أكثر (الا ان يفعل ذلك مراراً فيلزم عدم) لان كثرة
 الفعل قامت مقام كثرة الطيب (ثم مادام الجرح باقياً) أى بان لم يبرأ ودام الالتصاق أو بوضع
 و برفع (فعلية كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أى لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا اذا
 خرجت قرحة أخرى) أى في ذلك الموضع أو في محل آخر (قبل ان تبرأ الاولى فدواها) أى بالطيب
 (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة ما تبرأ الاولى) أى لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة
 (فان برأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان) كفى الاولى أو لا عندهما وعند محمد كفارة
 واحدة ما لم يكفر الاولى

ان يبلغ في مدحك ثنائى
 مع قلة عملى وقصر رأى
 وانت انما خلق وانا مخلوق
 وانت المسالك وانا الممالك
 وانت الرب وانا العبد
 وانت الفتى وانا الضعيف
 وانت المعلى وانا السائل
 وانت النور وانا الخاطئ
 وانت الحى الذى لا يموت
 وانا خلق أهوت ليس تجدد
 بفخره ونفخر بعزه وعز
 مجبرته ووسع كل شئ رحمة
 اناك أدعو واناك أmaal
 ومنك أطلب واليك أرفع
 يا فتاه المستضعفين يا صريح
 المسترحمين ومنجى

(فصل لا يشترط بقاء الطيب) أى المستعمل بعد الاحرام (في البدن) بخلاف الثوب
 لماسيات (زماناً) أى في مقدار زمن معين من يوم وأوليله ونحوها (لوجوب الجزأؤه) أى من الدم
 والصدقة وكان الاولى أن يقال لا يشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يمتد بقاء الطيب
 بلا تحقق زمان ومع هذا فقه اشكال لما ذكر في البحر الرسمى انه اذا خضب بالحناء فدام وما
 فعله دم ولا فسدته (ويشترط ذلك) أى الزمن المعين (في الثوب) أى اذا أصابه طيب وغرة
 الغرغرة ما ذكره بقوله (فلا أصاب جسده) أى كله وأعضواً كاملاً أو أكثر أو أقل (طيب كثير
 فعليه دم وان غسل من ساعته) أى من فور مسواه بالشر يشته التسلسل أم لا (وينبغي ان يماز

غيره) أي بان وجد غير محرم (فيضله) أي غيره لثلاث بصيرة أصبا باستعمال حال غسله وان زال الطيب بصب الماء كفي به ففي المتن لا يراهيم عن محمد إذا أصاب المحرم طيب فليهدم قات وإذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أي الطيب (فوبقهك) أي أزاله بالحك (أو غسله فلاثي عليه وان كثروا نكحت) أي دام (عليه) أي على ثوبه (يوما فعليه دم والأصدقة) ففي المتن لحشام عن محمد خلق البيت أو القبر إذا أصاب ثوب المحرم فحكه فلاثي عليه وان كان كثير وان أصاب جسده منه كثير فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا واجب التردد أي يقتضي التردد في العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب في استعمال الطيب فان القياس يقتضي أن جنس المنظورات بجميع أنواعها يكون في حكم واحد باعتبار القلة والكثرة في نفس النهاية وكذا في حق زمن المخالفة وليس في الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية إلا الحكم بطريق العموم فلا بد للمجهدين أن يعرف مأخذ الأئمة في اختلافات القضية فمن هنا جاءه التردد بخلاف المقلد فإنه يصح عنه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب في العمل به وأغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لا تخفى فان هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الفرق والقدم فكيف يغفل عنه المحقق العليم

فصل في تطيب الثوب إذا كان الطيب في ثوبه شبر في شبر أي مقدارها طولا وعرضا فهو داخل في القليل فان مكث أي دام (يوما فعليه صدقة أو أقل منه بقصة) كذا في المجموع والغنى (ولو ليس مصبوغا بعصر أو ورس أو زعفران شيئا) يضع الباء صفة مصبوغا يوما فعليه دم وفي آفته صدقة) كذا في خزنة الأكمال والوالمجلد وغيرهما وأشار إليه في البسيط (ولو علق) بكسر اللام المنخفضة أي علق (بثوبه) كثير من خلق البيت) يضع الخاء المجهدة وضم اللام طيب مركب من زعفران ونحوه على مافي النهاية (فعليه دم) على مافي المحط (وان كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل بيتا فاحرقه) يضم همزة وكسرية أي يحرقه وطال مكثه بالبيت (علق بثوبه رائحة) أي بصيرة (فلاثي عليه) كذا في البدائع وفيه بالسير ولم يقيد به في الغنى والجرال آخر (ولو أجر ثوبه فعلق به) أي بثوبه (كثير) أي من الطيب (فعليه دم أو قليل فصدقة وان لم يعلق به شيئا فلاثي عليه) أي أصلا (وكان المرجع في الفرق بين القليل والكثير) أي في تطيب الثوب (العرف ان كان) أي عرف هناك (والأشاع) أي كثيرا (عند المنبئ) يضع اللام أي في رأي المنبئ به (ولو أجر ثوبه قبل الإحرام أو لبسها ثم أحرم لاثي عليه) فيه ان التطيب في البدن للأحرام مستحب خلافا لما لا يجوز عنده تطيب ثوبه وانجسته قال تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكر في اختلاف الأئمة (لأنه لا بأس ببقاء الطيب الذي يطيب به قبل الإحرام) فيه أنه لا يجوز بقاء الطيب الذي لم يجرم عند محمد وأما ما لا جرم فلا خلاف في جواز بقاءه وأما الخلاف فيما إذا تطيب بعد الإحرام وكثر غنى عليه الطيب فهم من قال ليس عليه بالبقاء جزء ومهم من قال عليه الجزء ثابا والرواية واضحة في المتن لحشام عن محمد إذا مس طيبا كثيرا فأراق دمًا ثم تركه على حاله يجب عليه أن يتركه ثم أخاف أن يشبهه هذا الذي تطيب قبل أن يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشبهه) هذا مناض لقوله لا يجب شيء بشم الطيب ولو كان مكرها لعدم الاتصال (واتقاه من مكان إلى آخر) أي لو أتى الطيب من مكان إلى مكان من بدنه لأجزأ عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو مخالف للقياس لأنه يصير

المؤمنين ومثيب الصابرين
وصحة الصالحين وحز
الفاقرين وأمان الخائفين
وتطهير الأجابين وجار
المستخيرين وممدرك
المطربين وأرحم الراحمين
وخير الناسرين وخير
الفاقرين وأحكم الحاكمين
وأوسع الخاسرين أسالك
أن تصلي على محمد وعلى
آل محمد وأن ترحمني في
مقضى هذا والدي
وجميع أخواني المؤمنين
وأن تقضى حاجتي أفضيت
ج. اليك وقت حاجتي
يديك مع ما كان من
تغري بلي فبها أمرتني به
وتصبري فبها بقيتني عنه

استعماله من مكان الى مكان يتعدد الجزاء
انه ينقله من مكان الى مكان يتعدد الجزاء

فصل في ربط الطب ولوربط مسكا أو كنفورا أو عنبرا كسرا في أي مما يغرح منه رائحة طيبة (في طرف ازاره أو رداءه) لمدوم ولو قليلا فصدقة (وقبه انه لا يدمن قيد دم عليه يوما لما تقدم ان ربط العود فلا شيء عليه وان وجد رائحته كذا في البحر الزاخر وغيره لكن فيه ان العود ليس له رائحة الا بالنار ولو فرض وجود عود له رائحة بالحكم مثلا فلا شك ان حكمه كالغبر وغيره لان الرائحة هي الرائحة هذا وفي بعض المناسك اذا ربط مسكا كثيرا في طرف ازاره لمدوم اذا اكل طيبا كثيرا وفي قليله صدقة وفي كتاب درجة الامة في اختلاف الائمة واستعمال الطب في الثياب والبدن حرام للمعمر وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهره

توبدون بدنه اه وهو مخالف لما في كتب الاحباب والله اعلم بالصواب

فصل في الخشاء ولو خضب رأسه أو خشيته أو كفه بجناه عليه دم ان كان (أي الخشاء ما شاء ان كان خشيته فلا بد رأسه فنه الدمان على الرجل دم للطيب ودم للمنظية) أي ودم واحد على المرأة للطيب فقط (وهذا أي الاطلاق أو الحكم) ن دام يوما أو ليلة على جميع رأسه أو ربه (والافضة للمنظية) أي في أقل من يوم (ودم للطيب) أي مطلقا واعلم انه ذكر في البصر الزاخر وجوب الدم بالخطاب ميسدا لما اذا دام عليه يوما كمالا قال وان كان أقل فصدقة وهو بخلاف ما قدمناه من انه لا يشترط بقائه الطيب زمانا في الجسد بخلاف الثوب وهذا أطلقوا وجوبه في أكثر الكتب بالاعتقاد برزمان وفي المنجدي اذا خضب المرأة كنهها بالخناء وهي محرمة وجب عليها دم هذا يدل على ان الكف عضو كامل لانه واجب في تطيبه الدم كذا في شرح القدوري

فصل في الوسمة بسكون السين وكسرها وهو الاصغر والاول أشهر (وهي نبت يصبغ به) أي بورقه ويكون على نوعين وهي ورق النبل (فلا خضبر رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فله دم للمنظية ان دام يوما وفي أقله صدقة وان كانت مائنة فلا شيء عليه لانها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره فاضيلان عن أبي حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة (وقيل ان ناف قتل الدواب أطعم شيئا) كافي البدائع وشراة الاكل وفي المتن عن محمد اذا خضب رأسه بالوسمة فله دم في قياس قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف عليه طعام وفي المبسوط اذا خضب رأسه بالوسمة فله دم لا الخطاب ولكن للمنظية أو رأسه وهذا هو الصحيح وان خضب لحيته به فليس عليه دم ولكن ان ناف ان يقتل الدواب أطعم شيئا اه وهو المحمدي لان الوسمة ليس بطيب على ما صرح فاضيلان

فصل في الخطمي بالكسرو يفتح نبات على مافي القاموس (ولو غسل رأسه فله دم) عند أبي حنيفة (وقال اصدقة) كذلك في الجمع وشرحه والبدائع وشرح الكنتروالفتح والعناية بقر البصر الزاخر وغيره وقيل قوله في الخطمي العراقي لرائحة وقوله مافي الخطمي الشامي فانه لرائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراقي على مافي الزبالي والفتح وغيرهما وزاد ابن فرشته في شرح الجمع حيث قال ولا شيء في استعمال غيره اتفاقا يعني غير العراقي وقال الطرابلسي ينسحق على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق ودمان ان لبدن رأسه

بانوري في كل غلغلة وبالنبي
في كل وحشة وباتقي
في كل شدة وبإرجاف
في كل كربة وبأولاف
كل نعمة أنت دليل إذا
انقطعت دلالة الادلاء
فان دلتك لا تنقطع
لا يضل من هديت
ولا يذل من واليت أنعمت
علي فاسبغت وورقتي
فوقرت ووعدتني
فاحسنت واعطينني
فاجزل بلا إسحاق اذلك
بعمل مني ولكن ابتداء
منك بكم وجودك
فأنفقت نعمك في معاصك
وتعوبت برزقك على
مصطك وأقنيت عمري

وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب في غير العراق شي بالانفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الداء بالاتفاق بين الامام وصاحبه (ولو لم يدر اسمه وحصل التغطية لم يمدح) أي لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أو يدهما بشنآن) ضم أوله (فيه الطيب) أي في نظيره (فإن كان من رأسه سماءا شنانا فليهد صدقوان سماءا طيبا فليهدم) أي اعتبار التغطية كذا في فاضلجان (ولو غسل رأسه بالحرض) بالضم وبضمين الاثنان (والصابون والسدر وضوء) أي عالوا راحة فيه ولا اختلط به طيب (لاشي عليه) أي بالاجماع كما صرح به الاميني وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة إذا غسل رأسه أو لحيته ما غطى أو السدر فليهدم فليس يصح في الصدر الخالص في فصل في الدهن في الفتح مصدر يعني الادهان والضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال (بدهن مطيب وهو ما أتى فيه الاواركدهن السنفج والورد والياسمين والبان وانابيري) الظاهر ان هذه الاشياء لمساكن مأخوذة منها فيكون غير ما أتى فيه الاواركدهن نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود انهم سائر الادهان التي فيها طيب إذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما في البدائع (فليهدم) أي انفاق (وفي الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بان اذهن كثير ولم يقدر شي قيد البرجندى بما يستكره الناظر ولم يحل إذا استعمل الكثير فيها لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم وانه أعلم وفي النوادر ولو ادهن ربع رأسه أو لحيته فليهدم قال المصنف ولعله تفرع على رواية الرعي الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدهن غير مطيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السم وأكثرت منه فليهدم) أي عند أي خضفة وصدقة عندهما وروي عن المبارك عن أبي حنيفة مثل قولهما كذا في شرح المجمع (وان استعمل منه فليهدم صدقة) أي انفاق (وهذا) أي الحكم السابق إذا استعمله على وجه التطيب وأما إذا استعمله على وجه التداوي أو الاكل فلا شي عليه) أي انفاق اه ووجهه غير ظاهر كما لا يخفى (فلو أكل الزيت الخالص عن الطيب أو الحل) أي الخالص (أو داوى به لمشقوق برجله) أي مثلاً (أو جراحة أو انظر في أدنيه أو استعط) أي في آفته (فلا شي عليه ولو ادهن بسم أو ضم أو إليه أو أكله فلا شي عليه ولا فرق بين الشعر والمسدق الدهن) أي في وجوب الجزاء به خلافا للغرابي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه ولحيته ولو دهن سابقه زيت أو ضم لا بأس به اه وهل يمنع الدهن في الثوب وذكر الغرابي ولو أحرقت في ازرقة طيب أو دهن بوجده من راحة قدر شرب في شرب فكت ساعة أطعم نصف صاع من ريان قل قبضة الا اذا دام يوماً انقص صاع وفي الكثير الفاحش دم اذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن في الثوب كالطيب فإذا أراد بالدهن المطيب منه فصيح لا مطيب وأما غير المطيب فبعيد لا اتفاق فيه اه ولا يخفى انه قيد الدهن بوجدان الراحة منه فلا يتصور منه ارادة غير المطيب أصلاً

في فصل لا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ولا بين المملوك والناسي والمكره والطائع والقاصد أي التمسد (وغيره) أي الخطي (ولو طيب محرم) أي من غير استعماله (محرم) أو حلال لا شيء على الفاعل أي من الجزاء كالأول المسد الخط والافلاشك ان تطيب المحرم والباسه الخط حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) أي لا رنفاقه وكان مقتضى التماس أن يكون على الفاعل أيضاً كالأول خلق محرم رأسه محرم في غير أو ان الفصل وسياق ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث في الحلق وإزالة الشعر وقلم الاظفار)

عمرى فيما لا تحب فلا تمك
جرائ عليك وركوب
ما تبتى عنه ودخول فيما
حرم على ان عشت على
بفضلك ولم عنى عودك
على فضلك ان عشت في
معاصبك فانت الماسد
بالفضل وأنا العائد الماسد
وأنت يا سدي خير المولى
وانشر العبد أذعوك
فصيني وأسالك تعطيني
وأستغنى عنك قدوفى
واستريدك قتردي في نفس
العبد أنا يا سدي ومولاى
انا الذى لم أزل أسمى فقترى
ولم أزل أتعرض للبلاء
تعافىني وكم أتعرض
للهلكة فتصينى وأنت
عزى وسرت عودى ولم
تغضى بى برى ولم تنكس

ازالة الشعر اعم من الحلق والتقصير فيشمل التقصير والتنزير والقطع والحرق ونحو ذلك (اذ حلق
 رأسه كله أو ربه) أي فاصدا (فعلبه دم وان كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو الصحيح
 المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره ان في قول أبي يوسف ومحمد
 لا يجب الدم ما لم يحلق أكثر رأسه (وان كان) أي المحرم أو رأسه (أصلح) من الصلح محرمة
 انحصار شعره من الرأس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها (ان بلغ شعر ربع
 رأسه) أي ولو كان باقيا ولو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تقديرا (فعليه دم وفي أقل منه صدقة
 ولو حلق لحيته أو ربه ما فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة وان بلغت لحيته الغاية في الخفة) يعني
 (ان كان قد ربربها كاملة) حال من الفاعل (فعليه دم والافسدة) على مافي القبح (ولو حلق
 رأسه ولحيته وابططه وكل بدنه في مجلس واحد فعليه دم واحد وان اختلفت المجالس فكل مجلس
 موحده) يقع الجنب أي ما يوجب حنائه فيه عند غسله أو عند مجدهم واحد ما لم يكفر للاول
 (ولو حلق رأسه فراق دماغه حلق لحيته في مجلسه لم يزد دم آخر) الكل من المرفغيان وأمان
 حلق الرأس وليس الخيط في مجلس يلزمه دمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقا لانهما جسدان مختلفان
 فلا يتداخلان على مافي شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل مجلس ربعا فعليه
 دم واحد) اتفاقا ما لم يكفر للاول لأنها أجناس متفقة ولو كانت في مجالس مختلفة كذا في الفتح
 ومنسك الفارسي وغيرهما واليه أشار في الكافي وشرح الكتبي وفي الصراخ في دم واحد
 بالاجماع وبخالفه نظاها ما ذكره الخبازي في حاشيته على الهداية اذ حلق ربع الرأس ثم حلق
 ثلاثة أرباعه في أزمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لان حلق كل ربع جناية موجبة للدم
 فاذا اختلف أزمان وجودها تزل ذلك بجزئية اختلاف المكان في تلاوة آية السجدة فلا يتناول
 ٥ والظاهر ان مراده بالازمان الايام لا المجالس المتعددة في يوم واحد (ويجمع المتفرق في
 الحلق كافي العايب) أي يجمع متفرقا (فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم)
 هو فصل في الشارب والرقبة ومواضع المحاجم والابط وغيرهما كالعادة ونحوها (ان
 أخذ) أي بالمقص ونحوه (من شارب) أي بعضه (أو أخذ) كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق
 الرقة كلها فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها فصدقة) أي ولو كان ربه فاصفا كذا في
 شرح الكتبي بعد ادراج الابط أيضا معلل بان الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة
 لم تجز في هذه الاعضاء بالاقصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاعا كاملا حتى لو حلق
 أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي التارابي جعل الأكثر كالكل واليه يشير كلام
 البدائع وفي شرح الجامع لقاضيان لو حلق الرقة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا اذ حلق قدر
 الربع ٥ وهو قياسه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكتبي انما وجب
 الدم بحلق ربع الرأس وربع الحية ولم يجب في غيرها الا بحلق جميع العضو لان العادة جرت في
 الرأس والحية بالاكتمال بالبعض ولم تجز في غيرها به ٥ والناسبة كالرقبة (ولو حلق مواضع
 المحاجم) قيل وهما صفضا المنق وما بين الكاهلين من الرقة (فعليه دم) أي عند أي خيفة
 وعند هامة صدقة والخلاف فيما اذا كان حلقهما المتصلة واما ان كان لغيرهما فعليه الصدقة اتفاقا
 الا اذا كان قدر ربع رقة ففیه ما مر من الخلاف وبديل عليه مافي شرح الكتبي حيث قال عليه
 صدقة لانه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الحية ولا يوجب خيفة ربه الله ان حلقه لمن يحتج

برأسي عند انخوائه بل
 سترت على القبايح العظام
 والقضايح الكبار واظهرت
 حسناي القليلة الصغار
 منامنك وفضلامنك
 واحسانا وانما ماتي امرتي
 قال انتم ورتي فلم انزجر
 ولم انكسر عنيك ولم اقبل
 نصيحتك ولم اؤدحك ولم
 اترك معاصيك بل عصيتك
 ببني ولوشنت أهيتي فلم
 تفعل ذلك بي وعصيتك
 ببني ولوشنت الحزمتي
 فلم تفعل ذلك بي وعصيتك
 بجميع جوارحي ولم يكن
 هذا جزاءك مني فعنك
 عفوكم فما أنا عبدك المقر
 بذنبي الخاضع بذلي
 المستكين لك بصرمتي مقر
 لك بجنابتي مضرع اليك

مقصود وهو المعنى بخلاف الخلق لغيرها (ولو خلق الاطمين أو أحدهما أو تنف) أي
 اطميه أو أحدهما (أو طلي بنورة قلبه دم وفي أقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام هذا الاطلاق
 هو المعروف وفي تناوي فاضحيان في الاطمين ان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع لوجود الدم
 والاقل أكثر لكن في شرح الكثر لخلق أكثر أحد اطميه لا يجب عليه الا الصدقة بخلاف
 الرأس والجبية اه والعلة ما سبق كالايجني وبؤيده ما في المحيط والبدائع ولو تنف من أحد
 الاطمين أكثره فليهد صدقة ولا يجب دم (ولو خلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ
 أو العضد أو الساعد فليهد دم) كما اختار من غير الاسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ
 (وقبل صدقة) يشير إلى ما في المسوطة من حق عضو مقصود بالخلق فليهد دم وان خلق
 ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود خلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود
 خلق الرأس والاطمين ومنه في البدائع والقرتاني وفي النضبة ما في المسوطة هو الاصل وذكر
 البرجندى عن المحصر ما يشير بان خلق الصدر والساق والساعد يجب ان صدقة لا غير بالافتقار
 وقد صرح بذلك في الخزانة أيضا اه والحق انه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة
 (وان خلق أقله) أي أقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الاعضاء مقام
 الكل) لما سبق وأما العانة فمقصود صرح به فاضحيان في شرح الجامع وصاحب الاختيار
 والزيلعي والطرابلسي والتميمي والبيهة أشار في الكافي والبدائع وشرح المجمع والغفر وعسك
 الفارسي فوجب فيه الدم وفي الخزانة ان في خلق العانة الدم ان كان الشعر كثيرا اه وجعل
 الشئى الركبة مثل العانة

فصل في حكم التقصير حكمه حكم الخلق في وجوب لدمه في أي في كله أو بجزءه
 (والصدقة) أي في قلبه (ولو خلق كل رأس أو بجزءه فليهد دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصرت
 المرأة قدر أغلغ) أي فصاعدا (من ربع شعرها) أي فزائدا (فليهد دم) على ما صرح به في الكافي
 والكرمانى وهو الصواب قياسا على الخلط ووقع في الكفاية شرح الهداية ان التقصير لا يوجب
 الدم والله اعلم

فصل في سقوط الشعر لايجب ان الشعر اذا سقط بنفسه لا محذور فيه ولا محذور
 لاحتمال قلبه قبل احراره وسقوطه بغير قلبه ولعلهم أرادوا انه اذا سقط بسبب فعل المحرم بان
 أحس به وأدركه لحينه قبل احراره الجزاء الذي ذكره (ولو سقط من رأسه أو لحينه ثلاث شعرات
 عند الوضوء أو غيره) أي حين مسه وحكه وفيه ايماء إلى ما قدمناه (فليهد كفن طعام) ياروى
 عن محمد على اطلائه من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو غرة لكل شعرة)
 ويخالفه ما في فاضحيان وان أخذ المحرم من شاربته أو من رأسه أو مسح لحينه فأنثره ما شعر بطم
 مسكنا وفي البدائع ولو أخذ شيئا من رأسه أو لحينه أو رأس شيئا من ذلك فأنثره شعره فليهد
 صدقة وكذا ذكر القرتاني وقيل لو لمس لحينه فوقت منه اشرة أو شعر ثلث تصدق بقرء أو غرتين
 كذا في الكبير بصيغة التريض مينا في ما اختاره هنا قائل فانه موضع زلل (وان خبز عبد) أي
 مثلا (فاحترق شعر يده فليهد صدقة اذا اعتق) وفيه ايماء ان كان شعر يده كاملا فلا تقامس وجوب
 الدم في جوامع الفقه وان خبز فاحترق بعض شعره بتمدق وفي المحيط اذا خبز العبد المحرم
 فاحترق بعض شعر يده في التنوير فليهد صدقة وان أطلى من غير أذى فليهد دم اذا اعتق

راج في موقفي هذا تأتب
 اليك مبهل اليك في العفو
 عن المعاصي طالب اليك ان
 تتجلى في حوائجي وتعطيني
 فوق غيبي وان نسمع نداني
 ونستجيب دعائي وترحم
 نضري وبكافي وكذلك
 العبد الخاطيء يضعف لسيده
 وينضع اسواه بالذل
 يا كرم من آثره بالذوب
 وأكرم من خضع له
 وخضع ما أنت صانع عثر لك
 بذنبه خاضع لك بذله فان
 كانت دوى في حال بيني
 وبينك أن تقبل على
 وجهك الكريم وتشر على
 وجهك وتبتل على شيامن
 بر كلك أو تنفري ذنبي
 وتجاوز لي عن خطيئتي
 فما أنا عبدك مستجير بكريم

وقوله من غير أى بغير عذوقه بله اذا كان عن عذر يتعين الصوم على العبد فورا هذا وفى
 الحاوى عن المتقى عن محمد بن عثمان كان الساقط مقدار العشر من شعر الرأس أو الخبيصة فقلبه دم
 وقال ابن الهمام وفى مناسك القارى من قوله وما سقط من شعرات رأسه ولحمته عند الوضوء
 زعمه مكف من طعام عن محمد بن خلف مافى فتاوى فاضلان وان تنف من رأسه وأخفه وأوطيته
 شعرات فى كل شعرة كف من طعام الا ان يزيد على ثلاث شعرات فان بلغ عشر الزم دم وكذا
 قوله اذا خبز فاحرق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذى يجب فيه الدم هو دم من كل منها
 اه وفيه انه يمكن حمل كلام فاضلان على رواية عن محمد بن كافي المتقى ثم الظاهر ان الأنف حكمه
 ليس حكم الرأس بما تقدم والله اعلم (ولو تناثر شعره بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس باختياره
 وكسبه (ولو نبتت شعرة في عينه فلا شيء عليه بالثبوت) كالموال عليه سيد يقتله كذا ذكره
 السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جلدة من رأسه بشعره لم يلزمه شيء) أى قصدته لزاله
 الجلدة لا انزال الشعرها (ولو خلق أو تنفخصه من رأسه) وهى ضم الخلع المجبة شعر يجمع
 أو قليل منه (ففيه صدقة) أى نصف صاع على مافى خزنة الاكمل

فصل فى حلق المحرم رأس غيره وحلق الحلال رأسه أى رأس المحرم (اذا حلق محرم
 رأس محرم) أى غير نفسه (أو حلال فله صدقة سواء حلق بأمره أو بغيره) أى بغير أمر المخلوق
 طائعا أو مكرها (وان حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على المالحق الحلال) على ما صرح به فى
 البدائع والكفاي والنايى والحاوى (وقيل عليه صدقة) وأوله ذهب الزبلى وابن الهمام والشنقى
 ووجهه غير ظاهر اذ الحلال غير داخل فى موجبات محظورات الاحرام وهل يعزم عليه أو يباح
 فله هذا أو يكره الظاهر لاخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الا للمني لا تأمر وابتاع
 رؤسكم أو لا يخلق بمضك رأسه بل ولعل هذا أيضا وجهه من أوجب الصدقة ثم ان حلق محرم
 أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على المالحق وقاله زعفران القاضى أبو
 حازم يرجع به أقول الاظهر التفصيل وهو انه ان كان بأمره واختياره فلا يرجع به الا بان حلقه
 وهو تأمر أو مكره فيرجع وهذا لا ينال في أنهم أطلقوا وجوب الصدقة على المالحق المحرم سواء كان
 المخلوق حلالا أو حراما على ما صرح بالسوية فى البدائع كانوا هم المصنف فى الكبير لان صريح
 عبارة الاصل فى المنسوط وفى الكفاي لما تم هكذا وان حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وان
 حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغيره فعلى المخلوق دم وعلى المالحق صدقة اه وقرئ
 بين المستثنين لفظه ويرتفع المالتين فى ارتكاب الجنائين فان هذه العبارة على مافى الفتح انما
 تقتضى لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما اذا حلق رأس محرم أو مافى الحلال يقتضى ان
 يطعم أى شئ شاء كقولهم من قتل قلة أو جواده تصدق بعاشة وارادة المقدرة فى عرف المألفين
 ان يذ كر لفتا صدقة فقط فانهم قال حلق المحرم رأس غيره محرم أو حلال لا يجب الجنابة
 بخلاف ما اذا ألبس المحرم محرما بالباسم خطا فله لا يجب عليه شئ كما صرح فى التارخانية قلت
 لو ورد النهى اجالا فى قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم بحمله لهد الصورة وغيره على ما قد منه
 بخلاف اللباس فله لا يعرف نهى عنه فى الشرع ثم قد يقال الباسم حرام كما صرحوا فى اللباس
 والوالدين للصبر التوب بالحرر الا ان ذلك الحكم عام غير مختص بحال الاحرام والله اعلم بالمرام
 (وان أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص أطماره فله صدقة) كافي الحيط والمنسوط

وجوهك وعز جلالك
 متوجه اليك ومتوسل
 اليك ومتقرب اليك
 بنبيك محمد صلى الله عليه
 وسلم أحب خلائك
 وأكرمهم لديك وأولاهم
 بك وألومهم لك
 وأعظمهم منك منزلة
 وعندك مكانا وبسترته
 الطيبين الطاهرين الهداة
 المهتدين يأمرك كل جبار
 ويأمر كل ذليل قد بلغ
 مجهودى فهب لى نفسى
 الساعة برحمتك ما أرحم
 الراحمين (اللهم) لا تقوى
 على حفظك ولا صبرى على
 عذابك ولا تقى لى عن
 رحمتك تجهد من تعذب
 غيبرى ولا أجد من يرزقنى
 غيرك ولا تقوى على البلاء

ويؤيده ما في الفتاوى السراجية لو أخذ الحرم شعر محرم أو نظره عليه صدقة (وقيل إذا حلق أو أخض شعر حلال أو قلم نظاره الطعم ماشه) على ما في الهداية والكافي وغيرهما وكذا قال في الجامع الصغير الطعم ماشه

(فصل في قلم الأظفار) إذا قص أطراف يديه ورجليه أو يدا ورجل واحدة في مجلس واحدة عليه دم واحد **(في اتحاد المجلس في المسئلة الأولى ولا رفاق بضو كامل في الثانية)** وإن قلم أقل من يدا ورجل عليه صدقة لكل ظفر نصف صاع (أي في قول أي خيفة الآخر وهو قول صاحبه (الآن يبلغ ذلك) أي مجموعه (دما ينقص منه ماشه) على ما في البدائع وغيره (وقيل ينقص نصف صاع) على ما في البحر الزاخر وأما ما لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما إذا قلم كثيرا مع هذا الاختيار الدم فله ذلك هذا أو قل لا يفرق قلم ثلاث حنابل الدم لأن الأكثر لكل الكلى وهو قول أي خيفة أو لا وقال محمد في كل ظفر خمس الدم ولعل في المسئلة عنه روايتان (ولو قلم في أربعة بمجالس في كل منها طرفا) بختمين أي يانبا من اليمين والشمال (من أربعة) أي أطراف باعتبار يديه ورجليه (فعله) أربعة دماء كغزل الأول أو لم يكفر (أي عندهما وعند محمد ما لم يكفر الأول) (وإن قلم خمسة أطراف يدا ورجل ثم قلم أطاف يديه أو رجله الأخرى فإن كان) أي تقابلها (في مجلس فليهدم أو مجلسين فدمان وإن قص خمسة أطافير) أي من الأعضاء الأربعة (منفرة أو قلم من كل يده ورجل أربعة أطافير فبلغ جنتها ستة عشر نظرا فله صدقة لكل ظفر نصف صاع إذا بلغت قيمة الطعام دما ينقص منه ماشه) أي كاس (وإن اختار الدم فله ذلك) وأما إن عمد اعتبره دما الخمسة لا غير ولم يعتبر التفریق والاجتماع وما اعتبرهم عدد الخمسة صفة الاجتماع وهو أن يكون من محل واحد (ولو أنكر نظره أو انقطع شظية) أي قلقة (منه قطعها أو قلمها لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيرها وعل بأنه لا ينجو بعد الانكسار (وقيل ذلك إذا كان بحيث لا ينجو) أي لا يزيد كافي المسوط والبدائع (ولو كان بحيث لو تركه نجو فله صدقة) على ما صرح به في المسوط (ولو قطع كفوفه أطافيره لم يلزمه شيء) لأنه قد صدق قطع الكف لا قلم الظفر هذا في المحيط وقاضيان وجوامع الفقه فيما إذا قص الحرم أطافير غيره في حكمه حكم الحلق وعن محمد رواية أنه لا شيء عليه في قلم أطافير غيره وفي البدائع وإن قلم الحرم أطافير حلال أو محرم أو قلم الحلال أطافير محرم في حكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

(فصل وما ذكرنا من زوم الدم والصدقة عينا) أي معينا (في الأنواع الثلاثة) أي المتقدم من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم لعذر كاسياتي (انما هو) أي باعتبار حكمه المطلق (في حالة الاختيار بأن ارتكب الخطيئة بغير عذر أو في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بعذر كرضوعه) أي ضرورة (فهو) أي صاحبه (مخبرين الصيام) أي صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أي على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم من الأعذار الجني) أي بجميع أنواعها (والبرد) أي الشد يد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أي بوجع الرأس كله (والشفقة) أي وجع شق من رأسه (والقمل) أي كثرة في شعر رأسه كافي الكرماني والفارسي والحدادي (ولا يشترط دوام العلة ولا أداؤها إلى التلف بل وجودها مع تعب وعسفة يبيع ذلك) كما صرح الحدادي وجملة الفارسي لبس السلاح غلوف القتال عذرا وهو واضح

ولا طاعة لي على الجهد
أسألك بحق نبيك محمد صلى
الله عليه وسلم وآله
المادين المهديين وأنوسل
اليك في موثق اليوم
ان تصلي من خيل وفدك
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد وارحم صرني
واعترافي بذني وتصري
ولرحم طرحت رحلي
فضائل وارحم مصيري
السائل أكرم من سئل
باعطبار رجلى لكل عظيم
اغفر ذنبي العظيم فاه
لا تضر الذنب العظيم إلا
العظيم (اللهم) اني أسألك
فكذلك رقتي من النار
يا رب المؤمنين لا تطع
رقاتي بلعنات من علي
بالرحمة يا رحيم الراحمين

ونقصه المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يجيئون الاكرام من الاعذار لان من جهة العباد فهذا
 مثله انتهى والفرق ظاهر لان لسه انما هو دفع الاذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو
 ذلك (واما الخطأ والنسيان والاعمال والاكرام والنوم والرق) فيه بحث فان المأكل من غير ان
 يصوم في حال رق وان يعلم ويذبح بعد عقته اذا كان عن عذر (وعدم القدرة على الكفارة) أي
 اذا صدر عنه بغير عذر (فليس) أي هذه الاشياء (باعتبار في حق التخيير ولو ارتكب المخذور
 بغير عذر فواجبه الدم مبنياً والصدقة) أي حسنة باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أي التخيير
 (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام) فان تمذره عليه ذلك أي ما ذكر من الدم والصدقة (يقي في
 ذمته) أي الى وقت قدرته (واذا انطبع) وكذا اذا أكله أو شربه (أو اكمل بكل مطيب أو لبس)
 أي تحيطاً (أو خلق) أي عضواً منه (أو قل) أي اظفار يد (لعذر) فبالكل (فهو مخير) أي بين اشياء
 ثلاثة (ان شاء ذبح شاه) أي في الحرم واهدي (وان شاء تصدق على ستة مساكين) وهم من أهل
 الحرم أفضل (بثلاثة أصوع) بفتح فسكون فضم جمع صاع (من بر) أي حنطة (لكل مسكين نصف
 صاع وان شام صاع ثلاثة ألبم وهذا) أي ما ذكر من الأنواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه
 التخيير (واما ما يجب فيه الصدقة) أي فيما يفعله عن عذر بان طيب ذبح عضواً وليس أقل من يوم
 (ففيه تخيير بين الصوم والصدقة) أي وجوب تخيير ولا فيصير له اختيار الدم أيضاً (فان شاء
 تصدق بنصف صاع) أي فيما أطلق عليه الصدقة (أو ما وجب عليه من الصدقة) أي فيما أوجبوا
 عليه من ان يدعى شيئاً (ولو أقل من نصف صاع على مسكين) فله هذه التخيير وأما في قوله (أو صام
 عنه يوماً) أي عن نصف الصاع فهي للتخيير قال القاري وعن أبي يوسف ما يفعله المحرم من
 محظورات الاحرام عن ضروره لا تبلغ حمالاً يجزئه الصوم وهو كالوفيه من غير ضروره ومثله
 نقل البراءة من عن الظهير وفي أمالي الحسن قال أبو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي
 يوسف (وكل صدقة في جنابة الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر وصاع من غمراً أو شمين
 الا ما يجب بقتل القملة والجرادة) استثناء منقطع فان جنابتهما مقدرة وكذا قوله (واذا اشترت
 قملة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أي من قلم أصبع (واما الصدقة المقدرة) أي في الكفارات
 المخيرة (فهى ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد الجزاء في تعدد الجنابة انما هو فيما اذا اتحد جنس
 الجنابة) أي بخلاف ما اذا اختلف جنسها (فاللبس جنس والطيب جنس والحلق جنس وقلم
 الاظفار جنس) أي وقس على ذلك (فاد اجمع بين الاجناس المختلفة في مجلس واحد لم تعدد الجزاء
 بل بتعدد لكل جنس موجه) بفتح الجيم أي الذي أوجبه الشارع بحسب اختلاف موجهه
 (فصل) وإذا لبس المحرم محرماً أي اذا كساه مخيطاً ونحوه وإذا كان حلالاً قبل الأولى
 (أو طيباً أو غطى رأسه أو وجهه فلا شيء على الفاعل) لانه غير ممنوع من هذه الافعال بالنسبة الى
 غيره (وعلى المفعول الجزاء) أي اذا كان محرماً لم يحصل الارتفاق به ولو عن غير قصده وكذا اذا
 قتل المحرم قبل غيره لا شيء عليه بخلاف ما لو حلق رأس غيره كامراً (النوع الزايع في حكم الجماع
 ودوايموهو) أي الجماع (أغلظ الجنابات) أي أعظمها وزراً وأشدّها أثراً (بفسدها والحج العمرة)
 أي اذا وجد قبل أدائها كنهما عند الاغتسال الأربعة وفي شرح النقاية للشمس السمرقندي عند قوله
 أسد حجة أي نفقه قمتاناً فحشا ولم يبطله كافي المضمرات قال المصنف فاذا ان المراد من الفساد
 النقص الفاحش لا البطلان وهو في حد حسن زيل بعض الاشكالان قلت من جعل الماضي في

يا من لا يجب ما لا يرتقى
 يا عفو اعف عنى يا توب
 تب على واقبل توبى
 يا مولاي حاجتى ان
 اعطينها لم يضرك
 ما تمنى وان تمنى ما لم
 ينفعنى ما اعطيتى فكذلك
 رفقى من النار (اللهم) بلغ
 روح محمد وآل محمد صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله تسعة
 وسلاماً بهم اليوم بخير
 يا من أمر بالمعروف ولم يجزى
 على المعوف يا من يعفو يا من
 برضى المعوف يا من ينسب
 على المعوف أسألك
 اليوم المعوف وأسألك من
 كل خير أسألك به لك هذا
 مكان البائس الفقير هذا
 مكان الضطر الى دجنتك
 هذا مكان المستجير بقولك

الافعال لكن في عدم الابطال أيضا فوع من الاشكال وهو اقتضاه الا انه يمكن دفعه بأنه يؤدي
على وجه الكمال والله أعلم بالاحوال (وحده) أي تعريف الجماع (التقاء الخلقان) في القبل
(وتغيب الحشفة) أي في اللدبر ولو اكتفى بالثاني كان أخصر وأظهر ولكنه قتل ماذ كره بعينه
في الغاية (وشرايط كونه مفسد خمسة أي أمور الاول ان يكون الجماع في القبل أو اللدبر حتى
لو وطئ فيساقط منها) أي من الأخاذ ونحوها وكذلك الثاني أو احتمل (أو لمس) أي لمس بلا محال
(أو عائق أو باسر) أي مباشرة فحشفة بان لمس فرجه فرجها ليس بينهما محال (بشهوة) فيسد
للدرعة (قارن) أي ولو أنزل (لم يفسد) أي بالاجاع وفيه ان هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع
ودواعيه فلا يهي جماعا فكيف يكون شرط في الافساد (الثاني ان يكون) أي الجماع (في
الآدمي) سواء كان حلالا أو حراما والظاهر ان يستثنى الميتة والصغيرة التي لا توطأ (فلا يفسد
بوطء البهيمة وان أنزل) كما صرح به فاضحان وغيره ثم الجماع في القبل مفسد بالاجاع وأما في اللدبر
ففسده جماعا مفسدا كذا اعتد أي حشيفة في الأصح وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة أنه في دبر الرجل
والمرأة لا يفسد عليه دم أو الولد أصح (الثالث ان يكون قبل الوقوف بعرة) أي قبل وقوفها
(فلا يفسد ان كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف ولو ساعة (وهذا في الخوف في المرة قبل أكثر
الطواف) أي فانه ركها (فلو طاف أكثر ثم جامع لا يفسد عمره الى رابع التقاء الخلقين) أي وما في
معناه من تغيب الحشفة وفيه ان هذا أحد مواركه فكيف يكون شرطه (فلا يفسد بجله) وفيه
ما تقدم من أنه ليس بجماع حيث شئد الخامس أن لا يكون محال) أي حازر ومائع (بين الفرجين
ينزع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلو فذ كره بفرقة أو ولجه) أي أدخله (لم يمنع الخرفة
وصول حوازة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد) كافي الفضة والغاية (ولو أحرمت بجماعا مفسد) أي صح
احرامه وفسد حقه بولم يرمه المعنى هكذا أطلق في المطلب الفائق (وقيل هذا) أي الفساد (الم
يتزع في الحلال وان تزعم في الحلال لم يفسد) قياسا على مذكور في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة
عن الحنفية (ويحقق الجماع من الصبي) أي المراهق (والجنون فيفسد نسكهما) أي على القول
بصح احرام الجنون أو على تقدير أنه حدث له وأحرمت منه رفيقه كالمعنى عليه أو كما صرح به ابن جماعة
في أحرم فأفلا من جن جماع فانه عند الحنفية كالمعتمد وأما قول المصنف التحقيق في مسئلة
الجنون انه ان أحرمت عاقلا ثم جن ثم أفاق بعد اداء الحج ولو بسنتين فحكمه حكم العادل والأحكام
فصل بحث لظهور التحقيق والله في التوفيق (الا انه لا جزء) أي من الدم (ولا قضاء عليهما) على
ما حكاه الاستيعابي فيقول الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا مضى عليهما في احرامهما لعدم
نسكهما في حالهما (ولا فرق فيه) أي في الجماع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يفتاوى بالانتم
وعنده (بين المامد والناسي والطائع والمكره) يقع الزاء (والقطان) يقع فكون أي المنقبه
من النوم (والنائم) وكذا الخنيط والمعنور (والج والعمره والفرس والنفل) وكذا الواجب
منها بالنذر (والرجل والمرأة والحرم والعبد) أي اذا كانا عاقلين بالدين محرمين فان كان الزوج
صبي يجماع مثله أو مجنون أو حلالا لا يفسد حقه أو المرأة صبية أو مجنونة محرمة أو غير محرمة فيفسد
حجه ومضى في التحقيق الى انه اذا جامع الصبي يفسد حجه كالو نسككم في صلاته أو أكل في صومه
أو وهو ظاهري غير انه لا فضله عليه ولا جازا له بل فائدة حكمه أنه لا يثاب عليه وأيضا يؤمر
بغضه وقضاؤه بغيره (ولا يجب الاقتراف في الفضله على الرجل والمرأة) متعلق بالاجيب والمراد

من عفو تلك هذا مكان
العائد بل منك أعوذ
برضائك من خطئك ومن
خفاءة تمنك إلى يارباني
يا خير مستفتين يا جود
المعلمين يا من سبقت رحمة
غضبه بأسدي ومولاي
يا تقى ورباني ومعتدي
ويا ذري ونظري وعدني
ويا غيائي ما أنت صانع في
هذا اليوم الذي فرغت
فيه اليك الأصوات أسألك
أن تصلي على محمد وعلى
آل محمد وأن تقبلي فيه
مفلهما مني يا فضل ما أطلب
به من رضيت عنه
واسئبت دعاه وقبليته
وأجزل عطاه وغفرت
ذنوبه وأكرمه وشرفت

بهما الزوجان (الاذاخافا المواقعة) أي الجماعه ثانياً (فيسحب) أي حينئذ (أن يفتقر فاعند
 الاحرام) وقبل في موضع المواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة اذا أقعدا نسكهما
 لا يفتقران في القضاء عند الاذاخافا المواقعة فيسحب عند الاحرام وأما في الجامع الصغير
 وأبست الفتره بشئ أي بأمر ضروري وقال فاضان يعني ليس واجب وقال زفر ومالك
 والشافعي يجب اقترانهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما طهره آخر كذا فصره في البصر الزائر
 وأما وقت الافتراق فعدنا وزفرا إذا أحراما وعند مالك إذا تراجعا من البيت وعند الشافعي إذا انتهيا
 إلى مكان الجامع

فوق فصل فاذا جامع في أحد السيلين قبل الوقوف أي يعرفه (فسدحه وعليه شاة
 ويعني في جمعه) أي في قبلة أفضالهم من الرى والخلق والطواف ونحو ذلك (حتماً) أي وجوباً
 (فيقتل جميع ما يخله في الحج الصحيح) أي ولا يكتفي بما يني عليه من الأركان فقط (ويجنب
 ما يجنب فيه) أي من المخلوقات جميعاً (وإن ارتكب مخلوقاً) أي كالجامع ثانياً وسائر الجنائيات
 (ففيه ما على الصحيح) أي من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قبل) أي سنة آتية (ولا
 حره عليه أن كان مفرداً) أي بالحج وأفسده بمتلاف فأتى الحج فانه يتصل بأفعال العمرة ثم يقضي
 حجه من قبل قال في البصر ومن جعل حكم من فسد حجه كفأت الحج بأن يصرح بأفعال العمرة
 لا بأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية مصرحة في سائر الكتب أن من أفسد حجه يعني في الحج كما
 يقضي من لم يفسده وصرح بعضهم بضم ذلك فممن أن فسد الحج يعني فيه ولا يتصل بأفعال العمرة
 بخلاف القاتل اهـ وقوله صرح بعضهم بالتعني بشي إلى خلاف فيه والله أعلم

فوق فصل وإن كان المفسد قراتاً في حجه تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف
 العمرة) أي أكثره (فسدحه وعمرته) أي كلاهما (وعليه القضي فهما وعليه شاتان) أي الجنابة
 على أحرامهما (وقضاهما وسقط عندهم القرآن) أي الموضع للشكر فانه انما يكون على العبادة
 الصالحة لا الفاسدة (وان جامع بعد ما طاف للعمرة كله أو أكثره فسد حجه دون عمرته) لا داء
 ركبها قبل الجامع (وسقط عنه دم القرآن) لفساد حجه الذي واجتماعه معها كان قرأتاً (وعليه
 دمان) أي الجنابة المتكررة حكماً (دم لفساد الحج) أي للجامع قبل الوقوف المؤدى إلى فساد
 الحج (ودم للجامع في أحرام العمرة) لعدم تعلقه بها (وعليه قضاء الحج فقط) أي لصحة عمرته كافي
 البدائع (وان جامع بعد طواف العمرة بعد الوقوف قبل الخلق) أي ولو بعرفة (لم يفسد الحج
 ولا العمرة) لا ذلك تركهما (ولا يسقط عنه دم القرآن) أي لصحة أدائهما بحيث أتى بأركانهما
 لكن عليه بذن الحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف للعمرة ثم جامع بعد الوقوف فطيه بذن الحج) أي
 للجنابة عليه (وشاة فرض العمرة وقضاهما ولو طاف القارن) أي طواف الزيادة (قبل الخلق ثم
 جامع فله شاتان) بناء على وقوع الجنابة على أحرامه لعدم تعلق الأول المرتب عليه فقلل الثاني
 (فصل ولو جامع من أرا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأه واحدة أو نسوة فطيه دم)
 أي واحد (وان اختلفت المجالس) أي مع واحد أو مع جماعة (بلزمه لكل مجلس) ولو تعدد فيه
 الجامع (دم على حدة) أي عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس أيضاً لم يكره في الأول
 على ما في البسيط والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى برفض الفاسدة فعليه دم واحد) أي
 في قولهم جميعاً كما ذكر في البدائع والفتح وغيرها ولا شيء عليه للجامع الثاني على ما في فاضان

مقامه وأحبيته حياة
 طيبة وختمه بالمغفرة
 (الله) أن لكل ولد جائزة
 ولكل زائر راحة ولكل
 سائل لك عطية ولكل حاج
 له ثواب ولكل من فرغ
 اليك رجعة ولكل من رغب
 إليك زائراً ولكل متضرع
 اليك اجابة ولكل مسكين
 اليك راحة وقد وفقت اليك
 ووقت بين يديك في هذه
 المواضع التي شرتها رجاء
 لماعندك فلا تخطئني اليوم
 أخيبو مدك وأكرخي
 بالجنة ومن على المغفرة
 والعافية وأجرى من النار
 ووسع على من الرزق
 الحلال الطيب وأدأني
 شرفنة العرب والهم

وخزاة الاكل (وكذا الرخصة الجماع) أي بعد الأول (يخصد الرض فيقدم واحد) كافي الفتح (ولو في مجلس أو مع نسوة) على مافي البحر الزانر وأما مافي النخبة من أهل جامع ثانياً فقبله شاة إذا لم يرد بالجماع الأول رضى الاحرام فلا طائل منه لعدم الاحتياج الى تعقيد ارادة الرض في الجماع الأول لتصر بهم بأنه اذن الرض في الثاني فعليه جزاء واحد هذا أو ما يلزمه الفساد لعدم على الرجل مثله على المرأة وإن كانت مكروهة أو ناسية أو ناسية وانما يتبين بذلك الاثم وإذا كانت مكروهة حتى فسد بها ولم يمهدهم هل ترجع على الزوج قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذ كر خلافاً وقال في خزاة الاكل والشغ عن ابن شجاع لا ترجع وعن القاضي أبي حازم ترجع

(فصل وان جامع بعد الوقوف برفة) أي ولو ساعة (قبل الخلق) أي ولو حال الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثره) أي بأن طاف منه ثلاثة أشواط (لم يفسد حجه) أي لا دانه الركن الاعظم الذي لا يهتف الا بغيره وهو الوقوف بقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أي لجامعه قبل الخلق لا يمهدهم حجه في أمر الفساد عظم له في أمر الجنابة تأكيداً للمحافظة (سواء جامع عامداً أو ناسياً) أي فانه عليه بدنة كافي عامة الكتب وذكر الحدادي في شرح القندوري ناقلاً عن الوجيزة أنه لم يوجب البدنة إذا جامع عامداً اما إذا جامع ناسياً فقبله شاة انتهى وهو خلاف مافي المشايخ من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعلماء في سائر الجنائيات وقد صرح قاضيان بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف برفة لا يفسد حجه وعليه جزو جامع ناسياً أو عامداً (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الخلق فعليه شاة) كذا في البحر الزانر وغيره ولم يوجب هذه النجاسة انما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه أن يسقط هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف الا أنه سوغ فيه لصورة الخلل ولو كان متوقفاً على اداء الطواف بالنسبة الى الجماع وسياق لهذا امر يتحقق في جماع القارن بعد الخلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والخلق لا شيء عليه) أي ولو قبل الشيء خلافاً للشافعي فانه عند من أركان الحج حتى لا يجوز له حينئذ عقد النكاح (ولو جامع قبل الخلق والطواف ثم جامع ثانياً لا قصد الرض) أي بلانية ورض الاحرام فيه تفصيل أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فعله بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه للأول بدنة ولثاني شاة) أي عندهما وعند محمدان كان ذم الأول بدنة يجب للثاني والأفلا يجب للثاني شيء واما ان قصد الثاني رضى الاحرام وقصد الاحلال فعليه كفارة واحدة في قوله لم يجمعوا سواء كان في مجلس واحد أو مجلسين مختلفين على مافي البدائع

(فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازاً عما تكرر على ما سبق (بعد الخلق قبل الطواف فعليه شاة) كافي الهداية والكافي والمجمع من غير ذ كر خلافاً وأما لو لم يخلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على مافي الهداية (وقيل بدنة) كما ذكره في النهاية معزى الى المسوط والبدائع والاستيعاب ولو جامع القارن أول مرة بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للجميع وشاة للمرة لان القارن يتصل من احرامين بالخلق الا في حق النساء فهو محرم بهما في حقهن قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القندوري وشراحه لانهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الخلق وهو لاه وأوجبوا البدنة عليه ثم في النهاية ليس بخالفة بل تخصيص بانخراج حكم لجامع غيره ومثل هذا كثير في كلامهم ثم في النهاية أيضاً معزى بالقوري ان القارن لو جامع بعد

وشرقنة الانس والجن
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد ولا تدفن حائماً
وسلمى فينا وبين لقائنا
حتى تبلىني الدرجة التي
فيها امر الله أنبياءك واسقني
من حوضهم مشرباً روي
لا أنعم بعده أبداً واحشرني
في زمينهم وصل على محمد
وعلى آل محمد واكنة في شر
ما أحذر ونشر ما لا أحذر
ولا تنكسني الى أحسوا لك
وبارك لي فيما رزقتني
يا سدي ومولاي (اللهم)
انقطع الرجاء الا منك في
هذا اليوم تطول على فيه
بالرحمة والخبرة (اللهم)
رب هذه الامكنة الشريفة

الحلق قبل طواف الزياره يجب عليه بدنة الحج ولا شيء عليه العمرة لانه يخرج من احرامها بالحلق
وتبقى في احرام الحج في حق النساء واستشكله شارح الكنز لانه اذا بقي محرما بالحج فكذلك في العمرة
يعني من أمر الجماع والذي يظهر ان المصواب قول الوري لان احرام العمرة لم يسهى بحيث يتصل
منه بالحلق من غير النساء ويبقى في حقهن بل اذا حلق بعد افعالها حلال بالنسبة الى كل ما حرم
عليه وانما هذا في احرام الحج فاذا ضم الى احرام الحج احرام العمرة استمر كل على ما عهدته في
الشرع الا ان يزيد القرآن على ذلك الضم فينبطوي بالحلق احرام العمرة بالكلية كذا حققه ابن
المهام وأطلق في المسعودي حيث قال ان جامع بعد الحلق قبل الطواف فغلب بدنة وهذا
الاطلاق هو الاظهر لان حلقه بالنسبة الى الجماع كالحلق ويستوى فيه القارن والمفرد قال
ابن المهام وقول موجب البدنة أوجه لان المذكور في ظاهره لا رواية الاطلاق وزم البدنة بعد
الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الحلق أو بعده

(فصل وثالث وجوب البدنة بالجماع أربعة الاول أن يكون الجماع بعد الوقوف
والثاني أن يكون قبل الحلق والطواف) أي عند الجهو ورواها على قول المحققين قبل الطواف
مطلقا سواء حلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الحلق والطواف موجب
للبدنة لانه شرط لوجوبها وقد علم سابقا نعم قوله (والثالث العقل والرابع البسوغ) لاشك
انهما من شرائط وجوبهما مع انهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب
البدنة

(فصل ولوطاف للزيارة جنبائهما مع ثم اعاده) أي الطواف (طاهرا) أي عن الحدثين
(فما به دم) أي عدم كمال طوافه وفيه انه اذا صاع طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه ولذا
قال محمد أمان في القياس ولا شيء عليه ولكن أجنبية عما استحسن ما ذكر وكذلك قول أبي يوسف
وقولنا أي في المستثنين وبسبب تقدمه الفرق بين الحدثين مع ان الطهارة منهما عادت من
الواجبات نظرا للخلطة والخلة فوق الحكم على وقفه اوفيهما تقدم والله أعلم والتحقيق ان هذا
القول وهو وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول
نافلا والثاني فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنباء موجب للدم وينقلب الامر كانه جامع بعد
طواف كمال وما سبق من ان من طاف طواف الزياره جنبائهما أعاده طاهرا ولم يتصل بينهما
جماع مبني على ان الثاني جابر للاول وهو القياس لانهم عدلوا عنه ههنا جلا لفضل المؤمن على
الوجه الاكمل وتظهر ما روي عن خمس الاثقة المرحومين ان من ترك الاعتدال تلزمه الاعادة
ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا إشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم
في كل صلاة أدب مع كراهة التعميم ويكون جارا للاول لان الفرض لا يتكرر وما جعله
الثاني فيقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الزكركن لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك
امتنان من الله سبحانه وتعالى اذ تعصب الكمال وان تأخر عن الفرض لماعلم سبحانه انه يسبقه
ويؤيده انه اذا أعاد الفرض من الصلاة فقبل الفرض هو الاول وهو الموعول وقبل الثاني وقبل
الامر مفقود الى الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أي طواف الزيارة كله أو أكثره (على
غير وضوء) أي محدثا (أو طاف أربعة أشواط طاهرا ثم لم يلبس شيء) أي في المستثنين
وبسبب تقدمه الفرق بين الحدثين مع ان الطهارة منهما عادت من الواجبات نظرا للخلطة

ورب كل حرم ومشعر
عظمت قدره وشرفه
بالبيت الحرام والركن
والتمام صل على محمد وعلى
آل محمد واتبع على كل حاجة
بما فيه صلاح ديني ودنياي
وأخروا فغفر لي ولو الذي
وأرجو ما تبارك باني صفيا
وأجزها عنى خير الجزاء
ومرهم ما بداني لها ومن
عليها بما تقر به عينها
وشغني في نفسي وفيها
وفي جميع اسلافي من
المؤمنين والمؤمنات في
هذا اليوم (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد
وافصح لي عمري وابسط
لي في رزقي (اللهم) لتجعله

والخفة فوق الحکم علی وقفها وفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد) أي الطواف في
 المروتين (أو لم يعد) كما في الحاروي وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة في
 جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف العمرة ثم جامع قدس حرمته وعليه قضاءها وشافه وعليه في
 الحجبة بئذ) أي سواء حلق قبل الطواف أو لم يحلق على خلاف ما سبق والمسئلة مرموثة عن محمد
 وفيه اشكال وهو ان الطواف حول الحجر من الواجبات فاذا أثره صرح طوافها الموجب
 لتساقط العمرة وجوب البدنة في الحجفة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك
 كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث فحين جامع قبل طواف الركن وهو
 ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن رجل وقع بأهله وعوبني قبل أن يغض
 فأمره أن يضرطقروا ما لك وإن أبي شيبه وهو أرحح رواه ابن أبي شيبة أيضا عنه أنه جاء
 رجل فقال ما أباعد الرحمن رجل جاهل بالسنة بعد الشقة قليل ذات اليد قضيت المناكك كلها
 غير أني لم أزر البيت حتى وقعت على امرأتى فقال بئذ وجع من قابل فإنه متروك بعضه على
 ما حققه ابن الحمايم ولا يبعد أن يراد بقوله وجع من قابل يضرطقه له على أن يؤديه بوجه كامل
 (ومن فإنه الحج إذا جامع فعليه المضى في إحرامه) أي ليس عليه تجديد إحرام بل إحرامه صحيح فبأنى
 بأفعل العمرة بدلا عن الحجفة (وعليه دم) أي لجناحه قبل التخل (وقضاء لفائف) أي من الحج
 (وأيس عليه قضاء العمرة التي يخل بها) أي ولو وقع الجماع في تخلها قبل طوافها لأن المقصود من
 هذه العمرة إنما هو التخل من إحرام الحجبة بالتبعية لا بحسب النية بخلاف العمرة المتبدأة
 المقصودة لذاتها المستقلة في نيتها وهذه المسئلة أيضا عن محمد منقولة وفي الحاروي عن المتني عن
 محمد أيضا أنه قال (ولو أن قارناته الحج فطاف لعمرة) أي ولم يحلق (ولم ينف لمافاته من الحج حتى
 جامع فعليه كفارتان) لعدم خروجه من إحرامين (وكذلك لو فعل) أي القارن (ذلك) أي الجماع
 (بعد طواف العمرة مرتين جميعا) أي ولو سعى (إلا أنه لم يحلق رأسه) أي ولم يقصر (ولو أنه) أي
 القارن (حين فإنه الحج ظن أنه قد بطل فح) أي بغونه لو توف (طواف لعمرة وسعى ثم حلق
 رأسه وجامع بعد ذلك مراراً فعليه الحلق دمان) لجنايته على إحرامين (وعليه لكل ما جامع) أي
 لجميعه (دمان) أي ولو وقع في مجالس (ولا يجب عليه أكثر من دمين لأنه فعل ذلك) أي الجماع
 (على قدر الرض) أي على وجه الاحلال عنها حين ظن أنه قد أحل حين حلق رأسه على وجه
 الاحلال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاروي عن المتني (ولو أهل بحجفة
 أو عمرة وجامع قبل أن يرم بأخرى بنوى قضاءها قبل أدائها في هي) أي على حالها ولا تأثر لنية
 قضائها (وأهله بالثاني) جملة استثناء مفعلة أي لأن أهله لا به (لم يصح ما لم يفرض من الفاسد
 وكانت ينفذ لقوا العبد إذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أي في إحرامه
 بإتمام أفضاله (وعليه هدي) أي بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (ونجدة) أي إذا كان قبل
 الوقوف (إذا عتق) ظرف لهما (سوى حجة الاسلام)

(فصل في حكم دواي الجماع ولو جامع فيمدون الفرج) أي من العمد وشعوه (فصل
 الوقوف أو بعده أو بأش) أي مباشرة فاحشة (أو عائق) أو ولو بالعمى (أو قبل أو لم يشهوه) قيد
 للكل (فإنزل أولم ينزل) أي في الجميع (فصل في دم) كما قاله في المنسوط والمدايق والكافي والبدائع
 وشرح الجميع وغيره ما في الجماع الصغير اشترط الانزال في المس لجوب الدم وحمه فاضمان

آخر العهد من هذا الموقف
 وأرقتهم ما أبقيتي وأبقيتي
 من قبل امتحان مستجابا
 لي من حرمات غفورا لي
 بأفضل ما أعطيت أحدا
 منهم من الخير والبركة والرحمة
 والرضوان والمغفرة وبارك
 لي فيما أرجع إليه من أهل
 ومال قليل أو كثير لا إله إلا
 الله الحليم الكريم لا إله إلا
 الله العلي العظيم وصل اللهم
 على محمد وعلى آل محمد وأصحابه
 وأزواجه وسلم تسليما كثيرا
 والحمد لله رب العالمين (اللهم)
 انتقلني من ذل المعصية إلى
 عز الطاعة واغني بجمالك

في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما يتجدد عند طهره الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفسد حبه بشئ من الدوايح) أي أصلاً بخلاف سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نطق به سائر الكتب المعتمدة وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يفسد بالبالجاء انتهى ووقع في الفتاوى السراجية ولوليس امرأة بشهوة فأنى يفسد وكذلك اذا لم يمين على مافي المبسوط ومنهاج المصلين ومنية المفتي وهو شاذ ضيف على ما صرح به السروجي وفي المنافع يعني بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه انصاف لما يتجدد ما تقدمه (ولو قيل امرأته مودعاً لها ان قصد الشهوة) أي بتقبيل المرأة (فعلية التقدية والابان قصد المودعة) (فلا) أي فلا قدية عليه (وان قال لا تحدث هذا) أي هذا الامر من الشهوة (ولاداك) أي قصد المودع (لا يجب بشئ) لان الشرط لتحقيق الشهوة وعند عدم قصد بوجوب الشهوة والمسئلة في أهبة التامك بزيادة أو قسمة امرأته من مكان (ولو نظر الى فرج امرأة فأنى) أي فأنزل (أو تفكر) أي في أمر الجاء (أو احتلم فأنزل لا يثني عليه) كافي عامة الكتب وفي القرن الثاني ولا يثني في الانما بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أي سواء قصد الشهوة أو رفع الكلفة (ان) أنزل فقلبه دم وان لم ينزل فلا يثني عليه (كذا في الفقه وغيره وفي البحر الزاخر وتخذه الاكمل لو استمنى بكفه فأنزل فقلبه دم عند أبي حنيفة انتهى وفي الرجل والمرأة في ذلك سواء (ولو جامع بجمعة) فأنزل فقلبه دم ولا يفسد حبه وان لم ينزل فلا يثني عليه (وكذا لو جامع فبعد ان الفرج فلم ينزل لا يفسد حبه عند الأئمة الأربعة) (النوع الخامس في الجنابت في أصل الحج) أي في حقها (كالطواف) أي الزيارة وغيرها (والسعي والحلق والري والوقوف) أي يعرفه والمزدلفة لكس سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبح) كما حقه ان يقول كالوقوفين والري والذبح والحلق والطواف والسعي بحسب وجودها وترتب الفصول على أثرها

(فصل في حكم الجنابت في طواف الزيارة) أي في شأنه ولا جله (ولو طواف للزيارة جنباً أو حائضاً ونفساء) يضم فتح أي ذات نفاس وولادة (كله) أي كل الطواف (أو أكره وهو أربعة أشواط فقلبه بدنة ويقع معتد به في حق الصلوات) أي باعتبار النساء ان وقع بعد الحلق (ويصير عاصياً) أي ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الأكبر (وعليه ان يميده) أي طوافه ذلك مادام بمكة (طاهراً) أي من الحدثين (حتماً) أي وجوباً وهو تأكيلاً باستفاد من قوله وعليه وقيل استحباً قال في الهداية والأصح انه يؤمر بالاعادة في الحدث استحباً وفي الجنابة إيجاباً (فان أعاده سقطت عنه البدنة) وأما المعصية فموقوفه على التوبة أو معلقة بالمسئنة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أي قد طافه جنباً وما أعاده (وجب عليه المودع لاداعته) كافي الهداية والكافي والبلخي والبدائع معللاً بقوله لتفاحش نقصان مشيراً الى انه لو طاف بمحذناً لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أي ميقات الاضيق (يعود بأجرام جديد) أي عند الاكثر وقيل يعيد بذلك الاجرام على مافي الكافي (وان لم يجاوز عهده بذلك الاجرام) أي انما قال (فاذا عاد بأجرام جديدان أحرم بعمرة يبدأ بطواف العمرة ثم بطواف للزيارة) كافي الفقه وغيره لان طواف العمرة أقوى حيثئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستويهما مع طواف العمرة في الركنية لحصول ادائه في الجهة (ولو لم يسدو بعث بدنة اجزأه) لكن الأفضل هو العود على مافي

عن حرامك وبفضلك من
سواك وتورقني وقسمي
وأعني من التبركة واجع
لي التبركة (اللهم) أنت
أحق من ذكر وأحق من
عبداً وأحر من ابني وأرق
من ملك وأجود من أعطى
وأوسع من سئل أنت الملك
لا تبرك لك والفر لا تملك
كل شئ هالك الا وجهك
لن تطاع الا بأذنك ولن
تصغي الا بعين تطاع فتشكر
وتصغي فتعمر أقرب شهيد
رأيت في حفظ حلت دون
النفوس وأخذت بالنواصي
وكنيت الا بمار ونصت
الا بجال القلوب لك مصيبة

الهداية والكافي وفي البدائع الا انه المزمع في المحيط بعث الدم افضل لان الطواف وقع
 معتد به وفيه نفع للقرآن (ثم ان اعاده في ايام الضر) أي طاهرا (فلا شيء عليه) وهو ظاهر (وان
 أعاده بعد ايام الضر سقطت عنه البدنة) أي اتفاقا (ولزمه مشاة لثأخير) أي عند أبي حنيفة على
 مقتضى قاعده وفيه ان طوافه قد وقع صحها وبكفي هذا التقدير في سقوط وجوب الترتيب عند
 أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتبار اعادته (ولو طاف أهله جنباً فليس له لكل
 شوط صدقة نصف صاع وان اعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المصيبة (ولو ترك الطواف كله
 أو طاف أهله وتركه) أي ورجع الى أهله (فليس حتماً) أي وجوباً اتفاقاً (ان يعود بذلك
 الاحرام وما وقفه) أي لانه محرم في حق النساء ولا يجوز احرام العمرة على بعض افضل الحج من
 الطواف والسعي ولو بعد الحلق من الضل الاول (ولا يجزئ عنه) أي عن ترك الطواف الذي
 هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البدنة لانه ترك ركناً فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الايمان
 بعينه ولا يجزئ عنه البدل (أصلاً) أي سواء عاد الى أهله أو لم يعد (واذا أعاد الطواف) أي
 طواف الزيارة (طاهراً أو طافه جنباً) أي أولاً (فالمعتبر هو الاول والثاني جبره) أي نقصانه
 بترك الواجب على ما ذهب اليه الكرخي وصححه صاحب الايضاح اذ لا شك في وقوع الاول
 معتد به حتى حل به النساء اتفاقاً واستدل الكرخي بما في الاصل من انه لو طاف للعمرة جنباً
 أو محجاً ثانياً في رمضان ثم أعاده في أشهر الحج من عام لم يكن مقبلاً وذهب أبو بكر الرازي الى أن
 المعتبر هو الثاني والاول انفع منه وصححه بعض الاعة السرخسي واحتج الرازي بما اذا أعاده بعد
 ايام التقصر فيجب عليه الدم فلا كان الطواف هو الاول والثاني جبره لما وجب الدم انتهى
 وهذا وجه اشكالي فيما تقدم والله أعلم قال الكرماني والاول اقرب الى النفع وقال ابن المهام قول
 الكرخي اولى قال في البحر الزخار وفائدة الخلاف تظهر في اعادة السعي فملى القول الاول
 ولا يجب وعلى الثاني يجب قلنو في الاول انه اذا لم يعد الطواف لشيء عليه من اعادة السعي
 والدم تركه اتفاقاً (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره محجاً فليس عليه الاعادة استصحاباً) أي
 مادام بمكة (وقيل حتماً) أي بناء على ما في بعض نسخ المصنوع من أن عليه أن يصعد والاول اصح
 (فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في ايام الضر أو بعد هلول شيء عليه لثأخير) لان نقصان
 فيه يسير يجنب الجنب حيث يجب فيه - ليه الدم لثأخير ولا شيء عليه ههنا لثأخير على ما في
 الهداية والكافي وغيرهما في البصر الزخار هو الصحيح وفيه دليل على ان العمرة للاول في الحديث
 والاول يجب دلتاً لخبر من ايام الضر على ما في النسخ (وقيل يجب عليه لثأخير دم) قال قوام الدين
 ما ذكره صاحب الهداية سهلان تأخير النسك عن وقته وجب الدم عند أبي حنيفة فكيف
 لا يكون الذبح اذا أعاد الطواف بعد ايام الضر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على ان ال واية
 كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك لذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد طواف الزيارة بعد
 ايام التقصر يجب عليه الدم سواء كانت اعادته بسبب الخنابة أو بهجزم صاحب البدائع
 وصح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه الاظهر انتهى ووجهه ما تقدم
 من ان طوافه معتد به بخلاف ما في حديثه فيجب سقوط الترتيب وقوعه وانما يلزمه الاعادة وجوباً
 أو استحباباً لا يصح لا لتكميل العبادة كما اذ صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب اعادته وجوباً بترك
 الواجب واستصحاباً بترك الصلوة ولو خرج وقتها ولم يقل أحد بقضاء تلك الصلاة ولا بعدم اعتدائها

والمر عندك علامة
 والحلال ما أحلت والحرام
 ما حرمت والدين ما شرعت
 والامر ما قضيت والنطق
 خلقك والعبد عبداً
 وأنت الله الرؤف الرحيم
 أسألك بنور وجهك الذي
 أشرقت له السموات
 والارض وبكل حق هو لك
 وبحق السائلين عليك ان
 تقبلني في هذه العشية وان
 تجبرني من النار بقدرك
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 اشرح لي صدري وبارك لي
 في عملي وأعوذ بك من
 وسوس الصدر وشتات
 الامر وقته القبر ومتن
 بالاسلام والسنة وبارك لي

في راحة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقة لكل شوط) على مافي خلاصة الفتاوى وشرح
 الجامع لتأخيرها من صدقة أي للتأخير كما سيأتي صريحاً (ولو طاف الاقل بمحذ نافلة صدقة)
 أي نصف صاع من بر على مافي المحيط (لكل شوط) أي اتقانا في البصر الزاخر فليبه صدقة في
 الروايات كلها وتسقط الاعادة بالاجاع لكن في الوبري ان طاف أقله بمحذ نافلة صدقة
 لكل شوط نصف صاع فان أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة عند أي حنية رجه الله
 تعالى وفي الاستيعاب فان أعاده بعد أيام النحر فليبه صدقة عند أي حنية رجه الله تعالى
 للتأخير انتهى ويجب حمل كلام الوبري على ما بينه الاستيعاب بان المراد بالصدقة الغير الساقطة
 جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة للزمنة من أجل طوافه بمحذ لا يسقط
 فانه لا وجه له أسلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزبارة أقله وهو ثلاثة أشواط فادونها أو طاف
 كله) وكذا حكم أكثره (راكباً) أي على دابة (أو محملاً) أي على ظهر آدمي (أو زحفاً) أي بأهواه
 (من غير عذر) قيد الحالات كلها وان حقه ان يؤخره عن قوله (أو عارياً) فانه اذا طاف عارياً بعذر
 لم يجب عليه شيء أيضاً لستر العورة من الواجبات وترك الواجب بعذر مسقط للدم كما تقدم من
 أن ستر العورة في الصلاة مع كونه شرطاً لها يسقط عند العز عنه (أو منكوساً) أي مغلوباً
 أو منكوساً (أو في خوف الحجر) ذكر في الكبير هنا من غير عذر وفيه أنه لم يتصور عذر فيها
 (فعلية دم) أي لا تجزئه الصدقة ان لم يدمه (وان أعاده سقط) أي الدم عنه (ولو عاد إلى أهله
 بعث شاة) أي أجزأه ان لا يدمه ولا يلزم العود بل يبعث شاة أو قبيل التسليم عنه في الحرم
 ويتصدق بها (وان اختار العود يلزمه أحرام جديدان جاوز الوقت) أي كما سبق بيانه وأما مافي
 الحاوي لو طاف منكوساً كره ذلك فلا شيء عليه فخالص لما عليه الجمهور ولعله أخذ من الضريد
 وقد قال الكرمان انه واقع سهو من الكاتب لامن المصنف انتهى وكان ينبغي ان يقتصر على
 الكاتب فانه يحمل لها ولان السهو من المصنف لا يتحقق فبه فانه غير معصوم لكن عكس
 حل كلامه على ما وافق الجمهور بان راد بالكره الكراهة الضمنية على ترك الواجب وقوله
 ولا شيء عليه أي غير هذا من نقصان البطلان ولا وجوب البدن ولا فرضية العود ونحو ذلك
 (ولو طافه راكباً أو محملاً أو زحفاً بعذر كرض) ومنه الانعفاء والجنون (أو كبر) أي جبيت
 يصف عن الماشي فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقدور والمفالج (فلا شيء عليه) أي لامن الدم
 ولامن الصدقة (ولو أنطواف الزبارة كله أو أكثره عن أيام النحر فليبه دم) أي عند أي حنية
 (ولو أنطافه فليبه صدقة لكل شوط)

فبما (اللهم) ان كان
 رزقي في السماء فأنزله وان
 كان في الارض فأنزله
 وان كان نائياً فقر به وان
 كان قريباً فحنن به وبارك
 لي فيه وأدمه لي وأدم
 نعمك كلها على تبارك
 الرحمن (اللهم) أعتق
 رقبتى من النار وأوسع لي
 من الرزق الحلال وأصرف
 عني فسقة الانس والجن
 (اللهم) لا تصرمني أجرة
 ونصي فان أحرمتني ذلك
 فلا تصرمني أجر المصاب
 على مصيبتك (اللهم) اغفر لي
 ذنوبي وان عدت إلى شيء
 من معاصيك فعد علي
 برحمتك انك أهل ذلك

في فصل • ولو طاف للزيارة جدياً أو طاف للمصدر طاهراً) أي من الحدين أو من الاكره فيه
 تفصيل (فان طاف للمصدر في أيام النحر فليبه دم وترك المصدر) ان لم يطف طوافاً آخر (لانه)
 أي المصدر (انتقل إلى الزيارة) لاستحقاقه أولاً ولكون الاقوى بالاعتبار هو الاولى كما مر
 (وان طاف للزيارة ثانياً) أي في أيام النحر (فلا شيء عليه) أي لا انتقال الزيارة إلى المصدر
 لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للمصدر) أي حقيقة أو حكماً (بعد أيام النحر فليبه دم وترك
 المصدر) أي أتخوله إلى الزيارة (ودم) لتأخير الزيارة) وهذا عند أي حنية وأما عند هاقدم
 واحد (وان طاف للمصدر ثانياً يسقط عنده دم) وكذا لو طاف للنفق فانه ينتقل اليه يسقط عنه
 دم (وان طاف للزيارة بمحذ والمصدر طاهراً) أي من الحدين (فان حصل الصدق في أيام النحر

انتقل الى الزبارة ثم ان طاف المصدر ثانيا فلا شيء عليه) وكذا لو طاف طواف نفل (والا) أي ان لم يطف ثانيا (فصله دم لتركه) أي ترك المصدر اتفاقا فمن الواجب لا خلاف (وان حصل المصدر بعد أيام النحر لا ينتقل اليه وعليه دم) أي اتفاقا (لطواف الزبارة محدثا) والفرق في ان الوجه الاول وجب نفل طواف المصدر الى الزبارة فيجب ترك المصدرم الاتفاق وبتأخير الزبارة عنده دم آخر وفي اقامة هذا الطواف مقام الزبارة فأنه هو اسقاط البدنة عنه وأما في الوجه الثاني لم ينتقل طواف المصدر الى طواف الزبارة فوجب الدم لطواف الزبارة محدثا بالاتفاق ولا شيء عليه لتأخير الاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزبارة محدثا وللصدر جنباه عليه دمان) أي في قولهم دم لطواف الزبارة محدثا ودم لطواف الصدر جنباه كذا في ظاهريتنا (ولو ترك من طواف الزبارة أكثره نطاف للصدر كمل منه طواف الزبارة) أي ونقص من الصدر (وعليه دمان) أي اتفاقا (دم لتأخير الزبارة) أي باعتبار أكثر (ودم لتترك أكثر الصدر) أي لانتقاله الى الزبارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزبارة من طواف المصدر ثم ينظر في الباقي من الزبارة ان كان أكثر فضاه اتصافه فزاولا لينوب عنه الدم) لان الدم انما ينوب عن الواجب (وعليه دم لتأخيره) أي عن أيام النحر (وان كان الباقي من الزبارة أقله فضاه دم لتترك الأقل منه) أي من طوافهما (وصدقة لتأخيره) أي لتأخير الأقل منه (وعليه دم لترك المصدر) أي ان كان كله أو أكثره وأما في أقله فضاه صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دما فنقص منه ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزبارة لا يتصور الا اذا لم يكن طاف المصدر فانه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزبارة

(فصل) حائض طهرت في آخر أيام النحر) أي وبقي قليل من زمان يومه (وبكفها) أي بعد سير مسافتها الى المسجد (طواف الزبارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب فلم تطف فعلها دم لتأخير وان أمكها أقله لم تطف لشيء عليها) الا ان الافضل بل الواجب ان تطوف مهما أمكن فان ما لا يترك كله لا يترك كله ولصبح كون ترك الباقي عن عمد (ولو حاضت في وقت تقدر) أي حال كونها قادرة (على ان تطوف فيه أربعة أشواط ولم تطف) أي قبل الحيض (زمها دم لتأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكرنا في الصلاة من أن من هو أهمل فرض في أحروقه فضيه قط لا من حاضت فيه وانما جمع غشته على قول زفر من انهم اذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وتقضيها اذا طهرت وفي الظاهرية عن أبي يوسف اذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن أداء العرض فيه لم تقضيها وهذا التقيد يبعد أنه لو بقي مقدار ما يمكن أداء العرض فيه ينبغي أن تقضي عند أبي يوسف (ولو حاضت في وقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شيء) كان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل (وقولهم) أي بجمل الاشياء على الحائض) وكذا النساء (لتأخير الطواف) أي طواف الزبارة كما في الفتاوى السراجية وغيرها (مقدما اذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أي قبل الحيض (وأحاضت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضي أيام النحر) أي جميعه ولو حاضه ما في البصر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت أو وضعت قبل أيام النحر فطهرت بمسحها فلا شيء عليها وان حاضت في أثناءها وجب الدم بالتفرط فيما تقدمناه أعلم وفيه أيضا ما يتعلق بهذه المسئلة في باب الاجارة وعن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف فبأن الجمال ان يقيم معها

(اللهم) البك خضبت
الاصوات بلفاظ مختلفات
يسألونك الحاجات وما جئني
البك ان تذكرني عند
البلا اذا نسيتني أهل الدنيا
واسوأنا والله منك وان
عفوت واسوأنا والله منك
وان غفرت (اللهم) لا تجعله
آخر الهمة مني (اللهم)
زد احسانا بحسنتهم وارحم
مسيئتهم الى التوبة وخط
من ورائهم بالرحمة أرحم
الراحمين (اللهم) اني أعوذ
بك من تقول عافيتك
وفيها تقسمتك وجميع
مضطك (اللهم) بارفع
الدرجات ومنزل البركات

قال هذا عذري في نقص الأمانة ولو ولدت قبل ذلك بقي من مدة النفاس كمدة الحيض وأقول
أجبر الجاهل على القيام انتهى (ولو أقطع ماله) أي دم الحائض (بدواء أول) أي لا بدواء (أول)
ينقطع) أي بالكلية (فاغتسلت أول) أي أو ما اغتسلت) وطافت ثم عادهما في أيام عادتهما يصح
طوافها وزمها بدتوقا كانت عاصية) أي من وجهين لا دخول المسجد ونقض الطواف (وعلمها أن
نعيده طاهرة) أي من الحديثين (فان أعادته سقط ما وجب) أي من البدنة وعليها التوبة من
جهة العصية ولو مع البدنة

فصل في الجنابة في طواف الصدر ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثره فعليه شاة) أي
الترك الواجب (ولم ادع في مكة ذو مريان بطوفه) وفيه انه مادام عكة لا يصدق عليه انه تركه ولعله
أراد انه ما لم يلق في جدران مكة (وان ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أي فيسقط
ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أي الصدر (جنباً فعليه شاة) على
ما في الهداية والكتاب والجمع وحججه صاحب خزائن الأكل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح
الهداية ان في رواية أي حصص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المسبوط صلاحيان
طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا نقصان ما يجب بتركه (وان طافه بعد نافلة صدقة
لكل شوط) وفي المحيط وان طاف الصدر جنباً فعليه شاة وكذا الوطاف محدثاً في رواية أي
حصص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لأن نقصان الحديث أقل فيجب الأقل من الدم وفي
البدائع وعليه شاة ان كان جنباً وان كان محدثاً فغيره وإتيان عن أبي حنيفة في رواية عليه
الصدقة وهي الرواية العصية وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا ينبغي ما في
المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لانه جعل في المبسوط رواية أي حصص في الصدقة
وجه لها في المحيط بالدم وكذا صرح الخبازي باقية في الدم والله أعلم ثم ادأعاد الطواف سقط عنه
الجزء ولا يجب بالتأخير شيء انه اذا كذا في المشاهير وفي المفيد يجب دم لتأخير طواف الصدر
عنه والصحيح انه لا يجب بشيء بل لا يتصور تأخير شيء اذ ليس له وقت محدود يجب وجوده فيه
وانما تأخيره تركه وفيه الدم والله أعلم

فصل في الجنابة في طواف القدوم ولو طاف للقدوم) أي كله أو أكثره على ما هو الظاهر
(جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال
صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما اذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه ان يقول المصنف
فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه لما في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف التلبية
محدد ولا جنباً شئ ومثله عن الطحاوي في الحديث (ولو طافه بعد نافلة صدقة) على ما في عامة
الكتب وصرح بهن محمد وهو مختار القنوري وصاحب الهداية وغيرهما (لكل شوط
نصف صاع من بر) الا ان يبلغ ذلك دما فينقص منه ماشاء وفي البحر الزانق فيقص منه نصف
صاع (ولو تركه) أي طواف القدوم (كله فلا شيء عليه لانه ليس واجب) الا انه كرهه ذلك
وأسأله تركه السنة (ولو أعاده) أي طواف القدوم (طاهراً) من الحديثين (في الجنابة أو الحديث)
أي في طوافه الذي طاف جنباً أو محدثاً (سقط عنه الجزء) أي من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو
طاف جنباً يلزمه الامادة والزم ولم يرد ان لم يعد وقال محمد ليس عليه ان يعد طواف التلبية لانه
سنة وان أعاده فهو أفضل (وحكم كل طواف تطوع بحكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد

وباطل السموات والأرضين
أصلح لي ديني الذي جعلته
صحة أمري (اللهم) أصلح
لي دنياي التي فيها معاشي
أصلح لي آخري
(اللهم) التي فيها معادى واجل
الحياة زيارتي في كل خير
واجعل الموت راحة لي
من كل شر وأكفني في
دنياي وآخري بما كفيته
به أوليائه وخيرتك من
عبادك الصالحين (اللهم)
اني استودعك ديني ومالي
وقلي وبندي ونحوهم على
والدي وأولادي وأحفادي
وأخواني وأخواتي وجميع
مآلهم به على وعليهم

ومن ظن تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأحب اليان كان يحكة أن يعيد الطواف وان كان رجع الى أهله ففليه صدقة سوى الذي طاف وعليه نفي خمس **هـ** يعني لا شيء عليه لان طهارة الثوب سنة فبكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف التطوع يجب عليه اتمامه ولو ترك بعضه لم أجده تصريحا وينبغي أن يكون الحكم كالحكم في طواف الصدقة وجب بالشرع فبكره ان طواف الصدور واجب بأصله فكيف يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر انه نظير صلاة النفل وصومه حيث يجب عليه اتمامه وانه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة عن المعصية

فصل في الجنابة في طواف العمرة ولو طاف للعمرة كلها أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنبا أو حائضا أو نفساء أو محدثا ففليه شاة أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لانه لا يدخل في طواف العمرة للبدنة) أي لعدم ورود الزاوية (ولا للصدقة) لله أعلم بما في معنى الدراية (بمخلاف طواف الزيارة) أي قال البدنة ثبتت على تركها في السنة فلها أصل في الجلبه يصلح للقايضة (وكذا لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شوطا ففليه دم) وهذا تصريح بما علم تأويلها (وان أعاده) أي الأقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أكثره ففليه ان يطوفه خفيا) أي وجوبا بفرضه (ولا يجزئ عنه البسمل أصلا) لانه ترك العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة والقدر دم وسعي مسمين مجذبا) قبل الطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يعد حتى طلع غروب النحر زعمه دم لطواف العمرة بعد تأخر وقت القضاء) أي الاعادة لتكميل الاداء (وبعد الزم في طواف الزيارة) أي لو وقع طواف القدر دم مجذبا (ويسعى بعده) أي بعد طواف الزيارة (استحبابا) أي من اعادة الاحتياط (وان لم يعد بها) أي الزم والسعي (لا شيء عليه في الحديث) أي الاصغر حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جنبا (ان لم يعد السعي ففليه دم) أي لترك السعي هذا وقال محمد ليس عليه اعادة طواف النخبة لانه سنة واعادته أفضل وفي المبسوط لا يجب عليه ان يعد طواف العمرة وان أعادته وأفضل والدم عليه على كل حال لانه لا يمكن ان يعمل المعتد به للطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف ففرقنا ان المعتد به الأول لا يحمله وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قولهما ينبغي ان يسقط عنه الدم بالاعادة لان رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح واذا ارتفع النقصان بالاعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للمرة مرة محدثا وسعى بعده ففليه دم ان لم يعد الطواف ورجع الى أهله) لترك الطهارة في الطواف وأما ما ذكره ففليه ان يعد هما السرياب نقصان الطواف في السعي الذي بعده والا فطهارة مستغنية في السعي (وليس عليه شيء بترك اعادة السعي) أي اذا لم يعد الطواف بالانفاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعي لا شيء عليه) كذا قيل ومعه صاحب الهذابة وهو مختار شمس الأئمة السرخسي والامام المحبوبي (وقيل يجب عليه دم لترك اعادة السعي فيما اذا أعاد الطواف) (وذهب اليه كثير من شارحي الجامع الصغير كمنهجنان والترتلي والحساي والفوائد الطهيمية بناء على انفساخ الطواف الاوّل بالثاني والا كانا فرضين أو الاوّل فلا يعتد بالثاني ولا قال به فلو لم كون المعتد الثاني فوقع السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما اذا لم يعد الطواف وارقى ما لذلك حيث لا يجب عليه

وصل على محمد وآله واجعلنا
واجعلهم في كفك وامنك
وحفظك وحباطتك
وكنائتك وسرك وذمتك
وجوارك وودائك يامن
لا تضيع دأته ولا يتجيب
سأله ولا ينقد ما عنده
(اللهم) اني أستغفرك في
ولهم من كل ذنب جرى به
علمك فينا وفهم وعلمنا
وعلمهم الى آخر عصرنا
وعصرهم ولغو بنا ونوهم
كاه أو لها وآخرها عدها
ونخطها قليلا وكثيرها
سرها وعلايتها صغيرها
وكبيرها وجميع ما نحن به
مذنبون فعلى محمد وآله

لاجل السيئ التي لا تبارقة الدم لا يرتفع الطواف الاقل ولا ينسخ وانما يصبر به تقصاته فيكون
مقرر ان موضوعه فيكون السيئ في عقيبته فيمتد والجواب على ما في النسخ منع المحصر بل
الطواف الثاني معتد به الاول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من النسخ خصوصاً وهذا
تقصان بسبب الحديث الاصفروا بضامن قال بالانضاح هنا رد عليه ما سبق من الاتفاق على
عدم الانضاح في الحديث مع أن شمس الأختة القائل بالنسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو
انضم في الحديث لا يوجب الدم والله أعلم

فصل ولو طاف فرضاً كالركن (أو واجباً) كالصدر والذئ (أو ضلاً) كالقدوم
والنخبة والمتلوع (وعليه) أي على ثوبه أو بدنه (نجاسة) أكثر من قدر الدرهم (كره) أي لتركه
السنة في مرة إعادة الطهارة (ولا تنقض عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق
لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب
شيء لتركها سوى الاساءة وأما ما في حنابلة الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر
الدرهم والاقل لا يكره فحل بحث اذ الظاهر انه يكره مطلقاً على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة
والقلة وهذا لا يتناقض ان القدر القليل محفوظان انخرج عن الخلاف مستحب الاجماع والمستثناة
خلافية وترك المستحب مكره تنزيهي لانه خلاف الاولى ومناف للاحتياط في الدين (وقيل
عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قدر ما يورى عورته يظهره او الباقي فيفساه لا شيء
عليه) وفي المروغيات اذ طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا هو الطواف عرياناً سواء كان
كان من الثوب قدر ما يستعرو منه طاهر او الباقي فيفساه طوافه ولا تنقض عليه وفي الضعيف ولو
طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا هو الذي طاف عرياناً سواء أعاد امداماً يكره ولا دم
عليها فان خرجاً من ههنا دم اهـ وهذا في العربيان ثابت وأما في الثوب النجس بخلاف الجمهور
وقد قال الامام ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كله الدم لا أصل له في الرواية هذا ولو طاف
مكتوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو رجب العضو أجزأه وعليه دم وان كان للتلوع
فعله صدقة (ولو طاف فرضاً) أي يقينا أو ظناً (أو ضلاً) أي سناً أو تطوعاً (على وجهه) بوجوب
النقصان) أي كلياً أو جزئياً (فعله الجزء) أي دماً أو صدقة (وان أعاده سقط عنه الجزء) أي
الوجود كله) أي بالاتفاق (والإعادة أفضل) أي ما دام يكره (من أداء الجزء) لان جبر الشيء
بجنسه أولى (ولو رجع الى أهله) أي ولم يعده (عليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها
هو الأفضل (أو بشت الجزء) وهو أفضل من عوده (وبكل طواف يجب في كله دم في أكثر دم)
لانه أقيم اكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي خلفه الجنابة (التي طواف العبرة فان كثيره
وقيله سواء) أي مستوفي وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

فصل ولو ترك ركني الطواف أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والا فلا
بمنع تركه كما ساحت (التي عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول
غيره أو رجع (وعليه ان يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي الى أن يأتيه
اليقين الا أنه يكره تأخيرهما من غير عذر مع ان التأخير فيه الاكفالات وقد قال تعالى فاستبقوا
الظلمات

فصل في الجنابة في السيء ولو ترك السيء كله أو أكثر فعليه دم) أي لتركه الواجب

واغفر لنا ولهم يا حبيب
الغافرين (اللهم) يا عظيم
يا عظيم يا عظيم فانه لا يضر
العظيم الا العظيم (اللهم)
من مدح اليك نفسه فاني
لمؤتمن لنفسى أخرست
المعاصي لاني فاني من
وسيلة ولا عمل ولا شفع
سوى الا امل (اللهم) اني
أعلم ان ذنوبي لم يبق لي
عندك جاه ولا الاعتذار
وجها ولكنك أكرم
الأكرمين (اللهم) ان لم
أكن أهلاً ان أبلغ رحمتك
فان رحمتك أهل ان تبلغني
فان رحمتك وسعت كل
شيء وانائي (اللهم) ان
ذنوبي وان كانت مغلماً

(وعجده تام) أي صمغ لكنه ناصب بغير بالدم خلافاً للشافعي فإنه يقول انكرن لا يتم الخ الجلالة
 (وان ترك لمعذ فلا شيء عليه) أي تركه سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البدائع
 في فصل اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن المصماف في شرح
 الهداية (ولو ترك منه) أي من السبي ثلاثة أشواط أو أقل فليجبه لكل شوط صدقة الآن يبلغ
 ذلك دماغه انصار بين الدم وتقص الصدقة (أي بقدر ما يشاء أو بقدر نصف صاع (ولو سعى كله
 أو أكثره راكباً أو مجولاً بلا عذر فليجهدم وان كان بمعذ فلا شيء عليه) أي بالوتره أصلاً من عذر
 مثل الزمن اذ لم يجهدم بمحمله على ما في منسك البخاري (وان سعى أقله راكباً) وكذا المجولاً
 (بلا عذر فليجبه صدقة) أي لكل شوط على ما في منسك أبي النضر (ولو سعى قبل الطواف) أي
 جنبه أو قبل الطواف الصحيح (لم يعتد به) أي بذلك السبي فان سعى حينئذ كالمعذوم (فان لم
 يعمده فليجهدم) أي اتفاقاً (ولو ترك السبي) أي من أصله (ورجع إلى أهله) أي بان يخرج من
 الميقات (فأراد العود) أي إلى مكة (بمعدية أو بجديد) أي بدخوله الحرم انقضت الحج بعد
 الوقوف لا يشترط فيه الاحرام بل ويسن عدمه وكذلك في العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه
 بل يجب تحققه قبل حلقه والله أعلم وقد تقدم أنه اذا أعاد بالحرام جديد فان كان بعمرة فباق أو لا
 بأفعال العمرة ثم سعى وان كان يجمع فيطوف أو لا طواف القدوم ثم سعى بعد (واذا أعاد سقط
 الدم) قال في الأصل والدم أحب إلى من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء قلت ومنحة الاعتناء
 (ولو ترك السبي لمعذ كان من اذالم يجهدن بمحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعي العمرة أي كما
 سبق (ولو ترك الصعود على المروة) تنفيس المروة (لا شيء عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم
 مصعد من السفيل (ولو أخر السعي عن أيام النحر ولو شهراً) بل ولو سنيين (لا شيء عليه) الا أنه
 يكرهه (وكذا الحكم في سعي العمرة) وأما ذكره الفارسي من أنه اذا أخره حتى مضت أيام النحر
 (زمعدهم ان يرجع إلى أهله وان كان بكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما مضى أحد اليه (ولو سعى) أي بين
 الصعا والمروة (ولم يبلغ حد المروة مثلاً ولكن بقي إلى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعي
 أو الموضع (وبين المروة ومقدار الثلث) أي يتحقق التماسان عما قبله من حد الصفا ثم يرجع إلى
 الصفا) أي إلى آخره (هكذا أفضل سبع مع امرات يجزيه) لصدق الاكثر (وعليه دم) أي لترك
 الاقل كذا ذكره الفارسي والظاهر ان عليه لتركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يجهد
 ان ما في تركه كعدمه يكون في تركه أقله أضلال (ولو طاف لجنه وواقع القصة) أي جامع جنسهن
 (ثم سعى بعد ذلك أجراه) أي سعى المتأخر لغير وجهه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف
 وفيه خلاف الشافعي كما مر

في فصل في هذا فصل وصله أصل (أما جنابات الوقوف بعرفة) أي عما يتعلق به لا تقدم
 ذكرها) وبني (أما جنابات ما بعده فذكرها مرتبة في فصول على حدة
 في فصل في الجنابات في الوقوف بالزلفة ولو ترك الوقوف بعرفة في أي فجر يوم النحر (بلا
 عذر لمعذم وان تركه بعذر بأن كانت به علة) أي مرض مانع من وقوفه (بلا أوضف) أي في
 بنية أو مشيه (أو كانت امرأة) أي ويضوهام غفوس الرجال (تحذف الزحام) أي في طريق
 حتى أي في ضيق أماكنها (فلا شيء) أي من الدم والصدقة (عليه) أي على تاركه (ولو ترك
 المبيت بها) أي بالرد لفة في ليثها بأن بات أكثر الليل في غيرها (لم يلزمه شيء) أي عندنا لما صرح

ولكم ما صنف في جنب
 عفوك فاعفوها باليقين
 بارحم (اللهم) أنت أنت
 وأنا أنا العواد إلى الذنوب
 وأنت العواد إلى المغفرة
 (اللهم) ان كنت لا ترحم
 إلا أهل طاعتك فالي من
 تفرغ المذنبون (اللهم) انك
 تجهدن تعذبني وأنا
 لا أجهدن رجى غيرك
 (اللهم) تجنبني عن طاعتك
 عدا ونزجني إلى معصيتك
 قصدا فاصانك ما أعظم
 حجتك علي وأكرم عفوك
 عني (اللهم) من أولى
 بالتقصير عني وقبيلتي
 ضيعا ومن أولى بالكرم
 منك وقد سمعنا وقفا

به أعياننا في كتب المذهب انه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وكفي اختلاف المسائل هل
يجب البيوتنة بمزدلفة جزأ من الليل في الجملة فقال أبو حنيفة تجب ولا شيء عليه في تركها مع
كونها واجبة عند انتهى ولعل وجهه ان وجوبها الفلها وتجب لو جوب اداء العشاءين فيها
والصلاة لا تعلق لها بالنسك فكذلك ما يتعلق بها (ولو قاته الوقوف) أي بمزدلفة (باحصار) أي بضمه
في عرفة مثلاً (فليهدم) وهذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار اللهم الا ان يقال ان هذا
مانع من جانب الخلق فلا تأثيره في اسقاط دم الوجوب الالهي ويدل عليه قول صاحب البدائع
فبين احصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلى سبيله ان عليه دما ترك الوقوف بمزدلفة
ودما ترك الرمي ودما ترك خيوطاف الزبارة واستند كل بان أي عذراً أعظم من الاحصار واجيب
بان الاحصار بعد الوقوف لا يبرئ كأيدي عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعد الوقوف لا يبرئ
الدم لانه اكراه وهو ليس بعذر لانه من جهة العباد الا ترى ما قالوا من انه لو أكره على
مخضور الاحرام كالطيب واللبس قاته لا يتصبر في الجزاء بين الصوم ولدم والصدقة بل عليه عين
ما وجب عليه

❦ (فصل في الذبح والحلق) لو ذبح شيأ من الدماء الواجبة أي كدم القران والتمتع والنذر
(في الحج والعمرة) أي بمقتدين أو منفردين (خارج الحرم) أي عن أرضه المحدودة المعلومة من كل
ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أي ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أي بذلأهما تقدم وهذا متفق عليه
بين أعياننا وأما اذا ذبح الهدى المتطوع به أو الضحية في غير الحرم فلا شيء عليه وهذا ما يتفق
بمكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فبينه بقوله (ولو أنقر القارن أو المتمتع) أي بخلاف المفرد (الذبح
عن أيام النحر فليهدم) عند أبي حنيفة لأنه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الحلق
والذبح والرمي واجب عنده على القارن والمتمتع وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور في حق
المفرد فسنة اتفاقاً (ولو حلق في الحل) أي في غير الحرم الشامل للمني وغيرهما مع كونه سنة في مني
(أو أخره عن أيام النحر فليهدم) أي عند الامام وأما عن غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان مفرداً
أو غيره) أي قارناً أو متعماً

❦ (فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج) ولو حلق المفرد أو غيره أي من القارن والمتمتع
(قبل الرمي أو القارن أو المتمتع) أي أو حلقاً قبل الذبح أو نجاً قبل الرمي فليهدم أي واحد في
المسئلة الأولى ودمان ندأ حنيفة في المسائل الباقية قدم للقران والتمتع ودم للفضل قبل الذبح
وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو التمتع والحاصل ان المصنف اتخاذه
الدم المختلف فيه وترك التمسق عليه لوضوحه ومن المعلوم ان الدم المختلف فيه دم جبر والتفق عليه
دم شكر والصحيح أن وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن الهمام وقيل
عليه دمان الجبر في بعض الصور وفي الكافي قال بعضهم دم القران واجب اجساماً ويجب دم آخر
اجساماً بسبب الجنابة على الاحرام لان الحلق لا يبيح الابد للذبح ويجب دم آخر عند أبي حنيفة
بتأخير الذبح بخلافهما رآه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية فلنقله عن هذه
لرواية وفي الكبير كلام كثير نفاه به الدراية (ولو طواف) أي المفرد وغيره (قبل الرمي والحلق
لا شيء عليه وبكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة

❦ (فصل في الجنابة في رمي الجمرات ولو ترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كله) أي سبع حصبات

ومن أولى العفو منك
وعلمك سابق وقضائك
محيط أطلعك باذنك ولك
المنة وعصيتك بملك ولك
الجنة على فوجوب فحلتك
على وانقطاع حتى وفقرى
اليك وغناك عن الا
عفو عنى بالرحم الرحمن
(الله) ان كنت خصصت
برحمتك أقواماً طاعوك
فبما أمرتهم به وعلموك
فبما خلقتهم له فأنهم لم
يلغو ذلك الا بك ولم يهضم
لذلك الا أنت كائن رحمتك
اباهم قبل طاعتهم بالثاني
من دعاء داع وأفضل من
رجاء راج (الله) بحرمته

في اليوم الاول واحدى وعشرين في بقية الايام (أو أكثره كاربعة حصيات شافو في يوم
الضر واحد عشر حصاة فيما بعده أو آخره إلى يوم آخر قطيعه دم) أي تركه أو تأخيرته (وأن
آخره إلى الليل) أي إلى (فلا شيء عليه) أي انقضاء الألف رواية عن أبي يوسف لا يرى في الليل
وعليه دم والمشهور عنه خلافها وإن لم يرم حتى أصبح رماها من القدر وعليه دم عند أبي حنيفة
للتأخير لا عندهما وإن لم يرم من القدر لأن بعده حتى مضت أيام الرمي بغير رب النقص من آخر
أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي قطيعه دم بالاتفاق لتركه الرمي والحاصل أن الرمي
موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أخر يوم الرمي يوم آخر فعنده يجب القضاء مع
الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها وقت لها وما إذا خرج وقتها فوجد دم أيضا
عندهما ترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والأصح عند الشافعية (وأن ترك الأقل أو آخره حصاة
أو حصاتين أو ثلاث في اليوم الاول وعشر حصيات فإدائها فيما بعده) أي بعد اليوم الاول
(فقطه لكل حصاة صدقة الآن يبلغ ذلك ما ينقص منه) كما مر مرارا (ولو ترك الرمي الأيام
كلها فعليه دم واحد

فصل في ترك الواجبات بعذر ولا شيء عليه على ما في
البدائع) وكذلك الكرماني لكن ردعي تعميها ما تخصيهم عدم لزوم شيء في ترك طواف
الصدر وتأخير الزيادة للرأفة طافا (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات
أذكرها (الأيام) ورد النص (أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بمزدلفة)
كما صرح به في الهداية والكافي وغيرها (وتأخير طواف الزيادة عن وقته) كما صرح به في
السرارية وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (للمناض والتغسل) قبل السلتين كما صرح به
المعاري وأبو الليث وصاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم (وترك التثني في الطواف
والسبي) كما صرح به في المجمع والملازمة وغيرها (وترك السبي) كأنص عليه صاحب البدائع
بخصوصه في موضع (وترك الحلق لعله في رأسه) إذا تعذر معها الحلق أو التقصير على ما صرح به
في البحر الزاخر هذا وفي النسخة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعذر
وبغير عذر أي قياسا على ارتكاب المحظورات وأجاء عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص
وغيره لا قياس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر لورد النص في غيره كالوقوف
بمزدلفة والزكوة في الطواف انتهى وفيه أن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتخييله بطواف
الصدر ليكون الكلام فيه لا يستلزم في غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به)
قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسبارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرموا أي يحرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكثر ثم الصيد مصدر بمعنى الاصطياد
وقد رآه الصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف نفي المعنى الثاني بقوله
(الصيد هو الممتنع) أي بقواته أو جناحه عن أخذه (المتوحش من الناس في أصل الخلق)
أي فلا يبرأ بالامر المارض عن الوحشة والانس (فالطلي والفسيل والحمام) يعني ونحوها
من البهائم والطيور (المستأنسات صيد والبهير والبقرو والنساء) أي ونحوها من الخيل
(المتوحشات ليست بصيد) وأما المتولين الطلي والنساء أن كانت الأم ظليما فهو صيد والألا
كما صرح به في المحصر على ما نقله العلامة البرجندی في شرح النقاية (وهو) أي الصيد (نوعان)

الاسلام وبقعة نيك
محمد عليه أفضل الصلاة
والسلام أو سئل البك
فاغفر لي جميع ذنوبي
وأصغري عن موثق هذا
مقتضى الواجب وهبني
ما سألت وحق رجاى
فيما تمنيت (اللهم) دعوتك
بالدعاء الذي علمته فلا
تخبرني الربا الذي عرفنيه
(اللهم) ما أنت صانع
العشبة بعبدك فترك بذنبه
ناشع الشبلة مستكين
لأن بحيرة متصرف اليك
بعله تاب اليك من
اقتراعه مستغفرك من
خلقه مبتهل اليك

برى) أى منسوب الى البر (وهو ما يكون تولده في البر سواء كان لا يعيش الا في البر) أى أيضا
 (أو يعيش في البر والبحر) أى جمعا (وبصرى وهو ما يكون تولده في البحر) أى سواء يعيش
 في البحر أو يعيش فيهما معا لا يبق احتمال ما يكون تولده في البر ولم يعيش الا في البحر وكذا عكسه
 (فالعبارة بالتولد) لأنه الاصل (لا بالمعاش) أى مكان المعيشة لأنه العارض وهذه التعريف
 هو المقول عليه على ما ذكر في الكافي والبدائع والنهاية شرح الهداية وقدموا على الحيوانات
 أن يكون في بعض البلاد وحشية الخلق وفي بعضها مستأنسة كالحماموس فإنه في بلاد
 السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم البحرى حلال اصطاده للحلال والحرم
 بجميع أنواعه) أى من البهائم (سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان
 والسلمة) وزاد بعضهم النحاس (وكلب الملوغ غير ذلك وما يطور البحر فلا يحصل اصطاده
 لان تولده في البر) كذا ذكره في البدائع والمجيب بطريق العموم وبعضهم قد جابوا على منعه
 وفي منسك الكرماني وخزانة الاكل ان الذي يبرخص من البحر المبرم هو السمك خاصة وكذا
 هو في الاصل قال ابن الحسام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه
 يتناول بحقيقته حرم ما في البحر اه والظاهر ان البحر لو وجد في أرض الحرم يصل صيده أيضا
 لعموم الآية ولشعور قوله صلى الله عليه وسلم هو الطيور وماؤه الحبل ميتة ومصرح به
 الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحرم والحرم صرحوا بان ما وجد في بر
 أو في ماء مستنقع أو في عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على المحرم في الحبل والحرم وعلى
 الحلال في الحرم الا ما استثنى) أى استثناء الشارع (وهو) أى البرى (ما كول وغيره فاما كول
 حرام) أى انما (اصطياده كله) أى جميع أصنافه (كلطي وخمار الوحش وبقر الوحش) أى
 وان تألفا (والارنب والحمام المصونة) وكذا أسائر الطيور المصونة على الاصح في الفتح
 في الطيور المصونة روايتان والمختار فيها أنها صيد قال الطبراني في المعطوفة المصونة روايتان
 من غير ترجيح قال المصنف المذكور في البدائع وغيره ان الروايتين في جزائها في رواية ضمن
 قيمتها مصونة وفي أخرى غير مصونة وهما جعل الروايتين في صيدهما قلت بمقتضى وجود
 الروايتين في صيدهما واعتبار قيمتها (والسرول وغيره) أى وغير السرول من الحمام (والبط
 والاوز) في القاموس البط واحدة البط للوز وهو بكسر ففتح فتشديد البط وكان بينهما منافع
 مغارة في الوصف (والجراد النعام) واحدة النعام نوع من الطير شبهة بالبعير ولا يحمل
 ولا نظير شبهة بها النفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أى ما ذكر
 الحيوانات المأكولة (وغيرها) كقول كالفيل والاسد والثور والفهد والضبع والغضب) اعلم ان
 غير المأكول ان كان صيدنا بالاذى غالباً فله حرم أن يقتله ولا شيء عليه نحو الاسد والذئب والثور
 والفهد وان لم يكن صيدنا بالاذى غالباً فله أن يقتله ان عد عليه ولا شيء عليه اذا قتله وهو قول
 أئمتنا الثلاثة وقال زفر لم يمتد الجزء وان لم يعد عليه لا يباح له أن يتبدى بقتله فان قتله ابتداء
 فله الجزاء عندنا (والبرجوع) بفتح أوله دابة معروفة ولها مائة من وهو بالضم (والسمور)
 في القاموس السمور كتنور دابة يتخذ من جلدها قرمصة والسمرة الغول (والدلق) بفتح
 الدال المهمة واللام دويبة كالسمور يعرف بقله (والسفياب) بكسر السين دابة يستعمل من
 جلدها قرمصة أيضا ولم يذكر في القاموس (والثعلب) بالفتح معروف وهي الاثني والذ كر

في الصغرة طالب اليك
 في تصاح حوائج راجل
 في موقعه مع كثرة ذنوبه
 فيا لميا كل حتى وولي
 كل مؤمن ومؤمنة من
 أحسن فيرجك بنور
 ومن أساء فبطلت به لك
 (اللهم) انك دعوت الى
 صبيتك وودعت منعمة
 على شهود مناسك وقد
 جئتكم اللهم منعمة
 ما تنقضي به أن تنوب على
 وان تؤثني في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وتغني
 عذاب النار (اللهم)
 لا تمطيني في الدنيا عطاء
 يبعدني من رجعتك في

بالضيم) والخنزير والقرد والمصر والبازي والبوم) بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وغراب
الزرج) أي النيا بكه (والقسر) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين دويبة جبهة نبات عرس
(والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي الهر (الوحشي رويان) أي عن أبي
حنيفة ففي السني لاشي عليه في ابن عرس خلا فلهما قال ابن المصموم أطلق غيرة زوم الجزء
من غيرة كز خلا فوذ كرمق البدائع فيمجل قله ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس عن سباع
الهوام والهوام ليس بصيد وفي الطرايلى روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الهلى والوحشي
ليس بصيد وروى هشام عن محمد بن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن المصموم في رواية هشام
عن محمد بن كلثوم بن رافع وهو منوش كالصبي ويجب قتله الجزاء وفي البصر الزائر في السنور
الوحشي رويان وأما الهلى فليس بصيد ثم أعلم أن في الفيل والقرد والخنزير خلا أيضا في
الحيط أن قتل خنزير أو قرد يجب القتيعة خلا فلهما

في فصل هـ إذا قتل الحرم صيد فلعنه الجزاء ولو ضرب بطن ظبية فالتقت جنتها ميتة
ماتت أي الظبية (فعله فقتلها جميعا وإن عاشت الأم ضها) أي قتل مع في حق الأم
(مانقص) أي من قتلها قبل القاتل (وفي الجنب الميت فقتله حيا) أي مفروضا (ولو قتل ظبية حاملًا
فعله فقتلها حاملًا)

في فصل في الجرح ولو جرح صيدا أي ولم يمت (فعله مانقص من قيمته) أي قبل
الجرح (ولو مات منه ولو لم يصد ذلك (فعله قيمته) أي كاملة (ولو جرحه فقتل عنه) أي فقتل
الصبي عنه أو هو عن الصيد (ثم وجد ميتا) أي فينظر فيه (إن مات بسببه) أي بواسطة جرحه
(وجب الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وإن مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو
مقدار مانقص من قيمته (وإن لم يعلم شيئا وجب الضمان) أي احتياطا (ولو لم يمت فأن برا) بفتح
الزاي وكسر ها أي صح ونعاف (ولم يبق له) أي جرحه (أثر) أي علامة تنسبه (لم يضمن شيئا
وإن بقي) أي أثره (ضمن النقصان وإن لم يعلم أنه مات أو برأ أولا) أي ولم يعلم أنه مات أو مبرا
والحاصل أنه لم يعلم وجوده أو برئ ولا عدمه (فعله القيمة) أي في الاستقصان لكن في
القياس يضمن النقصان (ولو جرحه مستهلكا) بكسر اللام أو فقتله حال من الفاعل أو المفعول
(بأن قطع قوائمه) أي قوائم الصيدين الهائم (أو تغررش طائر أو كسر جناحه فخرج) أي
الصيد بسبب ما ذكر (عن حيز الاستماع) أي جهته وقدرته وإمكانه (فعله قيمته كاملة) فإن جرحه
فأدى للجزء أي جزاء جرحه (ثم قتل زعمرا أو أعوان لم يؤد) أي جزاء الجرح (حتى قتل جزاء
واحد) أما لو جرح صيدا فقتله قبل أن يموت ثم مات فأجرأه الكفارة التي أداها على ما في
البدائع وغيره ففي المبسوط رمى الحرم صيدا فجرحه ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة
أخرى وإن لم يكفر عنه في الأولى لم يضرب ولم يكن عليه قهاشي إذا كفر عنه في هذه الأخيرة إلا
ما نقصه الجرح الأول قال شمس الأثر رحمه الله إذا كفر بقيمة صيد مجروح فلما إذا كفر بقيمة
صيد صحيح فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرايلى ولو جرح صيدا فكفر ثم قتل بكفر آخر
ولو لم يكفر حتى قتل وجب عليه كفارة واحدة وما نقصه الجراحة الأولى وفي الفقه ولو جرح
صيدا ولم يكفر حتى قتل وجب كفارة واحدة وما نقصه الجراحة الأولى سقطا وكذا قال في البدائع
وليس عليه الجراحة شيء لأنه لما قتل قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتل دفعة واحدة وذكر

الأخيرة (اللهم) البك
خرجنا وبقنا أنك أقتنا وأناك
أملنا وما عندك طلبنا
ولا حاسناك تعرضنا
ولرحمتك رجونا ومن
عذابك أشقنا ولبيك
الحرام حجنا يا من يلك
حوائج السائلين ويعلم
ضماير الصائمين يا من
ليس معه ريب يدعي ويأمن
ليس فوقه خالق يمتنى
ويأمن ليس له وزير يؤتي
ولا حاجب يرشي يا من
لا يزداد على السؤال إلا
كرما وجودا وعلى كثرة
المناجى الانتفلا
واحسانا (اللهم) انك
جعلت لكل ضعيف قري
وتحن أضيافك فاجعل
قربانا منك الجنة (اللهم)

الحاكم في مختصره الاما قصه الجراحة الاولى اى يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب عليه مرة فلا يجب عليه مرة اخرى اه وحاصله تداخل الجنائين وما الى الجنابة واحدة تاحققه ابن الهمام تما لما فى البدائع فهو المعول قد برؤا مل (ولو جرحه) اى الصيد (ويق أثره) اوتف شعره ولم ينف ضمن ما قصه ولو جرح صوفه (اى قطعه (أو حذيه) اى لبنيه (فعليه فيهما) اى قبعة الصوف واللبن على ما فى البحر الزانخ وفى البدائع ولو حلب صيد افعليه ما قصه الحلب كالو أناف جزأ من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الر وابتين حيث قال وإذا حلب صيد افعليه ما قصه وقبحة اللبن اه ولعله يحول على ما اذا شربه بنفسه بخلاف ما اذا أطعمه به التقراء (ولو ضربه) اى الصيد (فرض) اى بسبب ضربه (فانقصت قيمته أو ازدادت) اى قيمته (ثم مات فعليه) أى كثر القيمين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه مجروحاً بمرة ثم أضاف إليها) اى الى عمرته (خفة جرحه) اى كذلك (فان منها) اى من الجراحتين (فعليه) للمرة فقيمة صيداً وللخفة قيمته مجروحاً اى وبه الجرح الاول (ولو قتل صيداً) اى فى الحل أو الحرم (علاو) اى الغير (فعليه قيمته للفقراء) اى كفارة (أو قيمته لملكه) اى غرامة في فصل ولو غر صيداً لم يشدد الفاء اى أخرجه عن حيزه وجعله نافرأ عن مكانه (فغنى) بتأنيث المثلثة اى يزلق وسعة (فان) اى بسببه (أو أخذه) اى غنى ولم يمت لكن أخذه (سبع) اى من أسد وضو (أو انصدم) اى لم يمت لكن تصادم (شعر أو جرح في دوره) اى فى ساعة غره ومات أو جرح (ضمنه ويكون) اى ان لم يمت (فى هذه) اى ضامته (حتى يعود) اى يرجع حاله الى عادته فى السكون اى سكوت القلب والطمشان الخاطر (فان هلك) اى مات الصيد (بعد السكون فلا شيء عليه) لانه عاد الا ان اى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو غر) بقتين الفاء اى تغر (الصيد منه) اى حى أحل بغير صنعه اى اختياره (وتضره) عطف تفسير (فانكسرت رجله) اى بالثمة وضو (أو لم يمت) لان التفرط به يوجب الى صنعه بخلاف ما لو أضره هو أو غره (ولو غره) با تشديد جعله نافرأ (قتل) اى الصيد المتغر (صيداً آخر ضمنهما) لو كذا الوأصل كلبه فزجره آخر ضده كل منهما (ولو رعى سهماً الى صيد فأصابه وأنفذه) اى وجاوزوه (الى آخر) اى وأصابه (قتله) ما فعل به جزأ منهما وكذا الواضطر بالسهم فى الصيد فوق) اى الصيد أو السهم (على يمينه أو فرخ ظلفها) اى أهلك الثلاثة (ضمنها) اى زعمهم ان الصيد والبص والفرخ (ولو ركب) اى الحرم (أدابة أو ساقها) اى من ورائها (أو قادها) اى من قدامها (مختلف صيد بوشها) بسكون الفاء وتحرل اى حياها وحركها (أو ضمنها) اى بسنها (أو ذنبها) اى بضر بكم (أو روثها أو بولها) بان وقع فيه أو صار سبباً لانتلافها (ضمنها) اى جزاءه (ولو انفلتت) اى الادب الى هروا صكها (بنفسها) اى من غير اختياره فى جرحها وسيرها (فان قلت صيد لم يضمن)

في فصل فى صيد يميني عليه رجلان أو أكثره اشترك جماعة فيم وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين) اى حال كونهم محرمين أو التقدير كانوا محرمين (فى قتل صيد) متعلق بالاشتراك (فى الحل أو الحرم) صفة صيد (فتقوله بضر بقا واحدة) اى بدفعه ولو حصل من كل واحد منهم ضرر بقا واحدة (فعل كل واحد) اى منهم قليلاً كانوا أو كثيراً (جزاء كامل) اى على حدة (ولو كانوا محلبين) اى غير محرمين اشتركوا (فى صيد الحرم) اى قتله (فعلهم) جزاء واحد ولو كان أحدهم محرمًا

ان لكل وقد بائنه ولكل زائر كرامة ولكل سائل عطية ولكل راجع ثوابا ولكل ملتمس لما عندك وجزاءه ولكل مستترحم عندك راحة ولكل راغب اليك لذة ولكل متوسل اليك عفو ولكل ضيف قسرى وضمن أضيافك فاجل قرأنا منك الجنة مولاي وقد وفدنا الى بيتك الحرم ووفنا بهذه المشاعر العظام وشاهدنا هذه المشاهد الكرام ورجاءنا عندك فلا تغيب هذه نالها تابعت النعم حتى اطمانت الانس بتنايع نعمتك

والباقي) أي الباقيون (محلبين بقسم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤسهم
 (كان لم يكن فيهم محرم وعلى المحرم) أي ما فراده (جزء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما
 محرما والآخر حلالا) أي وقتلا صيدا المحرم بضربة واحدة (فصل المحرم جزءا كامل) أي قيمته
 كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته محصيا (ولو كان شريك الحلال والمحرم من
 لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكلف بالفروع (كالصبي والمجنون والكافر) فصل المحرم جزءا
 كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت على العدد (أي عدد الرؤس) (ولو كانوا) أي قتله
 الصبي (قارنين) أي باجمعين بين التمسكين (فصل كل واحد) أي منهم (جزءا أن) أي جزءا لا حرام
 العمرة ولا غيرها (ولو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أي دفعة (واحدة في المحرم
 فصل القارن جزءا أن وعلى المفرد جزءا واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء) أي ثلث القيمة محصيا (ولو
 ضربه كل واحد بضربة) أي والمسئلة بحالها (ووقت) أي الضربات (مما) أي دفعة واحدة
 (ضمن كل واحد ما تقتضيه ضربه محصيا وعلى الحلال ثلث قيمته وضربا بالضربا الثلاث
 وعلى المفرد قيمته منقوصا بها) أي الضربات (وعلى القارن قيتان منقوصا بها بنهاية الحلال)
 أي ابتداء بضربه (وقتي المفرد وثلث القارن فأت من كله) أي من أجل ضرب كل واحد
 (ضمن الحلال نقصان جنايته محصيا وثلث قيمته) أي ضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحات) الجلة
 حالية والمسئلة كذا مذ كورة في الكافي وغيره وفي خزائن الأكل أيضا وعليه ثلث قيمته وبه
 الجراحات الباتيات قال في المحيط كذا الجصاص إن هذا هو أي ما ذكره في الكافي فإن ما في
 الخزائن قابلة للتأويل قال والصحيح أن ضمن ثلث قيمته وبه الجراحات الأربعين أن سوى
 الجراحة التي ضمنها انتهى (ضمن المفرد ما تقتضيه جرحه بمجر وما بالجرح الأول وقيته) أي ضمن
 قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ومنك الفارسي وفي خزائن الأكل وعليه قيمته وبه
 الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كالإيجي فالصواب وبه الجرح الأول الذي صدر من الحلال
 في المحيط كذا في الأصل أنه يضمن منقوصا بالجرح الأول والثاني وهذا هو من الكتاب لأن
 الجرح الثاني قتله فلا يرفع عنه ما تقتضيه فعله وانما يرفع عنه ما تقتضيه فعل غيره انتهى وهو في
 غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الأول والثالث
 قال وهو الصحيح انتهى ولم يحمله إذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المستفاد كره في
 الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (ضمن القارن ما تقتضيه جرحه وهو مجروح بمجرحين
 وقيتين) أي وضئ أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث) كذا في الكافي ومنك الفارسي وفي
 المحيط وعلى القارن جزءا أن وبه الجراحات الأربعين في خزائن الأكل وعليه ما تقتضيه جرحه من
 قيمته وبه الجراحات الأربعين وعليه قيتان وبه الجراحات الأربعين وانتهى والظاهر هنا ما في الكافي
 والنارسي وبه الجراحات الثلاث والألزم جزء الجرح الثالث مكررا كالإيجي (ولو كانت الجناية
 الأولى مهلكة) أي موجبة لملاك السيد بسبب عدم إمكان امتناعه (بأن قطع يده أو رجله أو
 ضاع عينيه) أي أعمها والمسئلة بحالها (ضمن الحلال قيمته محصيا والمفرد قيمته بمجر وما بالجرح
 الأول والقارن قيمتين بمجر وما بالجرحين الأولين) أي ضمن القارن قيمتين وبه الجنايتان
 الأوليان كذا في الكافي وفي الطر النسي على المفرد قيمته وبه الجراحة الأولى أن كانت الأولى
 قطع يدها والثانية فقه العين ليكون استهلا كما من غير الجنس وإن كانت كل واحدة منهما قطع

وأظهرت العرب حتى نطق
 الصوامت بجحيتك وظاهرت
 المذن حتى اعترف أولياؤك
 بالنقص من حقل وأظهرت
 الآثام حتى أفصحت
 السموات والأرضون بأدلتك
 وفهرت بشدتك حتى
 نخض كل شيء لعزتك وعنت
 الوجوه لظلمتك (اللهم)
 ما أحيين من خير خبيثه
 البشاير كرهت من شر
 فكره البنا وجنناه ولا
 تنزع الاعيان بعد إذ أعطيتناه
 بامولاي إذا أساء عبادك
 حلف وأمهلت وإذا
 أحسنوا تفضلت وقبلت

يدخل الصبح ان الفرد يضع قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال
بالسرية لانه ضمن مره يكالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير ماله بجرحه حلال آخر مثله)
أي مثل جرحه غير ماله (ومات منها) أي من الجرحين (فقط الاول) أي البادي من الحلالين
(ماقتله جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ماقتله جرحه وهو جرح وما بقي من قيمته فله ما نقصان
ولو كان محرمين) أي أو المسئلة بحالها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل
قيمته وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) والمسئلة بحالها (ضمن الحلال
نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرم كل قيمته وبه الجرح الاول)

(فصل في تغير الصيد بعد الجرح ولو جرح) أي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) أي في جزء
من أجزائه أو الأولى في بدنه (كأجله يباح الصيد ويغوه أو سمره) أي في قيمته (كان كانت
قيمه يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته خمسة عشر (أي درهما) ثم
مات من الجراحة) أي من أثرها (فله ماقتله الجراحة وقيمه يوم مات) أي هو ذاهو المذهب وعن
أبي يوسف في غير رواية الأصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء
كانت زيادة سمر أو بدن (ولو نقصت قيمته ثم مات كان النقص في سمره ضمن قيمته يوم
الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي لا يشكر عليه الضمان (وان نقص في بدنه من غير
الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكفر ثم مات وقد
زادت قيمته) أي سمر أو بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيد الحلال ثم حل وزادت قيمته
ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمه كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والتحل) بأن
كفر بعد ما حل ثم مات (لم يضمن شيئا)

(فصل في حكم البيض) ولو كسر بيض نعامه أو غيره فله قيمة البيض) أي قيمته كاملة
(ما لم يفسد) على ما في الهداية وأما قد يعدم القسدا لانه لا شيء عليه في المذرة وفي الفخ وان في
هذا ما قاله الكرماني ان كسر بيضة مذرة فان كانت بيضة نعامه وجب عليه الجزاء لان لقشرها
قيمة وان كانت غير نعامه لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية وإذا قال
المصنف (وان كانت بيضة مذرة) أي مطلقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فرخ
ميت فله قيمة الفرخ جبا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم أنه كان ميتا قبل الكسر
لا يضمن وإذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم جنس
للبيضة (وتركه ميتا فباعه ففسدت فله الجزاء وان خرج) أي وان لم يفسد فخرج (منها فرخ
وطار فلا شيء عليه ولو فرغ صيداع بيضه ففسد ضمن)

(فصل في أخذ الصيد وارساله) أي في بيان حكمه ما وعلم ان الصيد يصير آمنا بثلاثة أشياء
بأمر المالك أو بدخوله في أرض الحرم أو بدخوله الصيد فيه (ولو أخذ صيدا) أي في الحلال
(وهو محرم) أو حلال في الحرم (لم يملكه وجب عليه ارساله) ثم لاخذ لا يخلو من وجهين أما
ان يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرّم فلا أخذه وهو محرم وجب عليه ارساله مطلقا كما قال
(سواء كان في يده أو في نفسه معه أو في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فله الجزاء
ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شيء على المرسل) وكذا عليه كاهو الظاهر (وان قتل) أي محرم
آخر (فقط كل واحد منهما جزاء كامل وللا تفرق برجع عاضن على القاتل) أي عند أصحابنا

وإذا عسوا مستثرت وإذا
أذنوا غفرت وإذا دعونا
أجبت وإذا نادينا سمعت
وإذا أتينا البلب قربت
وإذا بعدنا نعتك دعوت
(اللهم) انك قلت في كتابك
الذين لم يمتنعوا من النصيب عليه
أفضل صلاة المصلين قل
لذين كفروا ان ينهوا
بنفسهم ما قد سلف
فأرضاك عنهم الأقرب
بكافة التوحيد تحجبين
ولحمد صلى الله عليه وسلم
بالرسالة تخلصين فأغفر لنا
هذه الشهادة سواك
الأجرام ولا تجعل حظنا
منك أنقص من حظ
من دخل في الاسلام

الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (ان كفر بالسالم وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه) على ما صرح به في المتن (ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً أو كافراً فإطلاق الآخذ الجزاء ويرجع بقتله على القاتل ولا جزاء على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتلته) أي الصيد (بجمعة في يده ف عليه الجزاء ولا يرجع) أي به (على أحد) أي من صاحب البهية أو راكبها أو سائقها أو قائدها أو المستئله من حرفة في البحر أو الزائر (ولو أرسل) أي يحرم (صيده هو) أي من صاده نفسه أو وقع في يده (أو غيره من يده ثم وجدته في يد إنسان بعد ما حل) أي من أسراره (فليس له أن ينزعه) أي يأخذه (من هو في يده) لكونه كان في ملكه أولاً وقد خرج بالارسل عن كونه ملكاً له (بخلاف المسئلة الآتية) وهي ما لو أخذه حلالاً حيث يجوز له ذلك كما سيأتي (ولو أخذ صيداً في الحل وهو حلال ثم أحرم ملكه) أي ملكاً مستقراً حيث لم يتخرج بالاحرام عن ملكه (ثم ان كان الصيد في يده لزمه ارسله على وجه لا يضييع ملكه) أي ان شاء بقاءه في ملكه (بأن يحمله) أي يرسله (في بيته) أي خلفاً عليه فان الاستدانة على أخذ الصيد في حكم ابتداء صيده (وان لم يرسله حتى مات في يده لزمه الجزاء وان كان الصيد في بيته) وكذا اذا كان في قنصه حال احرامه لاني يده (لا يجب ارسله حتى لو لم يرسله فلت لا يضمن) أي على الصحيح وقيل لو كان القنص في يده يجب ارسله ثم اعلم انه اذا أخذ صيداً وهو محرم فلهك به بعد ما حل يجب عليه الجراه كما مر اما اذا أخذه قبيل الاحرام ثم أحرم وهو في يده ثم هلك في يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال الكرماني عندنا ان أحرم وهو محرم لاصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم وأحلال ف عليه الجزاء لانه لما أحرم وهو في يده يجب ارسله فاذا اتفقت قبيل الارسل صار متصدياً به فيضن كالمو اصطاده في حالة الاحرام (ولن أرسله إنسان من يده ضمن المرسل قيمته) أي عند أي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن شيئاً (وان وجدته بعد ما حل) أي خرج من الاحرام (في يد أحد فله أن ينزعه منه) أي يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيد الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الآخذ على القاتل ولو اشترى) أي الحرم (صيده لزمه ارسله) أي في الحرم أو نحوه مما يمكنه الامتناع به (ولو أرسله في جوف البلد لا يبرأ) أي لا يقتل من الضمان لانه لا يصير به متمتعاً متوارياً بل يصير ولذا قال (ولو أخذ أحد بكره أكله) أي له ولغيره لشبهه في ملكه (ولو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل فقتله رجس فعلى الآخذ الجزاء ولو لم يقتل) أي ولو أرسله في الحل ولم يقتله رجس آخر (فلا يبرأ) ايضاً من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم (أمناً) وكذا اذا أخذ محرم صيداً نجسه حتى مات ف عليه جزاء وهو ان لم يقتل

(فصل في الدلالة والاشارة وضو ذلك) أي من الرسالة والاعانة والامر واعارة الآلة ثم في الاسرار ان الاشارة والدلالة هما احد وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق ان الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر (وهي) أي الدلالة ونحوها (حوام) أي على الحرم (مطلقاً) أي في الحل والحرم وعلى الحل في الحرم ثم الدلالة من الحرم فوجب الجزاء لعله (الا أنه) أي الشأن (لو جوب الجزاء بها) أي بالدلالة ونحوها (شرائط) أي ست (فالقول ان يتصل بها القتل) أي يتصل بسببها (فالقول بقتله) الدلول (فلا يبي على الدال) أي بمجرد صيده (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني ان يبي الدال محرماً الى ان يقتله الآخذ فان دله ثم حل

(الهم) انك أحببت التقرب اليك بعق ما لم يكن
أجراً ونحن عبيدك وأنت
أولى بالفضل فأعفنا ونالك
أمرتنا ان تصدق على
فقرائنا ونحن فقراؤك
وأنت أحق بالطول فتصدق
علينا وأمرتنا بالضعف عن
ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا
وأنت أحق بالكرم
فأعفنا وأحق من سئل
وأحق من أعطى اليك
فصدت وبالك رجوتنا من
لا تبرمه المسائل ولا
تقطع دونه الخواص وبأولى
كل نعمة ومنتهى كل
رغبة أسألني هذا الجمع
جوامع الخير وأعوذ بك

فقتله المدلول فلجزاءه على الدال لكن يأثم) أي بدلالته السابقة لأنها كانت حينئذ من المعصية
 (الثالث ان لا ينفذ الصيد) أي لا يتخلص منه بعد دلالته (فلما غفلت) أي أولاً (ثم أخذته) أي
 ثانياً من غير دلالته (لا تسمى على الدال) أي لبطلان دلالته باقتضائه لكن يأثم بتلك الدلالة كما
 سبقت إليه الإشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) أي العائب (ولا يراه) أي الصيد الحاضر
 (حتى لو له) وكذا لو أشار له (والمدلول يعلمه) أي برؤية أو غيرها (من غير دلالة لاشئ على الدال)
 لان دلالته لكونها تحصيل الحاصل كالدلالة حيث لا تأثير لها (الا انه يكره له ذلك) أي لظهور
 المعصية منه في دلالته على فعل السيئة (الخامس ان يصدقه) أي الدال المدلول (في دلالته حتى
 لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر صدقه فقتله فلجزاءه على الدال الثاني ولو لم يصدق
 الأول ولم يكذب به ان أخبره فمهره) أي فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا
 كان مشاهداً فظاهر فانه لا يحتمل ان لا يصدق ولا ان يكذب (حتى دله آخر قطعه ومقتله كان على
 كل واحد منهما) أي من الدالين (الجزاء) لانهما لما اجتمعا في اخبارهما صدقهما (كأبى
 القاتل) أي جزاء كامل وأما اذا لم يصدقه وتطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الا على
 القاتل على ما هو الظاهر (السادس ان يكون الدال محرم) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو
 ليس من الشرائط بل من الاركان (ولو كان) أي الدال (حلالاً في صيد الحرم والمحل) أي في حال
 دلالتهما (فلا تسمى عليه الا أنه) أي الشأن (يحرم عليه ذلك) أي فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا
 على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا حلالين في صيد الحرم فلا تسمى على
 الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في المورتين وقال زفر وهو رواية عن أبي يوسف
 يجب الجزاء على الدال الحلال أيضاً في صيد الحرم وفي المحاروف اذا دل الحلال محرم في الحرم
 عليه نصف قيمته وفي الجامع لاشئ عليه عندهما انتهى وفي القاية عن الخزانة لودل حلال
 حلالاً على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لاشئ على الدال
 انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم تسمى على الدال مطلقاً عند أصحابنا
 الثلاثة خلافاً لزفر (ولا يشترط كون المدلول محرم) أي في ضمان الدال المحرم (فلودل
 محرم حلالاً في الحسل فقتله) أي المدلول المدلول عليه (فعل الدال) أي المحرم (الجزاء ولا تسمى
 على المدلول) أي الحلال وأما لو كان الدال محرم والمدلول حلالاً فقتله المدلول فعلى كل
 واحد منهما جزاء كامل في صيد الحرم وفي صيد الحسل الجزاء على الدال المحرم ولا تسمى على
 المدلول الحلال (ولو أمر محرم محرم ما يقتل صيد فأم المأمور ثالثاً) أي محرم آخر (فقتله) أي
 الثالث (فلجزاءه على الاثم الثاني دون الأول ويجب) أي الجزاء (على القاتل أيضاً ولودل الأول
 وأمره) أي وأمره ان يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثاً فقتله) أي الثالث (فلجزاءه على كل من
 الثلاثة) ففي الطرابلسي لو أمر محرم ما يقتل صيد فأم المأمور بجزاءه آخر فقتله فعلى كل واحد
 منهما الجزاء وفي البحر الزاخر وقيل على كل من الثلاثة الجزاء وفي الفتح فلجزاءه على الاثم الثاني
 لانه لم يقتل أمر الأول حيث لم يأمر به الا بالمرتب بخلاف ما لودل الأول على الصيد وأمره فأم الثاني
 ثالثاً ما يقتل فانه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أمر بل محرم محرم الى محرم يده على صيد بان
 قاله ان فلان يقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقاً على ما هو الظاهر
 (فذهب فقتله فلجزاءه على كل من الثلاثة ولو قال محرم خلف هذا المحاط صيد فادخله صيد

من جوامع الشرع وأسالك
 الجنة برحمتك والنجاة من
 النار بفضل الله (الهم) انك
 خلقتني سوا وربيتني
 صديداً وجعلتني غنياً مكفياً
 وقد دلت في كتابك الحكيم
 الذي أنزرتني على نبيك
 الكريم محمد صلى الله عليه
 وسلم مشيراً به عبداً لك
 وقولك الحق يا عبادي الذين
 أسرفوا على أنفسهم
 لا تقنطوا من رحمة الله ان
 الله يغفر الذنوب جميعاً انه
 هو الغفور الرحيم وقت
 وقولك الحق واداسالك
 عبادي عني فاقرب
 أجيب دعوة الداع اذا
 دعان فليستجروا لي

كثيرة فتقوله افضل الدال في كل واحد جزاء كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحد) أي
 من الصيد (فدل عليه) أي على الصيد الواحد (فأذا عتده) أي عند الصيد للدلول عليه (غيره)
 أي من الصيد أيضا (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي يتعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف
 (ولو قال) أي الدال (خذ أحد هذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال ان الدال (إرأها) أي
 الصيدين جبنا (قتلها) أي المدلول (فدلى الدال بواحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما الأولى
 (وان كان) الدال (لأرأها فمليه جزا آن) لأن المطلق ينصرف إلى الكل بخلاف المقيد (ولو
 رأى) أي محرم (صيدا في موضع لا يقدور عليه) أي في مكان صعب لا يستطيع الوصول إليه
 (فدله آخر على الطريق) أي على طريق أخذه أو على طريق يوصل إليه (فذهب إليه فقتله فعلى
 الدال الجزاء) أي جزاء الدلالة أيضا (ولو استعان سكيناً أو قوساً أو سلاحاً) تميم بمقتضى
 (أو شبا) يضمن قتل صيد أي سها مقتضى بعد تميم والحاصل أنه إذا استعان محرم أو حلال آلة
 يستعين بها (من محرم ليدفع به الصيد فذبحه به) أي فأغاره فذبحه به (فان كان) أي المستعير
 (لا يبيد سواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المهر الجزاء وان كان يجدها لاشي عليه)
 إلا أنه يكره ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة معلقة على ما ذكر محمد في الأصل بقوله ولو استعان
 محرم من محرم سكيناً ليدفع به صيداً فجزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك انتهى وختلف
 فيه المشايخ قال أكثرون يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو ان كان المستعير يتوصل إلى قتل
 الصيد بغيره لا يضمن وان كان لا يتوصل إليه إلا بذلك السكين يضمن المهر كما صرح به في السير
 بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الأئمة السرخسي والأصمعي عنده أنه لا يجب الجزاء
 على كل حال وفي الدائع بعد ما ذكر في المشايخ ونظير هذا ما قالوا أن محرم رأى صيداً
 وله قوس أو سلاح فقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فله محرم على سكينه أو على قوسه
 فأخذ فقتله به ان كان يجدها غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فان لم يجدها غيره ضمن وفي
 الطراز على محرم رأى صيداً لا يقدور عليه إلا ان يرميه بشئ فله محرم على قوس ونشاب أو دفع
 إليه ذلك فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وفي حنابلة ابن النخعي ومeyer السكين إذا لم يجدها
 ما يذبح به سواها ضمن بخلاف معبر القوس فإنه ضمن مطلقاً لا به لا يرى بغيره والله أعلم (ولو أمر
 أو دل حلال في المحل محرم على صيد فقتله إلا استغفار) أي التوبة بشرطها العترة من
 التدامة والغرم على عدم الرجعة (ولا يلزم شئ) أي من الجزاء وما إذا كان محرم محرم أو
 حلالاً على صيد ضمن

فصل في البيع والشراء والمبة والغصب ولا يجوز أي لا يحل ولا ينعقد بيع المحرم صيداً
 في الحبل والمحرم أي سواء كان في يده أو قفصه أو منزله (ولا يبيع الحلال في المحرم ولا شراؤه)
 من محرم ولا حلال) وهذا مما اتفقوا عليه إلا أن أكثرهم ذكروا اللفظ المطلق وبعضهم بلفظ
 الفساد (فأذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي المتقدم البيع أو الشراء
 (باطل سواء كان) أي الصيد (حيًا أو مذبوحًا) أي الحرام أو المحرم ولو هلك الصيد أي مات بعد
 البيع (في يده المشتري فان كانا) أي العاقدان (محرمين أو حلالين في المحرم) قيد للعللين (لزمهما)
 الجزاء وان كانا) أي العاقدان (في الحبل فعلى المحرم منهما) كان حقهما ان يقولوا ان كان أحدهما
 حلالاً فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبائع أيضاً) لفساد البيع (ولو وهبه محرم فهذه عنده

وليؤمنوا بلطهم يرشدون
 وقلت وتوكل الحق ومن
 يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم
 يستغفر الله يجد الله غفورا
 رحباً وقلت وتوكل الحق
 آمن بتجيب المضطر إذا دعاه
 ويكشف السوء (اللهم)
 لا أجد سواك من يجيب
 دعوة المضطر ويكشف
 ما به من السوء (اللهم) قد
 ربيتني من صباى وهديتني
 من عساى وأزددتني من
 جوبلى أسألك ان تتم نوري
 وتيسر أمارى في عاجل
 دنياى ودينى وآخرى
 ومعادى (اللهم) انك
 هبب ظمى انقاسى على
 انشوص الى حرمك

فعلى الموعوب له جزاء الصيد) أى حقائقته تعالى (وضمن لصاحبه) أى لفساد الهبة (ولو أكله
 فغلبه جزاءه ثالث وعلى الواهب جزاء واحد) أى إذا كان محرماً بخلاف ما إذا كان حلالاً وأطلق
 فى المخط وغيره وجوب الجزاء على البائع وقبده صاحب البدائع بما إذا لم يقدر على فسخ البيع
 (ولو أخرج صيداً من الحرم فباعه فى الحل من محرّم أو حلال فالبيع باطل وكذا لو أدخل صيد
 الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرّم حلالاً ببيع صيد) فباعه (جاز) أى بغير علمه انتساب
 هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أى حنيفة وعندهما باطل (ولو وكل حلال حلالاً) أى ببيع
 صيد أو شراؤه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أى ولو قبل قبض المشتري فضلاً عما بعده (جاز أيضاً)
 وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل أنه على قياس قول أبى حنيفة رضى
 الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما يطل (ولو باع صيداً فى الحل) أى من حلال (وهو)
 أى والحال أن البائع نفسه (فى الحرم جاز) أى ببيع مع انعقاده فيه (ولكن يسلم بعد انطرو
 إليه) أى إلى الحل وانما جاز ببيع عند أى حنيفة خلافاً لمحمد على مافى الصغ والسر اجبة والبدايع
 وفى الغاية عن الجامع أن أبى يوسف مع محمد (ولو نياها) أى الحلالان (صيداً فى الحل ثم أحرم) أى
 كلاهما (أو أحدهما فوجد المشتري به عيار جرح بالنقصان وليس له الرد) لأن الرد لا قاله ببيع
 ثان وهذا المنتعم فى حقهما (ولو باع حلالاً صيداً ثم أحرم أحدهما قبل القبض انفسخ البيع)
 هذا وفى النقص أن دخل الحرم ببيع صيد فباعه رد البيع أن كان قائماً ووجب قيمته أن كان هالكا
 سواء باع فى الحرم أو بعد ما أخرجه إلى الحل لأنه صار بالأدخال من صيد الحرم فلا يصل إخراج
 بعد ذلك وفى الكفاى أخرجه طيبة من الحرم وباعها جاز لأنهم لم يملكوه وجوب الإرسال لا ينافى
 المثلث انتهى وقد صرح فى الكفاى بفساد ببيع فى الحرم جرحاً لا يملكوه وجوب الإرسال لا ينافى
 ما صرح عن النقص من عدم الفرق وفى شرح الكفر ولا فرق فى ذلك بين أن يبيعه فى الحرم أو بعد
 ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه صار بالأدخال من صيد الحرم فلا يصل إخراج بعد ذلك
 انتهى وفى فتاوى البرزازى والمصنوعة إذا أدخل صيداً فى الحرم ثم أخرجه وباعه فى الحل من
 محرّم أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده) أى جرح (وهو محرّم ثم باعه وهو حلال جاز) أى
 ببيع (ولو غضب حلال صيد حلالاً ثم أحرم الفاصب والصيد يده) جلة خالية (زمره إرساله
 وضمائه) أى ضمان قيمته (لصاحبه) أى للتصويب منه (ولو دفعه لصاحبه) أى ولم يرسل
 (يرى من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وأساءه ولو أحرم التصويب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد
 منهما جزاءه إلا أن عطف) أى هلك وضاع (قبل وصوله إلى يده) وان أخرجه أحد إلى الحرم لم يجل
 ولو اصطاده صاحبه) أى للتصويب منه (وهو حلال وأدخله الحرم بضم الفاصب) أى على
 قول أبى حنيفة لأنه لم يرد إلى مالكه خلافاً لما أعل أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم
 محرماً كان الذابح أو حلالاً وكذا ما ذبحه الحرم من الصيد على مافى البدائع ثم الحرم لا يملك الصيد
 بالشراء ولا الهبة ولا بالارث ولا بالوصية فإن قبضه بعد انشراحه دخل فى ضمانه فإن هلك يده
 زمره الجزاء لمضى الله تعالى والقيمة لما لكة فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بإرساله
 كفى الجزاء الآخر والله أعلم

وهو فصل فى صيد الحرم صيد الحرم أى حرم الكعبة المحترمة (حرام على الحرم والحلال
 إلا ما استثناه الشارح) أى بقوله خمس فواسق يقتلن فى الحل والحرم الحية والغراب الأبقع

وقوت أركان الضحية
 لزيادة عتيق نيك الحرام
 وملتقى لاشهد موافق
 حرمك وأمنك اقتداء بسنة
 خالك واقفاه على امتثال
 أمر رسولك واتباع آثار
 خيرتك وسلك رسلك
 وأصغيا تلك صلى الله عليهم
 وسلم أجمعين (مسيدى)
 وقد منعت على امتثال
 أمرك ونادية فرضك مما
 لم أقب عليه إلا بتوفيقك
 وعونك (اللهم) انتهى
 بعقل واجعل ما أصير إليه
 أنعم على عما انقطع عني
 (اللهم) أحسنت الظن
 فيك فأحسن لي الثواب
 (اللهم) أعاضى من الدنيا

والفأرة والكلب العقور والحدأة واه مسلم والتساق وان صاحبه عن عائشة رضي الله عنهم
ورواه أبو داود عن أبي هريرة لفظه خمس قتلهن حلال في الحرم الحية والعقرب والحدأة
والفأرة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم فماله جزاء واحد) أي لاجل إحراره كالتوتله
خارجة (وليس عليه لاجل الحرم شيء لئلا يدخل) أي لئلا يدخل جزاء الحرم في جزاء الإحرار
وجعله ما أحدا (ولو قتل حلال فماله الجزاء) أي جزاء الحرم (ولو تلف) أي شخص (صيد)
أي في الحرم (معلقا معلقا) كالبازي والطولي والقرود وغيرها (فمليه قيمته ماله) معلقا
ولاجل الحرم قيمته غير معلق أي لا يستوفى ما عند الله سبحانه وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو
حلال صيد الحلال الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فمليه إرساله وإن ذبحه فمليه جزاءه (ولو
أدخل) أي كل منهما (بازيا) أي في الحرم (فأرسله) أي فسيب (قتل حمام الحرم) أي مثلا (فلا
شيء عليه) أي تخروجه عن تصرفه وعدم انتساب فعله إليه (ولو أرسله للقتل) أي لقتل الحمام
وتجوده (فمليه الجزاء) لأنه يربط عليه أنصاف الصيد (ولو قتل صيدا بعض قوائمه في الحلال وبعضها
في الحرم فمليه الجزاء) أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحلال والحرم (ولو كان
فالقائم في الحلال) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدار القيام على القوائم
في الصيد القائم يعتبر قوائمه كافي النواذر عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحلال وجرح منه) أي
أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرمان إذا كان مضطجعا في الحلال ورأسه في
الحرم ضمن قيمته لأن الميزان له انتهى وهو موهوم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس
كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء معلق وقد اجتمع فيه الحلال والحرم
فخرج جانب الحرم احتياطا في البدائع لخصايتها بالقوائم في الصيد إذا كان قطعانها وجميعه
أن كان جميعا انتهى وهو بظاهره كإقال في الغاية يقتضي أن الحلال لا يثبت إلا إذا كان جميعه في
الحلال حالة الاضطرار وليس كذلك في المبسوط إذا كان جزء منه في الحرم حاله النوم فهو من
صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد (على أنصاف متبدلة إلى الحرم وأصل التصريح
في الحلال ضمن) إذا لم يمتري الصيد مكانه من الأغصان المتبدلة لأصل النجسة (ولو أخرج
ظبية) الظاهر أن يقيد بكونها حاملا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فمليه
قيمة الجميع) وهل يشترط أنصاف الولد حكمه من الرذالي الحرم ففيه تخريج من مذكور أن في
الحظ فأكثرنا لما شاع على أنه يشترط أنصاف الولد قبل الولد قبل التمكن منه لم يضمن
لعدم المنع وإن هلك منه ضمن لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع ومضمون على
أنه لا يشترط قبض مطلقا لأنات البدعي مستحق الأمن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الظبية
(ثم ولدت ظبية عليه جزاء ولادها ذمنا ولو ذم) أي أحد (هذا الصيد في الحلال) أي صيد
أخرجه من الحرم كاهم موى عن محمد (قبل التكفير أو بعده كره) أي والانتفاء به نزهة
كما صرح به عن محمد (ولو باع واستعمل بئنه في الجزاء ميزان) أي كان لذلك قائل في البدائع لأن
الكرامة في حق الأكل خاصة ويجوز به الانتفاع المشتري كافي فاضيان (وقيل البيع باطل)
قال ابن الحمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء أن كان حال القدرة على
إعادة أمنها بالرد إلى ما منه لا يقع كفارة ولا يحمل بعده التعرض لها وإن كان مثل الجزعته
بأن هربت في الحلال خرج به عن عهدته فلا يضمن ما يحدث عن أولادها إذا ماتت وله أن

ما يقتضي به قتلها وتقتضي
به عن أهلها ويجعله بلاغا
للمساهمة في قتلها لا حول
ولا قوة إلا بك (اللهم)
رب الملأكم القسريين
ورب التيسل والمرسلين
ورب الحاجبين الآمين
من كل فج عيق أدخلنا
برحمتك في عبادك الصالحين
واجعل لنا أوفر الخلف
والنصيب في هذا اليوم
يا أكرم الأكرمين
ولا تجعلني أشقى من صهر
يا أرحم الراحمين (اللهم)
اجعل خير عمري آخره
وخير عملي خواتمه وخير
أبائي يوم لقاءك (اللهم)
تبتني بأمرك وأيدني
بصبرك وارزقني من

يصطادها وإن أدى الجزاء قبل الجزم مانت زمة الجزاء لانه إلا أن تعلق خطاب الجزاء وهذا
 الذي أدين الله به ويكره اصطاده ما بعد الجزاء بعد الحرب انتهى ملخصا (ولو خرج الصيد بنفسه
 من الحرم) أي إلى الحل (حل أخذه) لا انتقال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (وإن أخرجه
 أحد من الحرم لم يحل) وأما إن دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء
 كان محلو كالم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرم ولا يدخل منه شيء في الحرم حيا
 الاوجب إرساله قال محمد في الأصل ولا خير فيما يرخص به أهل مكة من الحل واليعاقب وهو كل
 ذكر أو أنثى من القيع ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للحنفى أكلمة ما قالوا انه
 لو ذبح شاه وتزك النجسة هذا التسمية لا يحل للحنفي تناوله فكذا هذا (ولو روى حلال من الحرم
 صيد الحل ضمن) خلافا لغيره (وكذا) أي ضمن (لوري من الحل إلى صيد الحرم ولو روى صيدا
 في الحل فرب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والمأوى قال محمد وهو قول أبي حنيفة
 فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولو لا ذلك أيضا هذه المسئلة مستثناة من أصل أبي
 حنيفة لأن عنده المتعبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الإصابة في جميع المسائل إلا في هذه المسئلة
 احتياطاً وفي وجوب الضمان لانه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فترجى جانب الموجب
 احتياطاً انتهى وصرح في المبسوط انه لا يلزمه جزاء ولكن لا يصل تناوله وعلى هذا إرسال
 الكلب (ولو رمى في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فثابت فيه لم يكن عليه جزاء ولكن
 لا يحل أكله) أي احتياطاً في الكبري محل أكله قياساً ويكره اختصاصاً (ولو كان الرمي في الحل
 والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم) أي فاصلة (فترقبها السهم لاشئ عليه) ولا بأس
 بأكله أيضاً لأن الرمي والأصابة حصل في الحل ومرور السهم في الحرم إذا لم يصب الصيد
 لا يكون اصطيداً في الحرم كذا في المبسوط والكرمان (ولو أرسل بازيقاً في الحل) أي لقصد الصيد
 (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم قتل صيدا) أي من صيد الحرم (لاشئ
 عليه) قال ابن الهمام لو أرسله إلى صيد في الحل وهو حلال فتجاوز إلى الحرم قتل صيدا لا شئ
 عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم قتلته فلا شئ عليه قال ولا يشبه هذا الرمي وصرح
 في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يؤكل الصيد (ولو أرسل كلباً على ذئب في الحرم أو نصبه) أي
 للذئب (شبكة فأصاب الكلب صيدا أو وقع في الشبكة صيد فلا جزاء عليه) لأن مقصده قتل الذئب
 الذي هو حلال له فالرسالة الكلب على الذئب ونصب الشبكة له ما جواز قتله في الحل والحرم
 فلم يكن متعمداً (ولو نصب) أي الشبكة (لصيد فغلبه الجزاء) أي إذا صاد صيدا وهو ظاهر
 (ولو نصب خيمة فتعلق به) أي بحباله (صيد) أي فأخذ (أو حفر بئر الماء فوقع فيه صيد لا ضمان
 عليه) أي على كل من الناصب والمخافر (ولو أخذ حلال صيد الحرم فذهب إلى حلال آخر ثم دفعه
 الشاني إلى آخر) أي بولم جزأ (فتبعه) الآخر (فعل كل واحد) أي منهم (قيمة ناعمة) قياساً
 على قوم تصادوا على قتل واحد حيث من نقص جميعهم لكن يشكك هذا بما قالوا واشترك
 حلالان في قتل صيد الحرم فعليه الجزاء جزء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال صيد الحرم قتلته
 في يده حلال آخر فلي كل واحد منهما جزء كامل ولا أخذان يرجع على القاتل الضمان (ولو
 أمسك حلال صيداً في الحل وله فرخ في الحرم فثاناً) أي قاتل الصيد يده ومات الفرخ في محله
 (ضمن الفرخ لا الأمول أو غلق) أي محرم (بأبه وفي البيت طيور) أي محبوسة (وخرج إلى سبي)

فذلك ونحو من عذابك
 (اللهم) إن ذنوبي لا تغفر لك
 وإن سدد رحمتك إياي
 لا تنفك (اللهم) اغفر لي
 ذنوبي جميعاً وهب لي حقل
 وأرض غني خلقك وأسكني
 الجنة وأعني من النار
 واجعلني من الفائزين
 برحمتك انك سميع الدعاء
 (اللهم) اني ادعوك في
 موافق الانبياء ومنازل
 السعاده ومشهد
 الشهاده دعاء من اتاك
 لرحمتك راجياً عن وطنه
 نائباً لنفسك مؤدياً
 ولغيرك فاضياً ولكتابك
 تالياً ولك داعياً وقلبه
 شاكياً ولذنبه خاشعاً ولخطه
 محيطاً ولرأيه

أي مثلاً (خانت الطيور عطشا) أي من جهة العطش أو ذلت عطش يعني عطشا (فعله الجزاء)
 لأنه تسبب في موته (ولو أخرج صيد الحرم فأرسله في الحقل لا يبرأ من الضمان الآن يعلم وصوله إلى
 الحرم أمنا) أي ذأ من هذا لولد حلال حلالا أو محرما في صيد الحرم فلا شيء على الذال في قول
 أصحاب الثلاثة وقد أساءوا ثم وقال زفر عليه الجزاء في الحماوى وهو رواية عن أبي يوسف
 في فصل في قتل الجراد • ولو قتل جرادة في الأحرام أو الحرم تصدق بشيء من طعام) أي
 ولو قتلها لقوله (وقرعة خير من جرادة) أي على ما ورد عن بعض أصحابه وفي مسوط السرخسي
 فيه القيمة (ولو قتلها لؤلؤ في الحرم أو صام يوما) أي لم يرادة واحدة (فقد زاد) أي على قدر
 الجزاء وهو أكل الآداء الآن الصوم لم يقبض إلا يجوز أقل من يوم (وإن شابهها حتى تصير
 عدة جرادات) فتقوم بنصف صاع من بر (فصوم يوما) أي كافى الحيط فيكون جزاء وقفا (ولو وطئ
 جرادة عامدا أو جاهلا فله الجزاء) أي إذا تلف منه شيء أو هلك (الآن يكون كثير اقتصد
 الطريق فلا يصح) كذا في البحر الزانر ولعل الملة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادة) وكذا أيضا
 (فأكله بعد ما ضغنه فلا شيء عليه فلا تل) أي إذا ضغنه فلا يجرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال
 أو محرر بخلاف الصيد (ويكره بيعه قبل الضمان) أي فإن باع جاز ويبيع بثمنه في الفداء إن شاء
 وكذا أصغر الحرم ولعل الصيد كذا ذكره بعضهم وذكره قاضيان في شرح الجامع الصغير يحرم قطع
 شجرة من الحرم أو شوى بعض صيد في الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادة فله الجزاء
 في جميع ذلك يعني القيمة ويكره بيع هذه الأشياء فإن باع جاز ويملك ثمنه بخلاف الصيد الذي قتله
 الحرم لأنه ميتة فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن إن شاء جمعه في القيمة التي يؤدجها وإن شاء جعله
 في غيرها وللمشتري أن ينفع بذلك من حيث التناول لأن البيض والجراد لا يحتاج فيه
 إلى الذكاة والحلال والحرم فيما لا يحتاج إلى الذكاة سواء أعالج بالذكاة أو لا لأنه كان صيداً في
 حقه وليس يصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الأكل والخوف المشتري في باحة التناول
 كالأجنح (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان
 في فصل في قتل القمل • إن قتل محرمة قتله) وكذا إن ألقاها (تصدق بكسرة وان كانت) أي
 القملة (اثنين أو ثلاثاً فبعض من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغاً ما بلغ نصف صاع) كذا في
 البدائع والفق هو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قتله أطمع شياً
 وهذا يدل على شيء يسير قال في الذخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف في القملة كف من طعام وعن
 محمد كسرة خبر وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي
 عيون المسائل في قتله أطمع كسرة خبر وفي شئب أول ثلاث أطمع بقضه من طعام وإن كثراً أطمع نصف
 صاع قال في القاية وما في العيون والجامع الصغير يشير إلى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح
 (ولو ألقى) أي الحرم (توبه في الشمس أو غسله لغسله كذا) علة لهما (فعله الجزاء) وهو نصف
 صاع من حنطة إن كان القمل كثيراً على ما في الحيط (وإن قتل) أي كلامه لا القمل أو التسل
 (لتعريضه للمهلك فلا شيء عليه) أي ولو هلك القمل (وإن شاء القملة قتلها ولو قال) أي محرم
 (الحلال ادفعني هذا القمل أو أمره بقتله أو أشار إليها لقتلها) أي الحلال لو كذا إذا دفع توبه
 ليقبل ما فيه ففعل (فعل) الأكرم الجزاء لو دلالة فهو لموجبه كافي (الصيد) في التنبس لأن
 الدلالة موجبة في الصيد كذا ما في حكمه (ولو قتل محرر قل غيره فلا شيء عليه) كافي (البحر عن

منقلاً ولتفقه ظالمًا
 ويجرمه ما لم ادعاه من جث
 عيوبه وكثرت ذنوبه
 وتصرفت آماله وحببت
 آتاه وأسببت دمعته
 وانقطعت مدته دما من
 لا يجلس له غافراً غيرك
 ولا آتاه من الخيرات
 معطيا ساو ولا كسره
 جارا إلا أنت يا مولاى
 دعوتك دعوة من لا يجد
 لنفسه مسلماً إلا أنت ولا
 لنفسه مغفياً سواك ولا
 لما يخوف من سواك
 معقلاً إلا أنت (اللهم)
 تقبل دعائى وأجب بجزوك
 ندائى وقد كان من تصبرى
 ونوبتى نفسى ما علت
 ومن خطائى ما قد أحصيت
 فكمن كروبى غيبته منه

الفتاوى (ولاشئ على الحلال بقتله في الحرم) وكذا القتل المحرم قلة في غير بدنه بان كانت على الارض أو وضوها فلا شئ عليه

(فصل فيما لا يجيب شئ بقتله في الاحرام والحرم) ولو صال صيد (أى ما كوله) (أو سبغ على الحرم) (أى مطلقاً) (أو على الحلال في الحرم بقتله لاشئ عليه) (أى عند الأربعة وقال زفر عليه الجزء وفي المحيط والمتقى أن أمكن دفع الصائل بغير سلاح بقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء بقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرالمسى أن تعرض شئ من صوائى الطير يحرم أن أمكن دفعه بغير سلاح بقتله فعليه الجزاء وان لم يكن إلا بسلاح فلا شئ عليه كالعقاب والتسرو ويضمن بما يؤكل لحمه ولا يعتبر ابتداءه بخلاف السبع (ولاشئ مطلقاً) (أى لا قبل ولا كثيراً وسواء في الحل والحرم محروماً وغيره) (بقتل الذئب والكلب الأهل والوحش والعقور وغيره) (الأنه يأتى في قتل غير العقور على ما في ظاهر الزاوية) (الحذأة) كمنية (والغراب الذى يأكل الجيف) جمع جيفة وهي النجاسة (وان كان الصيد ما كوله اللحم كحمار الوحش لا يعتبر ابتداءه ويضمن) (ففى أهبة المنسلك ولو كان الذى ابتداءه بالأنذى صيداً فهو ما كوله اللحم كحمار الوحش وضو ذلك يجب الجزاء بقومه عدلان كذا ذكره الطيماوى (ولو خلص حماراً من سنور) بكسر سين مهملة وتنديدون مفتوحة أى هز (فإن لا ضمان عليه وكذا كل فعل براديه إصلاح الصيد ولا شئ بقتل هوام الارض) (أى حشرات في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتله ولا شئ على فعلها) (كالخبيث والعقرب والغارة) (أى الأهلولة والبرية) (والخنفاص) جمع خنفساء دابة سوداء (والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجمل بضم وقح دابة معروفة (وأحجيين وصياح الليل والنمل) (أى السوداء والصغراء التي تؤذى) (وأما لا تؤذى فلا يصل قتلها لكن لا يجيب الجزاء) (والسلفاة) بكسر السين ورفع اللام دابة معروفة (والقراد) بضم القاف حلة الشدى وحلة أحليل الفرس ودويبة (والقنفذ) بضم القاف والقاف والفاء دال المهمة وقد تكون مبيحة (والسنور) (أى الأهل وفي البرى روايتان) (وابن عرس) بكسر العين دويبة جملها بنات عرس هكذا يجمع الذكور والإناث على ما في القاموس (الأهل) (أى خلافاً للوحش) (والبعوض) مفردة بعوضة وهي الناموس سميت به لضغف بنيتها فكانها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث (والذباب) سمى به لأنه كلما ذاب أى كلما دفع جمع (والحم) بضم خضين جمع الحلة وهي الصخرة من القردان أو الخضنة ضد (والزنبور) (أى مطلقاً للعسل وغيره) (والوزغ) بضم خضين جمع وزغة وهي سام أبيض سميت بها لخفتها لو سرع حركتها (والسرطان) بضم خضين دابة شهيرة (والبق) فى القاموس البقرة البوضه ودويبة مفردة حرام متنتة (والصرصر) قال صاحب القاموس الصرصر دويبة كالصرصر كهدهد وقد فلو الصرصر الدبك (ويجوز له) (أى للصحرى) وكذلك هو فى الحرم (ذبح الأبل والبقر والغنم والدجاج والبط الأهل الذى لا يطير) (أى لاستنساخه بأهله

فوفصل في ذبيحة الحرم وكذا ذبيحة الحلال في الحرم (إذا ذبح محرماً) مطلقاً (أو حلالاً في الحرم صيداً) فضله حرام بلا شبهة ومع هذا (فذا بيته ميتة) عندنا وكذا عند مالك وأحمد رضى الله عنهما لا يجزئ أكلها (مع أن يجزئ عليه ضمانه) (ولا يبرء من محرماً وحلال) (أى كاهو حكم الميتة) (إلا حالة الضرورة) (سواء اصطاده) (أى قتل صيده بنفسه أو أمر غيره أو أرسل كلبه أو بابه (هو) (أى ذبحه) (أو غيره) (أى غيره) (أجمعه مطلقاً كما بينه بقوله (محرماً وحلالاً ولو فى الحل أو أرسل

ومن هم فرجه ومن هم
جلبته عنى يمولأى منك
الذمها وحسن القضاء وحى
الجفاء وطول الأمل والرجاء
والقصر عن أداء شكرك
وشكر نعمتك فزعمك
يا محمود من عطائى وقضاء
حاجتى ومساأتى وتبليغ
سؤالى ما تعرضه من ذنوبى
وتعلم من تقصيرى نعم
الرب أنت وبش العبد أنا
يا رب خلقتنى وأمرتنى
ونهيته ورغبتى فى ثواب
ما أمرتنى به ورغبتى من
مقابل ما نهيتنى عنه وطلعت
على عدو فأساكنته صدري
يعبرى بجرى دى أن أهم
بفاحشة تصبى وأن أهم
بطاعة بطائى لا يغفل
أن غفلت ولا ينسى أن

كله أو يزيه) في الحرم بالاولى (ولو) الاظهره (أو) أكل المحرم الذابح) أي بخلاف غيره في أحد وصفيه (منه) أي من ذلك المذبح (شيأ) أي قليلاً أو كثيراً (قبل أداء الضمان) وهو ظاهر حصول التداخل (أو بعده) لعدم تمؤر تعدد الجناية فقلبه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة ولا لاثني عليه من جهة أكله بل بكتفه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أي سواء يكون محرماً أو حلالاً (فلا شيء عليه) أي لا كلة (سوى الاستغفار) وهذا في قولهم جميعاً لكن فيه تفصيل فقال الحلواني والقاضي شارح الطحاوي والقرناتى وصاحب المصنف لو أكل الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزمه شيء إلا كل بالاجماع والجزاء الواحد ينوب عنهما جميعاً للتداخل بالاتفاق وفي الجوهرة قيل هو على الخلاف أيضاً وقال القدوري لا رواية في هذه المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يستدل بخلافه لا لفرق بين أن يأكل المحرم بنفسه أو يطعم كلبه في لزوم قيمة ما أطعم لانه اتفع بمخلوط راحمه (ولو أكل الحلال مما ينسجه في الحرم بعد الضمان) أي بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أي اتفاقاً كما صرح به في شرح الجمع (للاكل) أي سوى الاستغفار بخلاف نفس الذابح فإنه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد حلال فذبح له محرماً أو اصطاد محرماً فذبح له حلالاً فهو ميتة) أي وكذا لو اصطاده حلالاً فذبحه محرماً أو بالعكس (ولو شوى محرماً يضاً أو جراداً أو حلب صيد أو أدى جزاءه ثم أكله فلا شيء عليه لالاكل) أي سوى الاستغفار (ويجوزة) أي المحرم المذكور (تتاول الثمن والبيض والجراد مع الكراهة ويجوز لغيره) أي لغير محرماً مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) وابعاً عنه أكله صرح غير واحد كصاحب الانصاف والجراد آخر والبداية وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد المحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وإن أدى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذكره قاضيان أنه يكره أكله تنزهاً وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيها إذا ذبح الحلال صيداً في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي وميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أي ألبأنه الضرورة (الى الصيد) أي أكل الصيد أو الى الاصطياد لالاكل (والميتة) أي ولى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل الصيد مما اختلف فيه من أصله بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل في الجملة من الميتة لاسما وهو قابل لتدراكه بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤدى الجزاء) أي بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند غيره فيتناول الميتة لا الصيد وفي التنصيص وقاضيان الميتة أولى على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفر ولو كان الصيد مذنباً بأن ذبحه محرماً آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الضعف ولعل الوجه ما قدمناه وإذا وجد مال مسلم وصيداً يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم ولعل وجهه ان العلم القاصر أولى من التعدي

(فصل في يجوز للصحر) أي بالاجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحلال أو للصحر وذبحه) أي الحلال لا غيره لكن بشرط ما يفتقره (الم يل يذل) أي الحلال (عليه) أي على الصيد (محرماً) أي مطلقاً (ولا أمره بصدده) أي باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالأولى فكان حقه ان يقدمه عليه (ولا انا عليه) أي عناية أكله لا اصطاده (والذي) (ولا أشار إليه) كان حقه أن يذكر بعد قوله ان لم يذل عليه (فان فعل شيئاً من ذلك) أي عمداً كمن المخلوقات (لحم) وأما

نسبت ينتصب لى فى الشهوات ويترضى لى فى الشهوات ولا تصرف لى كيد يبتلى فاقهر سلطان على سلطانك عليه حتى تحبسه بكثرة ذكرى لك فأفوز مع المصومين ولا حول ولا قوة الا بك اللهم لا تقدمنى لهذا بك ولا تؤخرنى لئى من الفتن حولى فيها لئى أنا أدعوك وأغاب وأنصب اليك وجهى طالباً وأضع لك خدي عني رهبا فقبل دعائى وأصلع الفاسد من امرى واقطع من الدنيا همى وحاجتى وأجعل فيها عندك رغبتي وأقبلني منقلب المذكرين بمحاجتهم القبول دعاؤهم القاعة تجهم المنفور

إذا اصطاده حلال لأجل محرم من غير أمره به في جواز أكله بخلاف المالك وأما إذا اصطاد
الحلال صيدا بأمر المحرم ففيه خلاف عندنا ذكر الطحاوي تحريره على المحرم وقال الجرماني
لالمحرم وقال القسري في هذا غلط واعتقد على رواية الطحاوي قال في المحط وهو الصحيح وهو
المذكور في عامة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام أنه إذا اصطاد
الحلال المحرم صيدا لم يأمره باختلاف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيدا أمره على ما في بعض
النسخ ثم هذا في الأمر وأما الدلالة فهل هي محرمة في الهداية والكافي إن فهار وابنين وفي
شرح الكنتروشر أنه أن لا يكون إلا على الصيد وهو المختار في النوع السابع في اعتبار المحرم في
أي في حكمه (وبأنه) أي وسائر ما ثبت فيه من الشوك وغيره (وهي) أي أشجاره وبأنه (أنواع)
أي أربعة في الحكم مختلفة (الأول كل شجر أنبته الناس) أي حقيقة (وهو من جنس ما ينبت
الناس) أي عادة (كأرز) أي المزروعات (الثاني ما أنبته الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة
كالأراك) بلغص الهمز وهو شجر المسوك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس
فهذه الأنواع) أي الثلاثة (يجز قطعا) وكذا قطعها أو الانتفاع بها (ولا جزاء فيها) أي يقطعها
(وأما النوع الرابع فهو كل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس) أي عادة (كأثم
غيلان) بفتح غين معجمة (فهذا محظور القطع) أي قطع كله أو بعضه (والقطع) وفي معناه إحقاقه
(على المحرم والحلال علو كما كان) أي الشجر بأن يكون في أرض مملوكة لأحد (أو غير مملوكة إلا
البابس) لعدم إطلاق الشجر والنبات عليه حينئذ فإنه صار حطباً ينتفع به وهو داين عليه
(والأذخر) بكسر هـ وسكون ذال معجمة وكسر هـ معجمة نبت معروف يوضع على سطح العمارة
وفوق بيته القبر ويؤخذ منه العسل وقع استناده باستدعاء العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم
يقوله إلا الأذخر فإنه لفتننا قبرنا فقال إلا الأذخر (فوقع شجر) أي رطباً (أو حشيشاً) أي عبا
نبت بنفسه (وهو رطب فعليه قيمته فإن كان مملوكاً) أي بأن نبت بنفسه في أرض مملوكة فقطعه أو
قلعه (فعليه قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة للمالك) كذا أطلقه بعضهم وتبعهم المصنف وذكر
في العناية أنه على قولهما زاد ابن الهمام وأما على قول أبي حنيفة فلا ينصرون لأنه لا يصدق عنده
تلك أرض المحرم بل هي سوائب عندهم وجوب الجزاء إن أذا لم يكن الشجر مملوكاً للقاطع ولا
يأبسا فإنه أن كان مملوكاً فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وإن كان يابساً فعليه قيمة للمالك ولا
شيء عليه لحق الشرع وإن كان اليابس مملوكاً أو غير مملوك لأحد فلا شيء عليه اتفاقاً (ولو انتقلت
شجرة) أي يابسة في المحرم (إن كانت عروفاً لا تنبت فيها فلابس يقطعها) أي يقطع عروفاً كذا
عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصناتها (فقرم قيمتها غرسها) أي مكانها (فندبت ثم
قلعها) أي أضاف لا شيء عليه (للبس في من الإشارة إليه) (ولو حش الحشيش) أي حشيش المحرم (فإن
خرج مكانه مثله سقط الضمان) (والأ) أي بأن لم يعد مكانه مثله بل أخلف دون الأول (لا) أي
لا يسقط الضمان بل كان عليه ما نقص وإن جف أصله كان عليه قيمته (شجرة أصلها في الحقل
وأغصانها في المحرم ففي من شجر الحقل ولو كان أصلها في المحرم) أي وأغصانها في الحقل (ففي من
شجر المحرم) لأن أصلها بمنزلة قدم الإنسان والاختصاص في مرتبة الأركان فالمدار على الأصل عند
ذوي الاعتبار (ولو كان بعض أصلها في الحقل وبعضه في المحرم ففي من شجر المحرم احتياطاً
لجانب المحرم) (ويجوز قطع الأذخر ورطباً وبابساً) كأثم فيما تقدم (وأخذ الكفاة) بفتح فسكون

ذنبهم المبرور وخمهم
المحطوط خطاياهم المحمو
سبباً منهم لشد أمرهم
منقلب من لا يعمى لك
أمر أو لا يأتي بعده ما عشا
ولا يركب بعده جهلاً ولا
يجعل بعده وزراً منقلب
من عززت بكرك لسانه
وطهرت من الأدناس بدنه
واستودعت الهدى قلبه
وشرحت بالإسلام صدره
وأقررت بفعلوك قبل
المات عينه وأغضت
من المأثم بصره واستعملت
في سبيل نفسه وقد
أصعبت في قيام من خبر
الأيام أسألك أن تجعلني
أشقي خلقك المذنبين
عندك ولا تخيب الراغبين
لديك ولا أحرم الآملين

فهمزة نبات معروق فيه دواء للعين في حديث صحيح الكفاة من المن وماؤها شفاء للعين وزيد بن
رواية واليمن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أي يس (من الشجر والحشيش) كما سبق
حكمه ما وفي نسخ الاصل وما جنى يضم جيم وكسرون وقع له أي ما جنى من الزهر والتمر منها
(أو انكسر) أي اتقطع أو انقطع منها بغير فعل أدى مكلف (ولا ضمان فيه) ويعمل الانتفاع به
(ويحرم قطع الشوك والعوسج) وهو نوع من الشوك (ولا ضمان فيه) على ما ذكره عز بن
جساعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة الخبز) بفتح الخاء ليختر فيها (أو للوضوء) أي ليتوضأ من مائها
(أو ضرب) عطف على حفر أي جنى (الفسطاط) وهو الخيمة (أو أوقد ناراً أو مشى هو ودابته
فاقطع به) أي بسبب عدا كثر (ثمن من الحشيش) أي يذهب به زهرة أرض الحرم (فلا شيء
عليه) أي في الجميع ولعل العلامة فيه ان الضرورات تبیح المحظورات (ولا يجوز اتخاذ المواليد
من اراك الحرم وسائر أحياءه إذا كان أخضر) لأنه يؤدي إلى ارتكاب الحرم والسوء بذلك
الاراك ما يخص (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان لا يضر بالنجر) على ما صرح
بفي البحر الزاخر (ولا يجوز زرع الحشيش) أي حشيش الحرم في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد
وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لا بأس به (ولو ارتقت دابته حاله المشي) وكذا ما لا يوقوف
إذا لم يكن منه (لا شيء عليه) لوقوع رعيه من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كافي شرح الدرر
(ويكره الانتفاع بالقطع) وكذا حكم القطوع (من نبات الحرم وإن أدى قيمته) أي سابقاً (وإن
باعه) أي بعد القلع والقطع (جاز وكره ويتصدق بثمنه) وقيل لا بأس بصرفه في حوائجه (وجاز
لشترى الانتفاع به من غير كراهة) وفس أي يوسف لا بأس بغيره من عجم أو حلالاً بالانتفاع به
وفي البدائع ولو اشترى انسان من القاطع لا يكره لان تناوله بعد قطع الفاكهة (وحكم الحلال
والحرم) أي من الرجل والمرأة (في استجرار الحرم واحداً كذا على القارن فيها زواحد) لأن
السبب هو هتك حرمة الحرم متصداً (والله سبحانه وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه حكم

باب في جزاء الجنائين وكفاراتهم

عطف تفسير الجزاء (وكيفية أداها وما يتعلق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم ان الكفارات
كلها واجبة على القرائن) وانما القور بالمسارعة إلى الطاعة والمسابقة إلى إسقاط الكفارة
أفضل لان في تأخير العبادات آفات ولذا قيل بمحاوأة الصلاة قبل القوت وأسرعوا بقضائها
قبل الموت (فلا يأثم بالتأخير) أي بتأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي انذاره زمان
القدرة عليها (ويكون أي المكفر مؤثماً لا ضائعاً أي وقت أدى) أي من أيام دهره ما سبق
من ان أمره ليس بمحلول في فوره (وانما يتصدق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه قدر
ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على الطلقة اذ لم يسم أحداً آخر عمره ولذا أبطل عن قوله في آخر
عمره بقوله (في وقت يغلب على غلبته أنه لو لم يؤدّه لفات) أي وقته أو أداؤه (فان لم يؤدّه في
ذلك الوقت (فان) أي عقبه (ثم) أي بتأخيره حينئذ (ويجب عليه الوصية بالاداء) أي أداءه
الورقة أو غيرهم لتدرك تأخيرهم (ولو لم يوص لم يجب في التركة ولا على الورقة ولو تبرع عنه
الورقة جاز أو برحى بجاهه (ولا يوصون عنه) بل ينشرون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو
اعطاه الطعام) (والأفضل تفصيل أداء الكفارات) أي مسارعة التبريرات

لرحلك ولا أخس المتقابلين
من بلادك مولاي وانا مع
معصيتي راجع فلا تغلب بي
وبين ما رجوت وأوردني
ملائي بغير ملك ما يسدي
(الهم) لولا ما أمهه من
عضوك الذي يسع كل شيء
لا تغلبت ببقى إلى التهلكة
ولو أن عبداً استطاع الحرب
من سيده لكتب أحق
بالحرب لا يفتني هرب
ولا يترب عنك متقال ذرة
وهأنا عبدك ابن عبدك
واقف بين يديك فارحم هذه
النفس الجزوع والقلب
الملوع الذي لا يستطيع أن
يسمع صوت رعدك فكيف
عذابك والذي لا يقوى على
رحمتك فكيف يجترأ لك
(الهم) ان عذابي لا يزيد
في ملكك متقال ذرة (الهم)

(فصل في شرائط وجوب الكفارة ههنا الاسلام) فلا تجب على كافر لا يلى من أهل
الكفارة الموجبة للقرية والقنضية نحو السبقة (والعقل والبلوغ فلا تجب على صبي ومجنون) أى
لا على أنفسهم (ولا على ولهم) فى جميع الاحوال (الا اذا صبح بعد الاحرام) أى بعد النية
والنية (ثم افاق ولو بعد سنتين فيجب عليه حرام ارتكبه فى الاحرام) أى من المخطورات لكن
بالسقاط الاسم (ولا على كافر) لم يسبق وكان الاولى ان يخدم هذا الفرع اى يكون مقابلا لما فى
الاصل بحسب القف والنشر المرتب (وأما الحرية فليست بشرط) أى لا فيجب وجوب الصيام ولا
فيما يقتضى الاطعام لكن فرق بينهما فى وقت الاحكام (فيجب على المالك الصوم فى الحال) أى
قبل العتق ولو بالتراخي (فيما يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أدائه بعد العتق)
فيكون وجوب ما فوقها ومنها القدرة على أدائه لو اوجب (وهى الاستطاعة المالية من غير اعتبار
نصاب ولا حلول حول (وهو ان يكون فى ملكه فضل مال على كفايته) أى زيادة على مقدار
كفايته من خفق وكسوة له ولو لم يجب عليه مؤنته ويكون فاضلا عن دينه وما لا يده من نحو
مسكنه فينتد (فؤخذه الطعام أو الولد أو لم يكن) الاولى ألا يكون أى وهو ان لا يكون (له
فضل مال) أى زاد عن احتياجه حال (ولكن فى ملكه) أى موجود (عين الواجب عليه من طعام
أو دم صالح للتكفير) أى لتكفير تلك الجنابة (فاذا كان فى ملكه ذلك وجب عليه أدائه) أى
من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أولا) وسواء احتج اليه فى المستقبل أولا (والمستبرق
القدرة وقت الاداء لا وقت الوجوب) وما يتفرع عليها مظاهر جذا لا يحتاج الى بيان أبدا (وأما
النائم والمغمى عليه فيجب عليهما الجزاء من تكاليف المخطورات) أى ولو كان الاثم مرفوعا عنهما
فى فعلهما المذموم ولم يعدم اختيارهما فى تلك الحال (فالواجب النائم على صيد قتلته) أو على طيب
قتلته بغيره أو قتل على بنوب من غير شعوره أو أمثال ذلك (ففيه الجزاء) أى بحسب ما قبله كذا فى
المحيط (وكذلك المغسى عليه) أى حكمه حكم النائم لا حكم المجنون والفرق بينهما
ان المجنون مسلوب العقل فلا يكون مكافا للمغمى عليه مفلوب العقل فلا يخرج من دائرة
التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى فى وجوب الجزاء الرجل والمرأة)
أى اذا كانت الجنابة قهرا ولا يختص بأحدهما (والعامد والناسى) الآن الفرق بينهما فى
الاثم وعدمه (والعاطى والساهى) عطف تفسير لما قبله والفرق بينه وبين الناسى أن العاطى
يتذكر أمسل المخطور ولا يقصد فعل المذموم ولكنه يقع الامر على خلاف قصده بخلاف الناسى
فانه ينسى التنبه عنه ويقصد فعله ويتعمده ويطابق فعله مقصده (والطامع) أى الفاعل بطوعه
واختياره (والمكره) يقع الزاد أى من أجبر على فعله من غير رضاه (والمبتدى) أى الفاعل ابتداء
من غير سبق منه لتلك الجنابة (والعاثر) الذى يعود ثانيا فى ارتكاب تلك المعصية حيث يجب
عليه كفارة أخرى الجنابة الثانية وفى المسئلة خلاف لان عاص و بعض السلف فى قتل الصيد
بخصوصه حيث قالوا ان العائد فيه لا يفيد الكفارة بل لابد له من العقوبة الذنوبية أو الاخرى
لظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه (والحاج والمعتمر) أى مفردا بهما أو مقترنا (والمعذور
وغیره) والفرق بينهما فى الاثم وعدمه ونهت الذم وعدمه فى بعض الكفارات (والناسى
والبغطان) وقد علم حكمهما (والصاحي والسكران) وانما عليه اثم سكره ان نساغته التعدي به
(والمغيق والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والباسر بالفسخ) أى ويستوى فعله بنفسه على

نسألك الصبر الملائك عظيم
وسلمائك أكبر من أن
يزيد فيه طاعة المطيعين
أو ينقصه معصية العاصين
فارجى برحمتك (اللهم) وقد
دعوتك بالدعاء الذى علمته
فلا تضرنى الرجا الذى
عزمتى (اللهم) ما اعطيتنى
بما أحب فاجعلنى خيرا
على ما تقب و اجعلنى خيرا
(اللهم) فحسب انى طاعتك
والعمل بها كما حببتنى الى
أولياى حتى يرون ثوابها
(اللهم) بنص الى معصيتك
والعمل بها كما حببتنى الى
أهلها حتى يرون عقابها
(اللهم) انك هديتني الى
الاسلام فلا تنزعنى منى حتى
تقبضى اليك وأطيعيه

الطائفة (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أي ما يوجب كفارة (أو طيبه أو حلق رأسه) أي قبل حلول إحرامه (وهو نائم أو لافتي المفعول الجزاء سواء كان) أي فصل الفاعل (بأمره) أي بأمر المفعول به وبورضاه (أو لا)

في قصه - هل في جزاء استحباب الحرم ونياته - وهو أعم من الاستحباب لانه وإن كان مغاير له عرفا فإن الشجر له ساق بخلاف النبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أي قطعه أو قطعه أو رعيه (فعلبه قيمته) أي بتفصيل ثأني قصته (كثيرا كان الشجر أو صغيرا) وكذا يستوي أن يكون القاطع محرما أو حلالا حتى على القارن فيه جزء واحد (فيشتريها) أي قيمته (طعاما) من الحبوب التي يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) أي فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع من بر) بضم موحدة وتشديد راء أي حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أقل منه (أن كثر) أي الطعام (وإن كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وإن شاء اشتري بالقيمة هديا وتصدق بلمه على الفقراء) وقيد بالجمع هنا لبيان الأولى ولذا قال (ولو تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الشجر فيتأدى الواجب بالاراقة فلو سرق بعد الذبح لشيء عليه) اعلم أن في الهدى روايتين في رواية لا يجوز ولا يتأدى بمجرد الاراقة بل لابد من التسديد بلمه وفي رواية يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وإن كان دونه لا يجوز به عن القيمة وكذا لو سرق المذبح وجب أن قيمه غير معاملة لانه للاراقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز فيه الهدى فتكون الأحكام المذكورة على عكسها كذا في الفسخ وغيره وقال صاحب الجمع وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيتأدى الواجب لو سرق المذبح كذا في المعنى وعلى هذا يختص بذهب بالحرم (وإن شاء تصدق بالقيمة) ثم إذا أدى قيمته ملكه وكره الانتفاع به وإن باع جاز وبكره بخلاف صيد الحرم والمحرّم فإنه لا يجوز بيعه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عند أئمتنا الثلاثة وعن زفر وأبنا،

في قصه - هل في جزاء صيد الحرم - إذا قتل صيده (أي محرم أو حلال) فعليه قيمته فإن باقت هديا) أي أن وصلت قيمة الصيد ما يشتري به هديا يجزى بين أشياء كما قال (أشترى بها) أي اشتري الهدى بقيمة الصيد (إن شاء) أي وذبح وتصدق به (وإن شاء اشتري بها طعاما) أي من رآه شجر (تصدق به بياض) أي ذبحه من السابق (ويجوز فيه الهدى) أي بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الأصح - سبق الخلاف فيه (ولا يشترط أن يكون مثله بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كفارته (فلأيجوز للحلال) أي لبلانيته (ويجوز للحرم) ففي شرح القدرى أن الطعام يجزى في صيد الحرم ولا يجوز الصوم عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يجزى في المختلف لا يجوز الصوم بالإجماع قال صاحب الجمع فيجوز أن يكون في الصوم عن زفر وأبنا فتقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما المحرم فظاهر كلامهم أنه يجوز له الصوم والهدى بخلاف لانه لما اجمع حرمة الاحرام والحرم وتعد الجع بينهما وجب اعتبار أقواهما وهو الاحرام فأضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورية وبصرح في شرح القدرى فقال أما الحرم إذا قتل في الحرم فإنه يتأدى كفارة بالصوم وفي شرح الكثر بلزمة جزاء على القياس وفي الاستحسان يلزمه جزاء

وأصرق عن موقف هذا
مضى المولج وهبى
ما سالتك وحقق رجاى
فيمتدحيت (اللهم) اهذنا
بالهدى واعصنا ما اتقوى
واغفر لنا فى الآخرة والأولى
ربنا أتنا فى الدنيا حسنة
وفى الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار إيمان لا يشله
سمع عن سمع ولا تشبه عليه
الاصوات يامن لا تغلظه
المسائل ولا تختلف عليه
اللغات يامن لا يبرمه الخاف
المخدين ولا نهجه مسئلة
المسائلين أذقنا ربهم
بالرحم الرحيم (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد وسلم
وبارك على محمد وعلى آل محمد

واحد لان حرمة الاحرام اقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الاقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى ولا يخفى أن الجمع بينهما ممكن بتعدد جزأيهما وكذا في كون حرمة الاحرام اقوى لتظر لا يخفى اذ حرمة الحرم اعم حيث يشمل الحلال والحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم الا ان يقال كونه اقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزم من آن

في قصص بل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصحة اداءه وقدره وكيفيته وجوبه اذا قتل الحرم صيدا فطليه قيمته يقومه ذو اعدل (أي على الاصح (لها بصارة بقيمة الصيد) الاولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو نحو صده (أو في أقرب مكان من العمران اليه) أي الى المقتل وتكون من صفة المكان كما يشهد بقوله (الذي يباع فيه الصيد) يعتبر الزمان (الذي اصابه) أي الصيد (فيه) على الاصح لا خلاف القيمة باختلاف الزمان كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط للتقوم عدلان) أي لظاهر القرآن (غير الجاني) عما نسبته عز بن جماعة الى الحنفية ولعله لعله التهمة (وتيل الواحد يكفي) أي يكفي بقول الواحد من غير أن يكون هو الجاني لكن للمتنى أحوط وهو الاظهر (وسواء كان الصيد عمالة نظير) كالنعمانة نظير البعير والجار الوحشي شبه البقر والظبي كالنعم (أو كان عماليس له نظير) كالجماعة وقد أورد من جعلها نظير الشاة في شرها بما اذ لا بد من الشبه الصوري في الجملة وفي المسئلة خلاف محمد والشافعي ومن تبعه ما حيث فلا يجب التنبيه فيها له نظير من النهر ولا يقوم في النعام بئدة وفي الجار الوحشي بقرة وفي الظبي والضعب شاة وفي الارنب عناء وفي البربوع جفرة ولا يشترط عند محمد ومن تبعه في النظر القيمة فواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر الا اذا كانت قيمته مساوية لقيمة المقتول وان لم يمكن للصيد نظير كالجمام والصفور وسائر الطيور فضيه القيمة بالاتفاق بيتنا (ثم ان بلغت قيمته هبة بالقاتل بالنيار) وقيل الخيل الى الحكمين (بين الطعام) أي الطعام (والصيام) والهدى وان لم تبلغ عن هدى فهو بخير بين الطعام والصيام وان اختار الهدى (أي اعطاه) فان بلغت القيمة (أي قيمة الصيد بئدة أو بقرة) وكان حقها ان يقول أو شاة ولعله لم يذكرها لظهور أمرها (ان شاء اشتراها) أي بئدة أو بقرة (بقيمة الصيد) اذا بلغت أحدها فبئدة البئدة أو ذبح البقرة (أو اشترى بها) أي بقيمة أحدها (سبع شياه الا ان شراه البئدة) وهي الابل والبقرة كان الاولى ان يقول الا ان البئدة الواحدة (أفضل من الاغنام) أي الشياه المتعددة فان الفضيلة الكيفية اعلى من الزيادة الكمية (وان فضل شيء من القيمة) أي بعد ان اشترى بعضها بئدة أو بقرة أو شاة (ان شاء اشترى به) أي بما فضل من القيمة (هديا أو ان بلغه) أي هديا (وان شاحصه فالى الطعام) من أنواع الجبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أي من بر أو صاعا من شعير ونحو ذلك (وما فضل) أي وأعطى ما فضل من اعطاء كل مسكين (ان كان أقل منه) أي من نصف صاع (الفقير) أي لمسكين آخر وفي التعبير بالفقير ونار بالمسكين أخرى اشعار بأن لا فرق بينهما في اعطاه (وان شاحصا عن كل نصف صاع وما) أي وكذا عن الباقي (أي وكذا عن الفاضل منه (ان قل) أي وان قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لمدم تصور تجزى الصوم في أقل من اليوم (كافي الصيد

وشفع اللهم لنا في الدارين
محمد وآل محمد وأحسن
عواقبنا محمد وآل محمد
وأخر جنا من كل سوء
أخرجت منه محمد وآل محمد
بحرمة محمد وآل محمد صلى
الله عليه وسلم (اللهم) لا ترة
الجميع لا جلي ولا شوم
ذوق بل ارجنى وتجاوز
عنى ببركة من حضر هنا
من أوليائك وأحابيك
(اللهم) لا تجعل هذا آخر
عهدي من هذا الموقف
للنظام ولرزقنا الرجوع
اليه مرات كثيرة بطاعتك
المعجم واجعلني فيه معلما
مرحوما مستجاب الدعاء
فاتر بالتوبل والرضوان

الصغير الذي لا تبلغ قيمته هدبا) فانه مخبر بين الاطعام والصيام (ولا يجوز في الهدى الا ما يجوز في الاضحية) من السن وهذا قول ابي حنيفة خلافا لمحمد حيث جاز صغار النعم من الضأن وهو الاثنى من اولاد النعم مائة سنة أشهر ومن الجفرة وهي من اولاد الضأن مائة إلى أربعة أشهر وعن ابي يوسف واثنتان والاصح من روابته كرواينة ابي حنيفة من انه يجوز الصغار على وجه الاطعام وفي الفقه حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الاعناق أو جلا كقر بالاطعام أو الصوم لا بالهدى ثم قال كاذكر المصنف (فلا يتصور التكفير بالهدى الا أن تبلغ قيمته جذعا عظيما من الضأن أو ثنيامين غيره) ثم قال وهذا عند ابي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بكفر بالهدى وان لم يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول ابي يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالجفرة) فمخجم وسكون فاه (والعناق) فمخجم عين مهملة (والجل) يفتنن الجذع من اولاد الضأن فادونه (الا) على وجه الاطعام على خلاف ما سبق (بان يسقط كل فقير من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر ويحوز أن يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة في الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافا للغيرنا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشئ عليه) لان المقصود هو الاراقة (وان اختار الطعام للتكثير اشراه بالقيمة) أي بقيمة الهدى (وأعطى كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من غر أو شعير) وكذا حكم الذبيق والسويق (ولا يجوز ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الاصح في صدقة الفطر (الا أن يفضل) أي من الصيعان الواجب (أو يكون الواجب أقل منه) أي من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد) لان ما لا يترك كله لا يترك بعضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقر) أي واحد (فهو) أي الزائل (تفاوت عليه ان يكمل بسباعيه) وهذا بخلاف الشاة في الهدى (واذا فضل أقل منه) أي من نصف الصاع (ان شاء صام عنه مائة أو أعطاه مسكينا) أي من غير الذين أعطاهم سابقا (ويجوز الاباحة في جزء الصيد) أي في صدقته بخلاف الحلق كاسياني (وان اختار الصيام يقوم الصيد) أي الصيد المقتول (طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي مكان طعام كل مسكين (ومما كان الواجب دون طعام مسكين) أي أقل منه (بان تسب عصفورا) وهو طائر مشهور (أو بر أو عاقما ان يطعم القدر الواجب) أي ولو كان أقل من نصف صاع (ومما ان يصوم عنه) أي مع كونه أقل منه (ومما لو أن يقتل الصوم مع القدرة على الهدى والطعام) خلافا لغيره (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزء صيد واحد ان بلغت قيمته هدبا) أي متعددة (فذكر هدبا أو طعام عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له اختيار ان شاء تصومهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وادى بالآخر أي الكفارات شاء أجمع بين الثلاث كما صرح بشارح المجموع

(فصل) • ثم لا يتناول الصيد اما ان يكون ما كول اللحم كالطير وحمار الوحش والحمام (أو غيره) أي غير ما كول اللحم كسباع الطير والأسود والذئب ونحو ذلك (فان كان) أي الصيد (الاول) أي ما كولا (فوجب قيمته بالثمة ما بلغت هديين أو أكثر وان كان) أي الصيد (الثاني) أي غير ما كول (فوجب قيمته أيضا غيرة أنه لا يجوز ذما) أي في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي أنه لا يبلغ ما لا يتقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالثمة ما بلغت كافي ما كول اللحم (ولو كان القتال) أي قاتل الصيد (فانفعليه جزآن) أي

والتباو زوال الغفران والرزق
الحلال الواسع وبارك في
جميع أمورى وما أجمع
اليه من أهلى ومالى
وأولادى (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد
وازواجه وذريته وبارك
وسلم (اللهم) سلم لى دينى
ومن على بطاعتك
ومرعاتك وترك ما لا ينبنى
(اللهم) ان العيشة من
عشائنا متحك وأحد أيام
زلفتك فيها تقضى اللهم
من الحوائج لن قصدك
لا تترك فى قصده مناشيا
فكل انسان فيه يدعى وكل
خبر فيه امن عندك برقى
أنتك الضوا من الفج

عندنا (الايحوزمين) وأما ان قتل محرمان فملي كل واحد منهما الجزاء لايحوازه الدم
(فصل ٥٠ ولو قتل أي محرم (صيدا أو كلبا) بفتح اللام المشددة (كالبازي والشاهين
والمقرو والجاء الذي يجي من المواضع البعيدة وغير ذلك) أي ما ذكر (من الاصناف) أي أنواع
الطيور (التي تختلط برقه) أي قلنتهم بحسن صوتها وصباحة صورتها (فعلية قيمتان قيمته معلما
بالغة ما بلغت الملكة وقيمته غير معلم لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب التعليم لحق الشرع
وأما زيادتها لحسن في ذات الصيد فمعتبرة) أي في حق الشرع أيضا في رواية (كالحمام المطوقة)
بفتح الواو المشددة (والمصونة) بتشديد الواو المكسورة (والصيد الحسن المالج) أي الجامع
بين حسن الصورة وملاحة السيرة (وهل يقوم الصيد حيا أو مذبوحا لما في حق المالك فيقوم
حيا أو أما في حق الشرع فعبارة بعضهم ففهم أنه يقوم حيا وصرح في المحيط بأنه يقوم حيا) قال
السر قتيبي في شرح النقاية إذا صك كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز أن
اتتصفت عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما نقص بالذبح كافي المحيط
وفي خزائن الأكل ولا عبرة في الحمام التي تقال السقواء في قيمتها لا تقوم على الحرم الأعلى اللحم أو
قيمة الفراح التي تؤكل انتهى قائل

(فصل في جزاء اللبس والتنطية) أي المحظورين (والنطيط والمحق وقلم الاظفار) أي
على الاظفار (إذا فعل شيئا من ذلك) أي بما ذكر من الاشياء المحظورة (على وجه الكمال) أي بما
يوجب جنائيا كاملة بأن لبس يوما أو طيب عضوا كاملا وتعود ذلك (فان كان) أي فعله (بغير عذر
فعلية الدم ميتا) أي ختم ميتا أو جزا ميتا (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا أصلا (وان كان) أي
صدوره عنه (يعذر) أي معتبر عرا (فهو مخير بين الدم والطعام والصيام) أي تفصيل يأتي فيها
من الاحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا قادر على الدم أو الطعام (فان اختار الطعام) أي اعطاه
أو اطعمه أو غلبه (فعلية أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو أفضل أو
من غيره (كل مسكين نصف صاع من بر) كالقطرة (أو دقيقه أو صاعا من غر أو شعير) وسويق
كل ودقيقه بحسب أصله وفي الهداية الأولى أن رأي في الدقيق والسويق القسدر والقيمة
معناه ان يؤدي نصف صاع من دقيق البر مثلا يبلغ نصف صاع من بر وانتلف في الزبيب فضلا
نصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في الكافي ان أداء القيمة أفضل
وعليه الفتوى لانه أدفع الحاجة التقير وقيل المنصوص عليه أفضل لانه أبعد عن الخلاف فهو
أحوط في العمل فالوجوب عليه اطعام ستة مساكين فاعطاهم ولو با واحد اعنه فان أصاب كل
مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جاز والافلا (ويجوز فيه التملك) أي تملك المنصوص
عليه بالاعطاء والتسليم بلا خلاف وصك ذلك تملك قيمة المنصوص عليه عندنا لكن لا يجوز أداء
المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أو لا فلا تجزئ الخنطة عن
الخنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التفرع بها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع
من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من غر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع
عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والاباحة) أي تجوز فيه الاباحة أيضا بالوضع والتقويض
للتقير وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح انه مع الأول لكن هذا
الخلاف في كفارة الحلق عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الاباحة بلا

المعيق وهامت الماهع من
 شعب المضيق أبرز ذلك
 وجوهها المصونة ومنك
 كانت المعونة صابرة على لقم
 السهام ورد دليل التهام
 برجوك لا لا خلفه من
 وعدك ولا منزل لمن عظيم
 بك فامثيلا من شاء نيله
 وبامثيلا من شاء فضله
 وبالمكافي عظمته ارحم
 صوت حزين يضي ماسترت
 عنه من خلقك لمن مددت
 يدي داعيا اطاما كفتيتي
 ساهبا نعتك تطاهاها
 على عند الغفلة وكيف
 آتس منها عند الرجفة
 لا يزال الدجائي فيك عنده

خلاف (وان أراد أن يطمع طعام الاباحة يصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (ويحكمهم منه) بان لا يكون هناك ما منهم وجازعته (حتى يستوفوا أكلتين) أى من نين من الأكل (مستعدين غدا وعشاء) بدل من أكلتين أو عطف سان لهما الا انه يجوز كونهم مصورا وعشاء أو غدا من وعشاءه لكن الاول أولى فان غداهم لا غير وعشاءهم فقط لا يجوز بل يمكن ان غداهم وأعلاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمعتب أن يكون مأدوما في المسداة لا بد من الادم في خبز الشعير وفي المصفي غير البر لا يجوز الادم في البدائع يستوى كون الطعام مأدوما أو غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاءهم خبز الادم آخر أو كذا أو أطم خبز الشعير أو موصفاً وتر الان ذلك قد يؤول كل واحد ثم المعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدى ستة مساكين وشبوا جزءا وان لم يبلغ ذلك صاعا أو نصف صاع ولو كان أحدهم شبعان قبل لا يجوز واليه مال شمس الأغة الحلاوى والله سبحانه أعلم (وان اختيار المصيام فله يوم ثلاثة أيام) والاولى التوالى السريعة الى الكفارة والمساجدة الى الطاعة والخفاة الموت بالقتل أو الموت (ويجوز) أى صومه (ولو منقرا وان لم يفعل شيئا منها) أى أس الاصل المحظورة المذكورة (على وجه الكمال) بان ليس أقل من يوم أو نطيط قليلا وتكون ذلك (فله) أى لكل جناية واحدة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى حنفا (لا يجوز فيه الصوم ان كان) أى فله ذلك (بغير عذر) أى شرعى (وان كان) أى صدوره عنه (بمذره أو مخبرين الصدقة) أى للمذكورة (وصوم يوم) أى ولا يجب عليه هدى فان أهدى فيصير بالاولى اذا قسمه على ستة مساكين وأصاب كل منهم من الجهم بما سوى قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره

(فصل في أحكام الدماء وشرائط جوازها) أعلم انه حيثما أطلق الدم) أى في عبارات القوم من أصحاب المتناسك (فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أى من مواضع الجملات (الافى موضعين الاول اذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة) أى في زمانه الى ان يخلق في أوانه (فانه يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة جنبا أو حائضا أو نفسا فيجب فيه أيضا بدنة ولا تألت للحاق بالبح) وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بانجام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجاز عهدهم وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق ثم قوله في الحج باعتبار مفعولهم المعتبر في الرواية استراzen العمرة حيث لا يجب البدنة لجامع قبل أدائه ركعتان طواف العمرة ولا أداء طوافه ابالا ووصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء (أما شرائط جواز الدماء بنفسه عشر شرطا (فالاول منها) أى من الشرائط (ان يكون الهدى ثنيا) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه ما دخل في الثانية (خافوه) أى جازت بالاول (أو جنعا من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة على ما في الجمع وقيل الجذع ماله سنة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية وهذا كله اذا كان عظيما) أى في الاستحسان وتفسيره انه لو خطب بالثني اشتبه على الناظر انه منها وما اذا كان صغيرا ليجم فلا يجوز له الا أن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كما في المعز (والناس ان يكون) أى الهدى (مسلم من الصوب) أى المعتبر في الاضحية ولا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها ولا التي في أصل الخلقة لا اذن لها ونقل ابن جماعة عن أصحابنا انه لا يجوز التي خلقت لها اذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والانب والالية كلها أو أكثرها ولا

ما اتفرقت من ٢ نامك وان
كتب لا أصل البك الا بك
فأساك العلاج في الولد
والامن في البلد وعاقبي
من الحسد والذهرك الكبد
(اللهم) لك على حقوق
فصدق بها على وتخلق
على تبعات فصيلها عفى
(اللهم) ان استغفاري
انك مع كبر ذنوبي القوم
وان ترك الاستغفار مع
معرفتي سعة مغفرتك لغفر
(اللهم) كم تقرب الى
به مك وأنت غنى عني وكرم
أن تبص البك به صينك وانا
في قبضة قدرتك مقفري كل
لحظة الى رحمتك يا من اذا
وعدتني واذا وعدتني
(اللهم) ارض عني فان لم
ترض عني فاعف عني فقد
يقول المولى وهو غير راض

التي يسر ضررها ولا الذاهبة ضوه احدى عينيه ولا البغضاء التي لا تخلف لها والعرجاء التي تمنع
 عرجها من مشيها ولا المربضة التي لا تتصرف ولا التي لا اسنان لها الا اذا كانت تتنلف على
 الامع ولا التي لا تستطيع ان توضع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنهما طولاً أو من قس
 وجهها وهي مستديرة أو من خلفها أو كان على أذنهما كى وكذا الجرباء اذا كانت سمينة وكذا
 الحولاء وكذا الجماء التي لا قرن لها وكذا النحصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا وقال
 ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرقاء وهي التي شقت أذنهما والخرقاء وهي التي نقرت
 أذنهما والخرقاء وهي المسحونة الاذن من كى أو غيره (والثالث ذبيحة في الحرم) بالاتفاق سواء
 وجب شكراً أو جبراً سوى الهدى الذي عطف في الطريق كما ساقى بيانه (والرابع تأخير به عن
 الجناية فلوزج ثم جنى لم يجزه) كما حق في كفارة اليمين قبل الحنث خلافاً للشافعي (والخامس
 ان يكون من النعم) المذكورة من الشاة والبقر والبقره فلا يجوز نحرها للجماعة خلافاً
 بنوعه العامة (والسادس الذبح فلو تصدق به حيال المجز) نعم لو أعطاه وكله بذبحه أو كله جاز
 (والسابع التصديق به على فقير فلو أعطاه) أى التصديق لمعلم هديه (التي لم يجز) يختلف الفقير
 فانه اذا أخذه وهبه لغنى أو باعه أباه جاز لما في حديث بريرة فلو تصدق أحد على فقير طعماً
 أو دماً أو أراد الفقير ان يعلم غيره ما أخذه سواء كان ذلك الغير هو المعطى أو ابنه أو غنياً آخر
 يجوز على سبيل التملك تبديل الملك تبديل الملك كبديل العين ولا يجوز على سبيل الإباحة لعدم
 تبديل الملك لا بما به كله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له ما تادى لهم فاضلاً عن مسكته
 وما لا بد منه وعن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حل له أخذ الصدقة فلا يجوز اطعام الغنى
 وتليكا وإباحة أو ما بان السبيل المنقطع عن ماله وكذا ما كان له وعليه دين بطل اليمين جهة العباد
 يجوز اطعامه وتليكا وإباحة (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه نفسه بعد الذبح بان باعه
 وشو ذلك) بان وهبه لغنى أو أنفقه أو ضيعه (لم يجز وعليه قيمته) أى ضمان قيمته للفقراء
 في تصدق به أعلمهم بان مكان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه
 التصديق به فانه لا يضمن شيئاً كما ينه بقوله (إلى هدى القرآن وللتعنة) أى التمتع (والنطوع
 فانه لا يجب) أى على مستهلكه (فها تى) أى من الضمان لا بدله ولا قيمته (ولو هلك) أى المذبح
 (بعد الذبح بغير اختياره بان سرق سقط) أى الضمان (ولاشئ عليه) أى في النوعين السابقين
 اما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره لم يضمنه في النوعين ولا يجوز تصدق القيمة فيما وجب
 شكر أو جبراً اذا هلك قبل الذبح ولو باع له جاز يسهه في النوعين الا فيما لا يجوز له أكله ويجب
 التصديق به فعليه التصديق بثمنه على ما في البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شئ من لحوم
 الهدايا فان باع شيئاً أو أصطى الجزاء جرحه منه فعليه ان يتصدق بثمنه وقال الطرابلسي ولا يعطى
 جرة الجوز لمنها فان أعطى صار الكل لجالله اذا شرط اعطاه منه ببق شره كما به فانه لا يجوز
 الكل لقصد السهم وان لمطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه من غير
 الاجرة جاز ان كان أهلاً للتصدق عليه (والتاسع عدم اشتراك من يريده لغير القرية فيما يمتدور
 الاشتراك كالبدنة) من الابل والبقره بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما وجب انواعاً من
 الصدقة الا اذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة أو صاع
 من غيرها (فلوا اشتراك سبعة في بدنة) جاز عند الائمة الاربعة بشرط قصد القرية من جميع السبعة

(اللهم) انى أعوذ بك من
 الفقر الا اليك وأعوذ بك
 من الغنى الا بك اجعلنا ممن
 يتصدق بتوفيقك وأمتنا
 على ملة الاسلام واحشرنا
 في زمرة سيد الانام عليه
 أفضل الصلاة والسلام
 برحمتك يا أرحم الراحمين
 (اللهم) بنورك اهتدينا
 وبفضلك استقمنا وفي كنفك
 أقمنا وأميناً أنت الاول
 فلا تى بعدك نعوذ بك من
 الفس والكسل ومن
 عذاب القبر ومن قننة الننى
 والفقر (اللهم) نهنك كرك
 فى أوقات التسفلات
 واستعملنا فى طاعتك فى أيام

(فان كانوا) أى الشر كة السبعة (كلهم يريدون القرية) أى التقرب في الجدة ولو كان اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جاز وان كان احدهم يريد اللحم) أى لنفسه أو لغيره (لم يسقط عن احدهم) أى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احداً منكم ليس من اهل القرية كالكنز اعلم ان لكل من وجب عليه دم من المناسك جازان يشاركه من تنفر قد وجب القتل عليه وان اختلف اجسامها من دم قران وتفتح واحصار وجزاصيد وضو ذلك وانما اجد الجف من افضل وان اشترى جزورا او بقرة فتمت ملائمة اشترك فيها ستة معه بعدما اوجها لنفسه خاصة لا يجوز لانه لما اوجها صار الكل واجبا عليه وليس له ان يبيع مما اوجبه هديا فان فعل قطيعه ان يصدق بقتله لكن ان قوى عند الشراء ان يشارك فيها ستة فجاز ان يبيع ان يكون ابتداء الشراء منهم أو من احدهم بامر باقهم وأى الشراك فمضى في مكانه وزمانه اجر الصكن ثم يقسم اللحم بالوزن فلوا اقساموا جزا فلم يجز الا اذا كان مع شيء من الاكل والجلد اعتبارا بالبيع على ما في شرح المجموع (والمشتران يكون الذبح) أى وقوعه (يوم النحر) المراد به حسنة (أو بعده) أى بعد مضى يوم النحر (في هدى التمتع والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدى بأيام النحر الا هدى التمتع والقران بالاجسام فلا يسقط لو ذبح قبلها اخلافا بعد ها وذهب القدوري الى ان هدى التطوع يختص بأيام النحر أيضا والجوهري على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر افضل اجلعا وأما هدى الاحصار فلا يختص بأيام النحر عند أى حنيفة خلافا لما على ما في علمة الكتب ووقع في الفتق ان أبو يوسف مع أى حنيفة ولعله عنده واثبات (والحادى عشر النية) أى بان يقصده عن الكفارة وان تكون النية مقارنة لفصل التكفير فان لم تعارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان يصدق به على من يجوز التصديق عليه) أى من الفقراء والمساكين ولو من مساكين غير الحرم لذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أى تصدقه (لو تصدق به على أصله) أى من أبيه وجده وأمه وجدته ولو علوا (أو فرقه) أى من ابنه وبنته وأولاده وان نسفوا فلا يجوز لأحلامهم غلبا وإباحة فلوا لم يأخأ أو اختصما جازا كانا فقيرين ولو أطم ولده أو غنيا على ظن أنه اجنبى أو فقير ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند أى حنيفة وعندهم عن أبي يوسف لا يجوز (أو علوكه) أى من قر أو مدبر وضوء الامكان به (أو هاشمى) على الأصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوى به ناخذ (أو زوجته) أى امرأة المتصدق (أو زوجها) أى زوج المتصدق (ويجوز) أى تصدقه (على الذى) أى اذا كان قبرا من جميع الكملات عندهم لولا أبو يوسف لا يجوز الا للذو والتطوع ودم التمتع والمسلم أحب وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لحري ولو مستأنا والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكفاي) والظاهر انه يكون مقبدا بان لا يكون مشركا بعبسى أو عزير وقد عني الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان للذبح شافعى المذهب تركه عمدا لا يجوز (والخامس عشر الملك) أى الملك السابق على الذبح فلو ذبح شاة لغيره فأجاز له وضمنه فذلكه حنيفة لا يجوز (ولا يشترط في التصديق) أى يلجمه (عدد المساكين) كما شهر عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على قبر واحد جاز) ولو بدفعة واحدة وهل يشترط عند المساكين صورة في الاطعام غلبا وإباحة قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع طعام ستة مساكين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد حتى ستة أيام كل يوم نصف صاع أو غلى مسكينا واحدا

الهلل واسلك بنا الى
جنتك طريقتا له (اللهم)
احملنا من آمن بك فهديته
وفوكل عليك فكفيتها
وسألك فاعطيتها وتضرع
المسك فسرحتة نسألك
موجبات وجنتك وزانم
معتزتك والغبية من كل بر
والسلامة من كل اثم
والقور بالجنة والعبادة من
النار (اللهم) يا عالم الغيبات
يا سامع الاصوات يا باعث
الاموات يا مجيب الدعوات
يا فاضى الحاجات يا خالق
الارض والسموات أنت
الله الذى لا اله الا أنت
الواحد الذى لا يضل

وعشاهنة أيام أجزأه عندنا ما لو دفع طعام سنة مسكين إلى مسكين واحد في يوم دفعة واحدة
أودفقات فلا رواية فيه واختلاف شائخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامتهم لا يجوز إلا عن واحد
وعليه القدرى (ولا قراءه الحرم) أى ولا يشترط أن يعطى قراءه الحرم (ولا الحرم) أى ولا أن
يتصدق به في أرض الحرم (فالصدق على غيرهم) أى غير قراءه الحرم (أو أخرجه) أى أخرجه
(من الحرم بعد الذبح) أى بعد نحره في الحرم (فتصدق به) أى في خارج الحرم سواء على قراءه
الحرم أو غيرهم (بأزوقه الحرم أفضل) أى مطلقا (الآن يكون غيرهم أحوج) أى أكثر
حاجة وظهر فاقه منهم (ولا يجوز عن الدم) أى بدلا عنه (إداه القبية) أى صرف قيمته ولو حيا
(الأذا أكل أو تلف عما لا يجوز) أى (لا أكل منه فليله قيمته) أى حينئذ (يتصدق بها) أى على
القراء ثم اعلم أن الاضحية واجبة على كل مسلم حرمهم موسر يستوى فيه المقيم بالمصار
والقصرى والبوادي فلا تجب على المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل
مكة كذا في التخراتة ولعل وجهه أنه يجب على الحاج دم قران أو تمتعه ويستحب لهم
دم أفراد فيسقط عنهم دم الاضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلات العيد اجابعا وكذا صلاة
الجمعة تجب عندهم قال السجاري في منسكه ولا تجب الاضحية على المسافر والحاج لأن فيه
الحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة لعدم المشقة بهم ولعلل أراد بأهل مكة من لم يخرج
منهم ولا يبعد أنه إذا أرادهم معهم فقد قيل الحدادى وأما أهل مكة فتجب عليهم وإن كانوا
يحجوا كذا في الكرخى وذكر في الخبى أن الحدادى على الحاج إذا كان محرما وإن كان من
أهل مكة والله سبحانه أعلم

وفصل في أحكام الصدقة وهي التي في الجناية الناقصة وهي تارة مقدرة كما سيجي معتدنة
وأخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من برأصاع من غيره) كالتمر
والشعير (الافى جزء البس) أى ليس ما لا يجوز له لبسه وفي معناه التغطية (والطيب والحاق)
أى للرأس وغيره من أعضاء البدن وفي معناه القص وسائر إزالة الشعر (والقلم) أى تقليم
الانفارة حيثئذ (إذا قل شيئا من) أى من المظهورات المذكورة (كسلا) أى على وجه
كال يان لبس وما وطيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بعذر) أى بخلاف ما إذا كان بغير عذر فانه
يقتضيه الدم (فالمراد فيه) أى في هذا النوع أى من الجناية بعذر (من الصدقة ثلاثة أصوع من
برأوسنة أصوع من غيره) أى مع تغييره أيضا بين الهدى وصيام ثلاثة أيام (والا) عطف على
الاستثناة السابق (في قتل الجراد) أى وإن كثر (والقمل) أى إذا لم يزد على عدد الثلاث (وسقوط
شمرات) أى قليلة بسبب قطعه أو حلقه لا بمجرد السقوط (والبس) أى والافى البس إذا كان
(أقل من مائة فنها) أى في الصور المذكورة ونحوها (يطم شيا) أى من الصدقة (ولو يسيرا)
أى ولو كانت قليلة لحدث غمرة غير من جوازة وهذا الذى ذكره أحكام الصدقة (وأما شرائط
جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول سابقا فصل في أحكام الصدقة وشرائط جوازها ثم يقول
وأما شرائط جوازها (فالاول التقدر) أى المقدار الكامل من أنواع المطعومات (وهو أن يكون
نصف صاع من برأصاع من غراوشعير) اتفاقا (أو زبيب) أى على الأصح لما فيه من خلاف
سبق (فلا يجوز أقل منه) أى من المقدار المذكور من أحد النوعين (وإن زاده ونظير) أى
يثاب عليه (وبعبر الصاع وزنا) أى من جهة وزنه (وهو) أى الصاع (أن يسع ثمانية أرطال)

والحلم الذى لا يهيل
لأرد لا مرك ولا مقب
لحسك مركب كل شئ
ومالك كل شئ ومقدر
كل شئ أسالك اللهم
أن ترزقنى علانا فسا
ورزقا واسعا وقلبا
خاشعا ولسانا إذا كرر
زكيا وإيمانا خالصا
لنا إنا لله المخلصين
والمتقين وأعمال الصالحين
ويقين الصادقين وسعادة
المتقين ودرجات الفائزين
يا أفضل من قصدوا كرم
من مثل وأحلم من عصى
ما أحلك على من عصاك
وأقربك إلى

ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع بحلة الكعب المسبوطة وقد بينه صدر الشريعة
 في شرح الوفاة وقد ختتمه فوجدته نصف صاع تقريبا من الحب المصري اذا لم يكن معر ولا قدر
 كيل مكى ورقيم من الكيل المتعارف في زماننا ومن القيمي التظيف مقدار كيل واحد منه ثم
 اعلم ان الطماوى قال الصاع ثمانية ارطال مما يستوى كيله ووزنه ومضاه أن العدى والماس
 والوزن يستوى كيله ووزنه وماسوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها أكثر من الكيل كالشعير
 فتارة يكون الكيل أكثر كالمخ تقدر المكايل بما لا يختلف كيله ووزنه فاذا كان المكيال يسع
 ثمانية ارطال من العدى والماس فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر (الثاني الجنس) أى
 الجنس الخالص الشامل لأنواع من الطعومات (وهو البر ودقيقه وسوقه والشعير ودقيقه
 وسوقه والتمر والوزن يربف هذه أربعة أنواع لخاص لها) أى من الأنواع (التي يجوز أداؤها من
 حيث القدر وما غيرها من أنواع الحبوب) فحكمه كعاد الطعومات من الامتعة (فلا يجوز)
 أى أدائه (الاباعتار القيمة كالارز) بضعين فتشديدى (والذرة) بنصف الراه (والماس
 والعدى والحب) بضع فتشديدى مضمومة (وغير ذلك) من الحبوب الطعومات كالباقل
 ونحوه (وكذا الاقط) فتصح فكسر (لا يجوز الا على وجه القيمة وكذا الخبز ولومن يرتب برب
 القيمة) أى قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) أى دفع عين الخبز (وزن) أى مقدار وزن نصف
 صاع وهو الصحيح وقيل اذا أدى منوى من خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز) أداها المنصوص عليه
 بضعه) بالجر على البذل مما قبله (عن بعض) أى بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من
 جنسه) الاولى من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بان يكون من نوعه الآخر (فلو
 أدى نصف صاع من حنطة جسيده عن صاع من حنطة وسط) أى فيما اذا كان الواجب عليه
 صاعا وهذا امثال اختلاف قدر التماسين (أو نصف صاع) أى أداه (من غرتلغ قيمته نصف
 صاع من بر أو أكثر) بان تبلغ قيمته صاعا مثلا (الخبز) وهذا امثال اختلاف النوعين (ويجوز
 ذلك) أى الاختلاف (في خلاف الجنس) أى المنصوص عليه بأنواعه اذا أعطى (باعتبار القيمة)
 أى لا باعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمانام من الذرة) أى ونحوها من الرز والعدى (تبلغ قيمتها
 منوى من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (اذا أراد ان يحصل الذرة بدلا عن الحنطة) أما اذا أراد
 ان يحصل الحنطة بدلا عن الذرة) بان يعطى أقل من منوى الحنطة يبلغ قيمتها من الذرة ما يبلغ
 قيمة نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز والاولى ان يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة)
 أى احتياطا على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) أى ومضاه (ان يؤدى من دقيق البر نصف
 صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن أى يوسف أداها نصف صاع من دقيق أولى من البر
 (ويجوز أداها القيمة في الكيل دراهم اودنانير وفلسا وغيره وأمانامه) أى من الامتعة
 (والدقيق أولى من البر) وفيما تقدم وعن أى بكر الامش تفضل الحنطة (والدراهم أولى من
 الدقيق والبر) ففى الكفاي ان أداها القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه ادفع لحاجة الفقير (وقيل
 المنصوص أولى) لانه أبعد من اختلاف وهو المستحب وطريق الاكل (الثالث) ان لا يعطى
 الفقير أقل من نصف صاع من بر) كاهو الاصح فيما نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق
 به) أى بالقل منه (على فقيرين أو أكثر) بالاولى (لخبرنا ان يكون الواجب أقل منه) أى
 من نصف صاع من بر فانه يجوز ان يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لامن الفرع

من دعاك واعطاك على من
 سألك لك الخلق والامس
 ان اطلعناك فيفضلك وان
 عصيناك فيعلك لا مودى
 الامن هديت ولا خال الا
 من اضل ولا غنى الامن
 أغنيت ولا تقصر الامن
 أقرت ولا معصوم الامن
 عصمت ولا مستورا الامن
 سترت نساك ان تهب لنا
 خربل عطائك والسعادة
 باقتناك والمزيمين نعمك
 وآلائك وان تجعل لنا نورا
 في حياتنا ونورا في مماتنا
 ونورا في قبرنا ونورا في
 حشرنا ونورا في توسل به

اللاحق (ولو أعطاه) أي الفقير الواحد (أكثر منه) أي من نصف الصاع (فهو) أي الزائده منه (تطيق له) أي لا يجسب من صدقه الواجبة عليه (الرابع أهلية المحل المصروف إليه للصدقة) أي المذكورة وغيرها (وهو أن لا يكون غنيا) أي شرعيا (وهو من له ما تدرهم) أو عشرون متقال ذهب أو نصاب آخر من النصب (فأضلع من مسكنه) أي الذي يحتاج إلى سكنه هو أو من يكون في مؤنته (وكسوته أو ثامنه) أي متاع بيته من فرش وأدوات من نحاس وغيره (وفرسه) أي المتعاجر كونه (وخادمه) أي الذي لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الحول ولا الفناء) أي إمكانه لقليل زمانه (بختلاف الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لا مكان التحويل باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز أطعام ابن السبيل) وكذا إعطاؤه والمراد به المسافر (المتقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع الغزاة والحجاج وغيرهم في جواز إعطائهم ولو اختلف الحكم في كثرة الثواب بالنسبة إلى بعضهم لا اختلاف حالهم (ولا ملوكه) أي ولا ملوك قننى لرجوع ماله إليه في ما له لأن العبد وما في يده مملوكه (ولا طفله) أي الولد الصغير للفتى بختلاف ولده الكبير إذا كان فقيرا (ولا هاشميا ولا ملوكه ولا مملوكه) أي معنوقه وقبل يجوز دفعه اليهم في زماناته به أخذ الطحاوي (ولا سبأ ولو مستأمن) أي من دخل دار الإسلام بأمن (ويجوز لأهل الذمة) على خلاف في بعض الكفارات كما تقدم (وأن لا يكون) أي ألا أخذ (أصل المكفر) أي أبا المتصدق وأمه أو أحدا من أجداده وجداته (ولا فرعه) من أبنائه وبناته وأولادها (ولا زوجته ولا زوجها) وكان حقه أن يقول ولا ملوكه (ويجوز للأخت) وكذا أسائر الأتارب ولومن ذى الرحم المحرم الذين يجب عليه نفقتهم كالم والعمة والخال والخالة (ولو أطمع) أي أحسد (على ظنه أنه أهل للأطعام والإعطاء بأن أعطى ولده على ظنه أنه اجنى أو غنيا على ظنه أنه فقير (فظهر خلافا جاز) على الصحيح (الافى ملوكه) أي فإذا ثبت أن الذي أعطاه ملوكه فإنه لا يجوز (الخامس التأخير عن الجناية) فإن سبب الكفارة فسد المحظور فلو قدمها على الجناية لا يجوز كالوقدم كفارة العيب على الخش فإنه لا يجوز عندنا خلافا للشافعي ومن وافقه (السادس أن يكون الفقير ممن يستوفى الطعام) أي ممن يتقدم على استيفاء أكلتين مشبعتين في الجملة (وهذا) الشرط (في طعام الإباحة خاصة) لافي التحليل إذ يجوز تغليق الصغير بشرائه (فلو كان فهم) أي فقيرين الفقراء والمساكين (فطعم) أي صغير يأكل ويشرب إلا أن أكله يسيرا لا يبلغ مبلغ بالغ كبير (لا يجوز ولو كان مراهما جاز) لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ولأنه قد يأكل ما لا يأكله بالغ (السابع وهو أيضا يختص بطعام الإباحة) وهو ظاهرا من قوله (أن يطعمهم في وقتين) أي مختلطين (غدا وعشاء أو معصرا وعشاء أو) بأن يطعم في وقتين متصدين بأن يكونا (غدا من وعشاء من) وكذا مسحورين (والأول أولى) بناء على أن التبدد من لفظ الإطعام هو الاستغناء التام عن الطعام ولقوله عليه الصلاة والسلام أغنهم عن السؤال (وإن اقتصر) أي في إطعامهم (على وقت) واحد بأن غداهم فقط أو عشاءهم لا غير (الميجز) أي ولو كانوا كثيرين (الثامن أن يكون الطعام) أي الحاضر (مشبعا) بكسر الباء أي قدر ما يمكن إشباعهم (في الوقتين جيما) أي في كل منهما ما انفردا (ولو كان فهم شعبان) اختلف المشايخ فيه (فيل لا يجوز) واليه مال شمس الأئمة الحوافي وقيل يجوز والأول أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما في الأخيرة ولو قدم طعاما قليلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قليلا لا يبلغ قدر الواجب وشبعوا منه جاز) حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين

البك ونورا فغوز به لاديك
فانا يا بلسا تون ونو لالك
مترفون وللقائل را جون
(اللهم) اهدنا إلى الحق
واجعلنا من أهله وانصرنا
به (اللهم) اجعل شغل
قلوبنا بذكر عظمتك وقهر
أيدينا في شكره ومنك
وأنتق السستنا وصف
سنتك وقنا نواب الزمان
وصولة السلطان وسواس
السيطان فاكفنا مؤنة
الاكتساب وارزقنا بغير
حساب (اللهم) اختم
بالحيات آجالنا وحقق
فقتلك آمالنا وسهل إلى
بلوغ رضاك سبيلنا

بديسة مساكين وشعبوا أجزاءه وان لم يبلغ ذلك صاعاً ونصف صاع (ولا يشترط الادام في خبز
البر) والمستحب ان يكون مادوماً (واختلاف في غيره) أي في غير الرقيق المصني غير البر لا يجوز الا
بأدام وفي الهداية لا بد من الادام في خبز الشعير وفي الهداية سواء كان الطعام مادوماً أو غير
مادوماً حتى لو غداهم وعشاها خبزاً بلا دأماً أجزاءه وكذلك لو أطعم خبز الشعير أو سويقاً أو غراً
لان ذلك قد يوق كل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين طعام التملك والاباحة) فقهان يقول بين
التملك والاباحة اوبين الاعطاء والاطعام بان غداهم وأعطاهم قبة المشاة وكذا ان غداهم
وأعطاهم قبة الغداة أو الصور (أو نصف المنصوص) أي ربع صاع من بر أو نصف صاع من غر
(باز) بلا خلاف (وكذلك ان اعطى كل مسكين نصف صاع من شعير أو غر ومدا من بر) على
ما ذكره في الاصل وفي الباقي اذا غداهم أو أعطاهم مداً فيبر وايتان والله أعلم (التاسع انية للعارفة)
بكره الراء أي المتصلة (فصل التكفير فان لم يقاربه) أي الفعل بان تقدمت عليه أو تأخرت عنه
(لم يجز) وهذا آخر الشروط الوجودية ولا يشترط عدد المساكين أي في الاطعام من جهة
التملك والاباحة (صورة) أي بل يشترط عددهم معنى (فلودفع طعام ستة مساكين مثلاً وهو ثلاثة
أسع مثلاً) أي وكذا حكمه في الأقل أو الاكثر الى مسكين واحد في ستة أيام أي مثلاً كل
يوم نصف صاع من بر أو صاع من غير (أو غنى مسكين واحد أو عشاء) أي واحداً كلاً منها
(سنة) أيام أجزاءه أي بلا خلاف عندنا (ما لودفعه) أي طعام جمع من المساكين (البه في يوم
واحد) أي الى مسكين واحد (دفعه أو دفعات) أي في يوم واحد (فليجوز للاع واحد أي بدلا
عن طعام واحد أو عن مسكين واحد عند عاعة المشايخ وعليه الفتوى) وقال بعضهم يجوز ولا رواية
فيه من اجتناء أو ما لوطعه طعام اباحة فلا يجوز بلا خلاف

فصل كل صدقة تجب في الطواف **§** أي بعد اتمركتم من اربعة أشواط (فهي
لكل شوط نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعه يجب دم وكذا بترك شوط من السعي صدقة كما
يجب بترك كل أشواطه دم (أو في الرى فلكل حصاة صدقة) وفي ترك كل دم (أو في قم الاطفار)
اذا كان أقل من خمس (فلكل ظفر) أي صدقة (أو في الصيد) أي في قصه أو في صيد الحرم اذا
لم يكن يتابع قيمته هدياً (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أي تجب الصدقة ثم اعلم أنه اذا وجب الدم
بشي من اللباس والطيب والحلق والقلم حتماً بان لم يكن عن عذر وكان جنائنه كمالاً فلا يجوز
عنه غيره وان وجب على الصغير بان صدقته شيء منها فعذر وان اختار لدم انخص بالحرم فلو
نذعه في غير الحرم لا يجزئه عن الذبح لكن ان صدق بدمه ودفع الى ستة مساكين كل مسكين قدر
قبة نصف صاع يجره على ما صرح به في شرح الطحاوي

فصل في أحكام الصيام في باب الاحرام **§** أي كفارته (وله شرائط) أي خمسة (الاول النية)
أي نية الكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثاني تيمم النية وهو ان ينوي) أي بقصد الصوم
بخله (من الليل) أي بعضه من أوله أو آخره (فلو نذرنا) بأن أصعب ولم ينو من الليل ثم نذرنا
ولو قبيل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أي لا يصح صومه عن الكفارة. لا جاع
وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كالعين وحزاه السيد والقران والتنع والحلق وغيرها
(الثالث تعيين النية وهو ان ينوي الصوم عن الكفارة) أي الخصوصية (فلا يتأدى بطلاق النية
ولا بنية النفل ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة العين ونحوها (الرابع ان ينوي الصوم

وحسن في جميع الاحوال
أعمالنا (اللهم) اغفر لنا
ولا تأتنا كاروناً صفاراً
واغفر لنا صفاراً وعافنا
والمسلمين والمسلمات
فانك جواد بالخيرات يا من
لا تراهم الميون ولا تتألفه
الظنون ولا تصفه الا وصفون
ولا يصط بأمره المتفكرون
يا منقذ الفرق يا منقذ
الملك يا شاهد كل عبوي
يا منقذ كل شكوي
يا حسن العطاء يا سديم
الاحسان يا ذا العرف
يا من لا تنفي عنى عنه ولا بد
لكل نبي من سليمان رزق

والضاف اليه بان يقول صوم التمتع) أي مثلا (أو جزءه الحلق) أي مثلا (أو غيرها) أي من أنواع الكفارات (ولو لم يصفه) بان اقتصر على نية الصوم من غير ان يصفه أو أضافه إلى شيء آخر (لم يجوز) أي في جميع الكفارات لغو شرط التعيين فهذا الشرط مندرج فيما قبله فأحدها مكر ومستثنى عنه (التمس ان يصوم في غير الايام المنية ورمضان) أما كون صومه في غير رمضان فالشرط ظاهر لان صومه ينصرف حقيقة إلى فرضه الا في بعض الصور وفي النصول المداية اذ انوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه مما نوى عند أي خفيفه وهكذا ذكر في المداية وقال في الكافي عند أي خفيفة اذ لاسام المسافر نية واجب آخر يقع عنه أو المار به في الصوم فاصبح ان صومه يقع عن رمضان وأما في الايام المنية عنها فيصوم الصوم فيها لكن كونه شرطاً أن لا يقع صومه فيها قبل بحث لانه يتقدم الصوم فيها كما لو نذر صوم يوم منها فإنه يجب ان لا يصوم فيها فلو صم صبح قال المصنف في الكبير ومن اختار الصوم أو وجب عليه الصيام في أي جزء كان صام في أي موضع شاء أو أي زمان شاء قال في البصيروم النذر أو غيره قال وهذا بخلاف ما قالوا انه لا يجوز صوم هذه الايام المنية مطلقاً لا لمخالفة ولا لمنافة فان كلاهم محمول على الحرمة مع العصة ومافي البصر على العصة مع الحرمة وكذا على هذا يعمل ما نقل عن الطحايري في شرح الا نرايس لاحد صومها من متعة ولا قران ولا احصاء ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أي خفيفة وأبي يوسف ومحمد أيضاً انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المذهب اذ يصح صوم التطوع فيها بخلاف مع الحرمة اجساماً أغرب المصنف في نفي به حيث قال ثبت انه لا يجوز صوم يوم النذر وأيام التشرية عن كفارة الصبي وغيره من كفارات الخ قوله في البصيروم النذر غير ما أخذت لا ينبغي انه لا يلزم من عدم الجواز لكونه صوماً عدم محتمه عنه لانه ليس شرطاً أو ما نقل الكرماني يصوم سبعة أيام بعد أيام النذر قال السروي هو سهواتي يعني صوابه بعد أيام التشرية أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام النذر تعليماً بحيث تشمل أيام التشرية كمكسره فراه أن يصوم السبعة بعد الايام المنية لتلا يق في الحرمة ولادلاله فيه على ان كون الصيام في غيرها من شروط العصة (ولا يشترط في شيء منها) أي من الكفارات (التتابع) أي تتابع الصيام فان شاء فله وان شاء تابعه وهو الافضل بناء على استحباب المسارعة إلى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع في صوم كفارة اليقين اقراء ابن مسعود رضي الله عنه بقوله تعالى ان لم يجد فصام ثلاثة أيام متتابعات خلافاً لما في رجاء الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أي كون صومه فيه فيصوم صومه في غيره حيث شاء وان كان في الحرم أو كمل نظراً إلى معاقبة الحسنة (ولا الاحرام) أي ولا كون صومه في حال مباركة الاحرام (الا في صوم القران) أي وما جسامه من التمتع (الثلاثة) أي الايام المتقدمة على السبعة من المشقة وكان حقه أن يقول الا في صوم الثلاثة للقران والتمتع وتوضيحه انه لا يجوز صومه اقبل أشهر الحج ولا قبل ايام الحج والعمره في حق القارن ولا قبل ايام العمرة في حق المتمتع (وصيام القبس والطيب والحلق وقت الاطراف قدر ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الاربعه ثلاثة أيام بتقدير الشرع (وصيام جزء الصيد على حسب الطعام) أي المستفاد من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحلال حيث يجوز فيه الصوم ولو بلا قدر ومن غير يجوز وأما جزء صيد الحرم وطلبه ونفيه فلا يجوز الصوم عنه سواء كان قادراً أو عاجزاً معذوراً أو لا وكذا

كل شيء عليه ومعه كل شيء إليه البكارت نصت أي الساتين وأحدث أعناق العابدین نسألك (اللهم) أن تجعلنا في كفلك وجوارك وحزرك وعبادك وسترك وأمانك (اللهم) اننا نعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء (اللهم) اقم لنا من فضلك ما نصلحنا به من قسمة الدنيا وأغناها بها عن أهلها واجعل في قلوبنا من السلوعة والفتنة عنها والتبصر بعبودها مثل ما جعلت في قلوب

لا يجوز المحصر مطلقا وكذا لا يجوز للقارن والمتمتع الاعتد الجوزع المهدى ولا يرتكب محظور ولو بعد الزيادة سابق من المحظورات الأربعة إذا صدقت بعدد أو أمانة أو ما عداه فلا يجوز فيها الصيام أصلا سواء كان قادرا على ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزا عنه (ومن عجز عن الصوم لكبر) وكذا المرض لا يرجي برؤه (لا يجوز فيه التقديع الصوم) كما إذا وجبت عليه كفارة (أي) كفارة دفعه بأن خلق برأسه بعد القتل وتعمه (فلما يجد المهدى) أي عينه أو رثته (ولأطعام سنة مساكين) مثل ما سبق قبله لكن بشرط عدم القدرة على كله (ولم يقدر على الصوم) أي لكبر وضوء (وأراد أن يطعم عن صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز إلا سنة مساكين) أي الإطعامهم كالتعمين الشارع وتغييره بين الأشياء الثلاثة من هدى أو أطعام سنة مساكين بقدر معلوم أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الإطعام والصوم في باب الصدقة في الظاهر أنه يجب عليه أطعام الثلاثة بحسب التقدير فطعام الثلاثة الآخر يكون عليه من آخر إلى حالة الاستطاعة (وكذا المتمتع) وفي معناه القارن (إذا لم يجد المهدى ولم يقدر على الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادرا وقفه أو لم يقدر على الصوم مطلقا (لم يجز أن يطعم عن الصيام) أي مكانه على مافي البحر الزاخر لأن الشارع أوجب المهدى عليه عند القدرة والصوم المعلن عند الجوز فلا يجوز المدول منها إلى غيرها أصلا

فصل ما علم أن الكفارات هي أي يجب من الجزاء في الأحرام كلها أي جميعها على أربعة أنواع ووجه المحصر لاهم أن ما يجب الدم عينا أي معينا حتميا أو الصدقة عينا أي من غير تغيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشيتين المذكورتين (الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي عن الدم (أو على التغيير) أي أو وجب ما غيرهما وهو الصوم على التغيير والوارد عن الشارع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه أن يقول بين الصوم والصدقة والدم وموافقة على ترتيب الآية المشفرة في حجب الأهلون فالأهلون ترجع على الأمة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الأصول فابن عليها الفروع من النقول (لحيث وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم والقيمة) أي لا قيمة المهدى ولا قيمة الصدقة وإنما يسقط الدم بالرافقة في الحرم (وحيث وجبت الصدقة عينا لا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لأنه الأعلى لأنه يشترط أن يتصدق بالعلم على شرائط الإطعام بأن يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لأقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالرافقة كما يسقط الدم بل إن هذا يجب ضمانه ويجوز دفعه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز عن الصدقة المقرضة من نصف صاع برأ أو صاع غيره فبها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وإن كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشيتين على الترتيب الدم أو الصوم) يجوز فهما أنواع الأعراب الثلاثة لا يجوز عنه الصدقة (أي بدلا عن الدم ولا عن الصوم) (والقيمة) أي ولا قيمة الدم (وحيث وجب) أي أحد الأشياء الثلاثة (على التغيير بين الثلاثة يجوز عنه بدلا) أي عن الدم (الصدقة) أي المقدرة (والقيمة) أي قيمة الدم على وجه الإطعام وكان حقه أن يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما ظفر في الكبير فاذا فعل أحد هاتين عن الهبة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الأشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع الواحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل بمقابل على ترك واحد منها وهو

من فارقها تزهد فيها ورغبة
منها من أولئك المخلصين
المرحومين بالرحم الرحيم
(اللهم) لا تدع لنا في
مقام هذا الدنيا لاخرة
ولا عيبا لا ستره ولا هما
الافرجه ولا كربا
كشفت ولا دنبا لا قضيت
ولا عدوا لا كفيته ولا
فسادا لا أصلته ولا
مرضا لا عافيته ولا غائبا
الاردنه ولا خلة الا
سدنتها ولا حاجة من
حوار الدنيا والآخرة لك
فبارحنا وثانفها صلاح
الأقضية فانك تمهدى

ما كان أدنى قيمة لان القرض يسقط بالادنى وحاشا يجوز اداء القيمة بدلا عن غيرها فهو الافضل عند المتأخرين وعليه الفتوى كما قاله في النخبة

في فصول ولا يجوز للكفر في أى مكفر الجناية في ذبح الهدي (ان بأكل شيأ من الدماء) أى الواجبة عليه الجزاء (الادم القران والتمتع والتطوع) استثناء منقطع لان دم القران والتمتع وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فالتمتع لكن دم القران والتمتع والتطوع له ان يأكل شيأ منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كما في الاضحية (ولا يجوز اداء اجرة الجزار منه) أى من لحم الهدي وغيره (فان أعطى) الجزار شيأ منه (غرم قيمته) أى ضمنها بتصدقها (في غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا الم بشرط اداء الاجرة منه واعطى متبرعا أو أخذته الجزار بنفسه من غير مقابل أجرته (ولو شرط الاجرة منه لم يجز في الكل) أى في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) وهي أعم من ان تكون دما أو غيره فان أكل منها شيأ غرم قيمته (ولو أعطى الفقير ادم أو الصدقة ثم أراد الفقير أى هو يسميه ان يطعمه منه) أى التصديق من تصدقه (أو يطعم غيره من لم يعمل له الصدقة) أى مطلقا كالتمني أو لم يقل له تلك الصدقة من أصل المصدق وفرعه وعواكوه (فان أطعمه) أى كلامهم (تغليكا) يبيع أو هبة (جاز) أى اطعامه اياهم أو أكلهم (وان أطعمه) أى كلامهم (اباحة) بطريق الاباحة (لا يجوز) لانه يكون رجوعا للتصدق الى صدقته وأكل كل الغير المستحق على سبيل حرمة

في فصول في جناية المالك في قتل أو غيره من مدبر أو مكاتب أو ماذون أو وأم ولد كل ما يغله المالك المحرم) أى يبيع أو يهرم من أنواع المخطورات سواء كان اسراهما باذن سيده أم لا في نفسه تفصيل (فان كان) فعله المخطور (مما يجوز فيه الصوم) أى في تكفيره اسالة أو بدلا أو لا يجب عليه في الحال) أى قبل الدنق وجوب امتراخيا في اداءه فيجوز له الصيام قبل الدنق وبعده (وان كان) أى فعله المخطور (مما لا يجوز) أى الصوم (فيه) أى في تكفيره (بل الدم عينا أو الصدقة عينا) أى يحتمل من غير تغيير ولا ترتيب (فعلسه ذلك) أى يجب عليه أن يفعل (اذا عتق) في المال لاني الحال تعلق جزاءه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يبدل) أى كل من الدم والصدقة عينا (بالصوم وان أدى ذلك) الجزاء المالك (في حال الرق لا يجوز) قيل لانه لا ملك له وفيه ان هذا يصلح أن يكون عتق في الوجوب لاني الجواز وإذا اختلف في جواز التبرع عنه كما بينه بقوله (وان تبرع عنه مولا أو غيره لم يجز) على ما في البدائع وغيره (ويصل يجوز) الذبح والكرمان ما اذا تبرع عنه مولى أو غيره ونقل عن الطحاوي انه لا يجوز ٨١ لكن يني ما اذا استدان في ذمته لا سيما وهو ماذون في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع انه أولى بالجواز من التبرع عنه اذ لم يعرف في التبرع جواز التبرع للمالي عن أحد في حياته بعدما استقر وجوبه في ذمته (أما دم الاحصاء فيجوز اذا بيعت عنه مولا) أى هديا يصل به كاسبأ في محله ولعل وجهه ان منفعة احلاله ترجع الى ماله

في فصول في جناية القارن ومن يمنه في كالمتمتع الذي ساق الهدي وغيره كما سبأ في سانه (كل شيء) أى من المخطورات (يشعله القارن) أى الحقيقي أو الحكمي (مما فيه جزاء واحد على المفرد) أى بالجم أو العمرة (فصل القارن جزآن) أى أحدهما الاحرام حجه والا تخلو احرام عمرته

السيد وتصبر الكسبر
وتقضى الفقير (اللهم)
ما كان من تصبر فاجبره
بسعة عقوق وتجاوز عنه
فضلك ورجلك واقل منا
ما كان صالحا واصلم منا
ما كان فاسدا فانه لا مانع
لما أعطيت ولا مطلق لما
منعت ولا مقدم لما أخرت
ولا مؤخر لما تقدمت ولا
مفضل لمن هديت ولا مذل
لمن واليت ولا ناصر لمن
عاديت ولا ملجأ ولا منجى
منك الا اليك قولك حق
ووصلك حق وحكمك
عدل وقضاؤك فضل ذل
كل شيء لعل ذلك وتوضح كل
شيء لعل ذلك لا يجوز دونك

أو جزآن لاجل محبة أو عمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد ههنا ينبغي عليها وقوع جرثمة
 (الاف في مسائل) استثنائها الاثمة الحقيقية على خلاف في بعضها كاستثنيها (الاولى منها اذا ما وزن
 الميقات بغير احوال ثم قرن) أي الحرم بعمرة وتجه بعد المجاوزة من غير المعاودة (فعلية دم واحد)
 لان محظوره هذا قبل تلبسه بالحرم مع انه لا يجب على من وصل الميقات الا ان يحرم باحدهما
 وليس من شرط القارن ان يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند ارادة مجاوزة الميقات
 ان يحرم بهما أو باحدهما بغيرهما ولو نذرهم ما فلا وجه لقوله زفر اه علمه دمان وأما لو جاوز
 الميقات فاحرم جميع ثم دخل الحرم فاحرم بعمرة بلزومه دمان بالاتفاق ولعل هذا هو مراد
 المصنف بقوله (الا ان احرم بالحج من الحلل وبالعمره من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من
 الحرم) أي بعد مجاوزة الميقات الا فاق (فعلية دمان) أي بمجاوزة الميقاتين بالنسبة الى
 التمسكين ولهذا لو احرم من الميقات بعمرة أو تجه ثم احرم بعد تجاوز متعبة أو عمره لا يجب عليه
 شيء أصلا لعدم محظور (الثانية لو قطع ضمير الحرم قطباً من واحد) وفيه انه لا مدخل له في
 الاحرام مطلقاً حتى يستتق محاسب على القارن جزآن فيما على المفرد جزأ واحد (الثالثة
 لو نذر تجه أو عمره ماشاً قرن وركب) أي في زمان لا يجوز له ان يركب (فعلية دم واحد) لان
 أو التوبة لا تقصد معنى الجمعية فضلاً عن العمة (الرابعة لو طاف للزيارة جنباً أو على غير وضوء)
 كان الاخير والأظهر ان يقول أو محذوراً لعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو بالحكمة
 عند جواز التيمم بالشرط الشرعي (أو للعمره كذلك) أي طاف لها جنباً أو محذوراً (فعلية
 جزأ واحد) انما الفرق بينه وبين المفرد ان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفرداً
 أو قارناً وسواء خرج من احرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمره خاصة بالمفرد للعمره كايده
 عليه أو التوبة بخلاف ما اذا طاف القارن لعمرته جنباً أو محذوراً والزيارة كذلك فله لاشك
 من تعدد الجزأ وهذا معنى قوله (وان طاف لهما كذلك فعليه جزآن) أي سواء كان مفرداً
 بكلاً منهما أو قارناً بهما (الخامسة لو أفاض قبل الامام من عرفة) أي من غير عذول لم يفتق
 الغروب (فعلية دم واحد) لانه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق بأحوال العمره (السادسة
 لو ترك الوقوف بعرفة) أي بغير عذر (فعلية دم واحد) لما سر (السابعة لو خلق قبل الذبح عليه
 دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلية ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن
 أيام الضرع فعلية دم واحد) سبق (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعلية دم واحد) ما سر (لوزنك
 الرزق) أي كاله أو بعبارة محليجب عليه دم أو صدقة (فعلية دم واحد) أو جزأ واحد (الحادية عشر
 لوزنك أحد السمين) أي سمي العمره أو الحج (فعلية دم واحد) نقصان حجته أو عمرته (الثانية عشر
 لوزنك طواف الصدر) يختص أي طواف الوداع (فعلية دم واحد) لا متعلق بالحج الا فاق
 دون المفرد مطلقاً واعلم انه قل في الأكبر عكس أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ
 في القارن اذا جئني بعد الوقوف ويمكن ان لا يدخل في الاختلاف بل يبقى على الاتفاق لما علل
 بعضهم بان هذه الافعال لا تعلق لها بالعمره بخلاف الصيد ونحوه اه وهذا هو الصاهر الذي
 لا يتصور خلافه كالا يفتي ثم قال أو الرابع والخامس فتأهروا السادس أي الذي جعل في
 الصغير هو السابع فعلى تخريج شيخ الاسلام لا يكون جنباً على احرام الحج وعن تخريج غيره
 يكون جنباً على الاحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنبائه باعتبار الحلق قبل الذبح اذا وقع بعد

شي ولا يفرق ذلك شيء
 اليك شكوكاوه فلو يا
 وجوداً وعيناً وطول آمالنا
 مع اقتراب آجالنا وكثرة
 ذنوبنا فتم المشكوك اليك
 أنت ظرهم ضعفاً وأعطينا
 لمسكننا ولا نحر من القسلة
 شكواتنا لئلا اليك شافع
 ارجى في أنفسنا منك
 ظرهم نضر عنا اجعل
 خوفنا كلمتك ورجاءنا
 كلمتك وتوكلنا كله عليك
 وبامن علمه يحيط وقضاه
 فيما سابق أهدنا من
 ضحكك وزول نقتضك
 وزوال نعتك فانه لا طاعة

الصحيح وأما إذا حلق قبل الصبح فلا شك أنه جناية في حقهما فله دمان ولا يتصور خلاف حينئذ
 قلل محل الضربين باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنايته
 على أحدهما أيضا خطأ ظاهر إذا لصح كون جنايته حينئذ على العمرة فقط دون الحج ثم قال وأما
 اختلاف المشايخ فيما إذا جنى بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خواهر زاد من تبعه كما صاحب
 النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهم أنه يلزمه جزاء واحد ونسب ذلك صاحب النهاية
 إلى علماء تباحث قال قال علماء وأنا أقول القارن صواب بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قية واحدة
 وذكر في الكافي اتفاق علماء تناعل ذلك قلت لعل كلامه محمول على ما قبل الحلق بعد أو أنه
 وزمان جواز وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بلا خلاف ولا يبعد أن تشمل هذه
 المسئلة على صيد الحرم كما يشير إليه قوله لزمه قية واحدة لمسبق من أن من قتل صيد الحرم
 فعليه قيته محرما مكان القاتل أو حلالا فان قوله محرما متناول لما يكون محرما بالنسبة
 أو أحدهما وهذا يدفع جميع ما أورده علماء الانام على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف
 فقال واعترض شارح الصكوك على صاحب النهاية فقال وهذا بعيد فان القارن إذا جامع بعد
 الوقوف تجب عليه بدنة الحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شتان انتهى كلامه لكن
 لا يتم مراده إذ كلام النهاية صدر في مقام الفرق بين المستثنين فانه حل قوله بعد الحلق على
 زمانه الذي يصح به حلقه لانه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك
 أنه يجب عليه بدنة الحج وشاة للعمرة فوافق تحقيق ما قرره وتفصح ما قرره وهذا وتصرفه
 ابن الهمام فقال إنما هو يعني ما في النهاية قول شيخ الإسلام ومن تبعه أو كثر عبارات الأصحاب
 مطابقة وهي الظاهر والفرع المنقول يدل على ما قلنا قلت لانا فافهم بين المطلق والمقيد والفرع
 المنقول بعد تصديق المطلق بالوجه المعقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قبل زوم الدم
 الواحد بغير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شتان قلت يحمل هذا على جنايته قبل الحلق
 قبل وقت محتمه ويقول قوله بعد الوقوف بأن يقال بعد زمان الوقوف وهو طالع الصبح وهذا
 يلتمس الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشأتين لعظمة الجناية لتوقف جوارزه على
 طواف الزيارة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة للجماع قبل الحلق فاندفع هذا ما اعترض عليه
 ابن الهمام بقوله فلا يتصور أن يكون أحرار العمرة بعد الوقوف بوجوب الجناية عليهم شيئا
 أولا فان أوجب لم يحول الوجوب والافتقار لعدم انتهى لمناقض التحقيق هو الفرق
 في مقام التدقيق بأن يقال أحرار العمرة بعد الوقوف بوجوب الجناية عليهم كما قبله إلى أن جواز
 حلقه موثر وجه من الأحرارين فإذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لزمه دم واحد وهو ارتكاب
 المحذور قبل التحلل وأما إذا كان جاعلا فانه يجب دمه لا تقدم أو لا تخلله هذا الوجه يعلق
 أو محظورا أو لم يورث للجماع بالاجتماع في خروجه من أحرار الجماع بالنسبة إلى الركن والقبول
 أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وهذا يرفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ الإسلام
 حيث قال في وجه البعد أن أحرار العمرة بعد الفراع من أفعالهم يبق الأفي حق الضل خاصة
 فكان قبل الوقوف وبعدة سواه ولا يخفى أن الأمر لو كان سوا لما حكموا على القارن
 بتعدد الدم إذا جنى جنايته من المحظورات المتعلقة بنفس الأحرار وبمذراغته من أفعال العمرة
 جميعها إلا الحلق وهذا قد أجاب شيخ الإسلام ومن تبعه من الشراح الكرام عن اعتراضهم على

لنا بالجهد ولا صبر لنا على
 البلاء (الله) أني أسألك
 النجاة يوم الحساب والمنفرة
 والرجعة يوم العذاب والنور يوم
 التوبة والري يوم العطش
 والفرج يوم الكرب وقرة
 عين لا تنفذ مصاحبة
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 (الله) أنه لا بد لنا من
 لقائك فاجعل عندك عندنا
 مقبولا وذنبا مقبورا
 وعلنا مقبورا وسعيها
 مشكورا (الله) أصبح
 ذي مشيبر بعزك ونحوفي
 مستجير بعلمك وجهلي

الجامع بأنه ليس كغيره من المحظورات لأنه أشغلتها حتى يفسد الخ بمختلف غيره فلا يخاص عليه ٥١
 كلامهم وما قطعناه تبين بجل مرهم وللشوق التوفيق قل المصنف رحمه الله (وما ذكرناه
 من لزوم الجزاءين على القاتل) أي الجامع بين إكراه العمرة والنجبة واحدة أو يثبت (هو حكم
 كل من جرم بين الإكراهين) أي سواء يكون على وجه السنة (كما اتفق للذي ساق المحدث أولم
 يسفه ولكن لم يصل من العمرة حتى أحرم بالنج) أي وإن خالف الأفضل أو يكون على وجه
 الأسادة بأن يكون القاتل من أهل مكة ومن في معناهم (وكذا كل من جرم بين الجنبين
 أو العمرتين) أي بنية واحدة أو يثبت أو بإدخال أحداهما على الأخرى ولم يرض الثانية منها
 (وعلى هذا أحرم على نكحة أو عمرة ثم خي قبل رفضه فغلبه ماله جزاءه) وسبب في بيان الرضا
 وما يتعلق به في محله

فوفصل في جناية المكروه والمكروه بكسر الراء في الأول وقصه في الثاني وقدم المكروه لان
 جنايته أعظم لتعلق الأثم بمختلف المكروه وإن كان في الجزاء سواء (إذا أكره محرم محرما على
 قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فعلى كل واحد منهما جزاءه) أي في حق المباشر
 فظاهر وما في حق الآخر لأن هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة وكذا هنا بالفرق في
 الحالة وقوله (كامل) أي لا نقص بأن نصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وإن
 أكره حلال محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي قط لنسبة الفعل إليه حقيقة
 (ولا شيء على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لأن الحلال ولو لم يصل له صيد
 الحرم إلا أن أكرهه فعل مجازي فلا يترتب عليه إلا لاثم الأخرى لا الجزاء للدينوي ثم هذا في
 الاستحسان والأفنى القياس لا شيء علم ما أمالاً صر فلا نه حلال وأما المأمور فلا مصادرة
 المكروه بالأجزاء التامة فقدم منه الفعل على وجه النظام كما في أكره قتل أحد من أهل الإسلام
 (وإن أكره محرم حلالا على صيد) فقه تفصيل (إن كان في صيد الحرم فعلى المحرم جزاءه كامل) أي
 لكامل جنايته بمصلحه على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير اختياره وكان القياس
 أن لا يجب عليه شيء إلا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور هذه الحرمة (وإن كان
 أي أكره المحرم للحلال) (في صيد الحلال فجزاءه على المحرم) لما تقدم من أن أكرهه من حيث
 الأثم والجناية فوق مرتبة كل من الإشارة والدلالة (وإن كان أي المكروه والمكروه) (حلالا في
 صيد الحرم) أن نودعه يقتل كان الجزاء على الآخر (أي لنودعه بالامر المحمي) (وإن نودعه
 بجيب كانت الكفارة على المأمور القاتل خاصة) أي حيث ياتر المحظور المحقق بماده على ما هو
 ضرر الجيب المطلق وقال المسامى في وجه الفرق بينهما أن هذا الجزاء في حكم ضمان المال
 ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا يتعد الفاعلين فلو نودعه محرم على قتل الصيد ذبي
 حتى قتل كان مأجورا وإن ترخص بالخاصة فله ذلك ويجب عليه الجزاء استحسانا في صورة
 أخرى وهي أن المكروه والمكروه لو كانا محرمين ونودعهما الجيب وجب الجزاء على الآخر كما
 يجب على المأمور لأن تأثيره لا أكره الجيب أكرس تأثير الدلالة والإشارة ويجب الجزاء بهما
 فبالأكره الجيب أو يولاه سبحانه أعلم

فوفصل في ارتكاب المحرم المحظور في النصب أي المنوع فعله من المحرم حال كونه محرما
 (على نية رفض الإكراه) متعلق بالارتكاب كما يبين من أصل الكتاب (اعلم أنه إذا نوى رفض

مستحييا إياك وأصبح
 وجهي الفاني مستحييا
 بوجهك الباقي الكريم
 الدائم (اللهم) أي أصبحت
 لا ينفع منك أحد إذا
 رددتني ولا يعطيني أحد
 إذا حرمتني (اللهم)
 لا تعزمني قبله شكري
 ولا تخذلي قلتي صبري
 وإن جمسك الله بصر
 فلا كشفه الأهووان
 يردك بغير فلا راد فضله
 يصيب بهن بشا من عباده
 وهو النور الرحيم (اللهم)
 اجعل الموت خيرا غائب
 تنتظره والقبر خيرا يبيت
 نعمه واجعل ما به خيرا
 لنا من رب اغفر لي ولوالدي
 ولبنائي ولا تخواني وأهل

الاحرام) أي قصد ترك الاحرام بعبادة المحظور على وفق ظنه (فعل يصنع ما يستعمله الحلال من لبس الثياب) أي الممتنع من الخيط ونحوه (والطيب والخلق والجاع وقيل الصيد) أي وأمثال ذلك (فانه لا يخرج بذلك من الاحرام) أي بالاجاع (وعليه) أي يجب (أن يعود كما كان محرماً) أي ولا يرتكب بعد ذلك محظوراً (ووجب دم واحد لجمع ما ارتكب ولو فعل كل المحظورات) أي استصحبنا عندنا به قال مالك الا في الصيد فانه لا يتدخل عنده وقال الشافعي وأحد عليه لكل شيء فعله دم وعندنا انه أسند ارتكاب المحظورات الى قصد واحد وهو تعجيل الاحلال فيكفيه لذلك دم واحد وسواء نوى الرض قبل الوقوف أو بعده الا ان احرامه يفسد بالاجاع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يعود كما كان حراماً لانه بالافساد لم يصرفه عن اجاعه قبل الاعمال فكذلك بنية الرض والاحلال والله أعلم بالاحوال (وانما تعدد الجزاء بتعدد الجنائيات اذ لم ينال الرض) أي في أول ارتكابها واستقر عليها ثم نية الرض انما تعبر عن نية ان يخرج منه) أي الاحرام (بهذا القصد) أي في ارتكاب الجنابة (للمهلة مسئلة عدم الخروج) أي يحكم هذه المسئلة وما يترتب عليها (وامن علم انه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا تعتبره) وكذلك ينبغي أن لا تعتبره اذا كان شاكاً في المسئلة أو تاسبها والله سبحانه أعلم قال الكرماني ولو أصاب المحرم صوداً كثيرة بنوى بذلك فرض الاحرام متأولاً فليس جزاه واحد وقال الشافعي لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لان الاحرام لا يرتفع بالتأويل الفاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتعدد الجنائيات في الاحرام ولان التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدينية كالباشي اذا تلف مال العادل أو أرقاق دمه لا يضمن لما ذكرنا اذا ثبت هذا فصار كما هو وجد من جهة واحدة يسبب واحد فلا تعدد الجزاء فصار كالوطء الواحد اه ولا يخفى ان حكم الباقي فيما ذكره انه انما لا يجب عليه الضمان اذا اعتقده انه على الحق اما اذا اعتقده انه على الباطل يجب عليه ضمان ما تلف فلهذا مثله فيكون في حكمه

باب الاحصار

الاحصار لغة الحبس عن السفر ونحوه كالاحصار وشراً كما قال (هو المنع عن الوقوف) أي بعرفة (والطواف) أي جميعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوي فيه كما قال (الرض) أي ولو ندرا (والنفل) أي ابتداءه فانه يجب اتمامه بعد احرامه أداءه وفضائه بعد افساده اجاباً لقوله تعالى وأتوا الحج والمعرفة فالشافعي خالف أصله ههنا أن الشروع في النفل غير ملازم لتمامه ودليلنا من هذه الآية خصوصاً دلالة آيتنا لا يتطاول أعمالكم هو مأمع ان الآية السابقة تنكفي في باب المقابلة (وفي العمرة) أي والاحصار فهو المأمع (عن الطواف) أي بعد الاحرام (بها أو جملاً لا غير) اذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانه الوقوف (فان قدر) أي المحرم بالحج سواء كان قارناً أو مفرداً (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر الرواية لانه ان منع عن الطواف قطعاً وقف ويؤخر الطواف ويبقى محرماً في حق النساء وان منع عن الوقوف قطعاً يكون في معنى فائت الحج فيفضل بدفوق الوقوف عن احرامه بافعال العمرة ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قبل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال سألت عن المحرم يحصر في الحرم فقال لم يكن محصر اقلت المحصر النبي صلى الله عليه وسلم

يبقى وقد بقي والمؤمنين
والمؤمنات الاياه منهم
والاموات اللهم من مات
منهم فاغفر له ذنبه ونوره
فبروا ناس وحسنه وآمن
روعه وابشبه آمانه
عقابك مؤناً ثوابك مع
الذين اتسمت عليهم من
النبيين والمسلمين
والشهداء والصالحين ومن
معي ههنا فاهد فين هديت
وعافه فين عافيت وتوله فين
توليت وبارك لنا فيما اعطيت
وقسانك شراً قضيت
فانك تقضي ولا تقضي
عليك (الله) اننا نسألك
المصحة والرحمة والنعمة

وأصحاب المدينة وهي من الحرم فقال لهم لكن كانت حيث تدور الحرب وأما الآن فهي دار
الاسلام والمتنع فيه عن جميع افعال الجنادر فلا يتحقق الاحصار وقال أبو يوسف أما عسدي
فالا حصار الحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى جال بينه وبين البيت يعني أوبينه وبين
الوقوف بعرفة وأقول ولا يبعد من غير العدو أيضا بان حصاره ما تم عنهم وأما ما ذكره
الطرابلسي من أنه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصرا أي شرعا فمحصول على ما ذكر في الأصل
مطلقا بخلاف ما ذكر محمد في النوادر من مفسلا بقوله وان كان يحكمه الوقوف والطواف لم يكن
محصرا أو لا فهو محصرا وقد قالوا الصبح ان هذا التفصيل المذكور قول لكل على ما ذكر
الجصاص وغيره وصححه القدرى وصاحب الهداية والكافي والبدائني وغيرهم قال ابن الهمام
والذي يظهر من تعليل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وأما ان أحصره بغيره فالظاهر
تحقيقه على قول الكل وهذا غاية التحقيق واليقين والتوفيق (و يتحقق) أي الاحصار عندنا (بكل)
حابس بحسبه أي ما منع عنه (وهو) أي الحابس (على وجوه) أي وجوهنا اثنا عشر وجهها (الأول)
العدو والمسلم أو الكافر أي حاسوا في هذا النوع ولو لم يكن كل واحد منهما مسلما تاخلا فالتساوي
فان الاحصار عندنا يختص بالكافر لان خصية المدينة كانت سبب نزول الآية لكن العبرة
بعدم الالتفات معناه المستفاد من اللفظ لا بخصوص السبب كما قرئ في محله (ولو أحصر العدو
طريقا) أي إلى مكة أو عرفة (ورجى) أي المحصر (طريقا آخر) ينظر فيه (ان أثره يساو كها)
الطولة أو صعوبة طريقه ضررا متبر (فهو محصر) أي شرعا (والأفلا) أي وان لم يتضرر به فلا
يكون محصرا في الشرع بقاؤه ان كان محصرا في اللفظ (الثاني السبع) بفتح سين وضم موحد
وجوز كونها وقفها والمراد به السبع العائل من الاسد والقر والفهد وفي معناه الكلب
العقور اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الحيس) أي في الصين ويخوه من منع السلطان ولو
ينتهي به بعد ما تلبس بأحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والعرج) أي الملتصق عن
الذهاب (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي يناعى على غلبة الظن أو باخبار طبيب حاذق
متدين (السادس موت المحرم أو الزوج لمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة
سفر من مكة ولا بد من هذا القيد على القول الاصح وهذا حكم قد أحدهما بعد وجوده لحبس
وتخوه في مدة سفره وكذا قبله كما قال (وعدمهما ابتداء) أي في الحضر كما بينه بقوله (فلا حرمت)
أي فرض أو قل (وليس لما حرمت ولا زوج فهي محصرة) شرعا اذا كان بينهما وبين مكة مسافة
سفر (السابع هلاك النفقة فان سرفت نفقته) وكذا ان ضاعت أو نبت أو غبت (ان قدر على
المتى فليس بمحصر والا فمحصر) على ما في التفسير لكن هذه الشرطة ليست في محلها بل
موضعها ألوجب التام وهو هلاك الرأفة فهلاك النفقة احصار على الاطلاق الا اذا كان
قريبا من عرفة ومكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هلاك الرأفة فلا
شك انه يحتاج الى قيدا تقدم وكذا الى قوله (ون قدر عليه) أي على المتى (التمال) أي في الوقت
الحاضر (الانه يخاف الهز) أي يناعى على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع
(في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جازة الضل) كاذكر ان جملة عن محمد وانما
اعتبر قدرته على المتى هنا بخلاف ما قبل تلبس الاحرام حيث جعل الرأفة شرطا الوجوب
ولو كان قادرا على المتى لان في الأول حرما ظاهريا بخلاف ما هنا القرب المسافة غالباً ولا التزامه

وتعذر ذلك من الفتنة والفتنة
(اللهم) ألف بين قلوبنا
وأصلح ذات بيننا واهدنا
سبيل السلام وأخرجنا من
الظلمات إلى النور وجنبنا
الفواحش ما ظهر منها وما
بطن في سماعتنا وأبصارنا
وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا
شاكركم لتعظيمك متدينين بها
عليك وأعظمها علينا (اللهم)
اجعلنا هداة مهتدين
واجعلنا من أمة متقين يا ذا
الفضل العظيم (اللهم) اني
أعوذ بك من الكسل
والهمز والهمز والمأثم
(اللهم) اني أعوذ بك
من عذاب النار وقتة القبر
وشرقة القنى وشر

بأحرامه المزمومة شرعا (الثامن هلاك الراحلة) ولا تلازم بينهما ما قبله ولذا انفار المصنف
 بينهما بطلعه نعم ان كانت النفقة زائدة كافية لاحتلة أخرى توجد هناك فلا حصر وكذا اذا
 كانت الراحلة موجودة والنفقة مفقودة وهو قادر على المتى وعاجز بدون النفقة ويتصور
 معها اتفاق فيها فانه لا يمتنع (التاسع العجز عن المتى) أى ابتداء من أول أحرامه وله قدرة
 على النفقة دون الراحلة فانه محصر حينئذ (العاشر الضلالة عن الطريق) أى طريق مكة أو
 عرفه (وقيل ليس هذا محصر لانه ان وجد من يبعث الهدى على يديه فلذلك الرجل يهديه الى
 الطريق وان لم يجد فلا يملكه التخل) ففي مبسوط فمس الأئمة السرخسي ان من ضل الطريق
 عند انحصر الا انه ان وجد من يبعث الهدى على يده فلذلك الرجل يهديه الى الطريق فلا حاجة
 الى التخل وان لم يجد من يبعث الهدى على يديه فانه لا يتخل لهزم عن تبليغ الهدى محله قال في
 التلخيص وفي المحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل في الخ والى وان ضل في الحرم فلي قول
 من أثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحد من الناس له ان يذم عنه ان كان معه هدى ويحل
 انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقاضيان والذى ضل الطريق لا يكون محصرا
 بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث الهدى على يديه لا يملكه التخل وان وجد لا يكون ضالافيه بحث
 لأن من لم يجد من يبعث الهدى على يديه فلا شك أن يكون محصرا لانه لا يملكه التخل فهو
 كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فخرزه ان رجع الى بلدوه يتوقف تحله على بعث هديه من
 مكانه وأيضا بمجرد تحقق ضلالة الطريق بعد محصر ثم ان وجد من يبعث هديه من يده زال احصاره ولذا
 جزم السرخسي بقوله محصر ثم استثنى وبهذا تبين انه لا معنى لقوله وقيل لان مضمونه متفق عليه
 فكان حقه ان يقول العاشر ضلالة الطريق الا اذا وجد من يبعث عليه هذا وفي النهاية ان الضال
 من عدد الشهر وروية الهلال ليس محصرا بل هو فأتى الج (الحادى عشر منع الزوج زوجته في
 الحج الفحل) بخلاف الفرض كحجة الاسلام والأوجب كالتذمة في معنى احرام الحج الفحل
 احرامها بالحرة (ان أحرمت بغير اذنه) بخلاف ما اذا أذن لها استدل فانه ليس له منها انته
 (والولى ملوكه) أى وكذا منع المالك ملوكه ولو في الجملة كالمدبر والمستولدة (عبدا كان أو أمة)
 ان أحرم بغير اذن سيدها (ملوا أحرمت) أى المرأة (ينقل بغير اذن الزوج ولها محرم ختمها
 زوجها نهى محصرة) لتعلق حقه بها (وان لم يكن لها زوج فان كان لها محرم) أى وهو مسافر
 معها (فليس بمحصرة والا) أى وان لم يكن لها محرم أيضا (فمحصرة) أى شرعا اذا لا يجوز لها
 السفر بدون محرم أو زوج الا اذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت باذنه ولها
 محرم) أى لا تقدم (لا تكون محصرة) أى في الجملة (وان منعها الزوج) أى ولو على تقدير منعه
 اياها مع انه لا يجوز له منها بعد اذنه اياها لان الزوج أسقط حقه باذنها (ولا يجوز له ان يحلها) أى
 بفك احرامها محظور كحماها (بعد الاذن وان لم يكن لها محرم) أى وقد أحرمت باذن زوجها
 (وخرج الزوج معها) أى ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أى لا تكون محصرة (وان لم يخرج)
 أى الزوج معها ابتداء (فهى محصرة) لان خروجها حينئذ مفسدة وكان القياس أن يكون
 امتناعه في حكم موته أو حبسه فتصير محصرة وهذا كله في نكاح النفل (وان أحرمت بحجة
 الاسلام ولها محرم) أى يذهب معها (ومنها الزوج) أى سواء كان احرامها باذنه أم لا (لا تكون
 محصرة) اذ ليس للزوج منعها عن القرية بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فان

قننة الفقر وشقنة المسح
 الدجال (الهم) اغسل
 خطاي بالماء والتنج والبرد
 ونق قلبي من الخطايا كما
 ينقى الثوب الأبيض من
 الدنس وباعد بيني وبين
 خطاي كما باعدت بين
 المتبر والمغرب (الهم)
 قالق الاصباح وجعل الليل
 سكا والنفس والقمر
 حسباناً تقص على الدين
 وأغنى من الفقر ومننى
 بسمي وبصري وقوفي
 سبيك (الهم) يسر لي فعل
 انديرات وترك المنكرات
 وحسب المسكين واذا أردت
 شوم سوا فاقضني اليك

خروج الزوج معها فليست بمحصرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أي الزوج معها (فهي محصورة)
 فان الزوج لا يجبر على الخروج ولا يجوز ان يأذن لها ان يخرج معها (كألو أحرمت بحجة
 الاسلام والزوج ولا يحرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أي في صورتين إذا كانت المسافة
 بعيدة (ولو أحرمت بالفرض) أي بالأذن زوجها (قبل أشهر الخ) أي فينتظر (ان كان أهل
 بلده ينتظرون قبل الأشهر) أي عادة في حصول وصولهم إلى مكة (فليس للزوج منها والامه
 منها) أي الحين دخول أشهر الخ عليها أو وقت خروج أهل بلدها إذا كان تقدمها في أزمنة
 كثيرة لقوله (وان أحرمت قبل خروجهم) فيه تفصيل (ان كان بأيام يسيرة) أي بأن يصل إلى
 حد الكثرة المقابل للقلة (لا يجتمع) بل يشمل المضرة البسيرة لحصول القوائد الكثيرة (والامه
 ذلك) أي الثلاث بضررها لا ينبغي ان يكون تفصيل احرامها قبل الأذهر كذلك لعدم الفرق
 بينهما (وان أحرمت في أشهر الخ فليس له ان يجلبها) أي ولو كان خروج أهل بلدها متأخر عن
 احرامها لانها عجلت بجاءه وأفضل في حقها (وأما المملوك ادأحرمت فتمه المولى فهو محصر سواء
 أحرما بذاته أولا) وهذا اعلم لفسادهم ذكركم في الكبير حيث قال ولو أحرمت العبد والامة بغير إذن
 المولى فهو محصر (الا انه يكره المنع بعد الأذن) أي اذا لم يصب له ضرورة والا فلا كرهه اذا
 سمح لا يكون الا تأخره والضرورات تبيح المحظورات (ولو أذن) أي المالك (لامته المتروكة
 فليس زوجها معها ولا تحلبها) ولعل محمول على ما لا بد من سؤي لسلامتها ولا يتوجه فقهاء لاجلها
 (الثاني عشر العدة) أي عدة الطلاق اذا سبق حكم موت الزوج (فأولاهت بحجة الاسلام أو
 غيرها) أي قبل الأولى (فطلقها زوجها فوجب عليها العدة صارت محصورة ان كان لها محرم)
 وذلك لانها ممنوعة عن الخروج عن بيتها ويجب عليها ان يكون في محل طلاقها ميتا لها وقع في
 بعض المنع من زيادة قيد اذا كانت على مسير سفر من مكة ليس في موضعه فأنها وان كانت بمكة
 وطلعت لها زوجها بعد احرامها ليس لها ان تخرج الى عرفة الا انتم احتل افعال العدة متى ما سئلت
 ان تفعل بها بعد تحقق نوب الوقوف بها (وكل من عرض له) أي من الرجال والنساء (احد هذه
 الوجوه) أي المناسبة الممانعة من اتمام احرام الحج (بعد احرام) أي تحققت بالنية والتلبية
 (قبل الوقوف بعرفة فهو محصر) أي لفته وشربها (ولو ونف بغيره) أي في زمان الوقوف (ثم
 عرض له مانع لا يكون محصرا) أي شرعوا لو كان محصر الفة وعرفة (يبقى محرما في حق كل شيء)
 أي من المحظورات ان كان المانع في يوم عرفة أو ليلة الزلزلة أو بعد يوم النحر بقديته
 بقوله (ان لم يحلق) أي بعد دخول وقت حخته (ون حلق) أي حينئذ (فهو محرم في حق النساء
 لأخيه) أي من الطيب وغيره (الى ان يطوف للزيارة) أي لاجل طوافها الذي هو ركز (فان
 منع أي عن بقية افعال الحج بعد وقوفه) أي مضى أيام النحر فله أو بعده (أي بجمعة) (ترك
 الوقوف بعرفة) وفيه ان تركه بعد لا يوجب الهم نعم لو قدر انتم بعد امكانه للوقوف بها لم يدم
 (والرى) وفيه أيضا انهم الواجب ان يسقط لديهم تركه لعدم راسيا وهو ممنوع في آخر
 أيام النحر بقائه عليه ان يقضي ما فاته من الرى سواء وقع المنع بعد دخوله من حنى أو
 بعده وان منع من الرى وهو باق لا دم عليه لم يقطع ما لم يدر (وتأخير الطواف) أي عن أيام
 النحر (وتأخير الحلق) أي عن أيامه أيضا على مقتضى قول أبي حنيفة وقد عرفت القاعدة
 الكلية ان ترك الواجب بعد ولا يوجب الدم وأغرب في الكبير بقوله فان منع حتى مضى أيام

غير مقنون بنا آتنا في
 الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار
 (الهم) اغفر لي خطيئتي
 وجهي واسر في في أمري
 وما أنت أعلم به مني (الهم)
 اغفر لي هزلي وجدي
 وخطي وعدي وكل ذلك
 عندي (الهم) فارج اللهم
 كاتب القلم بحسب دعوة
 المضطرين رحمن الدنيا
 والآخرة ورحيمها أنت
 رب ترخي فارخني رجة
 رب ترخي بها من سواك
 تقبلي بها مني (الهم)
 انك تعلم سرى
 وعلايتي فأقبل معذرتي وتعلم
 حاجتي فأعطني سؤلتي وتعلم

النصر والتسري ثم خلى سبيله سقط عنه الوقوف بجزء دقة ورمى الجرات وعليه دم ترك الوقوف
بجزء دقة ودم ترك الرمي الى آخره قال فانه متأنفة في عبارته ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف
والرمي فكيف يجب عليه دم لاجلها (ودم خاسر لو حلق في الحلق) أي بناء على القول بكونه
واجبا ان يقع في الحرم وفيما تقدم ثم اعلم انه يختلف هل له ان يحلق في الحلق في الحال أو يؤخر
الحلق الى ما بعد طواف الزيارة قبل ليس له ان يحلق في غير الحرم لان تأخيرها عن الزمان أهون
منه في غير المكان وقيل له ذلك اذ يعمل آخره ليلحق في الحرم عند الاحصار فيحتاج الى الحلق في
الحل فيغوث الزمان والمكان والى الاول أشار في الاصل والى الثاني وهو الجواز أشار في الجامع
الصغير والله سبحانه أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متما القواف الترتيب أي عندهم يقول به وقد
عرفت انه يسقط دمه بالعذر اتفاقا (وعليه ان يطوف للزيارة) أي ولو الى آخره لم يكونه ركنا
ولانه لا يخرج عن الاحرام في حق النساء بدونه (والصدر) أي ان خلى وهو يمكن ان كان آفاقيا
والا فلا (ويتحقق الاحصار) أي يجمع من الطواف والوقوف (في الحرم) أي جميعه المشتق على
بلد مكة ومعه (كافي الحلق) أي كذا اذا احصر عنه ما في أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم
سواء دخل في الميقات أم لا (ومن أفسد حقه بالجماع اذا احصره وكذا لم يفسده) أي في
وجوب اتيان باقي الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم فساد) أي دم جناية موجبة
للافساد (ودم للحصر) أي تخلصه عنه بالقتل (والقضاء) أي عليه قضاء تلك الحجة من قابل
«فصل في ميث الهدى» أي طريق ارساله لاجل احلاله (اذا احصر الحرم بمكة أو مكة)
وكذا اذا كان محرم معها على ما سبق في بيانه (وأراد القتل) أي انطروجه من احواله بخلاف
من أراد الاستمرار على حاله منتظرا زوال احصاره (يجب عليه ان يمشي الهدى) لقوله تعالى
وأعزوا الى المعركة فان احصرته فما استيسر من الهدى (وهو) أي الهدى (شاه وما فوقها)
أي في الكعبة بان يزيد على واحدة ماشا أو في الكعبة بان يدع بقرة أو يضر ناقه (وتجوز
البذنة) أي من الابن والقر (عن سبعة) أي سبعة أشخاص (أو يمشي عن الهدى ليشتر به)
أي المذبح أو غيره بخمسة (الهدى) أي ما به من يكون هديا وفيه ايمه الى انه لا يجوز اذاه
الصدقة بذلك القصة (وبأمر أحد ائمة) أي اشتراه الهدى وهو مستدرك بمافهم مما سبق
(فيذبح عنه) أي وكيله نيابة عنه (في الحرم) خلافا لما في حيث جوز ذبحه حيث احصر ولو في
الحل كما قرر في محله (ويجب ان يواعدة يوما معلوما) أي وقتا ميبينا (يذبح فيه حتى يعلم وقت
احلاله) أي زمان خروجه من احواله وهذا في احواله للبع على ما عدا الامام من انه يجوز ذبح
هديه ولو قبل يوم النحر وان كان ذبحه فيه افضل اجماعا أو ما عندها حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم
النحر فلا حاجة الى المواعدة لانهم اعينوا يوم النحر وقتا له نعم يمكن حمله على اطلاقه عند الكل
باعتبار ما بعد أيام الضريبة لا بد من تعيين وقته أو في أيامه فيحتاج الى تعيين زمانه وقد علم بذلك انه لا
يتوقف ذبحه في المعرفة في الاتفاق فيحتاج الى المواعدة فيها بخلاف (ثم انه) أي الحصر (لا يجل
بعث الهدى) أي يحمره (ولا يوصله الى الحرم حتى يذبح في الحرم) أي عنه ولبه فيه (ولو ذبح
في غير الحرم لم يخل به من الاحرام) أي بل هو محرم على حاله كفسره فلا يحلق رأسه ولا يفعل شيئا
من محظورات احواله حتى يكون اليوم الذي يواعدة ويذبح فيه هديه فيه وهذا مشكل جدا
حيث لم يعتبر واغلبة ظنه وصريحوا بانه لو ظن ان الهدى قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات

ما عسى فاغفر لي ذنوبي
(اللهم) اني أسألك ايمانا
ببشر قاي وبقيتنا صادقا
حتى أعلم انه لا يصيبني
الا ما كنت لي ورضي
بقضائك (اللهم) اغني على
الدنيا بالقناعة وعلى الدين
بالطاعة (اللهم) اغني
بالاقتدار اليك ولا تغفرني
بالاستغناء عنك (اللهم)
اني لا املك لنفسي نفع
ما أرجوه ولا استطيع
دفع ما أكره وأصبح الخبير
كله بين يديك وأصبحت
قديرا الى رحمتك فلا تفعل
مصيبتي في رزقي ولا تفعل
الدنيا اكبر هي ولا

الاحرام شيئا تم تبين عدم اللزوم فيه كان عليه بموجب الجناف حتى لو حلق يجب عليه الغسلة
 وكذا لو نزل انما ذبح في الحرم وقد ذبح في الحل فكأنه لم يذبح ولم يحصل من اسوامه عليه ان يبعث
 بان يحرق ذبح في الحرم املوا وعذبه وما ذبح قبله جارا استصا نال الاضاف كذا ذكره اقطار
 انه يجوز اضافة القياس فتأمل لم يكشف عنك وجه الالتباس (واذا ذبح في الحرم) أي في وقته
 المعين له أو قبله (حل) أي من اسوامه محل لجميع محظوراته (ولو كان المحصر قارنا) أي بعمرة
 وحجة (يبيع به دين) أي يخرج وجهه من الاسوامين والافضل ان يكونا معنيين مبيدين (ولو لم يبين
 أحدهما البيع وأجهل للعمرة لم يضره) لانه لا يشترط تعيين التنية (ولو بعث) أي القارن (يهدي
 واحدا ليحل من الحج) أي من اسوامه (ويبقى في احرام العمرة) أي يحرماني حكمهما (لم يخل
 من واحد منهما) أي لمدم قصورا فتأكد أحدهما فضمه فلا تعلل انه ان اراد بذلك الهدى أن
 يخل من العمرة قطع بعد هذه الارادة شرعا وعادة فليس له اللهم الا اذا كان محصر من
 الطواف دون الوقوف فانه يصور ذلك منه لكن صرحوا بان القارن اذا قرب بصفة قبل ان
 يأتي بأكثر طواف العمرة ارتفعت حجرته وبطل قرنه وسقط عنه دمه (ولو بعث) أي القارن
 (عن هذين في وجود ذلك القدر) أي التين (بكرة الا هدي واحد قد ذبح) أي ذلك الهدى وحده
 (لم يخل من الاسوامين) أي جميعهما (ولان احدهما) أي لما تقدم يلمن ما لو قد ذبح الحرس في
 منعه هذه المسئلة بينهما (ولو احصر مفردو هت يهدين يحل بذبح اولهما ويكون الثاني
 تطوعا) يختلف القارن والفرق بظاهر بينهما (ولو احرم) أي شخص (بشي واحد) أي بنفسك غير
 معين (لا نبوي حجة ولا عمرة) أي خصمدين (ثم احصر يحل يهدي واحد وعليه عمرة) أي
 استصا نال حجة وعمرة قياسا على ما ذكره بقوله (ولو بعث) أي أحرم بشي بمعاونه (ثم نسبته
 واحصر يحل يهدي واحد وعليه حجه وعمرة) وكذلك ان لم يحصر ووصل مكة أو عرفه قبله حجة
 وعمرة وعليه ما على القارن في جميع احكامه (وان احرم شيئين فاستصا نال احصر بعث هذين
 وعليه حجة وعمرة) أي استصا نال حجة وعمرة فضا المقتضى حجه وعمرة قضاء للعمرة وهذا ما على
 حسن الظن به وعمل الحسن به حيث صرف احرامهما للمسيان الى القرن دون الجنتين
 أو العمرتين لكرامة الحج بينهما ولما فيه من تفصيل أيضا ينه بقوله (وان جمع بين الجنتين
 أو العمرتين احصر) أي فينتظر (فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان) أي عند أي حنيفة
 خلافا لابي يوسف (أو بعده) أي بعده الى مكة (فهدي واحد) أي يلزمه او عليه وهذا
 بالاتفاق وعند محمد هدي واحد الوجهين سار اولهم سار املوا واحصر وسار فوصل الى مكة
 لم يبق محصر اعلى قول الامام فان لم يقدر على الاحمال صرح حتى يفوته الحج فيحل بالمال العمرة
 كذا في الفتح وقال يجب ان يكون هذا في الاحصار بالمدونة للمصنف في الكبير ولا يخفى انه
 اغنيانا في على روايته عن الاحصار بالحرم مطلقا وهذا خلاف الصحيح كما انتهى وبقي به ان
 الصحيح هو التفصيل المذكور في السابق عما يشهد به ان قدر على الطواف دون الوقوف يأتى
 بأفعال العمرة أو لا ثم ينتظر فان قاله الوقوف تخط عن احرام الحج بافعال العمرة فتقول ان الهام
 تفلان الامام فان لم يقدر على الاعمال تحول على اعمال الحج كالا يخفى وتقدم ان الجهو وعلى
 نسوية الاحصار بالمدونة وغيره كاخار وفي تفسير الآية المختصة بالمدونة في حنيفة العمرة اذ
 العمرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحصار اذ وقع من المسلم

مبالغ على ولا تسلط على
 يدوي من لارجي (اللهم)
 انما لك كلمة الاخلاص
 في القبول والرضا والقصد
 في الفقر والغنى وأبالك
 الرضا بالقدر وعلى لا ينفد
 وقرة عين لا تنقطع ولذة
 العيش بعد الموت وشوفا
 الى لقاءك ولذة النظر الى
 وجهك الكريم وأعوذ بك
 من ضراء مضرة ومن قننة
 مضلة (اللهم) زينا بزينة
 الايمان واباس التقوى
 (اللهم) يا من لا يخفى عليه
 خافية اغفر لي ما خفى على
 الناس من خطيئتي (اللهم)
 سترت على قنوني في الدنيا

أعم من أن يكون ظالمًا لمجسسه أو عادلاً باستحقاقه وجب جماعاً على ما في قضاء أحرارهم وقد قال تعالى
وما جعل عليكم في الدين من حرج مله أيكم إبراهيم وهي الملة المحنفة السمعة لا سمعاً للمساحة
المحنفة في عموم البلاء ولو كان وقوفه نادراً في القضاء (ولو طاف القارن وسعى لجنه وعمرته)
أي بأن طاف طواف العمرة وسعى لها ثم طاف طواف القدوم وسعى لجنه (ثم أحصر قبل
الوقوف بعرفة) أي عن الوقوف والطواف جميعاً (فانه يبعث يهدى واحداً) أي ويحل به تكافى
نصفه (و يقضى حجة وعمره لجنه ولا عمره عليه لعمرته) أي لانه أتى بكاهن في أول ضيقه ولم يبق
منها إلا حلول وقت حلقه وبعثته (ولا يحل بمطاف وسعى لجنه لأن ذلك) أي سعيه بعد طواف
قدومه (أنه يجب) أي وقوعه (بعد الفوات) أي بعد فوت حجه قبل بقائه لأن الأصل في السعي
أن يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما حوز تقدمه عن عدم الفوات لدفع المضرة الناشئة
عن كثرة التراخي (ولو أحصر عبد) أي مملوك (أن أحرم بغير إذن المولى فالمولي يبعث المهدى ندباً)
أي إن شاء تخلص عبده من الأحرار الذي يكون مختلاً به في الاستعداد أو ما غفلت ندباً لأن أحراره
إذا لم يكن من أذنه فيجوز له تحليله في عيدان أحله يبعث هديه أفضل مما قبل (ولو باذنه) أي ولو
كان أحراره بأمره (فقبل يبعثه حقاً) أي وجوباً كما صرح به في خزائن الأكل أنه يجب على
المولى بعت المهدى ووجه ما ذكره القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن على المولى أن يذبح عنه
هديا في الحرم فيحصل لأن هذا الدم وجب لبائيه ابتلي به العبد باذن المولى فصار عتله النفقة
(وقبل ندباً) كان الأولى أن يقول قبل يجب بعتنه على المولى وقبل لا بل يجب على العبد ما في
فتاوى فاضل خان أو أحرم باذن المولى ثم أحصر لا يجب عدم الأحصار على المولى ويجب على العبد
بعد العتق ولما في البدائع فتاوى في شرح مختصر الكرخي ولو أحصر العبد بعد
ما أحرم باذن المولى لا يلزم المولى أن يهدي له لأن لزمه للمولى العتق لا يلزم العتق لا يجب للعبد على
مولاه حق فان اعتقه وجب عليه أن يبعث يهدى له ما إذا اعتق صار من له عليه حق فصار كالحر
إذا أخرج غيره فأحصر فانه يجب على المخرج عنه أن يبعث المهدى وكذا ذكر الكرخي في مثل
القدوري وفي البحر الزاخر ولو أمر المولى عبده أن يبيع عنه فأحصر لم يلزم المولى أن يهديه فان
اعتقه (زم المولى أن يبعث يهدى) قال المصنف في الكبير فعل المستعمل في الأمر وجعله صاحب
البديائع وغيره في الأذن قلت وعلى تقدير الفرق بينهما فإذا كان الأمر غير موجب للبعث
فبالأولى أن لا يكون الأذن باعشاعاً يبعث المولى كما لا يخفى فصر من نقول الاستحسان عدم
الوجوب والمعتبر بل ويتم إن يحمل إطلاق نقل الأكل على ما ذكره فيما إذا اعتق عبده
في مقام الخصل وأما تحليل القاضي وهو الباجي المالكي فظاهر أنه مبني على قاعدة المالكية
في أن المملوك يصر ماله كما يملك المالك فيكون أدؤه عنه كذلك وأما القول بكونه ندباً فمأرور
صرح به فيكون في عهدة ناقله (ولو اعتقه) أي المولى (بعد الأذن) أي أذنه بالأحرار
(يجب على المولى بعت المهدى) كما سبق من النقول ولولم يظهر باعتبار القول فان القياس
عليه الذي ذكره قوله كالحر ليس تطهير العبد من كل وجه والقياس مع الفارق ليس من
النوع المقبول (ولو أحصر مربي أو مجنون) أي فضل مكل منهما (فلا شيء عليه) أي
لعدم ولا قضاء عليهما قياساً على ما إذا فسد شيء من المخلوقات أو ترك العمل من الواجبات
(ثم إنه انما يجب على المحصر بعت المهدى إذا أراد التحلل به) أي بسبب ذبح هديه (أما إذا صبر)

وأنا إلى سترها يوم القيامة
أحق (الله) لا تظهر
خطيئتي لأحد من المخلوقين
ولا تفضني بها على رؤس
المسلمين (الله) طهر
لساني من الكذب وكلي
من التفات وعلمي من الرأ
وبه بري من الغيبة فانك
تعلم طائفة الأئمة والمتفقين
الصبور البك هربت
بأوزارتي ودوني أجهلها
على ظهري علم بأن لا ملجأ
ولا منجى منك إلا اليك
فاغفر لي فانك أنت الغفور
الرحيم (الله) رضني
بفضلك وأسعدني بقدرتك
حتى لا أحب ناخس مني
عجلته ولا تعجل

على تحصيل مشقة اسوامه (حتى يرتفع المانع) أى الباعث على حصره وجسمه (فيقتل بافمال
 الحج) أى حقيقة أو حكما بأعمال فائت الحج إذا كان محرما بالحج (أو المرأة فلا يجب عليه الهدى)
 أى إذا كان محرما بها كاسبق اليه الإشارة (وإذا ثبت) أى المحصر (الهدى) وأقبحته إلى مكة
 (فليس عليه) أى وجوبا (أن يقيم مكانه) أى المحصور فيه (حتى يذبح له أن يرجع إلى أهله
 أو حيث شاء) أى وله أن يصرف مكانه لكن في الصورتين يكون محرما إلى وقت تحقق ذبحه (وإن
 عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أى عينه أصلا (أو لا يجدقته) أى ولا يكون عنده عينه (أو من
 يبعث سيده بقي محرما حتى يجده فيقتل به أو يذهب إلى مكة فيقتل بافمال المرأة كالفقات)
 أما إن استمر لا يقدر على وصول مكة ولا إلى الهدى بقي محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة
 وليس يبدل عن هدى المحصر عند أبي حنيفة وعمدوهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر نزول أبي
 يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ عن الهدى بدل لا صوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في
 المحصر أنه أن لم يجد هديا فقوم الهدى طعما فينتهق به على كل مسكين نصف صاع وأن لم يكن عنده
 طعام صام لكل نصف صاع يوما فيقتل به قال في الامالى وهذا أحب إلى يئنى لأن فيه خلاصا
 مما فيه المخرج العظيم قال في الكبر قناتنا يس بخالف النص في غير المقيس فلا يقبل قات لا يص
 في المسئلة عن الشارع لأن الكتاب ولا من السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة
 هو كفارة صيد الحرم بطريق التفسير وكفارة الخلق بمغفر على الترتيب فيقتل وكيف لا يقبل
 وهو اجتهد بعض المجتهدين المطلقين على قواعد أصول الدين كابي يوسف وقتبته الشافعي أيضا
 مع جلالتهم في المرفئاني والخصفة عند الشافعي بصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخر
 أقول ولعلمنا قاسا على من لم يجد الهدى عن كان قارنا أو متعنا كما تزل به القرآن أيضا والحاصل
 أن هذه أوجه ما قبل بصوم عشرة أيام ثم يقتل ويقاس كفارة الخلق بمغذروجه ما قبل بصوم
 ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قبل بصوم براه كل نصف صاع يوما فلكل وجه وطريقة
 وجه غير خارجة عن قواعد الشريعة فكن متأدبا في حق الاعتدول بنفس الملوكة بالسعد لوك
 في غمة السلوك (ولا يفيد اشتراط الإحلال عند الإحرام شيئا) أى لا من سقوط الدم ولا من
 حصول التخلل بلونه والمعنى أن المحصر لم يحصل إلا بالذبح في الحرم سواء استقرت عنده أحراره
 الإحلال بفرد ذبح عند الإحصار أم لا وهذا المسطور والمذهب في كتب المذهب وذكري الأيضاح
 قال أبو حنيفة الشرط بقيد سقوط الدم لا بقيد التخلل ونقل الكرماني والسرورجى عن محمد
 أنه إن كان قد اشتراط الإحلال عند الإحرام إذا حصر جاز له التخلل بغير هدى (تنبيه) أى المقاتل
 التنبيه (المرأة إذا أحرمت) يحج نفل ولو باذن الزوج أو المولى ولو باذن المولى خلال ما قبلها
 (الهدى) أى لا نهام صارا بجزء محصرين (ولكن لا يتوقف عليهما على ذبح الهدى) أى كاتوقف
 قتل المحصر على ذبحه (بل يحل في الحال) أى المرأة والمولى (إذا فضلا عن شئ من المحصورات
 كتص نظر بأمر الزوج أو المولى) اعلم أن الذي يقتل بغير الهدى فكل محصر منع من المضي
 في موجب الإحرام شرعا لخلق العبد كالمراهق والعبد المنعوى به بحق الزوج والمولى فأن أحرم
 المراهق أو الأمة أو العبد بغير إذن الزوج والمولى قلها ما إن يتحلى أهلى الحال من غير ذبح الهدى
 للتخلل وعلى المرأة أن تبعت الهدى أو غنمته إلى الحرم لينذع عنه هدى الكفارة وعليها لجة وعمره إن
 كان أحرما بجنبه وعمره إن كان محرما بغيره بخلاف ما لو مات زوجها وأحرمتها في الطريق فأنه لا يقتل

بني أمية ولا تترك سري
 ولا تترك سري وأمن روى
 وأكفى شرعوى وأمن
 ديني وأمن على
 رفعتي من النار (اللهم)
 أرحم غمرتي في الدنيا
 ومصرى عند الموت
 وحشتي في قبري ومغامي
 بين يديك (اللهم) أنى أعوذ
 بك أن أقتر في غناك أو
 أفقر في هذا فأذل في
 عزك وأضام في سلطانك
 أو أجهل والأمر إليك
 (اللهم) أنك غفوب
 المغفول ولا الغفوا أحب
 الأشياء إليك ما أبلغت
 بالذبح أحب الخلق إليك
 فأرجنا وأعف عنا

الابلهدي ولعل الفرق بين المستثنين ان احصاء الثانية حقيقي واحصاء الاولى حكيم ثم على
 البهدهدي الاحصاء بعدالة فوجعة وعمره كاسبق من تقصيل الاحرام ولو اُحرم المبدأ من
 المولى كره تحليله ولو حلّه حل وعند أبي يوسف وزفرانه ليس للمولى اذن لعبد في الخلع بحلّه
 وهذا هو الظاهر وان كان اصح جواب ظاهره راية كافي البدائع ولو اُحرم المبدأ والامة
 باذن المولى ثم باعها مائة البيع وما زال للشرى ان يحلّه ما يلا كراهة وليس له الرد بالعيب عندنا
 الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا اُحرم الخبز يجمع نفل
 ثم تزوجت فلزوج ان يحلّها عندنا فلا فرق كذا ذكره القاضي الخلاف في شرح الطحاوي
 وذكر القدوري الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعنى (اما اذا اُحرم المرأة بجمعة
 الاسلام) أي بغير اذن زوجها (ولا يحرم لها) جملة ما يسهل وكذا قوله (ومنها زوجها) أي لعدم
 وجود محرم لها على مقتضى مذهبي (أومات زوجها) ومحرمها في الطريق (أو في مكانها) وهي
 محرمة) أي بأى احوال كان (ولو يجمع تقطوع) أي مع انهاء عليها جرم (فانها لا تعمل الا ببيع
 المهدى في الحرم) أي لانها في حكم المحصر (وان حلها زوجها) أي بشئ من محظورات
 الاحرام (لا اتصل بالبهدي في حج الغرض) أي في حج يكون عليها فرض مختلف ما اذا اُحرمت بنفل
 ولو بالادن وليس عليها صلحة الاسلام فانها ان يحلّها من ساعته ولا يتأخر تحليلها اليه
 المهدى وعليها المهدى وحجة وعمره فتأمل في المقام لينظر ذلك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة
 خلافة في الكبير ولو اُحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم تجد محرماً ذكر في الاصل للزوج ان
 يحلّها بغير هدي وذكر الكرخي انه لا يحلّها الابلهدي وكذا في الميسوط في الغرض لا يتصل الا
 بالبهدي وعي بعد اُحرمت باذن الزوج قبل أشهر الخلع فانها ان يحلّها وان اُحرمت في أشهر الخلع ليس له
 أن يحلّها وان كان في بلاد بعيدة فيخرج من قبل أشهر الخلع اُحرمت في وقت خروج أهل بلدها
 لم يكن له ان يحلّها وان اُحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحلّها الآن بكون احوالها
 قبل ذلك بسلام بسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة ان يقول في صدر الجملة فان اذن الزوج
 لها بحجة الاسلام مطلقاً اُحرمت قبل أشهر الخلع الى آخره فانه اذا اذن لها ان تحرم قبلها وليس له
 تحليلها على ما لا يخفى ثم اذن قبل الاحرام ظاهراً ما بعده فاحصل أيضاً قوله أصبت أو أحسنت
 أو رضيت فذلك أو أجزت أو أذنت لك في المسئلة الى عكة وتعود ذلك ولا يكتفي بمجرد رؤية احوالها
 والسكوت عنها

فوفصل في الفصل في أي في آدابها (وذا علم) أي المحصر (انه) أي الشأن (مدد مع هديه) أي الذي
 بينه (بالحرم) أي في أرض الحرم (وزاد ان يضل) أي يخرج من احواله لعدم علمه ومعه عليه (بضل
 أدنى ما يحظره من الاحرام) أي يمنع من بقائه والاولى أن يقال أدنى ما يحرم بالاحرام من قص
 شارب أو قنطرة أو تظليل عضو (ولا يجب عليه الحلق) أي ولا التقصير خلفاً عنه (وان فعله
 حسن) أي مستحسن وهو يحتمل انه مندوب أو مستحب أو مباح كحسب أي بيانه (ولا يخرج من
 الاحرام بمجرد الذبح) أي ولو في الحرم (حتى يضل بفعله) أي من محظورات الاحرام ولو بغير
 حلق فان الحلق ليس بشرط عندنا على ما في البصر الاخر وتندأ في يوسف عليه الحلق وان لم
 يعمل فلا شيء عليه وهذا يقتضي انه مسئول لا واجب فلا خلاف كذا في الطرالمسئ وقال الخبازي
 وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا مستنون عنده وأن المراد من

وادخلنا الجنة وان لم يكن
 من أهلها وخلصنا من النار
 وان كنا قد استوجبناها
 (اللهم) وسع علينا في الدنيا
 وزهدنا فيها ولا تقهرها
 علينا مع ما ترى أعطينا
 فيها (اللهم) أنت السلام
 ومنك السلام فبغيرنا
 يا سلام وادخلنا دارك
 دار السلام تباركت
 وتعاليت يا ذا الجلال
 والإكرام (اللهم) اغفر لنا
 وارحنا وافتنا واعف عنا
 وتقبل منا وادخلنا الجنة
 ونجنا من النار وأصلح لنا
 شأننا كله اللهم اني أسألك
 بأن لك الحمد أنت الله الذي

قوله عليه استخسانا لا غير لان ترك الواجب واجب لله وترك السنة واجب للاسامة ولم يذكر
واحد من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة بخلاف ما روي في المنادى عن
ابي يوسف انه واجب عليه لا يسع مكره فان ترك فليعدم وفي مختصر الطحاوي ان لابي
يوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفي رواية يستحب وفي رواية لا شيء عليه انتهى وفي
شرح الاثر الطحاوي تحكيم الناس في المحصر اذا عر هديه هل يخلق فان لم يخلق رأسه أم لا فقال
قوم ايس عليه ان يخلق وعن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يخلق فان لم يخلق حل
ولا شيء عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يخلق ويجب ذلك عليه انتهى والقصر على
حكم الخلق كالاجتناب ومال الطحاوي الى هذا القول أقول ولعله لانه مستفاد من ظاهر
ما ورد في الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديثين من اننا كيدو الملائكة
في امر الخلق من غير الاكفاء بالتصريح كما يتضح حكمه في علم الحديث والتفسير وهذا وفي النسخة
اختار قوم الذين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقا سواء كان في الحل والحرم ثم اعلم انه لا يجوز
ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فاذا ذبح فحل غير الذبح ومنع عن ذبحه عليه قوله
(ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فحرم) (فحرم) أي سد ذبيحه (لا شيء عليه) لانه انما يجب عليه
الاراقة لا الاعطاء (وان لم يسرق فسدقه) أي عليك أو اباحة ولو في أرض الحل (ولو ذبح قبل
المبادي يوم) أي مثلا (جاز) أي تحمله بخلاف ما اذا كان بعده ولو بساعة (ولو نزل) أي المحصر
(انه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (ظهر خلافه) أي بان لم يذبح أو ذبح في الحل أو بعد المبادي
والحال انه ان يكتب بعض المظهورات منه على نخل اخرج من الاحرام بذلك الذبح (فعلية)
لما ارتكبه من المظهورات الجرم) أي من انواع الكفارات (وان أكل من الهدى الوكيل) أي
ولو اذن الوكيل (ضع قيمة ما أكل ان كان قنينا) أي مالك نصاب (و يتصدق بها على الفقراء) أي
عن المحصر (ولو ذبح للمأمور) أي هدى المحصر (ثم زال احصاره) أي احصار الآخرة (فحله)
وكذا اذا لم يجز (لم يضمن) أي للمأمور شيئا

وقصص في زوال الاحصاره اذ زال احصار الحرم بالجمع فهو في أي زواله لا يخلو من أحد
الوجوه الخمسة بوجه المحصر له (اما ان يزول) أي الاحصار (قبل بئس الهدى) أي وهو ظاهر
ولا يتصور تعدده فهو الوجه الاول (أو بعده) يعني وهو لا يخلو ان يكون كما قال (في وقت يقدر
على ادراك الحج والهدى) أي مما وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما جميعا) وهو
الوجه الثالث (أو يقدر على ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس) بأن يقدر على
ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس فاذا عرفت ذلك (في الوجه الاول وهو ان يزول) أي
الاحصار (قبل البعث) أي بئس الهدى (والثاني) أي في وجهه أبه (وهو ان يزول في وقت
يقدر على ادراكهما بلزومه) أي في الوجه (التوجه) أي يجب عليه المعنى بالاختلاف ولا يجوز له
التصل) أي حينئذ (ويقبل به بما شانه) أي من سبع أو هبة أو صدقة وتعود ذلك (وفي قيمة
الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجه الثلاثة (لا يلزمه التوجه ويجوز له ان يخل
بالهدى) أما فيما يقدر على ادراكهما جميعا فلا يلزمه الماضي لعدم فائدة ما جاز له التخلل اتفاقا
وأما فيما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه الماضي اتفاقا على الروايات المشهورة
في المذهب اما بما فيه رواية خزانة الاكمل حيث قال لم يثبت بالهدى ثم قدر ان يدركه فبطل

لا اله الا انت يا مان الخاشعين
يا مدبر السموات والارضين
يا ذا الجلال والاكرام
يا حي يا قيوم (اللهم) اني
اسألك بانك انت الله
الواحد الاحد الفرد
الصمد الذي لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد
اسألك العفو والعافية في
الدنيا والآخرة (اللهم)
انت الملك لا اله الا انت
وانت عبدك خلقت نفسي
واعترفت بذنبي فاغفر لي
ذنوبي فانه لا يغفر الذنوب
الا انت واهدني لافضل
الاخلاق ولا يهدي
لاحسنها الا انت واصرف
عني سبها فانه لا يصرف
سبها الا انت ليسك
وسميتك والغير كله بيدك
تباركت وتعاليت
استغفرك وآتوب اليك

ذبحه لم يسمعه ان يقيم ويحل بالهدى الا اذا لم يقدر على ادراكه فانه نظا هره فذبحه بداروته ان ضميره
 واجع الى الهدى كما توهم المصنف على ما ينهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب ان امرجه الى
 الحج والا فليزمن تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر ان يدركه الا اذا لم يقدر على ان يدركه
 فادركه وأدرك (الاي الوجه الاخير) وهو ان يقدر على ادراك الحج دون الهدى (الافضل له
 التوجه) الصواب ان يقال يازه التحلل قبل ما هو قول زفرور واية الحسن عن أي خيفة وهو الافضل انفاقا
 المضي ولا يجوز التحلل قبل ما هو قول زفرور واية الحسن عن أي خيفة وهو الافضل انفاقا
 ثم قوله (وهو) أي الوجه الاخير (ان يدرك الحج دون الهدى) بيان اللهم المقدم وقد تقدم ثم هذا
 الوجه انما يتصور على مذهب أي خيفة لان دم الاحصار عنده لا يتوقف بياوم التحريم بل يجوز
 قبلها فيستور ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأجند في رواية وأما على مذهب أبي يوسف
 ومحمد فلا يتصور هذا الوجه في المحصر لان دم الاحصار عندهما يتوقف بياوم التحريم بل يدرك الحج
 يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فيستوفى حقه لا تنافي لعدم توقف دمه بياوم التحريم غير
 خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى لا يلزمه التوجه) أي الى مكة لعدم
 الفائدة بتدراك أحدهما (بل ان شاء حل بالهدى) أي صبر حتى يحل بدمع الهدى (وان شاء
 توجه) أي الى مكة (ليتحلل بأفعال العمرة) ولا شك أن هذا هو الافضل (وله) أي للقارن المحصر
 (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التغيير المسطور (فائدة) أي عظيمة (هي انه
 لا يلزمه عمرة في القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال وبناه اذا كان المحصر
 قارنا فبني أن يجب عليه اثبات العمرة التي وجبت عليه بالشروع في القران حيث قدر عليها
 وأجيب بأنه لا يقدر على أدائها بالوجه الذي التزمه وهو كونه على ما يترتب عليه الحج اذ هو ان الحج
 فأت به ذلك كذا في الغباري والفتح (وأما المحصر) أي المحصر (ان زال احصاره قبل بعث الهدى
 أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدى ففي الصورةين يلزمه التوجه) أي اجاها
 (وان لم يقدر على ادراك الهدى) أي بعد بعثته (لم يلزمه التوجه) أي بالاتفاق بين الامام
 وصاحبه (ولا يتصور في حقه) أي المحصر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقفها لجميع العمر
 من غير تعيين شهر وتعيين يوم بخلاف الحج فانه مختص بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره
 بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم القائل فقد ذكر عن ابن جماعة في منسكه ان عند
 المنقبة اذا صار الاحرام متوقفا زال احصاره فقاتل المحصر فقاتل الحج والمحصر دائم تحلل بعمرة ولا يكون
 محصرا ويجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند أي خيفة ومحمد بل يؤذيها
 باحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد للعمرة ولو لم تحلل لا يجمع في العام القابل بذلك
 الاحرام وتنبه المصنف في الكبير بأن قوله عند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان
 عنده يتقلب احرامه احرام عمرة من غير تجديد كما سيأتي بيانه في باب القول اه وسيجي برهانه
 ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والمحصر دائم تحلل بعمرة ولا يكون محصرا نظا هره التناقض
 ولعل مراده أن حصره عن الوقوف مسفر ولا يكون محصرا عن الطواف فقامل لشلاتقع
 في حوال الخلاف

(اللهم) بعلمك التيب
 وقدرتك على الخلق أحسن
 ما علمت الحياة خسراني
 وتوفى إذا علمت الوفاة
 نعياني (اللهم) اني أنزل
 بك حاجتي وان تصر رأبي
 وضف عملي اقترن الي
 رحمتك فاسألك يا خافي
 الامور ان تصيني من
 عذاب السعير ومن قننه
 القبر (اللهم) اهدني لارشد
 أمرى وأخرجني من شير
 نفسي (اللهم) اني أعوذ بك
 من منكرات الاخلاق
 والاهوال (اللهم) اني أعوذ
 بك من الشقاق والنفاق
 وسوء الاخلاق بسم الله
 ماشاء الله لا تأني بالخير الا الله
 بسم الله ماشاء الله لا يصرف
 السوء الا الله بسم الله
 ماشاء الله وما يكره من نعمة
 فن الله بسم الله ماشاء الله

في فصل في بعض فروع الاحصار (ان بعث) أي المحصر بمجة أو عمرة (بالهدى) ثم زال
 احصاره وحصل احصار آخر أي من المحصر الاول والآخر (فان علم) أي المحصر (انه يدرك

الهدى) أى حيا (ونوى به احصائه الثاني) أى بعد تصور رادوا (كـ) (جاز وحل به) أى أن حجت شروطة (وان لم ينو لم يجز) أصلا (ولو ثبت هذا لم يجز احصاء أو قلبه نية أو وجهان تطوعا ثم أحصر) أى الاسم (ونوى) الأولى ختوى (أن يكون) أى الهدى فى صورتين (لا احصاء ميزا وعليه إقامة غيره مقامه) أى لم يجز احصاءه وإيجاب تطوعه خلافا لآل يوسف

لم فصل فى قضاء ما أحرم به إذا حل المحصر على أى من أحواله مطلقا (بالذبح) أى بذبح الهدى فى الحرم فى قضاء ما أحرم به تفصيل بينه بقوله (فإن كان أحواله) أى الذى حل به منه (البيع) أى قضا (فعلبه قضاء حجة وعمره) فيه أنه لا يصح الإطلاق بل يحتاج إلى قيد مفيد على ما ذكر محمد فى الأصل عن أبى حنيفة حيث قال فإن بقى وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد أن يحج فى عامه ذلك أحرم وجعل ليس عليه نية القضاء ولا عمره عليه وذكر ابن أبى مليك عن أبى يوسف عن أبى حنيفة وعليه دم أن قصد الأحرار الأول وان تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمره ولا ينسقط عنه ثلثا للجنة الأينية القضاء وروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله أن عليه قضاء حجة وعمره فى الوجهين جميعا وعليه نية القضاء فمما هو قول زفر ثم لم يأت به إذا أحصر فى حجة الفرض وحل منها يلزمه القضاء عند الإبرءة كفى التطوع عندنا وأحد فى رواية (وان كان) أى المحصر (فأرنا عليه قضاء حجة وعمرتين ويخير) أى عند إرادة القضاء (إن شاء بقضى به قرآن) أى بان يجمع بين حجة وعمره ثم بآبى بصرة (أو أقرأ) أى بكل من الثلاث وهذا إذا لم يقض فى سنة الاحصار أما إذا زال الاحصار بعد الفصل بالذبح والوقت يسع تجديد الأحرار الأولاد فقلنا عليه عمره القرآن على ما هو فى رواية الأصل كذا ذكره ابن المسام (وان كان) أى المحصر (معقرا فعليه عمره لا غير) وقضاؤه فى أى وقت شاء لأنه ليس له وقت معين (وتجب نية القضاء) أى أيضا إذا كان الاحصار يجمع اتفاقا (إذا قضاء) أى ما أحرم به (بعد تحول السنة فى النفل) أى فى أحوال غير الفرض (أما ان قضاءه فى عامه ذلك أو كان حجه) أى الذى أحصر هو فحل عنه بذبح هديه (حجة الاسلام) أى أول فرضه فلا يحتاج إلى نية القضاء وان تحولت السنة) أى بأن ينوى حجة الاسلام من قابل قضاء لأنها باقية فى ذمته ما لم يؤدها ولم يتفرج وقتها البصر فله لان العمر كله وقت ألتام كذا ذكره ابن المسام وأشار إليه قاضيتان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما إذا قضى بعد تحول السنة وان قضاءه فى عامه لا يجب عليه عمره) ورأى أيضا أن يجب العمرة مع الحج فيما إذا أحصر بالحج إذا حل بالذبح أما إذا حل بأفعال العمرة فلا عمره عليه فى القضاء لا احصاء كالفات (فإذا زال احصاءه) أى المحرم بالحج (بعد الفصل) أى بالهدى (وأراد أن يحج من عامه ذلك أو لوقت يسع تجديد الأحرار) أى أو الأولاد (فإن أحرم يحج فليس عليه نية القضاء ولا عمره عليه وكذا المرأة إذا حلها من وجهها) أى بعدما أحرمت بحجة النافلة (ثم أذن لها) أى بالأحرار (فأحرمت وحبث فى عامها ذلك) وكذا إذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضى فى شرح مختصر الطحاوى (ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج ففعل بأفعال العمرة فلا عمره عليه فى القضاء) يعنى أيضا كفى نخصة (ويستوى فى وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل والمظنون والمقصد والحاج عن الغنى والحر والعبد إلا أنه) أى وجوب القضاء (على العبد) أى ومن فى مئناه (يتأخر وجوب إداة القضاء إلى ما بعد العتق) واعلم أنه إذا أحرم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر فلا قضاء عليه كما صرح به الزيدى وصاحب ككشف الأسرار لكى

لا حول ولا قوة الا بالله
الحلى العظيم (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد كما
صلت على إبراهيم وآل
إبراهيم أنك جسيم
(اللهم) صل وبارك على
محمد وعلى آل محمد كما صليت
على إبراهيم وآل إبراهيم
وإبراهيم أنك جسيم
(اللهم) وزحم على محمد
وعلى آل محمد كما رحمت
على إبراهيم وآل إبراهيم
أنك جسيم (اللهم)
صل على ملائكتك
المقرنين وعلى أنبيائك
المرسلين وعلى أهل
طاعتك أجمعين من أهل
السموات والأرضين وعلمنا
معهم بالرحم الراحمين
(اللهم) أحسن عاقبتنا فى
الأمور كلها وأجرا من
خير الدنيا وعندها

ذكر السرو حتى الغاية شرح الهداية ان الطائفة في الحج يلزمه المعنى فيه والقضاء لو أقسمه
واختلفوا في القضاء لو أحصر ثم غفل فيه لايتمه القضاء لانه صرح بخروجه من الاحرام والاصح
لزوم الغسل لان الاحرام في الاصل لازم والتحل يدفع الحرج والمشقة وفيما دون ذلك يبقى
صفة الزوم معتبرة

باب الفوات (٥)

هو بفتح الفاء مصدر كالقوت على ما في القاموس (فانت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف
بعرفة ولم يدرك شيا منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة لطيفة) أي لغوية لا عرفية
(ولو أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهرا) أي بعد زوال عرفة (أو ليلا) أي ليلة المزدلفة إلى
طواف عجرها (فقدتم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد
أدرك الحج رواه الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولى للصف أن يقول فقد أدرك
حجه لانه لا يتبع الأبركة الثاني وهو طواف الزيادة اجابا الا ان يحاول ويقول بان مراده بالقيام
تصوره واحتياطه وان قوله (وَأَمِنَ الْغَوَاتِ وَالْفَسَادِ) عطف تفسير لما قبله. ولذا قال الشيخ هر
النفسي رحمه الله في تفسيره فقد تم حجه أي أمن الغوات فانه لم يبق عليه ركن الا الطواف بالبيت
وذلك لا يغوت أي لان جميع العمر وقته والا فقد يتحقق الغوات بالموت وقد يقال لا يغوت به
أي اذا جاوز زائد اركب يذنه هذا وقد وقع في عبارتهم ثم حجه أيضا فحجههم ولذا قال ابن الحسام
لا شك انهم ليس القسام باعتبار عدم بقائه عليه فهو باعتبار أمن الفساد والغوات (ثم اذا فاته
الوقوف بمذرا) هو وظاهر انه لا حرج عليه (أو بفريذر) أي مع انه آثم (سقط عنه أفعال الحج)
أي بقيها (وعليه ان يخطل بالفضل الممرة صورة) عند أي خفيفة ومحمد كما سيأتي بيانه (فيطوف
ويصلي ثم يخطي أو يقصر ان كان) أي الفات (مفردا) أي بالخط (وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام
آت (ولا عمره عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن بن زياد عليه الدم وأشار في شرح الكثر
إلى استحباب الدم للفات عندنا (ولا طواف للصدر) أي عليه اتفاقا (وان كان) أي الفات
(قارنا) أي فينظر (فانه ان كان قد طاف لعمرته قبل الغوات فهو كالمرقد) أي لانه يبادر ركبا
خرج من عهدها (وان لم يطف لها) أي قبل الغوات (فانه بطوف أو لا لعمرته ويسعى لها ثم
يطوف طوافا آخر لغوات الحج ويسعى له ويحلق وقد يخطل عنه دم القران) أي لانه دم شكر مرتب
على توفيق الجمع بين البارتين (وعليه قضاء حجة لغيره) أي لغيره فتمت من احرام عمرته (وان كان)
أي الفات (مقتضا يخطل تحمه) أي لان شرطه موجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دمه) لما
سبق وجهه (وان ساقه) أي الهدى (معه بفعل به ماشا) أي ان كان الهدى تنتمعه بخلاف ما اذا
كان هديه تطوعا كالا يحنى (وعليه قضاء حجه قسط) أي لغيره اغنى عن عمرته بالكلية ان لم يسق
وفي الجملة ان ساق (ويقطع القارن) أي الفات (الثلمة اذا أخذ في الطواف الذي يخطل به)
لانه لما فات وقت قطع تليته ماؤل رمى الحصة صار كان طوافه هذا اقام مقام حجة أفعال حجه
ولا يقطع عند طواف عمرته لانه في حكم أنه أفعال حجه وكان حقه التقديم الا انه أخر ضرورة
الغوات ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا فيما يخطل به فانت الحج انه يلزمه ذلك بلحرام الحج أو بإحرام العمرة
فقال أبو حنيفة ومحمدو بلحرام الحج وقال أبو يوسف بلحرام العمرة ويتقارب اجراءه عمرة وقالا

الا حجة (اللهم) أعني
على نعمات الموت وعلى
سكرات الموت وهونها على
حتى لا أجهد لها كربا
ولا تعب ولا مشاوة في حجة
الايمان عند المسحات
(اللهم) أعني على الموت
وسكرته وعلى التسبب
وحشته وعلى يوم القيامة
ودرته وعلى الميزان وخفته
وعلى الصراط وزاته
(اللهم) لرحم غريبي في
الدنيا وتضرعي عند الموت
ووجدتي في القبر ومقامي
بين يديك وتوفني عند
منتهى أجلي على شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله واجعله آخر
كلامي في الدنيا (اللهم) اني
أسألك عيشة تقية وميتة
سوية ومرد اضيق غمري
ولا فاضح (اللهم) اجل

لأنه نقاب والمؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بأحكام الحج وهذا
معنى قول المصنف صوره فيما سبق قدبر والدليل على صحة ما ذكرناه قوله (ولو جامع الفاتت
قبل طوافه) أى الذى يضل به مع السعي بعده (فليس عليه قضاء العمرة التى يضل بها) أى اتفاقا
فقد أدلى على أن المؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة فقوله (لأنه ليست بعمرة) ليس على
ظاهر بل معناه أن أفعالها ليست بأفعال العمرة حقيقة بل صورة كما بينه قوله (أنها هي مثل
أفعالها) ومن الدليل أنضاع حجة قولهما أن فاتت الحج لو كان من أهل مكة يضل بالطواف كما
يضل أهل الأقاليم ولا يلزمه الخروج إلى الحل ولو انتقل أحواله أحوام عمرة وصار معتبرا لزمه
الخروج إلى الحل كذا ذكره وفيه بحث ظاهر على ما لا يخفى ثم غرر الخلاف فظهر فيما إذا فاتت
الحج فأهل بجعة أخرى حل بأفعال العمرة من الأولى ويرفض الأخرى عند أى حجة وعند أى
بوسف يفتنى فى الأخرى لأنه محرم بالعمرة أضاف إليها وعند عدم ما يوضح أحواله بالناس
(ولو أهل الفاتت بجعة أخرى قبل الفراغ من الأولى فإن كان بنوى به) كان الأنصر
والأظهر أن قال فان فوى به (قضاء الفاتت فوى هي) أى بينها وتفسيرها قوله (ولا يرفع هذا
الاهلال شي) أى سوى التى هو فم يضل بالطواف والسعي كالمسلم به (ونته) أى بالثانية
(الفر) أى لا اعتبار لها وعليه قضاء الأولى لا غير أى لكون الثانية لغوا (وان فوى به) أى
بأهلاله (حجة أخرى يرفضها) أى الحج (ويحل بأفعال العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف
(وعليه قضاءه) حين يعرفه (وم) أى عند أى حجة خلافا لمذهب المتقدمين عنهما (ولو أهل) أى
الفاتت بجعة (بعمرة رفضها) وهذا بالاتفاق لا جمع بين العمرتين أحواله على قول أبي يوسف
وعمل على قولهما (وعليه قضاءها) والدم (الحج) أى قضاء أو بضابا لاتفاق (ومن أهل يفتنى ثم
قائه الوقوف بقتل بعمرة واحدة) أى لا يمرتين كما هو ظاهر القياس (وعليه ماص) أى من
قائه أو الدم (الحج) (ولو أن الفاتت لم يضل) أى بأفعال العمرة (وقى محرم إلى قابل فم بذلك
الأحوال لم يصح حجه ومن أهل بجعة فجمع) أى قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم قائه الحج) أى
الوقوف كفى نسخة (فعلية دم لجماعه ويحل بأفعال العمرة ولو حج) أى الفاتت من قابل (قضاء)
أى لجنه (فأفاده) أى بالجامع (لم يكن عليه القضاء بحقه واحدة) أى كى أفده صومها لجامع ثم
قضاءه وأفده فإنه لا يجب عليه القضاء يوم واحد وليس عليه كفارة أخرى لا قضاء يوم القضاء كما
لا يخفى (ولو قدم محرم بجعة فطاف بقصد يوم سوى ثم قائه الحج) أى غوت لوقوفه عليه أن يحل
بأفعال العمرة (أى من موطوف فرض لها سوى آخر يدها) ولا يكتفه طواف النية الأول
بالرفع لضاف (ولا السعي) أى لا يكتفه السعي المتقدم (فى الضلال) أى فى الخروج عن
أحوال حجته حتى لو كان قارنا والمسئلة بها لا يجب قضاء عمرته التى قرنها لأنه قد أداه (ولو أن
قارنا لم يطفل لعمرة ففاته الحج وجامع) الأولى أن يقول لجامع معنى وهو لم يطفل بعمرة القارن
ولا لعمرة التى يضل بها (فعلية أن يفتنى فى العمرتين وعليه ممان لجامع وقضاء عمرة التران)
أى لا أفدها ولا يجب عليه قضاء التى يضل بها (وقد اتفق على أن يكون محصرا) أى لا حقيقة
ولا حكمه (ولا يميل بحث الهدى) أى بل عليه أن يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) أى
بالجامع لأنها غير مؤقتة
فصل فى الأسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة (الفوات) أى غوت الوقوف (والاحصار)

حبك أحب الأشياء إلى
وأجعل خشيتك أخوف
الأشياء عندى وأقطع
عن حاجات الدنيا بالسوق
الى قناتك وإذا فررت
أعين أهل القياص دنياهم
فاتر عني بعبادتك (اللهم)
أنى أسألك العفة والسلامة
والعفة والامانة وحسن
التلقى والرضا بالقدر
(اللهم) نفى أعوذ بك من
يوم السوء ومن ساعة
السوء ومن صاحب
السوء ومن جار السوء
(اللهم) اجعلنى شكورا
واجبى صبورا واجبى
فى عيني حقيرا وفى أعين
الناس كبيرا (اللهم) أنى
أسألك بأهلك الطيب
الطاهر المبكوك الاحب
إليك الذى لا دونه
أحببت وأداسلت به
أعطيت وأداسرحت به

أى عن الوقوف فانه في حكم الفوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التخلل عن احرامهما
 (والاقتصاد) أى الجماع ولو كان يلزمه اثبات بقية أفعال الحج (والرفض) أى رفض احرام الحج
 بعد احرامه مسبقا فانه يجب عليه قضاءه الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحويل الرجل زوجته
 وأتمته أو عبده أى اذا حرموا الحج على تخصيص ملبس بقى ثم قال ويلحق بها دخول مكة بغير احرام
 أى فانه يجب عليه احرام أحد النسكين منها الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالتحاق حيث لا يجب
 عليه تعيين الحج لكن في اطلاق القضاء عليه صحيح لان القضاء فرع فوات الاداء هذا ولا يشترط
 لسقوط القضاء احرامه من حيث أحرم أولا ولا من المبقات وانما يجب احرام من المبقات
 مطلقا ثم هذه الاسباب الاربع موجبة لقضاء العمرة الا لفوات لعدم تصوره في حقها لان
 جميع العمرة وقتها (وحكم فوات الحج عن العمر) أى بعد انتقضائه قبل تحقق أدائه (انه اذا مات من
 عليه الحج) أى فلا يلزم من أحد الوحد الثلاثة (ان أوصى بالاحراج عنه) أى على الوجه الذي يأتي
 تفصيله (يجمع عنه) أى بشرطه (ويستقط به عنه الفرض) أى اجبا (وان لم يوص به) أى مطلقا
 أو ايصاه غير صحيح (ثم) أى تحقق ثم تركه فهو يوجب في ذمته فهو وقت حكم الله ومشيئته باعتبار
 مفرقة وعقوبته وهذا اذا لم يصح عنه أحد من غيره ومشيئته (وان تبرع عنه الورثة) أى من ماله
 أو من عندهم فالاجنبى في حكمهم (يخرجه) أى هذه الجملة عما في ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم
 ان من عليه الحج اذا مات من غير وصية بآثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على العور فلا
 اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يتضيق علما بخلاف العسر في وقت
 يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه
 عجزا متقرا ويكفيه الاداء بما له بآثمة بغيره مناب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به فان لم
 يوص به حتى مات آثم بغيره بغيره عن وقته مع إمكان الاداء في الجلة فآثم لكن يسقط عنه
 في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركه وان أحب الوارث ان يجمع عنه مع قال
 الامام الاعظم وأرجو أن يميز ذلك ان شاء الله تبارك وتعالى

باب الحج العبري

اعلم أن الأصل في هذا الدلائل ان يجعل ثواب عمله لمعه من الاموات والاحياء معا وصلا
 أو صوما أو صدقة أو غيرها كتلاوة القرآن وسائر الاداء كالفصل سبعين هذا وجعل ثوابه
 لغيره جاز بلا شبهة وبصل اليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستحسان لا يصح عندنا في باب الحج
 على ما صرح به في التصوف كذا صرح بدمم الجوز في القافية ويجمع البحرين والمحار والمحيط قال
 الزبلي وكزه الجمل ان وجدنى و مراده به ضرب الامام الجمل على الناس للذين يفرجون الى
 الجهاد لانه يشبه الاجرة على الطاعة فحققته حرام فكره ما أشبهه فقد صرح ابن الحماد بان
 حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فما أشبهها مكره وعليه العيني بان الجهاد حق الله تعالى فلا
 يجوز تأخير الاجرة عليه فاذا تمحض أجره كان حراما اذا أشبهها كان مكرها وهو الى الحرام
 أقرب له وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في المسدة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في
 غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى ان رجلا سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال كانى أبوان أربها حال حياتهما فكيف أربها بعد موتهما فقال له عليه

رحمنا اذا استقرحت به
 فربحت ان تمسكنى من
 الكفر والفقر والقلعة
 والذلة والعلة وكافة
 الامراض والاعراض
 وسائر الاسقام والالام
 ومن قننة النساء ومن
 النفس والشيطان ومن
 قننة الدنيا ومن الفسوق
 والشقاق والفاق وسوء
 الاخلاق ومن السمعة
 والرياء والشرك (اللهم)
 انى أسألك فوافق قلبى
 ونحواته وجوامعها وآوله
 وآخره وظاهره وباطنه
 والدرجات العلى آمين
 (اللهم) انى أسألك فريا
 قريبا ونصرا عزيزا وصبرا
 جبيلًا وقصما مينًا وعلما
 كتبنا تاهما وورقا وعلما
 مباركا في طائفة بلا بلاه
 ونسألك العافية من كل

الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي للسامع صلاتك وان تصوم للسامع صيامك رواه
 الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه من فرغ من صلاة الفجر فقرأ قل هو الله أحد احدى
 عشرة مرة ثم وهب اجرها لأموات أعطى من الاجر بعد الاموات رواه الدارقطني وعن أسد
 رضي الله عنه ان سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان تصدق عن موتا بوضع
 عنهم وتدعولهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل لهم ويقرحون به كما يفرح أحدكم بالبطو
 اذا أهدي اليه رواه أبو حفص الكبير المتكبري وعنه عليه الصلاة والسلام انه منجى بكثير
 أمليين أحدهما عن نفسه والا خروص أمته رواه الشيخان أي جعل ثوابه لأمته وهذا تعلم
 صلى الله عليه وسلم ان الانسان ينفعه عمل غيره والاقتداء به والاستحسان بالرواة الوقي
 وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فقيه معان كثيرة ليس هنا يحصل سطو قل
 المصنف (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) أي حجة الاسلام والقضاء والمذبح وهو قادر على
 الاداء بنفسه وحضره الموت أو غافه يجب عليه الوصية بالاجتاحتع بهدونه فان قدر عليه أولا
 (وعجز عن الاداء بنفسه) أي بسده (يجب عليه الاجتاحتع) أي بان يصح عنه في حال حياته أو بعد
 مماته (ان فرط) أي قصر (في التأخير بان وجب عليه علم يصرح اليه في عامه وفيه الايامه) أي أن
 وجوب الاداء انما يتعلق بين لم يصح بعد لوجوب اذ المخرج الى الحج حتى مات فلهما وجب
 عليه الحج من عامه مات في الطريق لا يجب له الا ما سأل لا لم يذبح من الايجاب ولم
 يقصر في هذا الباب كذا في التحسين والعاوي السراجية قال ابن الهمام وهذا قيد حسن
 وتفصيل مستحسن ينبغي ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج) أي وجوب
 نطقه في الجملة ولو يحصل شروط البقية (ولا يجب عليه الوصية به) أي بالاجتاحتع بهدونه
 في كتابه حجة الامة في اختلاف الامة من زعم الحج لم يصح حتى مات قبل التمكن من ادائه سقط
 عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عند الساجي وأما هداياها طبق في سبق
 قوله وعجز بينه بقوله (ويصحق الجبر الموت والحبس والمع) أي ويحدونها بما لا كراه (والمرض
 الذي لا يرجى زواله) أي كالزمن والقالح وذهاب البصر) أي بان صار أعمى (والعرج) أي بختين
 (والهرم) بفتحتين أي الكبير أي الذي لا يقدر على الاستسكان مع عدم المحرم) أي بالنسبة الى
 المرأة (وعدم أمن الطريق) أي باعتبار العلة (كل ذلك اذا استمر الى الموت) والحاصل ان
 وجوب الاداء انما يثبت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أبي حنيفة على الصحيح فيمكن له كسحج
 البدن لا يتعلق به وجوب الايامه لعل يجب عليه الاجتاحتع وعندها اذا كان له مال تلقى به وان كان
 زما ومعه لوجا على ما سبق من ان شرائط عندنا صحة الخوارج خلافه لما وقد تقدم في باب
 شرائط الحج من ان قولها رواية الحسن عنه قال ابن الهمام وهي أوجه وحذرنا لكرامتي
 (فصل في شرائط جواز الاجتاحتع) أي مطلقا (والبيان عن حجة الاسلام) أي عنه
 وجبتا عشرون (الاول وجوب الحج) أي بالمال (فلا حرج فقير أو غيره من لم يجب عليه من الحج
 الفرض) أي عن فرضه وهو متعلق بالحج (لم يخرج غيره عنه) أي عن فرضه (وان وجب بعد ذلك)
 لان النيابة السابقة لا تجزئ عن وجوب المباداة اللاحقة ثم ماذا كره انما هو شرط وجوب الحج
 لا شرط جواز الاجتاحتع وكذا قوله في الكبير ومنها ان يكون له مال يجب به الحج فالظاهر ان يقال
 ومنها الاول ان يكون له مال يصح عنه وينفرد عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيرا صحيح البدن

بليته ونسبته للسامع العافية
 ونسألك وجود العافية
 في حجة بلا مرض ونسألك
 الفنى عن شرار الناس
 ونسألك اقتبال الاجناد
 لاداء حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم (اللهم) اني
 أسألك أن تجعل لي
 البيت النازل وممرجي
 اليك التوسع والتبذل
 وامحني من حفاتك
 رحمة يصعد بها عا
 المالين وقصر عنها غا
 الفالين حتى ارنى البيت
 صر في تطامني فيه اللهم
 العافية وشقادي النعوس
 الامة واكفني بغاشية
 من نورك تكشف عني
 كل مستور وتبصني عن
 كل حاسد مفروء وهب لي
 حجة الأسع به كل خلق وأقصي
 به كل حق كما وصفت كل

لا يجوز ج غير عنه فرضا بخلاف جهة عنه قتلا دام به الفقر الى ان يموت لان المال شرط
 الوجوب فان لم ياله لا وجوب عليه فلا يتوب عنه غيره في أداء الحج الواجب ولا واجب
 كذا في البدائع والمعاوي وقد قال صاحب السراج الوهاج في قول من قال ولو حج على الفقر فدام
 به الفقر الى ان يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افتقر والافتقار لا يحل عليه انتهى
 وهو تنقيح كما لا يخفى (الثاني العجز المستدام من وقت الاحتجاج الى وقت الموت) أي فان زال قبل
 الموت لم يجز ج غيره عنه فرضا (ظواهر المذخور) أي كل من سواه من حجروه أم لا وكل محسوس
 (كان أمره) أي أمر وقوع ج غيره عنه (موقوفان استغفره) أي عظمته عن إدامه
 بنفسه (الى الموت) أي بان مات وهو من سواه من حجروه أم لا وكل محسوس (جاء وان زال عذره) أي بزوال حبه
 أو برئه من مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكنه أن يؤديه بنفسه (وجب عليه الأداء بنفسه)
 أي المتأخر به (وظهرت ثقلية الاول) وهذا أولى من عبارة في الكبير لم يجز ج غيره عنه قتلا
 ثم المرأة اذا لم تجز محرما ولا زوجا لا يخرج الى الحج الى أن يبلغ الوقت الذي يهر من الحج فيقتل
 تبعث من يبع عنها ما قبل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلا ان دام عدم المحرم
 الى ان ماتت فذلك جائز كالرخص وفي شرح الثقلية للمرحوم جلال الدين أبي بكر محمد بن الفضل
 اذا تمجد محرما تبعث من يبع عنها فان دام عدم المحرم الى موتها فذلك جائز وقيل لا يجوز لها ذلك
 لتوهم وجود المحرم يعني الزوج أو ظهور أمر آخر والله أعلم وهذا كله مبنى على عدم هذه
 الأعذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الأداء وأما قوله في الكبير والاحتجاج من
 الزمن والاعمى على أصل أبي حنيفة جائز لان الزمان والمعمى لا يرجحان والمعاودة فوجد الشرط
 وهو العجز المستدام الى وقت الموت كذا في البدائع فحسب لكان سلامة البدن شرط الوجوب
 على الصحيح من مذهب أبي حنيفة فلا يجب الاحتجاج بلا شبهة وأما قوله على النسخ بقوله ولو
 أجبروا عنهم يعني الزمن والاعمى والمعمى والمفروق وتوهم وهم يسون من الأداء بالبدن ثم هموا
 وجب عليهم الأداء ما قسمهم وظهرت ثقلية الاول فلا إشكال فيه على كل قول فتأمل (الثالث
 وجود العذر قبل الاحتجاج) وفيه ان هذا الشرط شمله ما قبله (فلأوجح) أي غيره (ثم عجز
 لا يجوز به) أي كافي فاضمان والاصالة قال ابن الممام وهو صحيح لأنه أدى قبل وجوب سبب
 الرخصة (الرابع الامر) أي بالحج فلا يجوز ج غيره عنه بغير أمره أن أوصى به (أي بالحج عنه فان
 أوصى بأن يبع عنه فتابع عنه أجنبي أو وارث لم يجز (وان لم يوص به) أي بالاحتجاج (تبرع عنه
 الوارث) وكذا هم أهل التبرع ونحوه (حج) أي الوارث وتوهم (بنفسه) أي عنه (أو أوج عنه
 غيره جاز) أي ذلك التبرع والحج أو الاحتجاج أوما ذكره جميعه والمعنى جازع بجهة الاسلام ان شاء
 الله تعالى كما قاله في الكبير وما حمله ان ما سبق يحكم لجوازه البته وهذا عقيد الشبهة في نفسك
 السروجي لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فغير رجل عنه أوج عن أبيه أو أمه عن جهة
 الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به ان شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجوز به من غير
 شبهة أي من غير ذكر المشقة وقيد الاستثنائية (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح
 كاسبق اليه التلويح فان شرط وقع الحج من الحاج دون الآخر وهذا الشرط أعني عدم جواز
 الاستتجار عليه مذكور في عامة الكتب كالمداينو القنوي والكافي والكنز وغيرهما ما عسر
 عسدها ومروح في التنازع فقال ولا يجوز الاستتجار على الحج عنه ومصوره كما قال المصنف

ثي رجة وعلم ما جازك
 لا اله الا انت مصدق
 لمظلمك الجبار وتوهم
 يذكر ك الشفاعة ما يحق يوم
 يا ذا الجلال والاكرام
 (الله) اني أسألك ان
 تسلم ما بي بطون عبادك
 لتسلم من وتترع ما في
 صدورهم لتأمن غل وتحمو
 ما في قلوبهم لتأمن حقد
 وان كان لاحسن عبادك
 فبناغل أو غش أو حقد
 فافزع ذلك كله من قلوبنا
 وأبدل ذلك كله بحبة
 ومودة ورفقة ورجة
 واجعلنا في جنتك اخوانا
 وعلى التوى والغير اعوانا
 واجعلنا ممن يعفو ويغفر
 عنه ولا تجعلنا ممن يبادر
 الى الانتقام اذا جرحه
 اليه الفرصة ولا ممن يفتن
 العقوبة اذا أصاب اليها

(فأولنا سر وجلابان قاله استأجرتك على أن تنجني بكذا لا يجوز منه) زاد في الكافي
ولا يقع حجة الاسلام عن الأمور (وان قال أمتك أن تنجني من غير ذلك لا جازم يجوز) قال
ابن الهيثم شافى فتاوى فاضلنا من قوله إذا استأجر المحسوس وجلايحه عنه حجة الاسلام جازت
الخفة عن المحسوس إذا مات في الحبس وللا جبر أمر منه في ظاهره وإيهامه شكل لا جرم أن الذي
في الكافي الحاكم أي الفضل في هذه المسئلة ولو أنفقه من نفسه هي العبارة المحررة وزاد
أيضا حها في المبسوط فقال وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفالة
انتهى فتبين أنه انما سماه أجيرا مجازا لا أمرا لا الكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز
الاستعانة على الخ فان فصل جازوله نفقة مثله لا يجسر هذا التأويل ويمكن أن يقال أنه تنفسد
التسوية بذكر الاستعانة وبقي الأمر بأداء الخ عنه فيصح وقد صرح بهذا التعليل الكرماني فقال
لأنه إذا سددت الأجر في الأمر بأداء الخ عنه فوجب نفقة مثله وفي الكفاية لو استأجر لبيع عنه
من الميتات وقع الخ عن الجميع عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس
الأنعم السرخسي وهو المذهب والله أعلم السادس إن يبيع عمال المحجوج عنه أي الميت (فإن
تبرع الحاج عنه عمال نفسه لم يجز) أي عنه حتى يبيع عماله والمعتري ذلك أن يكون أكثر النفقة
من مال الأمر والقياس ككون الكل من ماله الآن في التزام ذلك جرياينا فاسقط اعتبار
التفصيل استقصا وإذا قال (وان أنفق أكثر النفقة من مال الأمر والاقل من ماله يجوز وان
أنفق الكل أو أكثر من مال نفسه ان كان في المال المدفوع إليه وفه) أي لعله (يرجع به) أي
أي لأنه قد بنتي الاتفاق من مال نفسه لبيعة الحاجة ولا يكون المال حاضر فيجوز ذلك كما قاله
ابن الهيثم (ويجزى وان لم يكن فيه وفاه النفقة ظاهرا) لأن أكثر من مال الأمر من مال الميت
جاز ولا خلاف في فاضلنا إذا لم يكن مال الميت فانفق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من
مال الميت فهو جائز والأفوهض من وفي الكرماني أن انتقص المال عن نفقة الطريق فاستدان
وأنفق من مال نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جائز والأفوهض من وفي
خزانة الأكل لوضاعت النفقة في الطريق فخرج المأمور عن الميت من مال نفسه فانه تلوع للميت
ولا يرجع بالنفقة على أحد (ولو جع عنه ابنه) أي مثلا ولا فكذا حكم ببيعة ورثته (من ماله) أي من
مال نفسه (ليرجع في التركة جاز) أي أن أوصى بأن يبيع عنه (ولو جع لا يرجع لم يميز وان أمره
الميت) أي بأن يبيع عن ماله بغير رجوعه في خزانة الأكل لو جع الوارث عن الميت على أن
لا يرجع في التركة لم يقع عن الميت عن فرضه وان أمره الميت هذا وفي فاضلنا إذا أوصى بأن
يبيع عنه فأج عنه الوارث من مال نفسه ليرجع من مال الميت جازوله ان يرجع من مال الميت ولو
فصل ذلك أجني لا يرجع ولو أوصى بأن يبيع عنه فخرج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز
للبت عن حجة الاسلام انتهى وفيه بحث لا يجنى (ولو خط النفقة) أي من مال الميت (يرجع نفسه
بضمن) أي النفقة المخلوطة (وان جع وأتفق) أي من مال نفسه (جاز) أي حجه منه (وبرى من
الضمان) أي باضاه ولم يتوقف على براه الورثة قال الطرابلسي لو أخذ مال الميت وخطط لعمال
نفسه وجع وأتفق خسمائة درهم قال محمد يجوز الخ عن الميت ولا ضمان عليه بالخطط (ولو أقيم
بعمال الميت) أي من غير خطط لعمال نفسه (ورع فيه يميز بالجهة) أي يدفع الزيادة إلى الورثة
لكن في الكرماني وان أخذ الدراهم لبيع عنه بها فاشترى بها معنعا تجارة قال هذا رجل خان

المقترة وجنبنا من الشقاق
والنفاق وسوء الأخلاق
واصح عناصمها جسيلا
وأعاضل الصقع الجبيل
الذي أمرتنا أن نصغبه
وألهمنا الأدب بين يديك
وأرمتنا التسليم لأمرك
والخضوع اليك والتوكل
في كل الأحوال عليك
(اللهم) لا تدع لنا ذنبا إلا
تغفره ولا عملا إلا تفرجه
ولا كراها إلا تقسمه ولا ضرا
لا تكتشفه ولا ديننا إلا تقضيه
ولا قسما إلا وفيه ولا ودا إلا
أصفيه ولا ضيفا إلا قوبله
ولا أملا إلا بقلته ولا عملا
لا تقبله ولا رزقا إلا
بسطه ولا خلا لا سدده
ولا عيبا إلا ستره ولا مسافرا

الاسته ورده ولا كسيرا
 الاجرة ولا اودا لا تقفه
 ولا صدرا الا شرحه ولا
 ضيقا الا قدسه
 ولا مشكالا الا وضعه ولا
 شأنا الا صلحه ولا يسرا
 الا انزلته ولا عصر الا انزلته
 ولا اعطاه الا جزلته ولا ينما
 الا كفته ولا مينا الا رحنه
 ولا ظالما الا حشنه ولا
 حاسدا الا دفته ولا امرا
 الا قبلته ولا ضالة الا
 ردها ولا حاجة من حوائج
 الدنيا والاخرة يكون لك
 فيها رضا ولنا فيها صلاح
 الا قضيناها واعنت على
 قضائنا ما يتيسر منك في عافية
 بلا بلاء ومساعدة بلا شقاء
 يا ارحم الراحمين (فصل)

لا يجوز ويكون الشراء لنفسه والبيع عن نفسه وهو ضامن انتهى وهو مخالف بالطلاق لما في منسك
 الفارسي لو أخذ المال واقترب به في بيعه عن الميت قال ابو حنيفة يجوز به الاجفة وهو قول أبي يوسف
 وقال محمد يضمن جميع المال للبئ والبيع عن نفسه وفي المحيط ولو اشترى بها مائة لنفسه للتجارة
 وجعل ثمنها عن الميت برد النقطة والبيع عن نفسه ذكره في المتن وفيه ايحاء الى الفرق بين من يشتري
 بها للتجارة متعلقا بنفسه او متعلقا بالميت نبره لكن روى هشام عن أبي يوسف قال يصدق
 بالبيع وقد أجزأت الجعفة الميت في قول أبي حنيفة وهو الاصح كالوخلطها بديارهم نفسه حتى
 صار ضامنا ثم حج عن الميت في قول الرعي في هذا وفي الكرماني ذكر الفقيه أبو البت في فتاويه
 وفي النوازل سئل بهضهم عن الرجل يأخذ الدراهم لبيع عن الميت فانفق من هذه الدراهم
 قبل الخروج قل او كثر صار ضامنا للمال فان حج كان ذلك عن نفسه وجع الميت على حاله (السابع
 ان يبيع ركبانا اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشيا ولو يهره) أي بالبيع ماشيا (بعض النقطة
 وكذا ولو يهره) أي وجع المأمور ماشيا (واسمك مؤنة الكراه لنفسه) أي فاه بعض النقطة
 ويحج عنه ركبانا ثلثه النقطة الركوب أكثر فكل كان الثواب او فر وكذا اقل بعد ان حج على جوار كره
 والجل أفضل كذا علمه المصنف في الكبير والآن ظهر ان كراهته لكونه غير متصل لسفر العبد
 أو لانه على خلاف السنة بقية قوله والجل أفضل لا لكونه غفيرة كونه أكثر فاه قد يكون
 نقطة ركوب الجمل أو فرم العبرة في الركوب والمشي للأن أكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشيا فهو
 كقطع الكل ماشيا وركوب الركوب الأكثر كركوب الكل ثم عدم الجواز ماشيا على الاتفاق محمول
 على ما إذا اتسعت النقطة للركوب كما أشار إليه بقوله (وان ضاقت النقطة عن الركوب) أي بان
 كان ثلث ماله لا يبلغ إلا أن يبيع ماشيا (فحج عنه ماشيا جاز) لكن لو قال الرجل أنا حج عنه من بلده
 ماشيا روى عن محمد لا يجوز به ويحج عنه من حيث يبلغ ركبا وروى الحسن عن أبي حنيفة ان
 أعجز عنه من بلده ماشيا جاز وان أعجز عنه من حيث يبلغ ركبا وروى الحسن عن أبي حنيفة ان
 كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية ولو أوصى ان يعطى بعبه (هذا) أي ببينه ونخصوصه
 (رجلا) أي ولو غير معين (يحج عنه كراه الرجل) أي أعطاه الكراه والاجرة (وأنفق الكرم على
 نفسه) أي في الطريق (وحج ماشيا جاز) أي عن الميت استصفا قال الطبراني وهو الاصح وقال
 ابن الهمام وهو المختار ثم رد المبراني وروى الميت قال أبو البت في النوازل وعندي أن البيع عن
 نفسه وهو ضامن نقصان المبرالا ان يكون الميت فوض اليه ذلك (الثامن ان يبيع عنه من
 وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) أي الثلث (يحج عنه من حيث يبلغ)
 أي استصفا (وان لم يمكن) أي ان يبيع عنه ثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) ولعل المكان
 مقيد بما قبل المواساة والاقبال في شيء يمكن ان يبيع عنه من مكة وكذا الحكم اذا أوصى ان يبيع
 عنه بماله وسمى ببلده فانه ان كان يبلغ ان يبيع عنه من بلده حج عنه منه والاخر حيث تبلغ (ومن
 خرج) أي بنفسه (حاجا) أي مريد الحج لا قصد العبادة كالتيارة ونحوها (فان في الطريق وأوصى
 ان يبيع عنه يبيع عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من حيث مات على ما في الجامع الصغير
 وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكانا مني من الموضعين المعهودين وهو مكان
 الموت أو بلده لا غير يبيع عنه منه والاخر موضع الموت استصفا وفي القياس من بلده وقال شمس
 الاعنة اذا كان غنيا حين خرج وأطلق ان يبيع عنه يبيع عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي

مات فيه يجمع عنده من ذلك الموضع وكذا اذا خرج الجمع عند أي حنيفة ولا يجمع عنه من حيث
 بلغ ولو خرج الجمع ثم أقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة ثم أوصى بالجمع مطلقا يجمع عنه من بلده
 اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضيخان لو خرج لغير سفر الحج كالتجارت فمات في الطريق وأوصى بأن يجمع
 عنه يجمع عنه من وطنه اتفاقا (وكذا أي الخلاف) لو مات الحاج عنه في الطريق يجمع عنه من
 وطنه أي عنده من حيث بلغ الأول عند هذا (ولو كان الوصي أو طائفة من أهل البلد يجمع عنه
 من أقرب أوطانه إلى مكة وإن لم يكن له وطن) أي عطاها (لئن حيث مات) أي لا يصر بعزلة
 وطنه وأما ما وقع في الكبير من قوله وإن لم يكن له أوطان فليس في محله إذا يلزم من نفي جمعه
 نفي مفرده ثم قال في الفتح ولو عين مكانا لم يجمع عنه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (إن يجمع عنه
 من غير بلده يجمع عنه كما أوصى) أي على قوم فأوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من
 مكة أو يصد ولو أوصى في لسانه بجمع أو بكى بالرى) يفتح الراء وتشديد الياء بلده العراق (يجمع عندهما
 من وطنهما) أي عند الإطلاق وصيتهما من محله في خواصنا أدرك الموت بجمع فأوصى أن يجمع عنه
 يجمع عنده من خواصنا وعن أي يوسف في حكم قدم الراء في حضره الموت فأوصى أن يجمع عنه يجمع عنه
 من مكة أقول وهذا إذا كانا غنيين في بلادهم وأما إذا صار المكي غنيا في الراء والخراساني بجمع
 وأوصى ما ينبغي أن يجمع عندهما من موضع فرض الحج عليهما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالرى مثلا
 ومات فيه فأوصى وكان حقه أن يقول ولو أوصى المكي لكون اللام للعهد والمعنى أوصى ذلك
 المكي (إن يقرن عنه بقرن عنده من الراء) لأنه لا قران لأهل مكة (وإذا وجب الحج من بلده) أي في
 المسائل التي مر ذكرها (فأج الوصي من غير بلده يجمع) أي يكون الحج له ويجمع عن الميت ثانيا
 لأنه مخالف (إلا أن يكون ذلك المكان) أي الذي أجمع عنه (قربا منه) أي من وطنه (بجمع مبلغ
 البسه و يرجع إلى الوطن قبل القيل) أي فيحتث فلا يكون مخالفا ولا ضامنا ثم إن كان ثلث ماله
 لا يبلغ أن يجمع عنه من بلده فجمع عنه من موضع يبلغ فضل من الثلث وتبين أنه كان يبلغ من موضع
 أبعد منه يجمع الوصي ويجمع عن الميت من حيث يبلغ إذا كان الفاضل شأ يسيرا من زاد
 أو كسوة فلا يكون مخالفا ولا ضامنا (التاسع النية) أي نية المجموع عنه عند الأعرام أو بعده
 عند الإمام قبل أن يشرع في أفعال الحج (وهي أن يقول) أي يلسنه وهو الأفضل (أحرم عن
 فلان) أي نوبت الحج عن فلان (وليكن عن فلان) أي ليكن بجمعه عن فلان (وإن شاء اكتفى) أي
 عنه (نية القلب) أي له (ولو نسي اسمه) أي اسم الأحرار (وفى أن يكون الحج) أو أحرارهم (عن
 الأحرار) أي وأن لم يسمه (يجمع) أي يوقع عنه (ولو أحرارهم) أي يجمعها (أو مطلقا) أي يجمعها
 وأطلق النية وسكت عن ذكر المجموع عنه مينا أو مهيما (قله إن يمينه) أي لمن شاع من نفسه
 أو غيره (قبل الشرع في الأفعال والأفعال) أي في أفعال حجه من طواف قدوم أو وقوف
 برفة قال في الكافي لأنصف فيه ويبنى أن يصح التمين هنا لجاء انتهى ولا يخفى أن محمل
 الإجماع إذا لم يكن عليه حجه الإسلام أو لا يجوز له أن يمين غيره بل ولو عين غيره لوقع عنه
 على ما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (الماتر أن يحرم من الميثاق) أي من
 ميثاق الأحرار ليشمل المكي وغيره (فأولا عرقه وأمر بالجمع) ثم حرم عامه من مكة لا يجوز
 منهومه أنه إذا لم يجمع من عامه بانه ذلك مع أنه ليس كذلك حيث يسكنون مخالفا أنصرف
 سفره إلى ما مور به الجمع لفرض إلى المرفوع له سبق ثم منه أنه لم يقده في الكبيره (ويضمن)

في ذكر فضل حجة الجمعة وما
 قاله العلماء في ذلك (اعلم) أن
 حجة الجمعة الجمعة على غيرها
 يومه منها ما وقفها لوقت
 الذي صلى الله عليه وسلم
 التي اختارها الله تعالى
 لرسوله صلى الله عليه وسلم
 فأنها كانت يوم الجمعة بلا
 خلاف بين المحدثين ومعلوم
 أن الله تبارك وتعالى
 لا يتأخر لرسوله صلى الله
 عليه وسلم إلا الأفضل ومنها
 اتفاق إجماع المسلمين في
 إقطار الأرض بخطبة الجمعة
 وصلاتها واجتماع وفد الله
 تعالى برفة الوقوف بها
 فيصل في الجنتين العظيمين
 من اتفاق المسلمين في الدعاء
 والتضرع والابتهال إلى الله
 تعالى عز وجل ما لم يتفق

أى فى قولهم جميعا ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانما امور وبجته ميقاتية كذا فى
 الكبير وفيه انه اراد بالميتات المواقيت الاقضية فى الملاقاة تطرظا لظاهر تقدم ان المكرو
 اذا اوصى بالى أن يبيع عنه من مكة وكذا سبق ان من اوصى أن يبيع عنه من غير
 بلده يبيع كما اوصى قريبن مكة أو بعدوا أيضا فيه اشكال آخر حيث ان الميتات من أصله ليس
 شرط المطلق المبيع وإصالة بل اهتم واجبا فكيف يكون شرط الوقت نهائيه فان وجد نقل
 صريح أو دليل صحيح فلا امر مسلم والأدلا والله سبحانه أعلم ثم نغريه بقوله فلو اعقر الى آخره
 غير مستقيم الحاقه كما هيته فى رسالة مستقلة لهذه المسئلة وفى أخرى للجملة بدفع هذه القضية
 المشككة (الحادى عشر ان يبيع للمأمر بنفسه فلو مرض للمأمر) وكذا اذا عرض له مانع آخر
 من حبس ونحوه (فدفع المال الى غيره) أى بفراذن الأمر (خبر) أى غيره (عن الميت لا يقع)
 أى حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والمال الاول والثاني ضامنان الاداخال الأمر اصنع
 ما شئت فحينئذ كان له أن يدفع المال الى غيره مرض أو لم يرض (وان أذن له) بصيغة المجهول
 أى وان أذن له الأمر (بنك) أى يدفع المال الى غيره عند حصول عجزه (جاز) أى وقوع المبيع
 عنه أو جاز دفع المال الى غيره لبيع عنه (الثاني عشر ان لا يفسد حقه فلو أفسده) أى بجه بالجماع
 قبل الوقوف (لم يقع عنه) أى عن الأمر ويكون ضامنا لما أتفق من مال الميت لا يخالف
 وعليه المضى فى الحجة الفاسدة والدم فى ماله لا فى مال الميت كسائر دماء الجنائيات ويجب عليه
 القضاء ولا يسقط حج الميت كما قال (وان قضاه) أى ولو قضى للمأمر بجه الغاسد فى السنة الثانية
 لان المبيع فى السنة الثانية يقع عن نفسه لا عن الميت لانه ما خالف صار كان الاحرام الاول كان
 عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من قضائه والظاهر ان ابطاله بالردة فى حكم
 افساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع انه ينبغي ان لا يكون فيه التزاع (الثالث عشر
 عدم المخالفة فلو أمره بالافراد) أى المبيع أو العمر (قترن) أى عن الأمر فهو مخالف ضامن عند
 أى خفيفة وعند هـ يجوز ذلك عن الأمر استصنا أو مالونى بأحد هـ عن نفسه أو عن غيره
 والاعتناء عن الأمر فهو مخالف ضامن اجبا عاكذا فى المحيط وغيره لكن فى الطرابلسى هو
 مخالف فى ظاهر الرواية وعن أبى يوسف انه يجوز وتقسم الخفة على المبيع والعمره ويطرح عن المبيع
 ما أصاب العمره ويجوز ما أصاب المبيع انتهى وهو كذا فى المنسوط وقال شمس الأئمة فى قول
 أبى يوسف أى فى شأنه وليس هذا بشئ فانه مأمر بغيره بالنسبة (لوتتم) أى بانوى
 العمره عن الميت ثم حج عنه فانه يصير مخالفا اجبا على ما فى البحر الزخار ولعل وجهه انه مأمر
 بغيره بالسفر ليجع عن الميت فانه الغرض عليه وينصرف مطلق الأمر اليه لانه يشكك اذا
 أمره بإفرايد العمره ثم اتيان المبيع بعده وأصرح بالتمتع فى سفره أو بتفويض الأمر اليه ثم قوله
 (ولو لبيت) يقيد بالثمة وهو انه اذا نوى لتسيرة ذى الاولى فى انه (لم يقع حجه عن الأمر) ويضمن
 النفقة) أى كأم (ولو أمره رجلان أحدهما بجمعة والاخر بعمره وأذناه بالبيع) أى القران
 (لجمع جاز) أى ولم يصير مخالفا على ما فى البدائع (والادلا) أى وان لم أذناه بالبيع لجمع لا يجوز
 على قول أبى خنيفة وصار مخالفا على ما ذكره القدورى فى شرحه مختصر الكرخى وذكر الكرخى
 انه يجوز وهذا انما يصح على ما روى عن أبى يوسف ان من حج عن غيره وانعمر عن نفسه لم يكن
 مخالفا الا ان النفقة مقيد لمقامه لبيع من ماله واذا فرغ منه عادت فى مال الميت حتى يرجع الى

فى يوم سواء فكان أكثر
 فوابوا أسرع قبولاً ومنها
 اجتماع عبيد بن لاهل
 الاسلام فى يوم واحد فان
 الجماعة عبد المؤمنين وكذلك
 يوم عرفة عيدهم فقد ورد
 فى صحيح مسلم عن طارق بن
 شهاب عن عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه ان رجلا من
 اليهود قال يا أمير المؤمنين
 آية فى كتاب الله تغريها
 لو ملنا معشر اليهود أنزلت
 لا تقتلنا ذلك اليوم عبدا
 قال أى آية قال اليوم أكلت
 لكم دينكم وأعمت عليكم
 نعمتى ورضيت لكم
 الاسلام ديناً قال عمر رضى
 عنه قد عرفنا ذلك اليوم
 والمكان الذى أنزل فيه

منزله وان حج أو لا ثم اعتمر صار مخالفا كذا في الكبير والظاهر ان الامر منكس وبالأولى أن لا يكون مخالفا لاسيما والحاج يكون بعد فراغ الحج مدة في مكة يمكن له أن يعتمر لنفسه ومن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ توفته اصاله لأجل حجه حيث لا يتصور تقدمه على أهل قافلته ولا يضره حيث تصرف وقته الى تجارته أو رفته أو اتيان عمرته تنظر الى ضرر ورة اقامته في المحيط لو حج عن الأثر ثم أتى بصرة لنفسه فليس بمخالف متافا قال ابن الهمام فمضد العامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة (ولو أمر بالجمع فاعتمر ضمن) أي لا يخالف حيث صرف سفر الحج الى العمرة سواء نوى العمرة للأثر أو غيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالجمع لبيت صار مخالفا ومن ولا يبع الجعة عن حجة الاسلام عن نفسه لأنها أقل ما يبيع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية قال ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما هو الظاهر (بالعمرة فاعتمر حج عن نفسه أو أمره) أي الوصي أو غيره (بالجمع) أي عنه (ثم اعتمر لنفسه جاز) أي للمسبق (الآن نفقة اقامته للجمع) أي في الصورة الأولى (أو العمرة) أي الكاتبة (لنفسه) أي في الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن رفته (فأذا فرغ منه) أي من الحج وكذا من العمرة وكان حقه ان يقول منهما ولا يبعد ان يقال الضمير راجع الى كل منهما وأما في النكاح (عادت) أي رجعت النفقة (في مال الميت وان عكس) أي بان أمره بالعمرة فبيع عنه ثم اعتمر لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتمره أو أمره بالجمع فاعتمره أو لنفسه ثم حج له أو لغيره (لم يجز) أي جميع ذلك (الاربعة عشر ان يعمر بحجة واحدة) الطاهران هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة (فلو أهل بمجتبى احداهما عن نفسه والاخرى عن الأثر) وكذا الأمر بالعكس (لم يجز) فانه مخالف (فلو فرض التي عن نفسه جاز) أي انقلب جوازها وجازت الاخرى عن الأثر به فصار كله أهله ما وجدها على ما ذكره غيره واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان أحرمهم ما على التعاقب ونوى بالاولى منهما عن الأثر وأما اذا نوى بالاولى عن نفسه فينبغي ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه فلا يفتي انتهى وهو بحث حسن وتفصيل مستحسن عند أولى انتهى ثم قال وأما اذا أهل بهما معا فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد أما عند أبي يوسف فلا نه ترفض احدهما بالامهال فلا يمكن على قوله تعين المرفوض قبل الرض وأما عند محمد فلا نه لا ينعقد الاحرام الا احدهما أما عند أبي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز لا مكان ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرض لان عنده لا يرفض في الحال كما هو عيكن ان يقال بعدمه لانه ليس هنا أول وآخر لعين انتهى ولا ينبغي انه يتصور الاول والاخر بحسب تصور النية المتعلقة بهما اللهم الا اذا أهماهما ايضا في بينهما ثم لا يقال على قول محمد انه يقع المتعقد عن الأثر بمستوى الاول والاخر اذا جعله لانه تأثير من أهل يجتنب عن رجلين عنده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن أحد منهم لكن قد يفرق بينهما انه لا مرجع في هذه المسئلة بخلاف تلك الحالة (الخامس عشر ان يرد الا للال واحد) هذا ايضا نوع من المخالفة فليس بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالجمع (ما أهل عنهما معا ضمن لم) أي ما أهل ما يقع الحج له ولا يمكنه ان يصحله بذلك عن أحدهما لقوله (وان عي أحدهما) معناه انه أمر عن أحدهما عينه (وق) أي الحج (له) أي لذى عينه ويضمن للأخر لا لخلاف (وان لم يبين أحدهما) أي بان نوى عن أحدهما بغير عينه (فله أن يبين أيهما شاء) أي يصحله عن أيهما أراد

نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم الجمعة وقد ذكر الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى في كتاب الاجوبة المرضية فيما سئل عنه من الاحاديث النبوية مسئلة في الترغيب في الوقوف بعرفة اذا كان يوم الجمعة ذكر رزين في جامعته في المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم أفضل يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفته اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعة حجة في غيرها وهذا من انفسه رزين ولم يذكر صحابته ولا من أخرجه فان كان له أصل احتل ان يرد

تعيينه (ما لم يشرع في الاعمال) ثم ان عين أحدهما قبل المضي جاز في قول أي حنيفة ومحمد
استقصاوا قال أبو يوسف وقع عن نفسه ويضمن ما لم ياتيا (وبعد الشروع) أي في الاعمال
(لم يجز) أي ان لم يمين أحدهما حتى لو طاف شوطا أو وقف برفة ثم أراد ان يجعله عن أحدهما
يجز ويقع عن نفسه اجماعا وصار مخالفا (ولو اهل) أي بحجة أو عمرة عن أبو يوفى الكبير عن
أحد أوبه وهو الصواب (بلا أمر) أي منهما أو أحدهما ولا تعيين من قبله (قله) أن يجعل لهما
ثوابه أو لأحدهما فيه نظر ظاهر لانه ان نوى عنهما فلا شك انه جعل ثوابه لهما أو نوى عن
أحدهما فليس له أن يجعل لهما بل له أن يمين أحدهما مع انه لا مدخل للثواب هنا فان المسئلة
أعم من أن تكون حجة الاسلام فصرنا عليها أو على أحدهما أو لا يكون شيئا منهما مع ان جعل
الثواب اغنايكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل انه عندنا لم يجمعه ان يجعله
لا يما شاء اتفاقا بخلاف ما صرح في رواية أي حصن عن أبي يوسف ان ذلك عن نفسه قال في المحيط
وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف الى الفرق أو ما قوله في الكبير ولو أحرمت عنهما أي الابوين
كان له ان يجعل الثواب لأحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضيان فقير ظاهر اللهم الان يقال
معنى عنهما انه أحرمت بهما غير معين لأحدهما فانه ان يمين أحدهما لا جعل قبل شروع الاعمال
أو يجعل ثواب نسكه بعد تمام الاحوال وأما أمره كل من الابوين أن يجمع عن حجة الاسلام
فأحرمت بهما مع انها فكان كالجواب المذكور في الاجنبيين (السادس عشر اسلام الأحرار) أي
الميت دون الوصي كالاجنبي (والأما أمره فلا يصح) أي الحج (من المسلم للكافر) لانه ليس أهلا
لأقربة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للسلم لان الحج لا يصح من الكافر لان نفسه
ولا لغيره فان الاسلام شرط له صمته (السابع عشر عقلمها) أي عقل الأحرار من الوصي وغيره
بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شعوره وعقله (لأما أمره) لان المجنون لا يصح
له نية عن نفسه ولا عن غيره وانما اعتبر بنية غيره عنه في حدوث جنونه له ضرورة أمره كما سبق
في باب الاحرام وشروطه (فلا يصح) أي الحج (من المجنون لغيره) أي سواء يكون النبرع اقلا أو
غيره (ولاه من الماقل) أي ولا يصح لأجل المجنون من الماقل لكن لو وجب الحج على المجنون
فيل طر وجنونه وأمره وله الماقل ان يجمع عنه صم كالاجنبي (الثامن عشر تغيير المأمور) أي
الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح احتجاج صبي غير عيز) ومفهومه انه يصح احتجاج المميز بواقفه قوله
(ولا يصح احتجاج المراهق) ثم هذا من زباده على الكبير والظاهر ان التمييز شرط له صم حج النفل
لصغير والافليس للصغير ولأية النبرع للغير ولا ان يجعل ثواب حجة نصيره لاجل الاجارة في الحج
غير محيصة فلا يصح تراخي الصبي ولو باذن وليه اللهم الان يقال العبارة الصحيحة وصح بدون
لأما في الفتاوى الشرعية سواء كان الحاج عن غيره رجلا أو امرأة أو سواء كان عبدا أو أمة
أو صبيما أحرما لكن في الجرا الزنرون ان خواصه لم يجز انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقيد
هذا بغير المراهق ليرتفع الخلاف بيني ويمكن ان لا يقيد فيتحقق الخلاف وحينئذ يصح عدم
الجواز لا احتياط ولما قصدتم الله أعلم وأما قوله في الكبير ويصح احتجاج المريض فهو ظاهر
لا مريفة فيه (التاسع عشر عدم الغوات) أي ما تخبره وتقصيره نه (فأوقاه الحج) بأن تشاغل بموانع
نفسه (لم يجز) أي أحرمت عنه (ثم ان فاته لتقصيره ضمن) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي

بالسبعين التصديا
المبالغة وعلى كل حال
فتثبت المزية بذلك انتهى
ملتصا وقال في كتابه فضائل
الاعمال عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال
ان الله عز وجل خلق الأيام
واختار منها يوم الجمعة فكل
عمل يعمل الانسان يوم
الجمعة يكتب له بسبعين
حسنة الحديث وفي ذلك
استثناس لتضاعف حج
الجمعة بسبعين حجة والله أعلم
(ومن الأدعية الخاصة
بיום عرفة اذا كان يوم
جمعة) ما حدثني به جماعة
من مشايخي عن والدي
الشيخ علاء الدين أحمد بن

عن الميت من عام قابل (جاز) أي أجزأه عنه (وان فاتته) أي الحج (بالأفقه مساوية) كرض وسقوط
عن ميمر وشعور ذلك (لم يضمن) أي التفتة كما صرح به محمد (وبسألف الحج عن الميت) لكن فتنه في
رجوعه من ماله خاصة وعليه من مال نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي
الاختيار وان فاتته الحج لمرض أو حبس أو هرب المكساري أو ماتت دابته فله ان ينفق من مال
الميت حتى يرجع الى اهله وعن محمد في نوادر ابن سماعة له فتنة ذهابه دون ما ياله ولو انصرف الحاج
الى منزله قبل طواف الزيادة بعد بنية تقم ماله (المشرون أن يحج الذي عينه) أي بمضمونه
دون غيره والتعيين ما بينه بقوله (بان قال يحج عني فلان ولا يحج غيره فمات فلان) أي فان مات
فلان (لم يحج غيره) أي عنه وهذا ان صرح بجمع غيره عنه (ولو لم يصرح بالجمع بان قال يحج
عنه فلان فمات فلان وأحجوا عنه غيره جاز) أي كما في البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم
يوص الى أحد) أي ولم يبين رجلا (فاجتمع الورثة وأحجوا عنه) أي رجلا (جاز) وفي منسك
الكرماني ولو أوصى بأن يحج عنه فلان فابى دفع الوصي الى غيره جاز وان لم يكن بأبي ودفع
الوصي الى غيره جاز أيضا كما لو كان الموصي حيا فامر بذلك ثم رجع فله ذلك كذا الهذلي انتهى
وقد بحث لا يخفى من جهة الفرق حيث الوصي أن يمين فلان لا يقول ولا يحج غيره ثم بأمر غيره
ان يحج عنه بخلاف الوصي حيث ليس له ذلك ثم من جهة الشرائط الوقت عند زفر الوصي قبل
الوقت فمات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق
هذا في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كآله
زفر أو قبل تصديق سبب وجوب الاداء فيصح كآله أبو يوسف وألا يصح عن فرضه عند زفر ويصح
عن نفعه عند أبي يوسف فلا خلاف ولهذا قال المصنف (وهذه الشرائط كلها في الحج الفرض وأما في
الحج النفل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالبا) أي في أكثر المسائل (الا الاسلام والعقل
والتمييز) وفيه بحث سبق (والنية) أي بشرط النية في النفل أيضا وتعتبر في حقه (ولو بعد
الاداء) أي أداء الاعمال وفرادعها بمنوبه ولا يصح له ثواب حجه وهذه اظواهر اذ أهم النية
بخلاف ما ذاع عن غيره في نية لكن اذ نوى لنفسه هل يجوز أن يصح له ثواب فعله فلا الظاهر
جواز والله أعلم (ويبقى أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم الاستحباب) أي لما سبق من أنه
لا يجوز الاجارة في العبادة (ولم يصد مصر يضاف النفل) فيه انه لا فرق بينهما في النفل ولا صارف
عن اطلاقه من النفل فالحكم أهم والله أعلم (ولا يشترط لجواز الاحتجاج ان يكون الحاج المأمور
قد حج عن نفسه) أي عندنا وعند مالك (فيصير حج الصرورة) بفتح الصاد المهملة وضمر الراء الاولى
وهو الذي لم يحج عن نفسه (الا ان الافضل) كما قال في البدائع (ان يكون قد حج عن نفسه) أي
التعرج عن التلاط الذي هو مستحب بالاجماع ولا به الحج عن غيره يصح تاركه كالا سقاط الفرض
عن نفسه فيمكن في هذا الاحتجاج ضرب كراهة ولا به اعرف بالتسليم فكان أفضل ومثله في
تناولي الظهيرية وأما ما في كافي الفضل من انه ان كان الحاج عن الذي يحج الصرورة
فالمصرورة أحب الى الفرض ويوجب له العمل محمول على الصرورة التي لم يحج عليه الحج فالحق
ما قال ابن الممام والذى يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بمقتضى الوجوب
عليه تلك الزاد والاحل والصفة فهو مكروه وكراهة تعزيم وكذا النفل الصرورة عن نفسه ومع

محمد التهر وافي رحمه الله تعالى
قال حدثني الحافظ الرحلة
أبو الطير عبد العزيز بن عمر
ابن قهر رحمه الله تعالى عن
جلده الحافظ التقي بن فهد
قال أنا أنا امام المسند
أبو الين محمد بن أحمد بن
أبراهيم الطبري عن محمد بن
أحمد بن أمين الاقشيري قال
أنا أنا أبو الفضل عبد الرحمن
ابن أحمد الحملاوي عن
الامام المارقي بالله تعالى
أبي العباس أحمد البوني
وجه الله تعالى انه قال يوم
عرق يوم سرفه الله تعالى
عمو الذنوب وتنوير الغلو
قد حج الله فيه من غالب
الاقاليم والاسنوا والمقامات
من سمع النداء الاول في
الوجود الاول فاجاب من

ذلك تصح بغيره عندنا خلافاً لما في المستلزمين حيث لا ينقد إجماعهم عن غيره بل ينقلب عن
إجماعهم وانما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا الوتغل الصرورة عن نفسه لأنه موصول إلى
مكة وجب الحج عليه (ويجوز إحتاج المرأة) باذن زوجها ولو وجد محرماً معها (والعبد والامة
باذن المولى مع الكراهة) فيه أنه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما في إحتاج المرأة عن المرائن فان
الظاهر ان يكون أولى وأنسب وبديل عليه الإطلاق الفتاوى السراجية حيث قال وسواء كان
عبداً أو أمة فمن غير ذكر امرأة (ويكره الحج عن الميت على جمل) أي إذا كانت المسافة بعيدة
والمسقة شديدة (والجمل أفضل) أي من الخيل والبغل لموافقة السنة ولأنه أقوى في تحمل المشقة
وقوله تعالى يأولك رجالاً وعلى كل ضامر أي بعيد معين مكل فحج عبق أي طريق بعيد
(والأفضل لجميع الحر المالم بالناسك) أي والله الم يعلفه في تلك المسالك (ولو أوج) أي رجل (رجلاً
يجمع) أي بان يجمع (عنه ثم يقيم مكة) أي هو باختياره أو باذن من أمره (بماز والأفضل ان يعود
اليه) أي إلى بيته أو يولد أمره وهو الظاهر ليكون أدائه على طبق أداء الميت لو فرض أداءه
فان الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده (ولو أمره أن يجمع) أي عن الميت (هذه السنة) أي
وأعطاه الدراهم (فليجمع) أي تلك السنة (وجم من قابل جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما
صرح به في منية الناسك وفي النوازل يضمن في قول زفر وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى
أن يجمع عنه ولم يزد على ذلك) أي بتعيين الحاج عنه (كان لأوصى أن يجمع بنفسه) أي عنه (الآن
يكون) أي الوصي (وارثاً ودفعه) أي المال (إلى وارث) أي آخر (الجمع عنه فله لا يجوز) أي حج
ذلك الوارث (الآن يميز الورثة) أي يقيمتهم (وهم كبار) جملة حاله ولا بد من قيد حضاراً أيضاً
فانه ان كان منهم صغيراً أو ثاقباً لم يميز (ولو قال) أي الميت (لأوصى ادفع المال لن يجمع عنى لم يميزه
أن يجمع بنفسه مطلقاً) أي سواء أباؤن الورثة أم لا وسواء يكون الورثة صغاراً أو كباراً والمستلزمان
صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر لا يفتي وفي المبسوط فتاوى الوالدين لو أوصى بان
يجمع عنه وارثه لم يميز إلا بإجازة الورثة انتهى وفيه خلاف زفر

(فصصل ولو أوصى أن يجمع عنه) أي من ماله (يجمع عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الوصية
بالثلث بأن قال بثلث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يجمع عنه (وان قال جعوا عني بثلث مالي وثلثه)
أي والحال ان ثلث جميع ماله (يبلغ حجاً) بكسر ففتح أي حلت متعددة (فان صرح) أي
في وصيته بثلث (بجعة واحدة فله يجمع عنه حجة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد إلى الورثة والا)
أي وان لم يصرح بجعة واحدة بل أوصى أن يجمع عنه وسكت عن تقييده (جمع عنه حجاً) أي قدر
ما يملكه ثلث ماله كذا روى القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الأسدي
في شرحه مختصر الطحاوي أنه ان أوصى أن يجمع عنه بثلث ماله وثلثه يبلغ حجاً يجمع عنه حجة
واحدة من وطنه وهي حجة الاسلام الا اذا أوصى أن يجمع عنه بجميع الثلث قال في البدائع
وما ذكره القدوري أثبت لأن الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لان الثلث اسم لجميع هذا
السهم انتهى وفيه بحث لا يفتي لان البه في قوله بالثلث تحتمل البعضية بخلاف ما إذا أضمت إلى
لفظ الجميع المقتضية كيدفكا أنه قال بالثلث جميعه لا بعضه (وكذا) أي الحكم (ولو قال جعوا عني
بألف) أي والالف يبلغ جميعاً فيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القدوري أنه ذكر

سمع التذاه اجابة اضطراب
بخاصية من التذاه
والنمادى والزمان بتعدد
النفوس فاذا صادف هذا
اليوم يوم جعة فليقف الحاج
في الموقف الأعظم وليقبل
الحصى ويسبى ومولاي
أسألك بالله الذي بسط
به الصراط المستقيم الذي
لا يتصور فيه انصراف
وحصلت فيه مسالك على
عدد أفاض من الخلائق فكل
مخلوق يقصر بجمرة وان
عاقبت دون ذلك صوائف
مانعة فان ذلك غير قاصح
في العبور على صراطه
لضرورة اسمه المحركة
والمحركة أنه تمسدى
فكرى إلى صراطه المتصل

في الميسر هذه المسئلة من غير خلاف الا ان يديبقوله اذ لم يقل حجة (ثم الوصي بالخير) أي بين
 أمرين (ان شاء أجمع عن الخ) أي المتعددة (في سنة واحدة وهو الافضل) أي السريعة الى
 الطاعة (وان شاء أجمع عنه في كل سنة حجة) أي بعد اتمام الحجة الاولى في السنة الاولى لانها
 الاكمل خلاص الامة من القرينة ثم وقوع حجة الحج نافلة وزيادة فضيلة وأما ان الوصي أن
 يحج عنه في كل سنة حجة فليدكر في الاصل وروى عن محمد أن هذا وذلك سواء أي في أصل
 الجواز والافضل سبق ان الحج في سنة واحدة افضل ولا يبعد ان حال التفريق في هذه الصورة
 اولى ليكون على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة لشرعية تسمع
 الموافقة (ولو فاسد الوصي الورثة وعزل قدر حجة الحج) أي أفرزه وأبرزه (فهذا المعزول) أي بعد
 دفع حجة التركة الى الورثة (في يد الوصي أو في يد الحاج) أي يدفع الوصي اليه قبل الحج (بطلت
 النسيئة) أي الاولوية (ولا تبطل الوصية) أي السابقة (ويحج) أي له (من ثلث الباقي) أي وهكذا
 وهكذا (حتى يحصل الحج) أي يقتض (أو ينوي المال) أي حتى يجنيه وهذه في قول أبي حنيفة
 وعند أبي يوسف ان يفي من ثلث ماله شيء يحج عنه ما بقي من حيث ياتع وان لم يبلغ من ثلثه شيء
 بطلت الوصية وقال محمد حصة الوصي جائزة تبطل الوصية بهلاك المعزول سواء بقي من الثلث
 شيء أو لم يبق (مثاله كان له) أي للثلاث (اربعة آلاف) أي درهم أو دينار (دفع الوصي ألفا) أي
 الى الحاج (فهلك) أي حجة الألف (ودفع اليه) أي فدفع الى الحاج (ما يكفيه من ثلث الباقي)
 أي ولو يبعثه (أو كله وهو) أي وكله (الف ولو هلك الثمانية) أي في المرة الثانية (دفع اليه من
 ثلث الباقي) ان بقي شيء (بعدها) أي وهكذا (مرة بعد أخرى الى أن لا يبقى مثله يبلغ الحج بقسط
 الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فيحج عنه ما بقي من المدفوع اليه المقرر للحج ان بقي
 شيء وبطلت الوصية قالوا ان الموصي عين ماله ودفعه الى رجل ليحج عنه ومات فبطل ذلك
 المال في يد النائب لا يؤخذ شيء آخر من تركه الموصي فكذلك اذا عينه الوصي وعند أبي يوسف
 يحج عنه ما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من المال المعزول وان كان المدفوع عام الثلث يقول
 أبي يوسف كقول محمد وان كان يبعثه يكمل ان كان مقدار باقي الحج هذا اذا وصى بان يحج عنه
 أو قال من الثلث أمالو أو وصى بان يحج عنه بثلثه يقول محمد كقول أبي يوسف حتى يحج عنه من الذي
 بقي من الثلث الاول عندهما (ولو أن الوصي اذا أجمع رجلا عن الميت في محل يحتاج الى مقدار) أي
 معين (وان أجمع اربا في محل يحتاج الى أقل من ذلك) أي من ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج
 من الثلث) حجة بالبدل يجب أقلمه ما لو وصى ان يحج عنه بمائة) أي بمائة درهم مثلا (وثلثه أقل
 منه) أي من العدد المذكور (يحج عنه الثلث) أي لا بالمائة (من حيث يبلغ) أي الثلث ولو
 كان بلوغ المائة من بلده (ولو أوصى رجل بألف ولساكن) أي المعينة أو المحصورة أو المطلقة
 فأقلها ثلاث (بألف وان يحج عنه) أي الغرض على ما في الكبير والظاهر اطلاقه (بألف وثلثه)
 أي والمال ان ثلث جميع ماله (ألفان) أي لثلاثة آلاف (يقسم) أي الثلث الذي هو ألفان
 (بينهم) أي بين الرجل ولساكن والحاج عنه (أثلاثا ثم تصاف حصة المساكين الى الحج) أي الى
 صرفه (خافضل) أي من الحج من حصة المساكين (فهو لساكن بعد تكميل الحج) أي بعد تحقق
 ادائه (ولو كان عليه) أي على الميت (فريضة) أي من الحج (ونذر) أي من حج وغيره (يسدأ
 بالفريضة ولو كان الكل واجبا أو تطوعا يسدأ بما قدمه الموصي ان ضاق الثلث عنها) أي عن

بصر المالك ما هدى المضلين
 أسأل الله بملك الذي شرفني
 به بعض النفوس فهي
 تتحرك اليه طبعاً بنسب
 تكلف على صراطك الذي
 هو أقرب الطرق اليك
 أن تقصر في فيه فيما فيه
 رضا عنى دائم البقاء الى
 ملائكة ربه في الوجود
 (الحق) ان رقبى في القدر
 على التفاوت في ترتيب
 طبع فلذلك خارج عن طبع
 كمال نفسي فلا تنسب في
 صراطك المستقيم فان
 خبر تصديقك صراط
 مستقيم قوم أسلم وجهي
 وجه بقائي بك لداوم عاتك
 فذكرني بك يا ذاك فاجلني
 من المحسنين (الحق) من
 يوم وجودي لم أزل ذاكها
 اليك محبداً انجذاب
 خاصة في منك أنت تعلمها

جميعها وأما إذا كان نذرا وتطوعا فيسبأ بالتزديت تقدم الواجب وفي الاختيار فإن كان الكل
فرائض قدم ما قدم الموصى ان خاف الثلث عنها وقبل ببدائع الخ ثم بالزكاة وهو قول أبي يوسف
وقيل بهائم بالخ وهو مختار ومحمود وابتعن أبي يوسف ثم بالكفارات ثم صدقة الفطر ثم الأضيعة
وفي البدائع وان كان الكل متساويا يبدأ بأبداقهم الموصى

(فصل في النفقة) أي حكم اتفاق الحاج المأمور (المراد من النفقة ما يحتاج إليه
من طعام وأدام) ومنه اللحم (وشرب وثياب في الطريق ومن كسب) أي بآبارة أو اشتراة (وتوفي
أحرام) أي أزارورده (واستجار منزل) أي يلاوي إليه (ومحل وقرب أو أداة) أي ظرف ماء ونحوه
(وسائر الآلات) أي مما لا يستغنى عنها في الطريق (وكذا ذاهن السراج والأدهان) أي على
اختلاف فيها فقبل يشتري دهنا يدهن به لأحرامه ويزن باللائق صباج والظاهر ان دهن
السراج ضروري وعادي ودهن الاحرام لبعض الناس عرف (وما يفسل به ثيابه) أي من الصاوين
والاشنان وكذا ما يفسل به رأسه من شعور الخيطي والسر (وأجرة الحارس) أي حافظ متاعه
وخادم دابته (والحلاق ودخول الحمام) أي وأجره (كل ذلك بالمعروف) أي بالتوسط والاقتصاد
من غير تبذير وتقيير وقال الثعني ولا يدخل الحمام ولا يشتري دهنا للسراج ولا ما يدهن أو
يتداوى به ولا يعلى أجرة الحلاق والحمام إلا أن يأذن له الميت أو الوارث وفي فاضلنا والمحيط له
أن يدخل الحمام بالعارف يعني في الزمان وهو المختار على ما ذكره الكرماني وقياس ما في الفتاوى
ان يعطى أجر الحلاق ويصرح بعضهم وفي النوازل عن أبي القاسم ليس له أن يفعل الحلق
إلا رأي بالمعروف وهو ان لا يحلق في قليل المدة (وله أن يخطب دواهم النفقة مع الرقة) بالضم أي
الرقة (وودع المال) أي للمحافظة (ولا يصرف الدينار إلا الحاجة) أي ضرورة تدعو إلى
ذلك (وان كان له نقد) أي بان أوصى أن يبيع بالف درهم (ولا يروج) أي ذلك النقد (في البيع
بصره) أي الوصى أو الحاج (بأن يروج) أي في البيع (ولا يدعو) أي المأمور (إلى طعامه) أي
أحدا اذ ليس له التبرع ولا التطوع ولذا قال (ولا يصدق) أي من طعامه أو غيره على أحد من
الفقراء (ولا يقرض) أي أحدا (ولا يشتري ماء للوضوء ولا لفضل الجنابة) أي من مال الميت (بل
يتيمم) أي اذا لم يكن له مال (ولا يضمم ولا يتداوى) أي من مال الميت (وقيل له أن يفعل) أي
المأمور (كل ما يفعله الحاج) أي جنسه قال الفقيه أبو الليث وعندي أن يفعل ما يفسل الحاج قال
في الذخيرة وهو المختار (وان وسع عليه الأمر) وهو الموصى أو الوصى (الأمر) أي أمر
المصرف (فله أن يفعل ذلك) أي جميع ما ذكر (بلا خلاف) لانهم قالوا هذا ان لم يوسع عليه
فان كان قد وسع في وصيته للجحامة ودخول الحمام والتداوى فلا بأس به (ولا ينفق) أي المأمور
من مال الميت (على من يخدمه) أي خدمة يقدر عليها بنفسه (الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه) أي
لكبره أو عظيمة وكبره (وينفق في طريقه مقدار ما لا يسرف) بغضن أي لا اسراف (فيه ولا
تقتير) أي لا تنسحق (ذاهبا وجائيا) أي أيلا (إلى بلد الميت) أي ان عاد إليه (ولو سلك طريقا بعد)
أي أو كثر نفقة (من المعتاد ان كان يسلكه الحاج) أي ولو أحيانا (كبتدأى ترك طريق
الكوفة إلى البصرة) أي مثلا إلى سلوك طريقها (فنفقته في مال الأمر) ويتفرع عليه قوله
(ولا يضمن لو هلك) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يضمنها (والا في ماله) أي في مال
نفسه وفي فتاوى فاضلنا ولو ضاعت النفقة بغيره أو قرب منها أو لم يبق يعني فليت فائق من مال

ففاضل يورثي ونظي وبخري
وكلي ساجد لوجهك مسبح
لك بما سجد بك مسكان
ملكوتك وملكك أسألك
أن تنقري ما ألقى فيه
لنقصي بكالك فالك منظر
ما شئت ونحنيه ومعبد
ومبدية أعزى بك منك
وأعزى بك من غيرك
بأصلا العالدين المستعيرين
بأصلا المضطرين بأصل
الآملين أسألك أن تصلي
على سيدنا محمد سيد المرسلين
وأله الطيبين وعليهم السلام
وفهم برحمتك بالرحم
الرحمين (واذا فرغت)
من هذا الدعاء الشريف
اسأل الله تعالى ما شئت
عما يناسب من الدعاء ومن
علقه عليه وسع التبرقة
وعله وأظهر بركته عليه
حتى يعلم ذلك في ظاهره
وباطنه وقس عليه

نفسه ان يرجع في مال الميت وان فعل ذلك بغير رضاه ثم ذكر بعده بأسطر اذا قطع الطريق
عن المأمور وقد اتفق بعض المال في الطريق فحصى وجو وانفق من مال نفسه يكون متبرعا فلا
يسقط الحج عن الميت لان سقوطه بطريق التسبب باتفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام
ولا فرق بين الصورتين سوى اتقيد الأولى بكون ذلك الضياع عكة أو فريما منها ولكن المعنى الذي
عليه هو وجب اتساق الصورتين في الحكم وهو ان يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرعه ان كان
الاقل جاز ولا فوض من ماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج بنفي ان ينفق من
مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة أو الى المدينة أو الى مكة وإذا قام ببلده ينفق من مال نفسه
حتى يمضي أو ان الحج ثم رحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منتقما من مال الآخر في
الطريق فان أنفق من مال الميت في مدة أقامته يكون ضامنا وهذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر يوما
لا يمتنع ويروي ابن جماعة عن محمد أنه إذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت لا ضمن
وان أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر من خمسة عشر يوما يكون
نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أي في أو ان الحج (ان كان لا انتظار القافلة
نفقته من مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر وان كان بعد خروج القافلة في
ماله) أي لا يكون نفقته من مال الميت كما في شأوى فاضيان (وكذا لو أقام عكة) وكذا بغيرها (بعد
الفراغ) أي فراغ أعمال الحج (للقافلة) أي لا تنتظر خروجهم (ففي مال الميت) أي نفقته ولو كان
أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أي بان أقام بعد الفراغ حاجة أخرى بعد خروج القافلة (ففي
ماله) أي مال نفسه (فان بداهه ان يرجع) أي يظهر له رأى بعد المقام في رجوعه (رجعت نفقته
في مال الميت وان توطن مكة) أي قصد استيطانها (ثم بداهه العود) أي الرجوع الى بلده (لا تعود)
أي نفقته في مال الميت فقد روي عن أبي يوسف أنه لا تعود نفقته في مال الميت وذكر القندوري
أن على قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن الهمام وذو كغير واحد من غير ذكر خلاف
انه ان نوى الإقامة خمسة عشر يوما سقطت فان عادت وان توطن قل أو كثر لا تعود انتهى وقد
صرح في البدائع بعد نقل الرواية عن أبي يوسف أنه لا يعود وهذا إذا لم ينفقه دار الأمان
اتخذها دارا عاد لا تعود النفقة بلا خلاف وكذا في شرح الكتران توطن عكة سقطت قل أو
كثرت ان عاد لا تعود بالاتفاق (وان أقام بها) أي عكة (أباما من غيرنية الإقامة)
أي الشربة بالبلدة المعروفة (ان كانت) أي أقامته تلك (الإقامة معتادة) أي لا هل
القائلة (لم تسقط) أي نفقته من مال الميت (والا) أي بان زاد على المعتاد (سقطت ولو
تجهل الى مكة) أي دخلها قبل ذى الحجة (فهى في ماله) أي قال النفقة في مال نفسه (الى
أن يدخل عشر ذى الحجة قصير) أي فترجع نفقته (في مال الميت ولو خرج من مكة) أي بعد
دخوله في أو ان الحج (مسيرة سفر) أي مدة ثلاثة أيام ولها (الحاجة نفس سقطت) أي
نفقته (في رجوعه) أي حين عودته الى مكة وكذا مادام مشغولا بحاجة نفسه فنفقته في مال
نفسه فاذا فرغ عادت في مال الميت لم يسقط عن محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والامعة)
أي الآلات والأواني حتى الثياب (بعد رجوعه برده على الوارثة أو الوصي الآن تبصر
الوارثة أو الوصي به بالميت يكون له) وفي المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية إلا مع ما يجوز
وفي الخيرية ذكر في الأصل اذا كان الميت خالفا ليقبى من النفقة فهو المأمور ان هذا على

ما يناسب من الأعمال
والله يهدي من يشاء الى
صراط مستقيم انتهى
ما رواه عن الإمام البوني
رضي الله تعالى عنه ورحمه
(فصل)
فاذا غربت الشمس أفاض
مع الامام مع السكينة
والقار من غير مصافحة
ولا ازدحام كما يفعله السوام
ويؤخر صلاة المغرب
ليجيبها مع العشاء في
مزدلفة ولا يصلي المغرب
ولا العشاء بعزاف ولا في
الطريق وعند الاكاشنة
يقول (اللهم) اليك أفضت
وفي رحمتك رغب ومن
مضطك رهبت ومن
عذابك أشققت فاقبل
نسكي وأعظم أجرى وتقبل
توبتي وارحم نصري
راسخ بدعوى واعطني
سؤلي (اللهم) لا تجعل
هذا آخر عهدنا من هذا

وجوهين ان لم يبين الميت رجلا يصح عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والحيلة في ذلك ان يقول
 الوصي للوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت وان بين الوصي رجلا يصح عنه كانت الوصية
 جائزة (ولو شرط المأمور ان يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أي الى الورثة كذا في
 خزنة الاكمل (وينبغي للمترحم ان يفرض الامر الى المأمور فيقول صحني) أي يحدد (كيف
 شئت مفردا أو قرا أو متما) فيه ان هذا القيد سهو ظاهر اذا تفويض المذكور في كلام
 المشايخ عقيدا لا فرادوا القرآن لا غير في الكبير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا
 أمر غيره أن يصح عنه ينبغي أن يفوض الامر الى المأمور فيقول صحني بهذا كيف شئت ان
 شئت صحه وان شئت فاقرب والباقي من المال وصية له لكي لا يضيق الامر على الحاج ولا يجب
 عليه الرد الى الورثة اه كلامه وقدم سبق أيضا ان من شرط الطع عن التبر ان يكون مقتنيا
 آفاقا لو تقرر ان بالعبرة بنقص محره البهاو يكون صحه مكرا وأما في فاضحان من التغيير بصحة
 أو عمرة وصحة أو بالقران فلا دلالة على جواز القتع اذ الاول انقيص الترتيب فيجعل على جمرة
 بان يصح أو لا يصح ثم يأتي بعمرة أيضا قد بدلت موضع خطر من قوله (وكل ذلك) ذكره فاضحان
 ونسبه ابن المصم حيث قال اذا أراد أن يكون ما فاضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له
 وكلت (ان حب الفضل من نفسك أو تقبضه لنفسك فبهم من نفسه فان كان على موت) أي
 في صدده (قال والباقى للوصية) اه كلامهما وهذا كله ان كان الاصح من رجلا وان لم
 يبين الاصح رجلا يقول أي قصد الحيلة (الوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت) أي
 فختنذ ان يعطيه الوصي من شاء من عمنه لان يصح عنه (وان أطلق) أي الوصي (فقال وما
 يبقى من النفقة فهو للمأمور) أي مأمور الوصي من غير تعيين الوصي له (فالوصية باطلة) أي كما
 قدمناه (فان عين رجلا صح) لم السابق وقال القبة أبو القاسم ولو جعل الميت الباقي صلة له بعد
 رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

فصل في وصي الميت أو وارثه ان يسترد المال من المأمور الظاهر ان المراد مأمور
 الوصي أو الوارث لا مأمور الوصي لكن قال في الكبير رجلا له ألف لامل له غيره فدفنها الى
 رجل يصح عنه ثم مات فلورثة استرداها وان مات بعدما أحرم المدفوع اليه ويضمن ما أتقى منه
 بمدموته اه ولا يخفى أنه ينبغي ان يعمل على ما اذا استحق استرداها نظرا لغيره وأحصول
 نفقة وارثه كسب جنسية والله أعلم (ما لم يحرم) ففي خزنة الاكمل ولو استرد الاصح من ماله بعدما أحرم
 له المحرم ليس له ذلك والمحرم يضمن في احواله وبعد دفعه من المحرم ليس له استرداده حتى يرجع
 الى أهله وان أحرم حين أراد اخذفه ان يأخذوه بكون احواله تطوعا عن الميت وان استرد
 فنقصه ان يبلده من مال الميت اه وهو باطلا لا غير ظاهر بل التفصيل هو المعتبر كذا ذكره
 للمصنف بقوله (ثم ان رده غلبة) أي ظهرت (منه) وفي نسخة جنسية بالمحرم وهي تشملها وغيرها
 من أنواع المعصية ولذا قال بعضهم ولا تنهية (نفقة الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وان
 رده بلا خيانة في مال الوصي) بفتح الواو لتقصيره وسوء نيته (وان رده نصف) أي حدث له
 (أو جهل بأمره للناسك) أي حين تبين له (ورأى غيره أصح) أي بالدفع اليه بأن يكون أقوى
 واعلم وأصلح ورده (في مال الميت) كذا في التبيين وغيره هذا ولو جامع المأمور في احواله
 فالوصي ان يسترد النفقة كلها له أمر بالاتفاق في احوال صحيح ولم يوجد

الموقف الشريف العظيم
 وارثنا المودع اليه من
 كثيرة بطفك الصبر (اللهم)
 اجعلني فيه مغفلا مرحوما
 مستجاب الدعوات فإني اعظم
 النوال والعطاء ما طوفا
 في سائر موري مرزوقا
 وزقا موافقا حلالا طيبا
 واسما مباركا فيه (اللهم)
 تتجاوز عني وتغفر لذنوبي
 ولا ترد أهل الموقف بشوم
 خطيائي فانك انت الكريم
 الخليم الجواد البرار رؤف
 الرحيم ليبيك اللهم ليبيك
 ليبيك لا شريك لك ليبيك
 ان الحمد والثناء لك والمثل
 لا شريك لك ليبيك
 وسعديك والخيرات
 كلها بيدك ليبيك هذا المخرج
 ليبيك ليبيك ان الخلق ليبيك
 ليبيك عند الرمال والحصى

فوفصل * ولو قال المأمور أي سدر جوعه عن الطريق منعت من الخ وكذبه الوارث أو الوصي لا يصدق أي قوله (وبعض) أي النفقة (الان يكون) أي المانع (أمر اظاهرا يشهد على صدقه) أي في منعه ورجوعه (ولو قال حجت) أي عنه (وكذبوه) أي الورقة وكذا إذا كذبه الوصي (فالقول المأمور مع يمينه ولا تقبل بينه الوارث أو الوصي) أي شهودهما عليه (انه كان يوم الفرض بالبلد) أي من البلدان غير مكة ومأحواها (الان بقيا) أي بقية أي أقاربه أنه لم ينجح أي عنه أو هذه السنة وأما إذا كان الحاج مدونا لثبوت وأمره أن ينجح بجاه المستلثة بجاهها فإنه لا يصدق إلا يمينه في خزانة إلا كل القول لمع يمينه إلا أن يكون الوارث مطالبة بدين الميت فإنه لا يصدق إلا بيمينه

فوفصل * جميع الدماء المتعلقة بالحق أي بنفسه كدم شكر (والاحرام) أي بارتكاب محظوره بجزأه صيد وطيب وحلق وشروع وجاع وتحذوك (على المأمور) أي اتفاقا لان الشكر له والجبر متصرا عليه (الدم الاحصار خاصة فإنه مال الأحرار) على ما ذكره القدوري وغيره من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير دم الاحصار على الحاج المأمور عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد على الأحرار وكذا ذكره فاضلان في شرح الجامع (حتى لو أمره بالقران أو التمتع فآدم على المأمور) أي في مال نفسه ولم له أن أراد التمتع معناه القوي فلا ينافي ما تقدم (فأذا أحصر) أي المأمور (يبيت الوصي المهدى من مال الميت ليجل به) أي ليجز المأمور عن احرامه به ثم قبل يبيت من ثلث مال الميت وقبل من جميع المال (ورب) أي الحاج (ما بقي من النفقة) أي إلى الوصي (النجح) أي عن الميت (من حيث يبلغ) أي أن لم يبلغ ما بقي وقوله النجح من بلده وهذا إذا أوصى بحال معين أن ينجح عنه والأفوه على الخلاف الذي مر ولا ضمان عليه فيما أتى قبل الاحصار

فوفصل * أعلم انه إذا جاز المأمور فأصل الحج يقع عن الأحرار وهو ظاهر المذهب والمذكور في الأصل واختاره شمس الأئمة السرخسي وجمع من المحققين وبطل عليه إلا ثار من السنة وحجته فاضلان ويؤيده بعض الفروع من اشتراط التمتع عن المجموع عنه واستصحاب ذكره الجامع في تلبسته (وقيل يقع عن المأمور خلا) لانه لا يسقط فرضه به اجابا (وللا) مر ثواب النفقة (كأروى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جمع من المتأخرين منهم صدر الاسلام وشيخ الاسلام أبو بكر الاسيبي قال فاضلان في شرح الجامع وهو أقرب إلى النفقة ونسبه شيخ الاسلام إلى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن المأمور هذا وسئل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذلك متعلق بعيشة الله تعالى كما قال محمد فلم منه أن لمحمد قولين التخيؤض وجعله من المأمور (ويسقط عن الأحرار الفرض) كان الأولى أن يقول ويسقط الفرض عن الأحرار (بالاجماع) كما صرح به السكاكي وغيره لكن إذا أدا على الموافقة سواء قلناه وقع عنه أو عن الأحرار (ولا يسقط به) أي بالحج عن الغير (عن المأمور فرض الحج بالاجماع سواء أداه على الموافقة) وهو ظاهر (والمخالفة) أي قد صار الحج له (وسواء كان عليه الحج) أي فرضا ما بقي في ذمته بان جع عن غيره وهو ضرورة (أولم يكن) أي الحج فرضا عليه أي أشده أو كان قد أداه عن نفسه ومكان حقه أن يقول وسواء قلناه وقع عنه أو عن المأمور وكذا لو جع عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام أن انعقد في

ليسك ليبيك عدد أوراقي
التجار وأموال البصار
ليسك ليبيك عدد
ذرات الهباء وانفاس الهواء
ليسك صرغوا إليك ليبيك
(اللهم) صل على سيدنا
محمد وعلى آل محمد وأصحابه
عدي خلقك ورضائهم
وزنة عرضك ومداد كلماتك
كما صليت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم في العالمين
أنت جدي مجيد وصل على
سائر رسلك وأنبيائك
وملائكتك وأوليائك
وأهل طاعتك فكذلك
والسلام عليهم أجمعين
كذلك ويكبر من التلبية
والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم إلى أن يدخل
المزدلفة ويقول عند دخوله
المزدلفة (اللهم) هذا
جمع أسألك أن ترتقي

شرح ابن وهبان عن قتاد بن الربيع عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وفي حج النفل يقع عن المأمور
انتفاقا) أي بانتهاء حديث واحد في الفرض دون النفل (وللا حصر الثواب) أي
ثواب النفقة وفي شرح النفاية للشيخ محمد التهامي في النفل يكون ثواب النفقة لا حصر
بالانتفاق ولما أوجب النفل فيجعله المأمور لا حصر والله أعلم ثم أعلم أن من مات من غير وصية
وعليه الحج لم يلزم الوارث أن يحج عنه خلا للشافعي رضي الله تعالى عنه قال ابن المصنف وإن فعل
الولد ذلك حنوب إليه جدا اهـ فلو حج وارث أو أجنبي بحجبه ويسقط عنه حجة الاسلام إن شاء
الله تعالى لأنه إصالة للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني
والسرورجي ثم مقتضى كلامهم أن الأولى أن يحج أولا ثم يجعل ذلك الثواب لليت لأنهم قالوا في
مسئلة الأولى أن لا يفعل ذلك بمسك الأمر ولا يجعل ثواب فعله لهما وجعل ثواب حجة تبره
لا يكون إلا بعد أداء الحج فيطْلَب نيتُه بالأحرار لأنه غير مأمورة ومتبرع فيقع العمل عنه البتة
فيصير جعل الثواب بعد ذلك لأحدهما ألوهما قال المصنف هذا حاصل ما أشار إليه قاضيان
وغيره فافهم المرام اهـ ولا يخفى أن قوله فطلبت نيته بالأحرار ليس في مقام النظام فإنه لا شك
أن نيته أولا يبلغ في تحصيل المرام مع أنها لا تنافي جعل ثوابه له آخر كما لا يخفى على أرباب
الافتقار

باب العمرة

(وهي الحجّة الصغرى) أي بالنسبة إلى الحج الأكبر وقد أوردت رسالة تسميتها بالحط والوفر إلى
الأكبر (العمرة سنة مؤكدة) أي على المختار وقيل هي واجبة قال المحمدي ومحمد قاضيان
وبه جزأ صاحب البدائع حيث قال أنها واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من
أطلق اسم السنة وهو لا يناقى الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض كفاية منهم محمد بن الفضل
من مشايخ بخاري لكن لا مطلقا بل قال المصنف (من استطاع) أي إليها سبيلا بالزوال الرحلة
كانت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الأولى أن يقال شرائط وجوبها وأوجودها
(ما صرح في الحج) أي من شرائط وجوبه لأن الواجب يلحق بالفرض في حق الأحكام وكذا السنة
تتبع الفرائض في كثير من الأحكام (وأحكام إخراجها كاحكام إخراج الحج من جميع الوجوه)
أي بالنظر إلى محظوراتها وأما بالنظر إلى سائر أحكامها فاعتبار أكثرها من سبقتها وأدائها
ووجوبها من ميقاتها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) أي في الجملة (وواجباتها) أي في بعضها
(ومستنها) كذلك (ومحرمتها) أي بأسرها (ومفسدها) أي وإن اختلفت في محلها (ومكرها) أي
واحد لها وجوبها (أي بين عمرتين وأكثر (واضاحتها) أي أي غيرها في نيتها (ورفضها) أي حال
ضم غيرهما إليها (تحكمها في الحج) أي في غالب أحكامها وهي كثيرة لقوله (وهي) أي العمرة
(لا تخالف الحج إلا في أمور) أي بسيرة كافي نسخة ومجموعها أحد عشر (الأول منها) أي من
الأحكام المخالفة (لها) أي العمرة (ليست بفرض) أي بخلاف الحج وفيها خلاف للشافعي (الثاني
أنه) أي الشان (ليس لها وقت معين) أي بالانتفاق (بل جميع السنة وقت لها) أي لحوازاها
(الأنها تكرر في خمسة أيام) أي في ظاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق مع الصلوة)
أي حصة وقومها عن أبي يوسف أنه لا يكره يوم عرفة قبل الزوال وأطلق قاضيان في المنفردات

جوامع الخير كله (اللهم)
رب الشعر الحرام ورب
الركن والمقام ورب البلد
الحرام ورب المسجد الحرام
أسألك بنور وجهك الكريم
أن تنفري ذنوبي ونرجي
وتجمع على الهدى أمرى
وتبطل التقوى زادي
وتخزي ولا تفرغني
وهب لي رضاك في
الدنيا والآخرة يا من يده
الخير كله أعطني الخير كله
واصرف عني الشر كله
(اللهم) حرم على وعظمى
ومحصى وشعري وسائر
جوارحي على النار يا أرحم
الراحمين
وفصل في
الزاد لغة بدأ الصلاة وصلى
المغرب والدعاء جماعة قبل
حط رحله بل ينبج جلاله
وبقلمها ويؤمن المؤمن

وقال لا بأس بالعمرة غداً عرفة إلى نصف النهار ولم يحله إلى أحد كذا ذكره المصنف في الكبير
 ولعلمهم أراد أن لا بأس بخلها حينئذ لا إنشاء هالمافي الصبر الآخر بكرة انشاؤها في هذه الأيام
 فان أرادها بمراسم سابق لا يكره وهذا رقع الاشكال عن قاضيان ومنها جميع السنة الاخسة
 أيام يكره فيها العمرة لتفسير القارن بنهي في معناه التمتع ويؤيده مافي المنهاج انه اذا قصد القارن
 أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الأيام ١٥ ولا يخفى انه أراد ابتداء احوالها لادائها
 لانه قصد به انشاءها للمصروح بكرة انشاؤها فيها (الثالث انه لا تخوف) أي بخلاف الحج
 (الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا منى لدفعه ولا يرى ولا جمع) أي بين صلاتين لا في ليل ولا نهار
 (ولا خطبة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولو كان
 آفاقاً بخلاف الحج (السادس لا يجب بعدها طواف الصدر) أي الوداع ولو كان المقترن من أهل
 الآفاق وأراد السفر وهذا في ظاهر الراهية وقال المحسن يزى لا يجب عليه (السابع لا يجب
 بدفعه فإسداها) فيه نظر لان إسداها هو الجماع قبل الوقوف لا وجوب بدنة بل شاة وإنما
 يجب البدنة بالجماع بعد الوقوف فكان الأولى ان يقول بالجماع قبل طوافها (بل يجب شاة) اذا
 وقع الجماع قبل الطواف كله أو أكثره بل ولا يجب البدنة في العمرة قط اما لو جامع بعد ما طاف
 أكثره قبل السعي أو بعده قبل الحلق لا تنسد عمرته وعليه شاة ثم اذا أقصد عمرته فقبله المضى في
 القاسم وقضاؤها بأحرام جديد (الثامن عدم وجود البدنة بطوافها اجنبياً أو مائتاً أو بقية) أي
 بل يجب شاة (التاسع ان ميقاتها الحبل لجميع الناس) أي من المكى والآفاق ومن بينها
 بخلاف الحج فان ميقاته لاهل مكة الحرم) أي وجوباً (العاشر انه يقطع التلبية عند الشروع في
 طوافها) أي في أصغر الزمان بخلاف الحج الفرد أو القارن فإنه لا يقطع التلبية الا في أول روى
 جرة العقبة (الحادي عشر انه لا يدخل الصدقة للجناية في طوافها) أي بخلاف طواف الحج والله
 سبحانه وتعالى أعلم (واما فراؤها) أي بمجمل (فالطواف والتبئة) أي بنية باقي نسخة (والأحرام)
 وفيها مفارضان وهما التبية والتلبية كما في أحرام الحج واما ركها فالطواف والأحرام شرط للصحة
 أدائها لا رك وهو الأصح وقيل الأحرام رك (وواجباتها السعي) أي بين الصفا والمروة (والحلق
 أو التقصير) أي بعده جواز أو قبله صحة بعد وقوع طوافها وفي النسخة جعل السعي فيها ركناً
 كالطواف وهو غير مشهور في المذهب وأوله بعضهم فقال كله أراد أنه داخل في العمرة بخلاف
 الأحرام والحلق نذر وجهه ما عداها كالوضوء للصلاة وفيه ان كل داخل في عبادة ليس ركناً لها
 كواجبات الصلاة وتوابعها الواجب فرضها على من يفرق بين الزك والشرط ومطلق الفرض
 ويؤيده انه جعل في المنهاج الحلق فيها فرضاً أيضاً وذكر بعضهم ان الحلق أو التقصير شرط
 الخروج عنها وفيه ان لا يختص بالعمرة اذ في الحج كذلك كما لا يخفى قال المصنف في الكبير وتقديم
 الطواف على السعي شرط للصحة السعي بالاتفاق ١٥ والطاهر أن يقال الترتيب بين طواف
 العمرة وسعيها فرض وأما تقديم طوافها شرط للصحة سعي الحج (وأما صفتها) أي كيفية العمرة
 بمجمل (فهي أن يحرم بهامن الحبل كاحرام الحج) أي مثل احرامه في آدابها وسننه بل يفرق الا في
 تعيين التبية فيقول عند ادراكها ما يفضل في أحرام الحج (وبقي فيه) وفي نسخة أنها أي في أحرام
 العمرة أو زمان اتسائها بعد تبليها إلى فراغها (ما بقي في الحج) أي من محظورات الأحرام
 ومكرهاتها ومفسداتها (فإذا دخل مكة بدأ بالسجدة) أي بدخوله من باب السلام على ما هو

ويقيم فيصلي المغرب بجماعة
 أو وحده ثم يصلي العشاء
 متصلاً به ولا يبعد الاذان
 والاقامة للعشاء بل يكفي
 باذان واحد واقامة واحدة
 للغرب والعشاء ولا يتطوع
 بينهما بل يصلي السن بعدهما
 ويدعو كما يدعو خلف كل
 صلاة (ثم) يقرأ الاستغفارات
 المنقذة من النار في هذه
 الليلة وهذه ثالث ليلة
 يقرأ فيها الاستغفارات
 المذكورة كما تقدم ثم يبيت
 إلى أن يصبح فيصلي الفجر
 بنفس قبل الاسفار والمراد
 من النفس طلوع الفجر
 الثاني من غير تأخير قبل
 أن يزول الظلام (ثم) يقف
 مع الإمام أو وحده في
 المشعر الحرام وهو جميع
 المزدلفة على جبل قروح

الأفضل وقيل يدخل المعتمر المسجد من باب إبراهيم ذكره المصنف ولا وجه له نعم لو دخل من باب
العمرة فلا بأس به لأنه أقرب عليه العمل (وطاف برمل) أي في الثلاثة الأولى (واضطباع) أي
في جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أي بعد ثبوت طوافها (وطاف سبعة أشواط)
أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكثر هو أو أربعة منها) أي لكونه هو الركن (ككله في
حق الضل) أي في حق حصة نفسه وخروجهم عن أحواله بمطلق أو تقصير إلا ما يصح عليه الضل
قبل اثبات السعي بكاه (وأمن الضياع) أي في حق أمن فساد العمرة حتى لو جامع بعد أكثر
طوافها إلا بعد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أي ركعتي الطواف وجوبا بعدنا (وتخرج السعي)
والأفضل من باب الصفا (فسي كالج) أي كسعيه (ثم حلق) يعني أوقصر (وحل) أي خرج عن
أحرامها

فخصص في وقتها أي وقت العمرة (السنة) أي أتمها كلها وقت لها أي لجوازها (الا
أنه) أي الشأن (بكره غيرا) أي كراهة تضر بمكانه ابن الحسام ويشير إليه كلام صاحب
الهداية (انشاء أحرامها في الأيام الخمسة) أي المذكورة سابقا مع هذه الكراهة لو أدى
العمرة في هذه الأيام بصح وبيح حرمان في هذه الأيام لو أخر أدها إلى ما بعدها لقوله (وان أذاها
بأحرام سابق لا بأس) أي لما ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أي أدها (حتى يضيء الأيام) أي
الخمسة (ثم يضهلوا أهل فيها) أي أحرم بالعمرة في الأيام الخمسة (ولو بعد الحلق من الحج أو من
برضا) أي لبقاء بعض أفعال الحج عليه (فان لم يرضها موضعي فيها صح) أي فعلها (ولادم عليه)
أي لا دناها عليه وتركها رخصا وفي التقاضي التطهير يترجل أهل بصره في أيام التشريق قدم في
أيام التشريق فاحب إلى أن يؤخر الطواف حتى يضيء أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن
يرض أحرامه يعني (لأنه لم يقع له ادخال عمرة على حجة) ولو طاف في تلك الأيام أجزاء لادم عليه
يعني ولا كراهة أيضا في حقه لأن إنشاءه لم يكن في الأيام المنهي عنها ثم في كلامه إشارة إلى أنه
لو وقع طواف العمرة قبل الأيام وسبها فيها لا بأس به ثم قال ولو أهل بصره في أيام التشريق
يؤمر برضا وإن لم يرضها ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لم يادم عليه اه (ويكره
فعلها في أشهر الحج لأهل مكة ومن غيرها) أي من المقيمين ومن في داخل الحقات لأن الغالب
عليهم أن يحجوا في سنتهم فيكونوا عتقين وهم عن التمتع ممنوعون والأقل منع للسكنى عن العمرة
المفردة في أشهر الحج إذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فخطيئة البیان واثبات البرهان (وأفضل
أوقاتها شهر رمضان) أي نهار أو ليلا للفضيلة كل منهما (فيمر فيه فعدل حجة) أي تأخرت في
السنة وزيادة مع في ذرواية ولكن هل المراد حجة آفاقية أو شاملة للكية فيه يصح طول
في القضية (ولو اعتمر في شعبان أو كلها في رمضان فان طاف أكثره في رمضان فهي رمانية
والاقتضابان) أي إذا ساعى المتعم وغيره (ولا يكره الاكثر منها) أي من العمرة في جميع السنة
خلافا لما لا (بل يستحب) أي الاستسكان منها على ما عليه الجمهور وقد قبل سبع أسابيع من
الطواف كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد حرمان (وأفضل مواقيتها أيام التمتع والبرقانة)
والأول أفضل عندنا لأن دليلا قولنا لا مرمضى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها أن تخرج منها
والثاني كل عند الشافعي لأن دليلا فلي قاله صلى الله عليه وسلم اعتمر منها حين رجع من الطائف
بعد فقه مكة وكان حق المصنف أن يقول ثم الجعرة تقوله له مال إلى كلام الطحاوي الموافق

وهو ينال من تقع موجود
الآن والموافق زهون
أن من طلع إلى سطح هذا
البناء نزل على رأسه من
دوحة في وسط هذا البناء
إلى أن يخرج من أسفل
غفره ما كان عليه من
قلنسوة فذلك هو هذا
باطل لأصله ودع
يقطعها الموافق الله
تعالى من سعي بطلها
بل الوارد في هذا المقام
أن الله تعالى يقصر للعمرة
حقوق العباد إذا كان حجه
مقبولا فلا تأخر وقصر عليه
وحمد الله تعالى وصلى على
نبيه صلى الله عليه وسلم
ولي ودعا لنفسه والمسلمين
والمسلمات ثم يقول (الهم)
اغفر لي خطيئتي وجهلي
واسمعي في أمري وما أنت
أعلم عني (الهم) اغفر لي
جسدي وهزلي وخطيئتي
وعمدتي وكل ذلك عندك

لذهب الشافعي من أن أمره صلى الله عليه وسلم بذلك الجواز لا لأفضلية ثم موضع إجماعه
قبل هو المصداق القريب الأدنى من الحرم وقيل أنه المسجد الأقصى الذي على الأكمة قيل وهو
الأظهر وقيل بين مسجد هارون بن أنصاب الحرم غلوة منهم والله أعلم

باب النذر بطيخ والعمره

(اللهم) اني أعوذ بك من
الفقر والكفر والبخل
والكسل وأعوذ بك من
الهم والحزن وأعوذ بك
من الجبن والبخل وضاع
الدين وغلبة الرجال وأسألك
أن تقضى عني الغرم وأن
تفد عني مظالم العباد وأن
ترض عني المحصور والغرماء
وأجيب الحقوقي (اللهم)
آت نفسي تقواها وزكها
أنت خير من زكها أنت
وليها ومولاها (اللهم) اني
أعوذ بك من غلبة الدين
ومن غلبة العدو ومن بوار
لايم ومن قنعة المسح الدجال
(اللهم) اجعلني من الذين
إذا أحسنوا استشعروا
وإذا أسأوا استغفروا
(اللهم) اجعلنا من عبادك
الصالحين القوم المحجلين
الوفد المتقين (اللهم)
ان هذه فريضة وقد
جعلتها السنة خفيفة

(وهو) أي النذر فاع (صريح وكافية) أما الأول فله أنه (إذا قال الله على حجة أو قال على حجة)
أي ولم يقل لله (بأنه الوفاء سواء كان النذر مطلقاً أي غير مقيد بشرط كما سبق (أو معلقاً بشرط
بان قال ان قدم غائي) أي من سفره (أو ان شئ الله مرضي) أو مرضي (فلي حجة مثلاً أو عمره)
أي مثلاً لان حكم الأصغر من حجة أو عمره كذلك (زومه ما عين) أي من الخ والعمره واحدة
أو متعددة أو منهما بمحضة (لكن زومه عند وجود الشرط أي إذا كان معلقاً كما تقدم وكان إذا قال
ان فعلت كذا ففعلت) ان أجمع حتى يلزمه الوفاء إذا وجد الشرط ولا يخرج عنه بالكلية في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة وقيل هذا إذا كان التعليق بشرط براد كونه ووجوده كقوله ان شئ الله
مرضي فلي كذا أما إذا كان لا براد كونه كان كلف زيد الله على كذا فقبل يجب عليه الأية
بالنذر وقيل يحزبه كفارة البين وهو الصحيح وقد رجح إليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام أو سبعة
وهو قول محمد ثم إذا زومه الخ وجزا ذلك عن حجة الاسلام إلا أن ينوي غير ما على ما في الخلاصة
والأظهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فلي حجة تلزمه حجة سوى حجة الاسلام إلا أن
يقصد بها ما وجب عليه وبين قوله فلي ان أجمع حيث يحزبه عن حجة الاسلام إلا أن ينوي غيرها
وقد تقدم ان من زومه بالذبح فوج حجة الاسلام فإنه لا يسقط بها التنفوس بل بخلاف (ولو قال
ان دخلت) أي الدار مثلاً (أو أجمع بزومه) أي عند وجود شرطه (ولو قال أنا أجمع) أي من غير شرطه
(الاج عليه) ففي الخلاصة لو قال أنا أجمع لاج عليه ولو قال ان دخلت فانا أجمع يلزمه عند الشرط (ومن
نفر ما به حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه ان يجمع بنفسه قدر ما عاش ويوجب الإيصاء بالبقية)
وهذا على ما في العمون وقاضيهان والسر اجابة عما نصوا على لزوم الكل وقال في النوازل هذا
قولهما على قول محمد بقدر عمره قال التمر تاتي وأطلق في القصة لله تعالى على القصة تلزمه عن
أي يوسف وكذا عن محمد تلزمه قدر ما يعيش من السنين واختاره على الرازي والسر وحي قوله
على أن أجمع عشر بنسنة ومات قبلها لا يلزمه شيء قال ابن المسام والحق لزوم الكل للفرق بين
الانتماء ابتداء وإضافة (ثم ان شاء) أي الناذر لما تاتي (أجم ما به رجل في سنة واحدة وهو الأفضل)
أي للسرعة على التبريرات والخافة من الاله (وان شاء أجمع في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه
(أو أكثر) أي بناء على الأفضل في الجملة (ولكن كلما عاش الناذر بعد ذلك) أي الاحتياج
(سنة بطلت منها حجة فعلية أن يصحها بنفسه) أي لا به قدر بنفسه قطعه عدم حجة احتياجه (وان لم
يجمع لزومه الإيصاء بقدر ما عاش من بعد الاحتياج ولو قال الله على عشر حجج في هذه السنة فتلزمه عشر
في عشر سنين) على ما في الفتح وغيره وفي خزنة الأكل لزومه كلها في تلك السنة (ولو قال الله على
أن أجمع في هذا العام ثلاثين حجة لزومه الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أجمع في سنة كذا
فجمع قبلها بجزء) أي عند أبي يوسف وهو لا يفتي بخلافه (ولو لم يجمع ومات قبلها لا يلزمه شيء
ولو قال ان كلف فلان فلي حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحسن

عبارة الكبير ان قلت فلان في حجة يوم أكله (الابصير محرم ما قبل زمته بفعله متى شاء) كما
 لو قال على حجة اليوم انما يلزمه وفاء زمته بحرم ما متى شاء اهـ وتبين ان اختصاره في المتي هنا
 محض للتي (ولو قال أنا محرم بحجة فهل أي محرم (بصمرة ان فعلت كذا صرح) أي نطقهم
 ويلزمه ان فعله) أي ما شرطه كذا ذكره في خزانة الاكمل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة
 ان شئت أنت) أي أي المخاطب أو المخاطبة (فقال شئت زمته حجة) أي ولم يصحح ما لم يصح
 (وكذا لو قال ان شاء فلان) أي سواء كان حاضر أو غائبا (فتشاء) أي قطعه ان شاء (زمته حجة
 ولا تقصر) أي على الاصح (مشتة فلان) أي القائب (على مجلس باوغة النسيب) أي بالتعليق
 (ولو قال أنا محرم بحجة ان فعلت كذا افضل زمته حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصحح ما لم
 يصحح) ولو قال ان لم يست من غزلك فانا أحج زمه) أي ويصح متى شاء (ولو قال على أن أحج على جعل
 فلان) أي مثلا (أو بما فلان) أي بداهم كذا مثلا (زمه) أي الحج (ونست الزيادة) كافي شرح
 الكافي (ولو علق الحج بشرط ثم علقه ما آخر) أي بشرط آخر (ووجد الشرطان يكفي حجة واحدة
 اذا قال في البين الثانية فعلى ذلك الحج) على ما في قاضيان (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه
 شيء) أي زاد على المرة (ولو قال في الذر متصلا ان شاء الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي
 ان قيد ما عيشته الله والله أعلم

فصل في أي في الكليات اذا قال على المتي الى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة
 البيت أو علقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبره بعض وقدم مسافر (أولا) أي أول بقلته (بل
 حلف) مشيئة (بجعة أو عمرة وهو في الكعبة) أي في حـ وما حوله من الحرم (أولا) أي أوى
 غيرهما من أرض الحبل أو من الآفاق (أو قال على احرام فعلية حجة أو عمرة ماشيا والبيان اليه)
 أي تميين أحدها (ولو قال على المتي أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الايتان أو الركب
 أو المشي) أي الرحل (أو المرولة) أي السبي (الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة
 أو مقام ابراهيم أو الحجر الأسود أو الركن) أي مطلقا أو بالمياني (أو استنار الكعبة أو بابها
 أو ميزابها أو الحجر أو عرفات أو منى ونفسه) وكذا الى منى (أو اسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد للمأثورة
 كمسجد الخيف ونحوه (لا يلزمه شيء في جميع الصور) لكن في بعضها خلاف فانه لو قال على
 المتي الى الحرم أو الى المسجد الحرام لا شيء عليه عند أبي حنيفة وعندنا يلزمه حجة أو عمرة
 ويؤيدها انه اذا قال على المتي الى مكة حيث يلزمه حجة أو عمرة اتفاقا مع ان المسجد الحرام
 أحص من مكة وانه يطاق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضا وقيل في زمن أبي حنيفة لم يجر
 العرف بلغظ المتي الى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانه ما فيكون اختلاف زمان
 لا اختلاف دليل وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه ان الكليات لا تعلق لها بالعريسات وكان
 المتناصب ان يختلف حكمها باختلاف النبات وان اعتبروها جانب الايمان فيمنع أن يعتبر كل
 ما اختلف في الزمان والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضاطعة كلية في هذا الشأن وأما لو قال الى
 الصفا والمروة أو مقام ابراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل الى
 الحجر الأسود أو الركن أو مقام ابراهيم يلزمه وصرح في المبسوط في المقام بعدم المزوم وفي
 الطرابلسي الى زمزم واسطوانة الكعبة يلزمه عندها بخلاف اللامام وعزا الى شارح نكرة

نسألك حوائج مرتقة
 اجبني عن دعاك فاستجب
 له ونوكل عليك فكنته
 (اللهم) اني أسألك في هذا
 الجع ان تجمع لي جوامع
 الشكر كما وأن تصلي لي شأني
 كماه وأن تصرف عني سوء
 كله فانه لا يفعل ذلك غيرك
 أولا لا يرد به الا أنت (اللهم)
 في أعوذ بك من شر الاعميين
 السيل والحريق (اللهم)
 اني أعوذ بك من امرأة
 تشيني قبل المشيب وأعوذ
 بك من مكر النساء وأعوذ
 بك من صاحب خديعة ان
 رأى حسنة دقها وان رأى
 سيئة أظهرها (اللهم)
 اني أعوذ بك من شر من
 يمشي على بطنه ومن شر
 من يمشي على رجليه ومن
 شر من يمشي على أربع
 (اللهم) اجبني أخشاك
 كائن أراك أبدا حتى
 ألقاك وأسعدني بقولك

(ولو قال على النبي التي بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمرة) هكذا ذكره في المتن
وقاضيان وفي المتن عن محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين مرة ان شاء من الحج وان شاء عمر (ولو قال
على النبي ثلاثين شهرا أو واحد وعشرين شهرا أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوما فقبله
عمرة) أي واحدة (وقيل في ثلاثين شهرا انه عليه الحج) والقولان تغاهما صاحب المتن عن محمد
باختلاف روايته (ولو نذر النبي التي بيت الله تعالى نوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجدا
آخر) لا مسجد قبله أو الكوفة (لا يلزمه شيء وان لم تكن له نية) أي مصيبة (فصل المسجد الحرام) أي بناءه
على انه هو الفرد الاكمل من بيت الله (فيلزمه حجة أو عمرة) على خلاف تقدم والظاهر أن يقال
فصل الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بلا خلاف لان بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد
قال الله تعالى ولتسليج الناس حج البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده
قوله (ولو حلف بالنبي التي بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر النون أي لم يبرق بمينه (ثم حلف به ثم
حنث بجعل أحد هاتجتيه والا) ثم عزمه ونوى لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يمدى
بفلان) أي من المدينة أو البصرة أو الشاة (على أشواقه) أي أهله أو أطرافهما (الى
بيت الله تعالى أو أوجه على عتيق) أي يحج فلان من انسان أو حيوان لاثني عليه (ومن جعل على
نفسه أن يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزبارة) أي في وقته فانه حجه وهو يفتي
أن يقيد بصلته قبل الطواف أو بعده يفرج عن امرائه فيسألي قوته (وفي العمرة حتى يطاق)
وفي الأصل خبر بين الرصكوب والنبي لكن في الجامع الصغير اشار الى وجوب النبي وهو
الظاهر والصحيح وحملوا رواية الأصل على من شق عليه النبي وفي شرح الجامع قال الشيخ
الامام أبو جعفر الهندواني انما يطلق به الراكوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ الاغتصاف
عظيمة وأما اذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز الراكوب أصلا ثم اختلفوا في محل ابتداء النبي
لان محمدا لم يذكره فقيل يتبدى من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الامام غير الاسلام
والتماني وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء النبي من يئتمه سواء أحرم منه أولا) وعليه
شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية وصحبه قاضيان والزيلعي وابن الهمام لانه المراد عرفا
و يؤيده ما روى عن أبي حنيفة ان بغدادا قال ان كنت فلانا فلي ان أج ماشيا ففقيه بالكوفة
فعله ان يحج عتيق من بغداد أو مالو أحرم من يئتمه فالانفاق على أنه عتيق من يئتمه (ولو ركب في
كل الطريق أو أكره به ذرا أو بلا غدر فقبله دم) أي لا يترك واجبا يخرج عن العهدة (وان
ركب في الاقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من نية الشاة)

فوق فصله لو نذر ان يصلي في مكان ففعله في غيره دونه في الفصل في أي الاقل منه في
الفضيلة (أجزاء) أي عندنا وأفضل الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجدها ثم الجامع أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحلي)
وهو الذي يصلي فيه الجماعة والقبلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كالأوقاف
والاسواق اذا عرفت هذا الترتيب فلنذر ان يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها
الا في ذلك الموضع عند زفر خلا لا أحابنا وان نذر ان يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم لا يجوز أدائها الا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وان نذر ان
يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وان نذر ان يصلي في الجامع لا يجوز

ولا تشق بمصنك ونحو
من قضائك وبارك لي في
قدرك حتى لا أحب نهي
ما أنرت ولا تأخير ما جئت
واجعل غناي في نفسي
ومتعني بسعي وبصري
واجعلهما الوارث مني
وانصرف على من ظفني
وأزفي فيه ناري وأقر
بذلك عيني (اللهم) اجل
صلواتك وبركاتك ورحمتك
على سيد المرسلين وأمام
المتقين وخاتم النبيين محمد
صديقك ورسولك أمام
الخير وقائد الخير رسول
الرحمة وعلى آله وأصحابه
وصلى عليهم أجمعين كما
صليت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم في العالمين
أنت خير مجيد عدد خلقك
ورضاء نفسك وزنة عرشك
كلما ذكرتك لذا كرون
وكما اغفل من ذكرك
الذاتون (اللهم) بيشه

أداؤها في مسجد الحلة وان نذر أن يصلي في مسجد الحلة يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها في بيته وان نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والأسواق كذا في المعنى وهذه المسائل يخالف أصحابنا في زفر وقيل أبو يوسف وأصحابه وكذا حكم الاعتكاف إذا نذر في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبس) بفتح الموحدة أي يلبس (في المسجد الحرام) لم يجب عليه ذلك كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لا يصحده أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافاً لمحمد بن يعقوب اعتكاف ساعة أضاف إلى النقل ومن غير شرط صوم خلافاً لغيره والله أعلم

باب الهدايا

وهو ما يهدي إلى الحرم للتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا أكثر أحكامها كالخصايا (الهدى من الأبل والبقر والغنم) أي لا من غيرها من التيم (وكل دم يجب في الحج والعمره فإذا نأشاة) أي وأعلى بدم من الأبل أو البقر وأعظمها أفضل وفي حكم الأدم سمع بدمه أو سمع بدمه وهذا التغيير المفهوم من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بعد الوقوف برفقة وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فحماً الألبنة ولا يحل وقصور العبادة ويستفاد منه أنه لا يجب البنية أصلاً في العمرة (وحكم البقر حكم الأبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا يطلق القضاء لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي فعمدة الله برحمته حيث يخص البنية بالأبل وأما إذا أطلق الجزورة ومن الأبل خاصة انضافاً (ثم الهدى) أي جسده منقسم (على نوعين هدى شكر) لتوفيق الطاعة الخصوصية (وهو هدى التمتع والقران) وقدم التمتع لأنها الأصل المستفاد من القران وقيل عليه القران في هذا الشأن بشيان البرهان (والتطوع) شكرًا مطلقاً (وهدي جبر) أي تنصير في الطاعة أو أن كتاب جنازة (وهو سائر الدماء الواجبة) من إحصار أو رفض أو جزاء صيد أو كثارة جنازة أخرى أو تقبوا ومبقات (ماعداء هذه الثلاثة) أي المتقدمة من التمتع والقران والتطوع وأما النذر فهو أن كان دم نفسك إلا أن حكمه أن كل واجب أكبر أو تطوعاً فكشركم وكذا الأضحية وجوباً وتطوعاً وكل دم وجب شكرًا فحاشبه أن يأكل منه) أي ما شاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (ويؤكل الأغنياء) أي يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) غليظاً وأباحة والمقام يقتضي تقديم الفقراء والابكون ذكرهم كالاستدرك (ولا يجب التصدق به) أي لأكلاه ولا يعضه وهذا أقصر مجامع فحاشا بما قبله من التلويح (بل يستحب أن يتصدق بثلثه بطم) يقتضي أن يأكل (نشه ويهدي ثلثه) أي للأغنياء من الجيران وغيرهم (أو يدخوه) أي الثلث الأخير فأول التلويح (ولو لم يتصدق بشيء جاز) وهذا أقدم من قوله ولا يستحب (وكره) أي كراهة تنزيه لأنها مقتضى ترك الاستعجاب المبر عنه بأنه خلاف الأولى ولذا قال في الكبير ولا ينبغي أن يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضاً مستدرك كالأول (ويستحب) أي دم الشكر (بجرد الذبح حتى لو سرق أو سئلته ينسبه) وكذا غيره (بعد الذبح) نيلاً للثلثين (لم يلزمه شيء) أي من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق ببقية (وكل دم وجب جبراً لا يجوز له الأكل منه) ولو كان فقيراً (وللا غنى) إذا أعطاهم الفقراء غليظاً لا بأباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو سئلته بعد الذبح)

مقتضى ما يهدي إلى الحرم للتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا أكثر أحكامها كالخصايا (الهدى من الأبل والبقر والغنم) أي لا من غيرها من التيم (وكل دم يجب في الحج والعمره فإذا نأشاة) أي وأعلى بدم من الأبل أو البقر وأعظمها أفضل وفي حكم الأدم سمع بدمه أو سمع بدمه وهذا التغيير المفهوم من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بعد الوقوف برفقة وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فحماً الألبنة ولا يحل وقصور العبادة ويستفاد منه أنه لا يجب البنية أصلاً في العمرة (وحكم البقر حكم الأبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا يطلق القضاء لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي فعمدة الله برحمته حيث يخص البنية بالأبل وأما إذا أطلق الجزورة ومن الأبل خاصة انضافاً (ثم الهدى) أي جسده منقسم (على نوعين هدى شكر) لتوفيق الطاعة الخصوصية (وهو هدى التمتع والقران) وقدم التمتع لأنها الأصل المستفاد من القران وقيل عليه القران في هذا الشأن بشيان البرهان (والتطوع) شكرًا مطلقاً (وهدي جبر) أي تنصير في الطاعة أو أن كتاب جنازة (وهو سائر الدماء الواجبة) من إحصار أو رفض أو جزاء صيد أو كثارة جنازة أخرى أو تقبوا ومبقات (ماعداء هذه الثلاثة) أي المتقدمة من التمتع والقران والتطوع وأما النذر فهو أن كان دم نفسك إلا أن حكمه أن كل واجب أكبر أو تطوعاً فكشركم وكذا الأضحية وجوباً وتطوعاً وكل دم وجب شكرًا فحاشبه أن يأكل منه) أي ما شاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (ويؤكل الأغنياء) أي يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) غليظاً وأباحة والمقام يقتضي تقديم الفقراء والابكون ذكرهم كالاستدرك (ولا يجب التصدق به) أي لأكلاه ولا يعضه وهذا أقصر مجامع فحاشا بما قبله من التلويح (بل يستحب أن يتصدق بثلثه بطم) يقتضي أن يأكل (نشه ويهدي ثلثه) أي للأغنياء من الجيران وغيرهم (أو يدخوه) أي الثلث الأخير فأول التلويح (ولو لم يتصدق بشيء جاز) وهذا أقدم من قوله ولا يستحب (وكره) أي كراهة تنزيه لأنها مقتضى ترك الاستعجاب المبر عنه بأنه خلاف الأولى ولذا قال في الكبير ولا ينبغي أن يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضاً مستدرك كالأول (ويستحب) أي دم الشكر (بجرد الذبح حتى لو سرق أو سئلته ينسبه) وكذا غيره (بعد الذبح) نيلاً للثلثين (لم يلزمه شيء) أي من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق ببقية (وكل دم وجب جبراً لا يجوز له الأكل منه) ولو كان فقيراً (وللا غنى) إذا أعطاهم الفقراء غليظاً لا بأباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو سئلته بعد الذبح)

أى كله أو بعضه (لزمه قيته) أى لا تقراه فيصدق بها عليهم (ولو سرق لا يلزمه شيء) وأعم أنه يجوز التصديق بكل من دم السكر والخمر على مساكين الحرم وغيرهم وكذلك يجوز على مسكين واحد أو مساكين الآن مساكين الحرم أفضل الآن يكون غيرهم أحوج على ما قاله في السراج (الوهاب وهو) أى دم الجبر (كدم اللبس والطبيب والحق وقلم الاطفال وقتل الصيد والجنم) أى وأمثال ذلك من ترك كتاب المحنورات ولو بعدن (والطواف بلا طهارة وترك شيء منه) أى من الطواف إذا كان موجبا للدم (أو لشيء أو لرى أو امتداد الوقوف) أى يعرفه إلى القرب (أو وقوف من دفعة) أى يتصورهم ترك الواجبات إذا لم يكن من عذر (والاحصاء والرفض) أى ودمهم (وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالحرمة (ولا يجوز بيع شيء من لحوم الهدايا) أى أن كان عملياً يجوز الأكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فإن فعل) أى ما عشيأ منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجره منه غرمه) أى فطليه أن يتصدق بقيمته (وأن شرط) أى أجره الجزاء (منه لم يجز) أى من ذبحه (عن الهدى) ونوصيه ما قاله الطرابلسي ولا يعطى أجره الجزاء منه فإن أعطى صار الكل لجالالة إذا شرط أعطاه منه شيء شرى كاله فيه فلا يجوز الكل لنفسه اللحم وإن أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وإن تصدق بشيء منه عليه غير الأجر جاز إذا كان أهلاً لتصدق عليه (ولو هلك هدى تنطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز الأكل منه) أى النطوع (والأزغية) أى ولو أكل منه أو من غيره مما لا يحل له أكله ضمن ما أكل (وكل واحد من الأبل والبقر يجوز عن سبعة دماء) لا خلاف في جوازها عن السجعة عند الأربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كان أحد الثركاء كافراً أو مسليماً بداهم دون الهدى والتقرب لم يجزهم جميعاً (فإن شارك في سبعة فرق قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم بالأولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجنس) أى جنس ما وجب من دم متعة واحصاء وجزءه صيد وتعود ذلك (أولاً) لأنه أن اتحد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشتري بدنة) أى جزوا وأوقرة (لتمتع مثلاً أو وجع لنفسه) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها (لا يسمه أن يشارك فيها) أى في البدنة (أحد) لأنه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بيعها بعد ما أوجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبها فيها فإن فعل فطليه أن يتصدق بالثمن (وأن نوى ابتداء الشركة جاز) أى وأن نوى أن يشارك فيها ستة نفر أجزأته فإن لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن لم يوجب حاجتي اشتركت الستة جاز والأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر السابق أو أى الشراء بغيرها أو من أكثر أجزأه الكلى ثم إذا اشتركت سبعة في جزوا وبقرة أفتسوا اللحم بالوزن ولو أقتسموا أجزأه لم يجز إلا إذا كان مع شيء من الإكسار والجلد اعتباراً بالبيع كافي شرح الجميع (وإذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد مباشر أهله (ذبح ولدها مع ما ولدها) ولد ولد فطليه قيمته أى للفقراء (وأن اشتري بها) أى بقيمته (هدى لخصن) أى وأن تصدق بها لخصن وهذا في الحسن أظهر وقد روي (وإذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه أجزأهما) أى احتسبنا لالقياس (و يأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أبي يوسف كل بالبيع بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يضمنه فيشتري بالقيمة هدياً آخر فيضحيه في أيام الضر وإن كان بعد هاتين تصدق بالقيمة وهدى التمتع والقران والتطوع في هذاسوا وأما لو كانت البدنة بين اثنين وضحيها اختار الشاخي فيه والختار أنه يجوز كافي الخلاصة وقال

عنهما كان يحرك راحته
في حجر قدر ومية حجر
وأول وادى حجر من
القرن المترف من الجبل
الذى على يسار الذهاب
ويسمى بذلك لأن قيل
أصحاب القبل حريقه
أى أعياكل من المسير
وقيل سمى بحرق لأنه يحرق
سالكه ويشتبههم وقيل
لأنه ليس وقف فيه مقصراً
ويسمى هذا الوادى وادى
النار لأن رجلاً اصطاد
فيه صيداً اقتربت عليه نار
فاحرقته كذا ذكره الحنفى
الطبري وقال الأزرقي أنه
جسماته نزع ونجسة
وأربعون ذراعاً ويقولون
مروءة (اللهم) لا تقتلنا
بغضبك ولا تملكننا بعدك
وعاقبنا قبل ذلك أعوذ
بالله السميع العليم من
الشیطان الرجيم (اللهم)
انقذنا من الشيطان

الصدر الشهيد وهذا اختيار الفقيه والامام والدعوى أحد بن محمد العاين انه لا يجوز اذا كان
الجزء بينهما نصفين وقال أوالث لا تأخذ به بل يجوز اذا كان بينهما نصفان وعلى الغاوت
وكذا بن ثلاث وأربعة قال في البحر الزانح هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) أي
منه (لا يجوز له الانتفاع بجلده ولا بشئ آخر منه) يعني بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له
أكله فإنه يجوز له الانتفاع بجلده وشعره (ولا يجب التعريف بشئ من الهدى الا سواء أريد به) أي
بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التشهير) أي الاعلام بكونه منها ليعرفوها ولم يشرعوا لها
(بالتقليد) أي بشئ قلادة في رقبتها فان كلاً منهما لا يجب (وبين تقليد بدن الشكر) كالتمتعة
والنذر (دون بدن الجبر ولا ينس في الغنم مطلقاً) كالاحصار والجنابة لكن لو قلده جاز ولا بأس
به وفي الميسر لا يضره ثم ان بعث الهدى بقلده من يده وان كان معه فهو من حيث يحرم هو
السنة كذا في شرح الكنتز (ويكره الاشعار) أي اشعار البدنة وهو اعلاؤه بشئ جلدها
أو طعن ناحتي يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أي الذي يرتب عليه الضرر (وحسن
الذهاب) أي استحسن ذهاب الهدى (بهدي الشكر الى عرفة) وفي البحر الزانح وغيره ان كل
ما يقلد قلادتهاب به الى عرفات حسن وما لا قلادة في الكبير ويرد عليه فله مطلقاً التعريف
هدى التمتع حسن وهو ان يذهب به الى عرفات مع نفسه لان الشاة وان كان لا ينس تقليدها
لكن دخلت في هذا الاطلاق اهـ ولا يجني أن ما من عام الاويخص (والافضل في الابل
النصر) أي قيامه بقوله اليد اليسرى وان شاء أضعبها عن أي حنيفة معقولة باركة (ويكره
أي النحر (غيرها) من البقر والغنم لانه ينس فيخصه فلو نحر البقر والغنم وذبح الابل أجزاء
اذا استوفى العروق ويكره واهب الجهور واستقبال القبلة وكان ان عمر يكره أن يؤكل كل عظام
يستقبل به القبلة والاولى أن يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والا فيقف عند
الذبح (ويصحب التصديق بخطاهما وجلالهما) كافي المحيط (ولا يبيع جلدها فان باعه تصدق
بمنه) فان عمل من جلده شئ يفتقر به كافتراش والجربا جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر ان
هذا المتجاوز في ما عجم له الانتفاع به كدم الشكر والتطوق والاضحية دون غيره والله أعلم
في فصل ومن ساق بدنة واجب أو ذبوع لا يجل له الانتفاع بظهرها أي ركوباً (وصونها
ووربها) أي شعر الغنم والابل قطعاً وتغاف (ولبها) أي الجوارش بالاحال الاضطرار (وان
اضطر الى الركوب) أي ركوبه فركبها اذا استغنى عنه تركها وأجل مناعه عليها (ضمن
مانع من ركوبه أو أجل مناعه) أي بسببه (وتصدق به) أي بما ضمنه (على الفقراء دون الاغنياء)
لان جواز الانتفاع بما لا لا غنياء معاق يلوغ المحلل على ما قاله في شرح الكنتز (وبنضم) أي
برش (ضمنه) بما له البارد ليل قطع لبنها ان قرب بضعها) أي ضمنه (والا) بأن كان بمسدة (أجلها
و تصدق به) أي على الفقراء (وان صرف لنفسه) أي لاجل نفسه وكذا اذا سهلته أودعه
لنفي (ضمن قيمته) أي في تصدق به بخله أو بقيته (واذا عطي) أي تب (الهدى) أي الذي ساقه
(في الطريق) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمائه المعينه (فان كان) أي الهدى (تطوعاً
نحره وصمغ قلادتهابدهما وضربهما صخرة سنامها) وقبل جانب عنقه بالمسلم انه هدى
(لبأكل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي اظامه غيره بده (ولم يأكل منه هو ولا
غيره من الاغنياء) أي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروجي انه لا يتوقف الاباحة على

ومن عمله ومن خربه
(اللهم) أي أعوذ بك من
سيئات الاعمال عاقبي
واعف عني ولا تؤاخذني
بما أسلفت من الذنوب
وقلمت من انطوا الحروب
وتب على انك أنت التواب
الرحيم (اللهم) يا عظيم
يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وان
عظمت فاقه لا يفتقر الذنوب
العظيم الا المثل العظيم
الرووف الرحيم الكريم
فصل

فاذا وصل الى منى قال
(اللهم) ان هذه منى وقد
أذنبتك وأنا عبدك ابن
عبدك أسألك أن تغن علي
بسلامتني على ألبانك
وأهل طاعتك وان تصلي
من عبدك الصالحين
بأرحم الراحمين (اللهم)
أي أعوذ بك من المنصرم
والمانع ومن المصيبة في
العقل والدين الجملته

التول (فان أكل أو أدام غنيا ضمن) أي تصدق بيمينه على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة عليه أن يقيم غيرها فقامها) بضم الميم الأول أي بذهب (وصنع بالاول ماشاء) أي من بيع وغيره (وكذا إذا أصابه عيب كبير) بالوحدة أو بالثلاثة بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أبي حنيفة أو أكثر من النصف عندهما (ففيه أن يقيم غير مقامه ولو ضل هديه فاشترى غيره) أي مكانه (فقلده) أي وجهه (ثم وجد الأول غير ماشاء) أي يباع أي جاسار (فلو باع الأول وبيع الثاني أو بالعكس أجزأه) كذا ذكره والظاهر أن ذبح الأول أفضل فان الثاني بقرعة البدل ولا اعتبار البدل بمد حصول البدل فتأمل (والأفضل نحرها) لان النية تنقلب بما في الجلة (ولو نحر الثاني وكان الأول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا يؤيد ما قدمناه من قبل (ومن ساق هديا) أي إلى مكة (وقلدها لا يتوى بها الهدى) جلة حالية (فهو هدى) أي تستحقها للمعرف المعادي (ويستحب لكل من تصدق بفسك) أي حجة أو عمره (أن يهدي هديا)

في فصل في أي فب لا يجوز من الهدى أن لا يجوز في الضمان شرطه أنه أن تكون سالمة من العيوب والبالا (لا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكرها) وأما إذا كان الذاهب من الاذن الثالث أو أقل أجزأه وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح وعن أبي حنيفة أن كان الثلث غازا لم يضر وإن كان أقل من الثلث جاز قال الكرماني في رواية أن ذهاب ربع ما منع ثم قال إن كان الذاهب أقل من النصف يجوز أن كان نصفه من أي يوهى ويؤان وعن أبي يوسف أن كان الباقي أكثر من أذن أو أن في النصف لم يضر (والذي لا اذن له خلة) أما إذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله أذن واحدة) أي قاله لا يجوز في ما قلناه ابن جماعة وعن أصحابنا لا يجوز التي خلقت لها اذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قدس سره (ومقطوع الذنب والانف أو الالبه) أي إذا ذهب أكرها كما تقدم في الاذن (والتي يسر نحرها) وكذا التي لا تستطيع أن توضع فصيلها (أو ذهب ضواحدى عينيها) وهي العوراء التي لا يجرى عليها (والغفاه التي لا منع لها) وهي المفزعة (والمرجاء) التي يمنة عرجها عن المشي إلى المنك على ما في المختار وقيل التي لا تضع رجلها على الارض (والمربضة التي لا تنقلب والتي لا اسنان لها) أي سواء تنقلب أولا وفي رواية يجوز إذا كانت تنقلب وهو الأصح (والبالاة) بفتح الميم فتشديد اللام التي تنسج الصلوات (ويجوز مقطوع الاذن والذنب والانف أو الالبه إذا بقي أكرها) وهذا اقتدع بانه فهم من منطوق ما قبلها (والجله) بتشديد الميم (وهي التي لا تور لها أو كان مكسورا) أي وذهب غلاف قرنها (والجنونه) قال في المختار ويجوز التولا وفي الضمان التول هو بالتحريك جنون يصيب النساء فلا تتبع الفم وتستدبر في مرتبها (والنحى والشرقة وهي التي تشقت أذنها وانظر طرا وهي منقوبة الاذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة أن تجزى الشرقة والنحرقة وهي المصونة الاذن من كل أو غيره (والحولاء وهي التي في عينها حول والجرباء إذا كانت سبعة والحامل مع الكراهة (والمرجاء التي لا يمنع عرجها عن المشي) كما تقدم (والمربضة التي تنقلب وصغيرة الاذن والتي لا اسنان لها إذا كانت تنقلب) أي على الأصح ثم هذا كله إذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بان أنكرت رجليها أو أصابت عينيها بالاضطراب وانتقلب السكن جاز) أي استسما

في فصل في أدنى السن التي يجوز في الهدى التي في فتح فكر فتشديد تشبیه

الذي يلقى سالما غائبا
معا في سواي هذا المكان
ومرتقى بالسلام والاعيان
وجعاني من أمة محمد صلى
الله عليه وسلم (ويقدم)
إلى جرة العقبه ويقف
في أسفل الوادي بحيث
تكون مكة عن شماله
ومنى عن يمينه ويقول
(اللهم) تصديقا بكتابك
واتباعا لسنة نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم بعدد
آلائك الله أكبر كبريا
والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة وأصيل لا اله
الا الله وحده لا شريك له
مخلصه لدين ولوكره
الكانسرون لا اله الا الله
وحده صدق وعده ونصر
صله وأعز جنده لا اله
الا الله والله أكبر (اللهم)
احمده بحمده وأوسعها
مشكورا وذنبا مغفورا
(اللهم) اهديني الهدى

(وهو من الابل ماله خمس سنين وطن) أى دخل (في السادسة ومن البقر ماله سنتان وطن في
 الثالث ومن الغنم ماله سنة ومن في الثانية ولا يجوز دون الثاني) أى غيره (الاجذع من الضأن
 وهو ما أتى عليه أكثر السنة) على ما في شرح الجميع (وتحريم الجوز أى الجذع إذا كان عظيما)
 أى في الأضراس (ونفسه أنه لو خلط بالثنايا اشتبه على الناظر أنه منها) أى وأليس منها وقيل
 الجذع ماله ستة أشهر ود كر الزعفراني أنه ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كله إذا
 كان عظيما كاهم وأما إذا كان صغيرا لم يكن ماله سنة فلا يجوز إلا أن ينم له سنة كاملة تكافى المعز
 (والجواميس كالبحر) أى حكا في السن وغيره (والذ كرم من المعز والضأن) الأولى تقديم الضأن
 (أفضل إذا استويا) أى في الأوصاف الكاملة (والأخى من الابل والبقر أفضل إذا استويا)
 فصل في أى في إيجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بتذريع أو تعليق (ولونذر هديا)
 أى وأطلقه (بلزومه ما يجزى في الأضراس وأدناه وعلاه بقراويل إلا أن ينوى بالهدى به صرا أو
 بقرة فيلزمه ذلك ويختص بخصه بالحرم) أى فله أن ينجمه حيث شاء من أرض الحرم إلا أنه إن
 كان في أيام الضر فالسنة ذب عنه وبني والافى مكة (ولونذر جزورا أو بقرا أو بذنة يولد كلفا
 الهدى لزومه ما ذكر) أى من الابل في الجزر ورومن البقر والبعير في البدنة (ولا يختص بخصه في
 الحرم ولو قال على أن أهدي بذنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورين الابل) قال في
 الكبر ولو قال على أن أهدي جزورا بصفة منكم من الأهداء تسمى الابل والحرم ولو قال
 جزور فقط جازأه قروا البعير حيث شاء ولو خارج الحرم إلا أن ينوى معين من البدن وعن أبي
 يوسف تسمى الحرم وظاهر المذهب خلافه إلا أن يرد يقول بذنة من شأ الله والحاصل كافي
 الضية أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا وفي الجزر والبقرة لا يختص به اتفاقا وفي البدن
 لا يختص به عندنا خلافا لأبي يوسف وزفرته في تدبر (ولو قال هذه الشاة هدى إلى بيت الله أو
 إلى الكعبة أو مكة أو بكه) وهي لغة في مكة لأنها تملك أعناق الجارية (لزمه) أى هدى بالغ
 الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء أما في
 الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جيموا وأما فيما قبله ما فكذلك عند أبي حنيفة وعندنا يصح
 ويلزمه وهو الظاهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا أهدي ولا يئنه له يلزمه شاة) فيه أن هذا اختصار
 محل لقوله في الكبير ولو قال على الله أن أهدي ولا يئنه له يلزمه شاة وكذلك ابن الهمام أنه لو قال
 إن فعلت فأتا أهدي كذا لزمه إذا فعل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه إلا إذا كان التذريع صرا أو
 تعليقا مسوقا أو لم ينو فمسوا أو ما يجرد قوله أنا أهدي فلا وجه له يلزمه شيء لا سيما ولا يئنه له
 (ولا يجوز القيمة في هدى النذر كالتحريق في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة
 واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام في رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمته أو قد ذكر
 الطرمي عن ابن سماعة أنه لا يجوز كدم المتمتع والقرا والاحصار بخلاف جزاء الصيد ولو
 بث بقيمة فشتريه لم يئنه بمكة فذبح جاز قال الحاكم ومثله أن يكون هذا تأويل لقوله في رواية
 أبي سليمان أجراه أن يهدي قيمته (ولونذر شيئا محسوسا التيم) أى معاد الاتمام وهي الابل
 والبقرة والتم (كالثياب والبدن والتدبر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضع دال
 مهملة مخففة أى ونحوها (لما نقل) أى لما يمكن نقله (بأهداء قيمته وعينه إلى مكة) أى وعليه
 أن يصدق به أو قيمته ويجوز أن يعطى لمحبة البيت إذا كانوا قرا (ولو صدق في غيره مكة جاز)

وقوفي بالتقوى واجعل
 الأول لا تنو خيراني من الأولى
 (ثم) يرفع يده وفيها الحصة
 ويقول بسم الله والله أكبر
 رغب للشيطان ورضا
 لمرحون ويرى الحصة
 بحيث تقع الحصة قريبا
 من الشخص الذي يرى
 ومادون ثلاثة أذرع قريبا
 فإذا بعد عن ذلك لا يجوز
 (وكيفية الرى) أن يأخذ
 الحصة برأس الأبهام
 والسبابة فيرفع يده إلى أن
 يظهر بياض أبطنه ولو كان
 مجرد البعير من الرى قال
 صاحب النهاية هذاهو
 الأصغر وقيل يضع الحصة
 على ظهر إبهام يده اليمنى
 ويضع إبهامه اليمنى على
 وسط السبابة ويستعين
 بالسبابة التي على الإبهام
 ويلقيها من أسفل إلى فوق
 حاجبه الأيمن ويخرج بهذه

أى ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل أن تصدق على قرة مكة بمكة أقول الأظهر أن المذور
إذا كان معينا قال هذا الثوب أو هذا الغنم تبين عنه بخلاف ما إذا كان مبهما بان قال
ثوب أو غنما فانه يجوز حيث شئت كل من العين والقيمة وهذا كله ان كان المذور عا ينقل (وان كان
عما لينقل) كالدار والارض وسائر العقار (تبين القيمة) إذا أراد الإيصال الى مكة ولو قال كل
مال أو جميعه هدى فليصه ان يهدى ماله كله فى الاصح ويمسك منه قدر قوته ولو نذر ضره ولده
بلمه شاة

باب المنقرضات

أى مسائل شتى لا يجزمها باب (مسئلة أفضل الاعمال بعد الصلاة والى كاه الصوم والى) معنى ثم
الجهاد على ما نقله فى الجواز اخرج أصحابنا وكلهم نظروا الى ترتيب الفروض والا فقبل
الصلاة أفضل الاعمال وهو أقوى الاحوال (وقيل الصوم) ولعل وجهه قوله عليه الصلاة
والسلام فى الحديث القدسي الصوم لى (وقيل الحج) ولعل وجهه انه الجامع بين العبادة البدنية
والمالية وهى مع تحمل سائر المشقات النفسية من مفارقة الاهل وترك الوطن واختيار افرية
ومحن البر والبحرى مسير وكثرة التكليفات المطلقة به لم يفرض الا فى آخر الامر ولا يجب الا
فى جميع العمر وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع
يوم عرفه وروى انه قال لم يردى للمرضى الله عنه لو نزلت هذه الآية علينا فى كتابنا لم نجعلنا يوم
نزلها بعد النافلة قد جعلناه عيدا فيه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذا جازع فرضه فالصدقة
أفضل من الحج) أى على ما هو المختار كفى التخييس والمزيد ومنية المغنى وغيرها ولعل تلك الصدقة
مجمولة على اعطائه الفقير الموصوف بنهاية الفاقة أو فى طالة الجماعة أو الافاضة مشتمل على النفقة التى
هى من جملة الصدقة بل وردان الدرهم الذى يتفق فى الحج بسبع مائة مع زيادة تحملات الكفاة
ومن المعلوم ان الاجرة قدر المشقة وقدر أفضل الاعمال أجرها أى أصعبها وكذا ذكر فى
الغبية ان أباحنية كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فلما جازع عرف مشقة قال الحج
أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رابطة أى حنيفة ان الحج تطوعا أفضل من الصدقة والصدقة
أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفى النوازل ان الحج أفضل من
الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان ما عبر المصنف عنه
بقيل هو الاول كما لا يخفى (مسئلة لو قففة الجمعة ضربة على غيرها) أى بسبعين درجة وقد ألفت
فى هذه المسئلة رسالة مستقلة سميتها بالخط الاوفر فى الحج الاكبر (مسئلة الحج يهدم ما كان قبله
من الصغائر) أى قطعا إذا كان من حقوق الله تعالى والاعتقاد العلم لا بخرشيا من الظالم
المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على ذمته حتى يؤذيها الى أصحابها أو يوصل منهم فيها أو يكون تحت
المشقة (واختلف فى الكسائر) أى المتفقة بحق الله تعالى الى دون غيره لما سبق والمختلفان الكسائر
مطلقا تحت المشقة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ النوربشتى وغيره من الأئمة وحشى
الطبي على ان الحج يهدم الظالم والكسائر وقع منزعة غريبة فى هذه المسئلة بين أمير بائمان
للمنفية حيث مال الى قول الطبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقدمنا الى قول
الجوهرى رأيت رسالة للسيد المشار اليه فى هذا الباب وكتبت ربه الله فى بيان هذه المسئلة من

الكسيفة فاضحان
وصاحب الهداية واختارها
صاحب المحيط معلال بان
الى شرح الاستغناء
الشیطان وزغيمه والرى
على هذا الوجه أبلغ فى
الاستغناء والتقصير
وقيل يطلق سبحانه مع
الاجام ويضع رأس السباة
على مفصل وسطا يمه
وبرمها وهذا الخلاف لثما
هو فى الاولوية أى فى حق
الجواز فلا يتقيد بصورة
دون صورة فإذا كمل الرى
بسبع حصيات ذبح دم
القران ان كان فارنا ودم
الفتح ان كان مقتما من الحلق

واجب على القارئ والمفتي
فيستأثر كشفاً كاملاً
غير ناص ولا عيب
ويضعه مستقبل القبلة
(ويقول) وجه وجهي
للذي فطر السموات
والارض حنيفاً وما أنا من
المشركين ان صلاتي ونسكي
وميحي وبمالي لله رب
العالمين لا شريك له وبذلك
أمرت وأنا أول المسلمين
بسم الله والله أكبر وعسى
السكرين على أوداج الكعب
فيضعه هكذا فقل رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواه
أبو داود وابن ماجه والحاكم
في المستدرک وقال صحيح على

الحجاب والله أعلم بالصواب **مسئلة** من حج بحال حرام سقط عنه الفرض (أي بحسب الظاهر
(ولا قبل حجه) لأنه ليس بحاجب وروا الأول ان يقال ويصدق قوله لا يمكن قبوله حيث وجد
شرائطه وأركانه (ويكون عاصياً) أي باكتساب الحرام وانفاقه في مال الاحرام مع عدم تمتع
ارتكاب الأثم ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثبت لعدم القبول ولا ينافي عتاب
تارك الحج كما إذا صلى في أرض غصب أو قوبر ورؤي ذلك أو الأصح في مذهب الامام أحمد ان
من حج بحال حرام لم يجز حجه أصلاً ولم يخرج عن عهده الحج قطعاً لما ورد ان من حج بحال حرام قتال
ليتك وسعديك يقال له لا ليك ولا لسعديك وحكم مردود عليك ثم الحيلة لمن ليس معه الامال
حرام أو فيه شبهة ان يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضي دينه من ماله
ذكره قاضيان وقال الفراء من خرج بحج بحال حرام أو فيه شبهة فليعتد ان يكون قوته من
الطبخ فان لم يقدر في الاحرام الى القتل فان لم يقدر فليعتد بمعرفة فان لم يقدر فليز قومه
انظر الى ما هو مضطرب اليه من تناول ما ليس بطيب فبسي الله ان ينظر اليه دينه ورحمته ويجاوز
عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهته **مسئلة** اذا مات المهرم صنع به في أي في التضييق والتكثير
(ما يصنع بالحلال من تقطيع الرأس والوجه) أي من استعمال السدر والكافور ونحو ذلك
خلافاً للشافعي **مسئلة** المجاورة بمكة الشرفة لا تكره بل تستحب على ما ذهب اليه أبو يوسف
ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتوى وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة
(وقيل تكره) أي على ما ذهب اليه أبو حنيفة ومالك والشافعية والحنابلة من الخوف من الملل والتبرم
في ذلك المقام والاخلال بما يجب من حرمة وريائه وخوف اجترار المأصبي والآثم لما
روى عن ابن الحسنه في ما ضعفه الى ماة ألف والسيئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه
الرواية ثم انما ضعف بالكمية والالاشبه ان السيئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية
وأجاب الاولون بان ما يضاف من سيئته فيقال ما رجي من حسنة ثم هذا كله باعتبار الخطيئة
لا المخلصين ممن تضاعف لهم الحسنات من غير ما يحبطها من السيئات فان الاقامة في حق
أفضل العبادات بلا تزاع فالتقام بمكة حيث هو الفوز العظيم بالاجماع لكن لا يقدر على حق
الاقامة ورياسة الحرمه الأفراد من عباد الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى
الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم فلا يبي حكم الله باعتبارهم ولا يذ كرمهم بقدا في
جوارج غيرهم اذ لا يخلص الحدادون بالملك ونصوهم ولا عبرة بما يقع للنفس من الدعوى
الكاذبة والمبادرة الى الدعوى الملكية والقدرة على شروط المجاورة فالحال لا كذب ما يكون اذا
حلف في كيف اذا ادعت وما أيسر الدعوى وما أعسر المعنى وهذا قول الامام الاعظم بكرهه
المجاورة في الحرم المحرم بالنسبة الى زمانه الاقدم ولو شاهد ما أدركنا من أحوال المجاورين في
هذه الامام وما اختاروه من أكل وظائف الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا
المقام اقل بجرمة المجاورة من غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسن الله ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم ومن المنجحين الى باب المضطرين الى جنابه المستحقين لعتابه وعقابه
ازاجين عفو وكرمه على باب القائلين جالدائه ونظامه

الى بابك الاعلى غدير الجا • ومن جاء هذا الباب لا يحتذى الراد

مسئلة المجاورة بالمدينة الشريفة لا تكره لمن يثق بنفسه في وقد تقدم انه يعز مثل

وجوده لحكم مجاورة المدينة المكرمة حكم مكة للعظيمة كيف لا والمجاورة بمكة أفضل
عند جمهور الأئمة خلافا لما في هذه المسئلة ومن تجمع من بعض الشافعية ثم الاجماع
على ان الموت بالمدينة أفضل والمجاورة بسبب الموت فيها يكون أفضل من هذه الحيثية والاش
المعروف ان تضاعف المسئلة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وان نفس المدينة
لا تضاعف في اختلاف حرم مكة وأما ما قيل من ان الاقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم
أفضل اجماعا فيستحب ذلك بعد وفاة صلى الله عليه وسلم حتى يثبت اجماع مثله على ما نقله في
الكبير عن بعض العلماء احتجوا بدفعه بأن مفهوم قد حياته في المسئلة دليل على ان ما بعد
ممانه ليس كذلك اجماعا فهو اجماع مثله لا نزاع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجمهور بما عليه
الاجماع وأما قوله (وذهب جماعة من العلماء الى ان المجاورة بها أفضل منها بمكة وان قلنا بمكة ثواب
العمل بمكة) فلا وجه له لأنه اذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن
ظاهرا فيها فكيف تكون المجاورة بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته
صلاة في مسجدى هذا أفضل من الف صلاة في مساجد الا المسجد الحرام وصلاة
في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في مسجدى رواه الامام احمد بإسناده على رسم
الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه ومحمد بن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الأثر
(فصل في حدود الحرم زاده القشقر وأمنوا تعظيمها اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال
المندوفاني مقدار الحرم من المشرق قدوس ستة أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن
الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلا وهذا شيء لا يعرف
الانتقال لكن قال المصنف الشهيد فيه نظر فان من الجانب الثاني التمتع وهو قريب من ثلاثة
أميال كذا في الفتاوى الفاضلة وفي السراجية من الجانب الثاني قيل ثلاثة أميال وهو
الاصح قلت من رأى التمتع فلا يشك في انه ثلاثة أميال وانما الكلام على مرام المندوفاني فان
مراد من الجانب الثاني هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحديبية قرب جدة على
طريق جدة وهو على عشرة أميال بخلاف (حده) أى حد الحرم (من طريق المدينة دون
التمتع على ثلاثة أميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق البعرة على سبعة أميال) وهو
قريب من قول المندوفاني قدوس ستة أميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال معاملة
وهي مكان من ورف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن
طريق العراق على سبعة أميال) أى أيضا على ما ذكر جماعة كثيرة كالازرقى والنووى
وغيرهما هذه الحدود الان الازرقى انفرده بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلا
ويمكن الجمع بانه أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجمهور وغيره

(فصل من جن في غير الحرم بان قتل أولاد أو زنى أو شرب خمر أو قتل غير ذلك مما يوجب
الحسد) أى ولو تعلق به حق المبد (ثم لاذليه) أى التجاوب ودخول في أدنى حق من حدوده
(لا يضره) أى يضرب وقتل وجس (مادام في الحرم) أى ولم يخرج منه (ولكن لا يباح)
الأولى لا يباح وكذا لا يشارى والنظار طلاقه ما غير مفيد بل كقول المتروك ونحوهما
لان المقصود المجاورة الى الحرم من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤكل ولا يلبس ولا
يقوى) أى لا يلبس له ما يؤى ولا يلبس ان يدخل في الثوب ويستتره هذه الاحوال (الى ان

شرط مسلم ثم يجلس للحاق
رأسه مستقبل القبلة ويبدأ
بالحسين (ويقول) بسم الله
الرحمن الرحيم الله أكبر
الله أكبر الله أكبر الحمد لله
على ما هدانا للهدى على
ما أنعم به علينا (اللهم) هذه
ناصيتي بيدك ونفسي الضل
تقبل منى واغفر لذنوبى
(اللهم) اغفر للصالحين
والقاصرين يا واسع المغفرة
يا رحيم الرحمن ويطلق
جميع رأسه الكمال بن
الهمام مقتضى الدليل في
الحلق ويحب الاستيعاب
وهو الذى أذن الله تعالى
فأذا حلق حل له كل شيء
كان حرم عليه بالأحرام
معدا النساء فلمن لا يظن
له الا بسجد الطواف

يخرج منه) أي من الحرم (فقتصص منه) أي من الحائض بعد شروجه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد إلا أن رواية عن محمد أنه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل إن كانت الجنابة في بادون النفس بأن كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتصر منه ولعل المسئلة تختلف فيها في فاضحان عن أبي حنيفة لا يقطع يد السارق في الحرم خلافا لهما (وإن فعل شيئا من ذلك في الحرم بقام عليه الحد فيه) كذا في التفسير وأما ما ذكره في النفس أنه لو ارتد ثم لجأ إلى الحرم بعرض عليه الإسلام فإن أبي قل فهو مخالف بظاهره لا لطلاق غيره أنه لا يقتل في الحرم عندنا إلا أن كلام غيره قابل للخصيص والتقييد وله جعل إياه المرتد عن الإسلام جنابة في الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفي البدائع الحربي إذا التقى إلى الحرم لا يباح قتله في الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا في ما بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضا وقال أبو يوسف لا يباح قتله في الحرم لكن يباح إخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكررا مقلتا لئلا فيه) أي سواء يكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فضلا عن الحرم والله أعلم

(فصل في ولا بأس بإخراج تراب الحرم وأحجاره وأشباهه اليابسة والأخرى مطلقا) خلافا للشافعي حيث يحرم إخراج تراب الحرم ويكره إدخال غيره فيه والفرق بينهما بين (وما هو من التبرك) أي جائر إخراجها جاعلا بل يستحب كما يأتي في ذوق الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم قد راسير للتبرك أما إذا قل ما هو خارج عن العادة وعق في الحفر فلا يجوز وأطلق في البحر لا يخرج عدم جواز إخراج التراب والاحتياط ثم قل وقيل لا بأس إذا أخرج منه قد راسيرا وأما إخراج ما من من بجائر بالاتفاق ولا يدخل من تراب الحل وأحجاره شيئا في الحرم كذا أطلقه في الكبير ولعله مذهب الشافعي وأنه أشبه عليه ولا إذا أجاز الأجزاء مع احتمال تصور نوع من الضرر فلا بد من جواز إدخال شيء فيه مما يتفعله ومنه إدخال الأسطوانات في المسجد الشريف من الاسكندرية وغير ذلك (ويكره إجارة بيت مكة) أي ولو لم يكن وقعا عاما (في الموسم) أي لعله لا في غيره أي عند أبي حنيفة وكان يقول للجاج أن يتولوا دورهم إذا كان لهم فضل والافلا (ويكره بيع أراضى مكة) وكذا إجازتها (لأبناءؤها وقيل يجوز بيعها) أي بيع أراضها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كله في حكم مكة فيدخل جميع ما حولها من منى وغيره أقالس لهم اتخاذ البنيان منى ويؤيده حديث منى مناخ من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمأوى لا حادثة له أم هو قوفة ويؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبادى القيم والمسافر وعندهما يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدوق الشهيد في الواقعات وعليه الفتوى ولعله لاحظ عموم المساوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل غيره مع أبي يوسف في الجواز فيبقى على تنقل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبي حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بنامكة فلا بأس بالاجماع لأن من أخذ من طين وقف عام فعمله آنية أو لبناء لم يملكه وصار كسائر أملاكه كذا قالوه وفيه مناقشة لا تخفى إذ قد يقال إنما ملكه لسبق تصرفه ولا يزم عنه جوازيه وعليه لغيره (ونكره المسلاة بمكة في الاوقات المكروهة

في فصل في طواف الزيارة وما بعده ثم إذا فرغ من الحاق أفاض إلى مكة لإدائه طواف الاقضية وهو ركن الحج فإن كان ما قدم السعى رمل في الأشواط الثلاثة الأولى من طوافه ثم سعى بعده وقال عندئذ الطواف نوبت أن أطوف بهذا البيت العتيق سبعة أشواط طواف الحج واتى بقية الأدعوات المأثورة في الطواف كما تقدم ثم صلى ركعتين صلاة الطواف وجعل له بهذا الطواف أو أكثره النساء أيضا ويسمى الحلق الفصل الأول ويسمى هذا الطواف الفصل الثاني وإن كان قدم سعى الحج طواف بلارمل ولم

كثيرا ولقطة الحرم كلفطة الحل) أى فى تفاصيل أحوالها (ولا يحرم صيد وادى وج) بضم

واو وتشديد جيم

فصل • ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم) فانه لما شرب به كبراه الامكان وان
اكثره من علامة الايمان واتهم من الاثر به المرحمة المزيلة للاخوان وقد ورد انه يطام طم
وشفا سقم (والتطريق زمزم عبادة) أى اذا قصد به القرية لا بطريق المادة كما ورد ان النظر
الى الكعبة عبادة وقبل النظر اليها سامة كعبادة سنة فى فضايف الحسنة (ويجوز الاعتسال
والتوضؤ بماء زمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافا لاجل (على وجه التبرك) أى لا بأس بما ذكر
الا به ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو الغسل أو التبريد فى الوضوء (ولا يستعمل
الاعلى شئ ماهر) فلا ينبغي أن يغسل به ثوب نجس ولا أن يغتسل به نجس ولا يحدث ولا فى
مكان نجس (ويكره الاستنسا به) وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض
الماء فحرم ذلك ويقال انه استغنى به بعض الناس فحدث به البسور (ويستحب حمله الى البلاد)
أى تبرك للمباد قد روى الترمذى عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تحمله وتقرأ أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفى غير الترمذى انه كان يحمله وكان يصبه على الرضى ويستقيم
وانه حنك به الحسن والحسين رضى الله عنهما

فصل • أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما الى السلطان) اذا صارت خلقا ان شاء
بأهوار صرف ثمنها فى مصالح البيت) كما تصر عليه فى الفتاوى السراجية (وان شاء ملكها
لأحد) أى بولو لأحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شاء فقهاها فى الفقراء) أى جمع
منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنوشية وخدمهم فهم (ولا بأس بالشراعتهم) أى
من الفقراء بعد أخذهم وقضهم على ما فى النسخة لكن فى البصر الزائنه لا يجوز قطع شئ من
كسوة الكعبة ولا نقله ولا يسميه ولا شراؤه ولا وضعه فى أوراق المصنفون من جل شيأ من ذلك
فليهرده ولا يعبره بما يتوهم الناس أنهم يشترونه من شئ شيبة فانهم لا يعلكونه انتهى وهو محمول
على غير الخلق أو على ما ذكره الأغنياء أو على ما ذكره الفقهاء أو على أن أصل الكسوة من
الأوقاف ففعل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا لغيره وفى خزنة الأكل
انه لا يؤخذ من استار الكعبة وان مانسا قطعت للفقراء أو له لا بأس أن يشتري منهم وفى قنية
الفتاوى عن محمد بن ستر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان شئ له غنى لا يأخذوه ان لم يكن لغنى
فلا بأس به وفى النسخة أيضا راجل اشترى من بعض الخدم استر الكعبة لا يجوز ولوقته المشتري
الى بلدة أخرى يصدق به على الفقراء وهذا اذا لم ينقله الامام اما اذا نقله الامام للخدام أو لأحد
من المسلمين فإثر كما تقدم ان الأمر فيه الى الامام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من ان هذا
اذا كانت الكسوة من عند الامام بخلاف ما اذا كانت من وقف فانه راي شرط واقفه فى جميع
الاحكام وفى منسك أى النجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نساء أو جنب فليس الا بأس به
انتهى ولا بد من قديمه اذا كان اللباس فى بنجوز له لبس الحر بر كالمراة أو الاف وحرام على الرجال
وكذا على أولياء الصبيان أن يمسوهم وقد أدركنا من كان يدهى المشيمة وكان يلبس نفوسه من
الكسوة بزعم التبرك بثوب الكعبة وانما يقبس على خزنة الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة
اجله (ولا يجوز أخذ شئ من طيب الكعبة ولو للتبرك) أى سواء يحسكون من الوقف عليها

يسمع بعده ثم يرد الى منى
ويبيت بها والبيتونى
لبنى الى سنة ان تركها
أسما ولا دم عليه ويقسم بها
بعد يوم الضر منى أو فلانا
يرى فيها الجبل الثلاث كل
يوم بعد الزوال فان رماها
قبل الزوال لم يصح على
الصحيح ويجب أن يبدأ باللقى
تلى مسجد الخيف ويرمى
بسمع حصيات يده اليمنى
بسمع رصيات يده اليسرى
واحدة سبع حصيات
ويرى بما كان من جنس
الارض كالبحر والمسد
والطين وكسرة آجر وخزف
ولا يجوز بالحنشب والذهب
والفضة والحد يدور الرصاص
والصغرى والنحاس والفنبر
والؤلؤ ويرمى بنفسه الا

أولا وسواها التصحيح الم لا فلا يجوز أخذ رشاشه الوارد الذي أتى به الكعبة الشريفة كما
يتبادر إليه العامة (وعليه رده) أي ردة الطبيب إن كان بقي عنده (الها) أي الكعبة وأخذها
إن كانوا أهلها (وإن أراد التبرك أي بطيب من عنده فحسبها ثم أخذه) ولا يحمل لخدام
الكعبة إن يمنوا أحد من ذلك ويدعوا هذا أي به الكعبة ليس له أن يرجع بيقينه وكذا حكم
الشهم له أن يأتي بشيء ويسرج على باب الكعبة ويندوه ثم يأخذ الباقي تبركاً له وأما ما رشح
الكعبة من الخدام وشيوخ الفرائين وكذا أخذت الحرم منهم من غيرهم فلا يجوز مطلقاً
(فصل في استقبال دخول البيت) أي المكرم (أذروني آداب) بأن يقدم وجهه البني عند
دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالأدعية المأثورة فيها (والصلاة فيه) أي نافذة
ولو ركعتين (والدعاء) لا سيما في أركله (ويدخله خاضعاً خاشعاً) أي حافياً (معظماً) أي موقراً
(مستضياً) أي محاطاً بما فيها بأن يكون تأتياً مستغفراً وماتوا بحال كونه داخل لا يرفع رأسه إلى
السقف أي جهة السماء قصد مداعبة ما فيه من النقوش ونحوها أو الأشياء المرافقة من
القناديل وغيرها (وقصد معنى النبي صلى الله عليه وسلم) أي في داخل البيت كما بينه بقوله
(وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخلها متى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون
بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب من ثلاثة أذرع ثم صلى في قصد معنى النبي صلى الله عليه
وسلم) هذا وليست الملاطة المنضرة بين العمودين مصلاة عليه الصلاة والسلام كما توجه
العوام (وإذا صلى) أي وتوجه إلى الجدار الذي يقابله (وضع خداه على الجدار ووجهه لله
واستغفره) أي ودعا بما شاء (ثم يأتي الأركان) أي الأربعة (فيصلي ويستغفر ويسبح ويهلل
ويكبر ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء) فيدعوا للذي وللمؤمنين
والمؤمنات ويقول رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك
سلطاناً تصبراً ويقول اللهم كما أدخلني بينك فأدخلني جنتك اللهم يا رب البيت العتيق أعق
وقايتي وراقب آتائنا وأمانتنا من النار يا عزير بأجرام الله يا خفي الألفاظ أماناً لمختلف
الله في أمالك من خير ما سألتك من نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استأذنته
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا قبل من أنك أنت السميع العليم وتب علينا أنت التواب
الرحيم (ومن أهم الأدعية طلب الجنة بالأحساب) أي بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن
النتائج من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والأيذاء) أي عما يقوله من لا فعل له فيه (فإن
أدى دخوله إلى الأذى) أي حاله دخوله أو حال وصوله لم يدخل (فإن الدخول مستحب والأذى
حرام ثم أعلم أنه مما يتعلق الجاهل المكوس الغهم بقوله صلى الله عليه وسلم كلاً ما المعروف
فيستنبأ أخذ الأجرة على دخول البيت الحرام أو زيارة مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام
فإنه لا خلاف بين علماء الإسلام وأئمة الأئمة في تحريم ذلك كما صرح به في البحر الزاخر وغيره
في فصل في أماكن الاجابة الطواف) أي مكانه وكان الأولى أن يقول المظاف والإمام المهد
وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدوا لا فليسجد الحرام كله مظاف بمعنى أنه يجوز
فيه الطواف (والماتيم) وهو ما بين الحجر الأسود والباب على ما عليه الجمهور (وعن بعض السلف
منهم عمر بن عبد العزيز أن الماتيم بين الركن اليماني والباب المسدود في ظهر البيت وهو الذي يسمى
الآتيا المستجير (وتحت الماتيم) أي فانه على الأبرار (وفي البيت) أي داخله (وعند زمزم)

أن يكون من بياض بوزنه
أن ياذن لا تخبري عنه
(ويقول) عند كل
حماة بسم الله والله أكبر
رغماً للشيطان ورضا
للرجل ويتف بعد الفراغ
إمام الجيرة مستقبل القبلة
ويرفع يديه للدعاء ويدعو
بما شاء (ويقول) الحمد لله
جداً كثيراً طيباً مباركاً فيه
(اللهم) لا أحصي نعمة عليك
أنت تآتيت على نفسك
(اللهم) صل وسلم وبارك على
نبي الرحمة وشفيع الأمة
وكتف النعمة سيدنا محمد
النبي الأمي الأبي العري
الحكي المدي وعلى آله هداة
الورى وعبد مصابيح
الحمدى كاحل على
إبراهيم وعلى آل إبراهيم

أى بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفي المسعى) وما بينهما لاسيا في الميادين (وعرفة) أى عرفات أطلق عليه مجازاً (ومزدلفة) لاسيا للشر الحرام (ومنى والجرات) وهو لا ينافى أنه لا ينفى الدعاء عند جرة العقبة (ورؤيته البيت) أى فى كل مكان يراه (والجر) بكسر الجيم أى داخل الحرم بكاه (والجر الأسود) والركن اليماني) أى وما بينهما وانظرا هنا هذه الأماكن الشريفة مواضع إجابة الدعوات المنيفة فى الأزمنة والأحوال المخصوصة ويمكن جعلها على عمومها والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل فى المواضع التى صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام) قال فى البحر والذى رجع العلماء أن المقام كان فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم مصلحاً بالبيت قال ابن جماعة هو المصبر وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذى به اليوم فى الجاهلية وعهد النبي صلى الله عليه وسلم رأى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما انتهى ولا يظهر أنه كان مصلحاً بالبيت ثم أخرج من مقامه لمكة هناك تقضى ذلك ما كان قالاً يقتضيه أن يوجد فيه والمصلى وهو الذى قال تعالى واقتضوا من مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم (وقرب الركن المرقى) أى من أحد طرفيه أى مطلقاً ومختصاً بمن يفرغ من سعى العمرة (وقرب الركن الشامي الذى على الجمر على الباب والله أعلم بالمعنى) (وعند باب الكعبة) أى حيث أمه جبريل عليه السلام ذكره فى الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أى التى تحته مقام جبريل حيث أم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس مسلات فى أوائل أو فاتها وأخرها وهذا هو المشهور عند أهل مكة ويكاد أن يندم متواتراً عندهم على ما قاله فى العمدة ونسبته جهنم إبراهيم عليه السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولم يخرج منها صلى على عند باب الكعبة وهو يحتفل موضع الحفرة أمافوقه الكبيران الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والجر فإن كان يريده الجمر الأسود فهو صحيح وإن أراد به الجمر المطعم فهو عن معنى البنية بعيد (ووجه البيت) أى جميع محته من الجانب الذى فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غيره من الجهات فى حق الصلاة ويشير إليه قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيران ثم طرف الميزاب لاحتقنته صلى الله عليه وسلم (والجر) أى الحرم كله أو بعضه وهو قد رسته أذرع أو سعة أو مخصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أى داخل الكعبة وكان الأولى تدعيه (وبين الركنين اليمانيين) قطب اليماني والجر الأسود (وعند الركن الشامي) أى من الجمر أو خارجة (بمحيط يكون باب العمرة خلف ظهره) ومضى آدم على نبيينا عليه الصلاة والسلام هو جانب الركن اليماني) أى أحد طرفيه ولا يظهر أنه فى المستحضر وهو ما بين الركن اليماني والباب المسدود والله سبحانه أعلم بالمعنى ففى بيان هذا نأثر أن الأماكن التى ورد فيها الأخبار وجدها أن نظفر على سيد الأخيار

(فصل فى استحباب زيارة بيت سيدتنا خديجة) أى الكبرى (رضى الله عنها) وهو الذى ولدت فيه فاطمة الزهراء رضى الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم مقبلاً عليه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره من الأعلام قسمة بقره (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس فى محله أذى بل يحلف خلاف فى حكمه (ومولد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو فى الشعب المعروف بمكة على خلاف فى كونه

أنك جدي محمد عبد خلتك
ورضا نفسك وزنة عرشك
ومدادك لك أنك كذا ذكرك
الذاكرون وغفل عن
ذكرك الثاقبون صلاة
ترضيك وترضيه وترضى
بها عاصلاك دانت بدوامك
باقية بقاتك لا غاية لها
ولا انتهاء ولا أمدها ولا
انقضاء صلاة تحينها
من عذاب النار وتخلصنا
بها الجنة مع الخلفاء الأبرار
وترينهم أوجه الكرم
وتفتنهم أوم لا نفع مال
ولا بنون الأمن آتى الله
قلب سليم (اللهم) اجعله
لنا حليماً زوراً وسعياً
مشكوراً وذنوباً مغفوراً

مولده صلى الله عليه وسلم على ما ينتمى في المورد الروى في مولد النبي (ودار أبي بكر رضى الله عنه)
وهو المعروف بدار كان أبي بكر في رفاق الخرج حيث فيه خبر ان أحدهما المعروف بالمتكلم والتاني
بالتكا (ومولده على رضى الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولدى جوف الكعبة (ودار الارقم)
وهو مسجد عند الصفا وفيه أسلم عمر رضى الله عنه وكل الاربعين وحصل به عز الدين ويزل ما بها
التي حبل الله من اتبعك من المؤمنين (وغار جبل نور) وهو الذي في القرآن ذكره نافي اثنين
اذ هما في القار (وغار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه مع تزل قبل الرسالة وأول
ما تزل عليه فيه أقرأ باسم ربك الذي خلق الآيات وقدرى أبو نعيم ان جبريل وميكائيل شفا
صدره وغسله ثم لا أقرأ باسم ربك الذي خلق وكذا روى شق صدره الشريف هنا أيضا
الطبايى والخرث في مسندهما على ما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية (ومسجد الارية)
وهو بأعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجبل) أى موضع اجتماعه صلى
الله عليه وسلم بهم واستمعهم القرآن أو موضع ترك ابن مسعود رضى الله عنه وخط حوله
وقال له لا تخرج منه حتى أرجع والله أعلم (ومسجد النجدة مقابله) أى مقابل مسجد الجبل
(ومسجد الغنم) لعلة نسب الى موضع كان يباع الغنم فيما سوله (ومسجد الجياد) بفتح الجيم
أرض بمكة أو جبل بالكونية موضع خيل تبع كذا في القاموس والآن محل بمكة يسمى الجياد
بكر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعمى الصافات الجياد (ومسجد على جبل
أبي قبيس) وهو أصل الجبال وأولها على ما قيل وأما ما شهر من أكل رأس الغنم يوم السبت
فيه فمالا أصل فيه بل أكل الرأس على ما يطعنونه في هذا الزمان حرام لكونها نجسة لمطعمهم
اباها بدمائها (ومسجد يذى طوى) بضم الطاء وبكرها ونون ونوع وهو موضع معروف
قرب الجوخى تزل به صلى الله عليه وسلم حين أقرأ وحيد حج (ومسجد العقبة) بفتح العيم ومسجد
الجمرانة) بكر الجيم ومكون العين وبكرها وتشد يد الراء أحد حدود الحرم أحرم منه صلى
الله عليه وسلم بعمره لما رجع من فح الشام بعد فتح مكة (ومسجد عائشة رضى الله عنها بالنعم)
سبق الكلام عليه (ومسجد الكيش) بفتح الكاف وسجد عن بين الموقفين (وهو غير مسجد غرة
الذي يعلى فيه الامام هناك يوم عرفة) (ومسجد الخيف) وهو مسجد مأثور مشهور وفضله في
الكتب مسطور (وغار المراتل) بفتح الميم وترويه فيه عليه الصلاة والسلام

فوفصل • بحسب زيارة أهل الملى) بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشتهر بين العامة بضم الميم
وتشديد اللام المقنوعة وله وجه في القواعد العربية وهو أفضل مقام المسلمين بعد البيع
بالمدينة وقدر في فضلها أحاديث كثيرة (ونوى في زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين
والاولياء والصالحين) أى بجملة أكثرهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أى معرفة معينة بمكة قبر
صالحى) أى ولا صحابة (الا انه رأى بعض الصالحين في المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها
يقرب قبر فضيل بن عياض) فبنى قبة هناك وفيه ايماء الى ان هذه الزوايا حدثت بعد موت
الفضيل بن عياض رضى الله عنه ونحوه من التابعين ثم لا شك ان خديجة رضى الله تعالى عنها
ماتت بمكة الا انه كآقال (ولا يبنى تعينه) أى تميم قبرها (على الامر الجوهل) كما قال المرحاني
(والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح) أى لا يعرف موضع قبره ايضا مع الاتفاق على موته بمكة
الا ان بعض الصالحين أشار الى انه بالجبل الملى على بين الخارج من مكة للمشرفة والصحيح انه

وتجاره لن تبور (الهم)
اليك أفضت ومن عذابك
أشفقت واليك رغب
ومنك رهبت فأقبل نسكى
وأعظم أجرى وارحم نصرى
وأقبل نوبى وأقل عثرى
وأستجيب دعوى وأعطى
سؤلى (الهم) اليك وفند
وفدقنى فأقبل فرأى
منك رضاك فنى بأرحم
الراحين لا اله الا الله والله
أكبر عدد كل شى لا اله
الا الله والله أكبر عدد
خلقه ورضاه نفسه لا اله
الا الله والله أكبر زنة عرشه
ومداد كلمته والحمد لله
كذلك وصلى الله على سيدنا
ونبينا محمد كذلك وعلى
آله وأصحابه كذلك

ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما لا يصح كونه في موضعه المعروف عند قبور
السادة الصوفية ولعله كان موضع صلبه (وعن ماتسبها من التائبين عطاه وسفيان بن عيينة
وقضيل رضي الله عنهم) والمشهور أنهم في موضع واحد معروف قريب قبضة خبيثة الكبرى
رضي الله عنها وكثير من الأكابر كالإمام الباقر وغيره دفن عندهم فينبغي أن يزورهم وتبرك
بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والدعاء والاستغفار لهم وغيرهم من
المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين برحله فضل جليل
وأجر جليل جعلنا الله لهم ثم من آداب زيارة القبور مطلقا ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل
رجل المتوفى لا من قبل رأسه فله أن يلبس الملبس بخلاف الأول لأنه يكون مقابلا بصره
ناظرا إلى جهة قدمه إذا كان على جنبه لكن هذا إذا أمكنه والا فقدمت أنه صلى الله عليه وسلم
قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وأخرا عند رجليه من آدابه أن يسلم بلفظ السلام عليكم
على الصحيح دون قوله عليكم السلام فإنه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن شاء الله بك
لاحقون ونسأل الله لنا ولك العافية ثم يدعو قائل طويلا وإن جلس يجلس بعد أمته وقريبا
بحسب مراتبه في حال حياته ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى الفلقون
وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك المثلث وسورة التكاثر والأخلاق أثنى عشرة
مرءا وأحدى عشرة أو سبعة وثلاثين يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأتنا إلى فلان أو اللهم ودفن
ابن المهام ويكره الجلوس على القبور وطوافها وصنعه بعض الناس من دفن أقاربهم وقد دفن
حوالهم خلقا فبطأ ذلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قبره مكره انتهى فينبغي أن يستحب
ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يمشي في المقابر حافيا وإن كان لم تزد به السنة بل حديث
وإن الميت ليسمى خلقا فله على أن هذا كان أكثر أحوالهم والله أعلم

باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

(اعلم أن زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعلمهم أجمعين (باجتماع المسلمين) أي من غير
عبارة بعبارة كره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأضيق المساعي) أي أرجى
الوسائل والدواعي (لنيل الدرجات قريبة من درجة الواجبات) بل قبل أنها من الواجبات
كما يشتهر في الدرر الغنية في الزيادة المصطفوية (للهلوسة) أي وسوسة واستطاعة (وزكها
غفلة عظيمة وجفوة كبيرة) أي غفلة جسيمة وفيه إشارة إلى حديث استدبل به على وجوب
الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن
(ومرخص بعض المالكية بأن المتي إلى المدينة) أي الحجاج وزعموا (أفضل من الكعبة) بيت
القدس) أي من المتي إلى مكة للحجاء ورواه ابنه على مذهبه من أن المدينة أفضل من مكة
باعتبار المجاورة وهذا أخيرا يكون بسبب إلهام الحج والأقلاق هذا الكلام والله أعلم
بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وإن كانت مستحبة فلا شبهة أنها دون مرتبة الزيارة المصطفوية
بل خلاف في هذه المسئلة بقي الكلام على أنه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء
أو يكره فالصحيح أنه يستحب بلا كراهة إذا كانت بشر وطه على ما صرح به بعض العلماء ما على
الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الزخسة في زيارة القبور نابتة للرجال

الحمد لله الذي هدا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله (اللهم) تقبل
مناد ولا تجعلنا من الخرومين
وإدخنا في عبادك الصالحين
يا أرحم الراحمين (اللهم)
صل على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
(ثم توجه إلى الجرة)
الوسطى ويرمى بأربع
حصيات ويدعو بعد
الفراغ مستقبل القبلة كما
تقدم شرحه (ثم توجه إلى
جرة العقبة ويرمى بأربع
حصيات كما تقدم ولا يقف
بعد الفراغ ضد هابل
بتوجه إلى رحله ثم يفعل
كذلك في اليوم الثالث
فإذا أراد أن يفر إلى مكة
فعل ولا يمشي عليه والأفضل
أن يتأخر إلى اليوم الرابع

وأبرح ما يكون الشوق يوما • إذ أدت التلبيات إلى الخيام
ويدل عليه ما ورد من الألفاظ شوقا إلى مشاهدة الأكمة وكان صلى الله عليه وسلم إذا رأى
المدينة حرك الدابة وقال سير واسبق الفردون الحديث وهذا معنى قوله (وإذا دنان من الحرم المدينة
الشمرة) أي حوالها من الأماكن المحترمة أو الحرم المدينة عندنا كرم مكة في أحكامها (فليردد
خشوعا) أي في الباطن (وخشوعا) أي في الظاهر (وشوقا وقفا) التوق بمبالغة في الشوق (وان
كان على دابة حركه أو يعبر أو ضمه) أي أسرع وهو مختصص بعد دعاءهم ويخيه له إذا كان
ماشيا يسرع في مشيه كما قال قائل

ولو قبل لأجبتون أرض أصابها • غار يرى ليلى ليلدوسرها

(ويجهد حيث قد في مزيد الصلاة والسلام) أي بكفة وكفيلة وأذول إلى قال الأهم هذا حرم
رسولك صلى الله عليه وسلم الذي عظمته وذلك أن قبل فيمن الخير والبركة مثل ما هو في حرم
البيت الحرام فخرص على التاروا من غداك يوم تمت عبادك وارزقي فيه حسن الأدب
وقبل التبرعات وترك المسكرات (وإذا وقع بصره على طيبة) بلغ الطاه اسم من أسماء المدينة
كتابة (الطابية) أي الطيبة الطاهرة المطهرة (وأشجارها المطيرة) أي جميعها من الحرم وغير
الشمرة (دعاء غير الدارين) أي الدنيا والآخرة (و-ي) أي وأكثرتنهما (على النبي صلى الله
عليه وسلم والأحسن أن ينزل عن راحته يجرها) أي تنزل وتنادي (وعني) أي في طريقها
قد روي أنها وقربا (يا كبا حافيا ناطق) أي الحفا أوماء كرم النزول والتمني والبركة
والخفا (قواض الله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أي وإجلاله (وكما كان أدخل) أي أكرمه خلا
(في الأدب والجلال كان حسنا) أي مستصفا في رعاية الأحوال (بل لو شئ هناك على
أحداته وبذل المحو ومن تنكروا ضمه كان بعض الواجب) أي من جميع استغفاته (بل لم
يفر بمشاعر غيره) أي من حقوق أمره وقيام شكره كما قبل

لو جئتكم فاصد أسي على بصري • لم أقض حقاو أي الحق أدبت

(وإذا وصل إلى المدينة اغتسل بظاهرها) أي في خارجها (قبل لدخول) أي بها (وإذا لم
يتيسر) أي قبل الدخول (فبعده) أي ولو في داخل المدينة قبل دخول المسجد (والأ) أي وإن لم
يغتسل (وضا) أي لا يلبس من طهرته في دخول المسجد وتعبته وليكون على أكل الأحوال
زيارته (والفضل أفضل) لأنه التطهر بالكل (ثم لبس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أي كان
العبد واليباض أولى تأقي الجمعة (وبطاب) واستمال المسك أفضل (وإذا وقع نظره على
القبة المنقصة) أي النيفة (والخجرة الشمرة) مبالغة الشمرة (فليس تحضر عظمها) أي عظمتها
(وتفضيها) أي على غيرها (وشرفها ذاتها حوت فضل البعاج بالاجاع وسيد القبور بلا نزاع
وأكرم الخلق) أي وعلى أكرمهم (على انغلاق بالاطلاق) أي من غير قيد واضافة في
الاستغراق وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما من الأعضاء الشريفة حتى
على الكعبة المنيفة وإن انغلاق الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكة فيما عداه لم يروا
الكعبة وتدل على أن قبل الحنبلي أن تلك البقعة من الفرس أفضل من العرش وبه كان يقول
شيخنا محمد البكري قدس سره الذي (فإذا دخل باب الجدة) أي أراد دخوله (قال بسم الله
مشاء الله) فنجما من صيغته لم يدعوا أثر كرم وجوده (لا قوة إلا بالله) أي لا قوة على طاعه الله

صل على سيدنا محمد صاحب
التمام المحمود والمخوض
لموود والشفاعة الغفلى
يوم لورود وعلى آله أئمة
الدين وعلى أصحابه هذه
السلين كما صليت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم أنكجه
محمد بعد خلقك ورضانك
وزنة عرشك ومدادك لسانك
كل ذلك الذكر الكرون وغفل
من ذكرك الفائقون والسنة
أن ينزل المصعب على الأصعب
عندنا ذكره منس الأئمة
لمرعى في السوط وقيم
به ولو ساعة وإن تركه بلا
عذر أسوأ لاشئ عليه
وقد روى أنس بن مالك
رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم صلى
الظاهر والعصر والمغرب
والعشاء ثم رقد رقدته

وعبادته الاتوفيق الله ومعونه (رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي
 ادخل صدقي واخرج صدقي المدينة ومنها أدخل ولا مخرجاً ونحو جامعها ولا مخرجاً حسبي الله
 آمنت بالله فقلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وأنزل علي
 أصناف نعمتك (وارزقني من زيارته رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجلها أو في تحصلها
 (ما رزقت أوليائه وأهل طاعتك وأتقذ من النار) أي خلصني من دخولها (واغفر لي) أي
 ذنوبي وخطيئتي وعمدي (واوحي) أي بترك المعاصي أبدأ بما أيقيني (يا خير رسول) أي لاسمها
 وسيلة الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله إلى أو أن وصوله (متواضعاً) بظاهره (مقتضياً)
 بباطنه (معظمه الحرمتها) لا حتران ذلك البضعة (مختلماً من هيئة الحال بها) أي من عظمة النازل
 فيها (مستشعر العظمتين) أي رغبة فدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه يراه (أي في مقام
 المراقبة ومرتبة المشاهدة حال كونه (خزيناً) أي على أشواقه (متأسفاً على فراقه) أي عدم
 أدراكه أو على ما فات وصاله في بعض من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه وسلم في الدنيا وإنه
 أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته في الآخرة على عظيم الخطر)
 في أنه هل يتصور له رؤيته في القبي أم لا ومع هذا يكون (شاكراً العظيم) ما من به عليه من
 المحضرين يديه المتحول أي الوصف حال كونه (وجلاً) بغض فكسر أي شاكراً (من الرفع
 رجا القبول) أكثر من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلاً به وصول المأمول وإذا دخل
 البلد العظيم أي وحصل له المقام الانغم (بدأ بالسجدة المحترمة) ولا يصرح على ما سواه (أي غير دخول المسجد) إلا
 وسلم حين قدومه بالدينه يبدأ بالسجدة المحترمة (وليس على ما سواه) أي غير دخول المسجد (إلا
 لضرورة) يتخوف على محترم أي مال أو حرم (وأما النساء) أي من الزائرات (فتأخرون بزيارة
 إلى المساء أولى) أي لأن حالهن في الليل أستر وأخفى (قد دخله) أي المسجد (مقدماً وجله) يعني
 مع غاية الخضوع والافتقار أي الظاهري (ونهاية الخشوع والانكسار) أي الباطني (ثابتاً
 مما اقتضته) أي أكسبه (من الأوزار) أي أقال المعصية (قلنا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 وعصبيهم وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اغصني من مصيبتك (وافتح لي أبواب رحمتك) أي بتمام
 نعمتك (ودوام منتك) (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام كما عليه العمل (والأول
 أفضل) لعل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولاً لأنه كان إلى الجبر من أقرب
 الأبواب (فاذا دخله) أي من باب السلام ونحوه (قصداً لروضة المقدسة) وهو ما بين المنبر والقبر
 المنور (فان دخل من باب جبريل قد دهل من خلف الحجرة الشريفة) أي لا من أمامها المانع
 من العبور إلى الروضة للخصية من غير ملائمة (إلا بارة (مع ملازمة الهيبة) أي انخسبة وهو انخوف
 مع العظمة دون التفرقة (والخضوع والذلة) أي المذلة والمسكنة (على وجه يليق بالمقام) أي
 بحال الزائر ولا لا يتقدم أحد على أن يخرج من عهده ما يليق بالزور الطاهر (غير مشتغل بالنظر
 إلى ما هناك) أي من الطواهر وما وراء الستار (ثم يبدأ بخصبة المسجد كعتين) تعظيم الله
 وتقديس الحقه على حق رسوله كما يقتضي ترتيب حقوق الرتبة والعبودية (والأفضل أن
 تكون) أي تلك الصلاة (بصلاته صلى الله عليه وسلم) أي في مقامه بمحرماته (وهو طرف الخراب
 محايي المنبر يقرأ في الأولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه
 اخنارهما في كثير من الصلوات لما فيها من التبرية عن الشرك والوثبات الذن

بالخص ثم ركب إلى البيت
 فطاف أربعته الجارية
 في محله
 ففصل في طواف الصدر
 ويسمى طواف الوداع
 وطواف آخر عهد البت
 وهو واجب على الحاج
 ألا تفي لا المكي ومن قوى
 من الحاج أهل الأفاق أن
 يستوطن مكة ويقتضها بلداً
 سقط عنه طواف الصدر
 وقال أبو يوسف رحمه الله
 أحب إلى أن يطوف المكي
 طواف الصدر لا وقع
 ختام أفعال الحج (ويقول)
 فويت أن أطوف بهذا
 البيت أسبوعاً كاملاً
 طواف الصدر لله تعالى
 الله أكبر يأتي بأدعية
 الطواف كما تقدم فاذا فرغ
 صلى ركعتين خلف المقام

والصفات (وذا سقم منها شكر الله تعالى وحده وأنت عليه) تأكيدا لما قبله وقال الكريماني
 وصاحب الاختيار من أصحابنا وكبر من العلم من غير مذهبنا أنه يستحق شكرنا (على هذه
 النعمة العظيمة والمنة الجسيمة وبسأله أنهما) أي علمها وادعاهما (والقبول وان بن عليه في
 الدارين بنهاية السؤل) الأول يحصل السؤل ووصول المأمول (وان لم يتيسر له) أي ما ذكر
 من الخراب الأكبر (فاقرب عنه من التبر والاحتياج تيسر) أي من الرضا وغيرهما من
 المسجد الشريف ولا سيما كان موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم فإنه أفضل وثوابه أكثر
 (وان أقيمت المكسوبة أو خيف فوتها بدأها وحصلت التحسينات) أي في ضمها (فاذا فرغ من
 ذلك قصد التوجه إلى القبر المقدس) أي الموضع المستأنس (وفرغ القلب من كل شيء من أمور
 الدنيا) أي ونطقه من الومض والندس (وأقبل بكلية له هو يصده ليصغ قلبه لا يستداعيه
 صلى الله عليه وسلم وحرام) أي يمنع (على قلب شغل) صيغة المجهول أي اشتغل (بأذورات الدنيا
 من الشهوات) أي اللهوية (والآراءات) أي الرديئة (أن يصل إليه) أي إلى قلبه (من ذلك شيء)
 أي ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شعبة (بل ويعلمني عليه) أي على
 صاحب هذا القلب المتقبل على الدنيا والعرض عن العقي (من نوع مقت) أي ولو في وقت
 (وأعراض) أي موجب اعتراض لما اختاره من أعراض فاسدة وأعراض كاسدة (والعباد
 بالله تعالى) أي من غضبه وعقابه وبعاده من ملازمة مقابله وجنابه (فليجهد في ذلك التفرغ
 ما أمكنه) أي تسهل له حينئذ من جنة ألهيته والالتفات في القلب في ساعة واحدة مع صرف
 العبر جميعه بالعوائق والملائق والتعليق بأمور الملائق من الخلال كالاحتياج على أبواب
 الكمال وأحباب الأحوال وتطوره مركب ما تمهده في جميع سفره ووصل إلى عقبة شديدة
 اضرو ورفيعه من حينئذ صاحب من العافو والتعبر جاهد ان يتقوى بذلك على المسير ولو كان
 لا يأس من روح الله يسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم في تحصيل
 مسوله وتحقيق مأموله (وليلاحظ مع ذلك الاستدامن سمة عضوه صلى الله عليه وسلم وعطفه
 وراقته) أي شدة رحته على سائر العباد (أن يسامحه) أي ما صدر عنه في حضرته من قلة أدبه
 (فيما بهز عن أزالته من قلبه) كما قيل

عصيت فقالوا كيف تلقى محمدا * هو وجهك أثواب المعاصي مبرقع
 عسى الله من أجل الحبيب وقربه * يداركي بالصفو والصفو أوسع

(ثم توجه) أي بالقلب والقلب (مع رعاية غاية الأدب فقام تجاه الوجه الشريف) بضم التاء أي
 قبالة مواجهة قبره الشريف (متواضعا ضامعا خاشعا مع الذل والانكسار والخشعة والوقار) أي
 السكينة (والهيبة والافتقار غرض الطرف) بتشديد الضاد للبهمة أي خاضع العين إلى قدمه غير
 ملتفت إلى غير أمه وامامه (مكفوف الجوارح) أي مكفوف الأعضاء الحركات التي هي
 غير مناسبة لغامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده وممرامه (واضعا يمينه على شماله) أي
 تأدبا في حال اجلاله (مستقبلا الوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستدبرا القبلة) لأن
 المقام يقتضي هذه الحماة (تجاه معمار الغنى) أي المركبة على جدران تلك الغنى (على نحو
 أربعة أذرع) أي بقف جدد على هذا المقدار (لا الأقل) أي لا به ليس من شمار أذاب الأبرار
 (من السارية) أي الأسطوانة (التي عند رأسه الكريم تنظر إلى الأرض وإلى أسفل

أوجبت تيسر (ثم يأتي إلى)
 من مزمع ويترج منها دلوا يديه
 ويشرب منها لانا وهو
 قائم ويدعو عما يريد فان
 ما من مزمع للشرب وقد
 شربه كثير من العلماء لا دور
 فوها عند شربهم فخلصت
 لهم مرادتهم وانما نحن
 جوب ذلك والله الحمد ويقول
 (اللهم) انه بلغنا ان نبيك
 صلى الله عليه وسلم قال ما
 من مزمع للشرب (اللهم)
 اني أشر به لخبر الدنيا
 والآخرة ويستحب أن
 يستقبل البيت عند الشرب
 ويتنفس ثلاث مرات
 ويرفع بصره كل مرة إلى
 البيت ويقول في كل مرة
 بسم الله والحمد لله والصلاة
 والسلام على رسول الله
 (اللهم) اني أسألك رزقا

ما يستقبله من العجوة الشريفة) أي من جسدنا (محتررا من اشتغال النظر عما هالك من
الزينة) أي القاهرة المانعة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهورها في الاستخفاف
صورته الكريمة في حياك) بفتح الخاء أي في تحريكها لك لتصديق مالك (مستشعرا بأنه عليه
السلام والسلام على من يصوروك وقيامه بسلامك) أي بل بجميع أفعالك وأحوالك وأمرعائك
ومقامك وكله حاضر جالس بآرائك (مستحضرا عظامته وجلالته) أي هيئته (وشرفه وقدره)
أي رفعة مرتبته (صلى الله عليه وسلم) ثم قال فيه التثنية بالعطف على ثم توجهوا بقوله سبأ في حال
كونه (مسلما) أي مریدا السلام (مقتصدا) أي متوسطا في دفع كل ما كينه بقوله (من غير
رفع صوت) لقوله تعالى أن الذين ينفضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخفا) أي بإثرة
لنوت الاسماع الذي هو السنة وأن كان لا ينفق شيء على الماضرة (بمحض وحياء) أي بحضور
قلب واهتياجه من كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر مما ثبت
في الآثار وقد اصر عليه بعض الأكابر كابن عمر واختار بعضهم الإطالة من غير المبالاة وعليه
الأكثرون وفيه ما ورد في الأخبار والآثار من فضيلة الاكثار من الصلاة والسلام على
النبي المختار فستزيد المومن فاضلة الأنوار لا (السلام عليك يا رسول الله) أي إلى جميع
خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامع بين مرتبة المحبة والمحبة (السلام عليك
يا خليل الله) الموصوف بصفات الخلوة وهي المحبة المنفصلة من كمال المودة المقضية بشهود الوحدة
(السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صوفى الله) بثلاث
السا والفتح أفصح أي من اصطفاة الله برسالة (السلام عليك يا خير الله) بكسر الخاء أي من
اختاره الله من بين ربه (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما
وسعه الاتباعي (السلام عليك يا امام المتقين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في ليلة الاسراء
(السلام عليك يا من أرسله الله رجلا للعالمين) كما قال تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين (السلام
عليك يا شفيع المذنبين) أي من الاتواين والاخرين (السلام عليك يا بشر المحسنين) لقوله تعالى
وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر التاء وفتحها (السلام عليك وعلى جميع
الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضا (والملائكة المقربين) وكلهم مقررور
لا يعصون الله ما أمرهم وينهون ما نهوا عن (السلام عليك وعلى آلك) أي فأمر بك (وأهل
بيتك) شمل أموات المؤمنين وموالي وخدمه (وأصحابك أجمعين وسائر عباد الله الصالحين) أي
من التابوا وتابهم إلى يوم الدين (جرك لله تعالى) أي عن قبله العثرنا عن القيام بعيبنا
من لشركنا أحسن البيا (أفضل وأكمل ما جرى به رسولا عن آفته ونوائج ذممه) أي لكوبه
أكرم لرسول المبعوث إلى خير لأم (وصلى الله وسلم عليك أكرم) أي أظهر (وأعز) أي غلى
(وأتم) أي أزيد (صلاة صلاها على أخدم خلقه) أي من أنبيائه وملائكته وأصفياه (أشهد
أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) أي شهادة عندك مستودعة تشهدني بها يوم القيامة
(وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أي تختاره (من خلقه) وأشهد أنك بلغت الرسالة) أي إلى
الامة (وأدبت الامانة) أي من غير الخيانة (ونصحت الامة) أي وكشفت الغمة (وأقت الجمة)
أي وأظهرت الحق (وجاهدت في الله حتى جهادة) أي من الجهاد الأكبر والأصغر فيا بين
عباده (وعبدت ربك حتى أنك اليقين) أي إلى أن حضر لك الموت المبين وأنت جامع بين

ولساوعلما أيضا وعلا
متقبلا وشفلا من كل
سقبيا ورحم الراحمين
(وبقول) الحمد لله الذي
سقاى من غير حول منى
ولا قوة ثم صرح به وجهه
ورأه ويصب على رأسه
قليل منه ان يسره ذلك
والندوة فربما يرم
والاغتيال به جاز (ثم) أي
الى الملتزم ويلصق وجهه
وصدرة باليشويدي عوجا
أحب باسطا ذراعيه وكتبه
(وبقول) ان هذا بينك
الذي جعلته مبلوكا للعالمين
فيه آيات بينات مقام
ابراهيم ومن دخله كان آمنا
الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان
هدانا الله (الله) فكما
هديتنا ذلك فتقبله منا

مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أى وصلواته
 (ولأنه موجود بجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك يا رسول الله
 اللهم أنه لو سئل) وهى المنزلة العلمية المختصة (والمفضلة) أى زيادة المزية (والدرجة العلمية
 الرفيعة) أى الغاية المنية (وابتغى مقام محمود الذى وعدته) وهى الشفاعة العظمى فى
 القيامة الكبرى (وأعطاه الملئ المقعد المقرب عندك) أى فى مقعد صدق (ونهاية ما نبى أر
 يسأله السائلون ربنا أماسيا أنزلت) أى من القرآن ويجمع الكتب المنزلة (وانبنا الرسول
 أى فى جميع ما يجب اتباعه اعتقادا واثباتا لا كما كتبنا مع الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله عليه
 وسلم (أمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبأنه ذو خير وشرة) وهذا هو
 الإيمان الأجلى المتدرج فيه ما يجب من الإيمان التفصيلى الأيكلى (اللهم فثبتنا على ذلك)
 أى مدة حياتنا وما كنا (ولانزلنا على أمتنا) أى به هدايتنا (ربنا لا تزغ ولونا) أى لا تغلبنا
 عن محبتك (بعد اذهابنا) أى طهر قلبك (وهب لباسا لذكر رجة) أى تغنينا عن رجة من
 سواك (نلتك) أى طهر قلبك (وهب لباسا لذكر رجة) أى تغنينا عن رجة من
 وهى لنا من أمرنا رشدا (أى سهل لنا الهداية ليك والاعتماد عليك وانسانا بين يدك) (ربنا
 اغفر لنا) وهذا بصومه يشعل مزاله المصطفى على ما فى الآية بقوله (ولا ياأنا ولا مهنا وندينا
 ولا خونا الذين سبقونا بالإيمان) أى من الصابغة ونايين أومن المؤمنين لآوان من أتباع
 الأنبياء والمرسلين (ولا تجعل فى قلوبنا غلا) أى حقدا وحسدا وعدا وكرهه (لذين آمنوا) أى
 جميعهم صافيهم ولا تحسم ولد وضو الظاهر موضع الضمير حيث لم يقل لهم (ربنا انك رؤ
 رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أى فى تلك الساعة (طلب الشفاعة) أى فى الدنيا به فوق الطاعة
 وفى الآخرة بفقران المصيبة (ميقول يا رسول الله أسألك لشفاعة لانا) لانه أهل مراتب
 الاملاح لتفصيل المال فى مقام الدعة والسؤال ولا يبعد ان يكون إشارة الى طلبها فى المقامات
 الثلاثة من الدنيا والعزخ والآخرة والمرتبات المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم
 يتأخر) أى بعد فراغه من سلامه واستقباله (الى صوب عينه) المصوب بساروه وأعون صوب
 عينه أى متوجها الى جانب يساره (قد فرغ من سلامه على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 أى تلو بحاوت صريحاً لاجل ان يوضحها (بى بكر الصديق رضى الله عنه فيقول السلام عليك
 يا خليفة رسول الله) أى لا واسدة (السلام عليك يا نبي رسول الله) أى ملازمه الخاص وتختاره
 على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب رسول الله) أى التاب محبته بنص الكتب
 حتى أنكروا كافر ابدى الصواب حيث لم يزوج لى اذ يقول لصاحبه مع الاجماع على انه المراتبة
 (السلام عليك يا وزير رسول الله) وقد ورد به ان لم يشره ومعه (السلام عليك يا نبي
 رسول الله فى الغار) كما قال تعالى فى آيتين اذهبا فى الغار وهو غار ثور جبل مكة حين دخلوا فيه
 سنة الهجرة (ورقيقة فى الاسرار وميعة على الامرار السلام عليك يا علم المؤمنين والافتار)
 أى يرضيهم (السلام عليك يا من أغنته الله عن انتار) أى كآورد فى بعض الاخبار (السلام
 عليك يا بكر الصديق) أى كثير الصدق والتصديق على وجه التحقيق (السلام عليك ورجة
 القدر كانه نراك الله من ورسوله) أى فى تقوى دينه (وعن الاسلام وأهل) أى فى القيام بأمره
 وتبيينه (خير الجزاء رضى الله عنك أحسن الرضا ثم تأخر الى عينه) وفيه ما سبق (قد فرغ)

ولا يحتمل هذا آخر العهد

من بينك الحرام وارزنى

العود اليه حتى ترضى برحمتك

يا رحيم الرحمن والحمد

لله رب العالمين وصلى الله

على سيدنا محمد وآله وصحبه

اجمعين كلما ذكرك

الذكرون وكلما اغفل عن

ذكرك الفانيون (ثم)

يقبل الحجر الاسود ويقول

يا عين الله فى أرضه انى

أشهدك وكفى بالقسيم بدا

أنى أشهد أن لا اله الا الله

وأشهد أن محمداً رسول

الله وأنا أدعوك هذه

الشهادة لتشهدلى جماعة

الله تعالى فى يوم القيامة

يوم الفرع الاكبر (اللهم)

انى أشهدك على ذلك

وأشهدك على ذلك

وأشهدك على ذلك

وأشهدك على ذلك

وأشهدك على ذلك

أى وعلى التابعين وتابعهم الى يوم الدين (اللهم آت) أى اعطه (نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون)
 أى الداعون والمطالبون والراغبون (وفاية ما ينبغي أن يؤمله المألون) أى رجوه والراجون
 ويطلبه الطامعون (وحسن) أى بصيغة الوصف والمضى أى ويستحسن (أن يقول) أى كما
 قال اعرابي يقول (اللهم انك قلت وأنت اصدق القائلين ولولاهم اذتلوا أنفسهم باؤك) أى
 تابين (فاستغفر الله) أى عن طاعة المعصية (واستغفرهم الرسول) أى بالشافعة زدهم الى
 الطاعة (ووجوه الله تولىنا) أى قابلا لتوبتهم (رحما) بصمتهم (حننا) أى فقد أئبناك (ظالمين)
 لا نقصنا مستغفرين من ذنوبنا) أى ومستغفرين بك الى ربنا (فاشفع لنا) أى الى ربك
 (واسأله أن يمن علينا بسائر طلباتنا) بكسر فككون أى مطلوباتنا ومسؤولاتنا (ويحشرنا في زمرة
 عباده الصالحين) أى من مشايخنا وعلماؤنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا
 يلخبر من دفنت في التراب أعظمه • وطلب من طهين القاع والا كم
 فضى القعدة اتقروا نساكنه • فيه المغاف وفيه الجود والكرم
 (اللهم ان هذا حبيبك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لى سر) بصيغة المجهول أى
 فرح (حبيبك) بوجوده (وقا زعبدك) أى ظفرت بمقصوده (وغضب عدوك) أى بنماضلى عدم
 سبوجه (وان لم تغفر لى غضب حبيبك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حبيبك (ورضى عدوك
 وهلك عبدك وأنت أكرم من أن تغضب) صوابه ان تحزن (حبيبك) وترضى عدوك وتهلك
 عبدك) أى المؤمن بك (اللهم ان العرب الكرام) احترام من القوم اللثام (اذمات فهم مسيد
 أعقوا على قبره) أى من العبيد (وان هذا سيد العالمين) أى وأنت أكرم الا كرمين (اعتقنى على
 قبره) أى من جهة العتق (ويقول اللهم انى أشهدك) بضم الهمزة وكسر الهاء أى اجمعه لشاهد
 وكذا قوله (واشهد رسولك وأياك ورحمى) أى خصي نبيك (واشهد الملائكة النازلين على هذه
 الروضة الكريمة العاكفين عليها) أى القائلين والمعصية فى هذه البقعة العظيمة (أنى) أى باني
 (أشهد أن لا اله الا أنت وحده لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك وأشهد أن كل ما جاء
 أى رسولك (به من أمر) أى فى طاعة (ونهى) فى معصية (وخبرها كان) أى من الامور الماضية
 (ويكون) أى من الاحوال الآتية (فهو حق) أى ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا اعتراه) أى
 ولا شبهة بلا عراه (وانى محرقك ببنايتى) أى معترف بخطيئتي (ومعصيتي) أى من الكثر
 والمغائر (فاغفر لى) أى جيعها (وامن على بلدى منبت به على أولئك) أى بنو فتيق الطاعة
 وتضيق الصفة (فانك المنان) أى كثير العطاء والاحسان (الغفور الرحيم) أى باهل الاعيان
 (ربنا آتئناك الدنيا حسنة) أى متبابة الاولى (والآخرة حسنة) أى الرقيق الاعلى (وقنا
 عذاب النار) أى بحباب المولى (سحان ربك رب الغزة هما يعقون) أى ينعتهم المحدثون وغيرهم
 من الصالحين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) أى أولا وآخرا الى يوم الدين وقد قيل ثم
 يتقدم الى حبال رأسه الصكر ثم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هناك علامة لذلك
 ويستقبل القبلة ويحمد ويحمده ويدعو لنفسه ولولى شأه وأحبابه وهذا القيل اولى مما تقدم
 وعليه العمل عند أهل العلم والله أعلم بما ذم أن ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن
 التقدم الى محل رأس القبر المنفرد بالدعوة مستقبل القبلة عقيب الزيادة لم ينقل عن فعل أحد
 من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيادة هو المقصورة وقد حرم الناس منه الا من

خطبة أو ذبا لا ينفر (اللهم)
 هذا مقام العائذ المستجير
 بك من عذابك الراجي
 لوعذك الخائف المشفق
 المحذر من وعيدك (اللهم)
 احفظنى عن عيسى وعن
 شمالي ومن قداى ومن
 خلفي ومن فوقى ومن تحتي
 حتى تبلىنى الى وطنى وأهلى
 واحفظنى بعد المات من
 أنواع العذاب وأوصلنى
 الى وطنى سالما غانما من
 سائر الآفات فاذا أوصتنى
 الى وطنى ومقصدى
 فاستعملنى فى طاعتك
 ما تقيننى ولا تجعل
 للشيطان على سبيل ممانعت
 فى هذه الحياة الدنيا فاذا

توفيتني فاختتم لي بغير
والحق بعبادك الصالحين
يا أرحم الراحمين اللهم
صل وسلم على أشرف عبادك
وأكمل عبادك سيدنا محمد
سيد الأولين والآخرين
وعلى آله وأصحابه هداة
الدين وعلى سائر الأنبياء
 والمرسلين ومن اتبعهم
يا أحسان إلى يوم الدين عدد
خلقك ورضا نفسك ونية
صرك ومداد كتابك كلما
ذكرك الذاكرون وكلما
غفل عن ذكرك الغافلون
صلوات وسلاماتك
بدوامك باقيتين بقاءك
صلواتك ورضيتك
وترضى بها علما أسكنهم

قصرو لهم هذه الصورة المسطورة (ومن ضاق وقته حمل ذكرنا أو عجز عن حفظه) أي عن حفظ
ما قورنا (أقصر على ما تيسر وأقله السلام عليك يا رسول الله) مع إمكان أن يتكرر (وإن أوصاه
أحد بتبلغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان بن فلان بسم عليك
يا رسول الله) وأما اعتاده الناس من الاتيان خلف الحجر النوراني بأية فاطمة الزهراء رضي
الله تعالى عنها فلا بأس به لأنه قد قيل إن هناك قبرها وهو لا يظهر ثم اعلم أنه ذكر بعض مشايخنا
كأبي الليث ومن تبعه كالكرماني والسروجي أنه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا روى الحسن
عن أبي خنيفة وقال ابن الهمام وما عن أبي الليث من أن الزائر يقف مستقبل القبلة مردودا
روى أبو خنيفة عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال من السنة أن تأتي قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتستقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اه ويؤديه
ما قال المجد القويرو يساعن الإمام ابن المبارك قال سمعت أبا خنيفة يقول قدم أبو أيوب
الستخاني وأتانا بمدينة قتلت لا تظن ما يصنع فجعل ظهره مع أبي القبلة ووجهه مع أبي وجه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متبالا فقام مقام قبته اه وفيه تنبيه على أن هذا هو
مختار الإمام بعدما كان مترددا في مقام المرام ولعل وجه القائمين من أصحابنا للزيارة من قبل
الراس الكريم ما روى أن الناس تيسل ادخال الحجر الشريف في المسجد كانوا يقفون على أيها
ويسلمون بأدبها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على أن الجميع بين الروايتين يمكن كإقوال
عز ابن جماعة من أن مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند رأس القبر المقدس بحيث يكون
عن يساره ثم يدور إلى أن يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة اه ولا ينافي ما رواه
المطرزي وغيره أن موقف علي بن الحسين للسلام عند الاصطوانة التي في الروضة قال وهو
موقف السلف قبل ادخال الحجر في المسجد كانوا يستقبلون السارية التي فيها الصندوق مستدبرين
الروضة اه ولا يضرنا قول المصنف في الكبير أن في هذا الاستقبال إلى القبر لا إلى القبلة فانا
نقول يمكن الجمع بانهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة ويدورون إلى جهة الكعبة عند الدعوة
وعندهم عن المواجهة عدم الامكان لحجاب الأمكنة والله سبحانه وتعالى أعلم (وأذا فرغ من
الزيارة باقي المنبر) أي قره فبعد وعنده لحديث ما بين قبري ومنبري وروضة من رياض الجنة
وأما ما ذكره من أخذ زمانه فلا أثر لها اليوم ولا عبرة لكانها لا ه فات في الحريق الثاني للدينونة
وما حو لها (وبأى الروضة) أي من موضع المحراب وغيره فيكفرها من الصلاة) أي بنوعها
(والدعاء) أي القرون الجند والتنادي وعند الساطين الفاضلة كما سيأتي بيان محالها مفصلة
في فصل ٥ وليقتصر أيام مقامه بالمدينة المشرفة في فاتها المستدركة أن الإمام السالفه أقرص
على ملازمة المسجد) أي اجتهد في العبادة والجهد في الطلب الجهد لا سيما في حضور المصاوات
انحس الجماعة (والاعتكاف) أي الشرى والعرفي (والختم) أي القرآن (ولو مر منه) فانه
لا يستغني عنه في ذلك المحل الذي هو مهبط الوحي (وأصحابه ليله) أي أحياء أكثر لياليه بعبادته
في أيام زيارته (وادامة النظر إلى الحجر الشريف) أي أن تيسر (أو القيمة المشقة) أن تستمر فلو
للتنوع (مع الهمة والنشوع) أي ومع الغشبية والنشوع وظاهرها باطنا (فانه) أي النظر
المذكور (عبادة) كالنظر إلى الكعبة الشريفة (أي قياسا عليها حيث ورد كإرواء أو الشجيع عن
عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعا النظر إلى الكعبة عبادة وروى الطبراني والمحاكم النظر إلى

على عبادة فقيل معناه ان عبادى الله كان اذ برز قال الناس لا اله الا الله ما أشرف هذا الفتى
لا اله الا الله ما أعلم هذا الفتى لا اله الا الله ما أكرم هذا الفتى لا اله الا الله ما أجمع هذا الفتى
فكانت رؤيته تجعلهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والحاصل ان كل ما يكون النظر اليه بدل
على الحق ويشير اليه فهو عبادة كما روى ان اولياء الله هم الذين اذروا ذكرا لله (ويكثر من الزيارة)
أى بلا كراهة عند الأئمة الثلاثة فلا ثالث) ولم يدرأى أن كثرة الزيارة سبب الملاحة وانظر الى
ظاهرها وروى قوله اللهم لا تجعل قبرى عبداً ورواية وثنا يصعدون الله الهود انتفضوا قبور
أنبيائهم مساجد وأمثال ذلك مما حل بعض العلماء على نهى الزيارة مطلقاً لهذه العلة ودليل
الجهور على السلف وحتمه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بدنيته عنها وما ذكره
المصنف بقوله (لان الاكثر من الخير خير) والذي يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث
زريح بن زبد جابان القبان ترد الابل المسه وما يندعه يوماً تعود لانه أبعد من المشاهدة
المسرى عنها ان ينال الجواز الزيارة في أوقات الصلوات الخمس فيما سأل على ملازمة العصابة
له في حال الحياة ولا يمس عند زيارة الجدار) أى لا يمتنع في مقام الوفا وكذا لا يقبله
لان الاستسلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يتصق به) أى بالتراتب
واصوب بطنه لعدم رده (ولا يطفو) أى ولا يدور حول البقعة التربة لان الطواف من
مختصات الكعبة المشرفة فيحرم حول الدور الا تيسر الا لياحوا لا يعرفوا بضله العامة الجهلة ولو
كان في صورة المشايخ والعلماء (ولا يضي ولا يقبل الأرض فاته) أى كل واحد (بدعة) أى غير
مستحسنة فيكون مكرهه وأما المسجدة فلا شك انها حرام فلا يشتر ان يجامى من فصل
الجاهل بل يتبع العلماء (ولا يستدير القبر المقدس) أى في صلاة ولا غيرها الا للضرورة
مبينة اليه (ولا يمس اليه) أى الى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل يفتى بكفره ان أراد
به عبادة أو تعظيم قبره وهذا على تقدير امكان تصويره بان لا يكون ينمو بينه وجانب جسده
والا فلا تكره الصلاة خلف الحجر التربة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه
الاداب كلها مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره خصوصاً في حضوره فانظر الى الامام
الشافعي قدس الله سره ورضي عنه حين زار قبر الامام الاعظم تركلته من سنن مذهبه مع لاداني
استحي ان أخالف مذهب الامام في حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهائيه شعوره (ولا يجمره)
أى بمحاذاة قبره من جميع جوانبه (حتى ينف ويسلم) أى بتطويله أو اقتصاره (ولو من خارج) أى
من المسجد وجداره فيقصد من أبي حازم ان رجلاً أتاه فخذته امرأى النبي صلى الله عليه وسلم
يقول قل لا يجر من أنت المارى معرلاً لا تنف نسل على فليدع ذلك أوجازم مذهب الزوايا وأما
بضله الجهلة من التقرباً الى القبر المصطفى في المسجد والقاء النوى فيه ونحو ذلك من
المنكرات الشنيعة والبعد الفظيعة فيجب ان يعتنسه وشركاؤاى من تركه (ويكثر من
الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أى على الدوام (والصيام) أى مدة اقامة الانام
(والصدقة) أى على الساكنين خصوصاً للمجاورين والمتوطنين من أهل المدينة اذا كانوا
مستحقين فانهم أو من غيرهم اذ يجب حب سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي ان لا
يغنى مسيئتهم ويكره محسنهم ولا يؤذى أحد منهم (عند الأساطين الفاضلة) ولعل هذا ليقطع
من الكتاب اذ لا معنى لكونه ظرفاً لقبوله من الصيام والصدقة بل ينبغي ان يقال ويكثر

الاصح من (ثم يفتى)
الفتوى نظر الى البيت
الشريف من شافعي فراق
الكعبة كما أوتى كما
ويقول الوداع كما لله
الوداع يا بيت الله الوداع
يا قبله المسلمين الوداع يا
الطائفين والمالكين
الوداع يا حرم الوداع
يا مقام إبراهيم الوداع
يا حطيم زمزم الوداع يا
انجر الأصم الوداع يا
المستجير والمسلم الوداع
يا زمزم الوداع يا أرض
الحرم الوداع يا المسجدة
الحرم الاعظم وكر ذلك
الى ان يصل الى الباب
المعروف بالانبياء
الحروزة (ويقف على

المسلة من الستة والنوافل عند الاسطوانات الفاضلة (وغيرها) أي وغير الاسطوانات
من الشاهد الكاملة من قرب حجر ابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة
وسبق بيان الاساطين وتفصيلها فيما مضى (مع تحري المسجد الاول) أي الكائن في
زمنه صلى الله عليه وسلم الوردي في حقه قوله تعالى المسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق
أن تقوم فيه على خلاف أنه نزل فيه أو في مسجد قبله مع إمكان الجمع بينهما وكذا الوردي في فضله
أحاديث فذلك الجمل أو في من غيره ولو كان الفضل حاصل في غيره مما لحق به على الجميع فإذا
عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاول بناء على العمل بالافضل كما حقه بعض أهل
التواريخ مما عليه القول وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الاول (من المشرق) أي جانبه
(الاسطوانة الملاصقة بميدان الحجر المقدسة من جهة الرأس الشريف ومن القبلة) أي جانبها
(من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والافق ومن
الدرابزينات الملاصقة بحجراته صلى الله عليه وسلم وما بين وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف
فلا يتعد هذا الامع ادخال عرض حجر المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الخامسة من
المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حدود من القرب الاسطوانة الثانية من المنبر
فموصول على البناء الاول فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث ينتهي ما يذرع من حجره صلى
الله عليه وسلم) وهو معلوم لأهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية أن المسجد كان في
زمنه صلى الله عليه وسلم ما يذرع حيث تنتهي المائتين الدرابزينات وأما روايته أنه كان سبعين
في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الاول لانه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً فجعله مائة في مائة
ذراعاً وكان مربعا وقيل كان أقل من مائة وكان المسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه وباب من بين
المصلي وباب من يسار المصلي (وأما حدود الروضة الشريفة فهي ما بين القبر المقدس والمنبر) أي
الانفس (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها) أي من جانب الشام وعليه الاكثرون
(أي اسطوانة على رضى الله عنه) وسبق بيانها (وقيل إلى صف اسطوانة الوفود) أي على
ما سبق في مكانها قبل وهو العوالم (وقيل غير ذلك) أي حيث قيل المسجد الاول كله روضة
وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الحجر ومصلى العيد وقيل مصلى المسجد وهو حجره صلى الله
عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاصلة قليلة بين المسجد والحجرة وقد أخذت الآن في المسجد
لكما غير معلومة (وأما الاساطين الفاضلة فيها اسطوانات) الاظهر اسطوانة لقوله (هي على المصلي
الشريف) وكان مسلة بن الاكوع رضى الله عنه يحضر الصلاة عندها (وكان الجذع امامها)
أي قدامها في موضع كرمي الشجرة عن بين حجره صلى الله عليه وسلم ولا اعتماد على قول من
جعل الاسطوانة في موضع الجذع (واسطوانة عائشة رضى الله عنها) أي ومنها (وهي الثالثة من
المنبر إلى المشرق) أي إلى صوب يهوى الحجة متوسطة للروضة (في الصف الذي
خلف امام المصلي) أي الذي يصلي في حجره صلى الله عليه وسلم (روى صلته صلى الله عليه وسلم
الها) أي بضعة عشر وما بعد نحويل القبلة ثم تقدم إلى مصلاه اليوم وكان يستند اليها وأفضل
العبداء صكافا وصاونا اليها وفي الاوسط للطريق التي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان في
مصبى لبقعة لو يعلم الناس ما صلوا فيها الا ان بطريقهم قرعة فمن عائشة رضى الله عنها انها
أشارت اليها (وأنه) أي وروى أنه (يستجاب عندها الدعاء) أي فينبغي ان يصلي اليها ويستند عليها

الباب ويقول الحمد لله
حمد كثيرا طيبا مباركا
(اللهم) ان هذا البيت
بينك وأنا عبدك وابن
أمك جئت على ما مضت
لي من خلقك حتى أعنتي
على فضله مناسكك فلك
الحمد على نعمتك ولك
الشكر على احسانك
وكرمك فان كنت رضى
عني فازدعني رضا والاخ
الآن على بالراضى قبل
أن أطارق بينك بالرحم
الراجين (اللهم) ارض عني
وان لم ترض عني فاعف عني
قد يغفر السيد عن عبده
وهو غير راض ثم يرضى
عنه بعد العفو فلا يتضرر
رؤسك لثأمة ذنوب

(واسطوان التوبة وهي بين اسطوان عائشة واسطوان الامسقة بشباك الحجرة) أي لا كما
 توهم انها هي الامسقة (دوى صلاه صلى الله عليه وسلم اليها واستناده عليها على القبلة) أي
 مستقبل الامسقة برأيتلاف ما تقدم (واعتكافه) أي وروى (عندها) فانه كان اذا اعتكف
 طرح له فراش ووضع له سرير عندها على القبلة يستند اليها وقد يصلي عندها ولعل وجه
 تسميتها بالتوبة ان يرتبط بعض الخلق من غزوة تبوك فخص بها يسند امته حافس انه لا يعمل عنها
 الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (واسطوان السر وهذه هي الامسقة بالشباك)
 أي لا التي تقدمت على ما توهم (شرقي اسطوان التوبة يروى اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها)
 لانه قبل كان السر يوضع مرة عند هذه ومرة عند تلك (واسطوان على رضى الله عنه) وكان
 يسمى اسطوان الحجر من (وهي خلف اسطوانة التوبة من جهة الشمال وكان على كرم الله
 وجهه يصلي) أي عندها (ويجلس عندها) أي على صفحتها (بجانب القبر) أي فانه مقابل الفوخة
 التي كان صلى الله عليه وسلم يضي من الحجرة النيفة الى الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهي
 خلف اسطوان على من الشمال بينها وبين اسطوان التوبة لاسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم
 وسراة الصحابة) يقع السنين المهمة اسم جمع سرى أي أفاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها)
 ولعل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان يقعد عندها للملاقاتهم وقضاء مقصوداتهم هذا
 ومنها اسطوان التمسجد وهي وراء بيت فاطمة رضي الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصلي
 كان يساره الى الباب جبريل وأما اسطوان مربعة القبر ويقال لها مقام جبريل على يمينها وعليه
 السلام فهي في حائط الحجرة في صفته الغربية الى الشمال بينها وبين اسطوان الوفود
 الاسطوان الامسقة بالشباك قد قدم الناس التبرك بها الا من تشرف بعد دخول الحجرة
 بالوصول اليها فهدى الى الاساطين الخاصة التي ذكرها أهل التواريخ وغيرها والافكا قال
 المصنف (وجمع سوارى المسجد) أي المصطفوى في أصل بنائها (يستحب الصلاة عندها لانها
 لا تخضع عن النظر النبوى اليها) أي الى ما سكن في موضعها والا فهي ليست عنها بل غيرها
 (وصلاة الصحابة عندها) أي في أماكنها وقربها (ويستحب زيارة أهل البقيع كل يوم) أي للزائرين
 وان كان اختصاصه بيوم الجمعة للمجاورين (واتيان المساجد) أي الاربعة وغيرها وقبائ
 من أفضلها هو مخصوص بيوم السبت وسبأ في بيانها (والشاهد) أي بعمومها (واحد) أي
 مخصوص المختص بيوم الخميس (والأب) بار المسوية اليه صلى الله عليه وسلم ذكر المصنف مجملها ثم
 فصلها بفصل مع ما ورد في فضلها فقال

فوفصل في زيارة أهل البقيع • يستحب أن يخرج كل يوم الى البقيع بعد زيارة النبي صلى
 الله عليه وسلم وصاحبيه رضي الله عنهم) وكذا فاطمة رضي الله عنها (فقرور القبر) أي قبر
 الصحابة (التي به) أي بالبقيع جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أي المختص بهذه الزيارات في العرف
 والمادة والزيارة القبر مستحبة في كل أسبوع وما الا ان افضل يوم الجمعة والسبت
 والاثنين والخميس وقد قال محمد بن واسع الموفى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده
 ففصل ان يوم الجمعة أفضل وان علم الموفى بالزائرين أكمل (وقد قيل انما بالمدينة من الصحابة
 نحو عشرة آلاف غير ان ظاهرا لا يعرف) أي ما عيانهم وخصوص من مكاتبهم فذا انتهى اليه
 بنوهم وغيرهم ممن دفن من المسلمين عندها بزيارة اجالا وليقل أولا كما ورد السلام عليكم دار

وأدخلني في رحمتك وأرجني
 وأعف عني وارض عني
 يا رحيم الرحمن (اللهم)
 هذا أو انصرفي ان
 أذنت لي غير مستبد بك
 ولا ينسك ولا رغبنا عنك
 ولا عن حرمك (اللهم)
 أعفني العافية في بلف
 والعصمة في ديني يا رب
 العالمين (اللهم) أحسن
 من قلبي والطاف بوارثي
 طاعتك وقبيلها مني واجمع
 لي بين خيرى الدنيا والآخرة
 انك على كل شيء قدير
 يا كرم الاكرمين (اللهم)
 ان هذا وادع من خشى
 ان لا يعود الي بيتك الحرام
 فخرني وأهلي على النار
 (اللهم) انك قلت وتوالت

فومؤمنين واتان شاه الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل البقيع بقبح القرعة اللهم اغفر لنا
ولهم وان اراد ان يلاذه فيقول السلام عليكم يا اهل الديار من المؤمنين والمسلمين ورحم الله
المتقدمين منكم والمتأخرين آمن الله وحسنكم ورحم الله بكم وضاعف حسناتكم وكفر
سيئاتكم بناغفرنا ولوالدنا ولا مستأذنا ولا خولنا ولا خواتنا ولا اولادنا ولا حفاونا
ولا اقاربنا ولا احبابنا ولا حباينا ولبن له حق علينا ولبن اوصاننا والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات الاحياء منهم والاموات وبن اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في
قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صل على روح محمد في الارواح وصل على
جسد محمد في الاجساد وصل على قبر محمد في القبور ورو بناتوقا مسلمين والحننا بالصالحين وادخلنا
الجنة آمين رب جنتك يا ارحم الراحمين وصل على جميع الانبياء والمرسلين وعلى ملائكتك
المقرين وعلى عبادك الصالحين وعلى اهل طاعتك اجمعين وارجمنا معهم وارزقنا ما عنايتهم
واحتسبنا معهم والمجدد قرب العالين ثم يزوي قولنا كتاب المدفونين من عصى (ومن يعرف
عيننا) اي ذاتنا يسمى ميثامينا (واوجه) اي حسنا ومكانا (بالبقيع) اي في شرقي ذلك المجل
الربع (شهد عثمان بن عفان رضي الله عنه) وهو افضل من يمين الصحابة فينبغي ان لا يرجع
على غيره بعد سلام الاجال لجميع اهل بل يتعدى التوجه اليه والسلام عليه فيقول السلام
عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا امام المسلمين السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين
السلام عليك يا ذا النورين النيرين السلام عليك يا تجهز جيش العسرة بالثقة والعين السلام
عليك يا صاحب الجبرتين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الدتين السلام عليك يا صبور
على الاكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخول الجنة
مع الابرار السلام عليك ورحمة الله وبركاته (وشهد سيدنا ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
وفيه) اي في مشهده (رقية) بالتصغير (ابته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون) وهو
الاخ الرضا للنبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص) كلاهما
من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجلاد الصحابة وآقهم بعد الاربعة (وخنيس)
بضم خاء معجمة وفتح ونون وسكون وختمه فعملة (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة وحاء سمي
(واسعد بن زرارة) بضم الزاي وحاء جليل (فينبغي ان يسلم هناك) اي عنده شهد سيدنا
ابراهيم (على هؤلاء كلهم رضي الله عنهم) لكونهم معه في محله (وشهد عباس بن عبد المطلب
وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) اي في مشهده وعندهم قدمه (حسن بن علي) اي ابي ابي
طالب (شهد رجل العباس) اي لا يمتزلة والده في عرف الناس (قبل وقاطعة ازهره) اي عند
محرابه (وقيل في مسجد هابا البقيع بدار الاخوان) قيل وراس الحسين) اي كذلك (وقيل وعلى
أبضا نقل اللهم رضي الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون بعضهم
هناك (وفيه) ايضا من العابدين (وهو علي بن الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهم) وابنه محمد
الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضي الله عنهم وشهد اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى
آله اي ذريته الطيبين (وازواجه) امهات المؤمنين (ماعد اخذتية) فانهما حكمة (وميمونة) فانهما
بسر قريبة حكمة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيمنهن) اي بخصوصهن ماعد ما شئت رضي الله
عنهن (وشهد عتيل) بفتح فكسر (ابن ابي طالب) آخى على رضي الله عنهما (وفيه سفيان بن

الحق انبيك صلى الله عليه
وسلم عند فراقه ليتسك
الحرام ان الذي فرض
عليك القرآن لآذلك الى
معد وقد أعدته الى بيتك
الحرام كما وعدته فاعذني
الى بيتك جنتك ولطفك
وكرمك (اللهم) ارزقني
العود بعد العود المريد
المرة الى بيتك الحرام
واجبني من المقبولين
صندك يا ذا الجلال والاكرام
(اللهم) لا تجعله آخر العهد
من بيتك الحرام وان جعلته
آخر العهد فهو من عنده
الجنة يا ارحم الراحمين
وصلى الله على خير خلقه
محمد وآله وصحبه اجمعين

الحرف) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي ابن
 أي طالب رضى الله عنهم (وقيل فبرقيل في داره) أي عكة أو بالمدنية (وقيل بالنشأ أو مشهد قرب
 مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (وقيل فيه ثلاثين أولاد النبي صلى الله عليه وسلم
 ومشهد فيه قيل فاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) (وقيل في دار عقيل عند قبر
 عباس وقيل قرب قبر إبراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر أنه مشهد سعد بن معاذ) أي من أكابر
 الأنصار (ومشهد صفية عممة النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها ومشهد الإمام مالك) رضى
 الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال إن به نافع ساموئيل ابن عمر رضى الله عنهم) وهو من
 أجلاء التابعين وأبى هو الإمام نافع من القراء السبعة كما تنوّه بعض العامة (ومشهد اسمعيل
 ابن جعفر الصادق رضى الله عنهم داخل السور) أي سور المدينة المعطرة (وبقي ثلاثة مشاهد
 ليست بالبيع) أي بل هي داخل المدينة (أحد هامشهد مالك بن نسيان رضى الله عنه) أي والد
 أي سعيد الخدري (من شهداء أحد غري المدينة داخل السور) أي مصلح به (وثانها مشهد
 النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي رضى الله عنهم) وهو المختول أيام أبي
 جعفر المنصور (ثالثها مشهد سعيد الشهداء) أي بعد الأنبياء أو شهداء أحد وهو
 أفضل شهداء هذه الأمة (جزء رضى الله عنه) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم (بأنى ذكره في
 فصله) أي على حدة ثم أعلم أنه اختلف في أولى البداة من مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء
 أن الأولى البداة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه لأنه أفضل من هناك كما قدّمنا واختار
 بعضهم البداة بإبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم الواردة في حقّه لو عاش إبراهيم لكان نبيا
 ولكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي الابتداء به وذكر العلامة فضل الله بن
 الغوري من أصحابنا أن البداة ببقعة العباس والختم بصفية رضى الله عنها أولى لأن مشهد العباس
 أول ما يلي الخارج من البلدة يمينه فنجاوره من غير سلام عليه بخوفه فإذا لم عليه وسلم على
 من عر به أو لا فينتم بصفية رضى الله تعالى عنها في رجوعه كما صرح به أيضا كثير من مشايخنا
 وهذا أسهل للزائر وأرفق قلب وكذا باعتبار التعظيم في الجملة أرفق لأن العباس رضى الله عنه من
 حيث أنه عم النبي صلى الله عليه وسلم وانضم إليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من أهل
 البيت باعتبار مجموعهم وعمومهم أفضل من عثمان رضى الله عنهم ونفعنا ببركاتهم وخيراتهم
 زمرتهم ثم إذا دخل البلدة راجعا من الزيارة فليقتصد زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور
 فيقتصد في المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) يضم القاف بمدودا
 ومقصورا (هو أفضل المساجد) أي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد
 المدينة والمسجد الأقصى لكن بردي ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال لا أصلي في مسجد
 قباركتين أحب إليّ أن أتيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ورواه الحاكم
 ولم يذكر مرتين وقال أسنده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لمسايق من
 مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى ولحدوث لا ترجل إلا إلى ثلاثة مساجد منها الأقصى ثم لا يلزم
 من كون الصلاة أحب في مسجد قبا إلى سعد أن يكون أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون وجه
 الاحبة غير جهة الافضلية لعل كانت موجبة لتلك القضية ويجعل على هذا التباين صلى الله عليه
 وسلم إليه وكذا التباين عمر رضى الله عنه مع أن الصلاة بمسجد المدينة أفضل من مسجد قبا إجماعا

ثم ينصرف فرائد الهدايا
 فحقائقهم رأيت أن أنضم
 هذه الأدعية المباركة
 بصلاة التسبيح لعظم فضلها
 وكثرة ثوابها أخرج أبو داود
 عن ابن عباس رضى الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال العباس بن
 عبد المطلب يا عباس يا حم
 ألا أعطيك ألا أمضك
 ألا أحبك ألا أجعل لك
 عشر خصال إذا أنت فعلت
 ذلك غفر الله لك ذنبك أوله
 وآخره قديمه وحديثه خطاه
 وعنده صغيره وكبيره سره
 وعلايته عشر خصال إن
 فعلت أربع ركعات تقرأ في
 كل ركعة قلعة الكتاب

(يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) انما هو بيان زمان الافضل لما روى اتباعه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ايضا وصيغة عشر من رمضان وكان عمر رضي الله عنه باقي قياوم الاثنين والخميس ولما ذكره قوله (ومح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم ان صلاة ركعتين فيه) أي سواء يكون يوم السبت أو غيره لعمومه (كمرة) أي كتاب عمر وفيه إشارة إلى ان العمرة سنة ثم عدل ركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية أربع ركعات ولعله محمول على أن الركعتين الخمسة وأربعين لثوبة العمرة والرواية الأولى على اندراج الأولى في الأخرى وفي الكبير مضموع عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة فيه كمرة رواه الترمذي وغيره ومضموع عنه انه كان ياتيه كل سنة راكبوا مشيا كما رواه البخاري ومسلم (وأما موضع صلته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجدنا (قبل تحويل القبلة فالحجرات) أي الأولى وهو الذي عند الاسطوانات التي في الرحبة (يفتح الرءاء والحلة المهمة وتسنك أي الساحة ومحل السجدة) محافيا بحراب المسجد وقد نقل انه أول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم قبله وبعد التحويل أي وبعد تحويل القبلة مصلاه (هو الحراب الذي عند جدار القبلة) وهو الحراب الثاني (وأما الحنفرة) تصغير الحنفرة (التي في حرم المسجد) أي مسجدنا (قيل انهم يركبوا ناقصا صلى الله عليه وسلم) حين نزل بها سنة الهجرة (ومما يشترك به بقبادر مسجد في قبلة المسجد) فقد روى انه صلى الله عليه وسلم اضطلع فيه (وفي قبلة ركن المسجد الغربي موضع ليله مسجد دار سعد) أي وان كانت الساحة يسعونه مسجد على الجميع يمكن (وفي قبلة المسجد أيضا أرام كلثوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم أهله (وأهل أبي بكر) أي معه (وزور بغاريس) أي التي تقرب مسجد قبله (التي يأتي ذكرها) أي عند ذكر أبارها (مسجد الجعفة شأى بها) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجعفة (مسجد الفتح) بالفاء والصاد المجمة وله معنى الرضخ في القاموس ففتح الصبح بدا أي ظهر وايدأ (شرق) أي في شرفي (بلا) ويعرف مسجد الشمس ولا وجه له (لا بعد ان يقال لكونه في مشرق الشمس أو في ضائتها وصغانتها وأما ما روى من رد الشمس بدعوى صلى الله عليه وسلم لعلي فلا يصح عند المحدثين مع انه كان بالمهمل في خبره على ما ورد في ضعيف من الآثار (مسجد بني نطفة) بالتصغير قبيلة من الهذليين ودروى صلته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التي هدمت (مسجد أم إبراهيم) وهي مارة القبطية جاريته صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أي قرى نظاهر المدينة وهي العوالي روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد إبراهيم ابنه عليه السلام (مسجد بني طاهر) بنخ القاه المجمة والفاء وهم بطن في الانصار (شرقي البقيع) ويعرف بمسجد البقلة) أي بالسماقية قد روى صلته صلى الله عليه وسلم فيه وجالسه على الحجر الذي به قال في الكبير وقد أدركنا هذا الحجر ثم قبله لجدد المسجد (وهناك) أي عنده هذا المسجد على ما قاله المطرزي (أما حفر بقله ومرفق وأصابم ينسبونه) أي كل واحد منها (اليه) صلى الله عليه وسلم) يعني انهم ينسبونها إلى بقلته ومرفقه وأصابم والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقها وحقيقتها (مسجد الأياية شأى البقيع) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا بلطوا بلفظا وهو على عين الحراب نحو ذرا عين فليضر ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل صلح) بكسر سين مهملة وسكون لا وهو جبل خارج المدينة روى صلته صلى الله عليه وسلم فيه ودعا بين الصلاتين يوم الاربعاء قبل ومحل ذلك ما يقابل حراب المسجد

وسورة فاذا فرغ من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم ترفع فتقولها وأنت راكع عشرًا ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرًا ثم ترفع ساجدًا فتقولها وأنت ساجد عشرًا ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرًا ثم ترفع ساجدًا فتقولها عشرًا فذلك كل ركعة خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات إذا استطعت أن تصلها كل يوم مرة فافعل فان لم تفعل في كل جمعة فان لم

من الرحبة (وعنده) أي عند مسجد الفتح (مساجد) أي ثلاث روى صلواته صلى الله عليه وسلم بها
 (يعرف) الأول بمسجد سلمان الفارسي والثاني بمسجد علي والثالث بأبي بكر الصديق رضي الله
 عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف على شيء في نسبة هذه المساجد لهم (مسجد بني حرام) ضد
 حلال وهو اسم شائع بالمدينة كافي القاموس (ويبين أن تبرك بكهف صلح) أي غلظه (عند مسجد
 بني حرام) ويسمى كهف بني حرام فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحي به
 وكان بيت به ليل إلى الخندق وهو على عين المتوج من المدينة إلى مساجد الفتح من طريق القبلة
 (مسجد القبلتين) أي فيه محرابان أحدهما إلى الكعبة والاخر إلى بيت المقدس وكان بعض
 الصحابة يسألون إلى بيت المقدس فخرجوا في اتجاهه صلواتهم بتحويل القبلة إلى الكعبة فاداروا منه
 الهوا أو قالوا يصدورهم عنها ففصل ذلك الملة إلى القبلتين في ذلك المثل فسمي بمسجد القبلتين
 (الاربع) أي الأصح من الأقوال (ان تحويل القبلة) أي إلى الكعبة (كان به) أي على ما قدمناه
 ولا يبعد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به مرة إلى جهة القدس وأخرى إلى شطر الكعبة ولا
 من آفة بين الروايتين والله أعلم (مسجد الضياء) يضم المسجد وسكون القاف موضع بالمدينة كاذكر
 في القاموس (شأى بئر الضياء) أي الآفة ذكرها روى صلواته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه فيه
 (مسجد ذباب) يضم ذال محبة وموحدين بينهما الفجبل بالمدينة على ما في القاموس
 (ويعرف بمسجد الزاوية) أي العلم أو العلامة (شأى المدينة على قطعة جبل) يروى صلواته صلى الله
 عليه وسلم وضرب قتيبه (مسجد صغير بطريق الساقلة) أي طريق النبي بشرق مشهد حمزة
 رضي الله عنه (إلى أحد) أي ما تلا الشق جبل وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال إنه
 مسجد أبي ذر رضي الله عنه) (لكن قيل لعله الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
 ركعتين فمسجد حمزة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بموحدة قاف (عن عين
 النصارى من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضي الله عنه (تسبل النظاهرانه) أي هذا
 المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخلف إلى
 مسجد أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو
 المشهور ببيت الأحرار وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مصلى الميتم معروف) أي وهو الذي
 يصلي صلاة العدي فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم
 من سفره ومعه استقبل القبلة ودعا (مسجد شمالي مسجد المصلى) أي في شمال مسجد مصلى
 العبد (جامعا) بالجيم والنون المكسورة أي ما تلا (إلى الغرب) أي وسط الحديقة (يعرف
 بمسجد أبي بكر رضي الله عنه) لعله صلى فيه أيام خلافته أو قبلها بعض ناقلته (مسجد شأى
 المصلى يعرف بمسجد علي رضي الله عنه) قال المصنف ولعله صلى به العبد حين كان عثمان
 رضي الله عنه محصورا (قيل) أي على ما فهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى
 الميتمين المسجدين أولا) لعله لقلة الناس (ثم في المصلى المعروف) أي لكثرةهم والله سبحانه
 وتعالى أعلم

وفصل في زيارة جبل أحد وأهلها يستحب أن يزور شهداء جبل أحد لما روى ابن أبي شيبة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم
 بما صبرتم فعمى نعيم الدار (ومساجده) أي على ما يأتي بيانها (والجبل نفسه) أي لما روى في صحيح

تفعل في كل خمسة فان لم
 تفعل في كل شهر فان لم
 تفعل في كل سنة فان لم تفعل
 في عمرك مرة قال الحافظ
 ابن حجر هذا حديث حسن
 وقد أساء ابن الجوزي
 بذكره إياه في الموضوعات
 وقال الدارقطني أصح شيء
 ورد في فضائل السور
 فضل قل هو الله أحد
 وأصح شيء في فضائل
 الصلوات فضل صلاة
 التيسيم وقد نص جماعة من
 العلماء على استحباب صلاة
 التيسيم (وقال) عبد الله بن

البحارى وغيره من طرق أحد جبل صحنواضبه زاد الطيالسي عن أنس فاذا حشموه فكلوا من
 خبره ولو من عضائه أى من أمتبارشوكه تبركوا وفى حديث أحدكم من أركان الجنة وفى
 رواية أحد هذا جبل صحنواضبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير مضمنا وبعضه على باب
 من أبواب النار (والأفضل) وفى نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أى وقت زيارتهم (يوم الخميس
 منظرها) أى من الأقدار والأوزار (مبكرا) مبكرا الكاف المشددة أى فى أول النهار (لثلاثه
 الظاهر بالمسجد النبوى) أى مع جماعة الأبرار أو من فضائله فى الأخبار والأثار (وبدا)
 أى حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد جنة سيد الشهداء) لما روى الحارث
 أن طاعمة رضى الله عنها كانت تزور قبرهم لحجرة كل جمعة فعلى وتبكي عندهم وروى يحيى أنها
 كانت تختلف بين اليومين والثلاثة إلى قبر شهدها أحد تبتدأ به سيد الشهداء (عم سيد
 الأئمة رضى الله عنه) وقد ورد خبر آخر على حجرة رواء الحارث النعماني وروى ابن سيرين
 مرفوعا سيد الشهداء يوم القيامة حجرة بن عبد المطلب وفى مجمع النبوى أنه صلى الله عليه وسلم
 قال ولدى نفسى بيده أنه مكتوب عند الله عز وجل فى السماء السابعة حجرة أسد الله وأسدره
 (فيسلم عليه بخشوع) أى فى الباطى (وخضوع) أى فى الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب
 والاحلال النام) أى بالتواضع والسكينة والوفاء فى ذلك المقام الذى هو محل الكرام ومثل
 الأكرام فمن ابن مسعود رضى الله عنه ما رآنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باكية أشد من
 بكائه على حجرة بن عبد المطلب وضعه فى القبلة ثم وقف على جنازه وانصب حتى نشف من البكاء
 أى شق حتى كاد أن يغشى يقول لحجرة يا عمر رسول الله وأسدره يا حزنه يا فاعل الخيرات
 يا حزنه يا كاف الكرات يا حزنه يا حزنه يا حزنه يا حزنه يا حزنه يا حزنه يا حزنه يا حزنه
 (على عبد الله بن جعفر) بفتح الجيم وحامه ملة وهو أخو زينب إحدى امهات المؤمنين وابن عمته
 صلى الله عليه وسلم وابن أخ حجرة (ومعجب) بصيغة المجهول (ابن عمر) بالتصغير وهو من
 أكابر الصحابة (لا قيل) أى روى (أنهما دفنهما رضى الله عنهم ومن الشهداء) أى شهداء
 أحد (سبل بن قيس رضى الله عنهم قيل قبره قبر حجرة قشاميا) أى حال كونه شاميا مكانه كما يشهده
 بقوله (بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحصاص) مضاعف رابعا (وأبو
 أيمن وخلاصا رجة وسعدوا النعمان رضى الله عنهم وقبورهم) أى هؤلاء المذكورين (وعلى
 المغرب من قبر حجرة نحو خمسة أذراع قال السيد) أى السهمودى (فى تاريخه) أى للدينونة
 وتوابها (نأتمه) أى تبتسمه وتضج منه (فوجدت ذلك) أى محل قبورهم (بالرودة) بضم الراء
 وفصحى أى قطعة من الأرض مرتفعة (التي غرق السيل الذى هناك) أى وبحرى العين بقرهم
 من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أى المذكورين أخبرنا سوسى سبل (هناك) بفتح الهاء
 (وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم الذى يظهر أنها بقرب الموضع المذكور
 فى الرواية شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أى الذين ظالم الله تعالى فيهم
 ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآية (سبعون رجلا)
 أى كما هو ظاهر قوله تعالى وأما أصابعكم مصيبة قد أصبتم مثليها إلا إني فختمتم قتلوا يوم بدر
 سبعين وأسر وأسمن (وأما القبر الذى عند رجل سيدنا حجرة فغير متولى العمارة) أى عمارة
 تر بها حجرة (والقبر الذى يحسن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أى فلا يظن أنه

المبارك صلاة التسبيح
 من قرب فيها يستحب أن
 يعادها فى كل حين
 ولا يتعاقل عنها قال ويبدأ
 فى الركوع بسبعين ربي
 العظيم وفى الصور بسبعين
 ربي الأعلى ثلاثا ثم يسبح
 التسبيحات المذكورة فيقول له
 إن سهاى هذه الصلاة هل
 يسبح فى حديث السهو
 عشر أشراف لا أنساهى
 ثلثمائة تسبيحة وقال السبكي
 صلاة التسبيح من مهمات
 المسائل فى الدين وحديثها
 أن ترجمه أبو داود والترمذى

من قبور الشهداء (والقبور التي بالمخاطرة) أي فيها بالاجترار (بين المشهد) أي قبر حزة (وبين الجبل قبور عراب فلا يظن انهم من قبور الشهداء) وهذا كله فقير لما اختصره من البناء (وأما ما سجد أحد) أي المنسوبة اليها الواقعة حوالها (فنها مسجد السبع) يقع فسكون بمعنى الواسع والتوسيع (ملاصق بأحد طرفي عينك وأنت ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي بين الجبلين (لهمراص) بكسر الميم ما سجد (معي) أي المصعد به (أي بالنفس) لانه قيل نزل به آية (الفتح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسخوا في المجالس فافسحوا فافسحوا فافسحوا (ويقول انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد فرقه يوم أحد (مسجد كن جبل عنين) بصيغة تشبيه العين وقيل يقع العين وكسر النون الأولى وأما كسر أوله فليس بتأنيث (الشرقي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حزو وقال انه هو الموضع الذي طعن فيه حزة رضي الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي على شجرة شام المسجد المذكور فربما سمنه وقال انه رضي الله عنه مشي من الموضع الأول إلى هذا فصرع به وقيل انه اقتل أظلم في موضعه) أي نصف جبل الزمارة (ثم أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فحمل) أي من بطن الوادي (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ ان الحسن الثالث اليوم على قبر حزة رضي الله عنه فقامه موسى هذا المسجد وكتب بعد البسطة والاية هذا مصرع حزة بن عبد المطلب وعصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم

فوقصل في الأتيار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم عليه السلام باربعة حمزة ومحمدة وحمزة مفتوحة وسكون موحدة حمزة ممدودة جمع بئر الحمزة وسيد (وهي) انتهى (كثيرة قيل انها سبع عشرة بئرا ولا يعرف عنها الا بسيرة) أي بأصلها (في المعروف) أي المعروف عنها المشهور (بئر أريس) يقع حمزة وكسرها فضيحة ساكنة فمهملة (يقرب مسجد قباهي) أي البئر التي جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنهما وقبلما سقط خاقه صلى الله عليه وسلم في زمن عثمان رضي الله عنه) أي من يده أو يدنا بته عندنا لولته (وبالغ) أي عثمان مع أصحابه وأحبابه (في طلبه فلم يخرج) أي لحكمة في باب قتله (وينبغي أن يشوا) أو فتسل (عاشها) وبشرع عنه قيل) أي في حق شرب مائه (انه لما شرب به كما مر من) أي كما صح من طرق في حق ما مر من انه لما شرب به من نية دفع عطش أو شفا سقم أو طعام طعم وغير ذلك (بثغر غرس) يقع غيب بهجمة وسكون راء مهملة (من جهة قبا روى موضعه وشرب به صلى الله عليه وسلم منها) أي من مائها (وزنه بفتح موحدة وسكون زاي ثقاف أي القاء براقه) (وصب بقبعة وضوئه) يقع الوادي أو مائه وضوئه (واوراق العسل) أي صبه (فها وضع الله صلى الله عليه وسلم أو صلى ان فصل منها بسبع قرب ففصل منها وضوئه صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة بئر العين) بكسر عين مهملة وسكون هاء قن وهي منقورة في جبل (بالعالية) أي في عوالي المدينة (قيل هي بئر البصرة وقد روى موضعه صلى الله عليه وسلم من بئر البصرة وأنه صلى) أي بقر (وبرك) بتشديد الراء أي دبا البركة (فها) أي في حقها (بئر اليمنة) بضم موحدة وتشديد صاد مهملة وقيل بضمها (قريسة من البقيع على طريق قبا بين تغل) أي تغل أو وسط بستان تغل (وهناك بئران) أي أحدهما أصغر من الآخر (قيل انها الكبرى منهما وقيل الصغرى التي لها درج) بفتحين أي درجان أو مدرج (ورج الأول) أي صحح فهو القول المقول ولا بأس بان

وإن ماجه والماكم وصحه
ويستحب ان يضادها
ولا يتفاضل عنها وقد كثر
التمزي عن ابن المبارك
انه قال ان صلاحها ليس
فأحب إلى ان يسلم من كل
ركعتين وإن صلاحها نارا
فان شاسلم وإن شاسلم
غير ان التسيب الذي
يقوله بعد الرقع من
الجبنة الشابة يؤدي
إلى جلسة الاستراحة
وكان عبد الله بن المبارك
يسبح قبل القراءة خمس
عشرة مرة ثم بعد القراءة
عشر اشرا والباقي كافي

يجمع بينهما وان يتبركهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أى بجماتها أو بجماء غيرها
والأول هو الاظهر (وصب غسل رأسه) بضم القين المهمة أى ما فضل عن غسله (ومرافقة
شعره) بضم الميم وتخفيف الراء أى ما انتفخ من شعره (فى الصنة) أى صمها فى هذه البرقعة
خبر كثير ولو منها شئ يسير (بترضاعة) بضم الموحدة وتكسر فحمة قطر رأسها ستة أذرع
على ما فى القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم وضأ منها وصبق فيها ودعا لها) أى بالبركة فى ما فيها
وفى من شرب منها (وكأنوا يفسلون المرضى) جمع المريض (فى زمنه صلى الله عليه وسلم من مائها) أى
استسقامها (قبة افون) بصيغة المجهول أى يعافيم الله ببركتها الخاصة من بركته صلى الله عليه
وسلم (يرجاء) بفتح الميم وكسر هاو بفتح الاء وضما والمدحها وبقضها والقصر موضع بالمدينة
على ما فى النهاية ولعل فى ذلك الموضع ثراولا قال المصنف (قريبة من صور المدينة وبضاعة) أى
ومن بترضاعة (روى شرب صلى الله عليه وسلم منها بترهاب) بكسر الموحدة موضع قرب المدينة
على ما ذكره شرح الحديث وأما قول صاحب القاموس كصاحب فوهم (قبل هى التى تعرف
اليوم بزعم) أى فى المدينة لقوله (وهى بالحره) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء ارض ذات
سجارة نخرة سوداء (الغريبة) أى الواقعة فى غربي المدينة (روى انه صلى الله عليه وسلم يصبق
فيها) أى يرى بصاقه أى براقها (قبل وكان يحمل ماؤها الى الاقطار) أى اقطار الارض وجوانها
(كأنهم زعم) أى مثل جل مائه الى أطراف البلاد أو كائنا (بترابى عنبه) بكسر مهملة ففتح
نون فوحدة واحدة الضب (لعلها المعروفة اليوم ببيرودى) بفتح واو وسكون دال مهملة
والاظهر انه دال مهملة لان من معانيه الماء القليل وأما الودى بالمهملة فهو ما يخرج بعد البول
والرجل القصير فان ثبت روايته فيحصل على الاضافة الى رجل قصير يادى الملابس (روى انه
صلى الله عليه وسلم ضرب بغيره على غزوة بدر) العسكر جمع الكتيبة من كل شئ فارسي
والعسكران عرفة ومعنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بترأس بن مالك الزاحم المعروفة
اليوم بالزناطية) لعلها بكسر الراء فنون فان الزناط الزاحم وقد ترانطوا ولا يبعد أن تكون
بالموحدة بدل النون مفسومة الى معنى من معانى الزباط أو بالفتحة بدل النون بمعنى النازعة
واختلاف الاصوات (روى شرب صلى الله عليه وسلم منها ورفقها) والحاصل انها شئ الحديث
المعروفة بالرمية ضرب دار تغل (بترومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه
وسلم من حفر رومة فله الجنة فخرها عثمان رضى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة
صدقة عثمان برب رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفيرة حفيرة المرقى) لعلها بالموحدة
المكسورة رومة (بتراسقيا) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك الى بئر على) وفيه انه
لم يبق ذكر لبر على ولعله أراد بئر ما نذب اليه من آبار على فى ذى الطيفه وقد سبق أنه
لا يصح اضافتها الى على كرم الله وجهه (روى شرب صلى الله عليه وسلم منها والى اشترت
اليوم من الاء بربسة نطمها بعضهم) أى وهى هذه (اذا رمت آبار النبي بطبيعة) هى اسم
من أسماء المدينة صرفت للضرورة ورمت بضم الاء بمعنى قصدت (فتحبها سبع مائة لالا
وهن) بضم عين وتشديد دال مثله والفتح أخف وأضعف (اريس وغرم رومة وبضاعة) كذا
بضم قاف بفتح الهاء (وقد تم ضبط هذه الاسماء واخبرهم عن مدير رحا لاجل ضرورة
البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

الحديث لا يصح بعد الرفع
من السجدة ثنتين قال
الترمذى عن السبكي
وجلاله ابن المبارك تمنع
من تحالفه وأنا أحب
العمل بما تضمنه حديث
ابن عباس ولا يتخفى من
التسليم بعد السجدة ثنتين
الفصل بين الرفع والقيام
فان جلسة الاستراحة
سبقت مشروعة فى هذا
أصل وينبى للتعبدان
بمسلم بحديث ابن
عباس ثلثة وبعمل ابن
المبارك أخرى وان يفعلها

(فصل في المساجد التي تعزى اليه) أي تنسب وتسمى (صلى الله عليه وسلم) في طريق مكة
 إلى المدينة وعكسها وهي طريق الانبياء عليهم الصلاة والسلام تغارق طريق الناس اليوم بعد
 الزوال ومسجد النخلة فلا تغرب بالخيف ولا بالصقراء (وهي) أي تلك المساجد كثيرة إلا أن الم
 نذر كنهنا إلا ما شهر منها ويكون أي ويوجد (بالطريق التي يسلكها الحاج في زماننا هذا
 مسجد ذي الحليفة) وهو ميقات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم وزوله) كان ينبغي
 تقديمه (واجمعه فيه) أي الجمع وغيره (مسجد المعز) بتشديد الراء المفتوحة أي مكان التعريس
 وهو الزوال آخر الليل للاستراحة (أيضا) أي من المساجد المأثورة والمشاهدة المسطورة (ج)
 أي في ذي الحليفة (قريب من الأول) أي من المسجد الأول وهو مكان الاحرام (مسجد شرف
 الرواح) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهناك مسجدان
 صغير وكبير روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغرى (أي الكبير) كما يدل عليه
 قوله (الذي على حافة الطريق اليمنى) صفة للخاصة وهي بضعيف الفاعل (وأنت ذاهب
 إلى مكة) جملة حاله وكذا قوله (ويبين ما روى عن) أي بين المسجدين الصغير والكبير قد مر
 من روى عن (أو نحوه) أي ككدر (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير ولعلمهم
 من قبل طائفة من أهل البيت الذين كانوا يسوقه (مسجد عرق الظبية) بفتح عين مهملة وراء
 فثاقف والظبية بفتح ميم ومكون موحدة فخصبة أي الطي ومنعرج الوادي ولعل المراد بها
 الثاني لماسيحي من مسجد النخلة ثم رأيت في القاموس عرق الظبية بالضم موضع (دون
 الرواح) يعين روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي رواح وقال لقد صلى في
 هذا المسجد سبعون نبيا مسجد النخلة (بفتح غين مهملة و زاي واحدة الزوال وهو الولد للطي
 حين يضررك وعشى أو من حين ولدا إلى أن يشتد امره) (آخر وادي الرواح عند طرف الجبل
 على يسار السالك إلى مكة) فيكون في عين الذهاب إلى المدينة (روى صلواته وزوله صلى الله عليه
 وسلم فيه) ولعله سمي به لما روى عن أم سلمة رضي الله عن بطرق صينة لكن تتقوى بمجموعها
 قالت بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصر آمن الأرض إذا هانت يفتك بارسول الله ثلاث
 حرات فالتفت فإذا ظلية مشدودة في وثاق وأعراف منسدة في شمله تأتم في الشمس فقال
 ما حاجتك قالت صادفني هذا الأعرابي ولني خشفان في ذلك الجبل فاطلقتني حتى أذهب لها
 فأرضعها وأرجع قال وتظعن فقال تعذبي الله عذاب العشاران لم أعده فاطلقتها فذهبت
 ورجعت فأرقتها النبي صلى الله عليه وسلم فأتته الأعرابي وقال يا رسول الله أنت الحاجة قال تطلق
 هذه الظبية فاطلقتها فخرجت تتقوى في الصقراء فرحاهي فضرب برجلها الأرض وتقول أشهد
 أن لا إله إلا الله وأنك محمد رسول الله (مسجد الصقراء) بفتح الصاد ولعل المراد به الحضرة الكثرة
 استحبابها (الناس يتبركون به) أي يعبدونها (وقسمات أبو عبيدة بن الحرث) أي من الصحابة
 (بالصقراء من جوارحه يدور مات بالصقراء) أي يودفن بها فيقارون بغيره (مسجد بدر) في
 القاموس بدر موضع بين الحرمين ويذكر أو اسم يترفع هابدين قريش (كان العريش الذي
 بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أي موضعه (معروف عند الخيل وبقر معين) أي منبع
 ماء (وبقره بمسجد آخر لا يعرف أصله وبقي أن يسلم يدعى من به من شهداء الصحابة رضي
 الله عنهم) أي بطريق الأجل (والشق الذي في جبل بميد) أي على عين الذهاب إلى مكة

بعد الزوال قبل صلاة الظهر
 وان يقرأ فيها تارة بالزكاة
 والصادقات والنسخ
 والاحلاص وتارة بالهاكم
 والعصر والهاكم
 والاحلاص وان يكون
 دعاؤه بعد التشهد قبل
 السلام ثم يسلم ويدعو
 بجاهته في كل شيء ذكره
 ورويت سنة انتهى وأما
 كونها بعد الزوال فقد أخرج
 أبو داود عن أبي الجوزاء
 عن رجل له حبة برون أنه
 عبد الله بن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه

(صعدة الناس) أي يزعمون أنه صلى الله عليه وسلم صلى به (لأصل له) كذا المكان الذي يدعى
 السامة أن الملائكة ينصرون فيه التقارة باطل كما ينتمى في محله ولا يترك ما ذكره القسطلاني
 في مواهبه (مساجداً خفية) يضم جميع فسكون مهملة فضاء وهي ما اجتمع من ماء البر وميقات
 أهل الشام وكانت مقر جامعة على اثنين وثلاثين ميلاً من مكة وكانت تسمى مهملة فقل بها بنو
 عبيد وهم اخوة عاد وكان أخرجهما العماليق من يثرب فهاهم سبل فاجتصموا الخفاف فسميت
 بالخففة (الأولى في أولها) أي مدينتها من صوب المدينة (والثاني في آخرها عند العلين) أي لبيان
 حد الميقات (والثالث على ثلاثة أميال منها بسيرة) بفتح أوله أي في بساره (عن الطريق) أي إلى
 مكة أو إلى المدينة لم يفتها ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلاً وزاد فيه أنه مسجدان
 أحدهما عند عقبة خليس ومسجد خليس بالتميم (مسجداً صغيراً الظهران) بتشديد الهمزة وفتح
 الظاء المهملة وهو واد قريب مكة يضاف إليه من يقال له بطن مكة وهو على مرحلة من مكة
 عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة (وسمى مسجد الفتح) ولعله صلى الله عليه وسلم صلى فيه
 سنة الفتح (ومسجداً بصرف) بفتح مهملة وكسر راء فها بصرف ويمنع (وهو قبر يسمونه رضى الله
 عنهم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبني علي رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها
 حال زفافها فيه (وبتوفيت ودفت) وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد ما لا
 الهناؤه الضمراء ومقام الوصال والفراق (مسجداً بالنعم يقال له مسجدنا نسفرضي الله عنها) لأنها
 أحرمت للعمر منه باذنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بمدير ميمونة) أي بالنسبة إلى الراجع
 من المدينة إلى مكة (بثلاثة أميال) توهم عبارة تانين قراها ومسجداً ثلثة فدر ثلاثة أميال
 والظاهر أن مراده أن النعم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب اطراف
 الحبل إلى البيت وأفضل مواضع الاعتكاف عند ناحي من الجمرات قوسى به لأن على عينه جبل نعيم
 وعلى يساره جبل ناعم والوادي اسم نعمان (واعلم أنه يستحب زيارة المساجد الثلاثة والوادي (أو
 أي المشاهد) (النسوية إليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت عنها) أي تعيينها بتدوين الأئمة (أو
 جهتها) أي أشهر تعيينها عند العامة والافجير دجتها لا يكفي لاحتساب زيارتها (مرحبه) أي
 بهذا الإجمال وهذا الاستصحاب (جماعة منا) أي من أصحابنا الخنفية (ومن الشافعية) أي
 وطائفتهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الخنابلة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن
 عمر رضى الله عنهما يصرى الصلاة والتزول والروى) أي يفتد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق
 المتابعة (حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل) عطف تفسير لما قبله ولعل حل محض وحذف وأمله صلى
 ولعله ترك ذكره كإكفائه بما روى لأن الصلاة والتزول بحسب المواقفة لا يتصور إلا بالمرور
 على وجه المطابقة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل المصطفى (ومن اعظمه
 وأكرمه) أي نظميته وتكرمه (اعظم جميع أشيائه) أي من أسبابه وأجزائه ولو منقطعاً من
 أعضائه (وأكرم جميع مشاهدته) أي التي حضرها (وأمكنته) أي التي سكنها (ومعاهده) أي
 التي تعهد بها وتفتدها ولازمها لا سيما إذا صلى بها (ومالسه صلى الله عليه وسلم بسده) وكذا زجله
 أو جنبه على تقدير محبة قلبه (أو عرفه) أي ولو كان على وجه اشتراك من غير ثبوت أخبار في
 آثاره والله أعلم

(فصل) أجملوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله شرفاً وتعظيمًا ثم اختلفوا فيها

وسلم اتنى غداً أحبوك
 وأنيك وأعطيك حتى
 ظننت أنه يعطيني عطية قال
 اذ انزلت الشمس فقم فصل
 أربع ركعات فذكرهم
 وقال ثم رفع رأسك فاستوى
 جالساً ولا تقم حتى تسبح
 عشراً وتصد عشراً وتكبر
 عشراً وتل عشراً ثم تصنع
 ذلك في الأربع ركعات
 فانك لو كتبت أعظم أهل
 الأرض ذنباً غفر لك قلت
 فان لم أستطع أن أصليها في
 تلك الساعة قال صلها من
 الليل والنهار وقال في

بينهما) أى فى الأفضل منهما وفى تفاوت ما بينهما وكان الأولى ان يقول لتختلفوا أيهما أفضل
 (فقبل مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروى عن بعض الصحابة (وقيل
 المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قبل وهو المروى
 عن بعض الصحابة ولعل هذا بخصوص صيانة صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة
 (وقيل بالنسبة بينهما) هذا قول مجبول لا منقول ولا محقول وكان قائله نظير الى مجرّد المعارضة
 بين أفعال الأئمة والمناقضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أى الاختلاف
 المذكور محصور (فيما عدا موضع القبر المقدس) وكذا فى غير البيت المستأنس فإن الكعبة
 أفضل من المدينة ماعدا الضريح الأقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام
 بلا خلاف بل قال الجمهور (فما ضم أعضاء الشريعة فهو أفضل بقاع الأرض بالاجماع) أى
 بالاتفاق التلقى أو بالاجماع السكونى (حتى من الكعبة) أى عند بعضهم (ومن العرش) أى
 أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل الضاعى عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم
 الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة النيفة وإن الخلاف فيما عداه وتقل عن ابن عقيل المغنبل
 ان تلك البقعة أفضل من العرش وقدوافه السادة المبكرون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهى
 بتفضيل الأرض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاه بعضهم عن الاكبرين خلق
 الأنبياء منها وادّعى فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الأرض فينبغى ان
 يستثنى منها موضع ضم أعضاء الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأما المجاورة) أى فى
 الحرم (من قبل على الخلاف المتقدم) أى بين أبى حنيفة والمالكية وغيرهم فى الكراهة ونفيها
 (وقيل تركه) أى المجاورة (بها إلا ان ينش من نفسه) أى يعتمد علم القيام بتقوى ما وادّعى
 وأما من يجاورهما ويتعلق بوظائفهما وما علمهما من الوجوه المحرمة أو بدعى التوكل ومحط
 نظره الطمع من التجار المجاورين والاعتناء الواردين والظهار الى باب السمعة فيجرى على هذه
 المجاورة ولو كانت الأئمة في زماننا وتحقق لهم شأن الصرح والمحرمة فإن مدار الطاعة وأساس
 المعرفة على نظافة القبة ولطافة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا
 وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون
 والاحاديث فى ذلك كثيرة والاخبار والآثار شهيرة (وقيل تركه) أى ولا تركه بالمدينة
 ولعل وجهه ان مضاعفة السيئة وردت مطلقا فى مكة دون المدينة والصحيح ان السيئة لا تزيد
 بالكعبة لافادة حصرة قوله تعالى ومن جاء بالسبيّة فلا يجزى الاثم لها وأما اعتبار الكيفية فلا
 صريفة في انها تتعاضف في جميع الامكنة الشريفة والازمنة اللطيفة بل بالاضافى والاحوال
 واختلف أجناس السيئة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل بشرط التوقيف)
 أى فى كل منها وهو الصحيح ويحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والفقهاء التوفيق (وقيل
 المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة مكة) أى مطلقا بالاضافة (وان قلنا نزيد المضاعفة) أى
 فى حرم مكة محموا المسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أى لادله ثلاثة الأولى انعقد الاجماع
 على ان المجاورة بالمدينة فى حصرة (أى فى زمان حياته) صلى الله عليه وسلم أفضل من غير هاهنا
 بترك هذا الاجماع ما لم ينبت آخر (أى اجماع آخر مثله) وقد يقال ان التقييد بمصره يبعدان
 الامر فى عكسه لا يكون مثله بالاجماع أى من غير النزاع لفضيلة المدينة حينئذ باعتبار هذه

الاحياء انه يقول فى أول
 الصلاة سبحانك
 اللهم وبحمدك وتبارك
 اسمك وتعالى جدك ولا إله
 غيرك ثم تسبح خمس عشرة
 مرة قبل القراءة وعشرا
 بعدها والباقي عشر اعشرا
 كافى الحديث ولا يسبح
 بعد الصلاة الاخرة قاعدة
 قال وهذا هو الاحسن
 وهو اختيار عبد الله بن
 المبارك ثم قال وان زاد بعد
 التسبيح ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم فحسن
 وقد ورد ذلك فى بعض

الحبيثة والكلام في مطلق الافضلية مع قطع النظر عن حبيثة المعمة بل اجاعهم هذا أيضا
لو وجد امام عالم علم أو شيخ مرشد كامل في الكوفة أو البصرة تكون المجاورة بها أفضل من
مجاورة الحرم من اذالم يوجد فيها أحد مثلهما (الثاني لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك ولم
يكن يختار الا لأفضل) وهذا مدفوع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل المدينة باختياره
بل وقع ذلك باضطراره وان كان باختياره به له في قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عنه هجرته
وحالة مواعده اني لاعلم انك أحب بلاد الله الى الله لو اني أخرجت لمساخرجت وأيضاً مدار
الافضلية على نسبة الاجر بالاكثرية والاجماع على ان ثواب البلدة في المسجد الحرام أفضل
من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنه في حرم معصية وعدم
المضاعفة في نفس المدينة فلما معنى لافضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الافضلية ثابتة
بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور في ذلك بله أمور لما هنالك ولذا قيل كان اذا نهي
عن شيء نهى تنزيهاً يصيب عليه بيانه بقوله وقوله تخفف إذا دخل ذلك المكره لم يكن مكرهاً
بالإضافة اليه بله فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أي لا مدفع زعمه
(حتى صلى الله عليه وسلم على السكينة والموت بها) أي بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أي بروايات
شهرية لكن الاستدلال بها مردود من وجوده من ان هذا كان في حال وجوده وشهود جلال
كرمه وجوده ومنها ان حقه على السكينة وعدم الخروج منها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا
يعلمون انما كان الى اليمن والعراق والهم ونحوها الى مكة كما هو مبين في محلها وسنأين قوله
صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على ان حقه على الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط
الايان أو من كمال الايمان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والصرة فلا يحتاج حينئذ
الى الهجرة ومنها ان لم يقع في حديث انه بحث أحد بعد الهجرة من العدول الى مكة والتزول الى
المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع
الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أي حقه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لان الاحاديث
الواردة في فضله كلها بحث في باب وفصله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكره
مجاورة المدينة أيضاً طائفة من السلف والخلف والتحقيق ان علة الكراهة مشتركة بينهما
ولو خصصنا هاتيكه فهو أدل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل الا انها تركه اذ لم يكن على وجه
الاكمل فتأمل ثم قوله (والجواب عن من يدعى مضاعفة الاعمال بكه) يعني من حيث انها الدالة على
زيارة فضيلة المجاورة بها اذ هي سبب اتيان الاعمال اليها (انه يقابلها تضعيف السيئات) لجوابه
ما تقدم من ان تضعيف السيئات كمية لا يصح وانما يصور كيفية باعتبار تعظيم البقعة من غلب
حسناته والمجاورة فيها فضيلة بالنسبة اليه وأما من كثرت سيئاته مجاورته مكره وهو ضررها عند
عليه فهذه كلها أمور اضافية والكلام المتأخر فيه انما هو في المجاورة مطلقاً أو بالنسبة الى من
لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أي وان كان فعلها
بها أجمع وأقطع منها في غيرها وفيه انه ان أراد بالمدينة نفسها لم يرد المضاعفة في حقها مطلقاً وان
أراد بالمدينة معصيدها فكأنه تضاعف الحسنات فيه لا شك انه تضاعف السيئات أيضاً بنظراً
الى ارتكاب الحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

فوفصل • ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين أي لتضاعف الحسنات في حرم

الروايات وأما الدعاء فقال
الدميري في كتاب المعمة
في رقائب يوم الجمعة لابن
أبي الصديق الجعفي زيل
مكة المشرفة تستحب صلاة
التسبيح عند الزوال يوم
الجمعة يقرأ في الأولى بعد
الفاتحة التكملة وفي
الثانية الصلوة في الثالثة
الكافرون وفي الرابعة
الانحلال فإذا تكملت
الثلاثمائة تسبحة قال بعد
فرائضه من التهنيد قبل ان
يسلم (اللهم) اني أسألك
توفيق اهل الهدى وأعمال

مكة وكذا في حرم المدينة وان لم يرد بها المضاعفة الكمية لكن لا يخلعون المضاعفة الكيفية (وان
يتصدق على أهلها) أي من الفقراء والمساكين القاطنين والجوارين والواردين والوافدين
(و يستكر من أهال الخبيثات) أي من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة
وملازمة الذكر ومداهمة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وبين أن ينظر إلى أهلها
بين التعظيم) أي ورعاية التكريم (ولا يصت عن واطنهم) أي ولا عن ظواهرهم لقوله تعالى
ولا تجسسوا (ويكل سر أترهم) أي ويدع ويترك سر أترهم وكذلك ظواهرهم (إلى الله تعالى)
لان الذنوب ماعد الشريك تحت مشيئته يذهب من يشاء ورحم من يشاء ولا أحد يطلع على
حقيقته تعلق إرادته (ويحسم لجوارهم كيما كانوا) أي من ارتكب ذنوب الصغار والكبار
(أعظم الاساءة) أي لو في الدار (الاستلب حومة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل
وأحبوا أحب منزلها الذي • زلت به وأحب أهل المنزل
(ويستحب نخم القرآن بالمساجد الثلاثة) أي بان ينخم في كل منها ولو مرة لان الحرمين
الشريفين مهبط الوحي ونزل القرآن بالمسجد الأقصى مذكور في القرآن بأنه مذكور
فكيف أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزل الوحي اليهم (والاكثر من الاعتقاد) أي عند
الجوار (والطواف) أي بلا خلاف (بكرة المشرق والنظر إلى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا
من الرواية قبل ان النظر إلى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان النظر إلى
جدران القبة المحطرة كذلك بالمقاسة (ويستحب الاكثر من الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في المدينة العظيمة) أي خصوصا (وملازمة المسجد النبوي) أي لزيارة وغيرهما من أنواع
العبادة (والكوف فيه) أي الاعتراف بأفقه يوم يصوم ويجوز عند محذوفه بغرق فيه فكما
دخل المسجد يقول نوبت الاعتراف ما دمته فيه (والصلاة مع الجماعة) أي لزيادة المضاعفة
(واحياه) أي في لياليها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولولسلة فيه مع مراعاة غاية الادب
والاجلال) أي الاكرام والتعظيم التام أي لذلك المقام الذي هو من أعلى المرام
(أفصبل في آداب الرجوع) أي من الزيارة بتحصيل أسباب الخشوع (إذا فرغ من
زيارة سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة للمساجد) أي الكرام (والمشاهد العظام
وعزم على الرجوع إلى الاوطان) أي واطاعة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه
وسلم بصلاة) أي بطل طواف الوداع من مكة (ودعاء أحب الوداع) أي كل من
الصلاة والوداع (بجلاء صلى الله عليه وسلم) أي بحرايه في الروضة (ثم يحاقر عنه) أي إلى ما يلي
المنبر أو في سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الا نور (وان بآتي القبر المقدس فيزوره كاحمر)
وهذا اذا دخل من خارج وان كان في داخل فيقدم الزيارة ثم يصلي على الاظهر (ثم يدعو بما
أحب من دين) أي زيادة دينية (أو دنيا) أي من ضرورياتها أو بما ينفعه في العقبى أو بما يقربه
إلى الولي (ويسأل الله تعالى القبول والوصول إلى الأهل سالما من بليات الدارين) أي ومن
آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تقبل هذا) أي الزمان (آخر العهد بينك ومحبود حرمه)
أي مكان محترمه (وبسري المود اليه والمكوف لديه) أي والوقوف بين يديه (وارزقي العفو)
أي عن الذنوب (والعافية) أي عن الصوب (في الدنيا والآخرة) أي في الأمور المتعلقة بها
(وردنا إلى أهلنا السليين فاعين اثنين) أي اثنين من البلايا والاصقام (رحمك يا أرحم الراحمين)

أهل اليقين ومناجاة أهل
التوبة وعزم أهل الصبر
وحذر أهل الخشية وطالب
أهل الرغبة وتباعد أهل
الورع وعرفان أهل العلم
حتى أنافك (اللهم) أي
أسألك مخافة تعجزني عن
مصاصيك حتى أهل
بطاعتك عملا استحق به
رضائك وحتى أناهك في
التوضعا منك وحتى
انخلص لك النصيب حبا لك
وحتى أقول كل عليك في
الأمور كلها حسن الظن
بك سبحانه تلقى النور

ويجئ في انجاء الدمع) أي من العين مع السجود (فانه من علامات القبول) أي امارات
 حصول الوصول (ثم ينصرف متباً كذا) أي ان لم يقدر على ان يكون باكياً (مقصراً) أي متأسفاً
 (على مفارقة الحضرة الشريفة والا) فانه المنيفة وينبغي ان يتصدق بما يتيسر له) أي فانه
 حق السلام من كل آفة وملازمة (وبما في في وجوهه بالاذكار الواردة) أي في الاحاديث
 المسطورة والادعية المأثورة أي في الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال
 آيوني) حمزة عمدة (ثانيون) والفرق بينهما مع اتفاقهما في اللغة ان الاو يفرجع من النحلة
 والتويق من المعصية ولذا جاء في وصف الانبياء انه اواب (ر) بنا حامدون) أي شاكرون له لانبيره
 لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجواب متعلقاً بما قبله (ورسل امامه) بفتح
 الهمزة أي قد علمه (من خبر اهله) أي يبشرهم بوصوله لان يستقبلوه بوقته اوجه على وجه
 حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهاراً) أي بان يظهر شعار رجوعه من
 المشاعر جهاراً (واذا دخل البلد بالصدق) أي كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم (وصلى فيه
 ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عند اختلاف الشافعي رضي الله عنه فان
 عنده لا كراهة في صلاة لمسابب تقدمها (واذا دخل على اهله قال توباً توباً) أي رجوعاً
 والمراد بالثنية التكرير والتكثير (ر) بنا لوبا) أي لانبيره (لا فادر علينا حوبا) أي لا تترك
 علينا ذنباً بل بغيره جميعه كما ورد * ان تغفر اللههم فاعفر جباه) أي صلبك لا الماه (ثم يدخل
 بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين أيضاً) بفتح ثنية المنزل أو لان يكون ختم زيارته افضل
 طاعته وليصبر المسلك ختامه ويعود العود عليه (وبشكره على ما اولاه من انعام العباد
 والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان موجوداً للدي لا يصلي
 الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه ونحوه منه يبدأ بالخشوع على قاطبة
 الزهر ارضي الله عنهما قبل دخوله على طواهرات النساء (وينبغي ان يتجه في محاسنه) أي في
 زيادة تحسين مكارم اخلاقه (في باقي عمره) أي ليجس ختام امره (وان زدا دخيره بعد العود)
 كاتيل والعود اجمد (قد لامة الحج المبرور وقبول زيارة خير من ان يعود خيراً مما كان في
 جميع الامور) لشتاف في الحج المبرور فقال النووي رحمه الله الاصح ان المبرور هو الذي
 لا يتألمه اثم وقيل هو القبول وقيل هو الذي لا مصيبة بعده وقال الحسن البصري هو ان
 يرجع زاهداً في الدنيا راضياً في القبي (فان رأى في نفسه) أي باطنه (زوا) ضم التو والزاى
 أي تباعداً (من الاطيل) أي من الخوض في الضلال والنضليل (وتجافيا عن دار الغرور
 واثابة الى دار الخلود) أي وجوار المعبود (فليترزان يدين ذلك) أي يخطط له ويوضح أمره
 (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة بما يكفيته ويسننه على الطاعة من زاد
 القبي (ويستبشر بمحصول خلة القبول وهو غاية المطالب والمسؤل ونهاية المقصود بالمأمول
 وبه) أي يؤيد كرم النصيحة في هذا النقام (يتم لباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور
 الوجود (والحمد لله على النعم) صلى الله وسلم على سيد الانام مجدوعاً له وعجبه الفرائد الكرام
 بضم الفين المعبودة وتشديد الراجع الاغرو هو ايضاً الجبهة من الوجه الاثور والكرام بكسر
 الكاف جمع الكريم والوصفان من تباين على آله وعجبه أو مستتر كان موجوداً في كل من

وبنا ائمة لنا نورنا وانقر لنا
 انك على كل شيء قدير
 برحمتك يا ارحم الراحمين
 ثم يسلم والا قرب من
 الاعتدال للؤمن ان
 يصلها من الجمعة الى الجمعة
 وهذا الذي كان عليه خير
 الامة ورجحان القرآن
 صدقته بن عباس رضي الله
 عنهما فانه كان يصلها عند
 الزوال يوم الجمعة ويقرأ
 فيها ما تقدم انتهى (اقول)
 انما اظنبت في هذه الصلاة
 لظن فضلها فاحسب ان
 اجمع بعض ما ورد فيها وما

أقارب وأصحابه وعلى أتباعهم وأتباعهم من أحرابه وأحبابه والمسلمين كافة أجمعين إلى يوم الدين
أمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين آمين

الحمد لله الذي بين لنا المسالك وعين لمن أم حرمه المناسك وأفضل الصلاة والسلام على خير من
جج وصلى وصام وعلى آله الكرام وأتباعه الختام هو ما يمدح بتقديم طبع شرح المسالك المتقسط
في المنسك المتوسط رب الذكاء الذي لا يباريه مبارى السلامة على بن سلطان محمد القاري
وهو شرح على لباب المناسك مختصر في رفع الناسك لمن كان لنفائس الملام يسدى الشيخ رجة
الله السندي مطرز الهوامش التي هي للعيون عسره بكتاب أدعية الحج والعمرة للعلامة
قطب الدين الحنفي أنابه الله الثواب الوفي وكان هذا الطبع الجليل والتفصيل الرائق
الجليل بالمطبعة البهية العاصره التي هي للقطب للدردير بمجاورة ادارة من بمحذقه
لدا الجهل شفى حضرة محمد افندي مصطفى وشريكه الحنفى آثاره
العربى القاصل الشيخ أحمد الحلبي وقد وافق تمام تحصيله
وكمال طبعه وتفتيله أواسط شهر رجب الحرام
سنة ١٣٠٣ من هجرة سيد الانام
صلى الله عليه وعلى آله وسلم
وشرف وعظم
وكرم

بطلب منها اعانة لمن يرغب
في ذلك من اخواني المسلمين
رجاء ان يشركوني في دعائهم
لي يتخذه انجيل بالموت على
الاسلام لعل ذلك يسادف
ساعة القبول فابلى بكرم
الله ذي الجلال والاكرام
حسن الختام وصلى الله على
سيدنا محمد وآله الكرام

